



جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف
مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر

دراسات في التنمية والمجتمع

مجلة دولية محكمة يصدرها
مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر
جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف

Revue du Laboratoire de Soci t  & Probl mes
du D veloppement Local en Alg rie

العدد العاشر - جوان 2018

رقم الإيداع: 2014-4343

ISSN 2437-0436



دائر التل للطباعة

مجلة دراسات في التنمية والمجتمع

مجلة دولية محكمة يصدرها

مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر

جامعة حسينية بن بو علي - الشلف

العدد العاشر / جوان 2018

رقم الإيداع: 2014-4343

ISSN 2437-0436

رقم الإيداع: 2014-4343
ISSN 2437-0436

هيئة التحرير

- رئيس هيئة التحرير: ا. د. ضامر وليد عبد الرحمن
نائب رئيس التحرير: ا. د. بوبكر جيلالي
أعضاء هيئة التحرير: د. زيان محمد د. يخلف رفيقة ا. طياب خالد
أ. فاطمة الزهراء زاوي ا. شالي خيرة ا. حمار سامية
أ. أساء سعدي

مدير المجلة المسئول عن النشر: د. تقيّة محمد المهدي حسان

اعضاء الهيئة العلمية لمجلة دراسات في التنمية والمجتمع	
أ. د. عبد الوهاب جودة الحايس	جامعة عين شمس / مصر
ا. د. محمد الدقس	الجامعة الاردنية / الاردن
أ. د. فاتن مبارك	جامعة صفاقس / تونس
أ. د. ضامر وليد عبد الرحمن	جامعة شلف / الجزائر
أ. د. محمد طه	جامعة عين شمس / مصر
أ. د. زمام نور الدين	جامعة بسكرة / الجزائر
ا. د. نبيل نعمان	جامعة بغداد / العراق
أ. د. تقيّة محمد المهدي	جامعة شلف / الجزائر
ا. د. يعرب قحطان الدوري	جامعة مالايا / ماليزيا
أ. د. نقاز سيد أحمد	جامعة البلدية 2 / الجزائر
ا. د. فتيحة كركوش	جامعة البلدية 2 / الجزائر
أ. د. الفضيل رتيمي	جامعة البلدية 2 / الجزائر
ا. د. قاسم محمد الدليمي	جامعة النهرين / العراق
ا. د. ماهر فرحان مرعب	جامعة قالمة / الجزائر
د. كويلج فاروق	جامعة البلدية 2 / الجزائر
د. منصور مرقومة	جامعة مستغانم / الجزائر
د. سعداوي زهرة	جامعة شلف / الجزائر
د. زيان محمد	جامعة شلف / الجزائر

تخلي هيئة التحرير والهيئة العلمية مسئوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية
الآراء الواردة في المقالات لا تعبر عن سياسية المجلة وتوجهاتها الفكرية

قواعد النشر

1. تنشر المجلة الابحاث باللغة العربية والفرنسية والإنكليزية
 2. ان يكون الموضوع ضمن أحد محاور التنمية (الاجتماعية السياسية، الاقتصادية)
 3. ان لا يتجاوز عدد صفحات المقال 25 صفحة كحد اقصى.
 4. يُشترط أن لا تكون المواد المرسله للنشر في المجلة قد نُشرت أو أُرسلت للنشر في مجلات أخرى.
 5. تخضع المواد الواردة لتحكيم اللجنة العلمية للمجلة ولا تعاد المواد المعتذر عن نشرها إلى أصحابها.
 6. يجري إعلام الكاتب بقرار اللجنة الاستشارية خلال شهرين من تاريخ تسليم النص.
 7. تحتفظ المجلة بحقها في نشر المادة المجازة وفق خطة التحرير.
 8. تكتب المادة العلمية العربية بخط من نوع Simplified Arabic مقاسه 14 بمسافة 21 نقطة بين الأسطر، العنوان الرئيسي Simplified Arabic 16 Gras، العناوين الفرعية 14 Simplified Arabic Gras، أما الفرنسية أو الانجليزية فتقدم بخط من نوع Times New Roman مقاسه 12.
 9. التهميش والإحالات بطريقة الية Note de fin على أن تعرض في نهاية المقال وفق الترتيب التالي: المؤلف، عنوان الكتاب أو أَلْمقال عنوان المجلة أو المؤتمر، الناشر، البلد ، الطبعة ألسنة و الصفحة.
 11. ان يرفق المقال بملخص باللغة الانكليزية.
 12. ترسل المقالات عبر البريد الالكتروني : developmentr@yahoo.com أو revudevelopment@gamil.com
- للاتصال:
- الهاتف: +213 27 72 71 21

مقدمة العدد

لقد شكل البحث العلمي تاريخيا، تعبير واضح عن حاجة الإنسان لتطوير وتحسين وسائل حياته. من خلال تلبية حاجاته. وإذا كانت إشكال البحث العلمي التاريخية لا تأخذ طابع ومنهج البحث العلمي المعاصر، ألا أنها تشبهه من خلال العنصر التقليدي للبحث والمحرك له وهو إشباع حاجات الإنسان. وقد عبر عنها تاريخيا بمقولة الحاجة أم الاختراع.

فالحاجة هي الدافع التاريخي لتحفيز العقل الإنساني نحو اختراع الوسائل التي تشبع حاجاته أو تسهل طريقة حياته. وهذا هو الدافع الحقيقي للبحث العلمي في مختلف المجالات بكل إشكاله عبر التاريخ، إلا إن العصر الراهن ونتيجة للتطور العلمي والتكنولوجي قلب المعادلة التاريخية. فالتكنولوجيا كانت مرتبطة تاريخيا بالحاجة البشرية (الحاجة أم الاختراع)

ألا أن التكنولوجيا الراهنة بدأت تتحرك بمعزل عن الحاجة. أي أن التكنولوجيا بدأت بخلق تكنولوجيا جديدة بمعزل عن الحاجة الاجتماعية. ووصلنا إلى مستوى تصبح فيه المعادلة التاريخية (الحاجة أم الاختراع) تسير بشكل معكوس فالاختراع أصبح يولد الحاجة. وهذا الشكل من الاختراع يظهر في مجالات مختلفة. قد تكون تقنيات الاتصال ابرز إشكالها.

ان كل ما قلته سابقا يوضح اشكالية عميقة تمس المجتمعات النامية التي أصبحت تعاني من فجوة كبيرة بينها وبين المجتمعات المتقدمة. في مختلف المجالات. انعكس ذلك في تبعيتها الاقتصادية بشكل خاص للدول المتقدمة. ان تلك التبعية في حقيقتها هي تبعية علمية فالتطور الاقتصادي هو في حقيقته تطور البحث العلمي في تلك. وهذا يعبر عن الحاجة الماسة لتطوير البحث العلمي في مجتمعاتنا بكل مجالاته. وهو ما يتطلب تحفيزا ماديا ومعنويا لعناصر البحث العلمي.

ا.د ضامر وليد عبد الرحمن

رئيس هيئة التحرير

فهرس العدد

9	د.رباني الحاج جامعة معسكر	بول ريكور والمقاربة البيوإتقنية لمشكلة القيم في المجتمع المعاصر.
22	1. وليد العيد جامعة حسيبة بن بو علي شلف	تكييف البرامج التعليمية الجديدة واثرها على الاداء التربوي للمعلم. دراسة على عينة من المعلمين
34	د. شاشوة حكيمه جامعة الجزائر 2	دراسة ميدانية عن تجربة ولاية البويرة في التنمية الريفية المستدامة من خلال تفعيل دور التنظيم التمثيلي (دراسة مقارنة)
48	أ.ساعلي عمار جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة	الماء وإستراتيجية التنمية الاقتصادية المستدامة، مقارنة تحليلية للمجالات الصحراوية الجنوب الشرقي للجزائر (بسكرة نموذجا)
75	د.أحمدي بوزينة أمانة بجامعة حسيبة بن بو علي الشلف	استغلال الأموال الوقفية في تمويل مشاريع التنمية المحلية كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد المحروقات
100	أ. يحياوي محمد حبيب جامعة باتنة 1	الاحتياجات التأهيلية للأحداث الجانحين
116	د. كويحل فاروق جامعة البلدية 2 د. درديش أحمد جامعة البلدية 2	التنمية المحلية بين المعوقات الاجتماعية والمعوقات السوسيو ثقافية
127	د. لعيرج عودة جامعة حسيبة بن بو علي - الشلف.	دور الفاعل المحلي في تجسيد حكامه المدن
138	سهام بن مهديّة جامعة لونيبي علي - البلدية 2	الصحة النفسية عند الفتيات العانسات (دراسة ميدانية بولاية الشلف وتيسمسيلت)
149	د. فضيل ابراهيم مزارى جامعة حسيبة بن بو علي - الشلف	إشكالية التنمية المحلية في الجزائر: قراءة للتحديات والمتطلبات
161	أ. قمومية سفيان . جامعة حسيبة بن بو علي - الشلف. أ. بن عدة محمد . المركز الجامعي - غليزان	دراسة قياسية لأثر النمو السكاني على فجوة الأمن الغذائي في الجزائر

177	أ- زاوي فاطمة الزهراء باحثة دكتوراه جامعة شلف د. سعداوي زهرة جامعة شلف	الوصم الاجتماعي وعلاقته بالعود الاجرامي عند المرأة في المجتمع الجزائري
189	كربال مختار جامعة باتنة 1.	احتياجات التأهيل للمحبوسين والبرامج العلاجية المقترحة أ
201	باحثة دكتوراه شالي خيرة ا.د. ضامر وليد عبد الرحمن جامعة حسبية بن بو علي - الشلف-	إجراءات الدولة في الحد من الجريمة والانحراف من خلال سياسة التأهيل الاجتماعي للمسجونين داخل المؤسسة العقابية.
215	جلال فاطمة الزهراء جامعة حسبية بن بو علي. الشلف.	العنف ضدّ المرأة في المجتمع الجزائري.
230	د. ركاب انيسة جامعة حسبية بن بو علي الشلف	التنظيمات الطلابية ودورها في التنشئة الاجتماعية و السياسية لمنحرفيها
240	أ. مزريق أسماء جامعة أبو القاسم سعد الله - الجزائر 02	علاقة صعوبة تعلم الرياضيات بالإفراط الحركي المصاحب لنقص الانتباه عند تلاميذ الصف الرابع ابتدائي.
254	د. بغداوي جميلة - جامعة الشلف الجزائر. أ. ميسومي الجليلي - جامعة الجلفة الجزائر. أ. بوكراشوي براهيم - جامعة الشلف الجزائر.	استراتيجيات التحول إلى الحكومة الإلكترونية مع الإشارة إلى تجربة نيويورك الدولية
272	سيدي عابد عبد القادر أستاذ محاضر	تطبيق المرافقة البيداغوجية و علاقتها بجودة التكوين في نظام ل.م.د (دراسة ميدانية بجامعة الشلف)
285	ط/د هني حيزية أ/د. زيدان محمد جامعة حسبية بن بو علي - الشلف	تطوير السياحة مدخل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر
289	د. محمد ميمون جامعة حسبية بن بو علي - الشلف	المشاركة السياسية وأثرها على الممارسة الديمقراطية في المجتمع الجزائري.

317	د. جمال قندل أستاذ محاضر (أ) جامعة الشلف	إضراب 5 جويلية 1956 والاستشراف المستقبلي للثورة الجزائرية
326	د. زعرور طارق جامعة حسبية بن بوعلي (الشلف)	قراءة إحصائية لظاهرة المخدرات في مدينة الشلف.
340	د. طيب بوجمعة نعيمة جامعة ابن خلدون/ تيارت	مقومات وسبل إعداد مؤرخ جزائري متمكن: قراءة في الواقع والطموح
356	أ. سلمان عبد العزيز المطوع وزارة التعليم المملكة العربية السعودية	الطرق التدريسية المستخدمة في مدارس المرحلة المتوسطة بمحافظة القويعة في المملكة العربية السعودية
375	حمار سامية باحثة دكتوراه جامعة حسبية بن بوعلي الشلف أ. تقيّة محمد مهدي حسان جامعة حسبية بن بوعلي الشلف	الأحداث المنحرفين في الجزائر: بين الرعاية و الإصلاح قراءة سوسولوجية « لواقع رعاية الأحداث المنحرفين في الجزائر »
395	أ. رباب أفطسي جامعة عباس لغورور خنشلة - الجزائر د. كلثوم ببيمون جامعة باتنة 1 - الجزائر	أنماط القيادة الفعالة وعلاقتها بتماسك الجماعة في التنظيمات الحديثة - دراسة سوسيو تنظيمية للفعل القيادي
412	حمار سامية باحثة دكتوراه جامعة حسبية بن بوعلي الشلف أ. تقيّة محمد مهدي حسان جامعة حسبية بن بوعلي الشلف	الأحداث المنحرفين في الجزائر: بين الرعاية و الإصلاح قراءة سوسولوجية « لواقع رعاية الأحداث المنحرفين في الجزائر »
445	Khadidja Mellal Associate professor at the University of Hassiba Benbouali Chlef	The Burnout of Paramedical Workers (A Study on some Health Institutions in Oran)

بول ريكور والمقاربة البيوأثيقية لمشكلة القيم في المجتمع المعاصر.

د.رياني الحاج

جامعة معسكر

ملخص:

اهتم الفيلسوف الفرنسي بول ريكور بمجالات بحث مختلفة، من بينها مجال البيوأثيقا، وهو مجال له صلة مباشرة بمشكلة القيم في المجتمعات المعاصرة، وما يطرحه العلم من تحديات وصعوبات تواجهها الحياة الإنسانية في ظل التطورات التي عرفها الطب والبيولوجيا، فنحن نتحدث اليوم عن إثيقا طبية وإثيقا قضائية وإثيقا أعمال وإثيقا المحيط، إننا نتحدث عن مجتمعات قاعدتها الأساسية الانقسام إلى مجالات، ولكل مجال قيمه وقواعده وأخلاقياته، فما يجري على مجال لا يجري على مجال آخر، إننا أمام تعددية القيم ونسبيتها.

Abstract :

The French philosopher Paul Ricourt has been interested in various fields of research, including the field of bioethics, a field that is directly related to the problem of values in contemporary societies and the challenges and difficulties facing human life in light of developments in medicine and biology. We are talking about the basic communities of the division into areas, and each area of its values, rules and ethics, what is happening in an area that does not take place in another area, we are faced with the plurality of values and their proportionality.

النص:

عرفت المجتمعات المعاصرة، تحولات عميقة، مست جميع المجالات، مما أدى إلى ظهور تحديات كبيرة على الحياة الإنسانية، فالتطور العلمي والتقني الذي أفرزته الثورات العلمية والصناعية المتتالية، نتج عنه انقلابا في القيم الأساسية للإجماع الإنساني، إذ لم تعد تلك القيم مرتبطة بثقافة كلاسيكية ذات طابع ديني أو فلسفي، بل أصبح للعلم دورا أساسيا في فهم وتفسير كل ما يجري في الحياة الإنسانية من تغيرات وتحولات على الأصعدة الأخلاقية والاقتصادية والسياسية.

ففي ظل مجتمعات تكتسحها العلمنة وتنتشر في ثناياها قيم الحرية والديمقراطية والاختلاف والتعددية، لم يعد بالإمكان ضبط الاجتماع الإنساني بضوابط وروابط تقليدية ذات طابع ديني أو فلسفي محض، لأن الحياة الإنسانية لم تبقى على ذلك التجانس والتناسق المفترض، بحيث أصبح لكل مجال استقلاليته الخاصة به والتي تقتضي الاحتكام إلى قواعد نابغة من خصوصيته.

إننا أمام مجتمعات قائمة على قيم الفر دانية والاستقلالية والتعددية على مختلف المستويات، وبالتالي لم نعد أمام قيم ذات طابع " ماهوي" تحمل عمقا ميتافيزيقا، بل نحن أمام قيم ذات طابع إجرائي أدبياتي كوسيلة لتحقيق النظام والتكامل في إطار تعددي، أي أننا أمام منظومة قيم معلمنة، نعمل من خلالها على تحسين مستوى الحياة الإنسانية في ظل تطور تقني متسرع يتحدى القيم التقليدية ذات الطابع الجمعي الكلياني والمتعالي، إن مسار رفع القداسة بلغ مداه مع الثورة البيولوجية التي اكتسحت المجال الطبي، بحيث أصبحنا نتحدث عن صناعة الحياة، وتنظيم النسل، واختيار جنس المولود، والبنوك المنوية، وزرع الأعضاء، والموت الرحيم، الأمر نفسه يحدث في المجال القضائي إذ يجري العمل من أجل إرساء قواعد محاكمة عادلة ومنصفة ومتجردة من أي انزلاق نحو الانتقام وجعل المؤسسات العقابية جزءا لا يتجزأ من الفضاء العمومي، وهكذا يجري الأمر على جميع المجالات من الأسرة إلى السوق إلى المجال السياسي. هذا ما نريد مناقشته في هذه الورقة من خلال ما قدمه أحد أبرز الفلاسفة المعاصرين وهو الفيلسوف الفرنسي- بول ريكور P. Ricoeur 1913 - 2005 محاولين مناقشة موقفه من انعكاسات الثورة العلمية والبيولوجية على الحياة الإنسانية المعاصرة؟

في كتابه " الذات عينها كآخر" في الدراسة السابعة التي يعنونها ب " الذات والاستهداف الأخلاقي" يشير ريكور إلى البعد الأخلاقي الواجبي للذات ويقترح تمييزا بين هذين البعدين " الأخلاقي والواجبي" ثم يتساءل قائلا " ماذا بشأن التمييز الذي اقترحنا بين الأخلاق (éthique) والواجبية (morale). ليجيب، لاشيء في علم الاشتقاق أو في تاريخ استعمال هاتين المفردتين يفرضه، الأولى تأتي من اليونانية والأخرى من اللاتينية، وكلتاهما تعيداننا إلى الفكرة الحدسية للعادات والشيم والتقاليد بالإضافة إلى الدلالة التبعية المزدوجة التي سنحاول أن نفككها، إلى ما يعتبر جيدا وصالحا وما يفرض نفسه كواجب إلزامي"¹.

يعترف ريكور أن التمييز الذي يقترحه بين الأخلاق والواجبية لا يقوم على عوامل موضوعية تسنده، إنما هو مجرد إجراء يدعونا إلى القبول به في حدود ما يسمح به الاصطلاح، فيؤكد على الطابع الاصطلاحي للتمييز المقترح قائلا " إنني إذا، اصطلاحا، أحفظ بالتعبير أخلاق من أجل التطلع إلى حياة منجزة، والواجبية من أجل تمفصل هذا التطلع داخل معايير تتسم في آن معا بادعائها الكلية الكونية (صلاحها لجميع البشر)، واحتواءها قيادا وإكراها"².

من جهتنا نرى أن هذا التمييز الذي يقترحه ريكور بين الأخلاق والواجبية ورغم وصفه بأنه تمييز اصطلاحي فقط، إلا أنه يأخذ كل أهميته، عندما نقف على تعقيدات التجربة الأخلاقية للحياة الإنسانية، بسبب تداخل المعايير التي تضبط هذه الحياة على مستوى السلوك والفكر، وتردها بين المنطلقات الأساسية والغايات القصوى أو النهائية.

هذا التركيب والتعقيد هو ما دفع ريكور إلى تحليل التراث الأخلاقي ومحاولة ربطه بأنطولوجيا الذات الإنسانية التي تحتوي على عناصر الاختراق والاختلاف والمغايرة، ولذلك فكل فعل، كلامي أو عملي أو

حكي أو استهداف أو إلزام يمر عبر فعل التفكير أو بوساطة الفكر، مما يعطي للمعنى الاصطلاحي كل دلالاته العميقة.

هذا ما يشعرنا بكيفية انتقال ريكور من الاشتقاق اللغوي إلى التجربة الحية والمعاشة، أو بتعبير آخر الانتقال من النص إلى الفعل عن طريق التأمل والتأويل، وهو ما يسمح له في المجال العملي المرور من الأخلاق إلى الواجبية إلى الحكمة العملية من حيث هي انفتاح على الحياة العملية وجعلها مجالاً للتفكير الأخلاقي والتجربة الأخلاقية، فالمجتمعات المعاصرة، هي مجتمعات قائمة على التقسيم إلى مجالات متباينة، فكل مجال مأسس بشكل يجعله ينتج معايير الخاصة به والتي تميزه عن المجالات الأخرى، ولذلك فالمشكلة الأساسية لهذه المجتمعات هي مشكلة الاندماج في مجتمع منظم، تعمل مؤسساته بشكل منظم يقوم على الاستقلالية والتميز، دون الدخول في صراع وتناقض وتضاد مع بقية المجالات إلى الدرجة التي تمنعه من الاندماج في خطة حياة لجماعة تاريخية تحتاج إلى إرادة عيش مشترك من أجل حياة جيدة وخيرة. هذا ما يعبر عنه ريكور في دراسته الثلاثة التي سماها " بالإتيقا الصغرى " ضمن كتابه " الذات عينها كآخر " عندما يقول " فلنسم « استهدافا أخلاقيا » « استهداف الحياة الجيدة الخيرة مع الآخر ومن أجله في مؤسسات عادلة»³ .

لكن بانتقال ريكور من دراسته في كتابه " الذات عينها كآخر " إلى كتاب العادل، يعلن عن تصحيح المسار الذي اتخذ لنفسه، إذ يقول في بداية كتاب " التصحيح المضاعف: فبدية لم أكن قد تفتنت في تلك الحقبة إلى قوة الرابطة التي تشد تلك الإتيقا إلى الموضوع العام للكتاب، أي استكشاف الإستطاعات والعطلات التي تجعل من الإنسان كائنا قادرا وفاعلا ومتألما. ويكمن عصب المشكل في تلك القدرة المميزة لنا والتي نطلق عليها اسم عزوبة، ونعني بها استعدادنا للاعتراف بمسؤوليتنا كفاعلين حقيقيين في تلك الأعمال التي تصدر عنا"⁴.

هذا بالنسبة للتصحيح الأول الذي يفتتح به كتابه " العادل " في جزئه الثاني، أما التصحيح الثاني والذي يشير فيه إلى الانتقال من تاريخ المذاهب، أي من التصنيفات النظرية إلى حقل التجربة الأخلاقية، فتم صياغته على الشكل التالي، إذ يقول " كنت أعتد التسلسل الزمني لتعاقب الفلسفات الأخلاقية الكبرى: إتيقا الخير إتباعا لأرسطو، أخلاق الواجب ضمن الوجهة الكانطية، حكمة عملية حيال أوضاع خاصة ينعدم فيها اليقين. وقد نتج عن هذا التصنيف المستنسخ عن تاريخ المذاهب انطباع بأن هناك تجميعا وشقا لم يقع التحكيم فيه على نحو جيد، وتطمح الدراسة الأولى من هذا الكتاب إلى إعادة بناء كامل مجال الفلسفة الأخلاقية وفق الأغراض، متخذة محورا مرجعيا هو التجربة الأخلاقية التي هي في نفس الوقت الأكثر عمقا والأكثر اعتمادا"⁵.

يعمل ريكور على فهم التجربة الأخلاقية على ضوء المعطيات التي توفرها لنا كل ممارسة عملية نقوم بها، والتي تحتوي على عناصر الاختيار من جهة، وعناصر الإلزام والاعتراف من جهة أخرى، فبين سيادة الذات والإلزام القاعدة هناك حد أوسط هو بمثابة المستوى المرجعي الذي يتوسط كل من الذات

والقاعدة. يقول ريكور " ففي العلاقة بذاك المستوى المرجعي الأوسط أرى ملكوت الإتيقا ينشطر إلى إتيقا أساسية يمكن أن نعتها سابقة، وزمرة من الإتيقات الجهوية يمكن أن نعتها لاحقة " ⁶.

هذا الانشطار موجود في أساس التجربة الأخلاقية، وفي أساس كل ممارسة عملية وهو انشطار بين العقل والرغبة، ومن ثم أسند للعقل دور ترشيد الرغبة وعقلنتها منذ أرسطو، فأرسطو كما يقرأه ريكور لا يفكر في الرغبة إنما يفكر في إخضاعها للعقل، وهو ما يجعله - ريكور - يتساءل " ما الذي نرغب فيه بالأساس؟ ذلك هو السؤال الجوهرى فيما يبدو لي الذي يجتهد كانط على وضعه بين قوسين في عمله على تنقية الواجب تنقية عقلانية. ويقودنا هذا السؤال من جديد، من الأعلى أي أخلاق الواجب إلى الإتيقا الأساسية. ومن جهة أخرى من الناحية السفلى للأخلاقية أجد الإتيقا تتوزع إلى مجالات تطبيق متفرقة مثل الإتيقا الطبية، والإتيقا القضائية، وإتيقا الأعمال واليوم إتيقا المحيط" ⁷.

هكذا يذهب ريكور إلى عمق التجربة الأخلاقية، بحيث تلتقي الرغبة والعقل، ويتم وضعهما على محك الحكم الأخلاقي في مجالات فعل أو عمل محددة، إننا هنا ننزل بالمشكلة الأخلاقية من مستوى العقل الفلسفي إلى مستوى العقل العملي، أي عقلنة الرغبة المحددة بدقة وحصرها في مجال عملي محدد، وهو ما يفسح المجال أمام تعدد دوائر الحكم الأخلاقي، في إطار استهدافنا لحياة جيدة خيرة مع الآخرين ومن أجلهم في ظل مؤسسات عادلة كما يتصور ذلك ريكور.

فكل شيء يتم كما لو أن " جوهر الرغبة المتعلقة التي تجعلنا نتطلع إلى السعادة وتعمل على أن تتجسد في مشروع عيش جيد لا يتسنى له أن يفصح عن نفسه وأن يبرز للعيان ويكشف عن قواه الكامنة إلا بالمرور تدريجيا عبر محك الحكم الأخلاقي واختيار التطبيق العملي في حقول فعل محددة" ⁸.

كل شيء هنا يجري في إطار السعي إلى تجسيد مشروع عيش جيد، وهو ما يتطلب الانتقال من المتعالي والمحايث، إلى الملائم والمتوافق مع ما يتطلبه مجال العمل الذي يجري فيه اختبار التطبيق العملي، وفي هذا التوجه نزوع أرسطي واضح، ضد نزوع أفلاطوني ميتافيزيقي يفصل القيم والغايات الأخلاقية عن الحياة الفعلية والممارسة العملية، لكن هذا يتم في سياق تطور علمي تجريبي، يغير تصوراتنا عن الحياة الإنسانية والأخلاقية بشكل عميق من الناحية الأنثروبولوجية.

لذلك يقول ريكور " إن ما يتعلق الأمر به هنا بصفة غير مباشرة هي تلك الضمنيات الأنثروبولوجية التي كنا قد شددنا من قبل على أهميتها بالنسبة إلى الحكم الأخلاقي، وموضع الاهتمام في هذا المجال هو علاقة هذه الضمنيات بروح البحث الذي لا يعبأ بالقيود وأشكال الرقابة. إنه ذلك الضرب من الخطاب الذي تتداو له لجان الإتيقا فيما يخص مجال الحياة في المقام الأول، ولكن كذلك أيضا الممارسة القضائية والجنائية ومجال الأعمال والمال" ⁹.

يتسع مجال الحكم الأخلاقي ليشمل جميع مجالات الفعل، وفي مقدمتها الموقف من الحياة، والتساؤل عن حدود العلم التجريبي وتدخل المسؤولية الإنسانية، بالمعنى الذي يجعل من المتعذر الحديث عن معرفة

علمية، متحررة من كل مضمون أخلاقي، أي من كل تأثير في مجال القيم الأخلاقية والإنسانية، بما يؤدي إلى نسبيتها وتعددتها.

إن أعمال مايكل والزر MICHAEL WALZER وبول ريكور PAUL RICOEUR ولوك بولتانسكي BOLTANSKI ولوران تيفينو LAURONT THEVENOT حاولت أن تحلل هذه القيم التي تختلف في كل مرة بحسب المجالات التي تطبق فيها . فعلى سبيل المثال، يمكننا أن نعتبر أن المبادئ الكونية للعدالة والمساواة لها معنى في ميدان القضاء، أما في الحياة العائلية فهناك اعتبارات أخلاقية مختلفة هي التي تسود. كذلك فإن وجود أدوار اجتماعية مختلفة يتطلب وجود معايير مختلفة للسلوك، إن كنا نبحث بالأحرى عن تناغم بين كل هذه المعايير فإن هذه الأدوار يمكن أن تطلب منا، لأسباب أخلاقية، أشكالاً مختلفة للعمل¹⁰.

هذا يقودنا إلى طبيعة مجتمعاتنا المعاصرة، التي يغلب عليها الطابع التكنولوجي والتنظيم التقني، بحيث تحول العلم من معرفة نظرية لقوانين العالم الفيزيائي إلى تقنيات عملية للتحكم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية، فأصبح العلم أداة للتحكم في هذه المجالات، أي أصبحت له سلطة خارجة عن مجاله الأصلي، مما أدى إلى جعل المعرفة العلمية قيمة في حد ذاتها، تفرض نفسها على بقية القيم. إن هذا الانزياح هو ما جعل جاكلين روس JACLINE RUSS ترى أننا نعيش " في عصر اندثرت فيه المعايير التقليدية. عصرا تتقصره الأسس والقواعد. تبتكر الأخلاقيات المعاصرة في فراغ مطلق، بما أننا نجعل في الواقع ما يسمح لنا بالقول بأن قانوننا ما عادل، أو أن وجوباً ما، يفرض نفسه.

لماذا هذا الفراغ؟ إنه يولد من المرض الحديث الذي يتمثل في توغل العدمية التي تعني " وفاة الإله: ...هكذا ظهر الشك في القيم. أخيراً من التحولات التي زعزعت أسس عالمنا، نشير إلى الانقلاب الجزئي

للتكنولوجيا إلى خطر. ولدت التكنولوجيا الحديثة أخطاراً وخوفاً مس حتى كينونة الإنسان.¹¹ لم تكن للعلم بعد أن تحول إلى نسق نتائج مادية فحسب، بل كانت له نتائج أقوى على الوجود الإنساني ذاته، الذي أصبح يستمد رؤيته لذاته وللعالم الذي يعيش فيه من داخل نسق العلم كطريقة حياة، من هنا يتساءل بول ريكور، " ما هي بالفعل، حسب هابرماس، الإيديولوجية المسيطرة في العصر الحاضر إنها الإيديولوجية العلمية- التكنولوجية."¹²

لم تعد الإيديولوجية مجرد أفكار نظرية موجودة في أذهان أصحابها، بل أصبحت بفضل التطور الصناعي والتقني ذات آثار عميقة على الوعي بفضل ممارسات الناس التي أضحت خاضعة للوسائل التكنولوجية بشكل يومي " فالمجتمع الصناعي الحديث، حسب هابرماس، قد عوض المشروعات التقليدية ومعتقدات الأساس المستعملة كتبرير للسلطة، بإيديولوجيا العلم والتكنولوجيا، وفعلاً فإن الدولة الحديثة لم تعد دولة منذورة لتمثيل مصالح طبقة قاهرة، وإنما تعمل على إزالة الخلل الوظيفي للنسق الصناعي... فالملح الغالب على النسق هو إنتاجية العقلة نفسها، مندمجة في الحاسوب، وعندئذ فإن ما يحتاج إلى

المشروعية هو صيانة النسق نفسه وتميمته. ولهذا الغرض بالذات تصلح الآلة العلمية- التكنولوجية التي انتصبت إيديولوجيا.¹³

هكذا تحول العلم إلى ممارسات عملية، تطرح على الحياة الإنسانية تحديات حقيقية، فهو مجال للاكتشاف والاختراع، وليس مجالاً للتفكير في نتائج تلك الاكتشافات والاختراعات، لأنه يعتبر ذلك خارج حدوده، وبالتالي فلا مسؤولية له عليه، وبما أنه غير مسئول فمجاله غير محدود، باعتباره مجالاً تقنياً وعلمياً، وهكذا نجد أنفسنا أمام مشكلة الحدود في العلم، فنتساءل مثلاً " أي حدود للعلوم التقنية، كما تسمى اليوم، وخاصة علوم الكائنات الحية؟ أي حدود للبيولوجي؟ وفي أدق، أي حدود لعمليات التعديل الوراثي على الخلايا الجينية، تلك التي تنقل السمات الوراثية للبشرية؟ أو حدود للاستتساخ المطبق على الجنس البشري؟¹⁴.

هنا مفارقة العلم، فبقدر ما هو يعلن عن محدوديته، إلا أنه يعلن في الجهة المقابلة، أنه لا يمكنه أن يعرف حدود نشاطه، إلا في إطار احتمالات تطوره وتقدمه من الناحية التقنية المحضة، وليس من الناحية الإنسانية والأخلاقية، لهذا قال هيدغر أن " العلم لا يفكر : أي لا يتساءل عن ماهيته أو عن غاياته الأخيرة، فلا يهتم بمشكلة الأصل والغاية، والأمر لا يتعلق هنا بتطور أو عدم تطور هذه العلوم إنما يرتبط بطريقة تفكيرها وفهمها وتصورها لمجالها الإدراكي الذي حددته لنفسها، فهي غير معنية بالتصورات الميتافيزيقية والأخلاقية والأنثروبولوجيا، ولذلك ليست معنية بالإجابة عن التساؤلات التي تطرحها أصلاً، مهما بلغت من التقدم والتطور العلمي والتقني.

لقد دخل العلم التقني حتى إلى مجال الحياة، تحت غطاء الطب والبيولوجي، وأصبحنا نتحدث عن إمكانية خلق الحياة، ومع ذلك، فإذا أخذنا الاستتساخ على سبيل المثال، وحاولنا أن نتساءل عن حدود لا يمكن أن يبلغها أو يتجاوزها. " فالبيولوجي تتبنا بكيفية القيام بذلك، ولكن ليس إذا كان ينبغي القيام به، تتبنا البيولوجي بما هو ممكن أو غير ممكن بيولوجياً. أما تعيين حد، قدر الممكن، لا ينبغي للبيولوجي أن تتخطاه مهما كانت الأسباب، فهذا أمر تعجز عنه البيولوجي، شأن العلوم كافة. أي حدود للبيولوجي؟ البيولوجي لا تجيب.¹⁵

هكذا ينبني النسق العلمي على فرضية، الممكن وغير الممكن، ولا يهتم بالقطعيات الأخلاقية والممنوعات الاجتماعية أو السياسية أو الدينية، فالعلم بهذا المعنى لا يضطر لمراعاة القبليات والبعديات، وبالتالي فهو لا يبحث عن حدود خارجه بل حدوده متضمنة في طبيعة نشاطه وحركته إلى الأمام وفقاً لمنطقه الداخلي الذي يهتم بمسائل من قبيل الذاتية والغيرية والعيش الجيد والعدالة، وكل ما يرتبط بما يمكن تسميته بجانب " المصلحة ".

لذلك يتساءل ريكور " إذا كان وصف الإيديولوجي الحديثة هذا مقبولاً، فماذا يعني بلغة المصلحة؟ يعني أن النسق - الأصغر للعمل لأدوي قد كف عن أن يكون نسقاً أصغر، وأن مقولاته قد غمرت فضاء العمل التواصلية. وفي هذا يمكن " الترشيح " الشهير الذي يتحدث عنه ماكس فيبر: ليس فقط أن العقلنة تكتسح

مجالات أخرى للعمل لأدوي، بل إنها تربط إليها ما هو متصل بالعمل التواصلي. وكان ماكس فيبر قد وصف هذه الظاهرة بكلمتي " انجلاء السحر " و"نزع طابع الإلوهية" ¹⁶.

إن العلم كتقنية، جعل العقل أداة للتقنية، يفكر حسب مقتضياتها ومنطقاتها، ويفقد أي قدرة على الاستقلالية، ومن ثم فهو لم يعد ملكة للتفكير الميتافيزيقي الفلسفي المجرد، بل تحولت التقنية إلى منطق للفهم والتفكير يحد من قدرات العقل النظرية والعملية على السواء، وعليه فإذا كان وصف فيبر للإيديولوجي الحديثة من حيث هي ترشيد ورفع للسحر عن العالم، فإن هابرماس " فيصفها على أنها نسيان وضياع للاختلافات بين صعيد العمل لأدوي الذي هو أيضا صعيد الشغل، وبين صعيد العمل التواصلي الذي هو أيضا صعيد المقولات المقبولة، والتبادل الرمزي، وصعيد بنيات الشخصية وإجراءات القرار المعقول. ¹⁷

هكذا تظهر المعرفة العلمية التقنية بأنها محايدة وموضوعية، وغير ذات صلة بكل ما هو إيديولوجي وعقائدي، لكنها من حيث لا تدري أصبحت تشكل إيديولوجيا مهيمنة على كل الإيديولوجيات الدينية والسياسية والفلسفية، إذ أنها تعتبر مقياسا ومعيارا للمعقولة في المجتمع الصناعي الحديث، فإذا كانت الإيديولوجي تقوم بوظيفة الدمج والتوحد ومن ثم الإخضاع للسيطرة والهيمنة بأشكال وطرق مختلفة متوارية خلق الغايات والأهداف السامية، فهذا هو ما تقوم به التقنية متوارية خلف ستار الموضوعية والحياد باسم العقلانية العلمية المبسطة على مستوى جميع المجالات.

فعلى الرغم مما يبدو من اختلاف وتمايز المجالات في المجتمع الصناعي الحديث، إلا أن المنطق السائد الذي يخرقها جميعا، هو منطق واحد، منطق الرضوخ لقواعد ومبادئ تعتبر صائبة وغير قابلة للمساءلة أو المراجعة أو بالأحرى غياب النقد. لذلك يقول ريكور " المسألة الإغريقية القديمة متصلة ب " العيش الجيد " محذوفة لصالح اشتغال نسق مستخدم. إن مشكلات الممارسة المرتبطة بالتواصل - خاصة الرغبة في إخضاع الاختيارات السياسية الكبرى للمناقشة العمومية ولقرار الديمقراطي - لم تختف، إنها مستمرة لكنها مكبوتة. وبالضبط لأن إلغاءها لا يتم بكيفية آلية، ولأن الحاجة إلى إضفاء المشروعية تبقى غير محققة، فإن هناك دائما حاجة إلى إيديولوجيا لإضفاء المشروعية على السلطة التي تضمن اشتغال النسق، واليوم يضطلع العلم والتقنية بهذا الدور الإيديولوجي ¹⁸.

إن التقنية لا يمكنها تعويض الإيديولوجي، رغم أنها قد تخفف من أهميتها في الحياة الإنسانية، لذلك يرى ريكور، أن وظيفة الدولة" تكمن في هذه الوظيفة التي تتحدد في مد الجسور بين تراثيات ومشاريع يهددها غياب الذاكرة الجماعية المميزة للعقلانية الأدائية الخالصة، لأن التقنية لا ماضي لها، إذ تمحو آثارها كلما حققت تقدما، ولا تضع نصب عينيها إلا الأداة القادمة التي تكون أكثر تطورا من سابقتها. والدولة على وجه التحديد هي ما يقاوم هيمنة تكنولوجيا بلا ذاكرة، وهي تعمل على التوفيق بين موروث الأجيال والمشاريع الحديثة المصطبغة بصبغة الأسواق، ومن ثم بالإنتاج والاستهلاك وأوقات الراحة والتسلية ¹⁹.

بعبارة أخرى، الدولة ليست مجرد أداة لتحقيق النظام والانسجام الاجتماعي، بل هي كيان روحي معنوي وأخلاقي، منبثق عن ثقافة وتراث مجتمع معين، وبالتالي فهي تستهدف غايات وأهداف أخلاقية وإنسانية، لذلك فهي تعبر عن حاجة حيوية لدى الإنسان، ككائن حي يسعى إلى التكيف مع محيطه.

يقول ريكور في موقفه من البيواتيقا "تشدد دراستي على التوجه العلاجي للبيواتيقا من حيث إنه مغاير للفرع الموجه نحو البحث. فالتوجهان يحملان والحق يقال بعدا عمليا، إما في خدمة المعرفة والعلم وإما بهدف المعالجة والإشفاء. بهذا المعنى، كلاهما يثير مسائل إيتيقية بما أنهما يتعلقان بتدخلات مقصودة في صيرورة الحياة الإنسانية وغير الإنسانية. فما يبدو خاصا بالمقاربة العلاجية هو أنها تستثير أحكاما عائدة إلى جملة من المستويات المختلفة، المستوى التدبيري (لفظة prudentia تمثل ترجمة للفظ اليوناني phronesis) والمستوى الأدبيات أما المستوى الثالث، فيتعلق بارتباط البيواتيقا بأحكام ذات طابع تفكري مركزة على محاولة شرعنه الأحكام التدبيرية والأدبياتية"²⁰.

يهتم ريكور بالبيواتيقا في قدرتها على معالجة المشكلات المطروحة في المجالات الطبية والقضائية، أي في المجالات العملية، لذلك يقول في حوار له " نحن أكثر فاعلية لما نشارك في التأمل في مجموعات متعددة الاختصاصات. كان لي في السنوات الأخيرة حظ العمل مع ثلاث مجموعات متشابهة. والواقع أن العدالة وبالأخص الجزائية- والطب والتاريخ هي ثلاثة ميادين تجبر على استعمال مدونة محكمة بمنطق الاحتمال وليس بمنطق الدليل للوصول إلى قرار واضح."²¹ هكذا يرى ريكور أن الحكم الطبي أو الحكم القضائي أو الحكم التاريخي ما هو إلا حكم احتمالي وليس حكما قطعيا قائما على الدليل والبرهان القاطع، فحل المشكلات المطروحة في هذه المجالات، يتم بواسطة النقاش والحوار والتأمل المتعدد الأبعاد، وفقا للمستويات المشار إليها. ففي المجال الطبي " إن الشعور بالتقدير الشخصي هو مهدد بشكل أساسي من طرف حالة التبعية التي تسود في المستشفى. فكرامة المريض ليست مهددة على مستوى اللغة فحسب، بل هي مهددة بكل ضروب التساهل مع التعود والغثاثة والفظاظة في العلاقات اليومية بين أعضاء السلك الطبي والأشخاص المقيمين في المستشفى. والكيفية الوحيدة للتصدي لهذه التصرفات المهينة هي العودة إلى المقتضى الأساسي لميثاق العلاج، نعني إلى إشراك المريض في خطة علاجه، أو بعبارة أخرى، العودة إلى الميثاق الذي يجعل من الطبيب والمريض حليفين في مقاومتها المشتركة للمرض والمعاناة"²².

يتحول هنا وضع المريض من وضع عجز وقصور إلى وضع شخص له كرامة وتقدير ذاتي، بحيث يشعر أنه قادر على المشاركة في استعادة وضعه الطبيعي، بمساعدة الآخرين واعترافهم له بكرامته واستقلالته من حيث هو فرد بعينه يتم علاجه من طرف طبيب بعينه بناء على الثقة المتبادلة بينهما، بحيث تتجلى ثقة المريض في الطبيب من خلال طلب العلاج على يديه، بينما تتجلى ثقة الطبيب في المريض من خلال إشراكه في الوصول إلى التخلص من المعاناة والألم، وهذا ما يسميه بول ريكور بالمستوى التدبيري للحكم الطبي، لكن سرعان ما يتم الانتقال من المستوى التدبيري إلى المستوى الأدبيات

للحكم الطبي الذي يتم معه الانتقال من التشخيص إلى التعميم، أي من العلاقة بين طبيب بعينه ومريض بعينه إلى كل طبيب وكل مريض، مما يجعلنا نقف على جبهة " تلتقي فيها الإتيقا الطبية الموجهة إلى العيادة بالإتيقا الطبية الموجهة إلى البحث. هذان الفرعان يشكلان معا فعليا ما يمكن تسميته اليوم بالبيواتيكا التي تتضمن، فضلا عن ذلك، بعدا شرعيا يقع التأكيد عليه بقوة في الوسط الأنغلو- ساكسوني الذي يفسح المجال لتكون مفهوم البيوقانون القريب العهد نسبيا...فتطورات الطب تتوقف فعليا بشكل واسع على تطورات العلوم البيولوجية والطبية. والسبب في ذلك هو أن الجسد الإنساني هو في نفس الوقت لحم لكائن شخصي وموضوع تقصي تمكن ملاحظته في الطبيعة.

فبسبب من كفييتا فحص الجسد الإنساني تخصيصا، حيث يتدخل التجريب، يمكن للنزاعات أن تبرز، بما أن المشاركة الواعية والإرادية للمرض هي موضوع الرهان.²³

إن هذا النزاع يرتبط في الحقيقة بميلاد هذا الذي نسميه Bioétique ببيواتيكا أو الأخلاق الحياتية، بحيث تصبح علوم البيولوجي والطب هي مقياس ومصدر القيم بدل المصادر التقليدية كالعقل أو الدين، فكلمة أخلاق حياتية، ولدت في أمريكا. وتحولت تحولا عميقا بانتهالها إلى المفردات الذائعة. وقد ابتكرها عالم السرطان (بوتر) R.POTTER وكانت تدل عنده على مشروع استخدام العلوم البيولوجية الهادفة إلى تحسين صفة الحياة- وقد ذاعت كلمة أخلاق الحياة Bioétique في اللغة الفرنسية منذ أوائل الثمانينات، وذلك نتيجة تقدم علم الحياة. ومن الملاحظ أن أخلاق الحياة قد انتشرت ابتغاء تطوع نرائعي وتقني بأكثر منها في منظومة قيم تأملية: فقد ارتبطت بادئ ذي بدء، بنقاؤل علموي²⁴ إن ارتباط الأخلاق الحياتية أو البيواتيكا، بتحسين صفة الحياة أو تحسين النسل يخفي وراءه صعوبات مترتبة عن نتائج العلم في هذا المجال الخطير، مجال البيولوجي والهندسة الوراثية، وانعكاساتها على القيم الإنسانية، كالكرامة الإنسانية والحرية الإنسانية والمساواة والعدالة، وهذا في الوقت الذي يريد العلم " أن يكون حياديا من الناحية القيمة؟ ذلك أن من الممتع في نظر العلم استنتاج معايير أخلاقية بدءا من حوادث تسمى موضوعية وعلمية، ومن ثم، فإن المعايير تبعد إلى مجال ذاتي ولاعقلاني.²⁵

لكن ما هو محل إشكال هنا، هو اعتبار الحياة واقعة موضوعية وطبيعية، لا علاقة لها بمسألة القيم، والأمر الذي يشير الدهشة والاستغراب، لأن الحياة هي إنسانية، والحياة حتى وإن تصورناها في صيغتها البيولوجية، فهي حياة غير منفصلة عن كينونة الكائن البشري، والواقع أن كلمة أخلاق حياتية" تصدر عن أخلاق نظرية Etique وعن كلمة Bios (حياة : باللغة الإغريقية)، لذلك فإنها قد تدل على تفكير في القيم الخاضعة للحياة Bios أو تدل على ما وراء أخلاق تعنى بالمراهنات وبعقائيل علم الحياة والطب. فهي إذن كلمة مبهمة ومثيرة للفضول! ترى هل الإنسان بوصفه فاعلا وشخصا أم الإنسان بوصفه حيا هو الذي يشكل موضوع الأخلاق الحياتية؟²⁶

إن هذا الغموض هو مثار النزاع الذي يشير إليه بول ريكور، والذي يتعلق بما يسمى الأخلاق الطبية، والتي ترغب في إقامة القيم الأخلاقية على العلوم الطبية، وإذا كان مفهوم العلم يتأسس على

الممكن وغير الممكن، فإن مفهوم الأخلاق يتأسس على ما هو مشروع، فكيف إذا يمكن إقامة الأخلاق على أساس العلم؟ وكيف نفضل أو نميز بين الحياة باعتبارها ظاهرة طبيعية وبين الحياة باعتبارها قيمة تستحق التقدير والاحترام؟.

بل إن " التطبيقات الطبية التي تخص ميدان علم الأحياء وعالم المورثات تطرح اليوم قضايا أخلاقية من نوع آخر. إن الأمر لا يتعلق بـ « التجريب » على الإنسان بل « تغيير » الإنسان، لا بل بهتك حرمت جوانب أساسية فيه لم يكن يطالبها العلم من قبل، جوانب الجنس والحياة والموت... إن ما تحقق، وما هو في طريق التحقق في ميدان علم الأحياء يضع الباحثين الآن أمام إمكانية التحكم في ثلاثة ميادين أساسية في حياة البشر: ميدان الإنجاب والنسل (الجنس)، وميدان الوراثة، وميدان العقل والذكاء (الحياة والموت). والمسألة الأخلاقية المطروحة هنا، تتلخص في السؤال التالي: إلى أي مدى يجوز تسخير العلم للتحكم في هذه المجالات؟²⁷.

هذا هو لب المسألة إذا كان العلم يتحكم إلى ما هو ممكن وما هو غير ممكن، بداعي الموضوعية والحياد ألقيمي، فما هو مصير القيم الأخلاقية التي تحتكم إلى ما يجوز وما لا يجوز في ظل هذا النسق العلمي التقني؟

بما أن هذا النسق يرفض أي احتكام لقيم الصواب والخطأ أو الخير والشر، فلا بد من تدخل عناصر أخرى من خارجه، إنه " النسق القانوني السياسي، الذي يقوم من داخله، على التعارض بين ما هو شرعي وما هو غير شرعي قانونيا، هناك ما يسمح به القانون (الشرعي) وما يحظره القانون (غير الشرعي) سياسيا، هناك من هم مؤهلون لسن القانون (الأغلبية) ومن هم غير مؤهلين لسن القوانين (الأقلية)".²⁸ رغم أن العوامل القانونية والسياسية في المجتمعات ديمقراطية، قد لا تلعب الدور الحاسم في المسائل الأخلاقية، خاصة عندما تتداخل مع المسائل العلمية، إلا أن تدخلها يبقى مهما وضروريا، للحد من سلطة العلم وتقنياته، في تأثيرها الخطير على الحياة الإنسانية، لذلك تم سن قوانين " تضمن أولوية الشخص، وتمنع كل عدوان على كرامته، وتكفل احترام الكائن البشري منذ بدء الحياة، كما تعطي للحاكم الحق باتخاذ جميع التدابير لمنع أو وقف العدوان لا شرعي على الجسد البشري أو الحيلولة دون كل سوء لا شرعي يمس عناصره أو إنتاجه إلا عند ضرورة معالجة الشخص"²⁹.

على الرغم من أهمية القانون والسياسة في الحد من خطورة العلم في انحرافه نحو مسارات غامضة النتائج، وربما بأهداف وأغراض غير بريئة، إلا أن العوامل الأخلاقية والإنسانية في بعدها الفلسفي العميق لها أهمية بالغة في وضع حد لنتائج العلم ذات المنحى المادي المحض، (فاحترام الحياة) وهو أساس آخر للأخلاق الحياتية، ينبغي أن يكون محددًا بكل صرامة، وأن يضحى بقبول فلسفي بالمعنى الصحيح. إن احترام الحياة لا يعني الرجوع إلى مجرد ذات بيولوجية، بل هو (أخذ كيفية) الحياة بعين الاعتبار، الحياة كما يجب أن يحيها الشخص".³⁰ إن الأمر يتعلق بالموقف من الحياة، هل هي مجرد كيان مادي نتصرف فيه كما نشاء، أم هي كائن معنوي له حرمة وقداسته أو بالأحرى كرامته التي يجب أخذها بعين

الاعتبار، سواء في المجال البحثي الذي يستهدف تطوير الطب أو في المجال العلاجي الذي يستهدف إيجاد دواء للألم والمعاناة التي يتعرض لها المريض من حيث هو شخص في حاجة إلى الشفاء. هكذا " ندرك أن [تحسين النسل] أمر مدان إدانة صارمة، وهو مذهب اجتماعي يرمي إلى تحسين العرق « النقي » وإلى حذف الآخرين" ³¹.

بهذا ننتقل من الأخلاق الحياتية إلى الأخلاق العرقية، فيتم الانتصار لحياة على حساب حياة أخرى، وتصبح الحياة صناعة بشرية، يتم توزيعها بشكل ظالم وعنصري، بل تتحول إلى تجارة تخضع لمنطق السوق القائم على العرض والطلب، بشكل متعسف، تتحكم فيه يد خفية، تستخدمه كما تشاء، إننا هنا نتحول من مبادئ للعدالة إلى اجترار وسائل علمية وتكنولوجية للانتقام من حياة أفراد وأعراق اتخذنا منها موقفا دونيا، للقضاء عليها. في سياق هذا الصراع والنزاع الذي يخترق الطبيعة البشرية، في إطار تحليله لإصدار الحكم في القضاء القانوني والقضاء الطبي يقترح ريكور شكلا من أشكال العلاقة بين الإتيقا الطبية وإتيقا القضاء، إذ يقول " إن الحكم الطبي يضيء بعدا من أبعاد القضائي الذي بقي في الظل؟ الحكم القضائي كما قلنا، يضع حدا للمحاكمة في حرم المحكمة. هذا صحيح لأن شيئا ما قد انتهى، والعدالة قالت كلمتها. لكن حكاية أخرى تبدأ بالنسبة إلى المحكوم عليه، هي حكاية العقوبة، حينئذ يطرح سؤال هو سؤال غائبة العقوبة. أغايتها المعاقبة وجبر الضرر والجرم وإرضاء الضحية فحسب؟ أم حماية النظام العام؟ أليست الغاية أيضا هي إعادة تأهيل المحكوم عليه، ومرافقته عند الاقتضاء من السجن إلى الحرية، أي إعادة تمكينه من إتمام حقوقه؟" ³².

يرى ريكور أن الغاية النهائية لإصدار الحكم القضائي هي التي تحدد مسار إجراءات المحاكمة، لذلك يجري الأمر بشكل يتحرى العدالة والإنصاف ويتجنب الانتقام، أي يتم التزام التجرد والنزاهة في المحاكمة أي التزام الإنسانية أو بالأحرى عدم إسقاط صفة الإنسانية عن الشخص المتهم بارتكاب مخالفة قانونية، ومراعاة حقوقه والحفاظ على حرته وكرامته، ولذلك يقول " إذا كان الأمر كذلك حقا، فإن مسألة الغائية البعيدة للعدالة لا بد أن تثار. فإذا كانت الغائية القريبة تتمثل في حسم نزاع ما. ألا تتمثل الغائية البعيدة في إعادة ترسيخ الرابطة الاجتماعية وفي وضع حد للنزاع وفي إقامة الوئام؟ حينئذ الحكم الطبي هو الذي يضيء الحكم القضائي: ويبدو كامل الجهاز القانوني مشروعا ضخما لعلاجات الأمراض الاجتماعية، في كنف احترام واختلاف الأدوار" ³³.

كعادته يأخذ ريكور موقفا أوليا من المشكلات المطروحة، فهو ينطلق من مساوية الوضع البشري، بسبب غموض السياق الذي يتحرك بداخله الكائن البشري، والذي يغلب عليه طابع النزاع والتصارع، ولذلك فلا يمكن الحديث عن حسم قائم على الدليل والبرهان، إنما هناك إمكانية لتسوية هذه النزاعات عن طريق توافقات ومعقوليات متباينة، أي عن طريق حوارات موسعة، فالتسويات التي وضعها ريكور تحت راية مفهوم " « الوفاق التقاطعي » و « الخلافات المعقولة » تشكل الردود الوحيدة الممكنة التي تتوفر عليها المجتمعات الديمقراطية المجابهة لتباين مصادر الأخلاق المشتركة." ³⁴

- 1- بول ريكور. الذات عينها كأخر، ترجمة جورج زيناتاي، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت، 2005، ص 343.
- 2- بول ريكور المرجع السابق، ص 343.
- 3- بور ريكور: المرجع السابق، ص 343.
- 4- بول ريكور، العادل الجزء 2، بيت الحكمة، ط1، قرطاج، 2003، ص 282.
- 5- بول ريكور، المرجع السابق، ص 283.
- 6- بول ريكور، المرجع السابق، ص 283.
- 7- بول ريكور، المرجع السابق، ص ص 283-284.
- 8- بول ريكور، المرجع السابق، ص 284.
- 9- بول ريكور، المرجع السابق، ص 300.
- 10- مونيك كانتو- سيبريرو روفين أدجيان، فلسفة الأخلاقية، ترجمة جورج زيناتاي، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، 2008، ص ص 101 - 102.
- 11- جان فرانسوا دورتيي، فلسفات عصرنا، ترجمة إبراهيم صحراوي، دار العربية للعلوم، منشورات الإختلاف، ط1، بيروت، 2009، ص 265.
- 12- بول ريكور، من النص إلى الفعل، ترجمة محمد برادة، حسان بورقية، مكتبة دار الأمان، ط1، الرباط، 2004، ص 261.
- 13- بول ريكور، من النص إلى الفعل، المرجع السابق، ص 261.
- 14- سيونقيل أندره كونت، هل الرأسمالية أخلاقية، ص 45.
- 15- سيونقيل أندره كونت، المرجع السابق، ص ص 45، 46.
- 16- بور ريكور، من النص إلى الفعل، المرجع السابق، ص 261.
- 17- بول ريكور، المرجع السابق، ص 261.
- 18- بول ريكور، المرجع السابق، ص 261.
- 19 - بول ريكور، الإنتقاد والأعتقاد، ترجمة حسن العمراني، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2011، ص 11.
- 20- بول ريكور، العادل الجزء 2، المرجع السابق، ص ص 559 - 560.
- 21- جان فرانسوا دورتيي، فلسفات عصرنا، المرجع السابق، ص 106.
- 22- بول ريكور، العادل ج2، المرجع السابق، ص 565.
- 23- بول ريكور، العادل ج2، المرجع السابق، ص 570.
- 24- جاكلين روس، الفكر الأخلاقي المعاصر، ترجمة عادل العوا، عويدات للنشر والطباعة، بيروت - لبنان ط 1، 2001، ص 110.
- 25- جاكلين روس، الفكر الأخلاقي المعاصر، المرجع السابق، ص 68.

-
- 26- جاكليين روس، الفكر الأخلاقي المعاصر، المرجع السابق، ص ص 110 - 111.
- 27- محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر العربي المعاصر، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2003، ص 65.
- 28- سبونقيل أندره كونت، هل الرأسمالية أخلاقية، ترجمة بسام حجار، دار الساقى، ط1، الكويت، 2005، ص 48.
- 29- جاكليين روس، الفكر الأخلاقي المعاصر، المرجع السابق، ص 117.
- 30- جاكليين روس، الفكر الأخلاقي المعاصر، المرجع السابق، ص 46.
- 31- جاكليين روس، الفكر الأخلاقي المعاصر، المرجع السابق، ص 117.
- 32- بول ريكور، العادل ج2، المرجع السابق، ص ص 590 - 591.
- 33- بول ريكور، العادل ج2، المرجع السابق، ص 591.
- 34- بول ريكور، العادل ج2، المرجع السابق، ص 578.
- **المراجع والمصادر:**
- بول ريكور، الانتقاد والاعتقاد، ترجمة حسن العمراني، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2011.
- بول ريكور. الذات عينها كآخر، ترجمة جورج زيناتى، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت، 2005.
- بول ريكور، من النص إلى الفعل، ترجمة محمد برادة، حسان بورقية، مكتبة دار الأمان، ط1، الرباط، 2004.
- بول ريكور، العادل الجزء 2، بيت الحكمة، ط1، قرطاج، 2003
- جان فرانسوا دورتيي، فلسفات عصرنا، ترجمة إبراهيم صحراوي، دار العربية للعلوم، منشورات الإختلاف، ط1، بيروت، 2009.
- جاكليين روس، الفكر الأخلاقي المعاصر، ترجمة عادل العوا، عويدات للنشر والطباعة، بيروت - لبنان ط 1، 2001.
- سبونقيل أندره كونت، هل الرأسمالية أخلاقية، ترجمة بسام حجار، دار الساقى، ط1، الكويت، 2005. -
مونيك كانتو- سيبيريرو روفين أدجيان، فلسفة الأخلاقية، ترجمة جورج زيناتى، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، 2008
- محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر العربي المعاصر، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2003.

تكيف البرامج التعليمية الجديدة واثرها على الاداء التربوي للمعلم. دراسة على عينة من المعلمين

The Adaptation of the new Didactic (pedagogic) Programmes and its Impact on the Educational Performance of the teachers

The study applied on a group on of institutors as a sample

١. وليد العيد

جامعة حسيبة بن بوعلي شلف

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة اثر تكيف البرامج التعليمية على الاداء التربوي للمعلم، وشملت الجوانب التالية تتمثل في: نوع التكوين والاقدمية وحرية التصرف في محتوى البرامج، ويمكن أن تستغل هذه الوسيلة في تصنيف المعلمين والأساتذة لمعرفة الذين يحتاجون إلى إعادة التكوين والتأهيل من جديد، بالإضافة إلى إعادة النظر في نوع التكوين الذي يؤثر مباشرة على تحسين كفاءة وأداء المعلمين. ومن خلال تطبيق استبيان الاداء التربوي الذي قام الباحث ببناءه على عينة حجمها (50) معلما ومعلمة،

وباستخدام اختبار (كا²) تبين ان نوع التكوين الذي تلقاه المعلمين لم يؤثر إيجابا على الأداء التربوي للمعلم، بالإضافة الى أن المعلمين ذوي الأقدمية يتأثر أداؤهم سلبا وهذا لغياب التهيئة النفسية لتقبل البرامج الجديدة. أما بالنسبة للفرضية الثالثة التي تحققت تبين أن المعلم لا يتصرف بحرية في محتوى البرامج التعليمية الجديدة بل هو مقيد بها، وهنا تكمن الصعوبة ويتأثر أداؤه سلبا .

وهذا ما تؤكدته الدراسات الميدانية السابقة التي أجراها كل من علماء النفس وعلماء التربية، مما يقودنا إلى إعادة النظر في المشروع التربوي ككل، ويحتم علينا أيضا إعادة تغيير إستراتيجية إصلاح التعليم ببلادنا.

ويتبين من النتائج المحصل عليها من خلال إجابات المعلمين على الاستبيان أن تكيف البرامج التعليمية الجديدة يؤثر على الأداء التربوي للمعلم وهذا التأثير نسبي، اما ان يكون سلبا او ايجابا، وهذا وفق الاستراتيجية المطبقة في تطبيق البرامج التعليمية الجديدة ويدخل في ذلك الكثير من العوامل .

الكلمات المفتاحية: تكيف؛ البرامج التعليمية ؛ الاداء التربوي للمعلم؛ التكوين؛ الاقدمية؛ محتوى البرامج؛ تصنيف المعلمين؛ التأهيل؛ تحسين الكفاءة.

Abstract :

This study aims at identifying the effect of adaptation and implementation of curricula on educational teacher performance, incorporating the following aspects: the type of training, experience, and adaptability of the content of programs. This method is exploited in the classification of teachers and professors to identify those who need to be reformed and well qualified, and reconsider the quality of training that directly affects the improvement of the competence and performance of teachers.

Through a questionnaire done on a sample of (50) teachers, applying educational performance, and using the test (k^2); this shows that the quality of training that the teacher has received did not influence positively his academic performance, while teachers with experience were negatively affected because they were not psychologically prepared to learn and accept new programs; however, the third assumption made shows that the teacher cannot operate freely in the new content of the curriculum, but it is limited, and there arises the problem that affects negatively the performance.

This is what was confirmed through the previous studies done by scientists and educational psychologists, which leads us to reconsider the educational project as a whole, and also requires us to change the education reform strategy in our country.

The results obtained demonstrate that the adaptation of new educational programs affects teacher's educational performance positively or negatively in a proportional manner, according to the strategy used in the implementation of new educational programs, because of the varied and numerous factors.

اولا: مقدمة :

يعكس النظام التربوي طموحات الأمة و يكرس اختياراتها الثقافية و الاجتماعية، و يسعى في حركة دائمة إلى إيجاد الصيغ الملائمة لتنشئة الأجيال تنشئة تجعل منهم مواطنين فاعلين قادرين على الاطلاع و تحديد أدوارهم على الوجه الأكمل، فهي تجد مصدرها في ضرورة التوفيق بين ضرورة الحفاظ على التراث الثقافي الوطني، و القيم الإسلامية الاجتماعية التي تميز المجتمع الجزائري عبر مسيرته التاريخية عن غيره من جهة، و إستشراق المستقبل بمستلزماته العلمية و التكنولوجية من جهة أخرى .

والمدرسة الجزائرية لا تعيش في معزل عن العالم لذا أوجب عليها تجديد مناهجها و تغيير طرق عملها و نسق إدارتها خاصة أن البرامج المطبقة يعود تصميم أهدافها وتحديد محتوياتها إلى عقود خلت، وهي بذلك لا تواكب التقدم العلمي و المعرفي، و أن المجتمع الجزائري عرف تغييرات سياسية و اجتماعية و ثقافية عميقة، غيرت فلسفته الاجتماعية وفتحت أمامه مشروعات للتقدم و الرقي في ظل العدالة الاجتماعية و المواطنة الحقة .

فتغيير البرامج التعليمية وتحديث محتوياتها أضحى أمرا يفرض نفسه، خاصة و أن العولمة تفرض على المجتمعات تحديات جديدة، لن ترفع إلا بالإعداد الجيد و التربية المعدة للأجيال، لذا يجب أن تراعي هذه البرامج ميولاتهم و طاقاتهم و قدراتهم و رغباتهم، لا لسبب غير أنها تبدأ بهم و تنتهي بهم مروراً بالأداء التربوي للمعلم المسؤول الأول عن تنفيذ هذه البرامج التعليمية الجديدة، والذي يعتبر منشط للمعرفة وهو الوسيلة الوحيدة التي بواسطتها نكتسب المعارف و المهارات العقلية (الأدائية، اللفظية) .

لذا جاءت هذه الدراسة لترفع الستار عن بعض الاستقهامات، عن مدى تأثير الأداء التربوي لمعلم الطور الابتدائي نتيجة تكيف البرامج الجديدة مع ميول و رغبات المتعلم ومتطلبات الواقع.

1- مشكلة البحث :

كثيرا ما تتعرض المناهج الدراسية للتغيير والتعديل أو الإلغاء و الاستبدال، و في جميع تلك الحالات يكون هناك من المبررات لما يحدث من تغييرات، قد تكون تلك التغييرات مستندة إلى تطور في النظرية التربوية أو في الفلسفة الاجتماعية أو في نواح متعلقة بطبيعة المعرفة أو بطبيعة عملية التعلم و شروطها، و نظرا لذلك سرعان ما تتشكل اللجان المتخصصة لتبدأ مراحل التصميم و التخطيط و البناء للمنهج من جديد من أجل التوصل إلى صورة جديدة للمنهج تتفق مع مقتضيات أو مبررات التغيير.

وفي هذه الحالة نجد أن المعلم ربما يكون قد اعتاد على تنفيذ المنهج السابق لعدة سنوات، مما يعني أنه في ظل المنهج الجديد بل و قبل البدء في تعميم استخدامه في المدارس يحتاج إلى دراسة شاملة له بكل أبعاده، فربما يحتاج المنهج الجديد إلى أسلوب جديد في التدريس، و قد يتطلب استخدام أجهزة ليست مألوفة بالنسبة للمعلم، و قد يتطلب أيضا نوعا جديدا من الوسائل التعليمية أو أشكال جديدة من النشاط المدرسي أو أسلوبا مغايرا للتقويم أو غير ذلك من الجوانب المتعلقة بالمنهج.

وهذا يؤثر على أداءه التربوي بشكل مباشر، مما يضطر إلى البحث عن أسلوب مغاير للأساليب السابقة ليتمكن من التوافق مع هذا التغيير الحاصل في البرامج التربوية. فهل تكيف البرامج التعليمية الجديدة يؤثر على الأداء التربوي للمعلم ؟ و انبثق على هذا التساؤل العام الاسئلة الفرعية التالية:

- 1- هل هناك فرق بين المعلم ذو المكون والغير مكون في التكيف مع البرامج التعليمية الجديدة؟
- 2- هل التكوين التربوي يحقق التكيف والاداء الجيد للمعلم؟

2- هل هناك فرق بين المعلم ذو اقدمية وذو خبرة جديدة في التكيف مع البرامج التعليمية الجديدة؟

3- هل حرية التصرف في محتوى البرامج التعليمية الجديدة تحقق التكيف والاداء التربوي الجيد ؟

2- فرضيات البحث :

- 1- يوجد فروق دالة إحصائيا بين المعلم المكون والغير مكون في التكيف مع البرامج التعليمية الجديدة.
- 2- يوجد فروق دالة إحصائيا بين المعلم ذو اقدمية وذو خبرة جديدة في التكيف مع البرامج التعليمية الجديدة.

3- المعلم لا يتصرف بحرية في محتوى البرامج التعليمية الجديدة.

3- أهداف البحث :

تهدف الدراسة الى:

- 1- التعرف على إتجاهات المعلمين نحو البرامج التعليمية الجديدة.
- 2- التأكيد على أهمية التكوين في حياة المعلم لتحسين أداءه التربوي.
- 3- أقدمية المعلم المهنية و علاقتها بتكيف البرامج التعليمية الجديدة مع واقع المتعلم.
- 4-التوصل الى تصميم برامج تتوافق مع رغبات و ميول و حاجات المتعلم.
- 5- قياس مدى حرية تصرف المعلم في محتوى البرامج التعليمية الجديدة .

4- أهمية البحث :

تحتل البرامج مركزا أساسيا في العملية التربوية إلى الحد الذي يمكن به وصفها بالعمود الفقري للتربية، و نظرا لهذه الأهمية كان لابد لأي نظام تربوي أن يتبنى برنامجا دراسيا معيناً يستطيع أن يعكس اتجاهات المجتمع، الذي يحي فيه من أجل تعليم الأفراد و تربيتهم على أسس علمية مدروسة، والمنهج الدراسي حسب أكثر التعريفات شمولاً: " و هو عبارة عن خطة شاملة متكاملة يتم عن طريقها تزويد التلميذ بمجموعة من الفرص التعليمية التي تعمل على تحقيق أهداف عريضة مرتبطة بأهداف خاصة مفصلة يجري تحقيقها في الميدان العلمي تحت إشراف هيئة علمية مسؤولة " (فايز مراد دندش، 2003، ص90).

بما أن المجتمع يتغير و يتطور طبقا للتغيرات البيئية و الثقافية و العلمية، أوجب على البرامج التعليمية أن تتغير و تتطور حتى تسير التغيرات الاجتماعية و الثقافية الحاصلة، وهذا التكيف يؤثر إيجابا او سلبا على الأداء التربوي للمعلم، و يتطلب هذا الامر استحداث طرق و أساليب لتحقيق عملية التكيف و تكوينات مكثفة تتماشى و التغيرات الحاصلة في المجتمع .

5- التعاريف الإجرائية :

***التكيف :**

هو عملية دينامية مستمرة في الحياة التدريسية للمعلم، تتمثل في محاولته للتوافق و التلاؤم مع البرامج الجديدة، و كيفية تطبيقها في الواقع لتحقيق الأهداف المسطرة وصولا إلى الغايات و المرامي المحددة للمنهاج .

***البرامج الجديدة :**

هي مجموعة من المعارف و المعلومات المستحدثة، التي يجب تلقينها للتلميذ خلال فترات معينة و حسب مستويات معينة، و نقصد بها هي تلك الإصلاحات التي هي حيز التنفيذ منذ أربع سنوات و قد طبقت في الميدان التربوي سنة 2003-2004 في أطوار التعليم (الابتدائي- الإكمالي- الثانوي).

***المنهاج :**

يشمل كل العمليات التكوينية التي يساهم فيها التلميذ تحت مسؤولية المدرسة خلال فترة التعلم و تقسم إلى برامج متسلسلة و مرتبة و مكملة لبعضها البعض وفق مستويات معينة، توافقا مع واقع المتعلم و يعتمد هذا المنهاج الحالي في تسطير أهدافه على المقاربة بالكفاءات

***الأداء التربوي للمعلم:**

هو الممارسة الفعلية و العملية لمهنة التدريس بكفاءة عالية و تقنية تربوية حديثة و متلائمة محققا المقاربة بالكفاءات و المسطرة في البرامج التربوية الحديثة.

***الطور الابتدائي :**

هو أهم مرحلة من مراحل التعليم التي يكون فيها التلميذ أبعاد شخصية ليكون فردا صالحا لمجتمعه، مدته خمسة سنوات في ظل الإصلاحات الجديدة خمسة أفواج أي أن التلميذ يدرس 5 سنوات ثم ينتقل بعدها إلى الطور الإكمالي و الذي يدرس فيه التلميذ أربع سنوات، ثم ينتقل إلى الثانوي و يدرس فيه ثلاث سنوات .

6- منهجية الدراسة وإجراءاتها:

أ. نوع الدراسة :

يقع هذا البحث ضمن البحوث الوصفية، ويدرّس الباحث من خلال هذا النوع العلاقة الموجودة بين متغيرين هما تكيف البرامج الجديدة والإداء التربوي الحالي للمعلم. ونقصد بالبحث الميداني الذي تم تناوله في بيئته، أي دراسة الموضوع بتنقل إلى الميدان، وجمع البيانات والمعلومات المساعدة على الدراسة العلمية .

ب . عينة البحث وخصائصها:

يدرّس البحث اتجاهلت المعلمين نحو تكيف البرامج الجديدة مع واقع المتعلم ومتطلبات المجتمع، وعليه فإن المجتمع الأصلي للبحث هو كافة المعلمين باختلاف تخصصاتهم الوظيفية وأماكن عملهم دون شرط مسبق، وقام الباحث باختيار عينة البحث بطريقة عشوائية لمجموعة من المعلمين على مستوى الولاية. وشملت الدراسة على عينة حجمها 50 معلما.

الجدول رقم (1): يوضح توزيع العينة من حيث المكان.

رقم	المدينة	ع	مج	%	رقم	الريف	ع	مج	%
01	- خروبية مستغانم	6			01	- سيدي لخضر دوار	1		
02	- عبد القادر بن كردة مستغانم	3			02	- الميناء الصغير س/ل	5		
03	- عبد الحميد بن باديس مستغانم	5			03	- سيدي عفيف س/ع	2		
04	- حجاج - مركز	1			04	- عليك محمد س/ل	5		
05	- خضراء - مركز	1				- علي بلعباس س/ل	2		
	- عشعاشة مركز	1			05	- عماريش شمال س/ع	1		
06	- الإخوة فيطاس س/ع	1	25		06	- عماريش جنوب س/ع	1	25	50%
07	- قرمات العيد - س/ع	2			07	- أولاد الشيخ منصور	4		
08	- ابن زيدون مستغانم	1			08	- ترابية جبل س/ع	1		
09	- أول نوفمبر - س/ع	1			09	- دوار علاوشة خ الدين	1		
10	- الأمير عبد القادر سيرات - مستغانم	1			10	- نكاكعة	1		
11	- حميتي الشارف بن عبد المالك رمضان	2			11	- دلي عبد القادر س/ل	1		
12					12				

الجدول رقم (2): يوضح توزيع العينة من حيث الجنس.

الذكر (ذ)	%	الإناث (إ)	%
24	48%	26	52%

الجدول رقم (3): يوضح توزيع العينة من حيث التكوين خلال السنة.

%	عدد المعلمين الذين تلقوا تكويننا	%	عدد المعلمين الذين تلقوا تكويننا		
			المجموع	عدد أيام التكوين في السنة	
40%	20	60%	30	20 - 15	5 - 1
				7	14

الجدول رقم (4) : يوضح توزيع العينة من حيث المستوى العلمي للمعلمين :

العدد	جامعي	ثانوي	دون ثانوي	المجموع
	30	17	03	50
%	60%	34%	6%	100%

الجدول رقم (5) : يوضح توزيع العينة من حيث التكوين المسبق بالمعهد التكنولوجي للتربية :

العدد	جامعي		ثانوي		دون ثانوي	
	مدمج	تلقى تكويننا	مدمج	تلقى تكويننا	مدمج	تلقى تكويننا
	11	19	01	16	00	03
المجموع	30		17		03	

ج- أدوات الدراسة:

قبل بدء الجانب الميداني صمم الباحث أداة البحث، وهو استبيان يعتبر أداة قياس تتصف بخصائص، و تستدعي مراعاة منهجية سليمة في تحضيرها و في إجرائها وفي تحليل و استغلال نتائجها، لذا قام الباحث بوضع مجموعة فقرات تقيس و تكشف أثر تكييف البرامج التعليمية الجديدة على الأداء التربوي للمعلم، إذ اعتمد في البداية على استمارة تشمل 43 فقرة بخمس اقتراحات حسب مقياس ليكرت للاتجاهات، بالإضافة إلى معلومات شخصية عن الجنس والسن ومدة الأقدمية في التدريس وطبيعة التكوين وشمل اربع ابعاد وكما بعد يشمل الفقرات او البنود التالية :

البعد الأول: التكوين، ويتألف من الفقرات المرقمة ب: 11،09،08،07،01،41،32،28،20،19،18،17،12 للتأكد من الفرضية الأولى .

البعد الثاني: الأقدمية ويتألف من الفقرات المرقمة ب: 42،40،38،37،33،30،23،16،15،14،13،10،06،04،02 للتأكد من الفرضية الثانية .

البعد الثالث : حرية التصرف في البرامج، ويتألف من الفقرات المرقمة ب: 43،39،36،35،34،31،29،27،26،25،24،21،05،03 للتأكد من الفرضية الثالثة .

أعيد بناء فقرات الاستبيان عدة مرات بناء على أساس التوجيهات التي قدمت من طرف بعض أساتذة علم النفس و علوم التربية، و أساتذة من ذوي الخبرة في الميدان، و بمساعدتهم أبقى الباحث على 30 فقرة قابلة للتطبيق، كما قام الباحث بتعديل بعض الفقرات وحذف أخرى.

د- الخصائص السيكومترية للاستبيان:

أولاً- الصدق الظاهري للاستبيان: اعتمد الباحث على صدق المحكمين وعرضه على 16 محكماً من قسم علم النفس بجامعة مستغانم ووهران، وقام بالتعديلات اللازمة على مفردات فقرات الاستبيان، بناء على آراء المحكمين وملاحظاتهم.

وتم الاعتماد على استبيان يتكون من 30 فقرة وهذا بعد تعديله والتأكد من مدى صدقه.

ثانياً- الثبات عن طريق التجزئة النصفية للاختبار: في هذه الطريقة يتم تجزئة الاختبار إلى نصفين أو جزئيين متساويين في عدد الفقرات (زوجية و فردية)، و يتم حساب معامل الارتباط بيرسون PEARSON بين نصفي الاختبار لإيجاد معامل الثبات.

ومنه وجد : $r = 0.79$ معامل إرتباط قوي.

و باستخدام معادلة سبيرمان براون في حساب الثبات وفق القانون التالي :

و بالتعويض العددي نجد : $r = 0.88$

بما أنه قريب من الواحد المطلق فإن الارتباط قوي وبالتالي فإن الاختبار ثابت.

هـ - الأساليب الإحصائية المعتمدة:

1- النسب المؤوية : هي أداة إحصائية لتحليل نتائج الدراسة كونها تختصر الوقت وسهلة من حيث الفهم.

2- المتوسط الحسابي: هو طريقة مباشرة لإجراء المقارنة بين مجموعتين وهو مجموع القيم على عددها وتحديد نوع الاتجاه لمعرفة اتجاه الفقرة أو السؤال.

3- الانحراف المعياري: هو انحراف تكرار الفقرة على المتوسط الحسابي ل فقرات الاستبيان ويسهل علينا حساب الدرجات المعيارية لكل فقرة وبالتالي حساب متوسط الدرجات المعيارية لتحديد الاتجاه الموجب والسالب لكل فرد من أفراد عينة البحث.

4- كا²: يستخدم لقياس مدى دلالة الفروق في التكرارات (ك).
4- المعيار:

د.الخام = مج الدرجات لسلم ليكارت

س متوسط الدرجات = مج س / ن ، ن : عدد أفراد العينة = 50.

ع : الانحراف المعياري

$$ع = \sqrt{\frac{\text{مج ح}^2}{ن}}$$

ذ = الانحراف عن المعيار

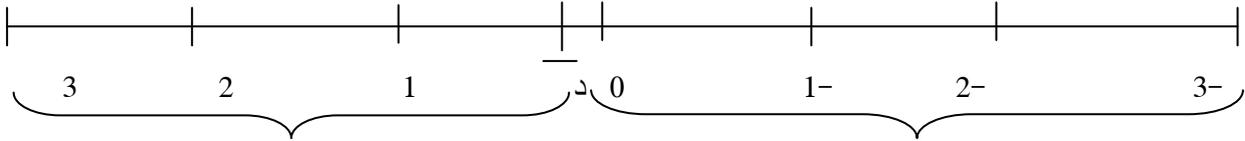
$$\frac{\text{س} - \text{س ح}}{\text{ع}}$$

د = مج ذ / ن ، د : متوسط الدرجات المعيارية .

$$\frac{\text{ع}}{\text{ع}}$$

6- حساب متوسط الدرجة المعيارية:

د = مج ذ / ن = 0.0006 متوسط الدرجة المعيارية.



الإتجاه ايجابي

الإتجاه سلبي

7- عرض نتائج الفرضيات ومناقشتها:

1- عرض نتائج الفرضية الاولى ومناقشتها:

1- يوجد فروق دالة إحصائية بين المعلم المكون والغير مكون في التكييف مع البرامج التعليمية الجديدة.

الجدول رقم (6): حساب كا² .

المجموع	غير مكون	مكون	
أ + ب = 24	ب 7	أ 17	متوافق ايجابي (24)

غير متوافق سلبي (26)	ج 14	د 12	ج + د = 26
المجموع	أ + ج = 31	ب + د = 19	50

$$\text{كا}^2 \text{ (المحسوبة) } = \text{كا}^2 \text{ أ} + \text{كا}^2 \text{ ب} + \text{كا}^2 \text{ ج} + \text{كا}^2 \text{ د} = 2.03.$$

عند درجة الحرية $n = 1$ فإن كا^2 (الجدولية) عند المستوى $0.05 = 3.078$

كا^2 المحسوبة $>$ من كا^2 الجدولية وبالتالي لا يوجد فرق دال إحصائياً بين المكون والغير مكون مما يدل على أنه لا يوجد علاقة تامة بين المتغيرين وهذا خلافاً للفرضية الأولى .

ب- عرض نتائج الفرضية الثانية ومناقشتها:

2- يوجد فروق دالة إحصائياً بين المعلم ذو اقدمية وذو خبرة جديدة في التكيف مع البرامج التعليمية الجديدة.

جدول رقم (7): حساب كا^2 .

المجموع	حديث العهد بالتعليم	ذو أقدمية	
أ + ب = 24	ب 04	أ 20	ايجابي (24)
ج + د = 26	د 06	ج 20	سلبي (26)
50	ب + د = 10	أ + ج = 40	المجموع

$$\text{كا}^2 \text{ (المحسوبة) } : = 0.033 + 0.133 + 0.030 + 0.132 = 0.319.$$

عند درجة الحرية $n = 1$ كا^2 (الجدولية) $= 0.384$ عند المستوى 0.05 ومنه :

كا^2 المحسوبة $>$ من كا^2 الجدولية وبالتالي لا يوجد فرق دال إحصائياً بين ذو خبرة قديمة وخبرة جديدة مما يدل على أنه لا توجد علاقة تامة بين المتغيرين وهذا خلافاً للفرضية الثانية .

ج- عرض نتائج الفرضية الثالثة ومناقشتها:

الجدول رقم (8): حساب كا^2 ذات الاتجاه الواحد.

3- المعلم لا يتصرف بحرية في محتوى البرامج التعليمية الجديدة

الاستجابة	موافق جداً	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق جداً	المجموع
التكرار	1	12	12	21	4	50

$$\text{كا}^2 \text{ (المحسوبة) } = 12.6 .$$

كا^2 (الجدولية) $= 4.604$ عند المستوى 0.005 ودرجة الحرية $n = 5 - 1 = 4$.

ومنه كا^2 المحسوبة $<$ من كا^2 الجدولية ومنه هناك دلالة إحصائية مما يدل على أن الفرضية الثالثة صحيحة.

8 - الاستنتاج :

يتبين من النتائج المحصل عليها، انه لا يوجد فروق دالة إحصائية بين الذي تلقى تكوينا والغير مكون(الذي لم يتلقى تكوينا)، سواء كان التكوين اوليا او اثناء الخدمة وهذا يدل على ان نوع التكوين لم يحسن الاداء التربوي للمعلمين، وهذا ربما يرجع الى محتوى التكوين الذي لا يتناسب مع استراتيجية التدريس الحديثة او غياب المكونين المختصين، وبطبيعة الحال هذا يؤثر سلبا على الاداء.

اما بالنسبة للفرضية الثانية فانه لا يوجد فروق دالة إحصائية بين ذو خبرة قديمة وخبرة جديدة، مما ينبىء على ان جل المعلمين لم يتكيفوا مع البرامج الجديدة بتحسين مستوى اداءهم وهذا يدل على عدم التوافق النفسي للمعلمين داخل المحيط المدرسي وبالاخص في الفضاء التعليمي.

اما بالنسبة للفرضية الثالثة فهناك فروق دالة إحصائية مما يدل على أن المعلم لا يتصرف بحرية في محتوى البرامج التعليمية الجديدة، بل هو مقيد بها وهنا تكمن الصعوبة ويتأثر أدائه سلبا. لان فهم محتوى البرامج وتكييفها حسب البيئة التعليمية مهم جدا بالنسبة للمعلم، لانه هو العنصر الفعال في العملية التربوية ككل، وبهذه الطريقة يفتح مجال الابداع في العملية التعليمية ككل، وتضفي عليها مشاركة المعلمين في عملية التقويم والتقييم والتكيف.

9- توصيات البحث:

- من خلال ما سبق توصلنا إلى طرح الاقتراحات والتوصيات التالية :
- إجراء بحوث من هذا النوع وهذا على مستوى أوسع وعينة أكبر من التي تعاملنا معها حتى تكون الدراسة أشمل وأوضح .
 - إجراء بحوث من هذا النوع على المستوى الإكمالي و الثانوي والتعليم العالي لدراسة أوسع وأعمق .
 - طرح فرضيات أخرى لم نطرحها وتشمل متغيرات جديدة ولها علاقة بتأثير تكيف البرامج التعليمية الجديدة على الأداء التربوي .
 - ضرورة الإهتمام بالتحكيم الجاد لبناء إختبارات صادقة وثابتة للوصول إلى نتائج تدعم البحث العلمي وتفتح المجال لبحوث أخرى.
 - ضرورة الإتفاق على منهجية موحدة في طريقة تحكيم الإستمارات .
 - نوصي بإعطاء مدة كافية لإجراء البحوث العلمية الهادفة بقصد الإجابة على الإشكاليات المطروحة في الواقع بصدق وثبات .
 - ضرورة توطيد الصلة مع مختصين في الإحصاء للمساعدة في تفرغ وتحليل النتائج الإحصائية المختلفة حتى تكون للبحوث مصداقية لدعم وتطوير البحث العلمي الجامعي.

10- المراجع:

1. إبراهيم بن عبد العزيز الدعيلج، "المناهج"، دار القاهرة، القاهرة، ط1، 2007 .
2. أحمد حسين اللقاني، "المناهج بين النظرية والتطبيق"، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2002.
3. إريك جونسون، "التدريس الفعال"، مكتبة جريء، ط1، 2007.

4. بشير معمريّة، "القياس النفسي وتصميم أدواته"، منشورات الحبر، ط2، 2007.
5. بن عبد الله محد، "المنظومة التعليمية والتطلع إلى الإصلاح"، دار الغرب للنشر والتوزيع، 2005.
6. حسن حسين زيتون، "إستراتيجية التدريس"، عالم الكتب، القاهرة، 2003.
7. طارق عبد الرؤوف عامر، "إعداد معلم المستقبل"، الدار العالمية، الجيزة، ط1، 2008.
8. علي راشد، "خصائص المعلم العصري وأدواره"، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2002.
9. مجدي عزيز إبراهيم، "المنهج التربوي وتعليم التفكير"، علم الكتب، القاهرة، ط1، 2005.
10. Angers, Maurice *initiation pratique a la méthodologie des science humaines*, by les édition, ces, Inc. Québec, 1996.
11. Guy Le Boterf, Xavier Rogiers *Une pédagogie de l'intégration*, 2ème édition, De Boeckin Université, 2001.
12. Cope. E, * School expérience in teacher éducation, manographie of school éducation*, University of Bristor, 1971.
13. Donald. r and Cruikshank William. D and Ar maline, * Field expérience in teacher éducation, 1986.
14. Jacobsen. D, * Méthods for teaching a skill approach*, London, 1980.
15. Roehring. G. Luft. A and Dwards. M, *Versatile Vee maps an alternative to the traditional Laboratory report* , The science Teacher, 2001.

11- الملاحق:

الملحق رقم (1): يمثل الاستبيان الخاص بالأداء التربوي للمعلم.

عزيزي المعلم(ة).

يسعدنا أن نضع بين يديك هذا الاستبيان وكلنا أمل أن تجيب على عباراته بكل دقة واهتمام .

1- التعليمات .

في إطار بحث علمي جامعي نسعى من خلاله معرفة اثر تكييف البرامج التعليمية الجديدة على الأداء التربوي للمتعلم، ونأمل منك قراءتها ووضع العلامة (x) أثناء الإجابة، ولا توجد إجابة صحيحة والأخرى خاطئة، وإنما رأيك يستخدم لغرض علمي و يحضى بالسرية التامة.

2- معلومات شخصية.

المؤسسة التربوية التي تدرس(ين) فيها:.....

الخبرة:.....

نوع التكوين:.....

بنود الاستبيان

الرقم	الفقرات	موافق جدا	موافق	لا أدرى	غير موافق	غير موافق جدا
01	تكوين المعلم يحقق له التوازن النفسي					
02	ليس من الضروري إستحداث برامج جديدة					
03	مدة التكوين أثناء العمل غير كافي لتحصيل الأداء التربوي للمعلم					
04	التكوين في محتواه نظري بعيد عن ما هو موجود في الميدان					
05	ضعف التكوين ينتج عنه صعوبات مهنية					
06	المعلم على دراية لإستحداث برامج تعليمية جديدة					
07	نجاح الإصلاح التربوي مرتبط بمساهمة جمعية أولياء التلاميذ					
08	الضروف الإجتماعية تساعد المعلم ذو أقدمية على التوافق مع البرامج التعليمية					
09	التكوين أثناء العمل كان تحت إشراف مختصين في مقاييس اعداد البرامج					
10	أربع سنوات تكوين غير كافية لأداء تربوي جيد					
11	يعتبر حجم المعلومات الواردة في البرامج الجديدة من الصعوبات التي تواجه المعلم					
12	أقدمية المعلم تأهله في تنويع طرق التدريس					
13	التسيير الإداري المعمول به حاليا لا يتماشى ومحتوى البرامج التعليمية الجديدة					
14	محيط امدرسة الريفي لا يساعد على تطبيق البرامج التعليمية الجديدة					
15	مجموعة المعارف الجديدة تحقق إشباع وميول ورغبات التلميذ					
16	محتوى البرامج التعليمية الجديدة يتوافق مع القدرات العقلية للتلميذ					
17	التقويم الشهري لا يقيس فعلا مدى إستيعاب التلاميذ لمحتوى البرامج التعليمية					
18	المعلم يتصرف بحرية في محتوى البرامج التعليمي الجديدة					
19	محتوى البرامج التعليمي الجديدة يتماشى ومتطلبات الواقع					
20	التوقيت الزمني الرسمي للمواد لا يتوافق مع محتوى البرامج					
21	محتوى البرامج التعليمي الجديدة لا يتماشى مع الأقسام المدمجة وذات الدوامين					
22	المعلم ذو أقدمية يفضل البرامج التعليمية القديمة على استبدالها بأخرى جديدة					
23	ممارسة التعليم لمدة أطول تأهل المعلم للتوافق مع البرامج التعليمية الجديدة					
24	توجد عدة مواضيع في محتوى البرامج التعليمي الجديدة صعبة التقديم					
25	تطبيق البرامج التعليمي الجديدة يتطلب الإعتماد على عدة مراجع					
26	المراجع الرسمية الجديدة المتوفرة تساعد على تحسين الأداء التربوي					
27	الإعتماد على الإصلاحات لا يؤهل لتحسين الأداء التربوي					
28	المعلم ذو أقدمية لم يستشار في التخطيط البرامج التعليمي الجديدة					
29	الظروف الإقتصادية الصعبة لا تؤثر على الأداء التربوية للمعلم ذو أقدمية مهنية					
30	المعلم على علم بالقوانين و المراسيم المحددة للإصلاح التربوي منذ نشرها					

التنظيم التمثيلي والتنمية المستدامة في الريف الجزائري، دراسة ميدانية مقارنة بريف ولاية البويرة

دراسة ميدانية عن تجربة ولاية البويرة في التنمية الريفية المستدامة من خلال تفعيل دور التنظيم التمثيلي (دراسة مقارنة)

د. شاشوة حكيمة

جامعة الجزائر 2

الملخص:

لقد تطرقت في دراستي المتواضعة لموضوع التنظيم التمثيلي في الريف وعلاقته بالتنمية المحلية المستدامة، من خلال إبراز أهمية التنظيم في توطيد العلاقات الداخلية بين أفراد المنطقة، وتنظيم العلاقات الخارجية مع القرى الأخرى و الهيئات التمثيلية الأخرى، وانعكاس كل ذلك لعملية التنمية وقد اتخذنا البرنامج الوطني للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية كمثال على ذلك.

حيث تتمحور إشكالية الموضوع حول ومدى تفاعل الريفيين مع التنظيم؟ إلى أي مدى تواجد الهيئة التمثيلية يساعد في إبراز مشروع جماعي محلي؟ وهل للتنظيم نفس الفعالية خلال المراحل الأخرى للمشروع، خاصة مرحلة الإنجاز؟ وصياغة فرضيتين أساسيتين: تمحورت الأولى حول أهمية الهيئة في تنظيم العلاقات الاجتماعية الداخلية للقرية وانعكاس ذلك على علاقاتها الخارجية.(خارج القرية) ومدى تأثير التنظيم والهيئة التي تمثله، على العلاقات الاجتماعية الداخلية للمنطقة وانعكاس ذلك على علاقاتها الخارجية(المناطق المجاورة والإدارة).

حيث تمت الدراسة الميدانية في ولاية البويرة باعتبار النمط الريفي والزراعي الذي تتميز به هذه المنطقة والتي تعد في نفس الوقت مركز مرور مما يعرضها للكثير من التأثيرات الخارجية التي تؤثر على نمط عيشها وثقافتها وخاصة التنمية المحلية.

الكلمات المفتاحية: التنمية والتنمية الريفية، الجمعية والتنظيم، المشروع

Abstract:

In my humble study about the representative organization in the countryside and its relation to sustainable local development. I highlighted the importance of the organization in strengthening the internal relations between the members of the region and the organization of external relations with other villages and other representative establishment . All of this, is reflected in the development process. Thus, we have taken the National Program for Neighborhood Projects for African Development as an example. The problematic is the question of how rural people interact with this organization ? To what

extent does the representative establishment help to display a local collective project ? And does the organization have the same effectiveness during the other stages of the project, mainly, the completion phase?

The formulation of two basic assumptions is as follows: The first focused on the importance of the organization in organizing the internal social relations of the village and its reflection on its external relations (outside the village) and the impact of the organization and the establishment that it represents on the internal social relations of the region and its reflection on its external relations (neighborhoods and administration).

The field study was conducted in Bouira-city, considering the rural and agricultural pattern that characterizes this area, which is at the same time a traffic center, which expose it to many external influences that affect the way of its life and its culture, especially its local development.

Keywords: Development and Rural Development, Assembly and Organization, Project

المقدمة:

يمثل الريف في العالم العربي، أكثر المناطق المأهولة بالسكان خاصة، لذلك فإن هذه الأخيرة و فيما عبرت عنه في توصيات المؤتمرات و الجلسات الدراسية التي قامت بها جامعة الدول العربية، انتهت إلى أن على كل دولة أن تقدم في حدود إمكانياتها الخدمات العامة بما يعمل على ضمان مستوى أدنى من توفر الخدمات كما و نوعا في حدود طاقة كل مجتمع في إطار من العدالة في توفير هذا المستوى¹، مما سيساهم في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

و على غرار الكثير من الدول العربية قامت الجزائر بجهود عديدة للإصلاح الريفي و الارتقاء بالمستوى المعيشي لأهالي الريف من قرى و مداشر التي كثيرا ما عانت من التخلف، الفقر وتدني المستوى المعيشي لافتقار هذه المناطق من وسائل وعوامل الحياة العصرية، وتمثل المناطق الريفية في الجزائر حوالي النصف فنجد (948 بلدية ريفية مقابل 593 بلدية حضرية)² و عليه فقد كان لزاما على الدولة تنمية هذا الجانب من البلاد لتحقيق التنمية الشاملة، ولتحقيق ذلك فقد سطرت العديد من البرامج التنموية و صاغت سياسات زراعية إصلاحية متعددة ومتجددة سايرت من خلالها مختلف التحولات والمستجدات التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، من الثورة الزراعية سنة 1971 إلى غاية المخطط الوطني للتنمية الريفية سنة 2000، هذا الأخير الذي يهدف إلى إعادة تهيئة المجال الريفي ليساير التطورات التنموية الحديثة وفي نفس الوقت يحافظ على خصوصية ومميزات الوسط الريفي بكل جوانبه.

1. الإشكالية:

تعد قضية تطوير الريف من القضايا التي تناولها كثير من المختصين والباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين بالدراسة و المناقشة، باعتبار أن للريف حياة وبنية اجتماعية خاصة تميزه عن غيره من المجتمعات (المدينة الحضر). وللإشارة فإن الفاعلين المهتمين بتغيير وضعية الريف الحالية، إلى حالة "أحسن" و"حياة" أكثر رفاهية" يشيرون إلى أن "علاج أي مشكلة يتطلب التصدي لها من جميع النواحي الاقتصادية، الاجتماعية في وقت واحد" حيث يعتبرون أن "الخدمة من ناحية واحدة لا تؤدي ثمارها كاملة إذ ستهدمها النواحي الأخرى بالضرورة"² بالإضافة إلى ذلك الأخذ بالاعتبار وضعية الريفين بالنسبة للتنمية. لكن كيف السبيل إلى معرفة مدى تقبل أو رفض الريفين لفكرة التنمية المحلية، وعلى هذا الأساس نصت السياسة الجديدة للتنمية الريفية على: "ضرورة إدماج الريفين في التنمية بمشاركتهم في مشاريع التنمية بطريقة أو بأخرى³ وهو ما لم يكن في السياسات السابقة، ومن هذا المنطلق ومحاولة إشراك وإدماج الريفين في عملية التنمية وبما أن الريف كما سبق وأن ذكرت ذو تركيبة مميزة وخاصة فلا يمكن أن يفهم الريف إلا شخص من أهل الريف نفسه وعليه تسعى الدول إلى الاقتراب من الريفين وكسب ثقتهم من خلال وضع "وسيط" بينها وبين الريفين من نفس الجماعة الريفية يتولى مسألة إيصال مفهوم وغاية التنمية في الاتجاهين بالنسبة للدولة وبالنسبة للأهالي اتخذت وهو ما سمي ب"الجمعيات الريفية" وهذا ما أشار إليه المجتمعون في المؤتمر العالمي للتنمية الريفية المنعقد بروما سنة 2005⁴ الرامي لوضع إستراتيجية جديدة لتنمية الريف ومحاولة القضاء على الفقر والجوع حيث نص على "لابد من العمل على توفير المعارف العلمية والتكنولوجية الحديثة والتأكد من وصولها إلى مختلف الفئات الريفية، تحت قيادة الدولة مع الحرص على المشاركة المحلية للريفين في مختلف عمليات التنمية"⁵ وبالنسبة للجزائر وبعد محاولات وسياسات عديدة للتنمية الريفية منذ الاستقلال من نظام التسيير الذاتي من 1962/1970 بعد استعادة ملكية القطاع الفلاحي إلى غاية⁶ 1990 وانطلاق الإصلاحات الجذرية للقطاع الفلاحي ركزت الجزائر في سياستها الجديدة على المشاركة الفعلية للأهالي انطلاقا من الإستراتيجية العالمية الجديدة للتنمية الريفية القائمة على التمثيل المحلي والجمعيات الريفية.

لقد ظهر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية سنة 2002-2003 حيث يوازن بين التنمية الفلاحية وتنمية المجال الريفي ككل من جميع النواحي. الرامي إلى: "تأمين التآزر بين الاستثمارات الفلاحية وبين السلطات العمومية والمستثمرين الاقتصاديين الآخرين"⁷ حيث نجد أمام السلطات العمومية المستثمرين الاقتصاديين والفلاحين وهنا تبرز عملية إشراك الأهالي في المشروع. وهذا لا يتم إلا بإقبال الريفين على ذلك، وهنا يكون السؤال عن كيفية جعل الريفين يقبلون على المشاركة في برامج التنمية الريفية؟ ولأجل ذلك تراعي برامج التنمية "البيئة و الفضاءات الريفية وخصوصياتها"⁸ بمعنى الأخذ بعين الاعتبار البيئة الجغرافية والعادات و القيم الاجتماعية للمجتمع الريفي، وحرصا من السلطات لتحقيق التنمية ومراعاة كل ما ذكر في منظورها ما دفع إلى بروز مشروع جوارى للتنمية الريفية باعتباره أكثر

البرامج إلحاحا على المشاركة الفعلية للأهالي حيث تتم مشاريع التنمية على أساس لقاءات بين " المنتخبين المحليين، الإدارة اللامركزية والريفيين"⁸، لاجل ضمان تنمية شاملة ومستدامة، ويقصد بالمنتخبين المحليين مسؤول الجمعية واعضاءها الذين اختارهم سكان القرية لتمثيلهم لدى السلطات وايصال انشغالاتهم، حيث يقوم هذا الممثل بإيصال أولويات الجماعة المتفق عليها للإدارة ومن جهة أخرى شرح مضمون وأهداف المشروع الجوّاري للسكان، أضف إلى ذلك فإن هذه العملية تساعد في لم شمل الجماعة الريفية و تغرس فيهم روح المسؤولية بتنظيم العلاقات الاجتماعية الداخلية وانعكاسها على علاقاتها مع خارج القرية، من خلال الإجماع و السعي نحو تحقيق هدف و غاية موحدة. مما يسهل في انبثاق مشروع من الجماعة الريفية وإمكانية إنجازه في إطار مشروع جوّاري للتنمية الريفية المستدامة.

ومن خلال ما سبق نتساءل عن دور الجمعيات الريفية في تنظيم العلاقات الاجتماعية لأفراد القرية وضبط سلوكهم وتوجيه غاياتهم وتوحيدها مما ينعكس على التفاعل الايجابي ومنح قوة وسلطة للقرية في اتخاذ القرارات المصيرية خاصة تلك المتعلقة بالتنمية المحلية المستدامة، ومدى فعالية التنظيم التمثيلي للريف في ابراز مشروع جوّاري من داخل الجماعة حسب خصوصيتها ومرافقة المشروع الى حين اتمامه .

2. الفرضيات:

أ. الفرضية الأولى: وجود الجمعية الريفية يعزز الروابط الاجتماعية الداخلية للأفراد وتوحيد اهدافهم المشاركة مما ينعكس علاقاتها مع خارج القرية.

ب. الفرضية الثانية : التنظيم التمثيلي للقرية يضبط ويوجه اهداف الافراد مما يساعد في بروز مشروع تنموي جماعي محلي.

ج. الفرضية الثالثة: مرافقة الجمعية لمراحل انجاز المشاريع التنموية يسهل في إنجازها ويضمن مراعاة خصوصية المنطقة.

3. تحديد المفاهيم :

أ. التنمية:

التنمية في علم الاجتماع هي دراسة شاملة لكل المجالات السياسية الاجتماعية و الثقافية في إطار اجتماعي معين، من خلال تنظيم و ترتيب الأعمال لتحويل الأمور شيئاً فشيئاً نحو الأفضل و نحو مجتمع متحضر⁹.

عرفها الاقتصاديون على أنها " زيادة الدخل القومي الحقيقي و اضطراد هذه الزيادة خلال فترة زمنية طويلة بحيث تكون أكبر من زيادة عدد السكان"¹⁰ وهناك من عرفها على أنها" الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم التنسيق بين الإمكانيات البشرية و المادية المتاحة في وسط اجتماعي معين قصد تحقيق مستويات للدخل القومي والدخول الفردية"¹¹ وتهدف التنمية إلى تغيير الخصائص الاجتماعية المتركمة عبر السنين ليقوم لعلاقات جديدة و نظم مستحدثة تفي باحتياجات الأفراد و تلبى رغباتهم و تحقق لهم أكبر قدر ممكن من إشباع تلك الحاجات و الرغبات¹²

ب. التنمية الريفية:

لا يختلف مفهوم التنمية الريفية عن مفهوم التنمية بصفة عامة إلا في المجال إذ تقتصر على المجال الريفي و تعمل على تنمية الطاقة و القيم الاجتماعية الريفية القديمة لتساير التغيرات المختلفة مع الحفاظ على أصالتها قائمة على المشاركة الفاعلة للفلاحين باستعمال ملائم لأدوات المساعدة و الحث على الاستثمار في الريف¹³ فالتنمية الريفية هي امتداد للتنمية الشاملة للدولة والمجتمع ككل حسب ما يتماشى و طبيعة قيم المجتمع الريفي.

ج. الجمعية:

و الجمعية في قاموس علم الاجتماع تشير إلى تجمع بين شخصين فأكثر في إطار منظم دائم ويسخرون معرفتهم و إمكانياتهم في سبيل هدف محدد في إطار قانوني¹⁴ و هي المعنى الواسع والجمعية هي أي تجمع بين أشخاص مهما كانت شكلها القانوني و مهما كان هدفها: وهي اتفاقية تخضع للتنظيم و التشريع الجاري به العمل، مجالها الإقليمي بلدية واحدة أو عدة بلديات في الولاية و يجتمع في إطارها أشخاص طبيعيين على أساس تعاقدية لغرض غير مريح كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة من أجل ترقية الأنشطة ذات طابع (مهني، ثقافي، ديني، رياضي تربوي....الخ). الجمعية تشير إلى اجتماع ودي يشترك أصحابها في الآراء ويسعون لتحقيق هدف و غاية مشتركة¹⁵، والجمعية في الريف الجزائري يطلق عليها "الجماعة" والجماعة هي مجموع من الناس تربطهم علاقات تسعى من خلالها إلى توحيد أهداف الأفراد ويطلق عليه "تونيز" المجتمع المحلي ويتميز هذا الأخير ب: "روابط اجتماعية مستقرة ومنظمة حيث تقوم الجماعة بتنشئة الفرد وفق اتجاهات وقوانين الجماعة"³، ومن خلال هذا يمكن اعتبار الجماعة القاعدة المرجعية التي تحكم سلوك الأفراد وتؤثر فيها حيث يعتبرها البعض بأنها " المعايير التي تحكم سلوك الفرد وتؤثر فيها"¹⁸ وقد استخدمنا هذا المفهوم لمعرفة مدى مطابقة مفهوم وغاية الجماعة مع الواقع الاجتماعي في الريف محل الدراسة.

د. التنظيم:

عادة ما نجد كلمة أو مصطلح تنظيم متداول في المؤسسات التربوية الاقتصادية والتجارية أو تنظيم سياسي واجتماعي ويعرفه نيوزنتنز: "نوع من العمل بين الجماعات اهتمامه الأول العلاقات المنسجمة بين الجماعات المختلفة وليس الحاجات الشخصية لممثلي هذه الجماعات والاهتمام الثاني مقابلة الاحتياجات الاجتماعية والمجتمعية كما يحددها ممثلو الجماعات"¹⁶. فتنظيم مجتمع يرمي إلى تنظيم العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع الداخلية وتحديد علاقاته مع المجتمعات الأخرى وفق ما تقرره الجماعة حيث ان علاقة الفرد بمجتمعه وبأفراد أخرى من جماعات أخرى يعرفها كل المجتمع بالعادة. كما سبق وان نظمت والخارج عن نظام المجتمع ينبذ من الجماعة ويهمش ولا يتعامل معه احد

من أفراد الجماعة. فنلاحظ أن تنظيم مجتمع في إطار جمعيات محلية يشكلها أفراد من أهل المنطقة تمثل نموذج مصغر لتنظيم المجتمعات الكبرى والدول والتنظيم الريفي يشير إلى تنظيم مجتمع القرية ويتمثل في تسيير العلاقات الاجتماعية الداخلية للقرية بين أفرادها من جهة، وتنظيم علاقاتها الخارجية في تعاملاتها مع القرى المجاورة، والتنظيم الريفي يكون تنظيم محلي أي أن اللجنة المنظمة تتكون من الجماعة نفسها. وتسمى هذه اللجنة بالجماعة أو الجمعية. (سبق وان عرفت الجمعية) ويكون اهتمام هذه الجمعية متعلق بكل ما يخص القرية. اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا. كما أن لها السلطة التشريعية والتنفيذية بالقرية. وغالبا ما يكون رئيس الجمعية وأعضائها من كبار السن ووجهاء القرية ممن لهم سمعة طيبة وحكمة في التسيير حتى يحترموا من الأهالي.

أما في الآونة الأخيرة ومع ظهور مشاريع التنمية الريفية وإعادة تهيئة المجال الريفي، ظهرت أنواع أخرى من الجمعيات تسمى بجمعيات الإصلاح الريفي. تهتم بالتنمية الريفية وتسيير مشاريعها. وعادة ما يتأسس هذا النوع من الجمعيات شباب متعلم حتى تسهل عليهم الحركة والتنقل بين مختلف المصالح والإدارات من جهة. والقدرة على التواصل والنقاش مع الأهالي و الإدارة معا. مع الإشارة إلى أن الغاية الأساسية للجمعية وهي تنظيم العلاقات الاجتماعية الداخلية والخارجية للقرية، تبقى قائمة.

هـ. المشروع:

كلمة مشروع مشتقة من فعل شرع بمعنى بدا ومشروع هو بداية لتغيير وضع اجتماعي، اقتصادي أو حتى ثقافي بغض النظر إن كان هذا التغيير للأحسن أم لا. وكثيرا ما نسمع بالمشروع لدى المقاتلين ورجال الأعمال فكلمة مشروع كلمة اقتصادية بحتة

ويعرف المشروع على انه: "إجراء ذو هدف متكامل في إجراءاته وفق إطار زمني، وخطط تفصيلية لتحقيق نتائج محدودة ذات بعد استراتيجي و رؤية مستقبلية"⁴. وعليه فوجود مشروع في أي مجال كان يتوجب أن تتحدد نوعيته والمنطقة التي سينفذ فيها المشروع مع ضرورة توفر معلومات عن الجهة القائمة بالمشروع. وبالتعاون مع فريق المشروع يتم تحديد، برنامج ومجال اهتمام المشروع تاريخ بدء المشروع، المدة الزمنية المقترحة لإنهاء انجاز المشروع مع تحديد التقديرات المالية الضرورية لإتمام المشروع، وأما المشروع في الريف ولدى الفلاحين فيتمثل في استغلال واستثمار الأراضي حيث يكون هذا الاستغلال مصدر رزق لصاحب المشروع والعاملين معه. لكن ومع سياسات إعادة تهيئة المجال الريفي وتنميته ظهرت في الريف مشاريع أخرى غير المشاريع الخاصة بالزراعة والفلاحة، إنما مشاريع ذات "بعد تنموي أوسع" تنجزه الدولة عن طريق الأهالي بمعنى مشاركة الأهالي في المشروع من بدايته إلى غاية انجازه. وهنا أشير إلى وجود مشاريع ذات طابع فردي وأخرى ذات طابع جماع بمعنى مشاريع يشترك فيها جميع السكان باعتبارها تخدم المصلحة العامة للقرية. وهي ما يطلق عليها المشاريع الجوارية التي تهدف إلى: "إلى إنعاش المناطق الريفية لا سيما الأكثر حرمانا منها، في إطار مرافق لمجهودات الدولة"²⁰. فمشروع جوارى يعني مشروع تنجزه الدولة بمشاركة الأهالي يساعد

في توفير خدمة أو مجموعة من الخدمات للأهالي حسب متطلباتهم .حيث تساهم الدولة بالمال والعتاد ويساهم الأهالي سواء بالتطوع بقطعة ارض إن لم تكن هناك ارض شاغرة لبناء المنشأة أو بالمساهمة بالعمل والجهد العضلي وهذا يعود بالفائدة على المساهم حيث سيتلقى أجرا على عمله.

4. الدراسة الميدانية:

أ. منهجية البحث المتبعة:

المنهج هو مجموعة من القواعد التي يتم وضعها بقصد الوصول إلى الحقيقة في العلم . أي هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لأجل اكتشاف الحقيقة²¹ وتتعدد مناهج وتقنيات دراسة الظاهرة الاجتماعية، إلا أنها تجتمع على ضرورة الاحتكاك بالظاهرة والمجتمع المرغوب دراسته والتفاعل معه لأجل الحصول على معلومات أوسع وأعمق، ومن مناهج العلوم الاجتماعية نذكر المنهج التاريخي والمنهج التجريبي، الوصفي..إلى غير ذلك من المناهج حسب كل ظاهرة ويعرف موريس أنجرس المنهج عل أنه" طريقة تناول موضوع بحث بإتباع وسائل بحثية للتقرب من مجتمع معين"²².

وعموما نجد في البحوث الاجتماعية قسمين من مناهج البحث، المنهج الكمي والمنهج الكيفي وطبيعة الموضوع هي التي تحدد نوع المنهج المناسب .

و قد اعتمدت في بحثي هذا على المنهج الوصفي أو الكيفي إذ يزودنا بمعلومات حقيقية عن الوضع الراهن للظواهر المدروسة.حيث تساهم هذه المعلومات في معرفة واقع الظاهرة المدروسة وملاحظة اختلافها من مجتمع لآخر. وقد اعتمدت عموما على هذا المنهج لارتكاز الدراسة حول معرفة طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد في إطار تنظيمي معين وتأثير ذلك على تمثيل الجماعة خارجا ودورها في تغيير ظروف الحياة وتنمية المجتمع المحلي حيث تتضارب الآراء حول الموضوع خاصة وأن هناك ثلاث حالات في مجال الدراسة .

ب. مجتمع البحث واختيار العينة:لقد تم تحديد مجتمع البحث بإتباع ثلاث مقاييس أساسية:

- المقياس الأول: أن يكون مجتمع ريفي بالدرجة الأولى، أي انتماء المبحوثين إلى منطقة ريفية.
- المقياس الثاني: هو الأقدمية في المنطقة أي أن يتواجد المبحوث في المنطقة منذ 20 سنة على الأقل أي منذ إحصاء 1987، وبما أنه يستحيل مقابلة جميع وحدات المجتمع الأصلي فقد اخترت مقابلة أرياب الأسر من الجيلين.

- المقياس الثالث: أن النشاط الذي يمارسه هؤلاء ليس بالضرورة الزراعة أو الفلاحة بصفة عامة. وهو ما ساعدنا في معرفة مدى تفاعل الجيلين مع التنظيم والتنمية المحلية وكيفية الربط بين المفهومين، وهناك عدة إمكانيات لاختيار عينة البحث وفي حالة بحثنا هذا ولاستحالة مقابلة جميع وحدات مجتمع البحث، فقد اخترنا عينة تمثيلية لهذا المجتمع، حيث قمنا بحصر العائلات في قوائم وقد تحصلنا على هذه

القوائم من بلدية امشدالة بالنسبة لقريتي "بني يخلف" و"الززن" وبلدية احنيف بالنسبة لقرية "تقسراي". حيث تحصلنا على التعداد السكاني للسكن والإسكان بالنسبة لتعداد السكن والسكان لعام 1998.

وقد حددت حجم العينة خلال المرحلة الاستطلاعية بـ 50% لكن نظرا لامتناع العديد من التصريح وتحديد الأفراد الذين أكدوا لنا نيتهم في الإدلاء بكل ما يتم سؤالهم عنه ورغبتهم في مساعدتنا في الحصول على المعلومات الأولية التي تساعدنا في إتمام بحثنا تم تعديل حجم العينة بـ 15%، بمعدل 15 عائلة من كل قرية.

وقد اخترنا العينة العشوائية البسيطة لاحتمال ظهور كل وحدات العينة، فأساس هذا النوع من العينات هو "المساواة بين احتمالات الاختيار لكل أفراد المجتمع الأصلي، إضافة إلى منع تحيز الباحث في اختيار وحدات البحث مما قد يؤثر على النتائج"²³

ب. التقنيات المستعملة:

1. المقابلة :

اعتمدنا على المقابلة شبه الموجهة خلال المرحلة الاستطلاعية، والمقابلة عبارة عن محادثة أو حوار لفظي يقوم بها فرد مع آخر أو مجموعة من الأفراد بهدف الحصول على المعلومات الأولية للاستخدام في بحث علمي ومعرفة حقيقة الظاهرة المدروسة، ووجوه المحادثة أو المقابلة السؤال والجواب وقد عرفها « Grawitz » بأنها " وسيلة علمية للبحث عن عملية الاتصال الشخصي للحصول على معلومات مرتبة بهدف معين"²⁴

وتعتبر المقابلة من أفضل الوسائل لدراسة الأفراد والجماعات. حيث تتيح فهما جيدا لتشخيص المشكلات الإنسانية، وقد اعتمدت على المقابلة خاصة مع الأشخاص المنتمين للهيئة التنظيمية حيث تمحورت المقابلة على الغاية من تأسيس هذه الهيئة و توقيت تأسيسها وكيفية تأسيس الهيئة من أول خطوة، ثم دور الجمعية في المنطقة وكيفية التعامل مع السكان داخليا من جهة وكيفية تمثيلهم خارج القرية، بالإضافة إلى دور الجمعية في التنمية المحلية للقرية مع سياسة التجديد الريفي التي سطرته الدولة والتي تعتمد خاصة على التنظيم التمثيلي للقرية.

ومن جهة أخرى اعتمدت على المقابلة مع ممثلي السلطات العمومية التابعة للدولة كالبلدية الدائرة والمصالح الفلاحية في الحصول على البيانات الخاصة بالسكان وتصنيف المناطق ومختلف البيانات العامة المتعلقة بالإحصائيات. وتجدر الإشارة إلى أن تقنية المقابلة تم استخدامها خلال مرحلة البحث الاستطلاعي وجمع البيانات العامة حول مجتمع البحث، حيث وخلال العمل الميداني مع المبحوثين تم استخدام تقنية الاستمارة بالمقابلة.

2. استمارة بالمقابلة:

خصصت هذه التقنية خلال البحث الميداني مع المبحوثين، وذلك لاعتماد عينة البحث على سؤال الأسر و باعتبار أن أغلبية هؤلاء أميين فقد كان من الضروري متابعة المبحوث حتى نتمكن من إيصال مغزى السؤال والحصول على المعلومة التي تفيدنا في دراستنا.

ومن جهة أخرى طبيعة الموضوع المرتكزة على معرفة آراء السكان وأهدافهم وهذا يتطلب كلام كثير مع المبحوث حيث تتيح لنا هذه التقنية من تسجيل عدة ملاحظات تساعد في فهم مواقف المبحوثين. والمقابلة تتميز ب: "الاتصال المباشر بين الباحث والمبحوثين..."²⁵. و تجدر الإشارة إلى أنه زيادة على المجموعة السكنية المتكونة من أرباب الأسر هناك حالات يتدخل فيها أحد شباب الأسرة المقربين (الابن، الأخ الصغير أو ابن الأخ) تعقبا على كلام وتصريح رب الأسرة وغالبا ما يكون الشاب من الذكور في سن بدأ فيه التفكير بتحمل مسؤولياته بنفسه، فكنتم أعتتم هذه الفرصة كلما أتحت لي لمعرفة رأي الجيل الآخر حيث يتم اللقاء في إطار مجموعة رب الأسرة وآخرين من نفس الأسرة وغالبا ما يكون تدخل الشباب حينما يتعلق الأمر بتسيير العلاقات الاجتماعية للأفراد وتأثير ذلك على علاقاتهم مع السلطات الممثلة للدولة لذا كنت أختار بعض الأسئلة المتعلقة بالموضوع من نفس استمارة رب الأسرة وأعيد طرحها على الشاب. وهذا ما يشير إلى أن رأي رب الأسرة لا يمثل بالضرورة رأي كل أفراد الأسرة.

وقد اعتمدت في صياغة أسئلة الاستمارة على البيانات المستخرجة من البحث الاستطلاعي والدراسات السابقة حيث وزعت الأسئلة على أربع فروع:

- الفرع الأول: متعلق بنوعية برؤى السكان لفكرة التنظيم التمثيلي ودور الجمعية في ذلك خاصة وأن الجمعية هيئة قديم النشأة في الريف الجزائري.
- الفرع الثاني: حول أهمية الجمعية في تنظيم العلاقات الاجتماعية للسكان وتفاعلهم معها ومدى مساهمة هذه الأخيرة لمخالف المستجدات التنموية الحديثة واستفادة القرية منها.
- الفرع الثالث: دور الجمعية في وضع مكانة مهمة للقرية وسط المناطق الريفية الأخرى المجاورة لها ومدى مساهمتها في التقريب بين المواطن والإدارة.
- الفرع الرابع: أهمية التنظيم في التنمية المحلية المستدامة في القرية.

5. نتائج البحث:

- للطبيعة الجغرافية دور في كيفية بناء القرى والمداشر مما يؤثر على تركيبة السكان ومن ثمة على كيفية قيام وتنظيم علاقاتهم الاجتماعية، حيث نجد سكان المناطق التي تكون فيها السكنات مبعثرة ومتباعدة يمتازون بنوع من الذاتية وتقل فيها روح الجماعة، مما يصعب عملية إنشاء جمعية تنظيمية تشمل جميع فئات المجتمع، في حين تكون الروح الجماعية أكثر في المناطق السكنية المجمع.

- كلما كانت الجمعية التمثيلية متجددة ومسايرة للتطورات والتحولات الاجتماعية والاقتصادية، كلما كان التفاف الناس حولها خاصة الشباب كبيرا، وثقتهم في الجمعية أكثر في تحقيق أهدافهم المشاركة والخاصة، وكلما كانت تقليدية ومتشددة بحيث ترفض أي تجديد بدعوى الحفاظ على هوية المنطقة كلما اعتبرت متخلفة ولا تخدم التنمية المستدامة بالتالي نفور السكان منها مما يجعلها دون أهمية.
- نجد 47.5% من مجموع 40 مبحوث مؤيد لفكرة الجمعية التمثيلية في القرية معتبرا إياها مساعد ومحفز للتنظيم، كما تساعد على تعزيز و توطيد الروابط الاجتماعية أكثر بين أفراد المنطقة من خلال اشتراكهم في السعي نحو مصلحة واحدة المصلحة العامة للقرية، وإضفاء روح المشاركة والتعاون بين أفراد المنطقة.
- نسبة 55% من المبحوثين الأربعة في القرى الثلاث باختلاف التنظيم بها تؤكد على أن وجود جمعية في القرية لا يعني بالضرورة علاقات اجتماعية منظمة و موحدة .
- تأثير التنظيم الداخلي على العلاقات الخارجية لمنطقة بني يخلف ذات التنظيم القديم حيث نلاحظ أن نسبة 60% من السكان يعتبرون علاقة المنطقة مع القرى أو الوحدات الريفية المجاورة جيدة و نسبة السكان الذين يعتبرون أن العلاقات الاجتماعية الداخلية للمنطقة منظمة هم أنفسهم يعتبرون علاقاتهم مع خارج القرية خاصة مع الوحدات الريفية المجاورة جيد وهو ما تمثله نسبة 66.76%، وتقل هذه النسبة مع الهيئات العمومية حيث تمثل فقط 33.33% وهذا يعود لنمط التنظيم التقليدي القديم للجمعية
- منطقة تقسري ذات التنظيم القديم المعدل نجد 80% من مجموع 15 مستجوب يعتبرون التنظيم بالقرية يساعد في إعطاء صفة الرسمية لقرارات وعلاقات القرية مع غيرها فنجد 75% يقرون بدور الجمعية و التنظيم في تسهيل عملية التواصل بين القرية و الوحدات الريفية المجاورة لها من جهة كما تساعد في التواصل مع الهيئات التمثيلية الأعلى مستوى من الجمعية التمثيلية للقرية مما يساعد في تنمية القرية بشكل أسرع أما نسبة 50% التي تمثل السكان الذين يعتبرون أن العلاقات الداخلية غير منظمة لكن في نفس الوقت العلاقات مع الهيئات العمومية جيدة هي بسبب اتجاه أغلبية السكان للاهتمام بمشاريع التنمية وإهمال العلاقات الداخلية من حيث نشاطات الجمعة خاصة حيث أصبح اهتمامها بالدرجة الأولى هو تنمية المنطقة من حيث توفير الهياكل الاجتماعية والاقتصادية.
- نسبة 66.67% من السكان يعتبرون علاقات المنطقة مع الوحدات الريفية الأخرى منظمة بغض النظر عن ما إذا كانت علاقات المنطقة الداخلية منظمة أم لا وهو ما تفسره نسبة 50% من السكان الذين يعتبرون أنه لي بالضرورة أن تكون العلاقات الداخلية للمنطقة منظمة كين تكون علاقاتهم مع الوحدات الريفية الأخرى جيدة.

- أهمية التنظيم في تنظيم علاقات المنطقة مع الدولة نسبة 77.78% من السكان الذين يعتبرون أن التنظيم يساعد إلى حد كبير في تنظيم علاقات السكان مع الدولة باعتبار أن التنظيم الداخلي يعطي صورة حسنة للمنطقة ويحفز على التنمية المستدامة.
- 62% من المبحوثين الأربعة يعتبرون أن القرية المنظمة يسهل فيها تطبيق المشاريع التنموية باعتبار أن السكان متقنين على برنامج وهدف موحد، حيث أن التنظيم يرمز إلى الوحدة و الوفاق. خاصة في منطقة "تسراي" ذات التنظيم المعدل حيث وجدنا نسبة 73.33% من مستجوبي منطقة تسراي ذات التنظيم القديم المعدل صرحوا بأهمية التنظيم ودور الجمعية في عملية التنمية في قريتهم على وأهمية الجمعية في التقريب بين مطالب السكان ومؤسسات الدولة و تساعد في انبثاق المشروع من الجماعة عكس منطقة "بني يخلف" أما في منطقة إلزازن التي لا يوجد بها تنظيم فنجد أكثر من 66% من المبحوثين يعترفون بأهمية التنظيم في تقريب مؤسسات الدولة من الفلاح والعكس إيصال انشغالات واحتياجات الفلاحين للدولة و بالتالي انبثاق المشروع من الجماعة الريفية، فالإشكال ليس في التنظيم أو الجمعية في حد ذاتهم ولكن في طريقة التسيير وسوء التنظيم في الجمعية فالتنظيم مسهل لعملية التنمية إذا تأسس على قواعد واضحة و جمعت الثقة بين الجمعية و أفراد القرية وهو ما يفتقده سكان منطقة بني يخلف ذات التنظيم التقليدي .
- 57 % من مجموع 40 مبحوث صرحوا بان انبثاق المشروع يكون من الجماعة كلما كان أهالي المنطقة منظمين أو على الأقل متقنين على المشاريع التي يريدون انجازها .حيث نلاحظ أن نسبة من 70. 64. % من مجموع المبحوثين بالقرى الثلاث بغض النظر عن وجود أو عدم وجود تنظيم بالقرية وبعيدا عن نوعية التنظيم إن كان حديثا أو قديما، يؤيدون الفكرة التي تقول أن التنظيم الجيد يساعد في انبثاق المشروع من داخل الجماعة .
- التنظيم بصفة عامة يسهل عملية التواصل بين أفراد المنطقة واتفاقهم على ما يهم القرية إجمالا كما يسهل عملية إنجاز المشاريع حيث يكون الأمر من جهة واحدة أي متفق عليها من الأهالي وهو ما تشير إليه نسبة 52.17%.
- أغلبية المشاريع التنموية مقترحة من الدولة وهو ما تشر إليه نسبة 56% مما يشير إلى عدم نجاعة التنظيم وتأثيره في انبثاق المشروع من الجماعة الريفية نفسها.
- نسبة 80% من المشاريع في بني يخلف تقترح من الدولة، في حين نلاحظ أن النسبة الأكبر من سكان منطقة تسراي والمقدرة ب60% تشير إلى أن المشروع التنموي الذي ضم الكثير من المشاريع الفردية كما شرع في تنفيذ الجزء الجماعي قد تم اقتراحه من الجماعة وفي ما يخص 40% الذين صرحوا باقتراح المشروع من الدولة فهي في الواقع تشير إلى تعديل الدولة في المشروع حسب ما تسمح به الميزانية من جهة وحين لا يتماشى الطلب مع طبيعة المنطقة، من

- جهة أخرى تجدر الإشارة إلى وجود نوع من الإتكالية على الهيئة التمثيلية في اقتراح المشروع الجماعي باعتبارها ممثلة ومفوضة من السكان لتمثيلهم وتسيير شؤون المنطقة، وبما أن الجمعية تضم أفراد من المنطقة نفسها فهي أدرى بما يناسب المنطقة .
- للهيئة التمثيلية في انبثاق المشروع من الجماعة باعتبار تحملها لمسؤولية المشروع الجماعي والعمل على إنجازه في إطار مشروع جوارى بالتعاون مع السلطات العمومية المعنية
- أهمية التنظيم في تسيير وتنظيم العلاقات الداخلية للقرية وانعكاس ذلك على علاقاتها مع خارج القرية خاصة مع السلطات العمومية الممثلة للدولة باعتبار أن هذه الأخيرة تعمل على جلب التنمية للمناطق الريفية من خلال مشاريع وطلبات الجماعة الريفية.
- أن نسبة 60% من المشاريع الفردية المتواجدة في المنطقتين لم يتم إنجازها في حين أن المنجزة منها فقط 40% من المجموع الكلي للمشاريع الفردية المتواجدة في المنطقتين إلا أن نسبة المستفيدين من مشاريع فردية ترتفع في تقسري حيث تتجاوز 50% إذ تقدر بـ 57.17% بينما تقل في منطقة بني يخلف إذ لا تتجاوز 22.23% بينما تتجاوز نسبة المشاريع الغير منجزة فتتجاوز 70% فتقدر بـ 77.77% كما هو مبين في الجدول أعلاه.
- وتجدر الإشارة إلى أن في الحالة التي تقل فيها نسبة المشاريع المنجزة يعتبرون وجود الهيئة كوسيط بين السكان والسلطات المسؤولة عن إنجاز المشاريع عائق وليس مسهل خاصة في منطقة بني يخلف.
- حين نلاحظ أن النسبة الأكبر في منطقة تقسري تتمثل في نسبة المشاريع المنجزة حيث تقدر كما هو مبين في الجدول بـ 57.14% وحسب تصريحات سكان المنطقة لفإن للهيئة دور كبير في تسهيل عملية إنجاز المشاريع كما كان لها الأهمية في وضع وتخطيط المشاريع التي تحتاجها المنطقة حسب أولويات سكانها.
- السكان يجتمعون أكثر عند اختيار المشروع والتخطيط له حسب أولويات الأفراد والمنطقة في حين يتحول السكان إلى تقييم الهيئة، وذلك في مرحلة إنجاز المشروع باعتبار أن الهيئة لها مسؤولية تسهيل عملية إنجاز المشاريع
- أن فعالية الهيئة تبدأ منذ انطلاقة المشروع حيث تجتمع مع السكان على المشاريع التي تحتاجها المنطقة وتستمر فعاليتها إلى غاية دخول المشروع في مرحلة الإنجاز ومراقبة الأشغال خلال هذه المرحلة، هذا في ما يخص المشاريع الجماعية.
- أن التنظيم يساعد بدرجة كبيرة في التنمية المحلية للمجتمع وإقبال الريفيين على التنمية، مثلما يساعد في تنظيم العلاقات الاجتماعية للسكان.

- مساهمة التنظيم في تنظيم العلاقات الاجتماعية الداخلية وانعكاس ذلك على علاقات الأفراد الخارجية خاصة مع السلطات العمومية، تساهم في عملية التنمية بتسهيل بروز المشروع من الجماعة وبالتالي تسهيل إنجازه في إطار مشروع جوارى

الخاتمة : من خلال ما سبق، لمسنا أهمية الريف والمجتمع الريفي في التنمية المحلية الشاملة والمستدامة للمجتمع ككل، حيث يعتبر المجتمع الريفي اللبنة الأساسية التي تنمو بها الأمم والشعوب، بالتالي فلا يختلف اثنان على أن تنمية المجتمع المحلي الريفي أساسية ونظرا لأن المجتمع الريفي ذو تركيبة اجتماعية وثقافية خاصة، فكان لابد من معرفة هذه التركيبة لنجاح التنمية ولتحقيق ذلك لابد من تنظيم المجتمع مع ما يتماشى مع قيم المجتمع، بمعنى مشاركة الأهالي في وضع وتنفيذ خطط التنمية المحلية في كل جوانبها، هذه الإستراتيجية الجديدة التي تدعو إلى ضرورة تماشي برامج التنمية مع البيئة الطبيعية والقيم الاجتماعية والثقافية للمجتمع ما مدى الوقت الذي تستغرقه كي تصل إلى الريفيين، ليقبلها ويتفاعلون معها، حيث أن التنظيم التمثيلي يساعد على تنظيم العلاقات وتفعيل التفاعل بين أفراد المجتمع المحلي مما يساعد في بروز مشاريع تنموية من داخل الجماعة السكنية كما يسهل تعامل سكان المنطقة مع السلطات العمومية المسؤولة عن تنفيذ المشاريع التنموية مما يسهل ويسرع عملية التنمية بالريف ويعمل على دوامها واستمراريتها .

الهوامش:

1. علي فؤاد، مشكلات المجتمع الريفي في العالم العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، مصر، 1993، ص 89
2. الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية، الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية، 2004، ص 5
3. عبد الهادي جوهري، دراسات في علم الاجتماع الريفي، المكتبة الجامعية الأزاريط، الاسكندرية، ط 2، 2000 ص 9.
4. CENEAP. Développement humain et povretè en milieu rural. N34.CENEAC 2004.p.8
5. عبد الهادي جوهري. دراسات في علم الاجتماع... مرجع سبق ذكره ص 11.
6. المؤتمر الدولي للتنمية الريفية. روما. 2005. www.fao.org
7. انظر الجرائد الرسمية وسياسات التنمية الريفية في الجزائر منذ الاستقلال

8. الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره، ص 30
9. الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره، ص 33
10. الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره، ص 34
11. Andrie akom , pierre Asaret, le robert . semil dictionnaire de sociologie. 1999.PARIS. p 40
12. صالح علي الزين، زينب محمد الزهري، "قضايا في علم الاجتماع و الأنتربولوجيا، أطر نظرية و أسس منهجية و تطبيقية" منشورات جامعة قار يونس بنغازي، ط1، ليبيا، 1996، ص 163
13. الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة، 2004 ص 28
14. محمد حسين، محمد شفيق و أمية بدران، أبعاد التنمية في الوطن العربي، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1955، ص 119.
15. نفس المرجع، ص 120
16. Dictionnaire de Socio,1999, p55
17. TANDEM.R. Dictionnaire de sociologie .Le Robert. Ibid p 40
18. عبد الهادي جوهري، قاموس علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص83
19. محمد أحمد بيومي، تاريخ التفكير الإجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص286
20. قوت القلوب محمد فريد، تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، 2000، ط02، ص 52
21. اعداد وتنفيذ مشروع جوارى للتنمية الريفية. دليل الاجراءات .جوان 2004 ص.11-www.gef-sgp.org
22. صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، 2002، ص25.
23. ANGERS.M. initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines. Alger éd.Cabah.1997.p.19
24. صلاح الدين شروخ، مرجع سبق ذكره، ص15
25. نفس المرجع، ص 16
26. Manuel de recherche en sciences sociales, paris, 1988 ;p18

الماء وإستراتيجية التنمية الاقتصادية المستدامة،مقاربة تحليلية للمجالات الصحراوية الجنوب الشرقي للجزائر (بسكرة نموذجا).

أ.سماعلي عمار

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

الملخص :

يستهدف موضوع هذا البحث الموارد المائية وإستراتيجية التنمية الاقتصادية المستدامة،مقاربة تحليلية للمجالات الصحراوية الجنوب الشرقي للجزائر (بسكرة نموذجا).على مختلف المستويات،"المواد المائية،التنمية الزراعية "ومعرفة آثار هذه التحولات على المنطقة و المجتمع وعرفت ديناميكية زراعية معتبرة وتنمية اقتصادية مستدامة في العشريتين الأخيرتين،وهي هذا الإطار و بالاعتماد على الدراسة الميدانية تطرقنا إلى مختلف التحولات و أفاق المنطقة في تعزيز الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: الموارد المائية، التنمية الزراعية،التنمية المستدامة.

Résumé.

On a visé dans cette étude **ressources en eau et la stratégie de développement économique durable, une approche analytique des zones saharienne du sud-est algérien ;étude de cas de la région de Biskra** .et elle nous a permet aussi de connaitre leur effet sur les ressources en eau et le développement agricole et la connaissance des effets de ces transformations sur la région et la société et a connu une dynamique agricole significative et un développement économique durable

Et surtout pendant les deux dernières décennies, a cet effet on basé sur une acquête de terrain pour mieux éclaircir ces mutation et perspective de la région pour renforcer et protéger l'économie nationale.

Mots-clés: ressources en eau, développement agricole, développement durable

المقدمة:

تأتي مشكلة توفير المياه من أولى الاهتمامات على الصعيد العالمي في الوقت الراهن،هذه المشكلة أصبحت تشكل مصدر قلق لمختلف الأوساط الحكومية وهذا بإعتباه عنصر الحياة و أساس التنمية المحلية و المستدامة،ولطالما شكلت الموارد المائية عبر التاريخ عنصر لابد من توفره لهدف واحد هو الاستمرار و البقاء،أما اليوم فيعتر عنصرا مهما في التنمية.

وتزداد أهمية و حدة الموارد المائية في المناطق الجافة من الكرة الأرضية،حيث يعتبر المحرك الرئيسي لأي نشاط اقتصادي،فلا نستطيع تصور تنمية اقتصادية دون ماء،ما يعني لنا كباحثين أن كل عناصر البيئة ترتكز على الماء خاصة في التربة و النبات فوجود الموارد يؤدي إلى تحسن التربة و غناها وانعدامها يؤدي إلى فقر التربة بصفة خاصة و تدهور الأوساط الطبيعية بصفة عامة،معادلة تجعل من حماية و تهيئة و تسيير الموارد المائية أمام تحدي جيو - اقتصادي.

و تتأثر التصورات بشأن أمن المياه في عالم اليوم بشدة بالأفكار المتعلقة بالندرة، حيث ينظر إلى حالات النقص في إمدادات المياه، وحسب تقرير الأمم المتحدة للتنمية أن تزايد الصيحات المحدرة من نضوب المياه في العالم غير أن النظر في القضية من جانب الندرة فحسب يمثل منظورا قاصرا باعتبار أن الندرة هي نتاج في الأساس لسياسات سوء إدارة المياه .

وتعتبر الجزائر كباقي المناطق المتضررة بالجفاف⁽¹⁾ باعتبار أن الصحراء الجزائر تمثل مانسبته 20% من الصحراء الإفريقية الكبرى و 80% من المساحة الإجمالية للبلاد هذا من جهة، ومن جهة أخرى فبالنظر إلى مناخ الجزائر، فإنها تتميز بمناخ حار صيفا و معتدل إلى بارد شتاء، و يكاد يندم تساقط الأمطار صيفا مع معدل تبخر شديد الإرتفاع مما يسفر عن نظام مائي معقد مع تقلب الفصول بمرور السنين، أما الأمطار فتتساقط حوالي ثلاث أشهر في السنة كحد أقصى، و في بعض الأحيان قد يزيد معدل التساقط عن 100 ملم في أقل من يوم واحد، وقد يتركز جزء كبير من أمطار العام خلال أيام قليلة مع تساقط الثلوج أحيانا على القمم الجبلية . ومعدل تساقط الأمطار سنويا شمال البلاد يزيد عن 500 ملم /السنة و يصل أحيانا إلى إلى 1500 أو 2000ملم و يتناقص المطر تدريجيا كلما اتجهنا جنوبا حتى يكون أقل من 100 ملم / السنة في المناطق المتاخمة للصحراء و يندم تقريبا في المناطق الصحراوية.

1- إشكالية البحث وتساؤلات الدراسة .

تمثل المشكلة البحثية لهذه الدراسة في محاولة الوقوف على الوجه الحقيقي الذي تتواجد عليه الموارد المائية بهذا الوسط الهش، الحساس و الوقوف على آليات التسيير و عمل المؤسسات الفاعلة في المجال، و التحديد الدقيق لمشكلة التسيير التي تعاني منه تلك المؤسسات، سواء ما تعلق بملاءمة أساليب التطبيق أو محدودية الموارد المالية و البشرية و تداخل الصلاحيات الإدارية .

- وتجدر الإشارة هنا إلى أنه رغم الجهود المبذولة بخصوص تنفيذ خطط و سيايات إدارة الموارد المائية بمنطقة الدراسة إلا أن محدودية الموارد التقنية و البشرية و المالية لا زالت تشكل أهم عائق يقف أمام الملفات المستقبلية . في إطار البرنامج الخماسي (2010-2014) حيث حددت ثلاثة محاور رئيسية في مجال تهيئة و تسيير الموارد المائية .

المحور الأول: الإسراع في وضع دراسات لإنجاز ثلاثة مشاريع لتحويل المياه الجوفية بالجنوب الجزائري لا سيما ولاية بسكرة، هذه الإنجازات ستمكن الجزائر من الإستغلال العقلاني لموارد المياه .

المحور الثاني: يخص المحور الثاني المياه الموجهة للسقي، و يتعلق بتحسين تسيير و توزيع المياه من خلال إتخاذ مجموعة كمن التدابير و الإجراءات الضرورية و على وجه الخصوص إنشاء مؤسسات تسيير فضلا عن تكوين الإطار المكلفين بتسيير المياه و المرافق الخاصة

المحور الثالث: إنجاز محطات إضافية لتحلية مياه البحر، حيث ستضمن المحطات الـ 13 المتواجدة حاليا و التي هي في قيد الإنجاز ضخ أكثر من مليون م³ في اليوم.

وعليه إن تهيئة الموارد المائية و تسييرها، ومعرفة ومستقبل هذه الثروة و موازنتها بالمتطلبات المتزايدة، هذا التزايد الذي يفرضه النمو الديمغرافي الهائل و المتسارع،بالإضافة إلى حتمية السقي وتطوير مساحات السقي و توسيعها هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن ولاية بسكرة تعتبر من الولايات التي حققت نتائج جيدة في الإنتاج الزراعي،هذه الولاية الواقعة على أبواب الصحراء الشاسعة التي صبت اهتمامها على تنويع المحاصيل الزراعية و زيادة رقعة المساحة المخصصة لها، كما عملت على تحسين و تطوير زراعات المحمية،حيث أصبحت منطقة رائدة و تزود السوق الوطني بالخضر (سوق لغروس الوطني) وهذا رغم العوائق المناخية من نقص التساقط ارتفاع نسبة التبخر و محدودية و شح الموارد المائية و خاصة السطحية .

انطلاقا من هذه المعادلة الصعبة التي تربط الإمكانيات الطبيعية المتاحة و الإستهلاكات المتنوعة و يجب علينا استخدام كافة الوسائل و السبل المثلى لتنمية الموارد المائية و تثمينها و متطلبات التنمية،و تقوم هذه السياسة على ركيزة أساسية و هي " المحافظة على الموارد المائية و ترشيد استخدامها و وفق متطلبات الحياة و التنمية المحلية " .

وهكذا وبالرغم من توالي السياسات المائية التشريعية و تنفيذية مهيكلة في إطار مؤسسات فاعلة في مجال التهيئة و التسيير،لا زلنا نتحدث عن أزمة ندرة،أو بالأحرى محدودية في الموارد المائية،بما يحقق أهداف التنمية المستدامة كإستراتيجية جديدة في سياسة التخطيط و التنمية تمثل المشكلة البحثية لهذه الدراسة في محاولة الوقوف على الوجه الحقيقي الذي تتواجد التنمية الزراعية بالمنطقة،و المكانة البارزة التي أصبحت تلعبها في تعزيز الإقتصاد الوطني،خارج قطاع المحروقات وعلى هذا الأساس و جب طرح التساؤل التالي:

-ماهو الوجه الحقي للموارد المائية بولاية بسكرة بصفة عامة و منطقة السهول " منطقة الدراسة " بصفة خاصة؟

- ما مدى توفر الطاقة المائية في ظل العوائق الطبيعية المهددة للمنطقة و خاصة التصحر ؟
-ما أفاق توسيع حجم المياه بولاية بسكرة و خاصة الباطنية ؟
-هل تسمح هذه الموارد بسد الإحتياجات حاليا في ظل توسيع المستثمرات الفلاحية و ما هي حدود الإستغلال؟

-هل تتوفر مقومات تنمية زراعية بالمنطقة و كيف يمكن أن تلعب دورا محوريا و بارزا في تعزيز الإقتصاد الوطني ؟

- هل السياسة الزراعية المتبعة بالمنطقة يكمن تحقيق تنمية زراعية مستدامة؟ وهذا من خلال الأبعاد الإقتصادية حاضرا ومستقبلا؟

2-أهمية الدراسة

-التدهور الكبير للموارد المائية و الذي تعاني منه المناطق الصحراوية بصفة عامة.

- معرفة الوجه الحقيقي للموارد المائية بهذه المنطقة .
- ربط العلاقة القائمة بين الموارد المائية و التنمية الزراعية بالمنطقة السهلية لولاية بسكرة.
- توفر المنطقة على ثروات مائية هامة وخاصة الجوفية منها في حين لا يزال الفلاح يعاني من نقص مياه السقي.
- في مجال السقي سيتوجب وضع خطة للتسيير العقلاني لهذا المورد مع أخذ بعين الإعتبار تثمين الموارد المائية في الصناعة و الشرب على وجه الخصوص.
- واقع و آفاق التنمية الزراعية بهذه المنطقة، واحدة من النماذج الرائدة في الإنتاج الوطني و الزراعة الصحراوية على وجه الخصوص.

3- أهداف الدراسة .

- يمكن تحديد أهم الأهداف الجوهرية لهذه الدراسة في النقاط التالية :
- الرغبة و الدافع للمساهمة في إضافة طرق أساسية لتهيئة و تسيير الموارد المائية .
- الوقوف على الأسباب الحقيقية التي تقف وراء قلة و نقص الموارد المائية في هذه المنطقة.
- الوقوف على أهم مشاكل المياه و خاصة ضعف طرق التهيئة .
- تقييم وضعية الموارد المائية المتاحة و المهيأة و القابلة للتهيئة في ظل النمو الديمغرافي المتسارع و تزايد الطلب عليه خاصة في مجال السقي.
- الترشيد العقلاني للمياه و بكافة الأساليب و هذا بإعداد التشريعات المائية و حماية المياه من مشكلة التلوث و تعميق الوعي من خلال الإعلام، وهذا بإبراز أهمية الموارد المائية كثروة لا بد من المحافظة عليها.
- الدعم الكلي للمؤسسات و الهيئات المكلفة و المسؤولة على هذه المادة الحيوية و التنسيق فيما بينها و التمويل الكافي لتنفيذ المشاريع الرائدة و الضخمة للموارد المائية.
- التكتيف من البحوث العلمية لتهيئة الكوادر الفنية العاملة في قطاع المياه .

4- منهجية الدراسة .

- لدراسة و مناقشة أي بحث جغرافي و جب على الباحث انتهاز العديد من الأساليب و مناهج البحث و لهذا و جب علينا أولا انتهاز المنهج الوصفي ثانيا المنهج المقارن و أخيرا المنهج الإحصائي.

أولا: المنهج الوصفي

- __ يمكن توظيفه في وصف الخصائص الطبيعية من تضاريس، جبال، سهول ... و الخصائص و الشروط المناخية conditions climatiques، بالإضافة إلى الدراسة الجيولوجية من خلال الوصف الستراتيغرافي و الليثولوجي ، التكتونيك .. إلخ ؛ وهذا كله من أجل إبراز عناصر القوة و الضعف أي من خلال تحديد مؤهلات كل منطقة و مدى توظيفها في التنمية المحلية .

ثانيا المنهج المقارن

لتحليل و إبراز مدى توفر الموارد المائية المتاحة من موارد مائية سطحية و جوفية و مقارنتها بالمناطق الداخلية و الساحلية و من خلال المنهج المقارن يمكن استنتاج أيضا و بدقة عوائق الوسط الطبيعي مقارنة بالأوساط الأخرى من خلال تحديد الفوارق الطبيعية، البشرية . أما المنهج الإحصائي فيوظف في المعطيات الإحصائية بإعتبارها أداة من أدوات الجغرافية، وهذا لمعرفة الوجه الحقيقي للمنطقة، وتحديد بدقة المشاكل التي تعاني منها في ظل الطلب المائي المتزايد و تثمينه على مختلف القطاعات خاصة في هذا الوسط الجاف.

كما سنعتمد على الإحصائيات الرقمية و البيانية و أسلوب الرسم الخرائطي، وهذا بإستخدام برامج نظم المعلومات الجغرافية.

ثانيا تقسيم الدراسة: سيتم تغطية هذه الدراسة من خلال المحاور التالية:

المحور الأول:الموارد المائية بمنطقة الدراسة

المحور الثاني:التمتية الزراعية بمنطقة الزيبان بين التنوع و التطور .

المحور الثالث:الأفاق المستقبلية للمنطقة في حماية و تعزيز الإقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات من خلال إستراتيجية التصدير .

المحور الرابع: إمكانيات تدليل و تطوير التسويق الدولي للتمور (توصيات و إقتراحات)

المحور الأول:الموارد المائية بمنطقة الدراسة

1-تقديم عام لمنطقة الدراسة .

أ-الموقع الجغرافي:يكتسي الموقع الجغرافي لمنطقة بسكرة أهمية إستراتيجية من الناحية الإقتصادية و الطبيعية هذا الموقع الذي يتوسط المنطقة الشمالية و الجنوبية الشرقية و يحد المنطقة جبال الزيبان و كتلة جبال الأوراس شمالا و منخفض شط ملغيغ جنوبا،هذا الأخير الذي يعد حوضا تجميعيا لجل المجاري المائية في ولاية بسكرة.(2)

وتتموضع ولاية بسكرة على السفوح الجنوبية للأطلس الصحراوي، الذي يمثل حاجزا طبيعيا أمام التأثيرات المناخية للبحر المتوسط، مما يجعل ولاية بسكرة بصفة عامة ومنطقة الدراسة السهول (سكرة، الوطاية، طولقة، فوغالة، أورلال، سيدي عقبة، الدوسن و لغروس) ذات مناخ جاف مثل باقي المناطق الصحراوي. وواحات الزيبان تتموضع في منطقة إلتقاء بين النطاق الأطلسي من الشمال و النطاق الصحراوي من الجنوب، إذ أن هذا الإلتقاء يمثل اصداما كبيرا مكونا حوضا رسوبيا بإتجاه شرق غربا لموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة (3)

تقع منطقة الدراسة " السهول " جنوب المنطقة الجبلية و شرق منطقة الهضاب، وسط شرق إقليم الولاية، يحدها شمالا المنطقة الجبلية و الذي يضم كل من مشونش،البرانيس، جمورة ، القنطرة جنوبا كل من بلدية بلدية سيدي خالد وهي منطقة الهضاب بالإيظافة إلى ولاية ورقلة،غربا بلدية الشعبية، أما شرقا زريبة الواد،الفيض وولاية خنشلة(4).

ب- الخصائص المناخية .

تكتسي دراسة العوامل المناخية أهمية كبيرة في تحديد و فهم مختلف الظواهر الطبيعية، ترجع هذه الأهمية لمدى تأثير الوسط الطبيعي بهذه العوامل، فدراسة مختلف هذه الظواهر المناخية تسمح بتحديد و معرفة نوع المناخ السائد بالمنطقة و النطاق الحيوي الذي ينتمي إليه و تعد العوامل المناخية من العوامل الأساسية التي تلعب دورا كبيرا في مدى توفر الموارد المائية الجوفية و السطحية و خاصة الأمطار والتي تعد المصدر الأساسي لتوفر المياه عن أمكن تهيئتها و تسييرها و استغلالها ونهتم بدراسة العوامل المناخية من خلال تحليل عامل التساقط بإعتباره العنصر الأساسي في وفرة الموارد المائية و علاقته بالحرارة وهذا لأجل تحديد فترات العجز المناخي والزراعي من خلال انجاز الموازنة المائية.

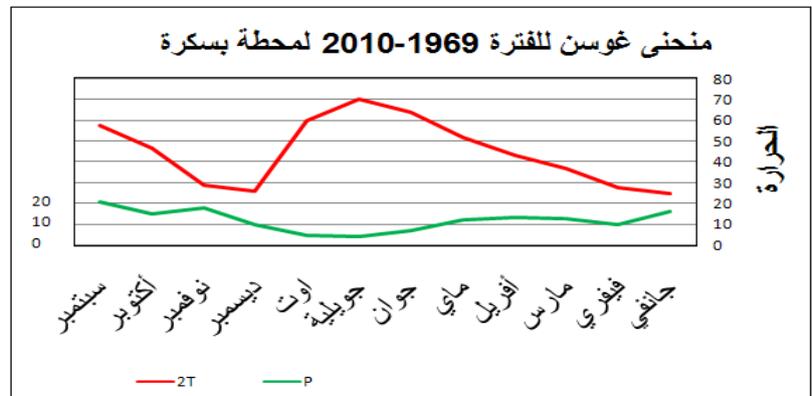
وعلى هذا الأساس فإن عدم أخذ عامل المناخ بعين الإعتبار في كثير من الأحيان وخاصة في عملية الإنجاز و الإستصلاح، فعامل الحرارة يؤثر في المناطق الجافة في عملية السقي بنظام السواقي، حيث تؤدي إلى تبخر جزء معتبر من المياه، في حين يؤثر عامل الرياح إلى تشتت قطرات الماء و التقليل من وصول الماء إلى التربة عن طريق السقي بتقنية الرش المحوري، كذلك تعمل الرياح على تعري التربة الزراعية حيث تعمل على نقل الرواسب المتفتتة و تعيق من عملية الإستصلاح الزراعي.

منحنى قوسن GAUSSEN هو تمثيل بياني لمنحى الحرارة و التساقط، حيث نمثل فيه الحرارة و التساقط في نفس المنحنى بحيث يكون سلم الأمطار يساوي ضعف سلم الحرارة $P=2T$ مما يسمح بتحديد الفترات الرطبة و الفترات الجافة.

- في حالة ما إذا مر منحنى الأمطار تحت منحى الحرارة، أي يكون $P < 2T$ في هذه الحالة نقول أن هناك فترة جافة .

- في حالة ما إذا مر منحنى الحرارة تحت منحى الأمطار، أي يكون $P > 2T$ في هذه الحالة نقول أن هناك فترة رطبة.

الشكل رقم (01) منحنى غوسن لفترة 1969-2010



لقد بينت لنا المنحنيات المنجزة حسب معطيات سلنتر 1913-1938 وفترة 1969-2010 أن مجموع التساقط أقل من ضعف درجة الحرارة و على هذا الأساس فإن الفترة الجافة تمتد طوال السنة في منطقة الدراسة.

من خلال الدراسة المناخية للمنطقة الدراسة نستنتج الخصائص التالية:

التساقط: ضعيف حيث لم يتجاوز مجموع التساقط 150 ملم في السنة، 20 ملم كأقصى قيمة للتساقط، و متدبب بين فترات جفاف تعقبها فترات ممطرة (أمطار وابلية فجائية) ذات نتائج سلبية و كارثية من خلال دراسة و تحليل عنصر الحرارة يمكن القول أن هناك ارتفاع كبير في درجة الحرارة، مما تساهم في ارتفاع قيم التبخر و النتح.

الرطوبة: و يمكن أن نقسم الرطوبة حسب ارتفاعها و انخفاضها إلى فترتين:

الفترة الأولى: وتمتد من شهر أفريل إلى غاية شهر سبتمبر، هنا تكون الرطوبة منخفضة تتوافق مع ارتفاع درجة الحرارة.

الفترة الثانية: تمتد من شهر أكتوبر إلى شهر مارس هنا تكون الرطوبة مرتفعة و تتوافق مع فترة انخفاض في درجة الحرارة.

- ارتفاع قيم التبخر، النتح بسبب ارتفاع درجة الحرارة و قلة التساقط.

- كل هذه الخصائص المناخية تساهم في ندرة المياه في وسط صحراوي، معادلة تجعل من التهيئة الفعالة و التسيير العقلاني للموارد المائية أساس التنمية الزراعية

1- تنمية و تهيئة الموارد المائية المتاحة بمنطقة الدراسة

تلعب الموارد المائية دورا حيويا في الحياة و بقاء البشرية، و كافة الأنشطة الإجتماعية و الإقتصادية في مختلف المجالات و على الخصوص في المجال الزراعي و الصناعي، هذا المورد الحيوي الذي يتميز عن غيره من الموارد الطبيعية بكون ثبات كمياته في الكرة الأرضية و يتجدد باستمرار خلال فترة محدودة من الزمن بفضل الدورة الهيدرولوجية.

يتميز تساقط الأمطار في الجزائر بالتباين الواضح من حيث التوزيع الجغرافي، حيث نسجل تساقط مطري كبير في السهول الساحلية، حيث تفوق 1000 ملم / السنة فوق المرتفعات الجبلية، لتعرف تدرج واضحا نحو التقهقر في التساقط، حيث نسجل في جنوب الأطلس الصحراوي 160 ملم في السنة، فتتحكم الظروف الناشئة عن تداخل الموقع بالنسبة لدرجات العرض، و توزيع اليابسة و الماء و التضاريس واتجاهاتها و إرتفاعها، مع إتساع مساحة الجزائر في رسم الصورة المناخية العامة للبلاد⁽⁵⁾. هذا من جهة، و من جهة ثانية فإننا أصبحنا نسجل في السنوات الأخيرة عوم إنتظام في فترات التساقط، وهي خاصية أصبحت تغطي على المناخ غي الجزائر (تركز التساقط على فترات قصيرة و منقطعة في فصل الشتاء، متوسطة إلى شبه منعدمة في فصلي الربيع و الخريف، يضاف إلى ذلك طول فترات الجفاف، هذا العامل أفرز نقصا يتراوح ما بين 40 إلى 50 % في كمية التساقط⁽⁶⁾

تبلغ كمية المياه المسخرة على مستوى الولاية ككل حوالي 832.92 مليون م³ منها 22 مليون م³ مياه سطحية، أي مانسبته 2.64% و 810.92 مليون م³ مياه جوفية أي مانسبته 97.36%⁽⁷⁾ وتتوزع كمية المياه المسخرة الجوفية المستعملة كالتالي:

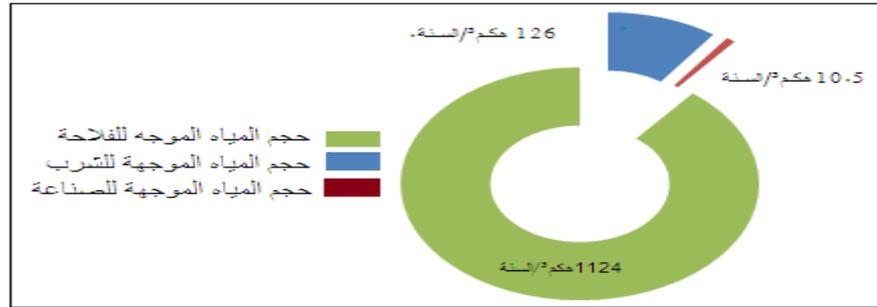
500.45 مليون م³ موجهة للفلاحة ، أي مايعادل 89.37%

85.80 مليون م³ موجهة للشرب، أي مايعادل 10.50%

0.75 مليون م³ موجهة للصناعة، أي مايعادل 0.13%⁽⁸⁾ إذا و انطلاقا من هذه المعطيات حول حصص توزيع المياه الجوفية حسب القطاعات المستهلكة ، تتجلى لنا أن القطاع الزراعي كأول قطاع مستهلك، مما يطرح اشكالية التموين في ظل التنافس الحاد من جهة ومحدودية الموارد المائية المائية من جهة ثانية.

حسب المعطيات المسجلة فإن الإمكانيات المائية المتاحة حاليا بمنطقة الزيبان تزيد عن 12605 هك³/السنة من الموارد المائية الجوفية و 35 هك³/السنة من المياه السطحية (المنسوب المنتظم من سد منبع الغزلان و فم الغرزة)^(*)

أما فيما يخص العدد الإجمالي للمناقب المنجزة لغاية 2016 فهناك حوالي 12067 تنقيب تتوزع كالاتي:
 عدد المناقب المستغلة الموجهة للشرب: 328 تنقيب بقسط مائي يقدر بـ 126 هك³/السنة.
 عدد المناقب المستغلة الموجهة للصناعة: 91 تنقيب، بقسط مائي يقدر بـ 10.5 هك³/السنة.
 عدد المناقب الموجهة للفلاحة: 11739 منقب ، بقسط 1124 هك³/السنة. كما يوضحها الشكل التالي:
 الشكل رقم (02) تثمين الموارد المائية حسب القطاعات المستغلة له



المصدر: معالجة الباحث

هذه المعطيات المسجلة ستساهم في تحقيق تنمية مستدامة متعددة الجوانب و ستحصن المنطقة مستقبلا، لكن النتائج غير مضمونة في ظل عدم إستقرار الظروف المناخية و إتساع فترات الجفاف، مع تسجيل زيادة في النمو السكاني بالزيبان و خاصة في الحواضر الكبرى، بسكرة - طولقة - سيدي عقبة، مع تزايد حاجياتهم من الماء 126 هك³/السنة، وكذلك الأفاق المنتظرة من المنطقة في ظل المشاريع الكبرى الفلاحية المسطرة وخاصة فيما تعلق بزيادة المساحات المروية من 6633 هكتار إلى 185330 هكتار، وهذا ببرمجة حوالي 119000 هكتار⁽⁹⁾

أمام هذه الوضعية المائية و المؤشرات الإقتصادية و الإجتماعية، المنطقة ملزمة من خلال التوجيهات الوصية على رفع التحدي و النظر بجدية إلى الإشكالية المتعلقة بتوفير، إستغلال و تثمين الموارد المائية المتاحة مع الإستغلال العقلاني في ظل إستمرار مؤشرات الجفاف .

أ. الموارد المائية السطحية المجددة "المبرمجة"

رغم ما يميز السدود المبرمجة بمنطقة الزيبان، من ضعف في قدرة التخزين، إلا أنها تعتبر مهمة في ظل تراجع حجم الموارد المائية الجوفية من جهة و توسيع في حجم المسحيطات المسقية من جهة ثانية، وهذا ما جعل الوكالة الوطنية للسدود و التحويلات تبرمج 7 سدود للدراسة و التي يمكن إعتبارها أهم المشاريع الهيدروليكية المسطرة في المنطقة. لتغطيتها من السقي و عموما هي موجهة للسقي كما يوضحها الجدول التالي :

الجدول رقم (01) : سدود على قيد الدراسة

الواد	البلدية	حجم التعبئة هكم ³	الإستغلال	النموذج
السالسو	طولقة	6.6	السقي	حاجز مائي
عبدي	برانيس	11	السقي	حاجز مائي
خربوشة	مزيرعة	2.5	السقي	حاجز مائي
درمون	مزيرعة	7.35	السقي	حاجز مائي
العرب	خنقة سيدي ناحي	50	السقي + شرب	سد
العرب	الولجة	50	السقي + شرب	سد

المصدر : مديرية الري لولاية بسكرة

ب- السدود الجوفية (inféro-flux) Barrages souterrains

إن منسوب المياه الجوفية لواد بسكرة جد مهم، تجلى بوضوح في التوزيع الجغرافي للأبار المنتشرة على طول الواد، وهذا لقرب السماط الحر، وعليه فإن إنشاء السدود الجوفية سيؤدي إلى زيادة إحتياجات المياه الجوفية، و تحقيق قدر مائي جد معتبر من شأنه تخفيف الضغط على المياه الجوفية و لا سيما المناقب .

وقد تم تخصيص السد الجوفي لواد بسكرة و الموجه أساسا للشرب، في حين سيخصص السد الجوفي لوائي جد للري، فإن إنشاء السدود من هذا النوع يساهم في الحفاظ على المياه المعبأة من مشكل قيم التبخر العالية التي تشهدها المنطقة .

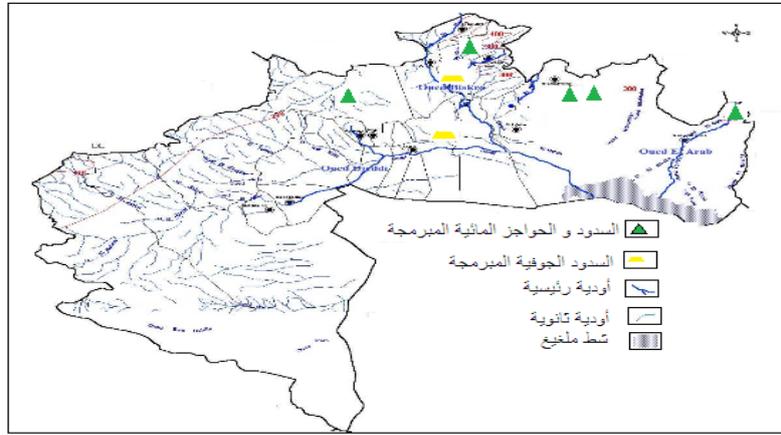
الجدول رقم (02): بطاقة تقنية للسدين

الوادي	البلدية	مساحة الحوض	تدفق دروة الفيضان	النوع	التممين
وادي بسكرة	بسكرة	2947	2200	Inféro-flux	الشرب
الجدبي	مليلي	24200	4500	Inféro-flux	الري

Source ANAAT biskra 2017

إن إنجاز و تهيئة المياه الجوفية بهذا النوع من السدود سيساهم في تغطية بعض البلديات من العجز المائي، في ظل تراجع منسوب المناقب المتواجدة على مستوى بلديات الزاب الغربي من جهة و مساهمته في السقي من جهة ثانية لا سيما فيمنطقة مليلي،أورلال.

الخريطة رقم (01) السدود و السدود الجوفية المبرمجة



المصدر: معالجة الباحث

المحور الثاني: التنمية الزراعية بمنطقة الزيبان بين التنوع و التطور .

ورثت الفلاحة في الجزائر بعد الإستقلال أثرا ثقيلا من الحقبة الإستعمارية، تتميز بإختلاف أشكال الملكية والنظام العقاري، بسبب المقاييس التعسفية التي طبقت من طرف سلطات المستعمر مما أدى إلى تفكك البنية الزراعية والمجتمع الريفي⁽¹⁰⁾

حاولت الجزائر النهوض بالقطاع الفلاحي من خلال مجموعة من السياسات المنتهجة (كقانون التسيير الذاتي 1963 والثورة الزراعية 1971)، لتنظيم وتطوير الريف وزيادة الإنتاج والإنتاجية، لكن هذه السياسات لم تحقق الأهداف المرجوة منها، لأن الفلاح كان يخدم أرضا هي أصلا تابعة للدولة، وهذه الأخيرة قادرة على سحبها منه في أي لحظة مما أدى لإنعدام حافز العمل⁽¹¹⁾، بالإضافة إلى إعطاء الدولة الأفضلية للقطاع الصناعي، المتمثل في الصناعة الثقيلة كركيزة أساسية لتطوير البلاد⁽¹²⁾.

تعتبر ولاية بسكرة من الولايات الرائدة في مجال الفلاحة، فرغم حاساسية و هشاشة وسطها الطبيعي وتراجع حجم المياه الجوفية وملوحة التربة الغير الصالحة للزراعة إلا أنها أصبحت تشكل تحول إستراتيجي و تمثل إشعاع زراعي على المستوى الوطني و العالمي .

تقدر المساحة الفلاحية الإجمالية بـ 1.652.751 هكتار أي ما يقارب 77% من إجمالي المساحة الكلية للولاية. كما تقدر المساحة الصالحة للفلاحة بـ 185473 هكتار أي بنسبة 11% من المساحة الفلاحية، منها 100680 هكتار أراضي مسقية وتمثل 54.28 % من المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة⁽¹³⁾.

علما أن عملية السقي تعتمد أساسا على المياه الجوفية والتي تتطلب تكاليف باهضة. الثروة الفلاحية الأساسية بالولاية هي النخيل (حوالي 1300000 نخلة، منها 3537605 نخلة منتجة) تتواجد غالبيتها في منطقة الزاب الغربي (دوائر طولقة، فوغالة، اورلال) بينما يقدر عدد نخيل دقلة نور المعروفة عالميا بـ 2585251 نخلة منها 2038482 نخلة منتج (إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة للموسم الفلاحي 2017-2018).

فيما يخص الإنتاج الإجمالي للتمور فيقدر بـ 2917186 قنطار و حصة دقلة نور تمثل 1729650 قنطار أي بنسبة 59.29% معدل المردود للنخلة الواحدة من كل الأنواع 13كلغ/نخلة منتجة، بينما مردود نخلة دقلة نور فهو 84.85 كلغ/نخلة، و هذه الأرقام تتفاوت من منطقة لأخرى⁽¹⁴⁾.

تختص الجهة الشرقية من الولاية (دوائر سيدي عقبة، زريبة الوادي) بالزراعات الحقلية (فول، بطيخ...)، أما الجهة الشمالية فتعرف بالإضافة إلى المنتوجات الفصلية بعض المنتجات الحمضية (مشمش، تفاح...)

الجدول رقم (03) : توزيع الأراضي بولاية بسكرة

النسبة المئوية (%)	المساحة (هكتار)	توزيع الأراضي
11,22	185 473	المساحة الفلاحية الصالحة
65,07	1 399 746	* منها أراضي مسقية
54,28	100 679	أراضي بور و رعوية
4,09	67 532	أراضي غير منتجة و مخصصة للفلاحة
76,84	1 652 751	مجموع الأراضي المستعملة للفلاحة
4,55	97 780	الغابات
0,64	13 864	الحلفاء
5,19	111 644	مجموع الغابات
17,97	386 586	أراضي غير منتجة و غير مخصصة للفلاحة
100	2 150 980	المساحة الإجمالية للولاية

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة

إن مجموع الأراضي الزراعية المستغلة في الفلاحة جد معتبرة حيث قدرة بـ1 652 751 هكتار، أي ما نسبته 76.84%، هذه النسبة تعكس دور القطاع الزراعي بالمنطقة، منها 1399746 هكتار من الأراضي المسقية. في حين تمثل الأراضي غير منتجة و مخصصة للفلاحة 67532 هكتار، أي ما نسبته 4.09%، إن هذا التباين في نسب توزيع الأراضي المستغلة و الغير المخصص للفلاحة التوجه العام للمنطقة من خلال التركيز على الديناميكية الزراعية، مما يجعلها مؤهلة بأن تلعب دورا محوريا في تعزيز الإقتصاد الوطني.

أ. تطور الإنتاج الزراعي بولاية بسكرة

-الزراعات المحمية (توجه زراعي جديد و بإمتياز)

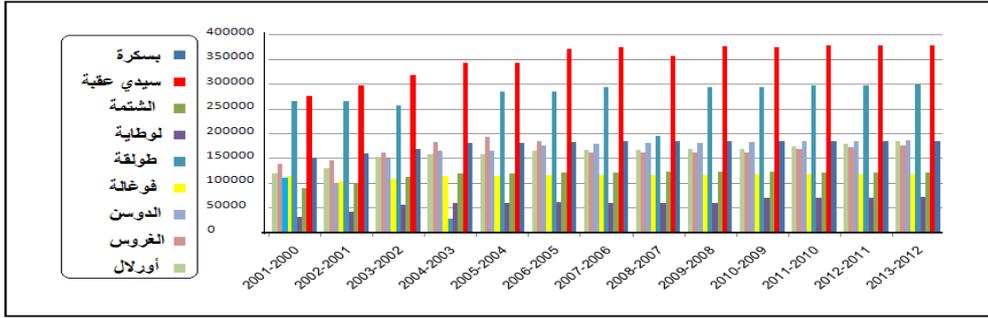
الزراعات المحمية هي نموذج من الزراعات في البيوت البلاستيكية أو الزراعة المغطاة هي نوع من أشهر أنواع الزراعة في العالم كله، حيث يعرف هذا النوع من الزراعة بأنه إنتاج الخضروات، والنباتات المختلفة داخل ما يعرف بالبيوت البلاستيكية التي يتم تدفأتها بواسطة الأشعة الشمسية، مع توفيرها الحماية اللازمة للنباتات في داخلها من كافة العوامل الجوية الخارجية، بالإضافة إلى حمايتها من بعض الآفات الزراعية التي تأتي على النباتات فتقضي عليها. تهدف الزراعة في البيوت البلاستيكية إلى تزويد الناس باحتياجاتهم من المنتجات الزراعية المختلفة خارج الأوقات الرسمية السنوية التي تنبت فيها هذه النباتات⁽¹⁴⁾، وهذا بغية تحقيق الفوائد التالية

- توفير و الإستفادة من المساحة المزروعة .
- الزيادة في حجم الإنتاج بما يزيد عن ضعفين في الزراعات المكشوفة.
- الحفاظ على كميات المياه الموجهة للسقي من درجة التبخر العالية، خاصة تلك الزراعات التي تكون في المناطق الصحراوية.

-النخيل

رغم التوجه الزراعي الرهيب و المتسارع الذي عرفته المناطق الصحراوية عموما و منطقة الزيبان على وجه الخصوص في سياسة تنويع المحاصيل الزراعية وخاصة الخضر منها حيث أصبحت تنافس المناطق التلية بل تعدتها في كثير من المحاصي وخاصة الزراعات المحمية، إلا أن زراعة النخيل لازالت تحضى بأهمية قصوى بالنسبة للفلاحين لأنه يمثل موروث فلاحي لا يمكن التخلي عنه . ويتجلى هذا في تطوير المساحات المخصصة لزراعة النخيل أين سجلنا 1300418 هكتار في الموسم الفلاحي 2000-2001 إلى 1425472 الموسم الفلاحي 2012-2013 و لقد سارت هذه الزيادة في المساحة بوتيرة أسرع بعد فترة الدعم الفلاحي مع التركيز على منتج دقلة نور و التي بلغت مساحتها 1143020 هكتار⁽¹⁵⁾ أي ما نسبته 66.25 % كما يوضحه الشكل التالي

الشكل رقم(03) تطور المساحة المخصصة لزراعة النخيل 2000-2001/2012-2013



المصدر: معالجة الباحث إنطلاقاً من معطيات خاصة بتطور إنتاج النخيل -مديرية المصالح الفلاحية-

المحور الثالث: الأفاق المستقبلية للمنطقة في حماية و تعزيز الإقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات من خلال إستراتيجية التصدير

سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على واقع البعد الدولي للمنطقة من خلال إستراتيجية تصدير التمور كأهم منتج زراعي على المستوى المحلي و الدولي، وهذا نظراً للصبغة و القيمة الإنتاجية التي تتميز بها، وكذلك الأنظمة التسويقية التي إنتهجتها المؤسسات الفاعلة في المنطقة (مؤسسات توظيف و تصدير التمور بالمنطقة)، وكذلك الإتجاهات الكمية و التسعيرية و مستقبل صادرات تمور المنطقة، كذلك سنحاول إبراز أهم العقبات و العراقيل التي تواجه تجارة التمور، ووضع مقترحات و توصيات من أجل توصيات من أجل تحسين مكانة المنطقة في الأسواق العالمية و إعطائها قيمتها الحقيقية.

1-تطوركمية الصادرات من قبل مؤسسات الدراسة 2010-2016 .

في هذا العنصر نحاول تحليل تطوركمية الصادرات من قبل مؤسسات المعاينة، وهذا في الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2016 (6سنواتالأخيرة) ومقارنتها بالمنوج الوطني، وهذا لأبراز مكانة هذه المؤسسات في ترقية الصادرات الوطنية من التمور.

الجدول رقم (04):تطوركمية الصادرات من قبل مؤسسات الدراسة 2010-2016

الموسم	2010-2011	2011-2012	2012-2013	2013-2014	2014-2015	2015-2016
الكمية المصدرة من مؤسسات المعاينة ⁽¹⁶⁾	8900	9700	10000	10100	10250	13000
الكمية المصدرة من المنتج الوطني ⁽¹⁷⁾	16037.3	24143.15	24200.0	24326	24860	25000
%	55.49	40.17	40.32	41.51	41.31	52

الوحدة: طن

من خلال تحليلنا للإستبيان المخصص لتطور كميات التصدير لمؤسسات المعاينة في الخمس سنوات الأخيرة و مقارنتها بالتصدير الوطني الإجمالي يمكن تسجيل الإسقاطات التالية:

1- هناك تطور من حيث الكمية المصدرة في مؤسسات المعاينة من 8900 ألف طن موسم 2010-2011 إلى ما يزيد عم 13000 ألف طن موسم 2015-2016،تطور كبير مقارنة بتطور الصادرات الإجمالية من التمور .

1- تمثل مؤسسات الدراسة ما نسبته 52% من إجمالي الصادرات الوطنية،هذه النسبة تعكس أهمية هذه المؤسسات كعينة جد معتبرة في المجال.

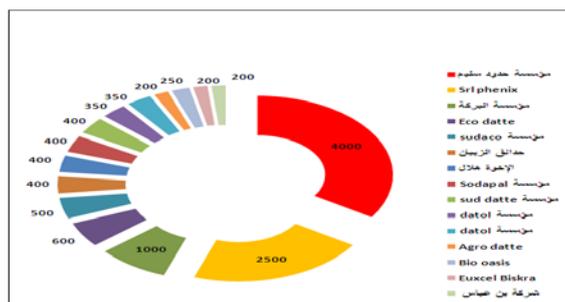
2- رغم المشاكل و العراقيل التي تواجهها مؤسسات التوظيف و التصدير،خاصة فيما يخص التسويق الدول،إلا أن هذه المؤسسات حققت تقدما كبيرا في عملية التصدير،حيث إستطاعت هذه المؤسسات و على رأسهم مؤسسة سليم حدود من تحقيق تقدما كبيرا في كمية التصدير فاقت 4000 طن،كمتوسط لكمية التصدير .

الجدول رقم (05): متوسط قيمة الصادرات لـ 6 سنوات الأخيرة 2010-2016

المكان	المؤسسة	متوسط قيمة الصادرات
بسكرة	Eco datte	600
	Agro datte	200
	حدائق الزيبان	400
	مؤسسة sudaco	500
	Euxcel Biskra	200
	Bio oasis	250
طولقة	مؤسسة حدود سليم	4000
	الإخوة هلال	400
	مؤسسة Sodapal	400
	مؤسسة sud datte	400
	مؤسسة datol	350
	مؤسسة البركة	1000
الذروع	Srl phenix	2500
أوماش	شركة بن عباس	200

المصدر:تحقيق ميداني لمؤسسات التوظيف مارس 2017

الشكل رقم(04) متوسط قيمة الصادرات ل6 سنوات الأخيرة 2010-2016



2-تحليل مناطق التسويق الدولي للتمور

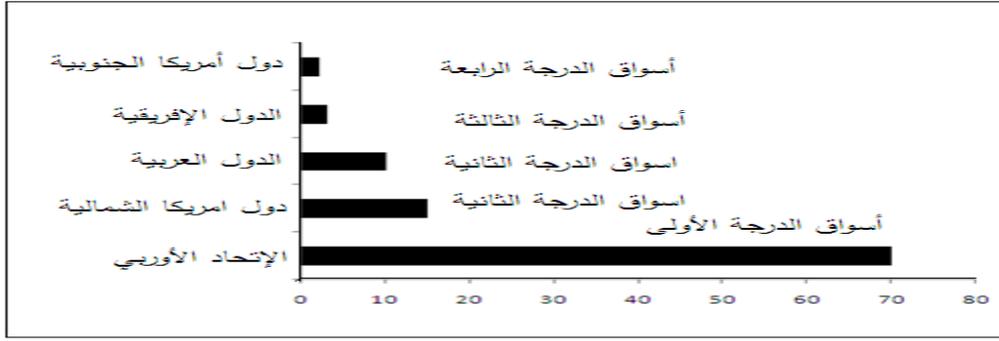
إن إستراتيجية التسويق الخارجي تعتمد على كل المواصفات القياسية للتمور المذكورة آنفا لأن الأسواق الخارجية يكثر فيها عدد المتعاملين من داخل البلد أو من خارجها وفيها من المنافسة ما لا يرحم وهذا بمزاحمة بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية لصادرات التمور الجزائرية ولاسيما دقلة نور لما تكتسبه من مكانة مرموقة في السوق الدولية وبالتالي فنجد أن التمور الجزائرية قد دخلت إلى كل الأسواق الدولية منها كندا وألمانيا ودول الخليج ... وتماشيا مع التوجهات الحالية لدخول في إطار التقسيم الدولي الجديد للعمل فإن الدولة الجزائرية تحاول تنمية القطاعات الإقتصادية التي تتوفر على ميزة نسبية ومن هذه القطاعات قطاع تصدير التمور الذي يساهم في زيادة صادرات الوطنية⁽¹⁷⁾ الهدف من تحليل مناطق التسويق هو بغية معرفة البعد الدولي للمنطقة، هذا البعد يتجلى من خلال الأسواق الخارجية التي يتم التصدير إليها، وهذا حسب الأهمية، وقد تبين لنا حسب تحقيقاتنا الميدانية و العمل الإستبائي للمؤسسات الفاعلة في مجال التصدير أن ما نسبته 70% من مجموع الصادرات تتم مع دول الإتحاد الأوربي، وبالخصوص فرنسا باعتبارها تظم أكبر جالية مسلمة بحوالي 9 مليون نسمة. كما يوضحها الجدول التالي :

الجدول رقم(06): ترتيب الأسواق الدولية

الدرجة	الأسواق
الدرجة 1	دول الإتحاد الأوربي 70%
الدرجة 2	دول أمريكا الشمالية 15%
الدرجة 3	الدول العربية 10%
الدرجة 4	الدول الإفريقية 3%
	دول أمريكا الشمالية 2%

المصدر: معالجة الباحث اعتمادا على تحقيقات ميدانية

الشكل رقم (05) ترتيب الأسواق الدولية



من خلال مناطق التسويث الدولي للتمور من طرف المؤسسات المصدرة يمكن تحديد خصوصيات الأسواق التالية:

أ. **أسواق الدرجة الأولى:** وتتمثل في دول الأتحاد الأوروبي و هذا بنسبة 70% وبالخصوص الدول التي تظم جالية مسلمة، حيث يوجد أكثر من 45 مليون نسمة من الجالية المسلمة في أوربا، في حين نجد أكثر من 9 مليون نسمة في فرنسا، 3 مليون نسمة في بريطانيا.

- و بإتفاق مسؤولي المؤسسات المصدرة ان هذه النسبة الجد مرتفعة نتيجة للطلب في الأسواق الأوروبية وخاصة في المواسم الدينية و موسم الجني .

- إنخفاض تكاليف النقل إلى الدول الأوروبية، وخاصة دول حوض المتوسط وهذا نتيجة للقرب الجغرافي.

- إرتفاع القدرة الشرائية لهذه الدول، مما يجعلها من أهم الدول إقتناء للتمور الجزائرية.

ب. **أسواق الدرجة الثانية:** أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة الأمريكية و كندا)

تعتبر أسواق الولايات المتحدة الأمريكية و كندا مهمة جدا، نظرا للمؤهلات الكبيرة التي تتوفر عليها هذه الدول، ولكن تطرح قضية الشحن مشكل كبير نحو الخارج و إرتفاع الأسعار و غياب بنية تحتية تمكن من ربح رهان التصدير .

- دول شرق الأوسط : نجد كلا من الإمارات العربية المتحدة، سوريا، لبنان، البحرين، الأردن ج. أما فيما يخص تسويق التمور إلى أمريكا الجنوبية و إفريقيا فتبقى محدودة عموما نظرا لخصوصيات المنطقتين، فأسواق أمريكا الجنوبية (كولومبيا، كوبا و فنزويلا) تتميز ببعد المسافة وعدم وجود خطوط نقل مباشرة ما بين الجزائر وهذه الدول، مما يجعل المنتج يصل في مدة طويلة تزيد أحيانا عن الشهرين مما يجعل المنتج يتعرض للتلف، مع العلم أن مادة التمر تصنف ضمن المنتجات سريعة التلف وخاصة ذات النوعية الجيدة (دقلة نور).

د. أما فيما يخص الأسواق الإفريقية ما عدا المملكة المغربية فإنها تبقى خيار ثانوي نظرا لعدة إعتبارات منها ضعف القدرة الشرائية من جهة و النوعية الجيدة للتمور المصدرة من جهة ثانية

المحور الرابع : إمكانيات تدليل وتطوير التسويق الدولي للتمور (توصيات و إقتراحات)

إن تنمية و ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات من اهم الخيارات الواجب تتبعها في الوقت الراهن،سواء من طرف الحكومة كصناعة القرار السيادي،أو المؤسسات الفاعلة كأداة إستراتيجية،أو نحن كباحثين من أجل وضع قاعدة بيانات مبينة عن إيجاد الحلول الجوهرية و عرض دراسات مهتمة بموضوع تصدير التمور الجزائرية إلى الخارج وإيلاء هذا الموضوع عناية متمثلة في التركيز على زيادة إنتاج الأنواع الممتازة القابلة للتصدير وإنتاجيتها مع توفير الدعاية اللازمة لها ومحاولة.

من هذا المنطلق أردت عرض الإقتراحات التالية :

- دعم الصادرات الجزائرية من التمور من خلال الدعم غير المباشر للمؤسسات الفاعلة كدعم الكهرباء و الماء او إعانات مالية دون فوائد .

- على الدولة أن تعمل على زيادة تخفيض القيود الجمركية والجبائية والإدارية مما يخدم مصلحة المؤسسات الوطنية ويشجع قدوم المستثمر الأجنبي المباشر لإعطاء ديناميكية أكثر للسوق الداخلية

والتنافس من أجل الدخول إلى الأسواق الأجنبية.

- تنشيط أكثر لمكائيزمات آلية سعر الصرف للاستفادة منها في دعم تنافسيةالمنتجات الوطنية في الأسواق الأجنبية وبالتالي تنشيط العمل التصديري.

- خلق إدارة حكومية تعمل على توجيه و متابعة النشاط التسويقي للتمور الجزائرية.

- التنسيق بين المؤسسات الفاعلة و السفارات الجزائرية في الخارج،بغية إعطاء فكرة أكثر دقة عن إستراتيجية تسويقية واضحة المعالم،وتجنب التصدير العشوائي من جهة و تقديم معلومات مرتبطة بالمنتج من خلال مواصفات قياسية، الشهادات المطلوب توفيرها،أو ب بالسعر من جهة ثانية .

- تطوير هيكلة المؤسسة مع دعم الحكومة (إنشاء مصلحة أو قسم التسويق الدولي،يعمل على توفير بنك للمعلومات حول الكمية،القيمة السعريّة المعروضة في السوق.

- تفعيل إدارة الإستعلامات للتسويق الدولي للتمور من خلال وضع نظم المعلومات التسويقية للتعرف على المنافس و الأسواق المستهدفة،وكذا معرفة السعر المحدد من خلال التعرف على أسعار المنافسين و قياس مدى تأثير السعر بكل التكاليف .

- تنشيط أكثر من فاعلية السياسة الترويجية في المعرض الدولية ،وهذا للتعريف بجودة المنتج الجزائري،وكذا إمكانية ترويج دائم و مستمر دائم في القنوات المسعية البصرية و كذا تفعيل المواقع الإلكترونية،وهذا ما تقتقر إليه مؤسسات الدراسة،فجهود الحكومة و حسب تصريح المؤسسات الفاعلة وعلى غرار مؤسسة حدود سليم و التي تعتبر من أقدم المؤسسات الفاعلة في المجال،أن أغلب إعانات ومساهمة الحكومة تتمثل في إعلام المؤسسة بمكان و تاريخ المعرض الدولي مع دعم جزئي لتكاليف النقل المقدمة عن طريق صندوق دعم الصادرات،إلا أن بيروقراطية الإدارة من خلال التوسيع من دائرة

الإجراءات الإدارية تعطل من عملية الترويج و التصدير، في حين يمكن حصر مطالب مؤسسات المعاينة في دعم الحكومة من خلال إجرائين:

- الإجراء الأول : و يتمثل في التنسيق بين المؤسسة و السفارة الجزائرية بالخارج بغية التعريف والترويج بالمنتوج الجزائري.

- الإجراء الثاني : و يتمثل في تقديم معلومات دقيقة عن وضعية المنافس من خلال نوعية و أسعار منتوجه حتى تكون المؤسسة على دراية تامة بالمنافس .

الخاتمة : بارغم من حساسية الأوساط الصحراوية، بسكرة نموذجا إلا أن الديناميكية الفلاحية التي شهدتها ولاية بسكرة في السنوات الأخيرة، كانت لها انعكاسات، الايجابية تمثلت خاصة في تجديد حظيرة النخيل وظهور بساتين خاصة بالأشجار المثمرة بعدما كانت عبارة عن زراعة تحتية، و توسيع من نطاق الزراعات المحمية داخل البيوت البلاستيكية، مع الإنتقال من نمط الإنتاج الزراعي للإستهلاك الداخلي إلى إستثمار زراعي موجه للتصدير هذا ما تجلى بوضوح في ديناميكية المؤسسات الفاعلة في مجال التصدي.

الهوامش

(1) Claude Jamati , L'Afrique et l'eau; [Editions Choiseul](#), 2014, p186

(2) ANAT " Agence Nationale d'Aménagement du Territoire" (1986) : projet d'étude d'aménagement de la wilaya de Biskra

(3) BENZAOUZ Mohamed Tahar: **les spécificités physiques des paiements sahariens. algériens tentatives d'aménagement du territoires et conséquences**, colloque de Séfrou 9-11/04/1992 ، ouvrages publié sous la responsabilité scientifique de JENNAN Lahsen et MAURER Gérard.

(4) Monographie wilaya de Biskra (2011)–carte administrative de la wilaya p 8

(5) العروق محمد الهادي ، أطلس الجزائر و العالم، دار الهدى للطباعة و النشر عين أمليبية

الجزائر، 1998، ص 18

(6) Ministère des ressources en eau, direction des études et des aménagements

hydrauliques ، les ressources en eau en Algérie ، Algérie, Mars 2003 ، p7

(7) DRH Biskra 2011

(8) ANAT Agence National D'aménagement du Territoire(2011) monographie willaya de Biskra

(9) Ministère de l'Agriculture et de Développement Rural, Statistique agricole, superficies et productions wilaya de Biskra 2015

(10) Hersi Abdurahman : **les Mutation des structures agraires en Algérie, depuis 1962,**
2mè édition Alger , 1981,p 124.

(11) دهينة ماجدولين: إستراتيجية التنمية الفلاحية لولاية بسكرة، آفاق تطوير سهل لوطاية في إطار

سياسة الدعم الفلاحي، جامعة بسكرة 2006/2005 ص28

(12) Dubost Daniel : **Ecologie, aménagement et développement agricole des oasis**

Algériennes, édition, CRSTA, Biskra, 2002 , p 20

(13) Ministère de l'Agriculture et de Développement Rural, Statistique agricole, superficies et productions wilaya de Biskra 2015

إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة 2015⁽¹⁴⁾

المرجع نفسه⁽¹⁵⁾

(16) معالجة الباحث من خلال الكمية المصدرة من 2010-2016 المصرح بها من كل مؤسسة المعاينة

معطيات حصيلة التجارة الخارجية من الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار⁽¹⁷⁾.

(17) عمر عزاوي، إستراتيجية تسويق التمور في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 1، 2002

استغلال الأموال الوقفية في تمويل مشاريع التنمية المحلية كبدل استراتيجي لمرحلة ما بعد المحرقات

د.أحمد بوزينة أمانة
بجامعة حسية بن بوعلي الشلف

ملخص

يعتبر التمويل المحلي من الضروريات اللازمة والأساسية لقيام التنمية، حيث تتطلب هذه الأخيرة تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن، وتعظم استقلالية التنمية المحلية عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المنشودة، وهذا في الواقع ما يحققه العمل الخيري والقطاع التكافلي بصفة عامة والوقف والزكاة بوجه خاص، إذ يتيح القطاع التكافلي الاستفادة من الموارد البشرية وإتاحة الفرص لكافة أفراد المجتمع للمساهمة في البناء الاجتماعي والاقتصادي الشامل من أجل تحقيق الاستقرار والتقدم والإسهام في تمويل التنمية المحلية.

وخاصة وأن الأوقاف تتفوق على موارد التمويل الأخرى بأنها تمثل موردا منتظما يفي باحتياجات التنمية الاجتماعية و الاقتصادية المستدامة بدرجة كبيرة ويحقق النفع العام من خلال النهوض بالتنمية المحلية

الكلمات المفتاحية: القطاع التكافلي، التنمية المحلية، التمويل، أموال الوقف، القطاع الثالث.

Résumé: Local funding is one of the essentials necessary and essential for the establishment of development, where the latter requires the mobilization of the maximum amount of financial resources available and which can be provided from different sources of financing for local development image that achieve greater rates of such development over time, and the pride of the independence of the localities from the central government in achieving local development desired, and this is in fact what achieved philanthropy sector Takaful in general and endowment and zakat in particular, as the Takaful sector allows utilization of human resources and provide opportunities for all members of society to contribute to the social and economic reconstruction destruction in order to achieve stability and progress and to contribute to the financing of local development.

Mots-clés: Secteur Takaful, le développement local, le financement, des biens Waqf, la Zakat.

إن البحث في مجال التنمية المحلية يرتبط بدراسة الموارد التمويلية اللازمة لإنجاحها، ونظرا لاتساع نطاق الحاجات والخدمات العامة للدولة الجزائرية، وفي ظل قصور مؤسساتها المالية والمصرفية عن سد احتياجاتها التمويلية وباعتبار أن الجانب التمويلي عامل هام في نجاح أو فشل برامج ومشاريع التنمية، فإنه من الضروري البحث عن مصادر جديدة خاصة في ظل ضعف تعبئة المدخرات المحلية وتزايد مخاطر التمويل الخارجي، وفي هذا السياق يأتي التمويل من خلال الاستعانة بالقطاع التكافلي كمصدر تمويلي يمكن أن يسهم في تمويل مشاريع التنمية، إذ يتيح القطاع التكافلي الاستفادة من الموارد البشرية وإتاحة الفرص لكافة أفراد المجتمع للمساهمة في البناء الاجتماعي والاقتصادي الشامل من أجل تحقيق الاستقرار والتقدم بعيدا عن النظريات الاقتصادية الخاطئة⁽¹⁾، فالوقف والزكاة يعدان تطبيقان واضحا لمنهج التكافل الاجتماعي في الإسلام، وهما أيضا مصلحة واضحة لما فيهما من إقامة لكثير من مصالح المسلمين وتلبية ضرورياتهم العامة⁽²⁾، وهو بهذا المفهوم يحقق مقصد الشريعة الغراء من التبرعات الخيرية أي إقامة مصالح ضعفاء المسلمين وقضاء حوائجهم التي لا تستقيم حياتهم العادية إلا بتمامها، ولا يبلغ هذا المقصد تماما إلا إذا كان الإنفاق بمقادير كافية وبصورة دائمة وعامة.

ويشمل مفهوم التكافل الاجتماعي المفاهيم الوضعية للتأمين الاجتماعي، والمساعدات الاجتماعية، والضمان الاجتماعي، ويزيد عنها بحيث تعتبر هذه الأنظمة جميعا شديدة التوافق إذا ما قورنت بنظام الزكاة، فبالإضافة إلى دور الزكاة في تحقيق مستوى الكفاية لجميع أفراد المجتمع فهي تقوم بحمايتهم من الأسباب الطارئة الشخصية أو العامة، الاقتصادية أو غير الاقتصادية، التي قد تهدد هذا المستوى، وتؤثر فيه، وعلى ذلك فإن مؤسسة الزكاة التكافلية تشمل جميع أفراد المجتمع، طالما تعرض أحدهم لأزمة أو عارض، أخرجه عما توفر له من مستوى الكفاية، كما أنها تشمل جميع الطوائف التي قد يتعرض لها الفرد في المجتمع، وبذلك فالزكاة تضيف إلى آثارها الإنتاجية والتوزيعية، دورا لا غنى عنه، وهو حماية ما تم تحقيقه اقتصاديا واجتماعيا في مواجهة الظروف الاستثنائية⁽³⁾.

وبهذا فإن حاجة التنمية للتمويل بصورة مستمرة، تجعلنا نبحث عن بدائل أخرى للتمويل غير تلك التي توفرها الدولة أي بالجهود الذاتية المحلية المتوفرة بالوحدات المحلية ولذلك ارتأينا تسليط الضوء على كل من أموال الوقف والزكاة في رفع معدلات التنمية المحلية.

تحل هذه الدراسة أهمية بالغة في الوقت الحالي وهذا نتيجة للتغيرات الجذرية التي يشهدها المجتمع الجزائري، وتكمن أهمية الدراسة في إيجاد آلية جديدة للتمويل كانت لا تخضع للصفة التنظيمية للحكومات الجزائرية، فالتأمين التكافلي عن طريق الزكاة والوقف أحد أهم مصادر التمويل خاصة في الاقتصاد الإسلامي، فهي تعتبر الدعامة الأساسية والركيزة الاقتصادية التي أدت إلى تطور الحضارة الإسلامية، وتتزايد أهمية هذه الدراسة أكثر في كون أن الاقتصاد الجزائري سيتحصل على مورد مالي جديد لتمويل التنمية المحلية والنهوض بها مما يعود بالنفع على مختلف شرائح المجتمع.

من خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية: ما هو الدور الذي يلعبه التأمين التكافلي في تمويل التنمية الاقتصادية المحلية بالجزائر؟، وفي إطار البحث عن موارد تمويلية ذاتية بديلة، هل يمكن الاستفادة من خدمات المؤسسة الوقفية والزكاة، وإعادة بعث التنمية المحلية؟

إن طبيعة الموضوع تستوجب علينا الاعتماد على المنهج الاستنباطي والوصفي وذلك من خلال تقديمنا لكل ما يخص التنمية المحلية عم طريق أموال الوقف وصندوق الزكاة من مفهومه وهيكله التنظيمي والمشاريع الاستثمارية ذات الأولوية في التمويل، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي ولكن بمقاربة قانونية واقتصادية في نفس الوقت، من هنا قمنا بتحليل المادة العلمية المتحصل عليها محاولين إثراءها ونقدها بغية الوصول إلى نتائج موضوعية.

للإجابة على التساؤلين السابقين، نقدم تحليلاً يقوم على النقطتين التاليتين:

المبحث الأول: تمويل المشاريع التنمية المحلية عن طريق الوقف.

المبحث الثاني: استثمار أموال الزكاة في تمويل التنمية المحلية.

المبحث الأول

تمويل المشاريع التنمية المحلية عن طريق الوقف

يعتبر الوقف من أهمّ الموارد المالية في الدولة الإسلامية، حيث تحكمه مجموعة الخصائص، والميزات، التي تجعله يتميز عن باقي الأعمال الخيرية، باعتباره من المندوبات الشرعية التي يبتغي بها صاحبها وجه الله تعالى ودوام الأجر له من بعد موته، وله شروط، وأركان، وحدود، وضوابط يجب الالتزام بها شرعاً، فهو تحويل جزء من الدخول والثروات إلى موارد تكافلية دائمة تخصّص منافعها من سلخ، وخدمات، وعوائد، لتلبية احتياجات الجهات والفئات المتعددة المستفيدة، ممّا يساهم في زيادة القدرات الإنتاجية اللازمة لتكوين ونمو القطاع التكافلي الخيري، الذي يُعدّ أساس الاقتصاد الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي⁽⁴⁾، حيث يُعتبر الوقف من أهمّ مكونات القطاع الثالث، الذي لا يهدف إلى تحقيق الربح، وإنّما على سبيل التطوع من قبل المتبرعين⁽⁵⁾، ويسهم الوقف في مختلف عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية وغيرها، مما يخفف العبء عن الحكومات، وبخاصة تلك التي تعاني من العجز في ميزانيتها، كما يسد الفراغ الذي تتركه بعض الدول في مجال الرعاية والخدمات⁽⁶⁾.

إن الهدف المباشر لاستثمار أموال الوقف، هو توليد دخل نقدي مرتفع بقدر الإمكان يسمح بتقديم خدماته للمجتمع في أفضل صورة ممكنة، لكن الأوقاف بشكلها التقليدي في الجزائر وفي سائر الدول الإسلامية لا تتوفر فيها شروط التنمية بسبب أنها لا تؤدي إلى تراكم رأس المال الذي يشكل بدوره مصدراً تمويلياً مناسباً للأنشطة الاقتصادية ذلك أن ربط العمل الوقفي بالتنمية يستلزم نقلة نوعية لمفهوم الوقف لكي يصبح أداة استثمارية عصرية تمويل نفسها بنفسها وتؤدي إلى تراكم رأسمالي في المنبع وإلى نقدية مستمرة للأصول القائمة بغرض استغلالها في أوجه الاستثمار المختلفة في حدود إدارة الوقفين والمسوغات الفقهية.

وقبل استعراض تطور مفهوم التنمية والأبعاد التي صار يستوعبها هذا المفهوم يجدر بنا بيان معنى التنمية، ثم الوقوف على علاقة الوقف بالتنمية.

المطلب الأول

مفهوم التنمية المحلية وعلاقتها بالوقف

يعد مفهوم التنمية من أهمّ المفاهيم وأكثرها تداولاً وشيوعاً في الفكر السياسي والإقتصادي والإسلامي منذ العقد السادس من القرن الماضي، حيث أدت التغييرات في الأوضاع الدولية طوال تلك الفترة إلى حدوث تغييرات في مفهوم التنمية باستمرار لاسيما بعد ظهور ما يسمى بالعالم الثالث (البلدان النامية) في أعقاب الحرب العالمية الثانية وما ارتبط به من أفكار ونظريات كالنمو والتبعية ومشكلات التخلف الاقتصادي حتى أنه لا يكاد يذكر إلا مضافاً إلى الاقتصاد (التنمية الاقتصادية)، رغم قصور هذا المفهوم وإهماله للعامل البشري الذي يعد أداة التنمية وموضوعها وغايتها، وفيما يأتي تفصيل لمختلف مفاهيم التنمية في الفكر المعاصر وتمييزها عن بعض المفاهيم التي قد تكون متداخلة ومتشابهة معها لغة واصطلاحاً.

الفرع الأول: تعريف التنمية المحلية

عرفت التنمية بتعريفات متعددة ونسب إليها الكثير من المعاني إلا أن أكثرها ارتباطاً بالجانب الاقتصادي أو ما يعرف بالتنمية الاقتصادية، ولذا لا يمكن القول بوجود تعريف اصطلاحى بالمعنى الدقيق للتنمية بصفة مجردة عن الإضافات، ولن يكون في وسعنا الوقوف على حقيقة معنى التنمية دون التعرض لمراحل تطور هذا المفهوم، خاصة إذا ما أخذنا في الحسبان ظروف وخصوصيات الدول وأولويات البرامج الاقتصادية والسياسية كما أنه يبدو لأوّل وهلة أنه من الصعب فهم وتصديق وجود علاقة بين قطاع الوقف والتنمية، إلا أنّ ذلك يمكن استجلائه من خلال العناصر التالية:

لقد تطور مفهوم التنمية منذ الخمسينيات من القرن الماضي، فقد كان المفهوم يركز بالدرجة الأولى في تلك الفترة على الجانب الاقتصادي فقط، حيث كان معدل الناتج القومي الإجمالي وما ينتج عنه من تحقيق نمو مستمر في دخل الفرد الإجمالي هو المؤشر الرئيسي على مستوى التنمية، وقد فشل هذا المفهوم في إعطاء تصوّر واضح على عملية التنمية، وظهر ذلك جلياً في ازدياد وتفاقم مشكلة الفقر خاصة في الدول النامية أو ما يسمى بدول الجنوب، فقد تبين أن عوائد النمو الاقتصادي لم توجه إلى فئات المجتمع كافة، بل استفادت فئات محدودة من ذلك النمو مخلفة فئات اجتماعية أخرى تعاني من مشكلات الفقر والبطالة ولا مساواة في تلك الدول، وكان للتنمية في الأنموذج الأمريكي سيطرة واضحة على النظرة العالمية في صياغة مفهوم متكامل للتنمية.

فمن خلال أدبيات التنمية التقليدية التي سادت في تلك الفترة والتي تمكنت من صياغة نمط فكري تنموي كان له تأثير كبير على صياغة القرار الاقتصادي وتوجهات التنمية، في رؤية كان من تداعياتها وجود سياسات تنموية في كثير من الدول والمجتمعات النامية نجمت عنها مشكلات كبيرة عن تبني

مفاهيم ونماذج وسياسات التنمية التي قادت نموذج النمو في الدول الرأسمالية الغربية⁽⁷⁾، حيث كانت الفكرة السائدة هي أن تقليد الخبرة الأوروبية دون مراعاة خصوصيات دول العالم الثالث هو الذي يمثل مفتاح التقدم والتنمية دون مراعاة الفروق البيئية والطبيعية الخاصة للدول النامية التي عانت معظمها بعد استقلالها من جملة من المعوقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى ضعف شديد في إدارة التنمية في تلك الدول سواء لسوء أداء النخب في تلك البلدان وتراجع الديمقراطية، أو ضعف الهياكل الإدارية بفعل القوى الاستعمارية وضعف المواد البيئية والبشرية المتأتيات لهذه المجتمعات⁽⁸⁾ الأمر الذي أدى إلى تعثر جهود التنمية ووصولها إلى طريق مسدود وزاد في تبعية الدول النامية للقوة الخارجية.

وفي مستهل الستينيات بدأت تتضح أوجه وجوانب جديدة في مفهوم التنمية اصطلح عليه فيما بعد التنمية البشرية؛ حيث جاء في قرار جمعية الأمم المتحدة سنة 1962 والذي كان تحت عنوان "تنمية الموارد البشرية"، واستمر هذا المفهوم إلى منتصف الثمانينات حيث حصل تطوّر نوعي في مفهوم التنمية البشرية وصار يشمل ضمّ القدرات البشرية كافة بما في ذلك تدريب الكوادر الوطنية لاستخدامها في العملية الإنتاجية وذلك لتسريع التصنيع في الدول النامية.

وفي مطلع التسعينيات تطوّر مفهوم التنمية ليذهب إلى أبعد من ذلك ليشتمل على البعد السياسي والاجتماعي والثقافي إلى جانب البعد الاقتصادي وليعطي بعدا إنسانيا لعملية التنمية، وقد أدت هذه التغيرات إلى فرض اهتمامات جديدة تماما على مفاهيم ونظريات واستراتيجيات التنمية، كما كشفت هذه التغيرات عن أهمية تحديد مفهوم للتنمية يتلاءم مع واقع دول العالم الثالث عامة والجزائر خاصة مما يحقق طموح شعوبها في معيشة أفضل.

وفي سنة 1990 تبنت جمعية الأمم المتحدة مفهوما جديدا "للتنمية البشرية"، وهي الاستفادة من القدرات البشرية وضمّها كافة لاستخدامها في العملية الإنتاجية، وذلك في تقرير للأمم المتحدة أكد على أنّ: "للتنمية البشرية جانبين: الأول هو تشكيل القدرات البشرية مثل تحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات، والثاني هو انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة إما للتمتع بوقت الفراغ أو في الأغراض الإنتاجية أو في الشؤون الثقافية والاجتماعية والسياسية"⁽⁹⁾، وعلى مدار التسعينيات عرف هذا المفهوم تطورا وتغيرا مضطربا حيث كان المقصود بالتنمية هو النمو الاقتصادي واستبدال التركيز من النمو الاقتصادي، إلى التركيز على التنمية البشرية ثمّ إلى التنمية المستدامة فيما بعد؛ أي الانتقال من رأس المال المادي إلى رأس المال الاجتماعي وصولاً إلى التنمية الإنسانية ببعدها الشامل، أي بالربط بين بكلّ مستويات النشاط السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي.

وتعرف التنمية المحلية (LOCAL DEVELOPMENT) بأنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية (الدولة) للارتقاء بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة.

كما تعرف التنمية المحلية بأنها: "عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، وصولاً إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة".

وينطوي التعريف الأخير للتنمية المحلية على مجموعة من الخصائص نجملها في النقاط الآتية:
-التنمية المحلية هي عملية تغيير تتم بشكل مستمر ومتصاعد إشباع الحاجات والمطالب المتجددة للمجتمع المحلي.

- تتميز التنمية المحلية بالشمول حيث تشمل جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية كما تشمل أيضاً كل قطاعات المجتمع المحلي تحقيقاً للعدالة وتكافؤ الفرص.

- لا تقتصر التنمية المحلية على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين وتوزيعها بعدالة، بل تتعداه إلى إقامة مشروعات إنتاجية لزيادة الدخل لسكان المجتمع المحلي، بالإضافة إلى توفير التدريب وكذا دعم المشروعات الاقتصادية القائمة على الجهود الذاتية واستثمار الموارد المحلية في المشروعات المدرة للأرباح⁽¹⁰⁾.

الفرع الثاني: تعريف الوقف

يعرف الوقف على أنه: حبس الأصل وتسبيل الثمرة، ويقصد بحبس الأصل بقاءه قائماً وعدم التصرف فيه أو تصفيته أو بيعه أما تسبيل الثمرة فيقصد بها إنفاق الوقف في سبيل الله حسب الأغراض المحددة في وثيقة الوقف، كما يعرف على أنه حبس العين الموقوفة، فلا يتصرف فيها بالبيع والرهن والهبة ولا تنتقل بالميراث، وأما منافع العين الموقوفة فتصرف إلى الجهات التي حددها الواقف في وقفه⁽¹¹⁾.

كما نصت المادة (213) من القانون رقم 11/84 المؤرخ في 9 جوان 1984 على أن الوقف هو حبس المال عن التملك لأي شخص على وجه التأييد والتصديق⁽¹²⁾، غير أن هذا التعريف لم يكن كافياً لضمان الحماية القانونية والفعلية للأوقاف، وكان المشرع الجزائري أراد من خلال تناوله لنظام الوقف في قانون الأسرة الجزائري مجرد الإشارة إليه كواحد من عقود التبرع التي وردت في هذا القانون دون أن ينظم أحكامه الخاصة بتنظيماً دقيقاً وشاملاً يكفل ضمان الحماية القانونية والمؤسسية لهذا القطاع.

وعرف القانون رقم 25/90 المؤرخ في 18/08/1990 المتعلق بالتوجيه العقاري في المادة (31) منه الوقف كما يأتي: "الأملك الوقفية هي الأملك العقارية التي حبسها صاحبها بمحض إرادته ليجعل التمتع بها دائماً تنتفع به جمعية خيرية أو جمعية ذات منفعة عامة أو مسجد أو مدرسة، سواء كان هذا التمتع فوراً أو عند وفات الموصين الوستاء الذين يعينهم المالك المذكور"⁽¹³⁾.

كذلك عرفت المادة (3) من هذا القانون الوقف كما يأتي: "هو حبس المال عن التملك على وجه التأييد، والتصديق بالمنفعة على الفقراء أو على وجه من وجوه البر والخير"⁽¹⁴⁾، فالوقف بناء على هذا هو سبب من أسباب الملكية الناقصة التي لا تجتمع فيها ملكية الرقبة والمنفعة في يد واحدة وفي وقت واحد؛ إذ

تصبح الأعيان الموقوفة ممنوعة من التداول الناقل للملكية حالا ومآلا لأي سبب من الأسباب، أما منفعة هذه الأعيان وثمرتها فإنها تكون لبعض الجهات الخيرية ذات النفع العام أو الخاص أو تكون لبعض الأفراد عونا لهم وبراً بهم⁽¹⁵⁾.

كما حددت المادة (4) من نفس القانون طبي-ة عقد الوقف ضمن منظومة العقود على أنه: "عقد أو التزام تبرع صادر عن إرادة منفردة يثبت وفقا للإجراءات المعمول بها مع مراعاة أحكام المادة 2 من القانون رقم 10/91، وما يمكن أن نشير إليه في هذا الصدد هو أن المشرع الجزائري في المادة 4 وصف العقد بأنه عقد أو التزام تبرع في ذات الوقت، في حين أن الالتزام قانونا مصدره العقد، فالمشرع في هذه المادة إما أنه أخلط بين مفهوم العقد ومفهوم الالتزام على غرار ما وقع فيه في المادة 54 من القانون المدني قبل التعديل وهذا ما لا يستقيم؛ أي أن عليه مراجعة هذا التعريف على غرار ما فعله في القانون رقم 10/05 المعدل والمتمم للقانون المدني، وإما أنه وقع في فخ المعالجة القانونية الارتجالية لنظام الوقف الذي كان القانون رقم 10/91 النواة الأولى لبدء التفكير في إصلاحه والنهوض به، بعد أن عانى من التهميش والإهمال لفترة طويلة، ومن غياب الإطار القانوني الذي يضبطه⁽¹⁶⁾، فقد أتى هذا القانون في خضم حركة شاملة في مجال التقنين واستيعاب النظم التشريعية والمؤسسية لنظام الأوقاف على المستويين الإقليمي والعربي والإسلامي، مع أنه جاء مبتورا من الأحكام المتعلقة بإدارة واستثمار ممتلكات الأوقاف أمر تم تداركه فيما بعد⁽¹⁷⁾.

وإن تقوم فكرة الوقف على تنمية قطاع ثالث متميز عن كل من القطاع الخاص والحكومي وتحميل هذا القطاع مسؤولية النهوض بمجموعة من الأنشطة تدخل في إطار البر والإحسان والتعاون، لا في قصد الربح الفردي ولا في ممارسة قوة القانون، ومع تزايد الحاجة للموارد المحلية فإنه يمكن الاعتماد على أموال الوقف لتنفيذ المشاريع وفق أسلوب تنمية المجتمع المحلي في مجالات متنوعة مثل الصحة الوقائية وممارسات متطورة في الزراعة وأنشطة أخرى لتنمية المجتمع، وتتميز هذه الجهود بميزة أساسية هي تأكيد الاعتماد على الذات التي تعد أحد المبادئ الأساسية للتنمية المحلية.

أن قطاع الوقف بما يملكه من إمكانات تنموية صار بوسعه أن يقوم بدور حيوي وبارز في عملية التنمية وفي مواجهة التحدّيات الاقتصادية التي تواجه أي بلد إسلامي وذلك بالمشاركة مع القطاع الحكومي والقطاع الخاص، لاسيما إذا ما عملت الدول على تحديث وتطوير هذا القطاع، فالأوقاف إحدى أهم الأدوات التنموية التي تساعد في تحقيق التنمية المتوازنة وتحقيق أعلى عائد اقتصادي للمجتمع إذا أحسن تنظيمها، فالواقع يؤكد بأن قطاع الأوقاف في كثير من البلدان متخلف وغير مواكب لعصر العولمة واقتصاد السوق.

المطلب الثاني

العلاقة بين قطاع الوقف والتنمية

سنحاول في هذا الشق من الدراسة استجلاء سمات العلاقة بين التنمية بأبعادها وصورها ونظام الوقف في أهدافه المتجددة خاصة في ظل تغير ملامح العلاقة بين المجتمع والدولة، وظهور أغراض جديدة للوقف وأهداف وغايات مستجدة للتنمية لاسيما بعد تدخل ومشاركة القطاع الأهلي أو ما يسمى المجتمع المدني كطرف ثالث في ربط وتوطيد العلاقة بين الوقف والتنمية.

الفرع الأول: ملامح الارتباط بين الأوقاف والتنمية

إن نظرة فاحصة في المضامين التي ينطوي عليها النظام الوقفي سواء من حيث مصدر العملية الوقفية ومنشئها والأوعية المالية التي تتكوّن منها المحفظة الوقفية والجهات المستهدفة من وراء ذلك وما ينبثق عن كل ذلك من مؤسسات وأنشطة تطل مختلف أطراف العملية الوقفية وأهدافها يجعل من العلاقة بين النظام الوقفي والتنمية أمرا لازما؛ إذ تتجلى لنا ملامح العلاقة بين الوقف والتنمية في إمكانية الاستفادة من الوقف في تحويل الأموال من الاستهلاك وتوجيهها نحو الاستثمار، فالوقف في مضمونه وحقيقته الاقتصادية هو عملية تنموية سواء لتنمية الأصول الإنتاجية أو في توزيع عوائده على مستحقيه، وبالتالي لا بد من الاهتمام بصيانتها لإبقاء على قدرته على إنتاج السلع والخدمات حتى يؤدي دوره في تراكم رأس المال الإنتاجي المخصص لأعمال التنمية في المجتمع⁽¹⁸⁾، ذلك أن المؤسسة الوقفية يمكن أن تقوم بنفس الأدوار التي تقوم بها مؤسسات القطاع الثالث، بل وبأكثر كفاءة فعملية التنمية المتوخاة من الأوقاف تتسم في أغلب حالاتها بالديمومة والاستمرار، حيث تتفوق مؤسسات الأوقاف على موارد التمويل الأخرى بأنها تمثل موردا منتظما يفي باحتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة بدرجة كبيرة، وذلك عن طريق استحداث صيغ عصرية للمال الوقفي تستهدف استعادة الوقف لدوره الفاعل في تقديم الخدمات التنموية للمجتمع مع تنظيم مشاركة شعبية في الإشراف على شؤونه⁽¹⁹⁾ وتوزيع عوائده على المستحقين بما يحقق النفع العام ويخدم أغراض التنمية.

وهكذا يتضح من مضمون الوقف وحقيقته الاقتصادية أنه عملية تنموية متكاملة وذات تأثير اقتصادي بعيد المدى، وأن هناك مجالات رحبة يستطيع أن يساهم فيها في عملية التنمية إذا أتيحت له الفرصة وتوفرت له المرونة الكافية إداريا وتنظيميا وتشريعيا، وذلك بربط الاتجاهات الاستثمارية في الوقف بخطط التنمية التي تعتمدها الدولة من دون أن يؤثر ذلك على استمرارية أعيان الوقف أو يؤدي إلى انخفاض عوائده، فالوقف في الأصل ثروة استثمارية متزايدة ومتجددة، وهو في شكله العام ثروة إنتاجية توضع في الاستثمار ويمنع تعطيلها عن الاستغلال، وهو يمثل تراكما استثماريا يتزايد يوما بعد يوم، حيث تضاف دائما أوقاف جديدة إلى ما هو موجود وقائم من أوقاف قديمة دون أن ينقص من القديمة شيء، وهذا ما يؤكّد عليه جانب كبير من علماء التنمية اللذين أجمعوا على وجوب تكوين تراكم رأسي مالي لدفع عملية التنمية على الأقل في الشق الاقتصادي منها، وهذا هو الدور الذي يمكن أن يلعبه الوقف بكل فاعلية من خلال الإسهام في تمويل التنمية ومحاربة الاكتناز الذي يشكل أحد عناصر الثروة والإنتاج للمشاركة في النشاط الاقتصادي بدلا من بقائه في صورة عاطلة، فورود الوقف كصدقة تطوعية يسهم في تحرير

رؤوس الأموال العينية والنقدية من سيطرة أصحابها عليها ويجعلهم يدفعون بها للمشاركة في تنمية المجتمع طلبا للبركة وابتغاء الثواب من الله في الآخرة.

الفرع الثاني: السعي نحو الربط بين الوقف والتنمية المستدامة⁽²⁰⁾

تعد التنمية بأنواعها كما ذكرنا آنفا عملية مستمرة تشمل جميع الاتجاهات فهي عملية مطردة تهدف إلى تعديل الهياكل الاجتماعية وتعديل الأدوار والمراكز وتحريك الإمكانيات المتعددة الجوانب بعد لرصدها وتوجيهها نحو تحقيق هدف التغيير في المعطيات الفكرية والقيمية وبناء دعائم الدولة العصرية، وذلك من خلال تكافل القوة البشرية لترجمة الخطط العملية التنموية إلى مشروعات فاعلة تؤدي مخرجاتها إلى إحداث التغييرات المطلوبة، غير أن تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة بتاريخ 27 أبريل 1987 والذي جاء بعنوان مستقبلنا المشترك المعروف أيضا بتقرير برونتيلاند والذي جاء بمفهوم جديد للتنمية تبنته فيما بعد أكثر من 170 دولة في مؤتمر قمة الأرض المنعقد بريو دي جانيرو سنة 1992، والذي أحدث نقلة نوعية في وضع مفهوم التنمية يأخذ في الحسبان حق الأجيال القادمة في العيش الكريم على غرار الأجيال الحاضرة، وهذا ما يعرف بالتنمية المستدامة والتي تطور مفهومها أيضا إلى التنمية البشرية المستدامة⁽²¹⁾.

وكان الهدف من هذا التوجه العالمي هو إعادة توجيه النشاط الاقتصادي بما يكفل تلبية الحاجيات التنموية من جهة، ومنع حدوث أضرار سلبية تنعكس على البيئة العالمية من جهة أخرى عن طريق توجيه الاهتمام إلى أبعاد أخرى للتنمية تتعدى التنمية الاقتصادية إلى الاهتمام بالمسائل الاجتماعية والبيئية وصولا إلى تحقيق تفاعل ثلاثة عوامل أساسية في عملية التنمية هي الاقتصاد والمجتمع والبيئة.

ووفقا لذات التقرير "ينبغي أن يكون الرجال والنساء والأطفال محور الاهتمام، حيث يتم نسج التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية وذلك للأجيال الحاضرة والقادمة" وعنصر الزمن والمستقبل هو أهم ما يميز التنمية المستدامة، بعكس المفاهيم التنموية السابقة التي تتجاهل البعد المستقبلي وتتغاضى عن احتياجات الأجيال القادمة دون أن ننسى أن الإنسان هو المحرك في العملية التنموية وأن النمو الاقتصادي هو وسيلة وليس غاية في حد ذاتها تمكن الأفراد من توسيع وتطوير إمكانياتهم وتوظيفها لتلبية احتياجاتهم⁽²²⁾ الأمر الذي يجعل من التنمية المستدامة عبارة عن عملية حركية مستمرة متجددة تبحث عن موارد جديدة وبدائل جديدة في عملية واعية عقلانية تعتمد الترشيح لا التبذير في تطابق واضح بين هذا المفهوم وبين التنمية في الفكر والمنهج الإسلامي.

وتقترح التنمية المستدامة لمواجهة التهديدات التي تواجه المحيط البيئي؛ عالما تزول فيه من المجتمع ظواهر الفقر ولا مساواة والأنانيات ونهب الطبيعة وانحرافات التقدم العلمي كي تتمكن الأجيال الحاضرة والقادمة من الاستفادة من الموارد الطبيعية.

لقد ركزت الأمم المتحدة على تسويق مفهوم التنمية المستدامة كمفهوم جديد يعطي الأولوية إلى وجوب الوفاء بالاحتياجات الأساسية للفقراء ومراعاة حقوق الأجيال القادمة واختيار أنماط تنموية تتناسب

مع الاهتمام البيئي الملائم ودعم أنظمة الحياة على المستوى العالمي والتطلع إلى صياغة نظم دولية بغرض التحكم في المخاطر والأعباء على مستوى العالم وهو مفهوم يوافقه مفهوم الوقف كفكرة تنموية وثرورة مستدامة، ففي عصرنا الحاضر ومع ظهور ثروات ضخمة في العديد من الدول الإسلامية تصبح فكرة تحقيق الاستدامة في التنمية سواء داخل الدول أو عبر الدول ضرورة في غاية الإلحاح لأن تلك الثروات لن تستمر بهذه القوة والحضور بل سوف ينطبق عليها قانون التاريخ وحركته، لذلك فإنه من الضروري اقتناص الفرصة التاريخية وتحويل بعض من هذه الثروات إلى أوقاف تخدم أغراض التنمية، كما أن الوقف يحمل معاني الاستدامة والتنمية بوضوح، إذ أن عدم الاقتصار فيه بالاهتمام بالجيل الحاضر.

فتوسيع نطاق الوقف ليشمل الأجيال القادمة هو الرابط الجوهرى الأساسي بين نظام الوقف الإسلامى والتنمية المستدامة، فالوقف مثله مثل التنمية المستدامة يقوم على آلية الاستدامة والربط بين الأجيال، وذلك عبر ضمانه أن تظل الأملاك الموقوفة مستغلة فيما عينت له، لا تباع ولا تتعرض للإتلاف بسبب شهوة عارضة أو سوء تصرف، وبالتالي تظل أملاك الوقف تنتقل من جيل لآخر الكل ينتفع بها دون نقصان بل أنها تتزايد مع الزمن⁽²³⁾، وفي هذا الشأن يقول الدكتور نصر محمد عارف: "أن فهم دور الوقف في تحقيق التنمية المستدامة يرتب بضرورة العمل على ذلك وإلا تكون الأمة قد ضيعت فرص عديدة قد لا تتكرر إلا بعد أجيال عديدة؛ فالثروات التي تراكمت في العديد من الدول العربية والإسلامية إنما جاءت من التصرف في مصادر طبيعية هي ملك للأجيال القادمة؛ وإن لم يتم تحويل تلك الثروات إلى مصادر وجود، وحياة وازدهار للأجيال القادمة سوف يحمل هذا الجيل وزرا تاريخيا يتمثل في أنه قد أضاع الفرصة مرتين الأولى عندما تصرف في الموارد الطبيعية بصورة تتجاوز حاجته، والثانية أنه لم يحفظ العائد منها لأبنائه"، لذلك فإن الاتجاه إلى الوقف في مجالات مختلفة سيكون الوسيلة الأضمن لتحقيق ازدهار حقيقي وبناء حضارة قابلة للدوام والاستمرار يتمتع بها الجميع وتستفيد منها الأجيال.

الفرع الثالث: علاقة الوقف الإسلامى بالتنمية المستدامة

إن النظرة الفاحصة في المضامين التي ينطوي عليها النظام الوقفي سواء من حيث مصدر العملية الوقفية ومنشئها، والأوعية المالية التي تتكون منها المحفظة الوقفية، والجهات المستهدفة من وراء ذلك، وما ينبثق عن كل ذلك من مؤسسات وأنشطة وبرامج تطل مختلف أطراف العملية الوقفية وأهدافها، يجعل من العلاقة بين النظام الوقفي والتنمية المستدامة أمرا لازما، وفيما يلي نورد بعض الأدلة على ذلك :

1. من بين أهم الأبعاد التي تهتم بها التنمية المستدامة هي : بعد الموارد الطبيعية والبعد الاجتماعي، وإن اهتمام الوقف بإعادة توزيع الدخل وتحسين البنية التحتية للاقتصاد وتوفير القروض لكثير من النشاطات الإنتاجية، يعتبر دليل واضح على اهتمام الوقف باستغلال الموارد الطبيعية وتقليص الفجوة بين الطبقات الاجتماعية.

2. من بين سمات التنمية المستدامة هي أنها تتوجه إلى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقراً في المجتمع، وهذا يمثل الهدف الرئيسي للوقف الذي يستهدف الفقراء والغرباء والمساكين والأيتام والضعفاء والمعوقين والغارمين وأبناء السبيل، من حيث توفير الحاجات الأساسية لهم من طعام ومسكن وتعليم وغيرها

3. تهتم التنمية المستدامة بتطوير الجوانب الروحية والثقافية في المجتمع، وإن اهتمام الوقف بتمويل المدارس والكلليات ومراكز العلم وتعزيز الجانب الأخلاقي والسلوكي في المجتمع من خلال تضيق على منابع الانحراف لأكبر دليل على اهتمام الوقف بالجوانب الروحية والثقافية في المجتمع.

4. تشترك التنمية المستدامة مع الوقف الإسلامي أن كليهما يهتم بأبعاد كثيرة تتعلق بحياة الإنسان مثل البعد الاقتصادي. والبعد الثقافي والبعد الاجتماعي والبعد الإنساني وغيرها، كما أن جميع الأبعاد متشابكة ومتداخلة بعضها كمي وبعضها نوعي ومن الصعوبة فصلها عن بعضها البعض⁽²⁴⁾.

مما سبق يتضح أن الأهداف الأساسية للوقف الإسلامي تسعى لتحقيق التكافل والتضامن بين مختلف طبقات المجتمع بتوفيره موارد مالية ثابتة ودائمة لتلبية حاجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية بهدف تطوير نوعية الحياة الإنسانية مع ضرورة الاهتمام بحق الأجيال القادمة في ثروات الأجيال الحاضرة للعيش حياة كريمة، وهو ما يعتبر المضمون والجوهر التي تقوم عليه التنمية المستدامة، فحساب المساواة بين الأزمنة والإنصاف بين الأجيال هو مبدأ ثابت في الوقف الإسلامي كما هو لصيق بالتنمية المستدامة، وهو ما يؤكد مدى تجذر العلاقة بين الوقف والتنمية المستدامة.

المطلب الثاني

الطبيعة التنموية للوقف ودوره في تمويل التنمية المحلية

يقوم الوقف بدورٍ تنمويّ، ولا يختلف أحدٌ على ذلك الدور الذي يقوم به، وإذا أردنا توضيح العلاقة بين الوقف، والتنمية، فإنّها تتّضح من خلال إسهاماته عبر التاريخ الإسلامي في تنمية مؤسسات المجتمع الدينية، والعلمية، والاقتصادية، والاجتماعية، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: دور الوقف الإسلامي في تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية

يسهم الوقف في تعزيز الموازنة العامة للدولة من خلال تكفله بكثير من النفقات التي تثقل كاهل الدولة، وتعد في الوقت نفسه من أهم العوامل التي ترقى بالأمة إلى ركب الحضارة والتطور؛ كما يطور الوقف العملية الإنتاجية ويسهم في تمويل التنمية وتوفير فرص العمل والتخفيف من عجز الموازنة وتنشيط التجارة الداخلية والاقتصادية والبنية التحتية في الكثير من المناطق، وكذلك يظهر دوره في تخطيط المدن وإنشائها⁽²⁵⁾، كما للوقف دورٌ في توفير الأمن الغذائيّ، وتحقيق الحاجات الأساسية للفقراء، وفي توزيع الثروة، وتقليل الفجوة بين طبقات المجتمع، وفي توفير التعليم المجاني للفقراء من خلال المدارس التي

وقفها المسلمون، وتوفير الأمن الصحي للفقراء والمحتاجين ورعاية الأيتام وكفالتهم وتربيتهم⁽²⁶⁾، مما سنأتي على استعراضه إجمالاً فيما يلي:

أولاً: دور الوقف في المجال الاقتصادي

لوقف آثار بارزة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم الإسلامي؛ فقد أسهم في حفظ الأصول الموقوفة من التلاشي، فهو يسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي والرفاهة الاجتماعي لأفراد المجتمع على حدٍ سواء؛ فالوقف يُعتبر أحد الأنشطة الهامة في تفعيل الدورة الاقتصادية وتحقيق النمو، ومعالجة المشاكل الاقتصادية والتخفيف من العوائق والانحرافات التي تؤثر على الاقتصاد، فالوقف يعدُّ مورداً اقتصادياً مهماً يُسهم في إعادة ترتيب علاقات المجتمع، حيث أنّ المضمون الاقتصادي للوقف لا يعني تجميد رأس المال والثروة الوطنية، وحبسها عن الانتفاع الاقتصادي، بل هو مصدر اقتصادي يهدف إلى توليد دخلٍ مستمرٍ، يوفّر حاجات المستهدفين في الحاضر والمستقبل⁽²⁷⁾، وقد ساهم في معالجة أحد أهداف التنمية الاقتصادية ألا وهو الفقر، ويمكن إبراز الأثر البارز للوقف في المجال الاقتصادي، من خلال أنشطته المتنوعة، وآثاره المتعددة، والتي يمكن إبرازها من خلال النواحي التالية:

1- دور الوقف في العملية الإنتاجية: يعمل الوقف على استثمار المال الموقوف أو استغلال الأصول الوقفية في مشاريع استثمارية، حيث يُعدُّ ذلك من الأمور الأساسية التي ينبغي على الوقف القيام بها، حتى يستمر وينمو ويحقق أهدافه، ويُعتبر العمل الاستثماري والإنتاجي والعمراني أحد أسس بقاءه واستمراره، حيث أنّ الوقف يُساهم في زيادة الطلب الكلي من خلال الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري .

- الإنفاق الخدماتي والاستثماري: وهو الإنفاق على بناء المدارس والمستشفيات والطرق، والجسور... الخ، بالإضافة إلى الإنفاق الاستثماري في مجال التجارة، مثل إقامة الأسواق، وإنشاء وتأجير المحلات التجارية، مما يُسهم في تشجيع حركة التجارة⁽²⁸⁾، حيث يؤدي وقف رؤوس الأموال العقارية والنقدية، لكي تُستثمر في مجالات اقتصادية ذات نفع عامٍ إلى إخراج الأموال الزائدة عن كفاية أصحابها من الاكتناز، وتحويلها إلى استثمارات ذات عائد اجتماعي اقتصادي طويل المدى، الأمر الذي يُسهم في زيادة حجم التراكمات الرأسمالية، والتوسع في الطاقة الإنتاجية.

- الإنفاق الاستهلاكي: يتم إنفاق جزءٍ من موارد الوقف على توفير الغذاء، والسكن والملابس وبقية الحاجات الاستهلاكية، بالإضافة إلى تخصيص عوائد الوقف للمحتاجين والطلبة والمرضى وغيرهم، فضلاً على ما يحصل عليه القائمون على الوقف من مرتبات باختلاف وظائفهم، كلّ هذا له الأثر الواضح في الإنفاق الاستهلاكي.

2- دور الوقف في التقليل من مشكلة البطالة والحد من الفقر وتنمية رأس المال البشري: يسهم الوقف في توفير طلب كبير على الأيدي العاملة بالمجتمع من خلال ما تستخدمه المؤسسات الوقفية من الأيدي العاملة من جهة، وفي تحسين قوة العمل في المجتمع لما يوفّره من فرص تعلّم للمهن والمهارات من جهة أخرى، مما يُساهم في الرفع من الكفاءات المهنية، والفدرات الإنتاجية للأيدي العاملة، كذلك يعمل الوقف

على تنمية رأس المال البشري من خلال توفير يد عاملة متخصصة ومتنوعة في مجالات مختلفة، بتنوعه لأشكال الوقف والجهات الموقف عليها.

كما يعمل الوقف على إيجاد مصادر دخل للفقراء والمساكين والعاجزين عن العمل والأرامل والأيتام وغيرهم من المحتاجين، مما يغطي حاجاتهم الأساسية، هذا ما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة لهذه الفئات من المجتمع، مما يزيد من إنتاجيتهم الاقتصادية⁽²⁹⁾.

3- تخفيض مشكلة الفوارق بين الطبقات: وذلك من خلال إسهام الوقف في توزيع الموارد على طبقات اجتماعية معينة لسد حاجاتهم، وتحويلهم إلى طاقة إنتاجية؛ حيث تتحسن، وترتفع مستويات معيشة الفقراء، والمساكين وتتقارب الفجوة بين الطبقات⁽³⁰⁾.

4- توفير التمويل الذاتي: الوقف يوفر الكثير من الموارد، ويقوم بتغطية الكثير من النفقات، مما يدفع الكثير من المصاعب التي تواجه الحكومات، حيث لا تضطر إلى اللجوء للقروض الخارجية التي يصحبها الكثير من الشروط والضغوط السياسية والاقتصادية، حيث يعمل الوقف على تعزيز الموازنة العامة للدولة من خلال تكفله بكثير من النفقات التي تنقل كاهل الدول⁽³¹⁾.

ثانياً: دور الوقف في المجال الاجتماعي

يرى الكثير من الباحثين أنّ الوقف عمل اجتماعي، فأهدافه دائماً اجتماعية، إذ يعتبر الوقف الإسلامي الخيري دعامة للتكافل الاجتماعي، والالتزام الأخلاقي؛ فقد شرعت الأوقاف ليكون ريعها صدقةً جاريةً لا تنقطع تدرّ الثواب المتصل على الواقفين وعملاً صالحاً يدرّ الخير على المحتاجين والمستحقين⁽³²⁾، وقد تنوّعت القضايا التي أسهم الوقف في التخفيف من سلباتها أو معالجتها كلياً، حيث شكل على مر العصور عنصراً ثابتاً في معالجة هموم اجتماعية كثيرة، يمكن أن تُبيّنّها في العناصر التالية:

1- الوقف يُشجّع التكافل الاجتماعي: لم يقتصر مجال التكافل الاجتماعي على الجانب المادي فحسب؛ بل تعداه إلى الجانب المعنوي، ممّا يقدمه من يد العون والمساعدة لأفراد المجتمع على اختلافهم، المحتاج، العجزة، الأيتام، ولما يوفره من تحقيق الأمان الاجتماعي، ويعزز به محاربه الفقر والقضاء عليه، جاعلاً بذلك العدالة الاجتماعية تسير نحو شكل مستدام، بما يضمن توزيع الثروة نحو كل طبقات المجتمع المحتاجة⁽³³⁾، في هذا السياق طرحت الأمانة العامة للأوقاف في الكويت عدة مشروعات اجتماعية، مثل مشروع "إصلاح ذات البين" للتوفيق بين المتخاصمين، ومشروع "وقف الوقت" لتشجيع ثقافة التطوع، ومشروع "زادي من يدي" للحد من البطالة مما يرسخ ثقافة التطوع الفردي⁽³⁴⁾.

كما يساعد الوقف في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وشيوع روح التراحم بين أفراد المجتمع وحمايته من الأمراض الاجتماعية التي تنشأ عادة في المجتمعات التي تسود فيها روح الأنانية المادية، وينتج عنها الصراعات الطبقيّة بين المستويات الاجتماعيّة المختلفة، مما يعزز روح الانتماء بين أفراد المجتمع وشعورهم بأنهم جزء من جسد واحد.

2- **الوقف يُخفف من الأعباء الاجتماعية للدولة:** الأنشطة التي تعالجها الدولة أصبحت متعددة، بحيث ترهق كاهلها وخاصة من الناحية الاجتماعية، فالدولة في هذا العصر أصبحت تحتاج إلى أموال طائلة للرعاية الاجتماعية لا مناص من العودة إلى القادرين على تقديم المزيد من العطاء التطوعية.

3 - **مساهمة الوقف في توسيع الطبقة المتوسطة في المجتمع:** تعمل سائر الحكومات في الدولة الحديثة إلى توسيع دائرة الطبقة الوسطى أو على الأقل المحافظة على وجودها وبقائها، وقد ساعد الوقف الإسلامي كثيرا في توسيع دائرة هذه الطبقة باعتبارها لحمة أي مجتمع بشري، وأوسعها ثقافة وتعلما، فيؤدي تأكلها بالمجتمع إلى التخلف والاضمحلال.

4- **مساهمة الوقف في مجال التنمية الاجتماعية:** يسهم الوقف في مجال التنمية الاجتماعية بتوفيره المدارس والمحاضن الخاصة بالأيتام، وكفالة الفقراء والمساكين والأرامل وأبناء السبيل وغيرهم؛ يساعد نظام الوقف على تقليص الطبقة في المجتمع، وانتقال الأفراد من طبقة اجتماعية لطبقة اجتماعية أعلى، فمثلا؛ تعليم الفقراء يساعد على رفع مستوى حياتهم الاقتصادية. كما يظهر الوقف الحس التراحمي الذي يملكه المسلم ويترجمه بشكل عملي في تفاعله مع هموم مجتمعه الكبير، مما يعمل على تعزيز روح الانتماء المجتمعي بين أفراد المجتمع.

الفرع الثاني: دور الوقف في مجالات التنمية الأخرى

ينطلق مفهوم التمويل بالوقف من مفهوم الوقف ذاته، فالوقف في حد ذاته تمويل، كما أنه في نفس الوقت استثمار، فالوقف كتمويل ظاهر من حيث كونه مالا يتم حبسه وتسييل منفعه على أعمال البر والخير، فهو مصدر تمويلي من جانبين: فالجانب الأول هو أصل الوقف ذاته، والجانب الثاني هو ما يدره ذلك الأصل من إيرادات توجه إلى أعمال الخير، أما الوقف كاستثمار ظاهر في كون صاحبه - أي الممول- يسعى من خلاله إلى المحافظة على الأصل الموقوف ونمائه وأن ما يستهلك هو الإيراد، وكذا هو استثمار لمن أراد الحصول على ثواب الصدقة الجارية، ويمكن الوقوف على إسهام الوقف في مجالات التنمية الأخرى كما يلي:

أ- **دور الوقف في الجانب التعليمي والثقافي:** يساهم الوقف في تثقيف أفراد المجتمع نتيجة دعم دور العلم من المدارس والجامعات وأساتذتها وطلابها مما يؤدي إلى الرفع من عدد المتعلمين وبتخصصات مختلفة⁽³⁵⁾، وبذلك يرفع من درجة التحضر في المجتمع، أضف إلى ذلك تخصيص كثير من الأوقاف لفروع علمية محددة، كالطب، الكيمياء، فوجدت الأوقاف المخصصة للأطباء والأوقاف لمعلمي الأولاد الصغار⁽³⁶⁾.

ب- **دور الوقف في الجانب الصحي:** يسهم الوقف في دعم الخدمات الصحية في المجتمع مما يقلل من انتشار الأمراض، وبذلك يسهم في توفير بيئة صحية لأفراد المجتمع، بحيث يكاد الوقف أن يكون المصدر الأول الوحيد في كثير من الأحيان للإنفاق على المستشفيات والمدارس الطبية والمعاهد⁽³⁷⁾، حيث يذهب عدد من المفكرين إلى أن التقدم العلمي والازدهار في العلوم الطبية، والعلوم المرتبطة بها

كالصيدلية، والكيمياء كان ثمرة من ثمرات الوقف، وكان له الفضل الكبير في مجالات الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية.

ج- دور الوقف في الجانب الديني: تظهر الأهداف الأساسية للوقف في الجانب الديني من خلال الحفاظ على مكانة الدين الإسلامي وتوفير السبل المناسبة للدعوة الإسلامية عموماً، كما يظهر في كثير من الجوانب الجزئية من إنشاء المساجد وتوفير مستلزماتها، حيث كان الوقف وما يزال المصدر الأول والرئيسي في بناء المساجد، كما تعد المساجد من أهم الأنماط التي حظيت بعناية الواقفين.

د- دور الوقف في التنمية الحضرية: مشروعات البنية الأساسية هي تلك الخدمات التي لا يمكن بدونها أن تسير الأنشطة في المجتمع حيث أسهمت الأوقاف إسهاماً كبيراً في بناء الطرق وتعبيدها، وتوفير الخدمات اللازمة للمسافرين، حفر الآبار، وتزويد المجتمع بالماء الصالح للشرب وعمل الوقف على إنعاش المناطق التي لم يكن فيها أي نشاط اقتصادي أو اجتماعي من خلال إقامة منشآت وقفية متعددة، وكذلك توفير أماكن خاصة بدفن الموتى... إلخ.

كذلك يسهم الوقف في مجال حقوق الإنسان من حيث أنه يمكن وفاء دين المدينين المعسرين من الأموال الوقفية وخاصة أن المادة 11 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد قررت أنه: "لا يجوز حبس شخص نتيجة عجزه عن أداء دين مدني، وبالتالي يمكن تسديد ديون الشخص المعسر من الأموال الوقفية".

كما أن عوائد استثمار أموال الوقف وتثميرها تشكل مصدراً لتمويل دائم لشبكة واسعة من المشروعات ذات النفع العام والمرافق الخدمية في مجالات حساسة كالتعليم والصحة وتوفير الحاجات الأساسية خاصة لفقراء المجتمع، مما يتولد عنه مجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية تنعكس الأولى على مستوى النشاط الاقتصادي ودور الدولة الرعائي وميزانيتها العامة وهيكل توزيع الثروة والدخل في المجتمع، والأخيرة تنعكس على التنمية البشرية المرتكزة على الإنسان كعامل فاعل وملتقى للتنمية في نفس الوقف، إضافة إلى الحراك الاجتماعي الذي يثيره النشاط الوقفي في المجتمع⁽³⁸⁾.

من خلال ما سبق يظهر أن الوقف قد لعب دوراً هاماً في اقتصاد الكثير من المناطق وزدهاها وشارك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعدتها إلى كل مجالات التنمية.

المبحث الثاني

استثمار أموال الزكاة في تمويل التنمية المحلية

تعد الزكاة من الموارد المالية الأساسية في النظام المالي الإسلامي وأداة فعالة لتمويل التنمية المحلية حيث يمكن عن طريق توفير موارد مالية كبيرة تساهم في ذلك.

وتعرف الزكاة اقتصادياً بأنها نقل بعض الدخل والثروة من الأغنياء إلى الفقراء، وهي مصدر من مصادر إيرادات الدولة، ولكن على خلاف ما هو متعارف عليه في السياسات الجبائية الوضعية أين يمكن للجهات

الوصية أن تتصرف فيها حسب الوجهة التي تريد وحسب الوضع الاقتصادي للبلد، إلا أنه في حالة الزكاة لا يمكن الاجتهاد في تصريفها لأنها محددة شرعا، بحيث وبعد جمع الزكاة توزع على مستحقيها وقد أنشأ في الجزائر صندوق للزكاة تجمع به ثم توزع على مستحقيها وكان هذا في سنة 2003 في ولايتين نموذجيتين هما عنابة وسيدي بلعباس، وذلك بفتح حسابين بريديين في هاتين الولايتين تابعين لمؤسسة المسجد بغرض تلقي أموال الزكاة والتبرعات من المزكين والمصدقين في شكل حوالات بريدية، كما أن زكاتهم لا تقبل إلا نقدا ولا تدفع بقوة القانون، وفي سنة 2004 تم تعميم هذه العملية لتشمل كافة ولايات الوطن وذلك بفتح حسابات بريدية على مستوى كل ولاية.

كما تتم العملية على المستوي المحلي لكل ولاية حيث تجمع من المزكين وكبار الصناعيين والحرفيين والتجار لصالح صندوق الزكاة بالولاية وتجمع عن طريق المساجد أو البريد أو البنوك وتحويل لصالح صندوق الزكاة ويتوقع أن ترتفع حصيلة أموال الزكاة حتى تصبح قادرة على تمويل مشروعات استثمارية يكون لها دورها التنموي بالولاية وهذا تطبيقا للشعار القائل: "لا نعطيهِ لبيقي محتاجا وإنما ليصبح مزكيا".

وتلعب الزكاة دورا حيويا في إنعاش الاقتصاد وتحقيق التنمية وذلك نتيجة لثلاثة عوامل أساسية ومترابطة وهي محاربة الاكتناز وتشجيع الاستثمار وتشجيع الإنفاق، من أهم الأهداف التي تسعى إليها الزكاة هي منع اكتناز الأموال وبقائها كموارد ساكنة لا تقدم منفعة حقيقية لاقتصاد المجتمع، ويتضح هذا المبدأ عند معرفة أن الإسلام لا يشجع إبقاء قطعة أرض لمدة أكثر من ثلاثة سنين دون إعمارها، وهذا المبدأ يعد أكثر أهمية بالنسبة للأموال السائلة والتي لا يجب أن تبقى مكتنزة وغير مستخدمة، وهذا المفهوم يتوافق مع مبادئ الاقتصاد العالمي الحالي والذي يؤكد أن اكتناز الأموال من أهم العوامل التي تعوق التنمية الاقتصادية للدولة لأن هذه الموارد الراكدة لا تدخل في عجلة الاقتصاد، وبالتالي تقلل من حجم الموارد المحلية، ومن ثم، فإن ذلك يؤدي إلى مستوى تنموي أقل بكثير مما يمكن أن يتحقق لو أن كل الموارد موظفة ومستخدمة في إنعاش الاقتصاد.

إن القيام بالعملية التنموية والنجاح في عمارة الأرض يتطلب تضافر كل من الإمكانيات البشرية والإمكانيات المادية، وللزكاة دورها التنموي من خلال مواردها، ومن خلال مصارفها ذات الأثر التنموي المباشر وغير المباشر على مستوى النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول

الوظيفة التنموية المباشرة للزكاة في الاقتصاد الإسلامي

بالإضافة إلى دور الزكاة في تحقيق مستوى الكفاية لجميع أفراد المجتمع فهي تقوم بحمايتهم من الأسباب الطارئة الشخصية أو العامة، الاقتصادية أو غير الاقتصادية، التي قد تهدد هذا المستوى، وتؤثر فيه، وعلى ذلك فإن مؤسسة الزكاة التكافلية تشمل جميع أفراد المجتمع، طالما تعرض أحدهم لأزمة أو عارض، أخرجه عما توفر له من مستوى الكفاية.

كما أنها تشمل جميع الطوارئ التي قد يتعرض لها الفرد في المجتمع، وبذلك فالزكاة تضيف إلى آثارها الإنتاجية والتوزيعية، دورا لا غنى عنه، وهو حماية ما تم تحقيقه اقتصاديا واجتماعيا في مواجهة الظروف الاستثنائية⁽³⁹⁾، فقد سدت الزكاة كل ما يتصور من أنواع الحاجات الناشئة عن العجز الفردي أو الخلل الاجتماعي، أو الظروف العارضة التي لا يسلم منها بشر⁽⁴⁰⁾، ومن هذه الحالات نشير إلى أكثرها أهمية في بناء التنمية المحلية وصيانتها من كل ما قد يعطل استمراريتها أو يحدث خلافا في توازنها⁽⁴¹⁾. كما أن نقل فائض حصيلة الزكاة إلى المناطق الأخرى، فيه من دعم للتنمية الشاملة وتضامن بين أقاليم المجتمع الواحد، وعلى هذا يمكن القول أن تحقيق التنمية المحلية في المجتمع هو الأساس الذي يجب أن تقوم عليه التنمية الشاملة في المجتمع ككل⁽⁴²⁾.

وتباشر الزكاة آثارها التنموية المباشرة من خلال محاربة الاكتناز والعمل على دفع رؤوس الأموال إلى مجالات الاستثمار، اللازمة للارتفاع بمستوى النشاط الاقتصادي واتساع السوق من خلال الحث على الاتفاق الاستهلاكي.

ويقصد بالاكتناز حبس أو تعطل المال فلا يستهلك ولا يعاد استثماره وإنما يحتفظ به في صورة غير مستغلة اقتصاديا، ويعتبر الاكتناز من أهم العقبات في سبيل التنمية الشاملة المستمرة، وذلك لما يؤدي إليه من تقييد لمستوى النشاط الاقتصادي وتعطيل للموارد الإنتاجية.

ومن خلال فريضة الزكاة التي تهدد رأس المال المكتنز بالفناء، إن لم يشارك في النشاط الاقتصادي، جعل الله سبيلا يضمن مشاركة المال في حركية التنمية، فالزكاة أداة ترهيب للأموال المعطلة حتى تندفع لتمويل التنمية⁽⁴³⁾، من خلال دفع الأموال السائلة إلى المشروعات الاقتصادية لتنمو وتزدهر⁽⁴⁴⁾، وتعمل الزكاة على محاربة الاكتناز بهدف تنمية الأموال واستثمارها لأن تثمير المال يجعل صاحبه يدفع الزكاة من العائد، فالزكاة تشجع على استثمار الأموال بهدف إخراجها من العائد مع المحافظة على أصول رؤوس الأموال⁽⁴⁵⁾، والعمل على إنشاء رؤوس الأموال وتوظيفها في المشاريع الإنمائية دون الوقوع في مصيدة الاكتناز، يشعر المكلفين بالزكاة بمضاعفة الاستثمارات المنتجة وبالتالي مضاعفة استقطاب اليد العاملة واندماجها في المجتمع لإنشاء المنافع العامة للتنمية المحلية⁽⁴⁶⁾، وفي أسعار الزكاة متناسبة عكسيا مع الجهد المبذول بالغ الأثر على تشجيع الاستثمار وتوسيعه ودافعا للإقبال على المجالات التي تقابل حاجة عامة، حيث لا تؤخذ الزكاة عن الحيوانات العاملة في الإنتاج، وتقترض على الثمار المزروعة بالآلة بنسبة النصف عن نسبة الزكاة في الثمار المزروعة بالري الطبيعي، وتكون أعلى نسبة في الركاك والمعادن التي لا يتطلب إنتاجها جهدا.

وتسهم مصارف الزكاة في الحث على الاستثمار، فلا تعطى للقادر على العمل دفعا لاشتراكه في العملية الإنتاجية، وتمنح أرباب المهن والحرف من الفقراء والمساكين رؤوس أموال تمكنهم من القيام بأعمال تجارية أو صناعية والنهوض بها، الأمر الذي يجعلهم من خلال عملهم الاستثماري في غنى عن

الزكاة، كما تضمن الزكاة رأس مال للغارمين مما يشيع بين المستثمرين نوع من الاطمئنان فيندفعون في الاستثمار والإنتاج بكل طاقتهم بدون تصفية استثماراتهم لسداد ديونهم⁽⁴⁷⁾.

المطلب الثاني

الوظيفة التنموية غير المباشرة لأموال الزكاة في الاقتصاد الإسلامي

تعمل الزكاة على معالجة ظاهرة البطالة عن طريق الإسهام في التقليل من أسباب حدوثها، كما تؤدي دورا بالغ الأهمية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فالزكاة أداة تساعد على رفع مستوى التشغيل عن طريق الإسهام في التقليل من أسباب حدوث البطالة، فالبطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية بالغة الخطورة، يترتب عليها من الناحية الاقتصادية انخفاض وتيرة النشاط الاقتصادي والاقتراب من حالة الركود، وأما من الناحية الاجتماعية فإنها تعمل على توسيع دائرة الفقر وما بصحبه من تفكك اجتماعي.

وتمارس الزكاة دورها الايجابي في رفع مستوى التشغيل من خلال محاربة البطالة بنوعيتها: الإجبارية والاختيارية، وتتجلى وظيفتها في الحرص على بناء عنصر العمل بتنميته وتحسين إنتاجيته من خلال تمكين الفقير من أغناء نفسه، حيث يكون له مصدر دخل ثابت، أما العاجز عن العمل فيشتري له عقارا يستغله، كما يواجه نظام الزكاة الذين يتعطلون عن الكسب باختيارهم بحرمانهم من الاستفادة من حصيلتها⁽⁴⁸⁾.

إن مقدار عرض العمل المتاح في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة يتوقف على عاملين⁽⁴⁹⁾: القدرة على العمل والرغبة في العمل، فمن جانب القدرة على العمل فإنها تتوقف على كمية ونوعية العمل المتاح للعملية الإنتاجية، وكمية العمل هذه تعتمد على مستوى الطاقة الجسمانية الكامنة في الأفراد القادرين على العمل، وهذه بدورها تتوقف على مستوى ما يحصل عليه هؤلاء القادرين على العمل من كميات مناسبة من الغذاء أو من العلاج من الأمراض، وهنا يتضح أثر الزكاة في زيادة كمية العمل من خلال ما خصص من حصيلتها للمساكين، طالما أن المسكين هو الذي يكون مستوى دخله منخفض مما يجعله قادرا على المحافظة على كمية العمل المبذول.

وأما تأثير الزكاة على نوعية العمل المبذول في العملية الإنتاجية فيتوقف على مستوى التعليم والتدريب، ولذلك يكون الإنفاق من حصيلة الزكاة على طلبه العمل النافع للمجتمع، إذا تعذر الجمع بين طلب العلم والعمل للكسب، لأن فائدة علمه ليست مقصورة على طالب العلم فحسب بل تعود بالنفع على المجتمع ككل، ويترتب على ذلك أن إنفاق جزء من حصيلة الزكاة في مجال العلم والتدريب والتكوين بأنواعه المختلفة، سوف يرفع مستوى نوعية العمل المتاحة في المجتمع، مما يزيد من قدرة عنصر العمل على مساهمة أكبر في العملية الإنتاجية، وبذلك يتضح أن الزكاة تساهم مساهمة ايجابية في زيادة عنصر العمل من الناحية الكمية والنوعية في المجتمع، ويترتب على ذلك زيادة الإمكانيات الإنتاجية في المجتمع. كما تؤدي الزكاة دورا بالغ الأهمية في علاج التقلبات الاقتصادية، فالزكاة تمثل تيارا نقديا أو سلعيا يتدفق من الفئات الغنية إلى مستحقيها ويمكن أن تعجل الزكاة وتصرف على مستحقيها في فترات

الانكماش حيث ينخفض الطلب بهدف إنعاش الطلب الاستهلاكي⁽⁵⁰⁾، وتسهم الزكاة في التخفيف من حدة المديونية، كونها تحرر جزءا مهما من موارد الميزانية العامة للدولة التي كانت تستخدم في نفس مصارف الزكاة، كما تعتبر الزكاة أهم أداة تؤدي إلى اختفاء مشكلة التضخم التي استفحلت في اقتصاديات الدول الإسلامية بسبب بعدها عن تطبيق الزكاة تطبيقا صحيحا وفقا لأحكام الشريعة فالتضخم كما هو معروف من مظاهره، تزايد النقود بشكل سريع ودائم في أيدي بعض الفئات في المجتمع وتتجمد في أيدي غالبية أفراد المجتمع مع التزايد المستمر على أسعار السلع والخدمات، الأمر الذي يحدث خلافا عند أصحاب الدخل الثابتة والمحدودة ويفيد رجال الأعمال لأن تغيرات الأثمان تجعلهم أكثر ثراء.

كما أن للزكاة أثرها غير المباشر في حماية الاقتصاد من التقلبات من خلال إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات ذات الميل المرتفع للاستهلاك، مما يكون له أثره في زيادة القوة الشرائية لهذه الفئات الكبيرة وبالتالي زيادة الطلب الفعلي على السلع الاستهلاكية، وزيادة الإنتاج وتكرار إخراج الزكاة في موعدها السنوي أو الموسمي، وكل ذلك يحمي الاقتصاد من مخاطر الترددي في أزمات الكساد، والإفادة من الأثر الإنعاشي للزكاة بصفة منتظمة، كما أن تطبيق الزكاة يجعل الثروة لا تمر إلا من خلال قناة الإنفاق وقناة الاستثمار، فيتحول كل ادخار إلى استثمار، وينخفض تفضيل السيولة إلى أدنى حد له، فالزكاة تضمن ثبات القوة الشرائية للمستفيدين منها، ويكون ذلك خاصة في أوقات التضخم أو ارتفاع الأسعار وتخفيض المخزون السلعي لدى دافعي الزكاة وإقلال فرص حدوث كساد اقتصادي⁽⁵¹⁾.

للزكاة مساهمة كبيرة في الارتقاء بالجوانب الاجتماعية، السياسية، الثقافية للفقراء ويتضح ذلك من خلال النقاط التالي:

1/ إنفاق جزء من الزكاة على تعليم وتدريب طلبة العلم الفقراء أو إنفاقها في مشاريع ذات علاقة بمجال البحث العلمي، وبهذا تؤثر الزكاة إيجابيا على التقنية وعلى نوعية رأس المال البشري من خلال دورها في تمويل التعليم والبحث العلمي، كما تساهم في الوقت نفسه من التقليل من التسرب المدرسي في كافة مستوياته والذي قد يلجأ إليه في معظم الحالات طلبة العلم من الفقراء والمساكين في سن مبكرة وذلك لعدم قدرة أوليائهم على تحمل نفقات التمدريس المرتفعة، لهذا فإن توفير حاجات ولوازم التمدريس لهؤلاء الفقراء، قد يعطيهم الفرصة لمواصلة دراستهم ومن تم قد يكونوا في المستقبل سببا في تحسين ظروف معيشة عيالهم بعد توظيفهم، وفي نفس الوقت يصبحوا من المساهمين في تنمية وتطوير وتحقيق الأمن في مجتمعهم من خلال علوم تخدم مصالح البلاد والعباد⁽⁵²⁾.

2/ إنفاق جزء من الزكاة لتوفير الخدمات الصحية للفقراء، وذلك من خلال إنشاء بعض المستشفيات من فائض أموال الزكاة، مع تقديم خدمات صحية وبشكل مجاني لهم وبالتالي المساهمة في الحد من انتشار بعض الأمراض والتي تعرف بأمراض الفقر: كالسل، التيفويد، الجرب، الإسهال، التهاب الكبد،... والتي تنتشر في معظم الأحيان في أوساط العائلات الفقيرة، وقد يتعدى ذلك إلى إقامة سكنات اجتماعية من

أموال الزكاة يستفيد منها الفقراء، والفقهاء الإسلامي بآرائه المشهورة حتّى على تأمين هذه الاحتياجات من مأكّل ومشرب وملبس ومسكن... من موارد الزكاة وبصورة دائمة إما سنويا أو خلال عمر الإنسان⁽⁵³⁾.

الخاتمة

يستخلص مما سبق، الوقف هو إحدى أفضل البدائل الإستراتيجية لمصادر التمويل لعمليات التنمية المحلية التي تحتاج لفيض من التمويل المستمر والمتجدد، والذي يهدف إلى تنمية كافة القطاعات التعليمية والصحية، فهي وسائل لصيانة وتنمية الموارد البشرية والمادية والمعنوية للقطاع التكافلي وتؤدي إلى المحافظة على استمرارية العملية التنموية الشاملة والعادلة والمتوازنة وتدعم استقلاليتها، كما أنها لا تحجب مصادر أخرى يمكن أن يكون لها دورها الفعال في مجال التنمية، وعليه نخلص إلى أن نظام التأمين التكافلي، كما أنه يسهم بقسط وافر في سد الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المحلي، وذلك من خلال طرحه مجموعة من الأساليب والصيغ التمويلية المبتكرة لتمويل المشاريع التنموية المحلية وخاصة بعد تراجع الفكر التنظيري التنموي المتأرجح بين المبادرة الليبرالية والاشتراكية من جهة ثانية، بل إن الفكر الاقتصادي الغربي نفسه أصبح يولي أهمية قصوى للاقتصاد الإسلامي فكرا وتجارب كنظام الوقف ومؤسسة الزكاة والبنوك الإسلامية.

على أنّه قبل أن نختم بحثنا، سنعرض ما توصلنا إليه من نتائج وملاحظات التي حاولنا من خلالها الوقوف على عمق الإشكالية، وذلك ما يبرز من خلال الوقوف على النتائج التالية:

1. يعتبر المورد المالي الوقفي أحد مصادر التمويل المحلي البديلة التي يمكن للوحدات المحلية توفيرها لانجاز المشروعات التنموية المحلية.

2. يخفّف القطاع الوقفي عن الدولة قسطا كبيرا من الأعباء العامة، ممّا يحتمّ على السلطات الوصية الاتجاه جديا (سياسيا وقانونيا واقتصاديا) نحو تطوير قطاع الأوقاف في الجزائر وتنمية موارده.

3. لا يمكن أن تتحقق تنمية الموارد الوقفية إلا إذا سبقتها أو صاحبها تنمية العديد من المتطلبات أهمها: استقلالية مؤسسة الأوقاف، تنمية ثقافة المجتمع تجاه الوقف، تنمية قدرات القائمين على الوقف، إتباع الأساليب الحديثة في استثمار أموال الأوقاف.

4. نظرا لأهمية فريضة الزكاة البالغة في تمويل التنمية المحلية، فإنه ينبغي على الدول الإسلامية إعادة إحياء هذه الفريضة من خلال تنظيم وإدارة جمعها وإنشاء مؤسسات خاصة لتحصيّلها وتوزيعها من أجل ضمان تحقيق التنمية المستدامة، مثلما حال الدولة الجزائرية التي أنشئت صندوق الزكاة.

5. التأكيد على أهمية الموارد المحلية كأسلوب بديل للقروض والمساعدات الأجنبية.

بناء على هذه النتائج يمكن تقديم جملة من التوصيات هي:

1. الاهتمام بالتنمية المحلية كوسيلة لإحداث التنمية الوطنية الشاملة.

2. توجيه التمويل المحلي إلى مشروعات منتجة تدر دخولا.

3. التكوين المستمر للهيئات القائمة على برامج التنمية المحلية بما يخدم خطط وأهداف التنمية الوطنية الشاملة.
4. التأكيد على توسيع المشاركة الشعبية وتفعيلها في تحريك ودعم وتمويل التنمية المحلية من خلال الوقف

قائمة المراجع

أ- الكتب

- (1) أحمد الجمل، "دور نظام الوقف الإسلامي في التنمية الاقتصادية المعاصرة"، دار السلام. للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2007.
- (2) حسين حسين شحاته، محاسبة الزكاة، مكتبة الإعلام، القاهرة، دون تاريخ.
- (3) حمدي باشا عمر، مجمع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالعقار، دار هومة، الجزائر، 2004.
- (4) رايح كعباش، سوسيولوجيا التنمية، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري - قسنطينة، الجزائر، 2007.
- (5) صالح صالح، المنهج التمويي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
- (6) علي خضر بخيت، التمويل الداخلي للتنمية الاقتصادية في الإسلام، الدار السعودية، جدة، 1405 هـ/1985 م.
- (7) عبد الله الطاهر، "حصيلة الزكاة وتنمية المجتمع"، موارد الدولة المالية في المجتمع الحديث من وجهة نظر إسلامية، جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، 1410 هـ/1989 م.
- (8) عبد الله الطاهر، "حصيلة الزكاة وتنمية المجتمع"، موارد الدولة المالية في المجتمع الحديث من وجهة نظر إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 1410 هـ/1989 م.
- (9) عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- (10) عيسى بوراس، توثيق الوقف العقاري في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، جمعية التراث، ط1، غرداية، الجزائر، 2012.
- (11) موسى آدم عيسى، آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، مجموعة دلة البركة، جدة، 1988.
- (12) مدحت حافظ إبراهيم، دور الزكاة في خدمة المجتمع، دار غريب، القاهرة، 1995.

(13) نعمت عبد اللطيف مشهور، الزكاة الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي، الولايات المتحدة الأمريكية: المركز العالمي للفكر الإسلامي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1413هـ/1993 م.

ب- المقالات والمجلات

(1) أشرف محمد دوابه، تصور مقترح للتمويل بالوقف، مجلة أوقاف، العدد التاسع، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، 2006.

(2) صالح صالح، نوال بن عمارة، الوقف الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة -عرض للتجربة الجزائرية في تسيير الأوقاف-، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد (01)، ديسمبر 2001.

(3) لعمارة جمال، "اقتصاديات الزكاة ودورها في التخفيف من حدة المشكلات الاقتصادية المعاصرة"، مجلة البصيرة، العدد الأول، الجزائر، 1997.

(4) محمد صالح جواد مهدي، العمل الخيري "دراسة تأصيلية تاريخية"، مجلة جامعة سامراء، العدد (30)، المجلد (8)، السنة الثامنة، جويلية 2013، العراق.

ج- المذكرات والرسائل

(1) دلالي الجيلالي، تطور قطاع الأوقاف في الجزائر وتنمية موارده، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، كلية الحقوق جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2014 2015.

(2) دلالي الجيلالي، الوظيفة الاقتصادية للوقف ودوره في التنمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2003-2004.

(3) زينب حسن، الاستدامة في مشاريع التنمية المحلية، رسالة ماجستير، كلية إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، الأردن، 1996.

(4) عبد العزيز عبده، "أثر الوقف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع دراسة تطبيقية. للوقف في اليمن"، رسالة ماجستير، 1997

هـ- الندوات والملتقيات

(1) رمضان بن إبراهيم، الفقر والتنمية البشرية وسير العمل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، دراسة حالة تونس، أبحاث المؤتمر الدولي التاسع للإقتصاد والتمويل الإسلامي، اسطنبول-تركيا، 09-11 سبتمبر 2013.

(2) رايح بوقرة وعامر حبيبة، "دور مؤسسة الوقف في تحقيق التنمية الإجتماعية المستدامة -دراسة مقارنة بين التجربة الماليزية والتجربة الجزائرية"، أبحاث الملتقى الدولي الثاني للمالية الإسلامية، جامعة صفاقس، 27-29 جوان/2013، تونس.

- (3) صباح الحلاق، آثار التمييز بقوانين الأحوال الشخصية في مشاركة النساء بعملية التنمية المستدامة في سورية، مجموعة أبحاث النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية-الأبعاد السياسية والاجتماعية، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، فبراير، 2013.
- (4) عادل عبد الرشيد عبد الرزاق، تعزيز استعادة العالم الإسلامي من التوافق بين نظام الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة، أبحاث مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة يومي 03 و04 ديسمبر 2012.
- (5) عز الدين بن زغبية، "مقاصد الشريعة الخاصة بالتبرعات والعمل الخيري"، أبحاث مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دائرة العمل الخيري والشؤون الإسلامية بدبي، من 20 إلى 22 يناير 2008، دولة الإمارات.
- (6) محمد بوجلال، الحاجة إلى تحديث المؤسسة الوقفية بما يخدم اغراض التنمية الاقتصادية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة، مارس 2003.
- (7) محمد رجراج وعلي خالفني، "مكانة التنمية المحلية في الصندوق الوطني للزكاة"، الملتقى الدولي الأول حول: مؤسسات الزكاة في الوطن العربي، دراسة تقييمية لتجارب مؤسسات الزكاة ودورها في مكافحة ظاهرة الفقر، جامعة سعد دحلب، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، البليدة، يومي 10 و11 جويلية 2004.
- (8) محمد أحمد العدوي، مؤسسات المجتمع المدني وسياسات التنمية الشاملة -دراسة حالة لمؤسسات الجمعيات الخيرية-، أبحاث مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دائرة العمل الخيري والشؤون الإسلامية بدبي، من 20 إلى 22 يناير 2008، دولة الإمارات.
- (9) محمد أحمد سويلم، دور الجامعات في نشر ودعم الأبحاث العلمية من خلال الوقف، أبحاث مؤتمر الأوقاف الرابع يومي 29 و30 مارس 2013، الجامعة الإسلامية المدينة المنورة، 2013.
- (10) محمد الفاتح لمغربي، "دور الوقف في التمويل الاقتصادي"، الملتقى الدعوي الثالث، السودان، 2010.

هـ - القوانين

- (1) قانون الأسرة الجزائري المعدل والمتمم، المؤرخ في 09 جوان 1984، الجريدة الرسمية العدد رقم 24 الصادرة بتاريخ 12 جوان 1984.
- (2) القانون رقم 25/90 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 المتضمن التوجيه العقاري.
- (3) القانون رقم 10/91 المؤرخ في 27 أبريل 1991 المتعلق بالأوقاف، الجريدة الرسمية، العدد 21، الصادرة في 2 ماي 1991.

- (1) - محمد صالح جواد مهدي، العمل الخيري "دراسة تأصيلية تاريخية"، مجلة جامعة سامراء، العدد (30)، المجلد (8)، السنة الثامنة، جويلية 2013، العراق، ص 217.
- (2) - عز الدين بن زغبية، "مقاصد الشريعة الخاصة بالتبرعات والعمل الخيري"، أبحاث مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دائرة العمل الخيري والشؤون الإسلامية بدبي، من 20 إلى 22 يناير 2008، دولة الإمارات، ص 08.
- (3) نعمت عبد اللطيف مشهور، الزكاة الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي، الولايات المتحدة الأمريكية: المركز العالمي للفكر الإسلامي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، هـ 1413/1993 م، ص 418.
- (4) صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 638.
- (5) محمد بوجلال، الحاجة إلى تحديث المؤسسة الوقفية بما يخدم اغراض التنمية الاقتصادية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة، مارس 2003، ص 09.
- (6) صالح صالح، نوال بن عمارة، الوقف الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة - عرض للتجربة الجزائرية في تسيير الأوقاف -، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد (01)، ديسمبر 201، ص 156.
- (7) رابع كعباش، سوسيولوجيا التنمية، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري - قسنطينة، الجزائر، 2007، ص 22.
- (8) - محمد أحمد العدوي، مؤسسات المجتمع المدني وسياسات التنمية الشاملة - دراسة حالة لمؤسسات الجمعيات الخيرية -، أبحاث مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دائرة العمل الخيري والشؤون الإسلامية بدبي، من 20 إلى 22 يناير 2008، دولة الإمارات، ص 12-13.
- (9) - رمضان بن إبراهيم، الفقر والتنمية البشرية وسير العمل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، دراسة حالة تونس، أبحاث المؤتمر الدولي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، اسطنبول - تركيا، 09-11 سبتمبر 2013، ص 5.
- (10) عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 13.
- (11) دلالي الجيلالي، تطوير قطاع الأوقاف في الجزائر وتنمية موارده، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، كلية الحقوق جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2014 2015، ص 15.
- (12) أنظر في ذلك المواد 213 وما بعدها من قانون الأسرة الجزائري المعدل والمتمم، المؤرخ في 09 جوان 1984، الجريدة الرسمية العدد رقم 24 الصادرة بتاريخ 12 جوان 1984.
- (13) أنظر في ذلك الجريدة الرسمية العدد رقم 49 الصادرة في 18/11/1990 القانون رقم 25/90 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 المتضمن التوجيه العقاري. وحمدى باشا عمر، مجمع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالعقار، دار هومة، الجزائر، 2004، ص 10.
- (14) أنظر القانون رقم 10/91 المؤرخ في 27 أفريل 1991 المتعلق بالأوقاف، الجريدة الرسمية، العدد 21، الصادرة في 2 ماي 1991.
- (15) عيسى بوراس، توثيق الوقف العقاري في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، جمعية التراث، ط1، غرداية، الجزائر، 2012، ص 44.
- (16) دلالي الجيلالي، الوظيفة الاقتصادية للوقف ودوره في التنمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 6.

(17) دلالي الجليلي، تطوير قطاع الأوقاف في الجزائر وتنمية موارده، المرجع السابق، ص 16-17.

(18) نفس المرجع، ص 286.

(19) رايح بوقرة وعامر حبيبة، "دور مؤسسة الوقف في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة -دراسة مقارنة بين التجربة الماليزية والتجربة الجزائرية"، أبحاث الملتقى الدولي الثاني للمالية الإسلامية، جامعة صفاقس، 27-29/ جوان/2013، تونس، ص 05.

(20) تتضمن التنمية المستدامة التخطيط لتنمية اقتصادية غير ضارة بالبيئة، ولا تضع في الوقت نفسه قيودا غير مقبولة على طموحات الإنسان المشروعة لتحقيق التقدم والرقي والنمو الاجتماعي والاقتصادي. وهي إطار عام من أجل خلق توازن بين النشاط الاقتصادي والتنموي والنظام البيئي والطبيعي، ويمكن تعريف التنمية المستدامة" التنمية التي توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية فتتسأ دائرة متكاملة بين هذه الأقطاب الثلاثة من حيث الفعالية فيما يخص الجانب الإقتصادي، العدالة من الناحية الاجتماعية والتوافق مع الناحية البيئية"، أما تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عرفها على أنها" العملية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم ؛ والتنمية المستدامة تتوجه أساسا إلى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع وتسعى إلى الحد من تفاقم الفقر في العالم. أنظر في ذلك: زينب حسن، الاستدامة في مشاريع التنمية المحلية، رسالة ماجستير، كلية إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، الأردن، 1996، ص 5.

(21) دلالي الجليلي، المرجع السابق، ص 277-278.

(22) صباح الحلاق، آثار التمييز بقوانين الأحوال الشخصية في مشاركة النساء بعملية التنمية المستدامة في سورية، مجموعة أبحاث النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية-الأبعاد السياسية والاجتماعية، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، فبراير، 2013، ص403.

(23) عادل عبد الرشيد عبد الرزاق، تعزيز استعادة العالم الإسلامي من التوافق بين نظام الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة، أبحاث مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة يومي 03 و 04 ديسمبر 2012، ص 05.

(24) صالح صالح، نوال بن عمارة، الوقف الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة -عرض للتجربة الجزائرية في تسيير الأوقاف-، المرجع السابق، ص 159.

(25) نفس المرجع، ص 157.

(26) دلالي الجليلي، المرجع السابق، ص 279-280.

(27) محمد الفاتح لمغربي، "دور الوقف في التمويل الاقتصادي"، الملتقى الدعوي الثالث، السودان، 2010.

(28) عبد العزيز عبده، "أثر الوقف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع دراسة تطبيقية. للوقف في اليمن"، رسالة ماجستير، 1997.

(29) صالح صالح، نوال بن عمارة، الوقف الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة -عرض للتجربة الجزائرية في تسيير الأوقاف-، المرجع السابق، ص 158.

(30) سليم منصور، "الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر"، مؤسسة الرسالة للنشر، 2004، ص116. أنظر أيضا: عبد الله السدحان، "دور الوقف في بناء الحياة الاجتماعية وتماسكها"، مؤتمر الأوقاف الأول، السعودية، 2001، ص234

- (31) صالح صالح، نوال بن عمارة، الوقف الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة - عرض للتجربة الجزائرية في تسيير الأوقاف-، المرجع السابق، ص 158.
- (32) أحمد الجمل، "دور نظام الوقف الإسلامي في التنمية الاقتصادية المعاصرة"، دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2007، ص 159.
- (33) سليم هاني منصور، المرجع السابق، ص 42 .
- (34) ريهام خفاجي عبد الله عرفان، إحياء نظام الوقف في مصر قراءة في النماذج العالمية، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، مركز جون جرهارت للعطاء الاجتماعي والمشاركة المدنية، 2006، ص 02.
- (35) صالح صالح، نوال بن عمارة، الوقف الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة - عرض للتجربة الجزائرية في تسيير الأوقاف-، المرجع السابق، ص 158.
- (36) محمد الصالح، "الوقف في الشريعة الإسلامية وأثره في تنمية المجتمع"، الطبعة الأولى، 2001، ص 179.
- (37) صالح صالح، نوال بن عمارة، الوقف الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة - عرض للتجربة الجزائرية في تسيير الأوقاف-، المرجع السابق، ص 158.
- (38) أحمد الجمل، المرجع السابق، ص 160-161.
- (39) نعمت عبد اللطيف مشهور، المرجع السابق، ص 197، 418.
- (40) مدحت حافظ إبراهيم، دور الزكاة في خدمة المجتمع، القاهرة: دار غريب، 1995، ص 101.
- (41) نعمت عبد اللطيف مشهور، المرجع السابق، ص 418 - 423.
- (42) عبد الله الطاهر، "حصيلة الزكاة وتنمية المجتمع"، موارد الدولة المالية في المجتمع الحديث من وجهة نظر إسلامية، جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، 1989/1410، ص 274 وما بعدها.
- (43) علي خضر بخيت، التمويل الداخلي للتنمية الاقتصادية في الإسلام، الدار السعودية، جدة، 1405 هـ/1985 م، ص 150.
- (44) حسين حسين شحاته، محاسبة الزكاة، مكتبة الإعلام، القاهرة، دون تاريخ، ص 61.
- (45) مدحت حافظ إبراهيم، دور الزكاة في خدمة المجتمع، دار غريب، القاهرة، 1995، ص 139 - 143.
- (46) محمد رجراج وعلي خالفي، "مكانة التنمية المحلية في الصندوق الوطني للزكاة"، الملتقى الدولي الأول حول: مؤسسات الزكاة في الوطن العربي، دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة ودورها في مكافحة ظاهرة الفقر، جامعة سعد دحلب، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، البلدة، يومي 10 و 11 جويلية 2004، ص 10.
- (47) نعمت عبد اللطيف مشهور، المرجع السابق، ص 179 - 282.
- (48) لعمارة جمال، "اقتصاديات الزكاة ودورها في التخفيف من حدة المشكلات الاقتصادية المعاصرة"، مجلة البصيرة، العدد الأول، الجزائر، 1997، ص 100.
- (49) عبد الله الطاهر، "حصيلة الزكاة وتنمية المجتمع"، موارد الدولة المالية في المجتمع الحديث من وجهة نظر إسلامية. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 1410 هـ/1989 م، ص 265.

(50) موسى آدم عيسى، أثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، مجموعة دلة البركة، جدة، 1988، ص 329.

(51) نعمت عبد اللطيف مشهور، المرجع السابق، ص 321 - 324.

(52) صالح صالحي، دور مؤسسة الزكاة في الاقتصاد الوطني، مجلة رسالة المسجد، عدد خاص بصندوق الزكاة، 2005.

(53) بزاوية عبد الحكيم، بوطوبة محمد، الزكاة ودورها في معالجة ظاهرة الفقر حالة الجزائر، مذكرة ليسانس، جامعة تلمسان الجزائر، 2006.

الاحتياجات التأهيلية للأحداث الجانحين

Rehabilitation Needs of Juvenile Delinquents

أ. يحيوي محمد حبيب
جامعة باتنة 1

ملخص:

إن السلوك الجانح هو نتاج عوامل متنوعة تسهم في حدوثه واستمراره، منها ما هو سيكولوجي يتعلق بشخصية الحدث الجانح، ومنها ما هو اجتماعي يتعلق بالمحيط الذي يعيش فيه، كالأُسرة والمدرسة وغيرها من مؤسسات التنشئة الاجتماعية، ولذلك فإن عملية التأهيل والإصلاح للحدث الجانح لا بد أن تكون عملية متكاملة تأخذ في الحسبان هذا التنوع في العوامل المؤدية للجنوح، ولذلك يجب أن تتركز هذه العملية على محاور متعددة.

وهذا هو موضوع مقالنا، حيث تطرقنا فيه إلى المحاور الأساسية التي لا بد من أخذها بعين الاعتبار عند القيام بأي جهد في إطار عملية إعادة تأهيل الحدث الجانح، وإدماجه في المجتمع، على غرار؛ محور شخصية الحدث الجانح، محور العلاقة بالأسرة، محور العلاقة بالدراسة والعمل والمجتمع، محور مهارات الحياة.

الكلمات المفتاحية: جنوح، حدث، تأهيل، احتياجات تأهيلية

Abstract:

Delinquent behavior is duo to various factors that contribute to its occurrence and continuity, including the psychological ones related to the juvenile delinquent personality; and social issues related to the environment in which he or she lives, such as the family, school and other institutions of socialization; Therefore, the process of rehabilitation of juvenile delinquent must be an integrated process considers this diversity of factors leading to delinquency, therefore this process must focus on multiple dimensions.

This is the subject of our article, where we discussed the main dimensions that must be taken into consideration when undertaking any effort in the process of rehabilitating the juvenile delinquent and its integration into society, such as the dimension of the juvenile delinquent personality, the dimension of relationship with the family, the dimension of relationship to study, work and society; the dimension of life skills.

Key words:

Delinquency, Juvenile, Rehabilitation, Rehabilitation Needs

مدخل

تمثل ظاهرة جنوح الأحداث تهديدا جديا للمجتمعات المختلفة، ولا يُستثنى من ذلك أي مجتمع في العالم، سواء كان ناميا أو متقدما، فالجنوح يُعد من الظواهر السلبية المركبة والمتعددة العوامل، ولذلك هو يحتل موقع صدارة في اهتمامات قطاع واسع من الباحثين متنوعي التخصصات.

ويؤكد المشتغلون في قضايا الجريمة والمجتمع بأن ظاهرة الجنوح تأتي في مقدمة المشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمعات المعاصرة، وتبرز خطورتها في تعدد الجوانب المرتبطة بها، وفي تعدد ألوان السلوك المنحرف، وفي أثر كل ذلك على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الذي ينتمون إليه.⁽¹⁾ بإلقاء نظرة على بعض الأرقام ذات الصلة بظاهرة الجنوح في بلادنا، يتبين بأن الجزائر لا تشذ عن غيرها من البلدان في العالم فيما يتعلق بانتشار هذه الظاهرة، إذ تؤكد ذلك الإحصائيات الصادرة عن الجهات المختصة، والتي يظهر من خلالها الشيوع الكبير للجنوح بمختلف أشكاله، وكذلك تطوره عبر الزمن.

من خلال معطيات مقدمة من طرف المديرية العامة للأمن الوطني شهر مارس من سنة 2003، يتبين بأن عدد الأحداث الجانحين في السنوات بين 1998 إلى 2001 قد بلغ 35091، بمتوسط سنوي يقدر بـ 8773 قاصرا، وقد ارتكب هؤلاء الفُصّر جرائم متنوعة مثل جرائم السرقة، والضرب والجرح العمدي، التخريب، الجرائم الأخلاقية، والقتل غير العمدي وبعض الجرائم الأخرى.⁽²⁾

وقد سجل عدد الجانحين رقما قياسيا في سنة 2002 إذ بلغ 12645 قاصرا تورطوا في مختلف أنواع الجرائم، منهم 12268 ذكرا بنسبة 97 بالمائة و 377 فتاة بنسبة 3 بالمائة، وقد استحوذت الفئة العمرية ما بين 13 و 18 سنة على غالبية العدد بـ 11598 قاصرا بنسبة 91 بالمائة، وتركزت أغلب الجرائم في؛ جرائم السرقة بـ 5136 قاصرا، والضرب والجرح العمدي وتخريب الممتلكات بـ 4411 قاصرا، والجرائم الأخلاقية بـ 756 قاصرا، أما بقية العدد فقد توزع على الانضمام لعصابات الأشرار، وجرائم المخدرات وغيرها.⁽³⁾

وقدمت القيادة العامة للدرك الوطني إحصائيات تبين تطور ظاهرة انحراف و جنوح الأحداث في الجزائر خلال سنوات 2004 و 2005 و 2006، وكان عدد المتورطين الصغار في الجرائم على التوالي هو 10828 و 12245 و 13237، وكما يظهر من هذه الإحصائيات فإن سنة 2006 شهدت عددا رهيبا من جرائم الصغار، فخلال هذه السنة تورط هؤلاء في 8004 سرقة، 2610 مشاجرة وإيذاء، 1029 حمل سلاح، 720 جريمة تكسير للأماكن العامة والخاصة، 674 جريمة تزوير و 200 جريمة أخلاقية.⁽⁴⁾

وصرحت محافظة الشرطة السيدة مسعودان خيرة، وهي المشرفة على المكتب الوطني لحماية الطفولة وانحراف الشباب التابع للمديرية العامة للأمن الوطني، ليومية الخبر، بأنه تم القبض على 3467 طفل جانح خلال الأشهر الأربعة الأولى من سنة 2007، حيث تم تسجيل تورط 1636 حدثا من بينهم 39 فتاة خلال شهري جانفي و فيفري، ليشهد الشهران التاليان لهما زيادة واضحة بنسبة 12%، إذ تم تسجيل تورط 1831 حدثا منهم 52 فتاة.⁽⁵⁾

وحسب المديرية العامة للأمن الوطني، فإنه خلال سنة 2013 وصل عدد الجرائم المقترفة من طرف أطفال دون 18 سنة إلى 5168 جريمة، تورط فيها 6836 قاصرا، من بينهم 6558 ذكرا بنسبة تقارب 96 بالمائة، و 278 فتاة بنسبة 4 بالمائة، وتمثلت أغلب جرائمهم في؛ السرقة بـ 2381 قاصرا، والعنف الجسدي المتمثل في الضرب والجرح العمدي وتحطيم أملاك الغير المرتكبة عادة على مستوى المدارس

وملاعب كرة القدم، والتي تورط فيها 298 قاصرا، والاعتداء على الأصول بـ 54 حالة، كما تورط القُصر في جرائم القتل بـ 20 حالة، و 9 محاولات قتل بسبب شجارات ونزاعات أطفال، والجرائم الأخلاقية التي تورط فيها 417 قاصرا، وجرائم أخرى.⁽⁶⁾

ويُجمع الباحثون في ميدان الجنوح بأن هذا الأخير هو ظاهرة معقدة للغاية، ليس من حيث عواملها فحسب، بل كذلك من حيث عدم القدرة على الرصد الكمي الدقيق لحجمها في المجتمعات المختلفة، ولذلك فإن إحصائيات الهيئات الرسمية قد لا تشير سوى إلى نسبة ضئيلة من الحجم الحقيقي للظاهرة في المجتمع، على اعتبار أن الخبراء كثيرا ما يميزون بين "الجنوح الظاهر"، والذي تشمله الإحصائيات الرسمية، و "الجنوح الخفي"، والذي لا تشمله هذه الإحصائيات، ولذلك نجدهم يتحدثون عن ما يُسمى بالرقم الأسود «*Le chiffre noir*» وهو يتكون من جرائم لم تُرد في الإحصائيات الرسمية نظرا لعدم تسجيلها أو لعدم اكتشافها من طرف مصالح الأمن، أو لعدم التبليغ عنها من طرف الضحايا، لأسباب متعددة مثل؛ تجنب العار، الخوف من الانتقام، الرغبة في عدم إحياء صدمة الاعتداء أو الجهل بالإجراءات القانونية وغيرها، ويشكل هذا الرقم تقديريا حوالي ستة أضعاف حجم الجنوح الظاهر.⁽⁷⁾⁽⁸⁾

إن انعكاسات انتشار جنوح الأحداث في المجتمع لا تقتصر على الناحية الأمنية من شيوخ للجريمة وفقد الشعور بالأمن فحسب، بل له تبعات أخرى خطيرة على المديين المتوسط والبعيد، إذ أن المجتمع المعني سيفقد بجنوح أطفاله مكونا أساسيا له، والذي كان من المفترض أن يشكل الخزان البشري لكفاءات المستقبل، والتي تساهم في جهود التنمية والتطور في البلاد، ناهيك عن استنزاف جزء معتبر من مقدرات البلاد في متابعة إجراءات التحقيق ومثول الجانحين أمام جهاز العدالة، وإنشاء محاكم خاصة بالأحداث، والذين كان من المفترض أن يتواجدوا في مكانهم الطبيعي، وهو المدرسة وليس المحكمة.

إذا أخذنا بعين الاعتبار الانتشار الواسع والمتزايد لظاهرة جنوح الأحداث، وكذلك انعكاساتها السلبية على المجتمع من مختلف النواحي، فإنه يتعين العمل على محاربة هذه الظاهرة سواء عن طريق الوقاية، والتي تأتي في المقام الأول قبل وقوع الحدث في طريق الجنوح، وهي المهمة التي تقع في جزئها الأكبر على عاتق المجتمع من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية، أو من خلال التكفل والعلاج بغرض إصلاح الحدث وتأهيله وإعادة إدماجه في المجتمع، ويكون ذلك في المقام الثاني، وذلك بعد وقوع الحدث في السلوك الجانح.

بما أن السلوك الجانح هو نتاج عوامل متنوعة تسهم في حدوثه واستمراره، منها ما هو نفسي يتعلق بشخصية الحدث الجانح، ومنها ما هو اجتماعي يتعلق بالمحيط الذي يعيش فيه الحدث الجانح كالأُسرة والمدرسة وغيرها من مؤسسات التنشئة الاجتماعية، فإن عملية التأهيل والإصلاح للحدث الجانح لا بد أن تكون عملية متكاملة تأخذ في الحسبان هذا التنوع في العوامل المؤدية للجنوح، ولذلك يجب أن تتركز هذه العملية على محاور متعددة.

وفي هذا الإطار يأتي هذا المقال كمساهمة متواضعة تهدف إلى تحديد أهم الاحتياجات التأهيلية التي يتعين مراعاتها في إطار خطط رعاية وإصلاح الجانحين، وذلك في ضوء الخصائص المميزة لهؤلاء الأحداث.

احتياجات الجانح التأهيلية

يتعين على برنامج علاج وتأهيل الأحداث الجانحين أن يكون متعدد المحاور، يستهدف جوانب متنوعة من حياة الجانح الشخصية والاجتماعية، ويجب العمل عليها كلها بدون استثناء، مما يعطي للبرنامج التأهيلي طبيعته الشاملة والمتكاملة، فيُعطي مختلف نواحي القصور في حياة الحدث الجانح، والتي أدت به إلى الوقوع في فخ الجنوح.

وفيما يلي تفصيل لهذه المحاور:

أولاً: شخصية الجانح

أضحى تراكم المعرفة السيكولوجية حول موضوع الجنوح يشكل قاعدة محورية يستند إليها العلماء للتأكيد على أن الجانب النفسي له بالغ الأهمية في تفسير الجنوح، ومن وجهة نظر سيكولوجية يُعد السلوك الجانح مشكلة من مشكلات التوافق النفسي في شخصية الجانح.

ويرى حجازي بأنه يمكن فهم مشكلات التوافق النفسي لدى الحدث الجانح في ضوء كل من مفهوم الذات السلبي والذكاء العاطفي المتدني واضطراب الديمومة، وأن هذه المشكلات نابعة في جانب كبير منها من التاريخ الأسري المضطرب أو من تفكك الأسرة وصولاً إلى غيابها كلياً، مع ما يصاحب ذلك من جرمانات متعددة ومتفاعلة فيما بينها، كالحرمان المادي والحرمان العاطفي والحرمان التعليمي والحرمان من الرعاية والحماية.⁽⁹⁾

1- مفهوم الذات السلبي

يحدد روجرز *Rogers* "مفهوم الذات" باعتباره تلك العمليات النفسية التي تتحكم في سلوكيات الفرد وتوجهها، مع التركيز على أهمية النظر إلى الإنسان كشخص أو ككل متكامل. ويراه كوبر سميث و فيلدمان *Coopersmith & Feldman* باعتباره يتكون من مجمل الاعتقادات والافتراضات التي يحملها الفرد عن نفسه كما تُفهم وتتنظّم من الداخل، والتي تتضمن أفكاره عن أي نوع من الناس هو، وماهية الخصائص التي يحملها، وسماته الأكثر أهمية وتأثيراً في نظره الشخصي. أما زهران فيرى مفهوم الذات على أنه تكوين معرفي مكتسب ومنظّم وموحد للمدرّكات الشعورية والتصورات والتقييمات للذات كذات مدرّكة، وفي ما يعتقد الآخرون كذات اجتماعية، وكما يود أن يكون عليه كذات مثالية.⁽¹⁰⁾

ويكاد العلماء يتفقون على أن لمفهوم الذات تأثيراً كبيراً على مدى التوافق النفسي-الاجتماعي للأفراد، فكلما كان مفهوم الذات أكثر إيجابية كان الفرد أكثر توافقاً وقدرةً على التعامل السليم والصحي مع الأحداث والمؤثرات في بيئته المحيطة، والعكس صحيح.

وفي هذا السياق، يرى روجرز بأن مفهوم الذات هو المسؤول عن سلوك الفرد، حيث أنّ الخبرات التي تتطابق مع مفهوم الذات والمعايير الاجتماعية، تؤدي إلى الارتياح والتوافق النفسي، فيما تشكل تلك الخبرات التي تتعارض مع مفهوم الذات والمعايير الاجتماعية تهديداً يؤدي إلى سوء التوافق.⁽¹¹⁾

وفيما يتعلق بالجنوح، يؤكد الصيرفي على أن مستوى مفهوم الذات لدى الشباب يُعد من المتغيرات الرئيسية التي ثبت علمياً أهميتها البالغة في تفسير السلوك الجانح والمنحرف، وهذا ما يوافق فيه الصراف إذ يؤكد على أن الحدث الذي يحمل نظرة سلبية عن مفهومه لذاته سيكون في واقع الأمر أكثر قلقاً ومعاناةً وميلاً إلى التخريب من الحدث الذي يتمتع باحترام وتقدير الذات.⁽¹²⁾

ويرى حجازي بأن مفهوم الذات السلبي لدى الجانح يتسم بالعجز المُتعلّم والتشاؤم المتعلّم، بحيث يسيطر على هؤلاء انعدام الثقة في النفس المتخفي وراء درع من الخشونة الظاهرية، مما يعطل توظيف الطاقات الفعلية والإمكانات الذاتية للجانح في حالة من انعدام الدافعية للتعلم واكتساب المهارات والنمو السليم والمعافى، لتكون الإمكانات الوحيدة المتبقية له في مفهومه لذاته هي الاسترسال في السلوكات الجانحة والعداوية وعلاقات الصراع مع المحيط. وينتج العجز المتعلّم من تراكم الحرمان والإحباط بحيث يبدو المرء وكأنه لا حيلة ولا قدرة له على التعامل مع تحديات الحياة ومتطلباتها.⁽¹³⁾

مما سبق يتبين لنا بأن مشاعر الفشل والعجز والانهازمية، وفقدان الثقة بالنفس هي مميزات لمفهوم الذات في صورته السلبية لدى الجانحين، وأن ذلك يجعلهم يتوقعون الفشل دائماً، ويعتقدون بأنهم مهما حاولوا وبذلوا من جهد من أجل تحقيق الاحترام والتقدير والحصول على الاعتراف والمحبة من طرف الآخرين فإنهم سيفشلون في ذلك لا محالة، وأنّ هذه المشاعر ناتجة في الأساس من التاريخ الطويل والمتراكم من الإحباط والحرمان الذي تعرّض له هؤلاء في حياتهم.

إن تضمين خطط التأهيل والإصلاح للأحداث الجانحين ببرامج لتنمية مفهوم ايجابي للذات يعد أمراً ذو أهمية بالغة في تحسين التوافق النفسي-الاجتماعي لديهم، فتعزيز النظرة الايجابية للذات والثقة بالنفس وتقدير الذات سيؤدي إلى إطلاق طاقات النمو الكامنة لديهم والانطلاق نحو تحقيق الذات بثقة، بما يساهم في إخراجهم من دائرة الانحراف والجنوح.

2- الذكاء العاطفي المتدني

يرى جولمان *Goleman*، بأن الذكاء الأكاديمي لوحده ليس كافياً لإعداد المرء لِمَا يجري في الحياة من أحداث مليئة بالاضطرابات والتقلبات، أو لِمَا تتضمنه من فرص، ومن ثمة فإن ارتفاع معامل الذكاء الأكاديمي لا يضمن الرفاهية أو السعادة في الحياة.⁽¹⁴⁾

وتوجد تعريفات كثيرة للذكاء العاطفي، ومن أهمها تلك التي قدمها المنظرون الذين درسوا هذا النوع من الذكاء وأكدوا على أهميته الكبيرة في التوافق النفسي للأفراد ونجاحهم في مواجهة الأحداث والضغوط التي يواجهونها في حياتهم.

يعرفه ماير و سالوفي *Mayer & Salovey* بأنه قدرة الفرد على؛ معرفة مشاعره وانفعالاته الخاصة كما تحدث بالضبط، ومعرفة مشاعر الآخرين، وضبط مشاعره، والتعاطف مع الآخرين والإحساس بهم، وتحفيز نفسه لكي يصنع قرارات ذكية.⁽¹⁵⁾

ويعرفه بار أون *Bar-On* في إطار نموذج المختلط، على أنه منظومة من القدرات الانفعالية والبيشخصية، والتي تمنح الفرد القدرة على التكيف مع الصعوبات المحيطة به والضاغطة عليه.⁽¹⁶⁾ ووفق نموذج بار أون، فإن الذكاء العاطفي يتضمن الأبعاد الآتية:⁽¹⁷⁾

- القدرة على الوعي بالمشاعر الذاتية وفهمها والتعبير عنها.
 - القدرة على فهم مشاعر الآخرين والاتصال معهم.
 - القدرة على التحكم في المشاعر الذاتية وإدارتها.
 - القدرة على إدارة التغيير وحل المشكلات الذاتية الداخلية، والبيشخصية مع الآخرين.
 - القدرة على توليد المزاج الايجابي والتحفيز الذاتي.
- ويعرف جولمان الذكاء العاطفي بأنه قدرة الشخص في ضبط النفس، الحماس، المثابرة، والقدرة على تحفيز النفس.⁽¹⁸⁾

وحسب جولمان فإن سلوكيات مثل إنفاق الوقت في مضايقة الآخرين، والكذب والغش، والسفالة في السلوك مع الآخرين، والعناد والمزاج المتقلب وحدة الطبع والميل إلى إغاطة الآخرين، لدى الأحداث الجانحين، يُمكن اعتبارها مؤشرات على تدني الكفاءة العاطفية لدى هؤلاء الأحداث، ويبدو أن عدوانيتهم نابعة من سوء فهم الأفعال المحايدة وكأنها تهددهم، وإحساسهم بالإهانة التي لم يقصدها أحد، فهم يتصرفون على أساس تصوّرهم للعداوة والتهديد من طرف الآخرين، ولا ينتبهون إلا بأقل القليل إلى ما يجري بالفعل، وبمجرد تصوّرهم للتهديد يقفزون إلى الفعل الفوري مباشرة.⁽¹⁹⁾

ويورد حجازي مجموعة من الخصائص التي تميز هؤلاء، باعتبارها مؤشرات لتدني الذكاء العاطفي لديهم، وهي كما يلي:⁽²⁰⁾

- لا يستطيعون التحدث عن مشاعرهم بجملة ثلاثية الكلمات مثل: أنا أشعر ب.. الفرح، الحزن، الغضب، الضيق، .. الخ
- لا يتحملون مسؤولية مشاعرهم، وعادةً يُلقون اللوم على الآخرين مثل: هو من استفزني، إنهم يتحاملون عليّ، .. الخ
- لا يستطيعون التبصر بمشاعرهم ومعرفة لماذا هم يشعرون بها، ولذلك نجد مشاعرهم تُخرفهم، مما يجعلهم يميلون إلى التفاعل بشكل غير ملائم مع عواطفهم بالمبالغة والتضخيم والقطعية.
- يتكرونها لمشاعرهم سواء بقصد أو بدون قصد، مما يجعلهم يظهرون أحيانا وكأنهم بلا مشاعر، وذلك كنوع من الدفاع ضد الآلام المصاحبة للمشاعر السلبية التي تنتابهم.
- يُعوزهم الإخلاص في مشاعرهم، ويميلون إلى تغليب المشاعر السلبية تجاه الآخرين، وقد يتخذ ذلك شكل انعدام التعاطف والمشاركة الوجدانية مع الآخرين.

- يتصرفون بمراوغة عاطفية ويستخدمون التحايل، والذي يتخذ أحيانا شكل تمثيل المعاناة الوجدانية استجابيا لعطف الآخرين أو استغلالا لهم.

- لا يشعرون بالأمن العاطفي فيتخذون مواقف دفاعية، أو يُبدون تصلبا عاطفيا فيجدون صعوبة في تقبل الأخطاء من الآخرين أو التعبير عن الندم والاعتذار عن أخطائهم هم، إلا في حالة التحايل ومحاولة الإفلات من المساءلة.

- يفقدون إلى القدرة على التواصل إنسانيا، إذ يركزون على الوقائع المادية الملموسة أكثر من التركيز على الوجدانيات، وهم عادةً يفشلون في الاهتمام بمشاعر الآخرين ولا يقيمون وزنا لها في إطار تفاعلاتهم معهم.

- لديهم أفكار خاطئة حول أنفسهم وحول المحيطين بهم والعالم من حولهم، تُسبب لهم باستمرار التوتر الانفعالي.

- يشعر الواحد منهم بالنقص وخيبة الأمل وتدني مفهوم الذات، مع ما يصاحب ذلك من ألم وامتعاض وتصوير الذات دائما في ثوب الضحية.

من الواضح أن الكثير من أشكال السلوك الجانح لدى الأحداث يمكن تفسيرها في ضوء تدني مهارات الذكاء العاطفي لديهم، وبما أن هذه الأخيرة -حسب الحظ- هي من المهارات التي يمكن تعلّمها وتنميتها بواسطة التدرب عليها كما يؤكد ذلك المختصون، فإنه يتعين العمل على تضمين خطط الإصلاح والتأهيل لأحداث ببرامج لتنمية الذكاء العاطفي لديهم بمختلف أبعاده، مثل تنمية الوعي بالمشاعر الذاتية كالغضب والتوتر والقدرة على ضبطها بدون قمع التعبير عنها بعقلانية، والتدريب على مهارات إدارة الضغوط، والمشاركة الوجدانية ومهارات التواصل الإنساني مع الآخرين، وتعزيز مشاعر التقاؤل ضد مشاعر العجز، وتصحيح الأفكار اللاعقلانية حول الذات والآخرين، وتنمية القدرة على التعبير عن المشاعر، بما يعزز التوافق النفسي والاجتماعي لديهم ويحسن أساليبهم في مواجهة ضغوطات ومشكلات الحياة بنجاح بعيدا عن الدخول في صدام مع مجتمعهم الذي يعيشون فيه.

3- اضطراب الديمومة

الديمومة تعني اتساق الخبرة الزمانية، وتكامل أبعادها ماضٍ وحاضر ومستقبل، إذ يتعلم الإنسان من تجارب وخبرات الماضي الناجحة والمشعبة بأنّ الجهد الذي يبذله في الوقت الحاضر سوف يؤتي ثماره في المستقبل، مما يجعله يُقبل على بذل هذا الجهد والعناء بصدر منشرح بحيث تكون صورة النجاح المستقبلي ماثلة أمامه.⁽²¹⁾

وبهذا المعنى، يلعب اتساق الديمومة دورا بالغا في وضع "مشروع الحياة" والعمل على تحقيقه، إذ أن الوعي بالمستقبل يُعدّ من المقومات الرئيسية للنجاح، ويأتي الوعي بالمستقبل واستيعابه وتكوين رؤية واضحة عن آفاقه من قدرة الفرد على الفهم الصحيح للحاضر والتعامل معه، واستيعاب دروس الماضي وتوظيفها للعمل في الحاضر من أجل بلوغ الأهداف وتحقيق الغايات المخططة للمستقبل.⁽²²⁾

والجانح، بدل الانشغال في تحقيق ما سيكون عليه في المستقبل وتوجيه جهوده وتوظيفها في ما يمكن أن يعطيه مكانة ويؤهله للعب دورٍ في مجتمعه، بدّل ذلك، يتجه إلى انتزاع الاعتراف به بواسطة العنف والإخلال بالنظام، مما يعزز نظرة المجتمع الراضة والنابذة له، ويظل بذلك أسيراً للحظة الراهنة، وأمام مغريات اللحظة تنهار العبرة من تجارب الماضي ويتلاشى الاحتياط للمستقبل في صورة اضطرابٍ للديمومة واختلالٍ للتناسق بين أبعادها؛ الماضي، الحاضر والمستقبل.⁽²³⁾

ويرى حجازي بأن اضطراب الديمومة هو من الخصائص النفسية للحدث الجانح، وهو ينتج من تكرار حالات الحرمان والإحباط والنبذ والإهمال في ماضيه، مما يجعله يدخل في حالة من العجز المتعلم مفادُه بأنه لا جدوى أبداً من بذل الجهد لأنه لا نتيجة تُرجى ولا إشباع يلوح في الأفق.⁽²⁴⁾

فاضطراب الديمومة بهذا الشكل لدى الأحداث الجانحين يُعدُّ من العوامل المسؤولة عن الكثير من المظاهر المميزة لهم، مثل ضعف تحمل الإحباط لعدم قدرة الحدث على الإدراك بأن الإشباع قد يأتي بعده، والتمسك بالراهن والمحسوس كحلّول، لأن اضطراب الديمومة يجعل من المُحتمّ الحصول على حل للمشكلة الآن وبأية طريقة، مع ما يرافق ذلك من ردود فعل اندفاعية وعدوانية وثورات غضب، وكذلك العجز عن وضع أهداف مستقبلية، واتخاذ القرارات بشكل مخطط ومدروس ودراسة بدائل الحلول الممكنة للمشكلة التي يواجهها.⁽²⁵⁾

بناءً على ما سبق، تتضح أهمية مراعاة اضطراب الديمومة ضمن البرامج التأهيلية والعلاجية التي يتم تخصيصها للجانحين في المراكز المختصة، وقد يكون من المفيد تخطيط هذه البرامج بحيث تتضمن العمل على مساعدة الأحداث في التخلص من مشاعر العجز المتعلم، وتنمية الثقة بالنفس، وتعليمهم أهمية وجود مشروع للحياة، ووضع أهداف مستقبلية والعمل على تحقيقها، وتدريبهم على أساليب حل المشكلات التي تواجههم، والتي تعودوا على التعامل معها باندفاعية وتسرع بدون تخطيط وتأي.

ثانياً: علاقة الجانح بأسرته

الأسرة هي نواة عملية التنشئة الاجتماعية، فهي المؤسسة الأولى المسؤولة عن تطوير شخصية الطفل في إطار هذه العملية، ففي الأسرة يتلقى الطفل أولى أشكال الرعاية والتوجيه قبل كل مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى.

ويُجمع علماء النفس والتربية والاجتماع على الأهمية البالغة لدور الأسرة في عملية التنشئة، فمن خلال الأسرة يحصل الطفل على احتياجاته النفسية من شعور بالحب والأمان، وبأنه مقبول ومرغوب فيه، ويتعلم كذلك التفريق بين الخطأ والصواب، ويحصل على التشجيع والتحفيز للتعلم، ويجد القدوة التي يقتدي بها.⁽²⁶⁾

إن إخفاق الأسرة في أداء وظائفها في التنشئة السليمة للأبناء على الوجه الصحيح يساهم بشكل كبير في وقوع هؤلاء الأبناء في مشكلات التوافق النفسي والاجتماعي عموماً والسلوك الجانح على وجه الخصوص، وفيما يلي بعض مظاهر هذا الإخفاق:

1- أخطاء السلطة الوالدية

إن أول احتكاك للأطفال مع السلطة يكون داخل الأسرة ممثلةً في السلطة الوالدية، والمقصود بها هو الأسلوب الذي يتبعه الأبوان في التعامل مع الطفل، ويكمن أثرها على الأبناء في أن هؤلاء يكتسبون الكثير من قواعد السلوك والقيم والمعايير من خلال تعاملهم مع السلطة الوالدية، وقد يميلون فيما بعد إلى التصرف بالطريقة ذاتها التي تعلموا التصرف بها مع هذه السلطة.

وفيما يلي بعض الأساليب الخاطئة في ممارسة السلطة الوالدية، والتي يمكن أن يكون لها دور في نشوء السلوك الجانح لدى الأبناء: (27)

- القسوة في معاملة الطفل، ويتضمن العقاب المادي كالصفع والضرب وكل ما يؤدي إلى آلام جسدية، والذي يكون عادةً مصحوبا بالعقاب المعنوي كالتهديد والشتم والتخويف والإهانة. والمشكلة في هذا الأسلوب أنه يقدم نموذجا عدوانيا قد يقلده الطفل في حل مشكلاته فيما بعد، وكذلك يقلل من فرص الآباء في التطبيع الاجتماعي لأبنائهم نظرا إلى أن الأبناء يميلون إلى تفضيل عدم الاحتكاك معهم تجنباً للقسوة المفرطة.

- التساهل في المعاملة، فتكون للطفل الحرية لكي يتصرف كما يحلو له، ولا يكلف الوالدان نفسيهما استخدام أي أسلوب من أساليب ضبط سلوك الطفل. والنتيجة هي أن الطفل سيتعلم بأنه لا حدود ولا موانع لمتطلباته، كما أن الرضوخ المستمر قد يعكس ضعف الوالدين بما يتنافى مع حاجة الطفل إلى الشعور بقوتيهما اللازمة لحمايته.

- التذبذب في المعاملة، فتغيب الصرامة في تطبيق القواعد، ويكون السلوك المعاقب اليوم مُهمل غدا أو مُثاب، أو عندما يتبنى كل واحد من الوالدين أسلوبا مناقضا للآخر في تقديم القيم الأخلاقية وفي تحديد ما ينبغي على الطفل اكتسابه منها، والجدير بالذكر أن أسلوب التذبذب في المعاملة يُعد من أكثر الأساليب تواترا لدى آباء الأطفال الجانحين.

- التسلط في المعاملة، وفرض الطاعة بالتهديد وربما بالعقاب، والصرامة الزائدة في تحديد أسلوب حياة الطفل وكيف يلبس ويأكل وينام ويدرس، وتحميل الطفل مسؤوليات أكبر من طاقته، وهذا قد يجعل الطفل يشعر بالتعاسة والعداوة والتمرد وضعف الثقة في الآباء.

- الإهمال والنبذ في المعاملة، وهو تجنب التفاعل مع الطفل، وتركه لمصيره دون تشجيع على السلوك المرغوب ولا محاسبة على السلوك غير المرغوب.

2- التفكك الأسري

من الحقائق التي لا خلاف فيها بين العلماء أنّ الحصول على قدر كاف من الإشباع العاطفي يُعد من المتطلبات الأساسية لتحقيق التوافق النفسي الاجتماعي للطفل، وأن ذلك لا يحصل إلا في ظل وجود قدر من التماسك والتوافق الأسري، إلا أن هذا التماسك قد يختل بسبب مظاهر التفكك الأسري، مما قد يحرم الطفل من الحصول على الإشباع العاطفي اللازم لنموه النفسي السليم.

وعادةً يميز العلماء بين التفكك المادي الذي قد يحدث في حالة وفاة أحد الوالدين أو كليهما، أو بالطلاق الرسمي أو الهجر أو غياب أحد الوالدين لأجلٍ طويل. والتفكك النفسي الذي يحدث في الأسرة التي يسودها جو الصراعات والنزاعات المستمرة بين أفرادها، خصوصاً بين الوالدين، حتى ولو كان جميع أفرادها يعيشون معا تحت سقف واحد، ويشيع في هذه الأسرة عدم احترام حقوق الآخرين.⁽²⁸⁾

ويمكن أن يكون هذا التفكك من النوع الخفي، فيكون سوء التفاهم هو سيد الموقف بين الزوجين، وتصل العلاقة بينهما إلى حالة من التباعد العاطفي والجنسي والصراع الفكري، فيُدير كلٌّ منهما ظهره للآخر، مع الحفاظ على المظاهر الاجتماعية للزواج. ويمكن أن يتفجر الصراع بشكل مفتوح في شكل تفكك صريح، فتتكرر الصدمات والانتهاكات المتبادلة التي يُلقى فيها كل طرف اللوم على الآخر، وتبرز حالات العنف ضد الزوجة والأبناء، وإهمال الواجبات الوالدية، والذي يصل في أحيان كثيرة إلى درجة الانفصال والطلاق، في ظروف تتسم بالعدائية والسلوكيات الانتقامية التي يكون ضحاياها في الغالب هم الزوجة والأبناء.⁽²⁹⁾

يؤكد الكثير من العلماء بأن الأبناء الذين ينشأون في أسر مفككة لا تعرف بين أفرادها سوى النفور والكراهية، لا تكون نشأتهم طبيعية، وتترسب في أعماقهم مشاعر الكراهية نحو الحياة والناس، مما قد يقودهم نحو الانحراف والتمرد على القيم والنظم والقوانين.⁽³⁰⁾

وقد أشارت العديد من الدراسات التي أجريت حول الجانحين وبيئتهم الأسرية إلى أن العلاقات الأسرية غير السوية، والتي يشوبها التوتر والشجار والعنف والخصومات الشديدة بين الوالدين خصوصاً إذا حدث ذلك أمام الأبناء، تزيد من احتمال هروب الأبناء من المنزل ومقابلة رفاق سوء والتعرض المباشر للانحراف بكافة أشكاله. وأن غياب الرقابة الأسرية على الأبناء، وإهمال الآباء للأبناء وعدم متابعتهم قد يؤدي إلى تعودهم على المبيت في الشارع وتشكيل اتجاهات مضادة للقيم الدينية والاجتماعية. وأن فقدان القيم الأخلاقية داخل الأسرة، والتجرد من معاني الشرف والفضيلة والسلوك الطيب، يجعل من السلوك المنحرف أمراً عادياً في نظر الأبناء. وأن تفكك الروابط الأسرية بالطلاق، وعدم القدرة على الكسب والإنفاق، يؤدي بالحدّث إلى الشعور بالتعاسة والمعاناة وانعدام الرفاهية مما قد يجعله يلجأ إلى رفاق سوء في الشارع ويقع في الجنوح. وأن هجر الأسرة من طرف الأب سواء بالزواج من امرأة أخرى أو بالسفر بدون رجعة أو لأي سبب آخر، أو هجرها من طرف الأم بسبب عدم إنفاق الزوج على البيت أو إدمانه على المخدرات والكحول أو لأي سبب آخر، يُعرض الأطفال إلى التشتت والإهمال مما قد يؤدي بهم إلى الجنوح.⁽³¹⁾⁽³²⁾⁽³³⁾

3- اضطراب دينامية الأسرة

من المهم التنبّه إلى طبيعة العلاقات والتفاعلات التي تربط بين أفراد الأسرة من أجل فهم أفضل لدور الأسرة في نشوء الانحراف لدى الحدّث، حيث يمكن أن تلعب العلاقات المرّضية في إطار النسق الأسري دوراً مهماً في هذا الإطار.

ومن بين أشكال ومظاهر العلاقات المرصية التي يمكن أن يكون لها دور في نشوء المشكلات السلوكية لدى الأطفال، بما في ذلك الجنوح، نجد:

- **الربط المزدوج:** ويُعد من الأشكال المألوفة لأخطاء الاتصال في الأسرة، ويُقصد به ما يمارسه أحد الوالدين من اتصال مزدوج ومتضارب الإشارة مع أحد أبنائه، فهو في الوقت الذي يقول فيه شيئاً للتويبه بفكرة أو عاطفة معينة، فإنه يسلك أو يتصرف بصورة توحى بعكس ذلك، وهو بذلك ينقل إشارة مناقضة لإشارته الأولى.⁽³⁴⁾

ومن شأن هذا الشكل المرصّي من الاتصال أن يجعل الطفل ينشأ في جو من الغموض واللبس قد يؤدي به إلى الإخفاق في تشكيل صورة واضحة عن مختلف القيم الإنسانية والأخلاقية كقيمة الحب-الكره، الخير-الشر، المسموح-الممنوع، .. الخ.⁽³⁵⁾

- **العجز عن تقديم نموذج:** يحتاج الطفل في نموه إلى نماذج يبني على غرارها هويته وشخصيته، وبحكم الاحتكاك المبكر والمتواصل للوالدين مع الطفل في الأسرة، فإن هذا الأخير يتخذ منهما نماذج يُحتذى بها، غير أن فشل الوالدين أو أحدهما في تقديم النموذج المناسب من شأنه أن يحرم الطفل من نموذج يتقمصه مما يؤثر سلباً على نموه النفسي.⁽³⁶⁾

وليس غياب أحد الوالدين -خصوصاً الأب- السبب الوحيد في العجز عن توفير النموذج المنشود، بل إن تقديم نموذج منحرف يمكن أن يكون عاملاً مهماً في السلوك الجانح عند الحدث، إذ تؤكد العديد من الأبحاث أن وجود الإجرام والانحراف لدى الأولياء يُعد مؤشراً جيداً للتنبؤ بانحراف وبنوح الأبناء. كما أن تقديم الأم للأب كنموذج سيئ من خلال نقلها صورة سلبية وقائمة عنه للابن قد يجعل هذا الأخير يتقمص هذه الصورة السلبية ويقع في الانحراف.⁽³⁷⁾

- **كبش الفداء:** على غرار الجسم الإنساني الذي يملك آليات للحفاظ على توازنه الذاتي في مواجهة التغيرات الخارجية الطارئة، فإن للأسرة أيضاً آليات تلجأ إليها للحفاظ على توازنها الدينامي الداخلي، وتُشغّلها عادةً بشكل تلقائي في حالة تعرّض توازنها إلى الاختلال، ومن بين تحليات استعادة التوازن المهدد في الأسرة إصابة أحد أفرادها بعرضٍ أو اضطراب، إذ يتم تحميله عبء هذا الاختلال لكي تتمكن الأسرة من الحفاظ على توازنها. ولذلك يُعتبر المعالجون الأسريون بأن عرض أو اضطراب عضو الأسرة هذا إنما هو اضطرابٌ بالنيابة عن الوالدين والأسرة بأكملها.⁽³⁸⁾

فالأسرة التي تعاني أصلاً من صراعات وقلق وفشل في تحقيق أهدافها إلى الحد الذي يهدد كيانها ووحدتها وتوازنها، وفي محاولةٍ منها للتخلص من هذا التهديد، تقوم بتبرير واقعها بإلقاء الاتهام وتبعات المسؤولية على أحد أفرادها -كبش الفداء-، وهو الذي يتم التضحية به من طرفها، فيُصاب باضطراب عقلي أو اضطرابات سيكوباتية وانحرافية أو أي اضطرابات نفسية أخرى. ونتيجة لذلك فإنه يُنبذ ضمن العائلة، وتُهمل تلبية حاجاته، ويُجبر على الشعور بأنه هو المسؤول عما أصاب العائلة من اختلال أو ضرر.⁽³⁹⁾

إن أخطاء السلطة الوالدية ومظاهر التفكك الأسري واضطراب دينامية الأسرة، جميعها تُعبر عن وضعيات غير طبيعية، ولا تتسجم مع وظيفة الأسرة في التنشئة السليمة للأبناء، وهي تتداخل وتتفاعل فيما بينها لتُهيئ بيئةً أسرية غير سوية وكابحة للنمو النفسي السليم، وبذلك هي تعتبر عاملاً أساسياً من عوامل الجنوح، وهي في ذات الوقت تؤثر على وجود علاقة سيئة تتميز بالصراع والتوتر تجمع بين الحدث الجانح وأسرته.

إن العمل على معالجة الواقع الأسري في نفس الوقت الذي يعالج فيه الحدث الجانح في المركز المختص، يكتسي أهمية كبيرة في إطار العملية التأهيلية، لا سيما إذا أخذنا في الحسبان المخاطر العالية للانتكاس بعد العلاج في حالة إعادة الحدث إلى نفس البيئة الأسرية المولدة للاضطراب. ويمكن أن يكون العلاج الأسري مفيداً لهذا الغرض، وذلك بالعمل على إرشاد الوالدين وتنقيفهم فيما يتعلق بأهمية دور الأسرة ومسؤوليتها الكبيرة في التنشئة السوية للأبناء، وتعليمهم الأساليب الفعالة والسوية في معاملة وتربية الأبناء، والعمل على إصلاح العلاقة السيئة للحدث مع أسرته عموماً ومع والده على وجه الخصوص، واكتشاف أساليب الاتصال غير السوية داخل الأسرة، ومساعدتها على استبدالها بأساليب سوية، وذلك من خلال التدريب على مهارات الاتصال، وكذلك تدريب أفراد الأسرة على مهارات إدارة الضغوط وإدارة الغضب.

ثالثاً: علاقة الجانح بالدراسة والعمل والمجتمع

السلوك الجانح هو محصلة للتداخل والتفاعل بين عوامل متعددة، وله في ذات الوقت انعكاسات سلبية تمس جوانب متعددة من حياة الحدث، على شكل نواحي قصور في توافقه النفسي-الاجتماعي، والتي بدورها تقاوم من جنوحه أكثر، وهكذا يجد الحدث نفسه داخل حلقة مفرغة قد يجد صعوبة بالغة في الخروج منها.

ومن بين نواحي القصور في حياة الحدث الجانح، تلك التي تمس علاقته بكل من الدراسة، العمل والمجتمع.

1- علاقة الجانح بالدراسة والعمل

إن التنشئة الاجتماعية هي عملية مركبة ومتفاعلة، تقوم بها العديد من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وبطبيعة الحال فإن الأسرة هي أول مؤسسة تقوم بوظيفة التنشئة، ثم يأتي دور المدرسة لهذا الغرض، وهو دورٌ يغلب عليه الطابع الرسمي والمُخطَّط، مما يجعل الحدث يختبر بيئةً اجتماعية جديدة تختلف عن البيئة الأسرية التي لطالما عايشها وتعود عليها، وذلك يفرض عليه ضرورة التأقلم مع هذا الوضع الجديد من أجل الاندماج فيه.

يشكل هذا الاندماج تحدياً صعباً لدى بعض الأحداث، ويزداد هذا التحدي صعوبةً كلما كان التباين بين البيئتين الأسرية والمدرسية أكبر، والذي يصل في كثير من الأحيان إلى درجة التعارض بينهما.

قد يتبنى الحدّث الذي يجد صعوبة في الاندماج ضمن البيئة المدرسية ردود فعل تؤشر على حالة من عدم التوافق النفسي-الاجتماعي في حال استمرارها، ويمكن لعدم التوافق هذا أن يكون بمثابة مقدمة للجنوح، وفي هذا الإطار حدد رمضان ردود الفعل المتوقّعة في ثلاثة مظاهر كما يلي:⁽⁴⁰⁾

- **المظهر الأول:** يتبنى فيه الحدّث موقفا انعزاليا، فينطوي على نفسه ولا يشارك في الحياة المدرسية ونشاطاتها.

- **المظهر الثاني:** يتبنى فيه موقفا عدائيا، إذ ينخرط في سلوكات تخريبية، فيحطم تجهيزات ووسائل المدرسة، ويقوم بضرب أقرانه وإهانتهم وسرقة حاجياتهم.

- **المظهر الثالث:** يتبنى فيه موقفا هروبيا، إذ يدرك الحدّث البيئة المدرسية كبيئة مُنفرّة له، فيتندرّع بالمبررات الواهية من أجل التغيّب عن الدراسة، وربما يهرب منها أثناء الدوام الدراسي.

إن مشكلة الحدّث الجانح مع الدراسة لا يمكن اختزالها فقط في المظاهر الجزئية كالتأخر الدراسي والتسرب والهروب من المدرسة والصراع مع التلاميذ وغيرها، فهذه المظاهر قد لا تشكل سوى أعراض لمشكلة كلية هي عبارة عن واقع يجد فيه الحدّث الجانح نفسه في حالة غربة عن عالم المدرسة تتضمن انعداماً للرغبة في الدراسة، وشعوراً بعدم القدرة ونقص الكفاءة للتعلّم، وعدم وجود فرص كافية للإعداد الجيد للدراسة. هذه الغربة مردها في جانب كبير منها إلى أن الحدّث يكون قد نشأ في أسرة لا تكثرث كثيرا بالدراسة كقيمة ذاتية ومستقبلية واجتماعية، لا سيما إذا تعرض هذا الحدّث في أسرته إلى الإهمال والنّبذ واللامبالاة أو القسوة في المعاملة، وفي ظل غياب نموذج يحثّذ به، حيث يكون الأب والإخوة على الأرجح من الذين يعانون من سوء التوافق الاجتماعي والمهني، وذوي سوابق مع التعثر والتسرب الدراسي.⁽⁴¹⁾

وما ينطبق على عالم الدراسة يسري بدوره على عالم العمل، فمعظم المراهقين الجانحين هم ممن غادروا مقاعد الدراسة مبكرا، ولا يملكون مهارات مهنية، وليست لهم العلاقات الكافية التي تساعدهم في إيجاد عمل، ولا يجدون غير الانحراف كمتنفس للهروب من واقعهم الذي يعيشونه، وفرصة تتيح لهم الحصول على صورة أخرى لذواتهم.⁽⁴²⁾

فمفهوم الذات المتدني ومشاعر العجز يؤديان إلى إعلان الاستسلام والهزيمة مسبقا، وعدم الانخراط في أي تدريب مهني والدخول في عالم العمل، فالحدّث من هؤلاء لا يرى لنفسه مكانة مستقبلية تضمن له التقدير والاحترام وسد احتياجاته الحياتية إذا لم يتم التدخل الفعال من أجل كسر هذه الحلقة المفرغة، ووضعه في طريق النماء والنجاح في الدراسة والتدريب المهني.⁽⁴³⁾

2- علاقة الجانح بالمجتمع

تتسحب حالة الغربة كذلك على علاقة الحدّث الجانح بالمجتمع الذي يعيش فيه، إذ يعاني الحدّث من مشاعر انعدام الكفاءة الاجتماعية ونقص الأهلية والافتقار إلى الاحترام والتقدير من طرف الآخرين، والتي يمكن أن تصل إلى درجة الوصمة الاجتماعية.⁽⁴⁴⁾

ونقصد بالوصمة الاجتماعية *Social Stigma* في هذا السياق، هي الصورة الذهنية السلبية التي تلتصق بالجناح كتعبير عن الاستياء والاستهجان له نتيجةً لاقترافه سلوكا غير سوي يتعارض مع القيم والمبادئ السارية في المجتمع، وهي ترتبط بالنظرة الدونية للجناح، والتمييز ضده في التعامل، والتعبير عن الشعور السلبي تجاهه، والقيام باحتقاره ولومه، وربما حتى حرمانه من بعض حقوقه الاجتماعية كعضو في المجتمع.⁽⁴⁵⁾

من الواضح إذن أن الواقع الاجتماعي عن طريق الوصمة، يتجه إلى جعل البيئة الاجتماعية بيئةً ضاغطة على الفرد وطاردة له، وفي مواجهة الضغوط الناجمة عن شعور الحدث بكرهية المجتمع له، تزداد عزلته عن الحياة الطبيعية، ويدفعه ذلك إلى النظر إلى زملائه في زمرة المنحرفين باعتبارهم ملاذاً آمناً، مما يعزز أكثر احتمال العودة إلى الانحراف من جديد.

وفي سياق مشابه، فإن مشاعر الدونية والعجز الناتجة عن النشأة في طبقة اجتماعية دنيا تمثل أحد العوامل التي تساهم في انضمام الحدث إلى جماعة الجانحين، وذلك كنوع من التعويض عن الخيبة والإحباط الناجمين عن ذلك، وهذا ما بينته العديد من البحوث الاجتماعية التي عمّدت إلى دراسة أثر الوسط الاجتماعي في جنوح الأحداث، من خلال المقارنة بين الطبقات الهامشية وغيرها في انتشار هذه الظاهرة.⁽⁴⁶⁾

وتشكل النشأة في الأحياء الهامشية أحد أبرز عوامل حالة الغربة التي تميز علاقة الجناح بمجتمعه، إذ أن هذه الأحياء بحكم تكوينها ذاته تُعتبر خارج دائرة المجتمع المتكيف وعلاقاته وأدواره وأنشطته ذات القيمة والاعتبار، وهكذا تنشأ علاقة تتسم بنوع من الحذر المتبادل بين عالم المهمشين والمنبوذين الذي ينتمي إليه الحدث الجناح، وعالم الذين يحظون بالتقدير والاحترام والمكانة، مما يعزز مشاعر الغربة وعدم الانتماء إلى المجتمع.⁽⁴⁷⁾

إن التدخل الفعال على مستوى العلاقة المضطربة بين الحدث الجناح وكل من عالم الدراسة والعمل، والمجتمع ككل، يتعين اعتباره محورا أساسيا في إطار برامج التأهيل والرعاية الموجهة لهؤلاء، وذلك من خلال العمل إحداهن المصالحة بين الحدث ومحيطه الاجتماعي، وتدعيم الشعور بالانتماء لهذا المحيط من خلال إدماجه في عالم الدراسة والتدريب والشغل، والعمل على مرافقته في تجاوز الحاجز الذي صنعه الوصمة الاجتماعية بينه وبين الاندماج من جديد في المجتمع.

رابعاً: المهارات الحياتية

تعرف منظمة الصحة العالمية (*WHO*) المهارات الحياتية على أنها القدرة على تبني سلوك توافقي وإيجابي مما يُمكن الفرد من التعامل بفعالية مع متطلبات وتحديات الحياة اليومية. ورغم تأكيدها بأن ماهية وطبيعة هذه المهارات تختلف باختلاف الثقافات والبيئات الاجتماعية، إلا أنها حددت مجموعة أساسية من المهارات التي تعد جوهر المهارات الحياتية، والتي تساهم في تعزيز رفاة وصحة الأطفال والمراهقين، وهي مهارات؛ اتخاذ القرار، حل المشكلات، التفكير الإبداعي، التفكير النقدي، الاتصال

الفعال، العلاقات البينشخصية، الوعي بالذات، المشاركة الوجدانية (التعاطف)، التعامل مع الانفعالات والتعامل مع الضغوط.⁽⁴⁸⁾

كما تعرف منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) المهارات الحياتية على أنها تشير إلى مجموعة كبيرة من المهارات النفسية والاجتماعية والشخصية والاتصالية التي تتيح للأفراد اتخاذ القرارات بشكل مدروس، والتواصل الفعال، وتنمية مهارات التكيف وإدارة الذات، والتي يمكنها أن تؤدي إلى حياة صحية ومنتجة.⁽⁴⁹⁾

وعليه فإن المهارات الحياتية تتضمن ذلك القدر من المعرفة العلمية والعملية، والذي يتيح للفرد التعامل الناجح والفعال مع الأحداث والمشكلات والتحديات التي يواجهها في حياته.

وقد لخصت بعض الصيغ المهارات الحياتية في أربعة محاور رئيسية كما يلي:⁽⁵⁰⁾

- **مهارات العقل:** وهي المهارات المعرفية، وتتضمن التفكير المنهجي، تحديد الأهداف، تحليل البدائل، اتخاذ القرارات، تعريف المشكلات وتحليلها وحلها انطلاقاً من الميسرات والمعوقات، التخطيط الحياتي الراهن والمستقبلي.

- **مهارات القلب:** وهي المهارات الانفعالية، وتتضمن التواصل والتفاعل والتعاطف، وتفهم المشاعر والأحاسيس الذاتية وإدارتها، وتفهم مشاعر الآخرين والتعامل معها، والاهتمام بالآخرين وروح التعاون والمشاركة، وحل الصراعات مع الآخرين.

- **مهارات اليد:** والمقصود بها المهارات العملية، وتتضمن القدرات السلوكية والحسية والحركية التي تتيح القيام ببعض الأعمال المساعدة على تيسير شؤون الحياة العملية وتدبر أمورها، كالتعامل مع الآلات والأدوات، وتشغيلها وإصلاحها، ومختلف المهارات اليدوية للحياة اليومية.

- **مهارات الصحة:** وتتضمن القدرة على تعزيز حسن الحال النفسي والصحة النفسية ومقاومة الضغوط، والحفاظ على الصحة الجسدية والوقاية من الأمراض والمخدرات، وإتباع أسلوب حياة صحي في المأكل والمشرب والتصرف وعادات الحياة.

ويعاني الجانحون الذين نشأوا في أسر مفككة وأحياء هامشية، تتميز بالغبن الاقتصادي والفقر الثقافي، من قصور واضح في نمو المهارات الحياتية، مما يحد من قدرتهم على التفاعل بنجاح وكفاءة مع مواقف الحياة اليومية، ويجعلهم عبارة عن كائنات متواضعة الإعداد للتعامل مع الحياة ومتطلباتها وتحدياتها، مما يفاقم أكثر في غربتها عن المجتمع وبعدها عنه نظراً لافتقارها إلى مهارات الاندماج والمشاركة.⁽⁵¹⁾

إن تعديل السلوكات الجانحة لا يعد كافياً من أجل الاندماج في الحياة الاجتماعية بنجاح، إذا لم يُرَوَد الحدث بالمهارات اللازمة لتيسير هذا الاندماج، ولذلك يجب أن يحتوي أي جهد يُبذل في تأهيل هؤلاء على برامج لعلاج القصور الواضح في مهارات الحياة لديهم من أجل تعزيز ثقتهم بذواتهم، وقدرتهم على شق طريقهم في الحياة وبناء المستقبل.

خلاصة

نستنتج من خلال ما سبق أن أي برنامج تأهيلي، سواء كان داخل مؤسسة مختصة أو خارجها، وسواء قبل وقوع الحدث المعرض للانحراف في الجنوح (برنامج وقائي) أو بعد وقوعه فيه (برنامج علاجي)، أنه لا بد أن يراعي هذه الجوانب التي تشكل أساسا للعمل التأهيلي، وذلك في إطار خطة شاملة ومتكاملة تهدف إلى إصلاح علاقة الحدث بنفسه وأسرته ومجتمعه ومستقبله الدراسي والعملية، مما يساعد في إدماجه من جديد في مجتمعه الذي ينتمي إليه.

الهوامش

- 1- خلايفية نصيرة، التصورات الاجتماعية لدور المدرسة عند الأحداث المنحرفين، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، 2012، ص1.
- 2- كركوش فتيحة، ظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص104.
- 3- المرجع نفسه، ص106.
- 4- المرجع نفسه، ص97.
- 5- حميد فاطمة الزهراء، شخصية الحدث الجانح -دراسة أنثروبولوجية-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2011، ص10.
- 6- يومية الخبر، العدد 7368 ليوم 10 مارس 2014.
- 7- Cario, R. Victimisations reportées et Victimisations cachées : Psycho-criminologie, Paris : Dunod, 2008, p17.
- 8- ديلمي عبد العزيز، وظائف وأدوار المدرسة في الوقاية من جنوح الأحداث، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 10، ص 3-11، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2013، ص4.
- 9- حجازي مصطفى، الأحداث الجانحون ومشكلاتهم، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، العدد 57، الطبعة 1، عن: المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية لدول مجلس التعاون الخليجي، المنامة، البحرين، 2010، ص108.
- 10- الدليم فهد بن عبد الله بن علي، الفروق في أبعاد مفهوم الذات لدى المراهقين والشباب، في الموقع الإلكتروني: <http://faculty.ksu.edu.sa/12498/Pages/res.aspx>، 2004، ص4.
- 11- المرجع نفسه، ص5.
- 12- المرجع نفسه، ص5.
- 13- حجازي، المرجع نفسه، ص110.
- 14- جولمان دانييل، الذكاء العاطفي، ترجمة ليلى الجبالي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000، ص57.

- 15- الأسطل مصطفى رشاد مصطفى، الذكاء العاطفي وعلاقته بمهارات مواجهة الضغوط لدى طلبة كليات التربية بجامعة غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2010، ص23.
- 16- ناصر طالب، البنية العاملية لمقياس الذكاء العاطفي لـ بار-أون و باركر مُطبّق على طلبة المرحلة الإعدادية في مدينة بغداد، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد 25، ص 92-124، جامعة بغداد، العراق، 2010، ص95.
- 17- الأسطل، المرجع نفسه، ص38.
- 18- جولمان، المرجع نفسه، ص11.
- 19- المرجع نفسه، ص320-323.
- 20- حجازي، المرجع نفسه، ص113.
- 21- المرجع نفسه، ص110.
- 22- مقدم خديجة، مشروع الحياة عند المراهقين الجانحين، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة السانبا بوهران، الجزائر، 2012، ص51.
- 23- المرجع نفسه، ص157.
- 24- حجازي، المرجع نفسه، ص111.
- 25- حجازي، المرجع نفسه، ص112.
- 26- عياد مواهب إبراهيم و الخصري ليلي محمد، إرشاد الطفل وتوجيهه في الأسرة ودور الحضانة، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1995، ص184.
- 27- بقيادة زينب حميدة، أثر الوسط الاجتماعي في جنوح الأحداث، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص106-108.
- 28- آل شافي محمد مبارك، التفكك الأسري وانحراف الأحداث، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2006، ص17.
- 29- حجازي مصطفى، الأسرة وصحتها النفسية -المقومات، الديناميات، العمليات-، الطبعة 1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2015، ص50.
- 30- آل شافي، المرجع نفسه، ص26.
- 31- المرجع نفسه، ص66-73.
- 32- أنظر: بن الشيخ بختي، التفكك الأسري وأثره في انحراف الأحداث، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 1990.
- 33- أنظر: بقيادة، المرجع نفسه.

- 34- كمال علي، فصام العقل، الطبعة 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1986، ص93.
- 35- بوفولة بوخميس، أساليب التربية الأسرية وأثرها في انحراف الأحداث، مجلة شبكة العلوم النفسية العربية، العدد 21-22، ص 17-34، مؤسسة سيزن كمبيوتر، تونس، 2009، ص31.
- 36- كمال، المرجع نفسه، ص90.
- 37- بوفولة، المرجع نفسه، ص31.
- 38- حجازي، 2015، المرجع نفسه، ص23.
- 39- كمال، المرجع نفسه، ص90.
- 40- رمضان السيد، إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال انحراف الأحداث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1995، ص92.
- 41- حجازي، 2010، المرجع نفسه، ص118-119.
- 42- مقدم، المرجع نفسه، ص157.
- 43- حجازي، 2010، المرجع نفسه، ص119.
- 44- المرجع نفسه، ص119.
- 45- الرويلي سعود بن محمد، الوصم الاجتماعي وعلاقته بالعود للجريمة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2008، ص8.
- 46- بقيادة، المرجع نفسه، ص171.
- 47- حجازي، 2010، المرجع نفسه، ص120.
- 48- WHO. Life Skills Education for Children and Adolescents in Schools, Programme on Mental Health - World Health Organization, Geneva, Switzerland, 1997, p1.
- 49- UNICEF. Global Evaluation of Life Skills Education Prorammes -Final Report-, United Nations Children's Fund, New York, USA, 2012, p1.
- 50- حجازي، 2010، المرجع نفسه، ص123.
- 51- المرجع نفسه، ص122-124.

التنمية المحلية بين المعوقات الاجتماعية والمعوقات السوسيو ثقافية

Local development between social constraints and socio-cultural obstacles

د. كويحل فاروق جامعة البليدة 2
د. درديش أحمد جامعة البليدة 2

الملخص

تتناهى التحديات التي تواجه العديد من المجتمعات في هذا العصر في سبيل تنميتها، فقد اتضح من خلال التجربة الإنسانية الوطنية، أن معوقات التنمية في هذا العصر لا ترتبط بشكل كبير بالأوضاع الاقتصادية أو السياسية بقدر ارتباطها بحياة الفرد كمواطن لأنه اللبنة التي تبنى عليها أي تنمية يراد لها النجاح .

إن معوقات التنمية هي ذاتها من خلال تدوير الزوايا معوقات الإصلاح، وبتشخيصها و معالجتها تتحقق الكثير من الإصلاحات و تتجج عمليات التنمية و كلما تجاوزنا عائقا عن الإصلاح تجاوزنا عائقا عن التنمية و العكس صحيح أيضا.¹

و قد ازداد الاهتمام في الجزائر بهذه القضية بسبب الانفتاح الإعلامي و الفضاء المفتوح و سرعة متابعة القضية وتدفق الكم الهائل من المعلومات حولها و اتساع حجم الدوائر المهتمة بها و مشاركة الشعوب في صناعة القرار و كذلك بسبب تضرر مصالح الدولة و المجتمع من وجود هذه المعوقات و لخطورة آثارها الاجتماعية و الثقافية و السياسية و الاقتصادية.

كل هذه النقاط سنحاول من خلال هذه المداخلة توضيحها وتبينها ومن تم إسقاطها على وضعية التنمية المحلية و كيف كان لهذه المعوقات الأثر الكبير في الحد من وصول التنمية إلى المستوى المرغوب.

الكلمات المفتاحية: التنمية، المحلية، المعوقات، الاقتصادية، معوقات التنمية

Summary

Nowadays development is a great problem in our societies and as has become clear from human experience that the obstacles to development are not only related to the economic or political situation but they are related to the individual as a citizen since he is considered as a basic element of any development.

The Interest has increased in Algeria because of the openness of the media and the flow of the vast amount of information as well as the participation of people in the decision-making and the infringement of the interests of the state and society of the existence of these obstacles and the seriousness of their social, cultural, political and economic effects.

to answer to these many asked questions about the constraints mentioned so far , we will try to clarify and to state all these points, and make a projection on local development and how these constraints had a great impact on the reduction of development reached at the desired level.

Keywords: development, obstacles, local development, economic.

I - مفهوم التنمية:

إن المتتبع للأبحاث السوسولوجية المعاصرة يصل إلى وجود اختلاف بين مصطلح (النمو) ومصطلح (التنمية)، فبينما يعني الأول «عملية الزيادة الثابتة والمستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة»² في حين يعني الثاني «تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن».³

« فالزيادة الثابتة في النسبة المئوية للمتعلمين والمتعلمات إلى مجموع السكان مؤشر من مؤشرات النمو الاجتماعي، أما التنمية فتحصل في التعليم في مرحلة النمو الاجتماعي السريع، وخلال فترة ممتدة من الزمن، وهي تحتاج في الغالب إلى دفعة قوية ليخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو».⁴، فالتنمية بهذا المعنى أشمل من النمو حيث تتضمن التنمية النمو والتغير بكل أنواعه وأبعاده الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الكمي والكيفي، فالتنمية لا تعنى بجانب واحد فقط كالجانب الاقتصادي مثلاً، وإنما بجميع الجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية وتهدف إلى إحداث تغييرات نوعية وكمية شاملة.

وعليه فالتنمية تعنى عملية تحويل من حالة إلى حالة أفضل منها وأيضاً تعنى الفعل التطويري بأشكاله المختلفة الذي يودي إلى رفع مستوى المجتمع من مستوى أدنى نسبياً إلى أعلى نسبياً. إذن التنمية عملية متعددة الأبعاد تتضمن إجراء تغييرات عملية جذرية شاملة ومتكاملة تشمل كل جوانب الحياة في المجتمع وفي الدولة والهيكل : (الاجتماعية - الاقتصادية - الثقافية - السلوكية - النظم السياسية - النظم الإدارية - المؤسسات الحكومية والخاصة....الخ.) لذلك توصف التنمية بأنها تحقيق التطوير المتكامل والشامل للمجتمع بهدف الوصول إلى الرفاهية بكفاءة وفاعلية، ولكي يحدث ذلك لابد من تحقيق مطلبين هما:

أولاً: تطوير المجتمعات باتجاه تحقيق الكفاءة والفاعلية في أداء لمختلف أنشطتها وفي أداء حياتها.

ثانياً: تحقيق التناسق والتكامل في العمليات التطويرية باتجاه النمو المتوازن في مختلف قطاعات المجتمع (بمعنى آخر إن التنمية عملية مجتمعية شاملة ومتكاملة وحيوية ومترابطة مع بعضها البعض).

فالتغير الاقتصادي يجب أن يودي إلى التغير الاجتماعي وتعتمد هذه المتغيرات على عوامل ورؤى وتطورات سياسية في الدولة والمجتمع.

لكن للوصول إلى تنمية تحقق كل هذه الشروط، هناك الكثير من المعوقات التي تواجه إدارة التنمية منها ما يلي:

أولاً: معوقات اجتماعية:

إذا كانت إدارة التنمية بحسب مفهومنا هي دراسة لوظيفة الإدارة في المحيط الاجتماعي للدول النامية، فإنه من الضروري التعرف على طبيعة البيئة الاجتماعية لإدارة التنمية. وتصيب التأثيرات البيئية عادة، وتظهر في الثقافة العامة للمجتمع، وفي مكونات الشخصية أي في التكوين البشري للمجتمع. ويمكن دراسة ذلك الجانب من زاوية ديموغرافية وسيكولوجية ومهنية وفي مجال دراسة التأثيرات الاجتماعية على

تكوين الشخصية، ومن ثم على إدارة التنمية أن تكون أمام نوع من علاقات السبب والنتيجة التحكمية والنسبية في نفس الوقت، بمعنى أن التأثيرات الاجتماعية حتمية وتحكمية، إلا أن تلك التأثيرات غير جامدة بل تخضع للتغيير والتطور نتيجة للتغيير والتطور الاجتماعي. ومن ثم يصبح من الممكن تطوير بل وإعادة تشكيل مكونات ثقافة العامة لصالح إدارة التنمية. بل إن هذا التغيير يصبح ضرورياً وحيوياً إذا أردنا لإدارة التنمية أن تتجح في تحقيق أهدافها. وهذه النظرة للموضوع وحتى تكون علمية يجب أن تأخذ القضية في كل أبعادها. بمعنى أننا عندما نعالج إحدى الظواهر الاجتماعية كجزء من نظام أعلى، فإن هذا يستلزم دراسة تأثيرها وتأثرها في داخل ذلك النظام الأعلى. فالثقافة إذا كانت تؤثر على الشخصية الاجتماعية فهي تتأثر بها. ويمكن القول أن الثقافة العامة والظروف الحضارية للدول النامية تمثل في الغالب عقبات يجب تذليلها أمام إدارة التنمية على أساس أن التقدم يعكس مفاهيم ثقافية وحضارية مختلفة .

ونلاحظ أن قدرات التطور الثقافي ليست متكافئة مع التغيرات الأخرى في البيئة الاجتماعية، بمعنى أن التغيير في النظم الاقتصادية أو السياسية أو القانونية يمكن أن تتحقق بسرعة أكبر من سرعة التغيير المفروض في الثقافة العامة بل إن هذا هو جوهر المشكلة الاجتماعية في إدارة التنمية. أو كما يقول أحد كبار المتخصصين الاجتماعيين "التخلف الثقافي يعني أن العناصر الثقافية المادية تتغير تغيراً أسرع من العناصر الثقافية غير المادية" ونلاحظ أن المجتمع الثقافي لا يتغير بسرعة بعكس المجتمع المادي حيث يتم التطور والتغيير المادي السريع بواسطة قرارات سياسية تصدر فتغير من النظم الاقتصادية والسياسية والقانونية في المجتمع المتخلف، ولكن يحدث هنا تناقض أساسي، وهو أن التغيير في الجوانب السياسية والاقتصادية والقانونية لا يصاحبه تغير في الجوانب الثقافية المتصلة به. لأن القيم الحضارية والثقافية لا يمكن أن تتغير بسرعة وبسهولة وبقدرات سياسية فقط. هنا تنشأ فجوة خطيرة بين صورة النظم الجديدة وحقيقة سلوك البشر العاملين في نطاقها. فمثلاً قد يعمل الفرد في المصانع بثقافة فلاح في الحقل. وهذا التناقض بين التطور البطيء للمعتقدات أو القيم والأفكار والتطور البنائي النظامي المادي للمجتمع يسبب مشاكل كثيرة لتلك النظم الحديثة، وهذه هي ظاهرة التخلف الثقافي في المجتمع النامي. فكل تغيير في الجوانب المادية، يجب لنجاحه وتحقيق فاعليته أن تصاحبه مجموعة من المعتقدات الحديثة الملائمة له. ونلاحظ لذلك أن المشكلة الاجتماعية التي تواجهها عملية التنمية أخطر وأصعب مشكلات إدارة التنمية لأن هذه المشكلات لا يمكن مواجهتها بإصدار قرارات سريعة. فالمعتقدات والقيم والاتجاهات السائدة في إطار الثقافة العامة هي مجموعة من الأفكار تحدد السلوك المرغوب فيه وغير المرغوب فيه في مجتمع من المجتمعات والمعتقدات غير مادية وغير ملموسة. إلا أن تأثيرها على الإنسان وتصرفاته أقوى بكثير من تأثير الماديات .

والمعوقات الاجتماعية لإدارة التنمية لا تحل إلا بتطوير الثقافة والمعتقدات والتحكم فيها. ونلاحظ أن هناك علاقة طردية بين الثقافة العامة والمعتقدات الاجتماعية. وهناك نوعان من الضبط الاجتماعي والتحكم فيه

وهما:

1 الضبط الاجتماعي الرسمي : والنوع التقليدي له هو القانون ووسائل تنفيذه. فإذا قام القانون بحماية بعض المعتقدات الخاصة فإن ذلك يمثل السيطرة الرسمية، إذ يلعب القانون دوراً حاسماً في تقوية بعض العادات أو في اختفاء غيرها. ومن أمثال ذلك تعدد الزوجات، تشجيع الفتاة على التعليم، هدم الأفكار الرجعية الاجتماعية وهكذا، وقد يكون القانون أداة فعالة في خلق المعتقدات الاجتماعية الإيجابية اللازمة لإنجاح إدارة التنمية. وفي هذه الحالة يتصف القانون بصفة التقدمية من هذه الزاوية.

2 الضبط الاجتماعي غير الرسمي : وهو السيطرة الأخلاقية أي مجرد استنكار الناس في مجتمع ما، عرفياً واتفاقاً ضمناً على استبعاد أشياء وترحيبهم بأشياء، وهذه السيطرة لها تأثير بعيد المدى في التنمية وهي أقوى في المجتمع المتخلف عنها في المجتمع المتقدم، حيث يستطيع الفرد تحدي تلك السيطرة بقوة أكبر. فالعرف الأخلاقي له سيطرة أقوى في الريف منه في المدن بصفة عامة. أما في المجتمع المتقدم فالنظرة تختلف إذ يعتبر القانون وحده هو الذي ينظم الأخلاق وما عدا ذلك يترك للتقدير الشخصي للفرد .

وهكذا نجد أن تغيير العادات السلبية للتنمية أصعب في البلاد المتخلفة عما هو في البلاد المتقدمة. وهنا يرى الباحثون أن استخدام القانون في هذه الحالة لازم، مثل النص على فرض غرامات مالية بالنسبة لتصرفات معينة تكون سلبية إزاء تحقيق أهداف التنمية. فالقانون يستطيع أن يضع نظاماً أخلاقياً لإدارة التنمية، ولكن لا بد أن

يكون الجهد الأكبر على الأجهزة السياسية والقيادية التي عليها تقديم القدوة الحسنة للمواطنين عملياً لا نظرياً فقط وذلك على كافة المستويات القيادية.

ثانياً: معوقات سياسية:

نلاحظ أنه حتى يمكن البدء في عملية التنمية لابد من اتخاذ قرارات سياسية سريعة. والجانب السياسي لإدارة التنمية يحمل تناقضاً أساسياً هو أن قرارات البدء في إدارة التنمية لا يمكن أن تتم إلا بمبادرة فورية لا تحتل قيامها على مبدأ التشاور أو المشاركة السياسية، في حين أن القرارات التنفيذية العملية لإدارة التنمية لا يتأتى لها النجاح والفاعلية إلا بتأسيسها على أكبر قدر من المشاركة السياسية، وهنا نجد التعارض والفجوة بين ضرورة الاعتماد على العمل الثوري السريع من أجل بناء سياسات التنمية، وضرورة الاعتماد في الإدارة على المشاركة في صنع قراراتها. فالأسلوب العلمي في الإدارة هو المشاركة في صنع القرارات الإدارية، ومن الناحية السياسية أيضاً فكرة التشاور أساسية لقرارات السياسة عامة. إلا أنه في حالات التحول الثوري لصالح التنمية قد يكون التشاور مستحيلاً. مثلاً قرار تأميم قناة السويس هو قرار سياسي مبني على أساس الاعتبارات التمويلية الخاصة بالتنمية الاقتصادية، متمثلة في إنشاء السد العالي، أي أنه قرار سياسي هام من وجهة نظر عملية التنمية الاقتصادية، وهنا نجد أن مبدأ التشاور أو المشاركة في صنع مثل هذا القرار إنما تعترضه عقبات ضخمة تجعله غير ممكن من الأساس، لأنه لو

كانت القيادات السياسية قد حاولت وقتئذ أن تستخدم مبدأ التشاور قبل اتخاذ مثل هذا القرار لكانت التيارات المعادية مصلحياً قد ظهرت لتمنع صدور ذلك القرار أو على الأقل تضع عقبات خطيرة في طريق صدوره. وهذا النمط من القرارات السريعة الحاسمة السياسية في جوهرها والقائمة على التشاور المحدود جداً في نطاق بعض خبرات فنية معينة إنما وجدت في بدء عملية التنمية في جميع تجارب هذا القرن، ولكن في نهاية الأمر لا بد وأن تلتزم إدارة التنمية بمبدأ التشاور أو توسع قاعدة المشاركة في عملية صنع القرارات، ويبدو لنا أن إستراتيجية إدارة التنمية من وجهة نظر صنع قرارات تلك العملية تقوم على وجود مرحلتين متداخلتين هما:

1 اتخاذ القيادة السياسية مجموعة قرارات سريعة على أساس مبدأ التشاور في أضيق نطاق وهي مرحلة حتمية في بدء انطلاق التنمية.

2 توسيع قاعدة المشاركة أثناء عملية تنفيذ إدارة التنمية .

فالتنمية تحتاج لقرارات سياسية سريعة لا يمكن أن تؤسس على التشاور إلا في أضيق نطاق ولكن إدارة التنمية تحتاج إلى عكس ذلك. ونلاحظ هنا أن عدم تفهم القيادة السياسية للمرحلتين المذكورتين قد يؤدي إلى الإطالة الزمنية للمرحلة الأولى، وهنا تحدث مخاطرة تضخم وتقوية البيروقراطية وثقل وزنها وإضعاف الرقابة السياسية ومن ثم إضعاف إدارة التنمية ذاتها، ويصبح وكأن الهدف الوحيد للنظام السياسي الجديد هو تقويم البيروقراطية. فالبيروقراطية تستطيع أن تشل إدارة التنمية وتقضي على التنمية ذاتها بل وتهدم النظام السياسي الحديث ككل. والبيروقراطية تكون بالضرورة على حساب الكفاءة الإدارية، لعدم إتباع مبدأ التشاور، وهي قضية إدارية مثلما هي قضية سياسية.

ثالثاً: معوقات اقتصادية:

من أهم السمات التي تتميز بها إدارة التنمية أنها ذات طابع اقتصادي، أكثر ما يكون ظهوراً بالمقارنة مع الإدارة العامة التقليدية. ويعود ذلك إلى تعدد وتنوع نشاط إدارة التنمية مما يخلق نتيجتين أساسيتين هما:

1 قيام الإدارة بإدارة أنشطة إنتاجية تستلزم أخذ النظرة الاقتصادية في الاعتبار.

2 زيادة عدد العاملين في الجهاز الإداري مما يستلزم إيجاد مصدر كبير لدفع أجورهم.

وتهمنا النتيجة الثانية، فالأولى تكاد تكون قضية مفروغاً منها تميز إدارة التنمية بطابع الإدارة الاقتصادية، أما النتيجة الثانية فقد تمر دون أن يرى خطورتها البعض. أن نقص الموارد الاقتصادية للدولة قد يؤدي إلى خلق نظام أجور تتسم بانخفاض مستوياتها. ولن يعجز رجل الإدارة في هذه الحالة عن زيادة دخولهم من العمل بكل الوسائل غير المشروعة والتي يمكن أن تصبح بمرور الوقت ولكثرة ممارستها عرفاً إدارياً يجد الحماية اللازمة من رجل الإدارة أنفسهم. وهذا سوف يعني ضمن أشياء أخرى فقدان الإدارة لأهم مقومات قيامها. نقصد نزاهة أعضائها وموضوعيتهم في اتخاذ القرارات.

ومن المعوقات الاقتصادية التي ترتبط بتنوع الأهداف بإدارة التنمية ما يلي:

1. صعوبة قياس درجة الكفاءة في عمليات الإدارة العامة للجهاز الحكومي. فالمعايير متعددة في طبيعتها: معايير مادية ومعايير معنوية نفسية.

2. صعوبة التوصل إلى نظام موضوعي لتحديد مكافآت أو عقوبات العاملين في منظمات إدارة التنمية والمسؤولين عنها.

ولكن هذه الصعوبات لا يجب أن تؤدي إلى تخلي إدارة التنمية عن الإحساس بأهمية وخطورة الجانب الاقتصادي لعملياتها. كما توجد جوانب أخرى للمشكلات الاقتصادية في إدارة التنمية، فالتخلف يتضح أكثر في قوى الإنتاج وارتباط ذلك التخلف في القوى الإنتاجية وعلاقتها مع بنية اجتماعي متخلف في قواعد مؤسساته وعاداته وتقاليده.

ومن المعوقات أيضاً الانفجار السكاني، إذ يصل معدل الزيادة في السكان إلى 2% ويصل أحياناً إلى 3% في الدول النامية في حين يصل إلى 1% في الدول المتقدمة. إن الانفجار السكاني يمثل ضغطاً خطيراً على إدارة التنمية ويقلل من الإفادة من فوائد التنمية ويضعف قيمة جهود إدارة التنمية.

ومن المعوقات الاقتصادية في البلاد المتخلفة، والتي تؤدي عادة إلى انكماش دور الأفراد والمؤسسات الأهلية في عملية التنمية، ومن ثم إلى ظهور قيام الدولة بوظيفة أساسية في تلك العملية ويؤدي إلى انخفاض مستوى التراكم الرأسمالي (الاستثمار) أي التخلف الواضح في الموارد المالية لعملية التنمية. ورأس المال عنصر هام من عناصر التنمية للحصول على وسائل التنمية. وترتبط تلك المشكلة بمجموعة من التعقيدات الثقافية كضعف الميول الادخارية وضعف ملكة الابتكار.

رابعاً: معوقات إدارية:

إن عملية التنمية تتسم أساساً بالاتساع الهائل كما ونوعاً في دور الجهاز الإداري في البلاد النامية والحجم الكبير من المعوقات والمشكلات. وأهم هذه المعوقات الإدارية في الدول النامية يمكن تقسيمها إلى:

1 معوقات تاريخية: ترجع أساساً إلى التغيير السريع في وظائف الجهاز الإداري، فقد كانت هذه الوظائف تتركز في ميادين تقليدية في الإدارة العامة المألوفة مثل حفظ النظام والأمن وإدارة المرافق التقليدية في الدولة، ولكنها في فترة زمنية قصيرة تحولت إلى وظائف اقتصادية تربية - ثقافية - اجتماعية - ويعني ذلك أن الخبرات التقليدية تعد غير صالحة للجهاز الإداري في البلاد النامية ولا تفيد كثيراً في تحقيق أهداف التنمية. وقد لاحظ أحد خبراء الإدارة العامة الأمريكية في تقرير له أن جهاز الخدمة المدنية في الهند واحد من أحسن عشرة أجهزة خدمة مدنية في العالم، ثم يضيف تناقضاً صارخاً وهو أن هذا الجهاز لا يلائم ظروف التنمية في الهند.

2 معوقات تنظيمية: وتعود هذه المعوقات إلى وجود نقص واضح في تنظيمات إدارة التنمية وعدم إتباع

الأسلوب العلمي في مجالات كثيرة أهمها (توصيف الوظائف ووضع النظم واللوائح والإجراءات الإدارية الملائمة للعمل الجديد المطلوب من الجهاز الإداري وعدم التناسق بين السياسة والإدارة) فالتنظيم الإداري لا يتمكن من ملاحقة القرارات السياسية في أحيان كثيرة مما يصعب معه خلق التنظيم الملائم لمواجهة تنفيذ تلك القرارات، وكثير من القرارات السياسية لا يتم التنسيق بينها وبين التنظيم الإداري أو القرارات. وهناك معوقات تنظيمية أخرى تعود إلى تعدد النظم الإدارية اللازمة لإدارة التنمية. فالإدارة الحكومية التقليدية والقطاع العام والإدارة المحلية كل منها يحتاج إلى نظم إدارية مختلفة، مما يخلق صعوبة خلق التنظيم الإداري المتناسق.

خامساً: معوقات بشرية:

وهي نقص الإداريين الفنيين الأخصائيين اللازمين لإدارة التنمية وخصوصاً في المجالات الدقيقة كوظائف الحفظ والتخزين والشراء والإشراف، حيث أنه لم يكن في معظم الدول النامية مؤسسات تعليمية تؤهل هؤلاء بالقدر الكافي للقيام بوظائف في إدارة التنمية هي مشكلات ذات طبيعة متعددة الجوانب، وأنه لا يمكن لعلاجها إلا بأخذ النظرة الفاحصة والشاملة، وهذه هي الإستراتيجية الصحيحة لكل من إدارة التنمية والإصلاح الإداري.

ومن أجل تقريب الفهم أكثر نحاول إسقاط ما سبق على التنمية المحلية

II - معوقات التنمية المحلية

هناك الكثير من العوامل التي تعيق التنمية المحلية وتعمل على تعثرها و هي متنوعة فمنها ما هو ثقافي واجتماعي وسياسي والبعض الآخر اقتصادي، وإداري بالإضافة إلى المتغيرات والعوامل المستحدثة كالإرهاب والمناخ....الخ. ومن أهم هذه المعوقات لدينا:

1- اختلال التوازن في عملية التنمية المحلية: التوازن هنا يعني الشمولية في التنمية والتكامل بين الأفاق المختلفة بطريقة متوازنة، ولذلك فمن المستحيل تنمية النسق التكنولوجي دون تنمية نسق التعليم، أو الذهاب إلى تنمية المدينة دون تنمية الريف وعليه يجب التنسيق بين مختلف عمليات التنمية في جميع الاتجاهات.⁵

2- معوقات قيمية: إن النسق القيمي يلعب دوراً فعالاً في تطوير مجال التنمية المحلية وانخفاض مستوياته ينعكس سلباً عليها باعتباره نسقاً محورياً في توجيه السلوك والدوافع والانجاز نحو الفعل الاجتماعي المحلي الموجه للتنمية المحلية، وكذا الأهمية البالغة التي تلعبها القيم في تكوين البناء الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات المحلية، وذلك لأن القيم ترتبط بالركيزة الأساسية للتنمية المحلية أو بجوهرها إن صح التعبير إلا وهو الفرد، حيث يصنف « علي كاشف » القيم والمعايير المعوقة للتنمية في المجتمع المحلي كالأتي⁶:

- الانعزالية وصور اللامبالاة والاعتماد على الغير .

- عدم تقدير قيمة العمل.
- ازدياد العمل اليدوي.
- عدم تقدير قيمة العمل والزمن.

3- معوقات ثقافية: تعتبر المعوقات الثقافية من بين أهم التحديات التي تواجهها هذه المجتمعات المحلية فغالبا ما يكون سبب فشل معظم المشروعات في المجتمعات المحلية نتيجة إلى جهل الباحثين لثقافة وخصوصيات ذلك المجتمع أو المنطقة، فما يصلح في مجتمع ما أو جهة ما أو منطقة ليس بالضرورة يصلح في مجتمع آخر يختلف عنه خاصة إذا كانت تلك المشاريع مستوردة من مجتمعات تختلف من حيث المستوى الثقافي والظروف المحيطة بها والمتغيرات المتحركة بها.

كما يعد الهيكل السكاني في المجتمع المحلي والتركيبية الاجتماعية المكونة له كأحد العوامل المؤثرة في التنمية المحلية، فضلا عن عوامل أخرى تتمثل في المتغير الديموغرافي وما ينتج عنه من تفاقم مشكلة البطالة واختلال التوازن السكاني.⁷

ويمكن القول أن نسق المعتقدات والأفكار يحوي قدر كبيرا من معوقات التنمية في المجتمعات المحلية المتخلفة، فنسق المعتقدات يرتبط بطبيعة الإنسان، مزاجه وعالمه، وإطاره المرجعي المحلي، وطبيعة هذه المعتقدات تقف سلبا اتجاه التغيير، فعادة لا تقبل هذه المعتقدات الرذوخ للتجديدات أو التحديث بطريقة سهلة.

والمعتقدات هي التي يطلق عليها القوى الخارقة وهي على نمط أو شكل المعتقدات والاتجاهات التي تنبع من الأنساق الدينية والأعراف والعادات والتقاليد السائدة في جماعة من الجماعات، وهي تمثل معيقا من معوقات التنمية الاجتماعية المحلية عند الرغبة في إحداث التغيير.

4- معوقات إدارية: وتتمثل هذه المعوقات في تعقد الإجراءات وتفشي الروتين والبطء الشديد في إصدار القرارات، وانتشار اللامبالاة والسلبية، وسيطرة المصالح الشخصية على علاقات العمل الرسمية، وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وصعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية الجديدة والأجهزة التقليدية القائمة، ونقص الكفاءات الإدارية المؤهلة والمدربة والقادرة على تحمل مسؤولية التنمية المحلية في المجتمعات المحلية، ويعود ذلك بالأساس لعدم الاهتمام بإدارة الموارد البشرية التي لها الدور الفعال في عملية التنمية المحلية.⁸

ويذكر "محمد شفيق" أهم معوقات التنمية المحلية من الناحية الإدارية وهي كالآتي⁹:

- سوء إدارة المنشأة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي.
- سوء توزيع الاختصاصات وخاصة الفنية في بعض القطاعات.
- ضعف الأداة التنفيذية وسوء إدارتها لبعض الوحدات الحكومية وبخاصة الوحدات المحلية.
- عدم واقعية الأهداف ورفع الشعارات الرنانة المتعلقة بها.

- تراخي الجهات الإدارية وضعف سلطاتها مما أدى إلى انتشار رقعة الفساد، وارتفاع الأسعار بشكل فاحش.
- تسرب العمالة الماهرة الفنية والتقنية من كثير من القطاعات الإنتاجية الأساسية (أي هجرة الأدمغة).
- عدم وجود سياسات فعالة لاستخدام وتوزيع القوى البشرية طبقا لاحتياجات التنمية المحلية الفعلية في المجتمع المحلي.
- عدم التخطيط الجيد لمشاريع التنمية المحلية بما يتماشى والحاجات الأساسية للمجتمع المحلي.
- 5- معوقات سياسية: تتميز معظم المجتمعات المحلية بخصائص سياسية تعيق عملية التنمية المحلية، ومن أهمها نذكر:
 - تقتصر معظم المجتمعات المحلية إلى المناخ الديمقراطي السليم مع ضعف المشاركة السياسية من قبل أفرادها، بسبب ضعف مستوى أعضاء المجالس المنتخبة المساهمة في إدارة مقاليد التنمية المحلية.
 - سيطرة العلاقات والروابط التقليدية والقبلية على عملية اتخاذ القرارات السياسية بشأن برمجة المشاريع التنموية في المجتمعات المحلية.
 - تمركز القوة السياسية في المجتمعات المحلية في أيدي جماعات معينة، أي عدم توزيع السلطة توزيعاً عادلاً بين الجماعات السياسية المحلية (غياب التداول السلمي على السلطة) فالسلطة تحتكر من قبل جماعة واحدة.
 - ضعف المشاركة السياسية وتدني مستوى الثقافة السياسية لدى مواطني هذه المجتمعات المحلية، بالإضافة إلى غياب الوعي السياسي والمشاركة السياسية لأفراده تتيح ولاشك الفرصة لتنفرد الصفوة الحاكمة باتخاذ القرارات دون مناقش أو منافس أو منازع.
 - تتميز المجتمعات المحلية بالتغير السريع والفجائي والجزري وعدم الاستقرار السياسي نتيجة لغياب المشاركة السياسية الفعلية، الشيء الذي يعيق التنمية المحلية بشكل مباشر.¹⁰
 - الانسداد الحاصل في معظم المجالس المحلية المنتخبة نتيجة الصراعات الحزبية الضيقة، وضعف القوانين والتشريعات المنظمة لسير عمل هذه المجالس، أدى إلى انعدام ثقة المجتمع المحلي في هذه المجالس، الأمر الذي أدى في النهاية إلى تعثر التنمية المحلية.
 - أما " فريل هيدي" فإنه يحد بعض المظاهر الرئيسية للسياسة التي تحكم عملية التنمية في الدول النامية، والتي تنعكس حتماً على سير عناية التنمية المحلية في المجتمعات المحلية لهذه الدول ومن بين هذه المظاهر مايلي¹¹:
 - الإيمان بإيديولوجية تنموية كمصدر للأهداف السياسية الأساسية.
 - الاعتماد إلى درجة كبيرة على القطاع السياسي لتحقيق الأهداف المرجوة في المجتمع.
 - عدم الاستقرار السياسي.

- قيادة نخبة عصرية يصاحبها هوة سياسية بين الحاكمين والمحكومين.
 - عدم وجود توازن في نمو المؤسسات السياسية.
- لذلك يرى "فريل هيدي" أن مثل هذه المظاهر التي تتسم بها السياسة التي تسير عملية التنمية في الدول النامية، هي التي تمثل أحد أهم المعوقات السياسية في تلك الدول وهي دون شك تؤثر على عملية التنمية المحلية على المستوى الإقليمي والمحلي.
- 6- معوقات اجتماعية:** تتمثل المعوقات الاجتماعية في المجتمعات المحلية في النظم الاجتماعية السائدة، والعادات، والتقاليد، والقيم الموروثة، التي تقف عقبة دون تحقيق التنمية المحلية، فقد يعوق نظام الملكية السائد في مجتمع معين برامج ومشروعات التنمية المحلية، كما يعتبر نظام من النظم الاجتماعية التي تعيق جهودات التنمية المحلية، كما توجد فئات في معظم المجتمعات المحلية ترغب في المحافظة على القيم، وتقف عقبة أمام ما هو جديد، فهم يخشون من تهديد هذه التنمية لمصالحهم، وما يصاحب ذلك من قضاء على ما يتمتعون به من حقوق وامتيازات، كما قد تنبع المقاومة كذلك من بعض مراكز القوى والنزاعات التقليدية والرجعية المحافظة¹²، ومن أهم معوقات التنمية المحلية نذكر:
- الزيادة السكانية وأثرها على التنمية المحلية:
- تعتبر الزيادة السكانية من بين أهم معوقات التنمية المحلية في المجتمعات المحلية خاصة في الدول النامية، وذلك لما يترتب عنها من آثار سلبية على التنمية المحلية والتي تعد بمثابة مؤشر للتخلف ومن أهم التحديات التي تواجه التنمية المحلية في المجتمع المحلي، وتتمثل أهم تلك الآثار فيما يلي:
- تؤدي أي زيادة سكانية إلى نقص متوسط الدخل الفردي باعتبار متوسط دخل الفرد هو ناتج قسمة الدخل الكلي على عدد السكان.
 - تتأثر الخدمات المقدمة للسكان في المجتمع تأثيراً سلبياً خاصة الخدمات الرئيسية مثل (التعليم والخدمات الصحية وتوفير المياه الصالحة للشرب ووسائل النقل والاتصالات والكهرباءالخ.) بزيادة عدد السكان بالنظر لمحدودية دخل الدولة بوجه عام وإمكانياتها في المجالات الخدماتية وهو ما يؤثر تنمية المجتمع المحلي.
 - تبتلع الزيادة السكانية كل زيادة في الإنتاج وتستنزف كل عائد للجهد البشري المبذول.
 - يؤدي التزايد السكاني إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها المجتمع وبخاصة المجتمع المحلي، مما يلزم الدولة تخصيص مبالغ ضخمة لمواجهتها، كان بالإمكان توجيه تلك الأموال إلى الاستثمار الذي يعمل على تحريك عملية التنمية المحلية¹³.
- هذا وبالإضافة إلى مشاكل أخرى تتسبب فيها الزيادة السكانية في المجتمعات المحلية وعلى رأسها عدم التكفل الجيد بالطبقات الهشة في المجتمع المحلي من قبل الدولة في مجال الخدمة العمومية كالصحة والتعليم والسكن والغذاء وغيرها من ضروريات الحياة، وذلك نتيجة اهتمام السلطة المركزية بالمدن الكبرى

وتتأسي المناطق الداخلية المحلية، بسبب قلة الموارد من جهة كثرة السكان، وعدم كفاءة منظمات المجتمع المدني في المجتمعات المحلية والمنتخبين للضغط على السلطات المحلية والمركزية.

III - التحويلات وأثرها على التنمية المحلية: التحويلات هي الأموال التي يحولها العمال المهاجرون للأسرة والأصدقاء في الوطن، وهي تمثل الرابطة الأشد جلاء بين الهجرة والتنمية المحلية، وقد وصلت التحويلات المسجلة رسمياً للبلدان النامية إلى 330 مليار دولار في عام 2008، ويصل إجمالي التحويلات على الأقل إلى ثلاثة أمثال المساعدات المالية الرسمية وهي أكبر مصدر للتمويل الخارجي للبلدان النامية، ففي الهند مثلاً زادت التحويلات على 50 مليار دولار في 2008، وفي المكسيك تزيد التحويلات على التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي حقوق حصيلة السياحة في المغرب، وإيرادات صادرات الشاي في سيريلانكا، وإيرادات قناة السويس في مصر ففي عام 2008 بلغت التحويلات أكثر من نصف إجمالي الناتج المحلي في طاجكستان وهايتي، وزادت على 10% من إجمالي الناتج المحلي لـ 23 بلداً.¹⁴ وعلى اعتبار أن التحويلات هدايا وليست دخلاً، فإن لها عواقب غير مقصودة تؤثر سلباً على عملية التنمية المحلية، مما يجعل التحويلات أحد أهم معوقات التنمية المحلية، ويعود ذلك للأسباب التالية.

فالمثقفون لهذه التحويلات المالية قد لا يتعبون أنفسهم كثيراً في البحث عن عمل أو لا يبذلون جهداً كبيراً في الدراسة، إذا كانوا يعلمون أنهم يستطيعون الاعتماد على هذه التحويلات لتكملة أجورهم، وقد أكد الباحثون على أن الذين يتلقون التحويلات يقللون من مشاركتهم في قوة العمل، وهناك عاقبة أكثر سوءاً للتحويلات على التنمية الاقتصادية المحلية والرفاهة في المجتمع المحلي، هي تأثيرها على المؤسسات والحكومة، ذلك أن أسرة تتلقى تحويلات لن تهتم كثيراً بعد ذلك بنوعية المجالس المحلية المنتخبة ولا بنوعية الجهاز الإداري التنفيذي المحلي، وقدرتهم على توفير البنية التحتية والمؤسسات التي تسيّر التنمية المحلية، وإذا كانت الظروف بل إنها سترسل مزيداً من أعضائها للخارج وستستخدم داخل تحويلات للتعويض عن نقص الخدمات الحكومية، وتفقد الاهتمام بالضغط على الإدارة المحلية والحكومية لتوفير خدمات أفضل، ولن تشعر هذه الإدارة أو الحكومة بأنها مضطرة لتوفير هذه الخدمات لأنها تدرك أن هذه الأسر تستطيع أن تعول نفسها فتندهور نوعية الإدارة المحلية والحكومة بالدرجة الأولى.¹⁵

IV - تغير المناخ وأثره على التنمية المحلية: يتسبب تغير المناخ في تفاقم التحديات المتزايدة على التنمية المحلية بشكل أخص، وينسب في إلحاق الضرر بالفعل بالبلدان النامية، عن طريق طرح تهديدات جديدة إضافة إلى زيادة انتشار ظاهرة الفقر في المجتمعات المحلية.

يمثل تغير المناخ تهديداً جاداً وداهماً على التنمية، فعدم التخفيف من آثار تغير المناخ يمكن أن يسبب إحتزاراً يصل إلى 5 درجات مئوية في هذا القرن، هذا الإحتزار الذي قد يضيف أنماط طقس جديدة، سيتطلب التصدي لها جهوداً ضخمة من أجل التكيف، ولكن مع هذه الجهود فقد يتعرض ما بين 100-400 مليون نسمة لخطر الجوع، وتعاني من 1-2 مليار نسمة إضافية من نقص في المياه.

والبلدان النامية هي الأكثر تعرضا للخطر نتيجة تغير المناخ، حيث يقدر لها أن تتحمل ما يقارب من 80% من آثار تغير المناخ، ذلك أن احتراق قدره درجتان مئويتان سيؤدي إلى أدنى حد من الخسائر في البلدان الدخل، وإلى خسارة في إجمالي الناتج المحلي العالمي تبلغ في المتوسط 1%، لكنه يمكن أن يسفر عن انخفاض دائم بمقداره 4-5% في الدخل السنوي للفرد في إفريقيا وجنوب آسيا على حد سواء.¹⁶

V - خاتمة

إن التنمية المحلية كعملية حتمية في البلدان النامية لاقت أكثر من العقبات وخاصة في ظل النظام العالمي الجديد، وما يفرضه من صعوبات في استعادة تلك الدول من مزايا السوق العالمية، وكذا العصابات الإرهابية العابرة للحدود، التي كان من أثرها نفور الاستثمارات الأجنبية من الدول النامية نظرا لعدم توفر الأمن والاستقرار فيها، إضافة إلى ما ذكر أنفا من معوقات اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية وغيرها من العوامل الأخرى التي تعاني منها المجتمعات المحلية، وتقف عرصة لمسار التنمية المحلية في الدول السائرة في طريق النمو، مما يجعل تحقيق التنمية المحلية فيها غاية من الصعوبة ما لم تتخذ الإجراءات اللازمة، ابتداء من إعادة في المنظومة التشريعية، ومرورا بالحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية المميزة للمجتمع المحلي، وانتهاء بإعادة هيكلة المنظومة الإدارية بما يتماشى مع الإدارة الحديثة المؤهلة لتسيير عملية التنمية المحلية وخصوصية المجتمع المحلي من خلال التركيز أكثر على وظائف إدارة الموارد البشرية التي تعتبر المحرك الرئيسي لمؤسسات الدولة ككل وتكيفها مع طبيعة وظروف المجتمعات المحلية.

تعد التنمية بشكل عام هاجس كل الدول خاصة الدول النامية منها، فالتنمية بكل أبعادها وعلى كافة مستوياتها تعطي وزنا واعتبارا ومكانه للدولة سواء على المستوى المحلي الداخلي (أفرادها، مواطنيها)، أو على المستوى الخارجي ضمن النسق الدولي، حيث تنطوي التنمية عموما على إحداث نوع من التغيير في المجتمع أي (إحداث تغيير مقصود ولكن قصد التطوير والتحسين)، لذلك جاءت التنمية المحلية لتكون أقرب إلى المواطن، فهي تعمل على تحسين أوضاعه وتلبية احتياجاته، وتتجلى أهمية التنمية المحلية في تفعيل مجالاتها الاقتصادية، السياسية، الإدارية، الاجتماعية والبشرية بكل ما يخدم الإنسان لأنه المقصود من هذه التنمية، وهو الأساس المحوري الذي تبنى عليه التنمية المحلية على وجه الخصوص، والذي توجه إلى خدمته من جهة أخرى.

لذلك فإن جودة التنمية المحلية يتوقف على مدى فعالية مقوماتها وركائزها الأساسية في المجتمع.

- ¹ الشبيب، كاظم، التنمية و الإصلاح في الوطن العربي، ص11،
<http://www.ejtemay.com/showthread.php?t=24287>
- ² شافعي محمد زكي، التنمية الإقتصادية، دار الكتاب المصرية، القاهرة، 1981، ص78.
- ³ نفس المرجع، ص 78.
- ⁴ أسعيد محمد فايز، مشاكل التنمية في العالم الثالث، الطبعة الأولى، دار الوطن، الرياض، 1984، ص81.
- ⁵ علي الكاشف، التنمية الاجتماعية المفاهيم والقضايا. مصر: الدار الجامعية، 2007، ص172.
- ⁶ نفس المرجع، ص173.
- ⁷ فادية عمر الجولاني، تغير الاتجاهات والتكيف السلوكي في المجتمع المحلي. ترجمة فادية عمر الجولاني، مصر، المكتبة المصرية، ط1، 2009، ص118.
- ⁸ حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية.. اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، اداريا. مرجع سابق، ص231.
- ⁹ محمد شفيق، دراسات في التنمية الاجتماعية. مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2009، ص75- ص77.
- ¹⁰ محمد شفيق، مرجع سابق، ص79-80.
- ¹¹ فريل هيدى، الإدارة العامة منظور مقارن. ترجمة: محمد قاسم القريوتي 1983، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1985، ط1979، ص2، ص168.
- ¹² حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية... اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا. مرجع سابق، ص225.
- ¹³ محمد شفيق، دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص50.
- ¹⁴ دليب رشا، التحولات ودورها في التنمية.. طرق النجاة للبلدان الفقيرة. ترجمة: مركزا لأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، "مجلة التمويل والتنمية (صندوق النقد الدولي)", مصر: مطابع الأهرام التجارية، المجلد 46، العدد 4، ديسمبر 2009، ص30.
- ¹⁵ رالف شامي وكونيل فولنكامب، التحولات ودورها في التنمية... عكاز ضعيف. ترجمة: مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، "مجلة التمويل والتنمية (صندوق النقد الدولي)", مصر : مطابع الأهرام التجارية، المجلد 46، العدد4، ديسمبر 2009، ص31.

¹⁶ كيرك هاملتون وماريان فاي، مناخ متغير للتنمية. ترجمة: مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، "مجلة التمويل والتنمية (صندوق النقد الدولي)"، مصر : مطابع الأهرام التجارية، المجلد 46، العدد 4، ديسمبر 2009، ص 10.

دور الفاعل المحلي في تجسيد حكمة المدن

د. لعيرج عودة

جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف.

ملخص:

لقد أبانت ظاهرة التوسع العمراني عن جملة من الإشكالات التي أصبحت تطرح على المستوى المحلي، في صورة منها لإيجاد تصور نمطي جديد حول حال مدننا اليوم في ظل النقلة النوعية للعالم الغربي نحو تبني نموذج المدن الذكية، وفي ظل هذا الواقع المرير و اتساع الهوة بين السياسات و البرامج و غياب العمل الجاد لمختلف الفواعل المحلية. نقدم هذه الورقة البحثية التي تتناول جملة من العناصر التي أصبحت تكون نسيج العلاقات التي ترسم حال مدننا و سنركز بالخصوص على الفاعل المحلي وأي دور أصبح يصنعه، وهذا من خلال صنع مقارنة تشاركية للوضع القائم اليوم.

abstract

The phenomenon of urban expansion has revealed a number of problems that have been raised at the local level in order to create a new stereotype about the state of our cities today in light of the qualitative shift of the western world towards adopting the smart cities model. Programs, and the absence of hard work for different local works. This paper presents a number of elements that have become the fabric of relations that shape the situation of our cities and we will focus on the local actor and any role he has made by making a participatory approach to the situation today.

مقدمة:

لقد عرفت العديد من الدول إخفاقات في تدبير و إدارة حياة الساكنة، خاصة في المناطق التي تعرف تزايدا ديموغرافيا مطردا ووتيرة متسارعة من التوسع العمراني مما أدى إلى تزايد مظاهر الإقصاء الاجتماعي والعمراني، وهي التحديات التي تتعاضم يوما بعد يوم في الوقت الذي لم تتمكن مجمل الخطط العمرانية الحضرية من تجاوز عقبة هذه التحديات، على اعتبار أن المدن اليوم أصبحت مختبرات للسياسات العامة ومجالا واسعا لمجمل الإبداعات والابتكارات، كما أن الجماعات المحلية لم تعد تلك الوحدات التي تقدم الخدمات اليومية البسيطة للمواطن، بل أصبحت فاعلا هاما يحوز على كل المقدرات والإمكانات، ما يجعله يأخذ المبادرة نحو مشروع تنموي محلي، لقد ساهمت المقاربات التقليدية البيروقراطية لتدبير الشأن المحلي في ظهور ما اصطلح عليه أزمة حكمة المدن و التجمعات السكنية، ومن خلال معالجتنا لهذا الموضوع سنركز على دور الفاعل المحلي ومدى مساهمته في تقريب الهوة بين المواطن ومجاله، من خلال خلق فضاء متكامل لعيش المواطن، فضاء تتوفر فيه شروط الحياة الكريمة، فضاء يستثمر في الإنسان باعتباره رأسمال منتج، وهدفا ووسيلة.

لقد أصبح النقاش حول موضوع حكمة المدن محط اهتمام واسع في ظل التحديات المطروحة على الجماعات المحلية لتكييف تدبير الشأن المحلي لمواكبة النمو الحضري المتزايد والضغط الكبير الذي

أصبحت تعيشه المدن، فعلى الرغم من أن أدوار المجالس المحلية تجسد عمق مفاهيم الحكامة المحلية، إلى أنها لم تستطع مسايرة هذا التحول، ولم تتمكن من استثمار الآليات القانونية التي تمكنها من تجميع مختلف المبادرات و البرامج و المشاريع، و صهرها في قالب موحد يمكن من الرفع من مستوى عيش السكان و بالتالي تحقيق التنمية المحلية المندمجة.

* ماهي الآليات المؤسساتية و المالية والتقنية التي يجب وضعها من أجل استباق أبعاد التوسع الحضري والتحكم فيه وفتح مناطق جديدة للتمدن؟

* أي دور يجب أن يلعبه الفاعلون من أجل مواكبة الجماعات المحلية في وضع وتنفيذ سياسة حضرية؟
* كيف يمكن تعبئة الموارد وتمويلات مختلف الفاعلين في المدينة من أجل إنجاز سياسة حقيقية للمدينة وذلك أمام الحاجيات المتزايدة للسكان الحضريين و تحديات التنمية؟

* كيف يمكن في مجال محدد ضمان تقارب السياسات القطاعية من خلال مشاريع تتوقف فعاليتها على التنسيق؟.

أولاً: الحيز المفاهيمي للورقة البحثية

أ - المدينة:

مفهوم المدينة صعب التحديد نظرا لتعدد المعايير يتم اعتمادها من أجل التمييز بين المدينة والبادية، إذا غالبا ما يتم الاعتماد على معيار معدل تعدد السكان، غير أن هذا العدد يختلف من دولة لأخرى، ومن حقبة تاريخية لأخرى كذلك، وبذلك نجد مثلا أن بعض الدول الأوربية كفنلندا والسويد، تعتبر كل تجمع سكاني تجمعا حضريا إذا زاد عدد سكانه 200 نسمة، ونجد نسبة 250 نسمة عند الدانمارك، و 2000 نسمة عند فرنسا، و 11000 عند مصر و 30000 عند اليابان، هذا التباين في تعريف المراكز الحضرية أو المدينة بين بوضوح درجة التحضر في بلدان العالم¹.

وفي ظل غياب وجود فروق سوسولوجية ثابتة للتمييز بين المدينة والبادية، وفي ظل كذلك وجود نمط عيش ريفي في بعض المدن رغم كثافته السكانية، يبقى معيار الكثافة ضعيفا للتمييز بين الاثنين² واعتمادا على معيار العدد والكثافة السكانية المتمركزة في مجال معين، من أجل تحديد الفرق بين المدينة والبادية يبقى ضعيفا، لأن مسألة ربط المدينة بالتوسع الديمغرافي وبمفهوم التحضر غير كافية لإعطاء تحديد دقيق للمدينة كفضاء له خصائص فيزيقية موضوعية (المواصلات، التجهيزات، البنيات العالية، المؤسسات، المرافق العمومية...) ومجال لتجمع أفراد ذوي نمط خاص في العيش والتعامل، وهي بذلك تتجاوز بالكثير مفهوم التحضر.، بالإضافة إلى معيار الكثافة السكانية نجد العدد من المعايير الأخرى كالمعيار الإداري الذي يعتبر أنه كلما توفرت المؤسسات (المستشفيات، الأسواق الحدائق، المنتزهات، الإدارات، المدارس، المعاهد....) اعتبر المجال حضريا. وكلما قل تواجد هذه المؤسسات اعتبر المجال قرويا، كما نجد كذلك المعيار الضريبي الذي يعتبر أنه إذا كانت الضرائب عقارية و ذات مداخل متعددة تدفع عن المباني والمنشآت الصناعية والتجارية اعتبر المجال حضريا، وإذا كانت هذه

الضرائب تدفع مثلا على الإنتاج الزراعي كان المجال قرويا، وهناك كذلك المعيار العمراني الذي يميز بين المدينة والبادية من خلال طبيعة البناءات العمرانية، بحيث أن المجال الحضرية والمدينة هي التي توجد فيها الحدائق والمؤسسات الخدماتية والأسواق أما المجال القروي فهو الذي يغيب فيه هذا النمط العمراني بنفس الخصائص، هذا علاوة على المعيار التاريخي، وكذا الشأن بالنسبة للمعيار المهني، إذ يتم التمييز بين الفضائيين (البادية - المدينة) من خلال طبيعة المهن والحرف والأنشطة الاقتصادية.

غير أن أهم ما يمكن قوله على هذه المعايير الكمية الأحادية البعد، هو أنها تبقى معايير ناقصة للتمييز بين المدينة والبادية، لأن المسألة أكثر من ذلك بالكثير وتحتاج إلى نوع من المقاييس الكيفية المتعددة الأبعاد، خاصة وأن الفروق الريفية/ الحضرية هي بالأساس ظاهرة ثقافية مرهونة بثقافة المجتمع ككل لا يمكن الحديث عن خصائص عامة تميز القرية أو المدينة، في كل زمان ومكان.

وإذا ما رجعنا إلى التراث السوسولوجي نجد مسألة المقارنة بين البادية والمدينة من أجل التمييز بينهما وتفسير مختلف الظواهر والأفعال الاجتماعية للأفراد داخل الوسط الحضري أو القروي عند الرواد المؤسسين لعلم لاجتماع³ بداية بابين خلدون ومرورا بأميل دوركايم و توينز ووصولاً إلى ماكس فيبر وغيرهم كثير ممن وضعوا نوعاً من المقارنة بين البادية والمدينة في تناولهم للمسألة الحضرية.

ويعرف جورج جورفيتش المدينة على أساس أنها عبارة عن "نتاج تركيز السكان ووسائل الإنتاج ورأس المال المتع والحاجات، في حين يمثل المجتمع القروي العزلة والانفصال".

ويعرفها ماكس فيبر "مكان إقامة يعيش السكان فيها على أساس التبادل والتجارة أكثر من الزراعة" ويعرفها روبرت بارك "أنها ليست مجرد تجمعات من الناس مع ما يجعل حياتهم فيها أمراً ممكناً، كما أنها ليست مجموعة من الشوارع، إن المدينة فوق هذا كله، إنها اتجاه عقلي ومجموعة من العادات والتقاليد إلى جانب تلك الاتجاهات المنظمة .

ويعرف لويس وورث المدينة على أساس أنها تميز عن القرية بعدة خصائص. أهمها حجم السكان الأكبر وتركز الكثافة السكانية، وسيادة العلمانية والعقلانية وانهيار النسيج المعيارى والأخلاقي وعدم التجانس الاجتماعى.

وتعرف المدينة من الناحية القانونية على أساس أنها كيان قانوني يخضع للقانون العام للدولة ومن المتوقع أن يؤدي هذا الكيان عدة وظائف سواء كانت حكومية أو محلية، ووفقاً لهذا التعريف فإن المدينة تعتبر وحدة إدارية محلية (لامركزية) لها حدود محددة قانونياً وأشخاص منتجون محلياً يتمتعون بسلطات واختصاصات محددة⁴

يبقى هذا التعريف القانوني غامضاً، غير أن التعاريف التي اعتمدت على البعد الكيفي المتعدد الأبعاد، هي الأقرب إلى إعطاء صورة حقيقية حول مفهوم المدينة، لذلك وجب الاعتماد على كل هذه البعادات الكمية والكيفية، في تحديد مفهوم المدينة كجمال يتميز بنمط خاص في العيش وطبيعة العلاقات الاجتماعية والأنساق الثقافية، والاجتماعية والسياسية.

إنها انجاز إنساني سوسيوولوجي، وهي فضاء متحول يتميز باتساع نطاق التفاعل بينه وبين الفرد، وكذا اللقاء الأفكار و المبادرات وفضاء للتداول والحوار والاختلاف.

إنها في المجمل وحدة عمرانية ذات تكامل وظيفي (صناعي، تجاري، سياسي، صحي، بيئي، ترفيهي.....)تتنوع فيها الخدمات والوظائف و المؤسسات،إنها في المجمل صيرورة تاريخية تعبر عن الاستمرار في الزمان والتالي الارتباط بين الماضي والحاضر.

ب-الحكمة " أو الحوكمةgouvernance":

هي مصطلح قديم من أصل إنجليزي، ومصدرها من الفعل اللاتيني «gouvernance» «توجيه دفة السفينة».كما تشير المقاربة المؤسساتية لمفهوم الحوكمة في أدبيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى: "ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في إدارة شؤون البلاد على جميع المستويات، ويتضمن الحكم الآليات والعمليات والمؤسسات المتطورة التي يعبر المواطنون والجماعات من خلالها عن مصالحهم وحاجاتهم، ويمارسون حقوقهم وواجباتهم القانونية، ويعتمد المفهوم على المشاركة والشفافية والمساءلة، ويؤمن أفضل استخدام للموارد، ويضمن العدالة وتطبيق القانون.

وقد أعيد إحياء هذا المصطلح في أوسط ثمانينات القرن العشرين لاستخدامه في مجالات مختلفة من الحياة الاجتماعية والإنسانية . ورغم عدم الاتفاق حول تعريف موحد له حتى اليوم، إلا أنه من الممكن تحديد سمات الحقل الدلالي الواسع الذي يغطيه وصف العمليات والروابط والتمفصلات التي تميز العلاقة بين مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في صنع القرار واليوم، وبقدر ما أضحت المشاكل متعلقة بسوء التدبير أكثر من ارتباطها بنقص الموارد، تصبح الحكامة الرشيدة انشغالا رئيسا في الخطابات العملية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. وإذا كان هذا المفهوم يحتوي أحيانا على فائدة نظرية أو سياسية لدى البعض، فإن المسألة بالنسبة للغالبية العظمى، وخاصة ساكنة البلدان النامية، تشكل مصلحة حيوية لارتباطها بتزايد الفقر وتدهور الأوضاع المعيشية وعدم الاستقرار الجيوسياسي وزيادة خطر الإرهاب وتفشي الفساد والأزمات الاقتصادية والمالية التي لم يسبق لها مثيل وبالتالي، أظهرت هذه الاختلالات وغيرها، الحاجة الملحة إلى التطور نحو نماذج من الحكامة المواطنة، تأخذ بعين الاعتبار المصلحة العامة للجماعة مع احترام حقوق كل مواطن، المدنية منها والسياسية والاجتماعية.

و بسياق مغاير هي أداة لتبسيط التوجهات الإستراتيجية الكبرى للإدارة، كما أنها طريقة للتدبير الجيد في خضم عملية الشراكة، كما أن للحكامة أبعادا مختلفة، هذه الأبعاد يمكن اختزالها حسب معطيات الدورة في كون الحكامة الرشيدة عنصر لا يمكن فهمه إلا بعدم إقصاء أي عنصر، بمعنى استلهاام كل الآراء وكل الطاقات والإمكانات البشرية المتاحة.

للحكامة الرشيدة غايات وأهداف، كعناصر تدخل ضمن فهم الحكامة الرشيدة، هذه الأهداف و الغايات يمكن تسطيرها و إجمالها في التنظيم الجيد، وتوزيع المسؤوليات، وكذا الكفاءة في إسناد المسؤوليات. وأخيرا دعم المؤسسات في إطار عملية الإشراف والتشارك، داخليا وخارجيا.

ج- المجتمع المحلي

يمثل المجتمع أهم المصطلحات المحورية التي تدور حولها موضوعات و قضايا التغيير المخطط، على اعتبار أن المجتمع هو وحدة التحليل الرئيسية في التحليلية السوسيلوجي فهو بذلك "كل مجتمع إنساني يضم أفرادا تجمعهم نفس الممارسات و التاريخ و اللغة المشتركة و تضبطهم قوانين وقواعد واضحة " . كما يشير المفهوم إلى مجموعة من الناس الذين يقيمون غالبا على رقعة جغرافية من الأرض و تربطهم علاقات دائمة نسبيا و لهم نشاط منظم وفق أساليب و أنماط متعارف عليها تسود بينهم روح الجماعة تشعرهم بأن كلا منهم ينتمي لهذا المجتمع، يستهدف إشباع حاجتهم من خلال تكوين علاقات دور متبادلة تشمل بناء النسق الكلي، أما الجماعات المحلية فهي عبارة عن وحدات جغرافية مقسمة من إقليم الدولة، وهي عبارة عن هيئات مستقلة في الولايات و المدن و القرى، وتتولى شؤون هذه الوحدات بالطرق المناسبة لها، و تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي

د- المرافق العمومي:

تحتل المرافق العمومية المحلية مكانة هامة ضمن أنشطة الجماعات، ومن بين المرافق التي عرفت نموا ملحوظا تلك المتعلقة بالخدمات المقدمة عبر الشبكات كتوزيع الماء الصالح للشرب والتطهير السائل وتوزيع الكهرباء والنقل الحضري والنظافة.

لكن وبالرغم من المجهودات المبذولة، لازال حجم الحاجيات الناجمة عن النمو الحضري المرتفع وعن وتيرة تطور الأنشطة في تزايد. إضافة إلى ذلك، يقتضي تعدد المتدخلين وصعوبة توفير التمويل اللازم البحث عن أنماط جديدة للتدبير ووضع آليات للمراقبة والضبط إن أفاق تنمية هذه المرافق ذات الطابع التجاري والصناعي تقتضي تظافر جهود كل من الجماعات المحلية والدولة والقطاع الخاص لتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

ثانيا: علاقة الحكامة الجيدة بالتنمية المحلية

بالرجوع إلى مفهوم الحكامة، نجد أن هذا الأخير قد تطور بالموازاة مع تطور مفهوم التنمية، والتنمية التي "لا تعني مجرد تنمية الموارد البشرية و تلبية الاحتياجات الأساسية لكنها تنمية إنسانية شاملة للبشر والمؤسسات الاجتماعية لتحقيق الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية المفهوم الواسع للتنمية الإنسانية يضيف إلى الحريات المدنية والسياسية بمعنى التحرر من القهر ومن جميع أشكال الحط من الكرامة الإنسانية مثل الجوع والفقر والمرض والخوف والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ليصل إلى قاعدة عريضة تعتمد على مبادئ حقوق الإنسان "لاسيما لما انتقل محور الاهتمام من التركيز على النمو الاقتصادي إلى التركيز على الرأسمال الاجتماعي ثم إلى التنمية الإنسانية، ليظهر مفهوم الحكامة بجلاء عندما أضحت التنمية تعتمد على نهج متكامل، يعتمد على مبدأ المشاركة والتخطيط الطويل الأمد، ومرتبطة بالتكامل بين النشاط الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي، الثقافي والبيئي، ومستندة على العدالة في التوزيع والمشاركة، من هنا نشأت العلاقة بين مفهوم الحكامة والتنمية المحلية، لأن الحكامة هي الضامن

لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية حقيقية مستدامة، على اعتبار أن مسألة التنمية وأهداف الحكامة يعتبران المدخل الهام، بل الأرضية الوحيدة المنتظر منها تحقيق الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي جعل من مطلب الحكامة في بعده التنموي دعامة أساسية لتقوية مسلسل اللامركزية، وآلية في النهوض بالدور التنموي للجماعات المحلية بالجزائر ولعل من مستلزمات التنمية المحلية في إطار الحكامة الجيدة العمل على استنفار تعبئة كل الإمكانيات والموارد و الطاقات المتوفرة بمجال محلي معين، بهدف خلق وتطوير أنشطته الإنتاجية وتحسين مستوى عيش جميع سكانه، وإحلال اللامركزية بكل مقوماتها محل المركزية في التخطيط والقرار وغيرها، والتي من عيوبها أي المركزية اللامبالاة والتدبير السلبي للحاجيات والمطالب المحلية، إضافة إلى الميل نحو عدم التجديد والتغيير بسبب ميزان القوى داخل السلطة المركزية، هذا فضلا عن كون التنمية المملاة من المركز غالبا ما يطغى عليها الطابع الانتقائي اجتماعيا ومجاليا.

أما رهانات الحكامة الجيدة في علاقتها بالتنمية المحلية في إطار علاقتها بالتنمية المحلية، هي الدفع بالديمقراطية المحلية نحو الأرقى، و هذا الرقي لن يتحقق إلا إذا تم استحضار مؤشرات التنمية المحلية والتمثلة في الرفع من مستوى التعليم والرعي لدي السكان المحليين وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى تعزيز دولة الحق والقانون بمؤسسات مبنية على أسس صلبة، تحفز الفرد على المشاركة في الحياة العامة بكامل الالتزام و المسؤولية إلى جانب جعل الجماعة المحلية إطارا جغرافيا قاعديا لإنتاج تنمية محلية مستدامة قادرة على جلب الاستثمار وإنعاش التشغيل ومحاربة التهميش و الإقصاء الاجتماعي و الممارسة الديمقراطية وترسيخ قيم المواطنة البناءة والمشاركة الفعالة لكل مكونات المجتمع المحلي، مع إقرار مبدأ المساءلة و المراقبة فالحكامة الجيدة كأداة و آلية لتحقيق التنمية على المستوى المحلي، ارتبطت في الخطابات السياسية والاقتصادية منذ ظهورها كمفهوم جديد بالهيئات المحلية، حيث وجدت في المحلي أرضية ملائمة لتوطيد دعائمها، وحقلا خصبا لتجريب أولوياتها، ورسم خططها التنموية ووضع استراتيجياتها الاقتصادية والاجتماعية.

و من هذا المنطلق تبدو أهمية دراسة الحكامة الجيدة في علاقتها بالتنمية المحلية، والتي أصبحت موضوعا يتموقع في عمق انشغالات المنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية والإدارية، حيث ما كان ليحظى بهذه الأهمية لو لم تكن هناك في الحقيقة إشكالية تطرح على مستوى تدبير الشأن العام المحلي، ولعل ذلك ما يفسر تزايد الإهتمام في السنوات الأخيرة بمفهوم الحكامة كنموذج جديد للتنمية وآلية لتحسين الإدارة اللامركزية على جميع المستويات والميادين، وبما أن الهدف من الحكامة تحسين ووضع آليات للتدبير الرشيد والجيد للجماعات المحلية بغية تحقيق تنمية محلية شاملة ومستدامة، خاصة و أن حجم الاختلالات التي تعيشها هذه الأخيرة تستدعي سرعة التدخل، الشيء الذي يفرض ضرورة اعتماد وتبني خطة إستراتيجية قائمة على توفير كل الأجواء الملائمة، لكي تلعب الهيئات المحلية دورها التنموي، وذلك من أجل تذليل أي حاجز فيها كان نوعه أمام عجلة التنمية المحلية.

المدن كتجمع إنساني هي مكان الفعل والنشاط والتفاعل بين الناس، وبالتالي تحتاج صيغة لصناعة القرار العام المحلى يتحقق من خلالها التوافق الجماعي فيما يهم السكان ويحقق مصالحهم في الحاضر والمستقبل. هذه المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار المحلي هي مفتاح التنمية المحلية والموجه لها وهي التي تحدد مستوى إسهام سكان المدن في تحقيق أهدافها. فالمدينة هي البيت الكبير ولا يمكن تخيل أن يتم تخطيطها دون مشاركة سكانها. كيف يصح أن يتم توزيع الأنشطة ووضع المعايير وتحديد الاشتراطات ومستوى النمو الحضري دون الأخذ في الحسبان توجهات الرأي العام المحلي من خلال ممثليهم في المجالس النيابية. تهميش السكان و عدم إشراكهم في عملية صنع القرار المحلي يعني تنمية مشوهة قاصرة عن الاستجابة للمتطلبات الحقيقية لهم وغير قادرة على معالجة المشكلات التي تزداد تعقيدا يوما بعد يوم. فلم يعد بإمكان المخططين التنبؤ بالمستقبل على أساس علاقة خطية تربط بين عدة متغيرات وتتوصل إلى نتائج شبه أكيدة.

هناك الكثير من المستجدات والمتغيرات التي تؤثر في أنماط الاستهلاك وتركيبه سوق العمل ومستوى سقف التوقعات والثقافة السياسية والاجتماعية، ما يؤكد ضرورة إشراك السكان في عملية التخطيط ليسهموا بأفكارهم وجهدهم في وضع تصورات ورؤى مستقبلية ويكون لديهم الحماس والرغبة الأكيدة في تنفيذها. والحقيقة أن من يمتلك المكان يحرص عليه وهذا ما تفعله المشاركة الشعبية في صنع القرار المحلي. هناك الكثير من المظاهر السلبية والسلوكيات الخاطئة تمارس في الأماكن العامة وكأن المكان لا يهمهم وهذه نتيجة حتمية لعدم تملك الناس للمكان وعدم إحساسهم بأن وضع من أجلهم ولمنفعتهم، ولذا لا يمكن الاستمرار في الاعتماد على البيروقراطيات المركزية في إدارة المدن والتخطيط لها وتوفير الخدمات العامة، فهذا ينتزع الانتماء للمكان من السكان ويخلق فجوة بين صانع القرار والمستفيد. هذا الوضع يقلل من بناء القدرات المحلية جهدا وفكرا ولا يكون هناك تطوير للخبرة المحلية وهو ما يعوق جهود التنمية ويفقدها تميزها وتخصصها وقدرتها التنافسية هناك أمر آخر على درجة كبيرة من الأهمية في موضوع التخطيط والتنمية العمرانية ويؤكد أهمية تداخل المفهومين مع بعضهما البعض تكاملا وانسجاما وهو أن قرار التخطيط وتقديم الخدمات البلدية يلزم أن يرتبط بإستراتيجية التنمية المحلية.

لكن السؤال من يحدد الإستراتيجية المحلية؟ هل هي المجالس النيابية المحلية أم الأجهزة المركزية؟ تساؤل مشروع في ظل ضعف صلاحيات مجالس المناطق والمجالس المحلية والبلدية، وبالتالي غياب استراتيجيات محلية تكون بمثابة البوصلة لصناعة القرار المحلي. ما يحدث الآن هو ردة فعل، فما أن تقع مشكلة يسارع إلى إقامة مشروع أو تقديم خدمة وهذا أمر مؤسف ومكلف لأنه يستنزف الجهد والمال لأنه يتم باستعجال ودون إعداد مسبق. لذا نجد مع الإنفاق السخي للدولة أنه مازالت هناك مشكلات تستغرقنا ولم معالجتها جذريا مثل البطالة والازدحام المروري في المدن الكبيرة، بل إن التشرذم الإداري والمركزية بلغت حدا أصبح فيه كل جهاز حكومي يخطط وينفذ بعيدا عن الآخر، وما ظاهرة استباحة شوارع المدن

بالحفر والدفن إلا نتيجة غياب إدارة مدن شاملة مسؤولة عن التخطيط الشامل والتنسيق في التنفيذ. وهذا جميعه يعود في الأساس إلى أن القرار المحلي يصنع مركزيا بعيدا عن مكان الحدث ان الخطط المحلية في إدارة المدن لا تعني تقديم الخدمات فحسب، ولكن صنع السياسات والتنظيمات العامة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وما تتضمنه من إيجاد فرص استثمار و وظائف وأعمال ومشاريع جديدة⁵. من هنا تنبع أهمية إدارة المدن في قدرتها على التعرف على المشاكل المحلية قبل وقوعها أو استفعالها ووضع الحلول المناسبة للتخفيف منها أو معالجتها والقضاء عليه وفي الختام، يبقى السؤال المطروح، هل الجماعات المحلية مؤهلة اليوم وفق مؤهلاتها المالية والبشرية المحدودة على بلورة وإنجاح أهداف الحكامة الجيدة في تحقيق تنمية محلية مستدامة؟

ثالثا: المنتخب المحلي:

تشكل اليوم الجماعات المحلية مدرسة رائدة تمكن المنتخب المحلي من ملامسة العامل الميداني والاحتكاك بالواقع الصعب التجاذب إضافة إلى تعلم آليات الاشتغال وطرق التواصل مع المواطن ذلك أن العمل الجماعي يتحقق عبر التجاذب والحوار وتبادل الآراء بين مختلف المنتخبين على اختلاف انتماءاتهم السياسية و مشاربهم الفكرية من أجل الرقي بالخدمات المقدمة للمواطنين و إيجاد الحلول الملائمة لمشاكلهم، إن الإشكال الكبير الذي تعاني منها لجماعات المحلية في تدبير شؤونها هو العنصر البشري، الذي يعتبر النواة الصلبة التي يعول عليها من أجل صياغة وتفعيل السياسات الإستراتيجية في قالب خدماتي، وقد دلت التجربة الجماعية أن العديد من المنتخبين المحليين غير مطلعين على اختصاصات العديد من المؤسسات و الإدارات الشيء الذي يحرمهم إمكانية التعاون معها لتطوير المجال إن نجاح الجماعات المحلية في تحقيق مهامها يتوقف على قدرة واحترافية الطاقات البشرية إذ بواسطتها يتم نقل التصورات واستراتيجيات ومداومات المجالس المنتخب و مرتبطة بكفاءة وتوازن عمل المجالس المنتخبة ومن هنا تأتي أهمية المنتخبين والأطر المحلية فكما كانت هذه الفئات مؤهلة وذات خبرة كلما تمكنت من طرح تصورات واقعية فعالة وقابلة للإنجاز، فالأمر يبقى رهينا بمستوى هؤلاء المنتخبين الذين يملكون المبادرة و يحددون السياسة العامة لمدنهم ويخططون برامجها، لذلك فكما كان مستواهم جيدا كلما كان العطاء أكثر مرد ودية وإنتاجية ومما يساعد على تأهيل المنتخب هي سياسة التكوين المستمر كمحطة لتبادل الخبرات والرؤى وطرح الإشكالات التي تعاني منها الإدارة المحلية ومن ثمة البحث عن الحلول، إن الحالة الراهنة لمدننا الكبرى وحالة التوسع العمراني العشوائي نظرا لغياب خطط التفكير، إضافة إلى ضعف خبرة التقنية لدى مدبري الشأن المحلي هو ما شكل عبئا كبيرا على الدولة ومؤسساتها للتعامل والتعاطي مع تحديات المستقبل، فالسياسات التي انتهجت في سابق البحث عن حلول لحالة الفوضى في العمران التي تشهدها المدن الكبرى ولا أدل على ذلك هو ترتيب العصمة في ذيل الترتيب العالمي بالنسبة للعواصم، فمدننا اليوم توجد في قلب رهانات و التقاطعات المتعددة، وتواجه تحديات فالاتجاه الكلاسيكي الذي أبان عن فشله وعجزه فأصبحت مدننا الكبرى مراكزا للانحراف والجريمة ومرتعا للفقر و الفوارق

الاجتماعية، إننا في أمست الحاجة اليوم إلى مشروع حضاري جماعي يتشارك فيه الجميع منتخبين ومجتمع مدني، و قد برهنت السياسات المنتهجة على مدى عقود من الزمن وجود اختلالات في الميدان التدخل و معالجة المشكلات عدا بعض المعالجات القطاعية المنعزلة، و التشخيص يظهر عمق التراكمات التي عرفتھا، ذلك أن تضارب الاختصاصات و تعدد الفاعلين و تقاطع مصالحهم أنتج عجزا واضحا في تجسيد التنمية المنشودة.

رابعا: سياسة المدنية نحو مقاربة تشاركية

ان ربط نظم التخطيط بالحكمة لم يأت من فراغ، بل يحمل في طياته حمولة ذات دلالات قوية تجعل من الحكامة المحلية مدخلا رئيسيا للتدبير الفعال أن سياسة المدينة هي مقاربة تصالحيه مع الاقتصاد والمجتمع والبيئة و منهجية و فلسفة جديفة للتنمية الحضرية متعددة الأبعاد هدفها تحقيق حكمة جيدة وتنمية مستدامة للمدن الكبرى، إن قراءة واقع المدن اليوم يظهر وجود أزمة حكمة حقيقية تبرز مؤشراتھا من خلال البنية التحتية والعجز الاجتماعي والهشاشة الاقتصادية ويمكن اختزال هذه المؤشرات في:

- انتشار الفقر الإقصاء الاجتماعي
- توزيع غير متوازن للمرافق والتجهيزات العمومية المحلية
- بنية تحتية ضعيفة و لا تلبى متطلبات ساكني هذه المناطق.
- إختلالات وضواحي هامشية تفتقر للطابع العمراني المنظم.
- ان تزايد أعباء الدولة و التزاماتها اتجاه أفراد المجتمع أدى إلى خلق جهاز مناسب من أجل تسيير وتنظيم الشؤون المحلية، إضافة إلى خلق سبل الاتصال المباشر و المستمر بين هيئات التخطيط التنموي و هذا لمعالجة الاختلالات الحاصلة علة المستوى المحلي، تسعى سياسة التعمير وإصلاح المدن إلى إدخال جملة من التدابير، و الرهان على الحكامة في مجال تنمية المدن واكتسابها القدرة على التنافسية، إن نجاح سياسة المدينة رهين بإجراء إصلاح شامل للإطار القانوني والمؤسساتي من خلال:
- إدخال إصلاحات في الجانب القانوني التي تحكم التعمير لتمكينها من تحقيق مزيد من ضبط التنمية الحضرية، ووضع الإطار الاستراتيجي الأنسب لمشاريع المدن الجديدة و القديمة، فالجانب القانوني لطالما كان يشكل محط جدال واسع نظرا للفراغات القانونية الموجودة و التي ساهمت بشكل كبير في تدني مستوى الفعل لدى الفاعل المحلي، أضف إلى ذلك ديناميكية التفاعل البطيئة بين مختلف صناعات القرار المحلي.
- وضع الآليات للرصد تمكن من التقييم والمراقبة ومن مواكبة تنفيذ هذه السياسة الجديدة، و هنا يكمن موطن الضعف الحاصل فغياب الآليات العملية لممارسة العمل الرقابي أسهم بشكل ملحوظ في تباطؤ عجلة التنمية على المستوى المحلي، و جعل مدننا تأخذ الطابع الريفي في الكثير من مظاهرها.

- تحقيق الترابط العضوي بين التخطيط الحضري و السياسات العمومية القطاعية لإحداث التجانس بين البرامج العمومية والقطاعية، هنا نلاحظ غياب قطاعات عديدة على المستوى المحلي نظرا لغياب التنسيق و العمل المشترك .
- إقرار آليات الحكامة لتحسين تدبير الموارد وإشراك الطاقات والقدرات المحلية في صنع القرار .
- إخضاع تسير المرافق العمومية لمعايير الجودة والشفافية و المحاسبة والمسؤولية، ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق مأسسة سياسة المدينة، وتحديد أدوار المتدخلين بدقة و تنسيق جهودهم، و جمعهم حول مشروع تنموي موحد بالشكل الذي يستجيب لمتطلبات المرحلة، إن بلوغ الحكامة المحلية الجيدة هي مسؤولية الجميع كل من موقعه، فمستويات الحكامة لا يستقل بعضها عن الآخر لأنها تتقاسم كلها مسؤولية مشتركة، إن اعتبار المدينة حقيقة معقدة، يقتضي الفهم الجيد للسياقات المحلية والتعامل مع المجال كجسم واحد، إن الحديث عن مستقبل حضري أفضل يبقى حلما صعب التحقيق مالم يتمكن الفاعل المحلي المركزي بمعوية باقي الفاعلين من الأخذ زمام المبادرة وطرح الحلول الهيكلية الكفيلة بتغيير واقع المدن مع استشعار حجم التحولات الكبرى التي تعرفها هذه الفضاءات ومحيطها و ذلك وفق رؤية مندمجة تشاركية تدفع في اتجاه اعتماد الحلول ذات الأولوية و هذا من خلال:
- تأطير ظاهرة الاستقطاب الحضري من طرف المدن الكبرى لصالح نواحي المدن .
- تعزيز وتأطير عملية التوسع المستدام للمدن .
- اعتماد المعايير الدقيقة لإنشاء المدن الجديدة
- ترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة ووضع الأسس لنظام قيادة جماعية تعتمد مقومات التدبير الاستراتيجي وفق منهجية ترتكز على ضبط الأولويات والأهداف .

خاتمة:

ان الحديث عن التنمية لم يعد محصورا في مجموع وصفات تقنية تهدف إلى تحقيق أرقام اقتصادية ومالية قياسية، بل البعد الاستراتيجي للتنمية ينبغي أن يذهب في اتجاه تدعيم قدرات الأفراد في مجال اتخاذ القرار التنموي ومشاركة الفاعلين في تدبير الشأن العام. إنها ترتبط إلى حد كبير بالبعد التخطيطي وذلك عبر آلية التخطيط الاستراتيجي التشاركي الذي يغدو منهجية ديمقراطية تشجع التفكير المحلي الموجه نحو المستقبل وتسهل وتوجه مختلف الفرقاء المحليين، كما يمثل عملية التواصل داخل الجماعات المحلية، و ذلك بتجاوز آفة غياب التوقع وبالتالي تكريس البعد الديمقراطي التشاركي في إنعاش التنمية المحلية. ان تأهيل مدننا اليوم يشكل تحديا على جميع المستويات بغية دفع عجلة التنمية على المستوى المحلي، و هو ما يبرز الحاجة إلى اعتماد طرق و أساليب جديّة من جميع الفواعل الناشطة، و إخضاع جميع الأنشطة لمنطق الشفافية و المحاسبة، مع تعزيز مناخ الثقة مع كل الفاعلين على اعتبار أنها مسؤولية جماعية يتشارك فيها الكل، كل من موقع ممارسته لمهامه

من خلال مد جسور التوصل لإعادة الثقة للمواطن قبل كل شيء، ومن أجل أن تقوم حكمة رشيدة، لابد من استحضار مجموعة من الشروط، التي تقوم على مايلي:

- إقرار مخطط استراتيجي واضح المعالم، يشمل برامج مدروسة ومحددة في كل الميادين.
- وجود هياكل: إن كل البرامج التنموية مآلها الفشل ما لم تواكبها هياكل مناسبة، ويقصد هنا بالهياكل تأهيل العنصر البشري في كافة المجالات لتكون لديه الرؤية الشمولية.
- وجود منظومة إعلام وتواصل، بمعنى التوفر على بنك للمعلومات يمكن من المساعدة على اتخاذ القرارات بكيفية عقلانية وشمولية.
- التقييم المستمر للأخطار، إذ أن كل عمل اقتصادي أو اجتماعي أو مؤسستي يجب أن يخضع للتقييم والمراقبة الداخلية باستمرار، لأن ذلك من شأنه تجنب المجتمع والدولة العديد من الخسائر الناتجة عن الحوادث الفجائية من حرائق وأمراض، كما من شأنه حماية المال من سوء التدبير، كما من شأنه حماية المال العام نتيجة خضوع تسييره لمراقبة دائمة من طرف المجتمع
- ان اعتماد الدول حديثة النشأة على مركز السلطة الإدارية في يد الإدارة المركزية هو درئ لمخاطر الانشقاق و توسعا منها لضمان وحدة النسق الأخطر، لكن حتمية اللجوء إلى الإدارة المركزية تتأكد كلما تجذرت الديمقراطية في المجتمع و بروز الفكر الداعي إلى إشراك الأفراد في تسيير شؤونهم لاسيما على المستوى المحلي على اعتبار أنها آلية من آليات المساهمة في توسيع قواعد الديمقراطية المحلية استجابة لكافة الفعاليات المجتمعية، ان تطبيق اللامركزية كمنهج لتطوير أساليب الإدارة المحلية باعتباره منهجاً فاعلاً وقادراً على ترجمة أهداف الإستراتيجية العمرانية الوطنية
- التأكيد على تطوير أساليب الإدارة المحلية من خلال تفعيل تطبيقات الحكومة الالكترونية وتقنية نظم المعلومات كخيار أساسياً أمام مسؤولي إدارة التنمية العمرانية.

قائمة المراجع:

- 1- إبراهيم فريد عاكوم، إدارة الحكم والعدولمة -وجهة نظر اقتصادية-، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2006، ص 58.
- 2- احمد مصطفى شاكرا، تنمية المجتمع المحلي، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2000، الإسكندرية، ص 105.
- 3- أنتوني غيدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة، ط4، 2004.
- 4- بوزيان بوشنغاتي، في التحضر والثقافة الحضرية بالمغرب: دراسة في البناء الاجتماعي لمدن الصفيح، منشورات الحوار الأكاديمي الجامعي، المغرب، 1988. ص 34.
- 5- حميد القسطل، حكمة المدن، نحو مستقبل حضري أفضل، مطبعة العارض الجديدة، المغرب، ص 36.
- 6- سعد الدين إبراهيم : التنمية في مصر، نظرة شاملة للمعوقات، مجلة دراسات عربية، السنة . الرابعة عشر، العدد 12، تشرين الأول 1978.

- 7- عادل محمود حمدي، الاتجاهات المعاصرة في نظم الإدارة المحلية، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1973. ص17.
- 8- عبد المالك ورد، الفاعل المحلي، وسياسة المدينة بالمغرب، سلسلة دراسات وأبحاث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المغرب، 2006.
- 9- عدنان بن عبد الله الشيحة مقال " الإدارة المحلية ... وغياب القرار المحلي " المجلة الالكترونية الاقتصادية.
- 10- محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري (مدخل نظري)، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، ص، 124
- 11- منال طلعت محمود، التنمية و المجتمع، الإسكندرية:المكتب الجامعي الحديث، 2001، ص5.
- 12- تقرير مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة و التنمية، ريوديجا نيرو، 1992، الفصل السابع.
- 13- محمد بوبوش، المجلة الدولية، العدد الثالث، 2007، ص 10.

الصحة النفسية عند الفتيات العانسات (دراسة ميدانية بولاية الشلف وتيسمسيلت)

سهام بن مهدية

جامعة لونيبي علي - البلدة 2

ملخص:

تهدف الدراسة الحالية إلى الكشف عن مستوى الصحة النفسية لدى الفتاة العانس الجزائرية وكذلك عن مدى وجود فروق دالة إحصائية بين الفتيات العانسات في مستوى الصحة النفسية ترجع إلى متغير السن. بعد تطبيق مقياس الصحة النفسية على 75 فتاة عانس من ولاية الشلف وتيسمسيلت بينت النتائج أن مستوى الصحة النفسية منخفض لدى الفتاة العانس الجزائرية وأنه لا توجد فروق دالة إحصائية بين الفتيات العانسات في مستوى الصحة النفسية ترجع إلى متغير السن.

Abstract:

The current study aims to identify the level of mental health in the ALGERIAN spinsters and also to reveal the existence of statistically significant differences between the spinsters in the level of mental health due to the variable age.

After the application of mental health scale to 75 spinsters from in chlef and tessamssilt results showed that there is low level of mental health for the Algerian spinsters and there are no statistical significant differences between the spinsters in the level of mental health.

مقدمة:

الزواج أحل السبل الشرعية والنظم الاجتماعية التي تساعد الفرد على بلوغ مستوى التوافق والصحة النفسية، فهو ضمان لبقاء النوع الإنساني واستمراره وضمان لسلامة المجتمع من الانحلال الأخلاقي والفساد الاجتماعي.

لكن رغم أهمية الزواج النفسية وضرورته الاجتماعية إلا أنه تأثر بمجموعة التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة في مختلف المجالات، فقد كان لها دورا كبيرا في تقادم البطالة وظهور أزمة السكن وتزايد نسبة الهجرة وارتفاع الزواج الأجنبي إضافة إلى ارتفاع المهور وتكاليف الزواج، أيضا ساهمت هذه التحولات في تزايد الطموح العلمي للفتاة الجزائرية ودخولها عالم الشغل ومنافستها للرجل، الأمر الذي أدى إلى تمتعها بدرجة كبيرة من الحرية والاستقلالية، كل هذه العوامل ساهمت في ظهور العنوسة داخل المجتمع الجزائري فقد تجاوزت الفتاة الخامسة وثلاثين سنة دون زواج، الأمر الذي أدى إلى معاناتها من العديد من المشكلات النفسية والاجتماعية التي أثرت سلبا على صحتها النفسية.

إشكالية الدراسة:

حث الدين الإسلامي الإنسان على الزواج ورغبه فيه في العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وأدركت العائلة الجزائرية التقليدية أهمية الزواج وضرورته الاجتماعية وبذلك كانت تحرص على تزويج فتياتها في سن مبكرة .

رغم ذلك عرف المجتمع الجزائري مجموعة من التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أحدثت انتقالا نوعيا في حياة أفرادهم وتصوراتهم وأفكارهم فيما يتعلق بالعديد من القضايا والمسائل، ولعل من بين أهم هذه القضايا نظام الزواج الذي أصبح يظهر في شبكة معقدة من الالتزامات المادية والشروط صعبة التحقيق بعد أن كان بإمكان كل من يريد من الشباب الإقدام عليه.

هذا التغير في نظام الزواج كان من بين أهم نتائجه ما يعرف بظاهرة العنوسة التي تعني تجاوز الفتاة سن الزواج المتعارف عليها وسط المجتمع الذي تعيش فيه.

و قد أشار الديوان الوطني للإحصاء في تقرير له بأن عدد الفتيات اللواتي تجاوز سنهن الخامسة وثلاثين قد بلغ خمسة ملايين، وهو عدد كبير دفع المهتمين بهذه الظاهرة إلى إطلاق اسم دولة العوانس على الجزائر¹

لقد كان تأثير ظاهرة العنوسة كبيرا على الفرد والمجتمع خاصة الفتاة التي أدى فشلها في إشباع غريزتها الجنسية وحاجتها إلى الاجتماع والبقاء وكذلك تلبية مختلف حاجاتها المادية إلى معاناتها من العديد من المشكلات الصحية والنفسية والانحرافات الأخلاقية والاجتماعية التي يمكن أن تؤثر سلبا على صحتها النفسية.

ففي دراسة لعائشة دنبري تبين أن الفتاة العانس الجزائرية تعاني من التوتر والقلق الشديد، ويظهر ذلك من خلال الأحلام المزعجة ونوبات البكاء ومحاولات الانتحار، وهذه الأعراض تترجم نقص الثقة بالنفس.

أيضا بينت دراسة **دليلة كواش (2003)** أن العنوسة تنمي الشعور بالإحباط لدى الفتاة الجزائرية وهو ما قد يؤدي بها إلى الخروج والانحراف عن العرف الاجتماعي².

في نفس الإطار أظهرت دراسة **يسمينه آيت مولود (2012)** أن الفتاة العانس الجزائرية لديها انخفاض في تقدير الذات وارتفاعا في السلوك العدواني.

إذن يمكن أن تؤدي مشاعر التوتر والقلق وانخفاض تقدير الذات التي تعانيها الفتيات العوانس في النهاية إلى توليد مجموعة من الإحباط المتتالية التي تدفعهن للعزلة و الانطواء أو تجعلهن عاجزات عن التكيف مع مشكلات الحياة اليومية ومواجهتها وبالتالي تؤثر سلبا على صحتهم النفسية. فالصحة النفسية تعني قدرة الفرد على التكيف الشخصي والاجتماعي وتبدو في استمتاع الفرد بالحياة وبعمله وأسرته وأصدقائه وشعوره بالطمأنينة وراحة البال³.

من هذا المنطلق جاءت دراستنا لتسلط الضوء على مستوى الصحة النفسية عند الفتيات العوانس.

تساؤلات الدراسة:

أ- ما مستوى الصحة النفسية عند الفتاة العانس؟

ب- هل توجد فروق دالة إحصائياً بين الفتيات العانس في مستوى الصحة النفسية ترجع إلى السن؟

فرضيات الدراسة:

أ- ينخفض مستوى الصحة النفسية عند الفتاة العانس .

ب- توجد فروق دالة إحصائياً بين الفتيات العانس في مستوى الصحة النفسية ترجع إلى متغير السن.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن مستوى الصحة النفسية لدى الفتاة العانس وكذلك إلى التعرف

عن مدى وجود فروق دالة إحصائياً بين الفتيات العانس في مستوى الصحة النفسية ترجع إلى السن.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من:

- أهمية العينة التي تتناولها، فالفتيات العانس تمثلن فئة كبيرة وشريحة هامة داخل المجتمع الجزائري فالعديد منهن يحتلن مركزاً ومكانة هامة في تقديم الخدمات التعليمية والصحية والاقتصادية وحتى السياسية، الأمر الذي يستدعي الاهتمام بهن بدرجة كافية.

- أهمية الموضوع الذي تتناوله، فمعظم الدراسات تناولت ظاهرة العنوسة من منظور سوسيولوجي متجاهلة المشكلات النفسية التي تعانيها هذه الفئة، أما الدراسة الحالية فتسلط الضوء على الصحة النفسية التي ترتبط إيجاباً بالعديد من متغيرات الشخصية وتنبئ بالمستقبل الصحي للفرد والمجتمع.

التعريف الإجرائي لمتغيرات الدراسة:

أ- الصحة النفسية:

تعني قدرة الفرد على التوافق مع نفسه ومع المجتمع الذي يعيش فيه، وهذا يؤدي إلى التمتع بحياة خالية من التأزم والاضطراب مليئة بالتحمس وتعني كذلك أن الفرد يرضى عن نفسه ويتقبل ذاته والآخرين⁴.

ونعرفها إجرائياً على أنها الدرجة التي تحصل عليها الفتاة العانس على مقياس الصحة النفسية لكولديريغ الذي تم التأكد من خصائصه السيكومترية في البيئة الجزائرية من طرف زينب بلقندوز (2017).

ب- الفتاة العانس:

الفتاة العانس هي الفتاة التي لم تتزوج و لم تعقد عقدة النكاح⁵.

و تعرف الفتاة العانس إجرائياً على أنها الفتاة التي تجاوزت سن الزواج المتعارف عليه داخل المجتمع الجزائري ولم تتزوج ويحدد في هذه الدراسة بخمس وثلاثين سنة.

منهج الدراسة:

بهدف التعرف على مستوى الصحة النفسية عند الفتاة العانس والكشف عن مدى وجود فروق دالة إحصائياً بين الفتيات ترجع إلى متغير السن قمنا باستخدام المنهج الوصفي الذي يقوم بدراسة متغيرات البحث كما هي دون تدخل الباحث في ضبط المتغيرات موضوع القياس.

أدوات الدراسة:

استخدمت الدراسة الأدوات التالية:

- استمارة بيانات شخصية و اجتماعية (إعداد الباحثة).
- مقياس الصحة النفسية لكولدبيرغ المقنن على البيئة اليمينية من طرف علي وادي (1999) والذي تم التأكد من خصائصه السيكومترية في البيئة الجزائرية من طرف زينب بلقندوز (2017)، يتكون من 60 بندا تقيس ستة أبعاد أساسية هي أعراض الجهاز العصبي المركزي والصحة العامة، أعراض سيكوسوماتية اضطرابات النوم واليقظة، أعراض السلوك الملاحظ والسلوك الشخصي، أعراض السلوك الملاحظ المتعلقة بالآخرين، أعراض المشاعر الذاتية، أعراض المشاعر الذاتية الخاصة بالقلق والاكتئاب بصورة رئيسية. بين صدق المقارنة الطرفية أن للمقياس درجة عالية من الصدق وبلغ معامل الثبات ألفا كرونباخ 0,95 وهي قيمة مرتفعة تدل على تمتع المقياس بدرجة عالية من الثبات.

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من 75 فتاة من عانس من ولاية الشلف و تيسمسيلت تم اختيارهن بطريقة قصدية تراوحت أعمارهن بين 35 و 49 سنة و فيما يلي خصائص هذه العينة.

جدول رقم (1): توزيع أفراد العينة حسب السن:

السن	التكرار	النسبة
أقل من 40 سنة	35	40%
أكبر من 40 سنة	40	60%
المجموع	75	100%

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد الفتيات العوانس اللاتي تفوق أعمارهن 40 سنة يفوق عدد الفتيات الأقل من 40 سنة حيث بلغت نسبتهم 60% مقارنة مع 40% بالنسبة للفئة الثانية.

جدول رقم (2): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
ابتدائي	6	8%
متوسط	12	16%

ثانوي	34	45,33%
جامعي	16	21,33%
تكويني	7	9,33%
المجموع	75	100%

تبين نتائج الجدول أعلاه أن هناك اختلافا في المستوى التعليمي لدى أفراد العينة، فقد بلغت نسبة ذوات المستوى التعليمي الثانوي 45,33% وبذلك سجلت أكبر نسبة تليها ذوات المستوى التعليمي الجامعي بنسبة 21,33% وبعدها ذوات المستوى المتوسط بنسبة 16%، أما ذوات المستوى التعليمي التكويني فقد بلغت نسبتهم 9,33%، وسجلت ذوات المستوى الابتدائي آخر نسبة ب 8%.

جدول رقم (3): توزيع أفراد العينة حسب المستوى الاقتصادي:

المستوى الاقتصادي	التكرار	النسبة
ضعيف	9	12%
متوسط	52	69,33%
مرتفع	14	18,66%
المجموع	75	100%

نلاحظ من الجدول رقم (3) أن أغلب أفراد العينة من ذوات المستوى الاقتصادي المتوسط حيث سجلت نسبة 69,33% لهذا المستوى، في حين سجلت نسبة 18,66% لذوات المستوى الاقتصادي المرتفع و 12% لذوات المستوى الاقتصادي الضعيف.

المجال الزماني والمكاني للدراسة:

أجريت هذه الدراسة في ولاية الشلف وتيسمست في الفترة الممتدة بين ماي وجوان 2016. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص أفراد عينة الدراسة.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

- اختبارات

عرض وتفسير نتائج الدراسة:

1 - عرض وتحليل نتائج الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى على أن مستوى الصحة النفسية منخفض لدى الفتاة العانس، ولاختبار مدى صحتها استخدمنا اختبارات لعينة واحدة وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم(4):نتائج اختبار ت لعينة واحدة للمقارنة بين متوسط درجات الفتيات العانسات والمتوسط النظري على مقياس الصحة النفسية.

مقياس الصحة النفسية	الصحة	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط النظري	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الدرجة الكلية	75	77,28	26,42	150	74	0.01	

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن عينة الدراسة قدرت بـ 75 فتاة عانس، بلغ المتوسط الحسابي لدرجاتهن على مقياس الصحة النفسية 77,28 بانحراف معياري قدره 26,42، في حين أن المتوسط النظري قد بلغ 150 وهو أكبر من المتوسط الحسابي. هذا وقد جاءت قيمة اختبار ت المحسوبة لعينة واحدة أكبر تماماً من قيمة اختبار ت المجدولة التي قدرت بـ 2,63 بدرجة حرية 74 ومستوى دلالة 0.01، وبناءً على هذه القيم يمكننا القول بأننا متأكدون بنسبة 99% بأنه الفتيات العانس لديهن انخفاضاً في مستوى الصحة النفسية، الأمر الذي يدل على تحقق الفرضية الأولى للدراسة.

2- مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الأولى:

بينت نتائج الدراسة أن مستوى الصحة النفسية منخفض لدى الفتاة العانس، ويرجع هذا الانخفاض حسب الباحثة إلى وعي الفتاة وإدراكها بأن تقدمها في العمر يؤدي إلى احتمال تناقص قدرتها على الحمل والإنجاب وبالتالي احتمال تناقص فرص زواجها لأن الرجل الراغب في الزواج سيتجه إلى فتاة أصغر منها سناً يمكنها تلبية رغباته وتحقيق أهدافه، هذا ما يجعلها تنظر إلى حاضرها ومستقبلها نظرة سلبية سوداوية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى تقاؤها وأملها في تحقيق أحلامها ومنه انخفاض مستوى صحتها النفسية.

بينت أن تناقص فرص الزواج أمام **FAVOUR L C NTOINO- UCHE ISIUGO (2011)** فدراسة

الفتاة العانس يؤدي إلى تشاؤمها وشعورها بالفشل وخيبة الأمل⁶.

و أكدت بعض الدراسات وجود علاقة بين الأمل والتقاؤل والصحة النفسية⁷

أيضا يمكننا أن نفسر انخفاض مستوى الصحة النفسية لدى الفتاة العانس إلى نظرات المحيط الاجتماعي لها التي قد تتباين بين السخرية والشفقة والإزعاجات والمساندات غير الناجحة.

فأمام تقدم المرأة في السن تتناقص فرصة تحقيقها لهذا الهدف مما يشعرها بنوع من الإعاقة التهميشية في مجتمع لا يرحم من يخالف قواعده وتقاليده، فرغم تغير مكانة المرأة في المجتمع نتيجة التحولات الثقافية والاقتصادية والثقافية إلا أن الزواج يبقى هو المعيار الذي يشهد على كفاءتها⁸.

إن فشل الفتاة في تحقيق مشروع الزواج الذي يعتبر من بين حقوقها وواجباتها يؤدي إلى شعورها بالنقص والدونية وإحساسها بالعجز عن مسايرة باقي الجماعات الأخرى والتفاعل مع اتجاهاتها والتماشي مع دينامياتها، الأمر الذي يؤدي إلى عجزها عن مواجهة مواقف الحياة والتكيف معها وبالتالي انخفاض مستوى صحتها النفسية.

فالصحة النفسية تعني قدرة الفرد على التكيف الشخصي والاجتماعي وتبدو في استمتاع الفرد بالحياة بعمله وأسرته وأصدقائه وشعوره بالطمأنينة وراحة البال⁹.

وبما أن الحاجة إلى الإشباع الجنسي وإشباع غريزة الأمومة تعتبران من بين أهم الحاجات الموجودة لدى كل فتاة والتي لا يمكن إشباعها بطريقة خالية من التهديد بدون زواج فإن انخفاض مستوى الصحة النفسية لدى الفتاة العانس قد يكون مرجعه أيضاً إدراك الفتاة بأن تقدمها في العمر قد يؤدي إلى احتمال نقص قدرتها على الحمل والإنجاب وإشباع غريزة الأمومة.

فمع تقدم المرأة في العمر تطرأ عليها بعض التغيرات النفسية والفسولوجية لتعلن اقترابها من مرحلة اليأس من الإنجاب، وهذه العوامل تجتمع لتجعل من نفسية المرأة محبطة قلق في صراع مع النزعات الغريزية المنبعثة من أمامها¹⁰.

3- عرض و تحليل نتائج الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية على أنه توجد فروق دالة إحصائياً في مستوى الصحة النفسية بين الفتيات العوانس راجعة إلى متغير السن، وللتحقق من هذه الفرضية قمنا باستخدام اختبار ت لعينتين مستقلتين وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم(05): نتائج اختبار ت للمقارنة بين متوسطي الفتيات الأقل من 40 سنة و الأكبر من 40 سنة على مقياس الصحة النفسية.

مقياس الصحة النفسية	السن	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت المحسوبة	ت المجدولة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الدرجة الكلية	أقل من 40 سنة	35	60,28	13,30	0,20	2,63	73	0.01
	أكبر من 40 سنة	40	29,32	9,28				

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن عينة الدراسة قدرت بـ75 فتاة عانس، 35 منهن تقل أعمارهن عن 40 سنة بلغ المتوسط الحسابي لدرجاتهن على مقياس الصحة النفسية 60,28 بانحراف معياري قدره 13,30، أما عدد الفتيات اللاتي تساوي أو تفوق أعمارهن 40 سنة فقد قدر بـ 40 فتاة بلغ المتوسط الحسابي لدرجاتهن على مقياس الصحة النفسية 29,32 بانحراف معياري قدره 9,28 وهو أقل من الانحراف المعياري الخاص بالفتيات اللاتي تقل أعمارهن عن 40 سنة.

هذا وقد جاءت قيمة اختبار ت المحسوبة لعينتين مستقلتين متجانستين مساوية لـ 0,20 وهي أقل تماماً من قيمة اختبار ت المجدولة التي قدرت بـ2,63 بدرجات حرية 73 ومستوى دلالة 0.01. وبناءً على هذه القيم يمكننا القول بأننا متأكدون بنسبة 99% بأنه لا توجد فروق دالة إحصائية في مستوى الصحة النفسية بين الفتيات العوانس راجعة إلى السن لصالح الفتيات اللاتي تقل أعمارهن عن 40 سنة.

4- مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الأولى:

بينت نتائج الدراسة الحالية أن الفرضية التي تنص على وجود فروق دالة إحصائية في مستوى الصحة النفسية بين الفتيات العوانس ترجع إلى السن لم تتحقق.

ويرجع عدم وجود الفروق الدالة إحصائية في مستوى الصحة النفسية حسب الباحثة إلى أن كلا الفئتين الأقل من 40 سنة و الأكبر من 40 سنة على وعي بأنها قد فقدت شبابها و بالتالي فالرجل الراغب في الزواج سيتجه إلى فتاة أصغر منها سنا يمكنها تلبية رغباته خاصة في ظل تغير معايير الزواج والاختيار نتيجة ما أسفرت عنه التغيرات التي عرفها العالم في العديد من القضايا والأنظمة التي يعتبر الزواج من بينها، كما أن الفتاة تدرك أنها في مرحلة سن اليأس أو اقتربت منها وبذلك فاحتمال قدرتها على الحمل والإنجاب قليل.

فحسب ما تشير إليه فتحة الجامع أخصائية أمراض النساء والتوليد يؤدي تأخر زواج الفتاة إلى تعرضها لمجموعة من الاضطرابات الهرمونية وهو ما قد يؤدي إلى تناقص احتمال حدوث الحمل عندها وزيادة احتمال إصابتها بالعقم كلما اقتربت من سن الأربعين¹¹.

هذا يجعلها دائماً قلقة وخائفة من المستقبل المجهول الذي ينتظرها، فهي تفكر في احتمال عدم زواجها وبالتالي احتمال عدم إشباع حاجاتها النفسية العاطفية والمادية خاصة دافعها الجنسي الذي لا يمكنها إشباعه بطريقة سليمة إلا عن طريق الزواج.

فالدافع الجنسي من بين أقوى الدوافع لدى الإنسان وأكبرها أثراً في سلوكه وصحته النفسية¹². و لعل الفتاة تزداد تشاؤماً في حالة فقدانها للوالدين فعلاً أو في حالة تفكيرها في هذا الأمر باعتبار أنها يمثلان أهم مصدر للمساندة الاجتماعية، هذا ما قد يؤدي إلى سيطرة مجموعة من الأفكار السلبية السوداوية عليها سواء فيما يتعلق بمواقف الحياة وأحداثها الحالية أو أحداثها المستقبلية، الأمر الذي يولد لديها حالة من الإحباط والشعور بالعجز، هذا ما يفسر انخفاض مستوى صحتها النفسية.

فالشخص السوي في نظر الصحة النفسية يتميز بالقدرة على السيطرة على العوامل التي تؤدي به إلى الإحباط واليأس¹³.

كما أن تجاوز الفتاة سن الخامسة وثلاثين دون زواج يجعلها تشعر بأن وضعها غير طبيعي في المجتمع وأنها تعاني من نقص معين وتختلف عن غيرها من الفتيات المتزوجات، الأمر الذي أدى إلى عزوفها عن مشاركة الآخرين كما أدى إلى انخفاض تقديرها لذاتها وعدم رضاها عن نفسها. فالصحة النفسية تعني قدرة الفرد على التوافق مع نفسه ومع المجتمع الذي يعيش فيه، وهذا يؤدي إلى التمتع بحياة خالية من التأزم و أن يرضى الفرد عن نفسه ويتقبل ذاته كما يتقبل الآخرين¹⁴.

خلاصة:

لقد أدت ظاهرة العنوسة إلى معاناة الفتاة من مجموعة من المشكلات النفسية التي أثرت سلباً على صحتها النفسية، فقد بينت نتائج الدراسة الحالية بأن الفتاة العانس تعاني من انخفاض في مستوى صحتها النفسية و يرجع ذلك إلى وعيها بأن تقدمها في العمر يؤدي إلى احتمال فقدان أجهزتها الجسمية لوظائفها الحيوية وهذا ما يجعل قدرتها على الحمل والإنجاب ضئيلة، و بالتالي ففرصة زواجها تتلاشى كلما تقدمت في العمر.

وبذلك فتتكبر الفتاة العانس بأنها قد تخفق في إشباع حاجاتها النفسية والعاطفية والمادية التي لا يمكن إشباعها بطريقة صحيحة إلا عن طريق الزواج يجعلها متشائمة ومحبطة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى صحتها النفسية.

كما يؤدي شعورها الدائم بالمعاناة من نقص معين جعل باقي أفراد المجتمع ينظرون إليها نظرة سلبية إلى عزوفها عن المشاركة في الحياة الاجتماعية والبقاء وحيدة، الأمر الذي يجعلها دائماً عاجزة عن مواجهة مواقف الحياة اليومية ومشكلاتها، ومنه انخفاض مستوى صحتها النفسية.

أما عدم وجود فروق الدالة إحصائياً بين الفتيات العوانس في مستوى التقاؤل تبعاً لمتغير السن فقد أرجعتها الباحثة إلى أن كلا الفئتين الأقل من 40 سنة و الأكبر من 40 سنة فقدن الأمل في الزواج والحمل والإنجاب، فقد بلغن سن اليأس أو اقتربن منه وبالتالي فاحتمال قدرتهن على الحمل والإنجاب ضئيل. و بما أنها تضمن استمرار النسل الذي يعتبر من بين أهم الحاجات الموجودة لدى الرجل فإن احتمال زواج الرجل من امرأة فقدت القدرة على الإنجاب قليل، هذا ما يؤدي إلى انخفاض مستوى أملها وتقاؤلها وشعورها بالقلق والتوتر وكذلك وقوعها في حالة من الإحباط و الشعور بالعجز ومنه انخفاض مستوى صحتها النفسية.

كما أن المجتمع المحيط بهن ينظر إليهن على أنهن تجاوزن سن الزواج، وهذا ما أدى إلى نقص تقديرهن لذاتهن وإلى انعزالهن وفقدانهن للعلاقات الاجتماعية وعدم رضاهن عن ذاتهن وعن الآخرين، كل هذا أدى إلى فقدانهن لمصادر السعادة ومنه انخفاض مستوى صحتها النفسية.

توصيات:

- إنشاء نوادي وجمعيات لفائدة الفتيات العوانس بهدف مساعدتهن على ملئ الفراغ العاطفي الموجود لديهن وتخفيف شعورهن بالوحدة النفسية.
- ضرورة تفعيل دور وسائل الإعلام في رفع مستوى الصحة النفسية لدى هذه الفئة من الفتيات خاصة من خلال برامج التوعية والمحاضرات الدينية والبرامج المتخصصة في تقديم الخدمات النفسية.
- الاهتمام بظاهرة العنوسة من المنظور السيكولوجي خاصة من حيث اقتراح حلول للمشكلات النفسية التي تعانيها هذه الفئة.
- توظيف خدمات الإرشاد النفسي لمساعدة الفتيات العوانس في تجاوز المشكلات المتباينة التي أثرت على صحتهن الجسمية و النفسية و التي يمكن أن تتطور إلى أمراض نفسية خاصة من خلال البرامج الإرشادية التي تهدف إلى تنمية المتغيرات الإيجابية في شخصياتهن التي تؤثر إيجابا على صحتهن النفسية...

المراجع:

¹ www.alrakoba.net.7-1-2014

² دليلة كواش، العوامل الاقتصادية والاجتماعية للعروبة، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2003.

³ مصطفى فهمي، الصحة النفسية (دراسات في سيكولوجية التكيف)، مطبعة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1995. ص 54

⁴ مصطفى فهمي، الصحة النفسية (دراسات في سيكولوجية التكيف)، مرجع سبق ذكره. ص 16

⁵ منصور الرفاعي عبيد، العنوسة (رؤية إسلامية لحل مشكلة الفتاة العانس)، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000. ص 56

⁶ FAVOUR L C NTOINO- UCHE ISIUGO ABANIH, SPINSTERHOOD IN EGYPT(Causes,Quensequences and Solutions), CAIRO university,2011.

⁷ آمال جودة وحمدى أبو جراد، التنبؤ بالسعادة في ضوء الأمل والتفاؤل لدى عينة من طلبة جامعة القدس المفتوحة، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 24، 2011، ص 142

⁸ يسمنية آيت مولود، تقدير الذات وعلاقته بظهور السلوك العدواني عند النساء المتأخرات في سن الزواج، ماجستير في علم النفس العيادي، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012. ص 78

⁹ مصطفى فهمي، الصحة النفسية (دراسات في سيكولوجية التكيف)، مرجع سبق ذكره. ص 54

¹⁰ يسمنية آيت مولود، تقدير الذات وعلاقته بظهور السلوك العدواني عند النساء المتأخرات في سن الزواج، مرجع سبق ذكره. ص 218

-
- ¹¹ بثينة العراقي، العنوسة (مخاطر وأسرار)، دار الرشيد، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008. ص 123
- ¹² زينب عبد الرزاق غريب ومحمد عبد المنعم، حقيبة برامج الصحة النفسية، مركز التنمية الأسرية، جامعة الملك فيصل، 2008. ص 27
- ¹³ مصطفى فهمي، الصحة النفسية (دراسات في سيكولوجية التكيف)، مرجع سبق ذكره. ص 16
- ¹⁴ المرجع السابق. ص 16

إشكالية التنمية المحلية في الجزائر: قراءة للتحديات والتمتطلبات

د. فضيل ابراهيم مزابي

جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف

ملخص:

تعالج هذه الورقة إشكالية التنمية المحلية في الجزائر، نظراً لأن التنمية المحلية شكلت هاجساً أساسياً للقيادة السياسية الجزائرية منذ الاستقلال، فرغم المخططات التنموية والمخصصات المالية الممنوحة من طرف السلطة المركزية للنهوض بأعباء الجماعات المحلية إلا أن المواطن والى غاية اليوم لا زال يعاني ضعف الخدمات العمومية على المستوى المحلي؛ وهذا بدوره يطرح عدة تساؤلات خاصة بإشكالية التسيير المحلي وكيفية تجديدها وتخطي التحديات التي تعترض مسار التنمية المحلية في الجزائر.

Résumé: Cette article est étude la question de le développement locale en Algérie, parce que le développement local a été dans l'importance de le régime politique Algériens depuis l'indépendance. Malgré les planes développementales et les tranche financière qui accordé par le pouvoir centrale dans le but développer les services publics municipaux et ainsi amélioré le niveau de vie des citoyens Algériens, tout ça est pose des plusieurs questions pour expliquer la situation de gestion municipale et donne une approche pour renouveler la méthode de gestion et dépasse les enjeux de développement locale.

مقدمة:

شكلت التنمية بمفهومها العام الهاجس الأكبر للقيادة السياسية لمختلف الدول بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبحت الدراسات في العلوم الاجتماعية بفروعها المختلفة تركز بقوة على المنظور التنموي، خاصة وأن غالبية دول العالم الثالث كانت قد تخلصت من ريق الاستعمار وتُحاول بناء الدولة الوطنية من جديد؛ إلا أن نمط التنمية المتبع اختلف من دولة الى أخرى؛ وإذا كانت الفلسفة الاشتراكية شكلت الوعاء الايديولوجي لمختلف قيادات دول العالم الثالث إلا أنه مع نهاية الثمانينات بدأت هذه الدول تغير مسارها التنموي، وعليه بدأ التفكير في نماذج جديدة في العملية التنموية؛ إلا أن المتفق عليه لا يوجد تنمية شاملة من دون تنمية محلية، التي تتخذ من المجتمع المحلي كأفراد نشيطين في العملية التنموية سياسياً، اجتماعياً، ثقافياً، واقتصادياً، للنهوض بأعبائهم ومتاعبهم اليومية، وهذا يحتاج الى جهاز اداري محلي

منتخب قادر على تأطير الجهود المحلية في إطار النموذج التنموي الوطني؛ الأمر الذي يتطلب ذلك التناغم ما بين المجالس المحلية واردة المجتمع المحلي التي تتجسد في بنية هذه المجالس بالصلاحيات والاختصاصات المطلوبة.

وفي الجزائر أكد الخطاب السياسي الرسمي منذ الاستقلال على ضرورة التنمية وبناء أركانها، حيث تجسد هذا في موثيق ومخططات متعددة، إلا أنه وإلى غاية سنة 2018 لا تزال الجماعات المحلية تعيش تبعية مالية إلى السلطة المركزية والمواطن المحلي يعيش ويلات الغبن الاجتماعي، وهذا بدوره يطرح ضرورة التغيير في نمط إدارة الجماعات المحلية؛ فالالاقتصاد الجزائري ومنذ انخفاض أسعار الطاقة في السوق الدولية يعيش اخفاق على مستوى الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وعليه يصعب ضمان استمرار تمويل الجماعات المحلية من المركز، وهذا بدوره يؤثر سلباً على التنمية المحلية؛ وبناءً على هذا يمكن طرح الاشكالية التالية: **كيف يمكن تحقيق التنمية المحلية في ظل الأوضاع الاقتصادية الحرجة للجزائر؟** ومنه يمكن طرح التساؤلات التالية: أين يكمن الخلل في تسيير التنمية المحلية؟ هل الجماعات المحلية ونمط تسييرها الحالي بإمكانهما تحقيق التنمية المحلية؟ وماهي المقاربات الواجب اتباعها لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر؟ للإجابة على الاشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية يمكن طرح الفرضية التالية: **ترجع اخفاقات التنمية المحلية إلى نمط تسيير الجماعات المحلية وضعف الرؤية التنموية للمسؤولين المحليين.**

أهمية الدراسة: ترجع أهمية الدراسة في تقديم رؤية حول كيفية تفعيل التنمية المحلية في الجزائر، خاصة بعد التراجع الكبير لأسعار الطاقة منذ سنة 2014.

الهدف من الدراسة: محاولة تشخيص الواقع التنموي المحلي وطريقة إدارة التنمية المحلية من خلال استعراض تجارب ميدانية، وكذا تقديم خطوات لإصلاح التسيير المحلي ونمط إدارة التنمية المحلية. الكلمات المفتاحية: الجماعات المحلية - التنمية المحلية - المقاربة التشاركية - اللامركزية المالية.

المحور الأول: عوامل إخفاق التنمية المحلية في الجزائر

شكلت التنمية المحلية منذ عشية الاستقلال هاجساً مهماً للقيادة السياسية الثورية، وعلى هذا الأساس أتخذت مجموعة من البرامج والمخططات والأطر المؤسساتية التي تنهض بأعباء المجتمع المحلي، إلا أنه ولا يزال إلى غاية بداية سنة 2018 الخطاب السياسي الرسمي يُكرر مقولة التنمية المحلية، كما أن مداخل الدولة تعتمد بقوة على عائدات النفط؛ الأمر الذي يطرح تساؤلات عديدة أمام مخططات التنمية المحلية في الجزائر، والتي تتمثل فيما يلي: لماذا أخفقت سياسات التنمية المحلية في الجزائر؟ هل الأمر يعود إلى طبيعة المخططات نفسها أم إلى الهيئات التنفيذية على المستوى المحلي؟ وهذا ما سيبينه البحث فيما يلي:

أولاً- الرؤية التكنوقراطية للمخططات التنموية: تُصنع السياسات العامة التنموية إما عن طريق الدراسة الميدانية المعمقة للإقليم المراد تنميته، حيث يتم جمع المعطيات ثم تحديد الاحتياجات ثم وضع مخطط

مرحلي لينصب على معالجة العوائق التي تعترض المسار التنموي في الاقليم، ثم الانطلاق في المشاريع التنموية في مختلف المجالات. وبالمقابل تكون السياسات العامة التنموية في العديد من الحالات وفقاً لرؤية أحادية تحملها نخبة حاكمة، أو وزير قطاع معين (السياسة العامة القطاعية) ليتم تنفيذها على كل أقاليم الوطن؛ وفي الجزائر ومنذ المرحلة الاشتراكية الى غاية اليوم لا زالت تعتمد السلطة السياسية على مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ، وعليه يتم التعميم غير المدروس لمشاريع التنمية على مختلف الاقاليم الادارية للدولة، وهذا بدوره يعكس الطابع التكنوقراطي لهذه السياسات، حيث أنه يفتقد الى الخصوصية المكانية للإقليم والتي تعتبر متغير جوهري في العملية التنموية، خاصة وأن لكل اقليم ميزاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي ينبغي مراعاتها في عملية التنمية والتطوير.

تؤكد مختلف المواثيق الوطنية للجزائر على أنه يتم التعويل على الجماعات المحلية في قيادة التنمية، حيث يؤكد ميثاق الولاية الصادر سنة 1969 على أن الجماعات المحلية فاعل رئيسي في المشاركة في عمليتي التخطيط والتنفيذ للمخططات التنموية،⁽¹⁾ والخطاب نفسه يأتي في قانون الجماعات الاقليمية لسنة 2012⁽²⁾ وكذا مخطط تهيئة الاقليم لسنة⁽³⁾ وكذا مخطط التجديد الفلاحي والريفي⁽⁴⁾ في السنوات الثماني الأخيرة؛ إذن فالخطاب السياسي والمواثيق الرسمية تؤكد على دور الجماعات المحلية في رسم وتنفيذ السياسات التنموية، ولكن الواقع يؤكد على شمولية المخططات التنموية دون مراعاة الخصوصية المكانية للإقليم المراد تنميته، وهذا يعكس أحد أوجه أزمة التنمية المحلية في الجزائر.

فإذا كانت عملية التنمية على عموميتها تنطلق من مُسلمة أن التنمية عملية جذرية معقدة وشاملة ومستمرة تتطلب مشاركة كافة الجهود الوطنية وتشمل جميع المجالات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية؛ فإن التنمية المحلية على خصوصيتها تنطلق من نفس المبدأ الا أنها تتطلب مراعاة الميزات التفاضلية التي يتمتع بها الاقليم المراد تنميته، وهذا كله يحتاج الى تنمية القدرات البشرية وتوفير مستلزمات التنمية وكذا الاطار التنظيمي الذي تتم فيه العملية التنموية حتى يتم النهوض بأعباء المجتمع المحلي.

فالجزائر في المرحلة الاشتراكية عملت على تجذير العملية التنموية في مختلف الاقاليم الوطنية بالاعتماد على بيروقراطية الدولة محلياً ومركزياً، وهذا بدوره أدى الى تضخيم الدولة بمفهوم (نزيه الدين الأيوبي)⁽⁵⁾ وعليه نتج جهاز اداري غير اقتصادي زاد من تكاليف الدولة ومتاعبها وأصبح يعاني الترهل ولا يملك قدرة الاستجابة للمطالب الجماهيرية، الأمر الذي أدى الى ارتفاع المطالب بالتقليص من دور هذه الجهاز، والذي أدى في النهاية الى ضرورة تحول نهج الدولة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وعليه أصبحت الدولة تتعامل مع معضلة التنمية من منطلق دولة الحد الأدنى الذي ترتكز فيه التنمية على دور القطاع الخاص والمجتمع المدني، وهذا ما لم يتلاءم والنسق السوسيوي اقتصادي في الجزائر، بما يجعل ثاني أوجه التنمية المحلية في الجزائر هي ضعف دور القطاع الخاص والمجتمع المدني.

ثانياً - **عدم كفاءة الأجهزة التنفيذية المحلية:** إن تشخيص اشكالية تنفيذ المخططات التنموية محلياً يقتضي بالضرورة حصر الاجهزة التنفيذية على المستوى المحلي وتوصيفها وظيفياً؛ فالأجهزة التنفيذية وفقاً لنظام الادارة المحلية الجزائرية يتشكل من رئيس المجلس الشعبي البلدي ونوابه على المستوى البلدي، ومن الوالي ومديري المديرية التنفيذية على المستوى الولائي، بما يعني أن الجهاز الأول منتخب، والثاني معين وفقاً لتقاليد الكفاءة والمسار الوظيفي الجيد، إذاً فالى أي مدى ينعكس مستوى الكفاءة الوظيفية للأجهزة التنفيذية المحلية على عملية التنمية المحلية؟ وهذا ما سيبينه البحث فيما يلي:

1- على مستوى البلدية: إن الحكم على مدى كفاءة الجهاز التنفيذي البلدي يتطلب قراءة مسحية - احصائية للمستويات التعليمية للقائمين على هذا الجهاز على مستوى 1541 بلدية جزائرية، فالعلاقة بين المستوى التعليمي والرؤية الاقتصادية للمسؤول المحلي والكفاءة الوظيفية هي علاقة شرطية، فإذا غاب المتغيرين الأوليين فسينعكس الأمر سلباً على مشاريع التنمية المحلية، وهذا هو السائد في غالب الحالات على مستوى البلديات الجزائرية؛ فالقانون الانتخابي للجماعات الاقليمية لا يشترط مستوى تعليمي معين، والأحزاب السياسية هي الأخرى لا تراعي هذه النقطة في ضبط القوائم الانتخابية، وهذا كله يفتح الباب كلياً لمن يملك شبكة العلاقات الاجتماعية الواسعة من الفوز بأكبر المقاعد وبالتالي السيطرة على الجهاز التنفيذي البلدي والنتيجة هي اخفاق مشاريع التنمية المحلية.

فالنظام الانتخابي الجزائري ينطلق من مبدأ أن «الديمقراطية لا تقصي أحداً»، والمجالس المحلية مفتوحة لكل أفراد المجتمع المحلي وفقاً للنظام الانتخابي، ولكن التجارب تؤكد أن الديمقراطية لا تميز بين الذين يعلمون والذين لا يعلمون؛ وانطلاقاً من السوسيولوجيا الجزائرية القائمة على الزبائنية بمفهومها الواسع، فالنتيجة تكون: من يتجذر اجتماعياً أكثر وفقاً لنسق اجتماعي قد يكون: (نفعي، قبائلي، عروشي، أو ديني) هو الذي يستحوذ في النهاية على الجهاز التنفيذي المحلي، وفي ظل غياب الرقابة بأشكالها المختلفة على الاجهزة المحلية يتمكن المسؤول المحلي على المستوى البلدي من تكوين شبكة انتفاع سياسية تتحرك في كل مواسم انتخابية لتضمن له البقاء في المجلس البلدي بما يضمن استمرار مصالحه ومصالح أفراد هذه الشبكة؛ فالسوسيولوجيا القائمة على العطاء المادي وفقاً (لمارسل موس Marcil Mause) هي المهيمنة اليوم على الحياة السياسية محلياً ومركزياً، وما الاخفاقات التي تعانيها التنمية المحلية إلا انعكاس لهذه السوسيولوجيا الزبائنية، والتي بدورها تشكل ثالث أوجه أزمة التنمية المحلية في الجزائر، وأي اصلاح يتجاهل هذا المتغير قد لا يكون مجدياً.

2- على مستوى الولاية: تشكل الهيئة التنفيذية في التنظيم الولائي الجزائري من الوالي ومديري المديرية التنفيذية، ويجلس الوالي على هرم الجهاز التنفيذي على مستوى الولاية، فهو مندوب الحكومة وممثل كل وزير في اقليم الولاية، وهو الذي يقرر تنفيذ المشاريع التنموية باعتباره الوحيد الأمر بالصرف على مستوى الولاية، ويتمتع أعضاء هذا الجهاز بإطارات بشرية لها درجة علمية في المجال الاداري و/أو التقني ولها مسار وظيفي طويل، خاصة وأن هذه المناصب تخضع لهذه الشروط في عملية الترقية والتعيين، ولكن إذا

كانت هذه الاطارات بمثل هذا المستوى من الكفاءة فلماذا أخفقت في انجاح مشاريع التنمية المحلية؟، وللإجابة على هذا السؤال ينبغي التحليل الوظيفي لهذا الجهاز من جهة وضرورات التنمية المحلية من جهة ثانية.

أ- **التحليل الوظيفي للجهاز التنفيذي للولاية:** ان الاطلاع على صلاحيات الوالي توحى بأنه يتدخل في كل المجالات المتعلقة بتسيير الدولة اذا تم استثناء الدفاع، والسياسة الخارجية والقضاء؛ فهو المقرر الرئيسي لكل ما يتعلق بالتنمية في اقليم الولاية، خاصة وأنه يتمتع ببنى ادارية صلبة قادرة على الاطلاع على كل ما يجري في الولاية وتتمثل هذه البنى في ديوان الوالي، الأمانة العامة، المفتشية العامة، والدوائر؛ أما المديرية التنفيذية فهي تمثل المصالح الخارجية للوزارات، فكل مدير تنفيذي يتحرك وفقاً لتوجهات السياسة القطاعية لوزارته، ولكن في النهاية تخضع أعمالهم لتنسيق وتوجيه الوالي؛ فهذا التنوع البنوي والتخصص الوظيفي على مستوى الولاية يقع تحت سلطة الوالي، فهو الذي يضمن ذلك التناسق والتناغم الوظيفي فيما بين هذه البنى لتلبية حاجيات المجتمع المحلي؛ إلا أنه بالمقابل يبقى الجهاز التنفيذي للولاية عاجز دائماً عن النهوض بالتنمية المحلية رغم الوسائل والصلاحيات والاختصاصات والسلطات التي يتمتع بها، ويعود هذا العجز الى طبيعة ممارسة أفراد هذا الجهاز لوظائفهم، فهم مكثيون أكثر منهم ميدانيون، وحتى الخرجات الميدانية للوالي وجهازه التنفيذي تبقى محدودة وتخضع لنمطية محددة مسبقاً وفقاً لتقاليد رسمية تُفقد الحيوية والفاعلية، والقدرة على التغذية الراجعة لحل المشاكل المحلية؛ ومن هنا ينبع الاخفاق الأساسي للجهاز التنفيذي الولائي، كما أن أفراد هذا الجهاز بما فيهم الوالي يفقدون الى الرؤية الاقتصادية في العملية التنموية وكذا يفقدون الى ثقافة المشروع، فالتكوين القانوني والالتزام بالأوامر والروتين الاداري والتقييد بتقاليد التراتبية الادارية في تنفيذ مشاريع التنمية يزيد من تعقيد الاجراءات التي تسير عليها عملية التنمية وبالتالي ثقل وتيرة العمل والنتيجة هي رهن العملية التنموية للإجراءات البيروقراطية والتراتبية الادارية، وعليه يمكن القول أن أفراد الجهاز التنفيذي في الولاية اكفاء في احترام التعاليم الرسمية والاطار التنظيمي الذي يحكم عملهم الاداري وبالمقابل يعانون اخفاق في تنفيذ مخططات التنمية، وأي اصلاح ينبغي أن يعالج هذا الاطار التنظيمي وكذا الأفراد العاملين فيه.

ب- **أزمة المقاربة التشاركية:** تتطلب التنمية المحلية الاطلاع الميداني الشامل والعميق لمشاكل المجتمع المحلي، من جهة، وكذا العوائق التي تعترض تنمية النشاط الاقتصادي من جهة ثانية، وللامكنيات التي يمكن تنميتها من جهة ثالثة؛ وهذا عبر تكثيف الزيارات الميدانية والعمل وفقاً للمقاربة التشاركية التي تقتضي تكثيف الاتصال مع الفاعلين المحليين في المجال الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، إلا أن ما يميز المسؤولين المحليين في الجزائر هو التوقع داخل الحجرات المكتبية والالتزام بالعمل الاجرائي، وبالتالي غياب المرونة في العمل؛ فالمفقود في العمل التنموي

هو ذلك الارتباط المتواصل بين المسؤول المحلي والميدان الذي تُنفَّذ فيه مشاريع التنمية المحلية، وعليه تتسع الفجوة بين حاجيات المجتمع المحلي وقدرة الادارة المحلية والنتيجة هي التبعية المالية الكلية للسلطة المركزية وفي حال غياب الوفورات المالية النتيجة هي الغبن الاجتماعي المستديم لأفراد المجتمع المحلي.

فبناءً على ما سبق يمكن القول أن أحد أوجه أزمة التنمية المحلية لا تكمن في ضعف الكفاءة التخطيطية وعدم ملاءمة المخططات الوطنية مع حاجيات المجتمع المحلي وحسب، بل كذلك في ضعف المؤهلات الوظيفية للمسؤولين المحليين على المستوى البلدي والولائي؛ وهذا بدوره يستدعي علاج شامل يتضمن الاطار التنظيمي الذي يحكم طريقة تشكيل هذه الاجهزة، خاصة على المستوى البلدي، وكذا طريقة تسييرها وبالأخص على المستوى الولائي؛ وهذا حتى يتم ضمان وجود جهاز فعال يقود العملية التنموية في الميدان العملي وليس من الحجرات المكتبية فقط.

ثالثاً - غياب التوازن الجهوي: تؤكد أدبيات التنمية المحلية على ضرورة التوزيع العلمي لمشاريع التنمية فيما بين الأقاليم الادارية المختلفة؛ وما دام أن لكل إقليم خصوصياته الخاصة فعلى أساسها تتم عملية تخطيط التنمية المحلية، إلا أن واقع التنمية المحلية في الجزائر يؤكد على وجود تفاوتات عميقة في العملية التنموية، وهذا التفاوت خلق اختلالات تنموية فيما بين الأقاليم الادارية الجزائرية.

فالتنمية المحلية تحتاج الى بنية تحتية، كما أنها تحتاج الى توفر الخدمات الاجتماعية الضرورية المتعلقة بالقطاع التعليمي والتكوني والصحي والأمني وغيرها؛ وهذه كلها تعتبر المستلزمات القاعدية في عملية التنمية، وما دامت العديد من الاقاليم الادارية في الجزائر (تيسمسيلت، الشلف، النعامة، البيض، المدية... الخ) تعاني ضعف كبير في البنية التحتية ومتطلبات الخدمات الاجتماعية فهي تشكل أحد عوامل الاخفاق التنموي المحلي في الجزائر؛ وعليه فلمعالجة أزمة التنمية المحلية ينبغي الدراسة الميدانية لكل اقليم وتحديد احتياجاته، ومن ثم العمل على تجهيزه.

رابعاً - غياب الارتباطات الاقتصادية فيما بين الأقاليم: تشكل عملية ارتباط المشاريع الاقتصادية فيما بين الأقاليم المختلفة عامل جوهري في ضمان استمرار المسار التنموي، فالريف له خصوصياته الاقتصادية، والمدينة الصغيرة لها ما يميزها اقتصادياً واجتماعياً، كما أن ضواحي المدن تعتبر ذات أهمية اقتصادية في عملية الاستثمار، والمدينة الكبيرة تعتبر المركز الذي يضمن توفير متطلبات الاستثمار وقادرة على أن تستوعب مخرجاته، كما أنها تشكل المركز الذي يستقطب كل النشاطات الأخرى في مختلف الأقاليم؛ بما يعني أن النشاط الزراعي كما أن له مدخلاته فهو أيضاً بحاجة الى تسويق مخرجاته، والصناعة التقليدية تحتاج الى تاريخ اقتصادي، والنشاط السياحي له خصوصيات ومتطلبات تميزه كقطاع اقتصادي؛ إذن فكل اقليم يتميز ببيئة استثمارية معينة، وطبيعة النشاط الاستثماري لا يمكن أن تبقى منعزلة عن القطاعات الأخرى، فهي بحاجة الى ذلك التشابك المتسلسل كحلقات متواصلة يخدم فيها كل قطاع اقتصادي القطاع الآخر. إلا أن المسار التنموي في الجزائر لم يراعي هذه العوامل في توزيع النشاطات

الاستثمارية، وعليه تبقى اليوم مناطق ذات حيوية اقتصادية وأخرى هامشية، وأخرى عدمية، وهذا ناتج عن غياب سياسة التوازن الجهوي، كما أنه ناتج عن غياب التخطيط الاقتصادي الشامل.

خامساً- ضعف دور القطاع الخاص: يعتبر القطاع الخاص أحد المحاور الرئيسية في العملية الاقتصادية في ظل النهج الاقتصادي الرأسمالي، فحسب أنصار هذا التيار النمو الاقتصادي يحتاج الى المنافسة الاقتصادية، والمنافسة تحتاج الى فتح الباب أمام الرأسماليين الخواص للاستثمار الاقتصادي في جميع النشاطات الاقتصادية، وما الدولة إلا راعٍ ومُنظم للقطاع الاقتصادي. إلا أنه في الجزائر ومنذ الانفتاح الاقتصادي لا يزال القطاع الخاص ضعيفاً، فهو يتجه أكثر إلى النشاط المقاولاتي والتجاري والخدماتي دون النشاط الصناعي، كما أنه عاجز حتى على التصدير؛ وعليه فمن الصعب تحقيق التنمية المحلية في ظل غياب مستثمرين خواص قادرين على بعث النشاط الاقتصادي في الاقاليم المحلية المختلفة، إلا أن القطاع الخاص الجزائري منذ نشأته الأولى كان قطاعاً تابعاً غير منافس، فمنذ التحول الذي حدث في دور الدولة مع بداية تسعينات القرن العشرين لم يتمكن القطاع الخاص من تعويضه، وعليه أصبحت الدولة تستورد جل احتياجاتها من السوق الدولية، بما جعل فاتورة الواردات تصل سنة 2016 الى ما قيمته 46,727 مليار دولار، بما جعل الميزان التجاري عاجز بقيمة 17,744 مليار دولار.⁽⁶⁾

إذن فبناءً على كل ما سبق يمكن القول أن التنمية المحلية تحتاج الى سياسة وطنية شاملة، تأخذ كل الأزمات المحددة سابقاً بأبعادها المختلفة، وعليه يمكن تحديد الاطار النُظمي الذي يحكم عمل الجماعات المحلية، الذي ينبغي أن يحمل اصلاحات في جل الفواعل والقطاعات التي تعاني الضعف والخلل في الكفاءة والفاعلية.

المحور الثاني: متطلبات التنمية المحلية في الجزائر

دأبت أدبيات التنمية والفكر الاداري المعاصر على ضرورة التأسيس القاعدي لعملية التنمية، وهذا عن طريق تجذير العملية التنموية في المجتمع المحلي، والقيام بالتعبئة الاجتماعية لصالح البرامج والمخططات التنموية ضمن عملية تشاركية تؤكد على ترتيب الأولويات التنموية واستغلال الميزات التفاضلية لكل اقليم؛ فإعلم الجغرافيا الاقتصادية يوصي بضرورة التخصيص الاقليمي للمشاريع التنموية حسب ما يُتيحه كل اقليم من ميزات تفاضلية في عملية الاستغلال والاستثمار الاقتصادي، كنا أدبيات التنمية المحلية تؤكد على ضرورة تفعيل الجهود المحلية لقيادة العمليات التنموية المحلية، ومن هنا يمكن التأكيد على ضرورة تفعيل دور الجماعات المحلية في رسم وتنفيذ السياسات المحلية التنموية وفقاً لما تقتضيه ضرورات ومتطلبات المجتمع المحلي.

فالتنمية المحلية هي في النهاية عملية، والعملية تحتاج الى سياسة عامة محلية، وكادر بشري مؤهل واطار تنظيمي مرن ورؤية سوسيو اقتصادية تتناغم والتوجهات السياسية للدولة؛ وهذه كلها تشكل تحديات للنظام السياسي الجزائري والتي تستدعي التجديد في الاطار العام الذي يحكم وظيفة هذه

الجماعات بما يُمكن من بعث الدينامية في عملها؛ وعليه يمكن القول أن تجديد عمل الجماعات المحلية يتطلب التغيير على المستويات التالية:

أولاً- على مستوى الأجهزة التنفيذية: إن تفعيل عمل الأجهزة التنفيذية على المستوى المحلي يتطلب تجديد الأطر الأساسية التي تضمن وجود فريق عمل محلي ذو كفاءة عالية بمسائل الاحصاء والتخطيط، وكذا يملك رؤية تنموية، كما يتمتع بثقافة المشروع الاقتصادي، كما ينبغي أن يكون ذو دراية عالية بالمشاكل التي يعاني منها أفراد المجتمع المحلي؛ وهذه المتطلبات تقتضي توفر متغيرين أساسيين في الجهاز التنفيذي المحلي، وهما: الكفاءة العلمية، والخصوصية المحلية، حتى يتمكن هذا الجهاز من تجذير الحلول والنهوض بأعباء المجتمع المحلي وفق رؤية سوسيو اقتصادية تعمل على مشاركة الفاعلين المحليين في العملية التنموية، وهذا ما سيتم توضيحه فيما يلي:

1- الكفاءة العلمية: تحتاج رسم السياسة العامة التنموية على المستوى المحلي الى عمل ميداني: يبدأ بدراسة وتجميع البيانات الخاصة ببيئة المجتمع المحلي أولاً، واحصاء الاحتياجات ثانياً، ودراسة الامكانيات ثالثاً، وتحديد متطلبات العمل ومراحلها رابعاً، وكذا تحديد مراحل التنفيذ وآلياته خامساً، وتحديد طرق الرقابة والتقييم سادساً؛ فهذه المراحل التي تمر بها هذه العملية تحتاج الى كفاءة ادارية ذات تكوين علمي يلمُّ بمشاكل المجتمع المحلي وقادر على استغلال الامكانيات لتلبية المتطلبات؛ ولكن كيف يتم الحصول على هذه الاطارات العلمية على المستوى الاداري؟

لا يمكن الرجوع من خلال ها السؤال الى الجدل الفقهي بين من هو أجدر في تشكيل الأجهزة المحلية: المنتخب أم المعين، وإنما ينبغي التعامل برؤية معاصرة التي تراعي التغير الجيلي والقيمي الذي يضع الجماعات المحلية أمام تحديات صعبة، وعليه يمكن حسم هذه النقطة بضرورة وضع آليات في القانون الانتخابي يضمن وصول كفاءات علمية الى المجالس المحلية تقود الجهاز التنفيذي. فالتنمية المحلية في منظورها العملي هي القيام بالأمر بما يخدم أفراد المجتمع المحلي، وهذا يتطلب حسن ادارة المال العام واستغلال الامكانيات المحلية بالكفاءة المطلوبة بما يضع جودتها ومردوديتها العالية اقتصادياً واجتماعياً.

2- الخصوصية المحلية: إن المبدأ الأساسي في تشكيل المجالس المحلية عبر الانتخابات، هو: أن أفراد المجتمع المحلي هم الأكثر دراية بمشاكلهم؛ وأصبحت الانتخابات المحلية مؤشر قاعدي في الديمقراطية المحلية التي تعتبر هي الأخرى مؤشر تقييم لمدى ديمقراطية النظم السياسية؛ وعلى هذا الأساس فمن منظور نظرية الديمقراطية والتنمية يؤكد البحث على ضرورة الربط بين متغيري الديمقراطية المحلية والتنمية المحلية؛ فعملية التنمية المحلية تحتاج الى سياسات تنموية، والسياسات تحتاج الى معطيات، والمعطيات تحتاج الى عمل ميداني حتى يتم تحديد أولويات التنمية وكيف يمكن استغلال الجهود المحلية في بعث دينامية التنمية، فالتجارب الناجحة في الادارة المحلية (بريطانيا، الدنمارك، فرنسا...) تؤكد على ضرورة قيادة أفراد المجتمع المحلي للمجالس المحلية، والتي من خلالها يعملون على استغلال

الامكانيات المحلية لتلبية حاجيات المجتمع المحلي، وعلى أساس كفاءتهم في رسم السياسات وتنفيذها محلياً يتم ضمان استمرارهم في قيادة هذه المجالس وفق الآليات الانتخابية، فالمجتمعات المادية ومن منظور الخيار العقلاني الرشيد تؤكد الارتباط الوثيق بين اشباع الرغبات المادية وحشد الجماهير الانتخابية، وعلى أساسها تتم المعاقبة الانتخابية اذا تضررت البرامج الاجتماعية لأفراد المجتمع المحلي في كل موسم انتخابي، فالمنتخبون المحليون هم تحت رقابة الجماهير الشعبية، تزيد حظوظهم بما يقدمونه من انجازات لأفراد المجتمع المحلي وهذا هو جوهر الديمقراطية المحلية.

ولكن إذا كانت مثلاً بريطانيا التي يتم فيها تشكيل المجالس المحلية عبر الآلة الانتخابية فقط، فغالبية أفراد المجتمع المحلي متعلمون ولهم خبرة في تسيير الشؤون المحلية؛ ففي الجزائر لا يزال يهيمن بقوة على المجالس المحلية فئة ما دون مستوى البكالوريا، وعليه فالنظام الانتخابي يتطلب تعديل جوهري يجمع بين متغير الكفاءة والخصوصية المحلية، حيث يضع اجراءات تضمن انتخاب نخبة من المجتمع المحلي والتي لها تكوين علمي بقضايا تخطيط البرامج التنموية وتنفيذها، بما يمكّن من بعث دينامية التنمية المحلية وفق متطلبات المجتمع المحلي.

وبناءً على ما سبق يمكن القول أن، اصلاح الاجهزة التنفيذية على المستوى المحلي ضرورة قاعدية لتجويد مخرجات الجماعات المحلية، فهو أساس التنمية المحلية، خاصة وأن التجارب السابقة كلها كانت فاشلة حيث شهدت أقاليم ادارية عديدة انتفاضات شعبية في ظل الوفرة النفطية، فكيف ستواجه هذه المجالس أفراد المجتمع المحلي في ظل التحديات الراهنة خصوصاً مع تراجع عائدات أسعار النفط؟، فالأزمة متجذرة، وتحتاج الى حلول عميقة، تنطلق أولاً من مراجعة العقل الذي تنطلق وتمر عبره التنمية المحلية، والمتمثل في المندوبين المحليين، فهم أساس أي مخطط تنموي؛ وعليه يمكن القول أن مديات النجاح مرتبطة بقوة بمدى كفاءة هؤلاء المندوبين المحليين، وضرورات التنمية ينبغي أن تنطلق من اصلاح العقل الذي يقود التنمية ويضع خططها ويسهر على تنفيذها.

ثانياً- على مستوى الرقابة: تشكل الرقابة بأشكالها المختلفة آلية مهمة في ضبط وتوجيه العمل الاداري خصوصاً على المستوى المحلي الذي يتطلب ذلك التناسق الوظيفي بين توجهات السلطة المركزية والوحدات المحلية بوجه عام. وإذا كانت الرقابة الشعبية والقضائية تحدان من الفساد، فالرقابة بنظام المفتش العام (الأمبودسمان) تعتبر ذات أهمية بالغة في توجيه العمل الاداري على المستوى المحلي، وكذا ضبط التخصيصات المالية وابوابها في المالية المحلية. إذاً فالجزائر بحاجة الى تفعيل نظم الرقابة بأشكالها المختلفة؛ ولكن الرقابة الشعبية تحتاج الى الشفافية أولاً حيث تتاح للمواطن المحلي حرية الاطلاع على المعلومات والبيانات الخاصة بالمشاريع الاستثمارية على المستوى المحلي؛ والرقابة القضائية تتطلب استقلالية القضاء بما يجعل دور القاضي حاسماً في كل المسائل بعيداً عن التدخلات الفوقية؛ أما الرقابة بنظام المفتش العام تتطلب هي الأخرى ضبط الاطار الذي يعمل فيه هذا المفتش درءاً للتعسف وكذا حتى يؤدي وظيفته الرقابية بالكفاءة المطلوبة؛ أما الرقابة الادارية فهي الأخرى آلية عملية حتى تضمن سير عمل

الوحدات المحلية على الاطار العام الذي تنتهجه الدولة، إلا أنها تحتاج الى خلق مرونة في نظام الرقابة القبلية والتحديد الدقيق لممارسة الرقابة البعدية حتى لا يتعسف الاداري في حق المنتخب.

إن الضامن الأساسي لمشروعية عمل الوحدات المحلية هو الرقابة بمختلف أشكالها، إلا أن الرقابة الادارية تمثل العامل الحاسم فيها، خاصة وأنها تعالج الانحرافات قبل وقوعها عملاً بمبدأ «الوصاية الادارية» كما أنها دوريتها وتراتبيتها يجعلها تضبط الأداء الوظيفي وفقاً للمعايير المحددة سلفاً، وإذا كانت طبيعة الرقابة تخضع لنمط توزيع الاختصاصات بين السلطة المركزية والوحدات المحلية، فإنها لا تعطي المجال أبداً للوحدات المحلية السلطة المطلقة في ممارستها لوظائفها، فمثلاً في الأسلوب الفرنسي الذي يقوم فيه أسلوب توزيع الاختصاصات على مبدأ «الاطلاق» فإن الوصاية الادارية التي تمارس من طرف «المحافظ» تبقى العامل الأساسي في توجيه الوظائف الأساسية لعمل البلدية،⁽⁷⁾ أما في الأسلوب البريطاني الذي يقوم على مبدأ «الحصر» فتبقى الرقابة وفقاً للتفتيش الدوري للسياسات المحلية ونفقاتها المالية العامل الحاسم في ضبط أداء الوحدات المحلية، ومن هنا يمكن القول أن الادارة المحلية حتى في الديمقراطيات المعاصرة تبقى خاضعة لذلك النمط من الرقابة الذي يضبط التوازن والتناغم الوظيفي بين السلطة المركزية والادارة المحلية، وما على الجزائر الا اجراء اصلاحات تخلق المرونة وتحذ من التعسف في نظام الرقابة القائم حالياً.

ثالثاً - على مستوى الاختصاصات الوظيفية: يشكل التحديد الدقيق للاختصاصات الوظيفية للوحدات المحلية أهمية بالغة في تحميل المندوبين المحليين مسؤولياتهم الوظيفية، ووضعهم في واجهة العمل الميداني المحلي وأمام الاختبار الجماهيري؛ ولكن بالمقابل يتطلب هذا اعطاء صلاحيات واسعة للأجهزة المحلية المنتخبة بما يمكنها من رسم سياسات محلية تنموية قادرة على استغلال كافة الفرص التي يتيحها الإقليم؛ فالتنمية عملية جذرية معقدة تحتاج الى رجل ميدان يتمتع بصلاحيات تمكنه من استغلال كل ما يدفع مسيرة التنمية المحلية.

وتعتبر التنمية عملية معقدة التركيب يشترك فيها الاجتماعي مع الاقتصادي مع الثقافي، كما أنها تتطلب تقنيين في تخصصات مختلفة (التخطيط والاحصاء، الأشغال العمومية، المحاسبة، الاقتصاد السياحي...) وهذا كله يقتضي تمتع الجهاز التنفيذي على المستوى المحلي بصلاحيات تخلق المرونة في التعاقد والتوظيف والشراكة مع المؤسسات العمومية ومؤسسات القطاع الخاص وغيرها من الاختصاصات التي تمنح حرية ومرونة التعامل بما يُعيد عملية التنمية المحلية؛ ومن جهة أخرى فإذا كانت المقاربة التشاركية* في عملية التنمية المحلية تقتضي تكثيف المشاورات والحوار مع مؤسسات المجتمع المدني المحلي⁽⁸⁾ ومختلف المكونات الاجتماعية محلياً والقيادات على مستوى الريف فإن هذا يتطلب نوع من الالتزام بالتعهدات والذي يتطلب هو الآخر عدم تدخل الارادات الفوقية وتغيير مسار التنمية والمشاورات التي بنيت عليها بما لا يفقد مصداقية الوحدات المحلية. إذن إصلاح الجماعات المحلية الجزائرية يتطلب كذلك مراجعة الاختصاصات الممنوحة للمجالس المحلية المنتخبة.

رابعاً - على مستوى مالية الجماعات المحلية: ترجع كفاءة الجماعات المحلية الى مدى قدرتها على توفير متطلباتها المالية ذاتياً، فكلما كانت قادرة على توفير موارد مالية لتشجيع الاستثمار المحلي وتقديم الخدمات العمومية للمواطن زادت درجة كفاءتها؛ وعليه ينبغي احداث مصلحة داخلية مختصة في الجانب المالي تقدم استشارات خاصة بالجباية المحلية وكيفية تطويرها، كما أنه ينبغي على البلديات توفير المرافق الضرورية التي تخدم الاقتصاد المحلي وتوفر عائدات مالية؛ إلا أن هذا كله يتطلب اصلاح اداري يعمل على تعميق اللامركزية والأخذ بمبدأ اللامركزية المالية بما يوفر اطار قانوني ملائم تعمل فيه الاجهزة المحلية لتوفير عائداتها المالية.

إن اللامركزية المالية ضرورة أساسية لتوفير المجالس المحلية على ميزانيتها الخاصة؛ وعليه ينبغي توفير اطار قانوني مناسب يعمل فيه المسؤولون التنفيذيون على رسم السياسة المحلية لمدة سنة، ثم تحديد العائدات المالية اللازمة لتنفيذها، ومنه تحديد من أين يتم الحصول على هذه الموارد المالية، وهذا عن طريق تحديد المصادر الذاتية والأخرى المتعلقة بهبات السلطة المركزية خاصة بالنسبة للبلديات الفقيرة؛⁽⁹⁾ وفي إطار تحديد المصادر المالية الذاتية بإمكان المجالس المحلية أن تستغل كل امكانياتها المادية وصلاحياتها الوظيفية في عملية تحصيل الموارد المالية، وهذا هو المفهوم العميق للامركزية المالية التي تنقصر اليه الجماعات المحلية الجزائرية اليوم.

فبناءً على كل ما سبق يمكن القول أن الادارة المحلية الجزائرية تعاني أزمات عميقة نتيجة الطابع السلطوي الذي انتهجته السلطة المركزية والذي تجسد في تقوية الهيئات التنفيذية وعلى رأسها جهاز الوالي ليهيمن على كافة الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على المستوى المحلي، وكذا على صلاحيات المندوبين المحليين على مستوى البلدية والولاية، وكل الاصلاحات التي جاءت لم تحد من هذه الهيمنة أو تعمل على خلق مرونة في طريقة التناسق الوظيفي بين البلدية والولاية؛ والاصلاحات التي بإمكانها أن تعالج هذه الأزمات ينبغي أن تمس جميع الجوانب، أي على مستوى الأجهزة، وعلى مستوى الوظائف، ومن ثم العمل على التنمية الادارية، وتمثل المقارنة المرجعية* في هذا الجانب أداة مهمة لإصلاح الجماعات المحلية الجزائرية.

خاتمة: صفوة القول هو أن التنمية المحلية تحتاج إلى التخطيط المحلي، والذي ينبغي أن يمر بالمرحلة العلمية المحددة من الدراسة والإحصاء وتحديد المشاكل وترتيب الأولويات إلى وضع البدائل واختيار البديل وطرق وآليات التنفيذ ومراحل التنفيذ، وهذا كله يحتاج إلى جهاز محلي منتخب ذو كفاءة عالية بمسائل التنمية؛ وإذا كانت التجارب التقليدية تقوم على مبدأ «مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ» فمن الصعب اليوم العمل بهذا المبدأ إلا إذا تم الانطلاق من مبدأ فكر محلياً وأعمل وطنياً ThinkLocally, ThenActNationally حيث يتم جمع المعلومات على المستوى المحلي ورفعها للسلطة المركزية لتعمل على بلورتها وصياغتها في سياسات عامة شاملة تعم كامل أقاليم الدولة، وهذا يكون صعباً ويخفق أمام تنوع طبيعة أقاليم الدولة واحتياجات أفرادها والتفاوت القائم فيما بين الأقاليم، كما أن لكل إقليم حاجياته التنموية وميزاته التفاضلية التي يمكن تمييزها،

فالإقليم الذي يصلح للسياحة فمن الصعب أن يصلح للزراعة، وعلى هذا يبقى مبدأ «تعميق اللامركزية» في كل الوظائف بما فيها اللامركزية المالية ضرورة حيوية لتطوير عمل الإدارة المحلية.

وعليه فالإصلاح الإداري للجماعات المحلية الجزائرية ضرورة تفرضها المرحلة الحرجة التي يمر بها الاقتصاد الوطني؛ فأمام تراجع عائدات النفط تتراجع بالضرورة الخدمات العمومية وعليه يتدهور المستوى المعيشي للمواطن الذي قد يشكل مصدر تهديد للاستقرار الاجتماعي والسياسي، والحل الناجع هو وضع حد للمشاكل الاجتماعية على مستوى الأقاليم الإدارية بما لا يجعلها تتشابه وتؤثر على أمن الدولة، ومن هنا يأتي دور التنمية المحلية الذي يؤكد البحث أنه لن يتحقق في ظل ظروف التسيير الحالية للأجهزة المحلية بل ينبغي تطوير آليات تعمل وفق الخصوصيات المختلفة للأقاليم والعمل على تنمية الميزات التفاضلية التي يتمتع بها كل إقليم، وهذا لن يكون إلا بتعميق اللامركزية، وهو ما يجسد مقولة نابليون الثالث: من السهل أن تحكم عن بعد، ولكن الحكم لن يكون جيداً إلا إذا كام عن قرب.

المراجع:

- 1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمانة العامة للحكومة، أمر رقم 69 - 38 مؤرخ في 08 ربيع الأول 1389 الموافق لـ 22 ماي 1969، يتضمن قانون الولاية.
- 2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمانة العامة للحكومة، قانون الجماعات الإقليمية، قانون رقم 11 - 10، المؤرخ في 20 رجب 1432، الموافق لـ 22 يونيو 2011، ص 04.
- 3- ج.ج.د.ش، الأمانة العامة للحكومة، قانون رقم 10 - 02، المؤرخ في 16 رجب 1431، الموافق لـ 29 يونيو 2010، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الجريد الرسمية، العدد 61، الصادر في 32 أكتوبر 2010، ص 106.
- 4- ج.ج.د.ش، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي: عرض وآفاق، ماي 2012، ص 05.
- 5- نزيه الدين اليوبي، تضخيم الدولة في الوطن العربي: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، (تر: أمجد حسين)، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2010، ص 35.
- 6- Ministère des Finances: Direction Générale des Douanes, op cit, p01.
- 7- Virginie Donier, **Droit des Collectivités territoriales**, Paris: Dalloz, 2014, P56.
- تقرض المقاربة التشاركية على القائمين على الأجهزة المحلية العمل ميدانياً مع كل الفاعلين الاجتماعيين (المجتمع المدني المحلي، ذوي الاحتياجات الخاصة، لجان الأحياء... والاقنصاديين (أرباب المقاولات) من جهة، ومشاركة النوع الاجتماعي (المرأة والرجل) في مثل هذه البرامج التنوية.
- 8- Commission Européenne, **Appui à la décentralisation et à la gouvernance locale dans les pays tiers**, Janvier 2007, P60.
- 9- Michel Verpeaux et autres, **Les Collectivités Territoriales et La Décentralisation**, 9^e édition, Paris: La documentation Française, 2016, P 149.
- المقارنة المرجعية هي تقنية وأسلوب منظم للتعليمنا الآخرين، من خلال الملاحظة لنماذج الأداء المتميزة للتقيد* تتوفر داخل المنظمة أو المنظمات الأخرى التي اكتسبت خبرات قيمة لا تمنعنا للعمل والتقييم كما إجراء مقارنة معها بأسلوب بشري.

دراسة قياسية لأثر النمو السكاني على فجوة الأمن الغذائي في الجزائر

أ. قمومية سفيان جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف.

أ. بن عدة امجد . المركز الجامعي - غليزان

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل العلاقة بين النمو السكاني وفجوة الأمن الغذائي في الجزائر، وذلك باعتبار النمو السكاني (الديموغرافي) من أهم محددات الطلب على الغذاء ومن ثم فإنه من المحددات الرئيسية لفجوة الأمن الغذائي، وسنقوم بتحليل تلك العلاقة بإجراء دراسة قياسية لأثر النمو السكاني على تطور فجوة الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى غاية 2010، وباستخدام الأساليب الإحصائية والقياسية خلصت الدراسة إلى أن النمو السكاني لا يؤثر على فجوة الأمن الغذائي في الجزائر وذلك باعتبار أن اختبار ستودنت لا يرفض فرضية انعدام معامل المتغير المستقل، كما أن معامل التحديد كان ضعيف جداً وقدر بـ 0.0125، وهذا يدل على أن فجوة الأمن الغذائي في الجزائر تتحدد بمتغيرات أخرى خارج النموذج المدروس.

الكلمات المفتاحية: فجوة الأمن الغذائي، النمو السكاني، النموذج البسيط، الجزائر.

Abstract :

The aim of this paper is to analyze the relationship between population growth and the gap of food security in Algeria , and that as the population growth the most important determinants of the demand for food and then it's the main determinants of the gap of food security , and we will analyze that relationship through building a econometric study of the impact of population growth on the development gap Security food in Algeria during the period from 1980 to 2010 , and using statistical methods and standard study.

This study found that population growth does not affect the gap food security in Algeria, so as to test the Student does not reject the hypothesis of lack coefficient independent variable , and the coefficient of determination was very weak and was estimated at 0.0125 , and this shows that the gap food security in Algeria is determined by other variables outside the model studied .

Keywords: gap food security , population growth , the simple form , Algeria.

إن موضوع الأمن الغذائي يعتبر مسألة في غاية الأهمية، حيث باتت تتورق كثيرًا من مسؤولي الدول والحكومات والمنظمات، والجزائر واحدة من بين دول شمال إفريقيا النامية التي تزايد فيها الطلب المحلي على الغذاء باستمرار مما يجعلها تعاني أزمات من نقص في تلبية كل حاجيات مواطنيها من الغذاء، ولم يفض ذلك إلا دعماً للحكومة المضطربة للقطاع الزراعي فيسدد كل حاجيات المزارعين والفلاحين والقضاء على الاستيراد الكلية، ولكنها ساهم في الحد من الاعتماد بشكل نسبي على استيراد المواد الغذائية أو بعضها. ومن جهة أخرى فإن تزايد الضغوط الاجتماعية من قبل السكان تعود أغلب أسبابها المباشرة والظاهرة للعيان إلى تزايد الأفراد وبالتالي تزايد حاجياتهم وضرورياتهم وخاصة الغذاء، مما ينعكس على فاتورة الغذاء، ولقد شهد تزايد عدد السكان في الجزائر تزايداً ملحوظاً تحت الفترة المدروسة، حيث ارتفع من أكثر من 20 مليون نسمة سنة 1990 إلى حوالي 38 مليون نسمة سنة 2010، أي تقريباً الضعف، وهذه الزيادة يحتمل عليها أن تكون قد تؤثر في زيادة الطلب على الغذاء في الجزائر ومن م زيادة الفجوة الغذائية باعتبار الجزائر من أكبر المستوردين للمواد الغذائية الأساسية، وهو ما نحاول من خلال هذا البحث دراسته، أي ما إذا كان عدد السكان ومعدل نموه يؤثر على فجوة الأمن الغذائي في الجزائر، وبالاعتماد على الإحصاءات المقدمة من منظمة الفاو حول الصادرات والواردات الزراعية، وكذا معدلات النمو السكاني وتزايد عدد السكان وبالاعتماد من جهة أخرى على الأساليب القياسية يمكن إجراء دراسة قياسية للعلاقة بين النمو السكاني وفجوة الأمن الغذائي للجزائر خلال هذه الفترة؛ والتساؤل الذي يمكن طرحه لمعالجة مشكلة هذا البحث سياقه كما يلي:

• ما مدى تأثير النمو السكاني (الديموغرافي) على فجوة الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 1980-2010؟

ومع هذا التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

← ما مفهوم فجوة الأمن الغذائي وما علاقتها بالنمو السكاني؟

← ما هو واقع فجوة الأمن الغذائي وكذا النمو السكاني في الجزائر؟

← ما هو سلوك فجوة الأمن الغذائي في ظل هذا النمو السكاني للجزائر؟

ولموضوع الأمن الغذائي ودراسة محدداته أهمية بالغة في الوقت الراهن، وهي الأهمية التي يستمد منها البحث أهميته وخاصة بدراسة حالة الجزائر التي تعاني من عجز غذائي مزمن، كما أن الهدف الجوهرى للموضوع هو معرفة ما إذا كان النمو السكاني في الجزائر يؤثر على الطلب على الغذاء أم لا ومن ثم التأثير على فجوة الغذاء، ويمكن الكشف عن ذلك من خلال إجراء دراسة قياسية؛ أما بالنسبة للمنهج المستخدم في البحث فقد اتبعنا المنهج الاستنباطي بأدواته الوصف والتحليل في الجانب النظري

للموضوع، وكذا المنهج الاستقرائي في الجانب التطبيقي بإجراء الدراسة القياسية، ولقد تم معالجة هذا الموضوع من خلال المحاور التالية:

أولاً: مفهوم الفجوة الغذائية وعلاقتها بالنمو السكاني؛

ثانياً: تطورات الفجوة الغذائية والنمو السكاني في الجزائر؛

ثالثاً: قياس أثر النمو السكاني على الفجوة الغذائية في الجزائر.

أولاً: مفهوم فجوة الأمن الغذائي وعلاقتها بالنمو السكاني.

إن مفهوم الأمن الغذائي من المفاهيم التي ظهرت إثر أزمة الغذاء العالمية خلال عقد السبعينات من القرن العشرين، ومنذ ذلك الوقت سعت دول العالم وبدون استثناء وبأساليب مختلفة إلى إمكانية تحقيق هذا الهدف عن طريق خططها التنموية والزراعية ومفهوم الأمن الغذائي من المفاهيم الغامضة الواسعة والمتشعبة، إلا أنه في الغالب يربط الأمن الغذائي للبلد بفجوة الغذاء فيه، فلذلك كان من مفاهيم تحقيق الغذاء وتأمينه ما يصطلح عليه فجوة الأمن الغذائي، والتي نحن بصدد التعرض لها في هذا المحور وكذا علاقتها بالنمو السكاني.

1. مفهوم فجوة الأمن الغذائي: ينبغي علينا في تحديد هذا المفهوم إلى التطرق مفهوم الأمن الغذائي ومن ثم إلى فجوة الأمن الغذائي التي ترتبط بمفهوم الفجوة الغذائية.

1.1. تعريف الأمن الغذائي ومستوياته: هناك عدة تعريفات قدمت لمصطلح الأمن الغذائي، إلا أن التعريف الأكثر تداولاً عند المنظمات الدولية والاقتصاديين هو " قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراده، وضمان حد من تلك الاحتياجات بانتظام"¹.

كما قدم مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقده منظمة الأغذية والزراعة الدولية للأمن الغذائي عام 1996 تعريفاً للأمن الغذائي نصه أن " الأمن الغذائي يتحقق عندما يتمتع البشر كافة وفي جميع الأوقات بفرص الحصول، من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفرة النشاط والصحة"².

وعلى ضوء هذين المفهومين ومفاهيم أخرى للأمن الغذائي لا يسع المقام لذكرى يمكن تبسيط مفهوم الأمن الغذائي في استنباط تعريف شامل كما يلي: " الأمن الغذائي هو قدرة المجتمع على توفير مستوى ملائم³ من الغذاء لأفراده في حدود دخولهم المتاحة، مع ضمان مستوى الكفاف من الغذاء للأفراد الذين لا يستطيعون الحصول عليه بدخلهم المتاحة، وسواء كان هذا عن طريق الانتاج المحلي أو الاستيراد اعتماداً على الموارد الذاتية ".

كما أن للأمن الغذائي مستويات مختلفة حيث تتراوح هذه المستويات بين حد أدنى يمثله مستوى الكفاف، وحد أقصى يمثله المستوى المحتل أو المرغوب، ولعل أهم هذه المستويات ما

يلي⁴:

- < **مستوى الكفاف:** هو الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية التي تضمن للفرد البقاء على قيد الحياة؛
- < **المستويات الوسطى:** يكون هذا المستوى فوق مستوى الكفاف، يميزه سوء التغذية (الجوع)؛
- < **المستوى المحتمل:** يمكن فيه لأفراد المجتمع القيام بأعمالهم الانتاجية على لأكمل وجه؛ وهذا المستوى يركز على جانبي معادلة الأمن الغذائي وهما:
 - ♦ عرض الغذاء، سواء من خلال الانتاج والتخزين والتجارة؛
 - ♦ الطلب على الغذاء، وكيفية الحصول عليه من خلال الانتاج المنزلي، أو شرائه من السوق، أو من التحويلات الغذائية المختلفة.

2.1. تعريف فجوة الأمن الغذائي: إن فجوة الأمن الغذائي هي أحد مؤشرات الأمن الغذائي، وقد اصطلح عليها بهذه التسمية كونها تعبر عن فجوة الغذاء الدالة على مستوى الأمن الغذائي في البلد، حيث لفجوة الأمن الغذائي مؤشرين رئيسيين لقياسها هما:

< **المؤشر الأول؛ رصيد الميزان التجاري الغذائي:** ويقاس بالفرق بين قيمة الصادرات الغذائية وقيمة الواردات الغذائية، فإذا كان هذا الرصيد موجباً أو صفراً، فإن هذا يعني عدم وجود فجوة أمن غذائي، إلا أنه تظهر فجوة أمن غذائي إذا كان رصيد الميزان التجاري الغذائي سالباً؛ ويحسب هذا المؤشر رياضياً كما يلي:

فجوة الأمن الغذائي (وفق مؤشر رصيد الميزان التجاري الغذائي) = الصادرات الغذائية - الواردات الغذائية .

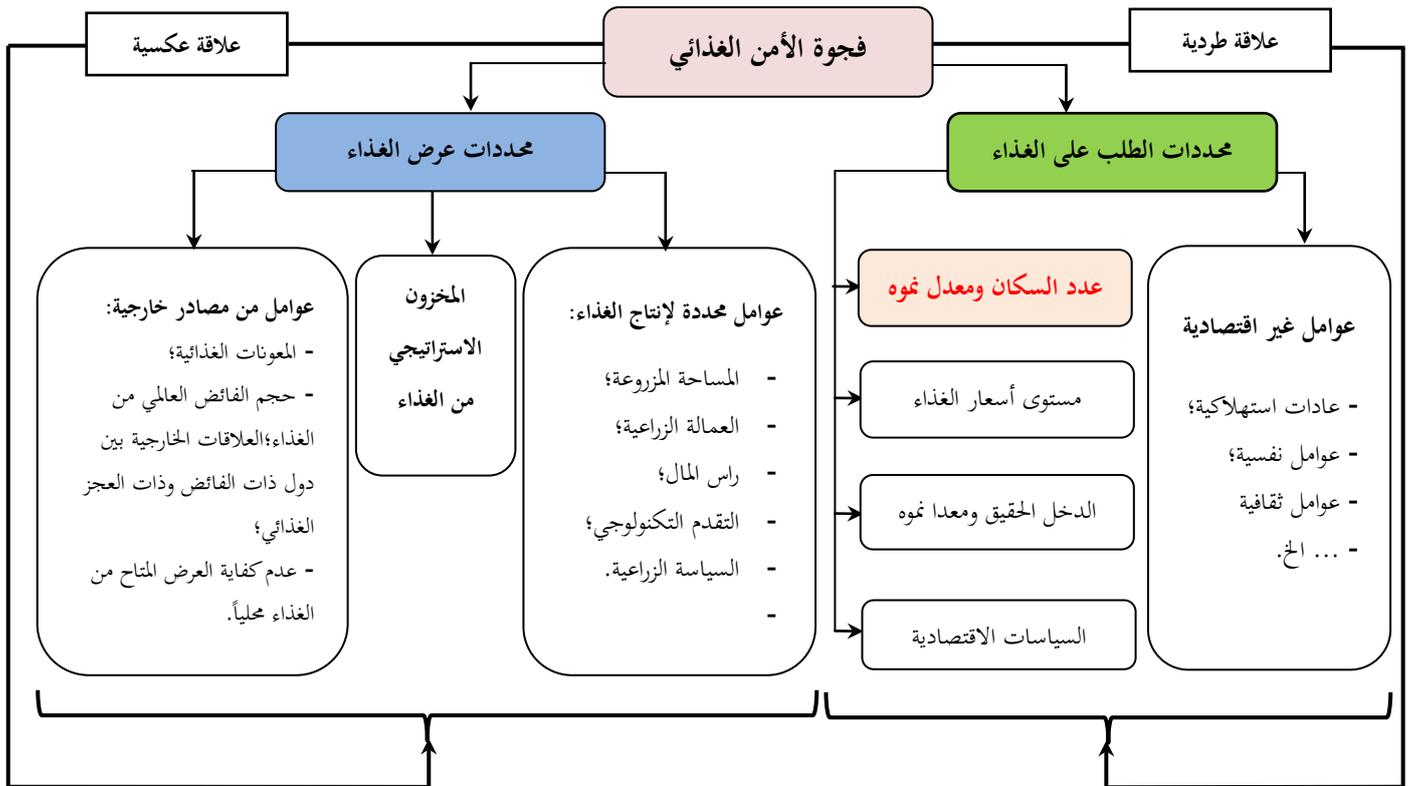
< **المؤشر الثاني؛ نسبة تغطية الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء إلى الواردات الغذائية:** وتقاس فجوة الأمن الغذائي وفق هذا المؤشر بالفرق بين قيمة القيمة الواردات الغذائية والموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذائية، والقيمة الموجبة للمؤشر تعني وجود فجوة أمن غذائي، أي الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء غير كافية لتمويل واردات الغذاء، أما القيمة الصفرية أو السالبة تدل على وجود أمن غذائي؛ ورياضياً يحسب هذا المؤشر كما يلي:

حجم فجوة الأمن الغذائي = 1 - (الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء | الواردات الغذائية).

وستعتمد دراستنا القياسية في هذا البحث فيما بعد على المؤشر الأول، كونه هو المؤشر الوحيد الذي تتوفر حوله المعطيات والاحصائيات الخاصة بصادرات وواردات الغذاء في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

2. علاقة فجوة الأمن الغذائي بالنمو السكاني: قبل التطرق إلى هذه العلاقة، لابد أن نوضح أننا ندرس العلاقة بين العرض والطلب على الغذاء، وبالتالي العوامل المحددة للطلب على الغذاء تتعكس في العوامل المحددة للطلب على الغذاء وكذا العوامل المحددة للعرض منه؛ ويعتبر النمو السكاني من بين هذه المحددات، حيث يصنفه الاقتصاديين في المرتبة الأولى ضمن محددات الطلب على الغذاء، ويمكن تلخيص مجمل الكلام حول ذلك في المخطط التالي:

الشكل رقم 01: موقع النمو السكاني من أهم محددات فجوة الأمن الغذائي.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: فالحة قطاب: "إشكالية الأمن الغذائي المغربي في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2012/2011، ص - ص: 16 - 23.

وكما يوضح الشكل السابق فإن هذه أهم محددات فجوة الأمن الغذائي والمتمثلة في محددات الطلب على الغذاء ومحددات العرض من الغذاء، وقبل التطرق للعلاقة بين النمو السكاني وفجوة الأمن الغذائي نقدم مفهوم للنمو السكاني.

1.2. مفهوم النمو السكاني: يقصد بالنمو السكاني ذلك الاختلاف في حجم السكان لمجتمع ما أو العالم ككل عبر فترات زمنية متباينة، ويرتبط مفهوم النمو السكاني بمفهوم تضخم السكان وأزمة السكان، وكلها مفاهيم لا تنفصل عن حركة السكان وتغيرها، لذلك يمكننا أن نلاحظ أن عدد السكان إما قد يسير في اتجاه النمو بفعل مختلف العوامل، كزيادة المواليد والهجرة وغيرها، وإما يسير في اتجاه عدم النمو نتيجة للنقصان في عدد السكان بفعل عوامل أخرى مثل الوفيات والهجرة وغيرها؛ إن هذه الحركة بالزيادة أو النقصان في أعداد السكان وحجمهم تسمى تغيراً أو نمو أو حركة، وقد يكون النمو أو التغير في صورة هائلة ويسمى انفجار أو تضخم سكاني، والذي يتبعه أزمتان اجتماعية واقتصادية⁵.

وتعتبر نظرية "مالتوس" من أوائل النظريات التي عالجت مسألة النمو السكاني، حيث كان جوهرها حول النمو السكاني هو توضيح تلك الخطورة من وراء تزايد عدد السكان (النمو السكاني) بمعدل أسرع من تزايد سبل العيش، فلقد رأى مالتوس أن قدرة السكان على التزايد أعظم بكثير من قدرة الأرض على إنتاج وسائل العيش للإنسان، وقد صاغ ذلك حسابياً، فقال أن:⁶

< زيادة عدد السكان يتبع متتالية هندسية : 1 - 2 - 4 - 8 - 16 - 32 - 64 ... ؛

< وزيادة وسائل العيش تتبع متتالية حسابية: 1 - 2 - 3 - 4 - 5 - 6 - 7

ولكن حدوث الموقف السابق أمر مستحيل، إلا أن مالتوس قصد بهذه النسب أن يوضح مدى الفوارق في الامكانيات الكامنة بين قدرة السكان على الزيادة وقدرة الأرض على إنتاج أسباب العيش للسكان؛⁷ ورأى أن تزايد عدد السكان بمعدل أسرع من معدل تزايد وسائل العيش، يترتب عليه بعد وقت معين مرور الناس بمعاناة لا محال، ونحن ذكرنا هذه النظرية فقط لما لها علاقة بموضوع بحثها كونها تربط بين النمو السكاني والطلب على الغذاء، إلا أن الدراسات الحديثة أوضحت جيداً العلاقة السالفة الذكر.

2.2. النمو السكاني وفجوة الأمن الغذائي: يعتبر عدد السكان ومعدل النمو السكاني من العوامل الرئيسية المحددة للطلب على الغذاء ومن ثم على الفجوة الغذائية، حيث توجد علاقة طردية بين الطلب على الغذاء وعدد السكان ومعدل النمو السكاني مع افتراض ثبات العوامل الأخرى؛ ويجب التوضيح إلى أن هذه العلاقة يمكن التفصيل فيها كما يلي:

1.2.2. عدد السكان والطلب على الغذاء: تؤثر الزيادة السكانية في الطلب على الغذاء من خلال ثلاثة جوانب:

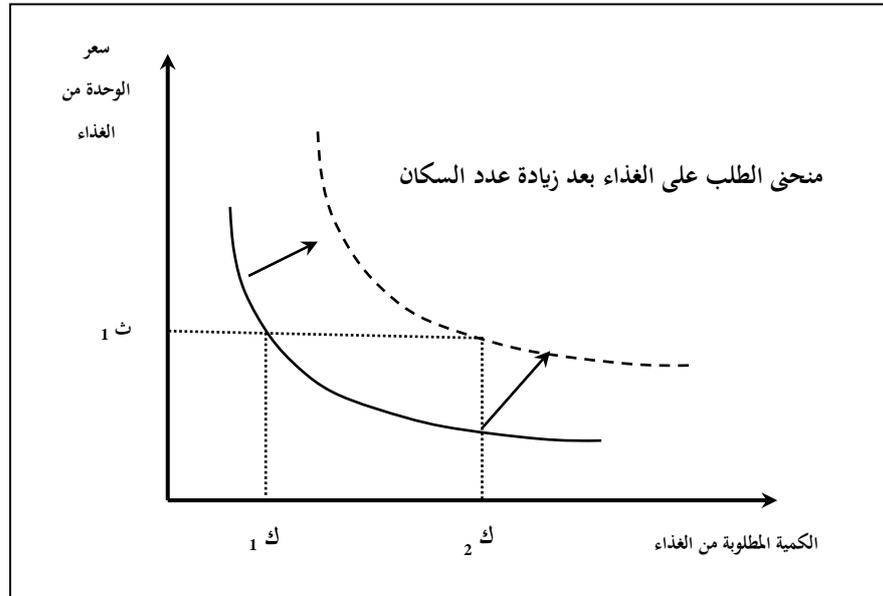
- < الجانب الكمي: وهو أن زيادة العدد السكاني يزيد في حجم الطلب على الغذاء؛
- < الجانب النوعي: يتمثل في أثر نوعية السكان من حيث المستوى التعليمي والكفاءة الانتاجية على الطلب على الغذاء، حيث يسبب انخفاض التعليم ونوعيته إلى ظهور سلوك

غير رشيد يتمثل في ميل الأفراد الأقل تعليماً إلى الاستهلاك الترفيهي لتغطية القصور في الجانب الثقافي لديهم، بالإضافة على قلة مساهمتهم الاقتصادية وانخفاض الكفاءة الانتاجية لهم؛

< الجانب التوزيعي: فيتمثل جانب التوزيع الجغرافي للزيادة السكانية نتيجة للهجرة الداخلية للسكان من الريف إلى المدن، حيث ظروف العمل أفضل ومستويات الأجور مرتفعة عما هو عليه الحال في المناطق الريفية.

2.2.2. النمو السكاني والطلب على الغذاء: يؤدي النمو السكاني إلى زيادة معدل نمو الطلب على الغذاء، بنسبة أكبر أو أقل من معدل النمو السكاني، أما إذا كان هناك توازن بين معدل النمو السكاني ومعدل نمو الطلب على الغذاء يؤدي إلى المحافظة على مستوى المعيشة للفرد، والشكل الموالي يوضح العلاقة بين الطلب على الغذاء وعدد السكان.

الشكل رقم 02: العلاقة بين الطلب على الغذاء وعدد السكان.



المصدر: السيدة إبراهيم مصطفى وآخرون: "اقتصاديات الموارد والبيئة"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص: 212.

من خلال ما سبق ومن خلال الشكل أعلاه أوضحنا كيف أن هناك علاقة بين عدد السكان ومعدل نموه وبين فجوة الأمن الغذائي، وهي العلاقة التي نحاول تقديرها في دراستنا القياسية ضمن هذه الدراسة لكن قبل ذلك نتطرق إلى واقع الفجوة الغذائية والنمو السكاني في الجزائر في المحور الموالي.

ثانياً: تطورات فجوة الأمن الغذائي والنمو السكاني في الجزائر.

بعد التطرق لمفهوم فجوة الأمن الغذائي وعلاقتها بالنمو السكاني، نحاول من خلال هذا المحور الثاني تحليل تطور الصادرات والواردات الغذائية والفجوة بينهما في الجزائر خلال الفترة المدروسة ومن ثم تحليل تطور عدد السكان كما يلي.

1. تطور الصادرات والواردات الغذائية والفجوة بينهما: تعاني الجزائر كغيرها من الدول النامية من عجز

دائم ومستمر في ميزانها التجاري الغذائي، وعلغرائ إنتاجاً غذائياً عادي سجلتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة، فإن الأمن الغذائي بصفة عامة، وحسب ما جاء تبه تقارير الكناس منذ التسعينيات، هو أقل من المتوسط وذلك كونها عانت من ضعف قدر ومواجهتها مفرطة ودامية خلال فترة طويلة

أثر تكثير اعلا أكثر من صعيد بما فيها الحالة الاقتصادية، والاجتماعية، وخاصة الزراعية والتيلم تكنباً حسناً المنذيقبل،

ولقد أدت هذه الظروف الصعبة للهجرة الأهالي، والمزارعين والمربين خاصة، لمداشرهم وقراهم فتراجع المحصول للزراعي وجاء إ

نتاج الحبوب لإجمالاً يضعف وأقل من إنتاج السنوات السابقة. ولقد كلف استيراد الحبوب وحدها الخزينة 892,259

مليون دولار سنة 1998 لينتقل إلى 1279 مليون دولار تقريباً سنة 2002 لينزل بعدها إلى 1123

مليون دولار تقريباً سنة 2003، أي بمعدل مليار دولار تقريباً كل سنة .

وقلت هذه القيمة في السنوات الأخيرة تدريجياً مع اعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحة

الصندوق الوطني لضبط التنمية الفلاحية *FNDRA* سنة 1998⁸ و *PNDA* وإنشاء

بالإضافة إلى مجموعة أخرى من البرامج الفلاحية المسطرة والمطبقة من

برامج الدعم والضبط وترقية المزارعين والبدو وحثهم على البقاء في قراهم.

ويلاحظ من معدل نمو الفجوة أن العجز الغذائي في الجزائر يزداد فترة بعد فترة وقد عرف أقصى

اتساعاً له سنتي 2007 و 2008 حيث بلغت الفجوة الغذائية حوالي 4476 مليون دولار و 3604 مليون

دولار على التوالي، وذلك نتيجة الارتفاع الحاد في الأسعار الذي ارتفع خلال سنة 2007 وبداية 2008

بنسبة 25.25 % ورغم الانخفاض الذي حدث سنة 2009 لمؤشر أسعار الأغذية الرئيسية في السوق

الدولية إلا أن الفجوة الغذائية للجزائر بقيت في أعلى مستوياتها.

الشكل رقم 03: الصادرات والواردات الغذائية والفجوة بينهما في الجزائر

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 01.

2. النمو السكاني في الجزائر: لقد بلغ عدد سكان الجزائر بعد الاستقلال مباشرة حوالي 10.674.000 نسمة، وقد وصل إلى 24.409.000 نسمة عند نهاية الثمانينات في سنة 1989، أي أنه خلال 26 سنة تضاعف عدد سكان الجزائر بأكثر من مرتين (2,28 مرة)، وهذا ما نلاحظه من خلال البيانات الممثلة في الشكل 04، من البيانات الموضحة في الملحق رقم 01 والخاصة بتطور عدد السكان في الجزائر ابتداء من سنة 1990 إلى سنة 2011، تتضح الزيادة المعتمدة في عدد السكان من سنة لأخرى، إذ يلاحظ أنه خلال هذه الفترة، تغير عدد السكان بمقدار 11.695.000 نسمة. كما أنه انطلاقاً من سنة

الشكل رقم 04: تطور معدلات النمو السكاني في الجزائر

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 01.

1993 وإلى غاية سنة 2000 أخذ هذا المعدل في الانخفاض ليصل في نفس السنة إلى أدنى معدل له

والمقدر بـ1,43%، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى الحالة التي عرفتتها البلاد آنذاك خاصة الوضع الأمني حيث ارتفع عدد الوفيات، كما انخفض عدد المواليد نظرا للوضع الاقتصادي المزري للأسر (المعبر عنه بتدني المستوى المعيشي وانخفاض القدرة الشرائية) وتقشي البطالة والنزوح من الريف إلى المدينة وأزمة السكن والاعراض عن الزواج وتسريح العمال بسبب التخريب والحرق الذي لحق بمنشآت الدولة. ثم إنه بعد هذه الفترة الأليمة وبدأ من سنة 2001 أخذ هذا المعدل في الارتفاع شيئا فشيئا إلى أن وصل إلى أقصى معدل له سنة 2011، نظرا لزيادة المواليد و تحسن الوضع الأمني للبلاد من خلال مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية سنة 2005، إضافة إلى تحسن المستوى المعيشي للسكان موازاة مع البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر كونها اهتمت بالجانب السكاني والوضع الاجتماعي، حيث كان لها عميق الاثر في تعزيز القدرة الشرائية للمواطنين وارتفاع مداخيلهم.

الشكل رقم 05 : سلسلة معدل نمو فجوة الأمن

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews.7*.

وهذا الذي سبق تحليل بسيط لتطور معدلات النمو السكاني في الجزائر، وسنحاول من خلال المحور الموالي دراسة هذا التطور في عدد السكان على فجوة الأمن الغذائي في الجزائر قياساً.

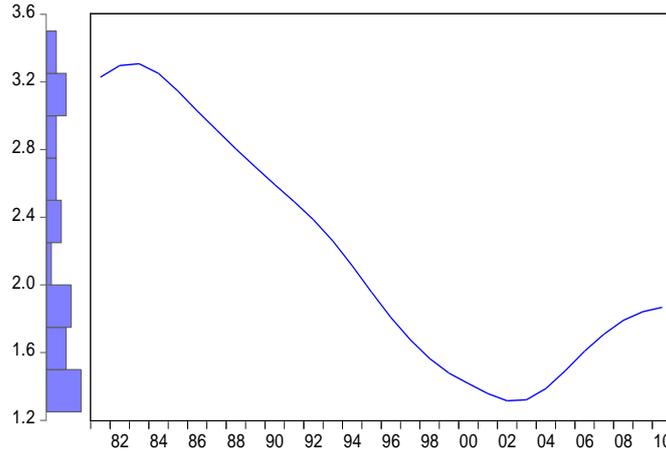
ثالثاً: قياس أثر النمو السكاني على فجوة الأمن الغذائي في الجزائر.

1. التحليل الوصفي للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة: وذلك من خلال عرض أهم الخصائص الاحصائية للمتغيرات المدروسة، المتوسط، الانحراف المعياري، أقصى قيمة وأدنى قيمة، إضافة إلى الوسيط، كما يلي:

1.1. سلسلة معدل نمو الفجوة الغذائية SF : تتكون السلسلة SF " من 29 مشاهدة، تمتد من سنة 1980 إلى سنة 2010، بمتوسط 1.07، وقيمة عظمى 1.96 سنة 2009 وقيمة صغرى 0.71 سنة 1992، بينما يُنصّف هذه السلسلة وسيط قيمته 1.02، وتَنَسَّطُ قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 0.24.

2.1. سلسلة معدل النمو السكاني "PG": تتكون السلسلة "PG" من 29 مشاهدة، تمتد من سنة 1980 إلى سنة 2010، بمتوسط 2.17، وقيمة عظمى 3.30 سنة 1983 وقيمة صغرى 1.31 سنة 2002، بينما يُنصَفُ هذه السلسلة وسيط قيمته 1.91، وتَنَشَّطُ قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 0.69.

الشكل رقم 06 : سلسلة معدل النمو السكاني "PG".
PG



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews.7*.

2. دراسة الاستقرارية: تعتمد أغلب الدراسات القياسية على اختبار ديكي-فولر لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية، ومن خلال الرسوم البيانية السابقة للسلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة يبدو لنا مبدئياً وجود اتجاه عام للسلاسل المدروسة، وسنتأكد من ذلك بالاعتماد على اختبار ديكي-فولر المطور،

Augmented Dickey-Fuller "ADF" كما يلي:

ويمكن تلخيص نتائج اختبار ديكي-فولر المطور "ADF" للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في الجدول رقم "01"، كما يلي:

الجدول رقم (01): نتائج اختبار ديكي-فولر "ADF" للسلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة.

السلسلة	النموذج	التأخر	المعامل	إحصائية المعامل	القيمة الحرجة *	احتمال المعامل	قبول الفرضية	القرار
SF	3	0	b	-	-	0.06	$H_1 : b = 0$	نرفض فرضية أن تكون السلسلة من نوع TS.
			ϕ	- 5.33	- 3.58	0.0009	$H_1 : \phi \neq 1$	عدم وجود جذر وحدوي.
	2	0	c	-	-	0.0000	$H_1 : c \neq 0$	السلسلة SF من نوع DS بمشتق.
			ϕ	- 4.84	- 2.97	0.0006	$H_1 : \phi \neq 1$	عدم وجود جذر وحدوي.
PG	3	3	b	-	-	0.059	$H_1 : b = 0$	نرفض فرضية أن تكون السلسلة من نوع TS.
			ϕ	- 2.86	- 3.59	0.18	$H_0 : \phi = 1$	وجود جذر وحدوي.
	2	3	c	-	-	0.02	$H_1 : c \neq 0$	السلسلة PG من نوع DS بمشتق.
			ϕ	- 2.54	- 2.98	0.11	$H_0 : \phi = 1$	وجود جذر وحدوي.
D(PG)	6	3	b	-	-	0.23	$H_1 : b = 0$	نرفض فرضية أن تكون السلسلة من نوع TS.
			ϕ	- 1.90	- 3.60	0.62	$H_0 : \phi = 1$	وجود جذر وحدوي.
	5	2	c	-	-	0.95	$H_1 : c = 0$	السلسلة D(PG) من نوع DS بدون مشتق.
			ϕ	- 0.82	- 2.98	0.79	$H_0 : \phi = 1$	وجود جذر وحدوي.
4	2	ϕ	- 1.10	- 1.95	0.23	$H_0 : \phi = 1$	وجود جذر وحدوي.	
		DD(PG)	9	1	b	-	-	0.58
ϕ	- 3.73				- 3.59	0.037	$H_1 : \phi \neq 1$	عدم وجود جذر وحدوي.
8	1		c	-	-	0.48	$H_1 : c = 0$	السلسلة DD(PG) من نوع DS بدون مشتق.

عدم وجود جذر وحدوي.	$H_1: \phi \neq 1$	0.003	- 2.98	- 4.16	ϕ		
عدم وجود جذر وحدوي.	$H_1: \phi \neq 1$	0.0002	- 1.95	- 4.18	ϕ	1	7

ملاحظة: * عند مستوى معنوية 5 %.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews7*.

من خلال نتائج الجدول 01 يتضح لنا أن السلسلتين الزميتين "*PG, SF*" مستقرة عند المستوى، ومتكاملتين من الدرجة صفر والدرجة الثانية على التوالي أي: $SF \rightarrow 5\% \rightarrow I(2) \rightarrow DD(PG)$ $5\% \rightarrow I(0)$

3. تقدير النموذج: لتقدير النموذج هناك مجموعة من ثلاثة مراحل يتم المرور بها، انطلاقاً من تقدير العلاقة الانحدارية البسيطة (أي بدون إدخال المتغيرات الزمنية في النموذج بالتأخيرات الزمنية)، ثم تقدير العلاقة الانحدارية ذات الطابع الديناميكي (أي بإدخال المتغيرات الزمنية في النموذج بالتأخيرات الزمنية)، وأخيراً تشخيص النموذج الأمثل للدراسة من خلال اختبار المعنوية الجزئية والكلية لمعاملات النموذج، اختبار ودراسة البواقي... إلخ؛ وكل ذلك تم تلخيصه في الجدول "02"، كما أن المعادلة المقدره في الحالة الساكنة كانت على الشكل التالي:

$$SF_t = \alpha + \beta_1 . PG_t + \varepsilon_t$$

إلا أنه أسفرت نتائج التقدير وفق هذه المعادلة إلى أنه اختبار ستيودنت لا يرفض فرضية انعدام معامل المتغير المفسر، كما أن معامل التحديد ضعيف جداً وسالب، إضافة إلى وجود ارتباط ذاتي بين البواقي⁹؛ وهذه النتائج أدت بنا إلى تقدير النموذج ذو الطابع الديناميكي الذي يأخذ شكل المعادلة التالي:

$$SF_t = \beta + \sum_{i=1}^k b_i . SF_{t-i} + \sum_{i=0}^k c_i . PG_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث: SF : معدل نمو فجوة الأمن الغذائي؛ PG : معدل النمو السكاني.

وكانت نتائج التقدير ملخصة في الجدول " 02 " كما يلي:

الجدول رقم (02): نتائج تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى.

المتغير التابع: SF	
تشخيص النموذج	تقدير النموذج
نتائج الاختبار	الاختبار
8.14	- 3.15
[0.61]	(-1.19)
<i>Ljung-Box</i>	<i>DDPG</i>

SF_{t-1}	0.79 ** (3.94)	BG-LM	0.85 [0.43]
ε_t	- 0.90 ** (-7.67)	ARCH	0.51 [0.47]
Constant	1.19 ** (13.8)	Jaque-Bera	14.65 [0.0006]
D.W	1.98	R. RESET	1.68 [0.20]
\bar{R}^2	0.01125	F-stat	1.09 [0.37]
N	29	-	-

ملاحظة: * : مستوى معنوية 1% ، ** : مستوى معنوية 5% (المُعْتَمَد)؛ *** : مستوى معنوية 10% ؛ () : " t-statistic " ؛

[] : احتمال الاحصائية؛ n : عدد المشاهدات.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7 (أنظر الملحق رقم 02، ورقم 03).

لقد تم الاعتماد في تقدير النموذج على طريقة 'Tang 2000' والتي تتلخص منهجيتها في إلغاء المتغير المستقل الذي تكون القيمة المطلقة لإحصاء الـ "t" الخاصة به أقل من الواحد الصحيح وذلك بشكل متتالي، وهو ما يؤدي إلى تحسن النموذج من حيث قيمة معامل التحديد \bar{R}^2 وقيمة فيشر "F-stat"، وأعطى حساب معادلة النموذج بطريقة المربعات الصغرى نتائج التقدير التالية:

$$SF_t = 1.1498 + 0.7962SF_{t-1} - 0.9024\varepsilon_{t-1}$$

4. تشخيص النموذج: كانت نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج كالتالي:

- < معاملات النموذج لها معنوية إحصائية لأن احتمال إحصائية "ستودنت" أقل من الاحتمال 0.05؛
- < إحصائية اختبار "فيشر" لا تثبت المعنوية الكلية لمعاملات النموذج لأن احتمالها أكبر من 0.05؛
- < قيمة معامل التحديد تساوي 0.01125 ($\bar{R}^2 = 0.01125$)، أي النموذج مفسر بنسبة 1.125%، وهو تأثير ضعيف جداً؛¹⁰
- < إحصائية دربين واتسون $D.W=1.99$ تثبت استقلالية الأخطاء أي عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة 1؛¹¹

« اختبار *Ljung-Box* يثبت عدم وجود ارتباط ذاتي ما بين الأخطاء من الدرجة " k "، إذ أن احتمال إحصائية $LB=8.14$ يساوي 0.61 وهو أكبر من الاحتمال 0.05، بالإضافة إلى أن البواقي عبارة عن تشويش أبيض؛¹²

« احتمال إحصائية *Jaque-Bera* يساوي 0.0006 يشير إلى أن البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي؛¹³

« احتمال إحصائية اختبار *BG-LM* الذي يساوي 0.43 ($Prob= 0.43>0.05$) يدل على خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.¹⁴

« حسب اختبار *ARCH* نقبل فرضية تجانس تباين الأخطاء لأن ($Prob= 0.47>0.05$)؛¹⁵

« اختبار "*RamseyRESET*" يجعلنا نقبل صحة الشكل الدالي للنموذج لأن ($F-Prob = 0.20>0.05$)؛¹⁶

ومن خلال هذه النتائج للاختبارات التشخيصية يظهر أن النموذج لا يتميز بنسبة عالية من الصلاحية والقوة وذلك بانعدام المعنوية الكلية من جهة وعدم اتباع البواقي للتوزيع الطبيعي من جهة أخرى، إضافة إلى أن معامل التحديد ضعيف جداً.

5. التحليل الاقتصادي لنتائج الدراسة: من خلال نتائج التقدير السابقة حصلنا على الصيغة القياسية المثلى للنموذج وهي:

$$SF_t = 1.1498 + 0.7962SF_{t-1} - 0.9024\varepsilon_{t-1}$$

ويتضح من خلال صيغة النموذج الأخيرة ما يلي:

« وجود أثر موجب وقوي معنوياً لفجوة الأمن الغذائي المتأخر بسنة على فجوة الأمن الغذائي الحالي، حيث أنه إذا ارتفعت فجوة الأمن الغذائي المتأخرة بسنة بواحد دولار يؤدي إلى ارتفاع فجوة الأمن الغذائي الحالي بـ 0.7962 دولار في الأجل القصير.

« وجود أثر سالب وقوي معنوياً للبواقي المتأخرة بفترة واحدة على فجوة الأمن الغذائي الحالي، وذلك أن ارتفاع أخطاء السنة الماضية بواحد دولار يؤدي إلى انخفاض فجوة الأمن الغذائي الحالي بـ 0.902 دولار.

« غياب تأثير النمو السكاني على فجوة الأمن الغذائي في الجزائر، ما يدل على أن الفجوة تتأثر بمحددات أخرى كالتي ذكرناها في المحور الأول.

إن ضعف معامل التحديد (0.0125) يدل على أن المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج المدروس لا تفسر فجوة الأمن الغذائي في الجزائر وأنها تتأثر بمحددات أخرى كالأسعار العالمية للمواد الغذائية والسياسات الزراعية في الجزائر ... الخ.

خاتمة:

خلصنا من خلال هذه الدراسة القياسية في دراسة العلاقة بين فجوة الأمن الغذائي والنمو السكاني خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى غاية 2010 (حسب الاحصاءات المتوفرة) إلى أن النمو السكاني لا يؤثر على نمو فجوة الأمن الغذائي في الجزائر، ما يعني أن هذه الأخير - فجوة الأمن الغذائي - يدخل في تحديدها متغيرات أخرى كأسعار السلع الغذائية الرئيسية، وكذا السياسات الزراعية المطبقة في الجزائر مع التكنولوجيا البطيئة التجديد، وعوامل أخرى لم يتم التطرق إليها والتعمق ودراستها وذلك مراعاة للحدود الموضوعية للدراسة، إلا أن معالجة هذا البحث لا تحرمنا من تقديم بعض التوصيات بصفة عامة باعتبار الجزائر لازالت تعاني عجزاً في تحقيق الاكتفاء الذاتي والابتعاد عن دائرة خطر الأزمة الغذائية، وتلك التوصيات هي كما يلي:

- ◀ ترشيد استغلال الامكانيات المتاحة والموارد الكامنة في الجزائر، مع ضرورة إدخال التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في مجال الانتاج النباتي والحيواني؛
 - ◀ ترشيد انماط الاستهلاك والابتعاد عن الاسراف والالتزام بقواعد التغذية السليمة، والكلام على الغذاء في القرآن والسنة خير دليل في ذلك؛
 - ◀ توفير الوفورات المالية النفطية لإنشاء المشاريع الانمائية الزراعية
 - ◀ وكما هو معلوم فإن إمكانية تحقيقاً لأمن الغذائي في ظل نمط العزلة والانغلاق يعتبر شديداً مستحيل .
- وعليه فإنهم بالضرورة
- تشكل مع غيرها من بعض الدول قطبا اقتصاديا من أجل مواجهة المنافسة الحرة للدول المتقدمة، والتي يفرضها النظام العالمي الجديد، في ظل الانفتاح الاقتصادي وفي ظل العولمة.
- ◀ استغلال الكتلة القوة البشرية وتوجيهها في الفلاحة، وهو ما نلاحظه في الآونة الأخيرة حيث يتهرب الكثير اليوم من ممارسة النشاط الفلاحي والاقتصر على التجارة والسمسة وما شابهها من الأعمال التجارة التي يروها ذات ربح سريع.

الإحالات والمراجع:

¹ فالحة قطاب: "إشكالية الأمن الغذائي المغربي في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2011/2012، ص: 03.

² www.Fao.org.

³ هو المستوى الذي يمكن الأفراد من القيام بأعمالهم الانتاجية على أكمل وجه.

⁴ فالحة قطاب: مرجع سبق ذكره، ص: 08.

⁵ علي عبد الرزاق جليبي: "علم اجتماع السكان"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص: 34.

⁶ فتحي محمد أبو عيانة: "دراسات في علم السكان"، دار النهضة العربية، لبنان، 2002، ص: 274.

⁷ فتحي محمد أبو عيانة: مرجع سبق ذكره، ص: 274.

⁸ عامر عامر أحمد: "محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 08، 2010، ص: 25.

⁹ أنظر الملحق رقم 02.

¹⁰ أنظر الملحق رقم 02.

¹¹ أنظر الملحق رقم 02.

¹² أنظر الملحق رقم 03.

¹³ أنظر الملحق رقم 03.

¹⁴ أنظر الملحق رقم 03.

¹⁵ أنظر الملحق رقم 03.

¹⁶ أنظر الملحق رقم 03.

الملاحق

الملحق رقم 01: الصادرات والواردات الغذائية والنمو السكاني في الجزائر لفترة 1980-2010.

السنوات	الانتاج الغذائي مليون دولار	الصادرات الغذائية مليون دولار	الواردات الغذائية مليون دولار	العجز الغذائي مليون دولار	معدل نمو الفجوة %	عدد السكان ملون نسمة	معدل النمو السكاني %
1980	1457,892	50,254	1821,955	1771,701	/	20103931	/
1981	1521,478	31,528	1846,963	1815,435	1,0247	20766568	3,22834616
1982	1491,498	119,917	1924,901	1804,984	0,9942	21453278	3,29605688
1983	1484,062	123,605	2038,385	1914,78	1,0608	22150483	3,30680544
1984	1371,968	71,955	1872,209	1800,254	0,9402	22847437	3,24987631
1985	1416,036	37,668	1846,963	1809,295	0,1,005	23539383	3,14645058
1986	1539,128	47,93	1702,904	1654,974	0,9147	24225748	3,02854977
1987	1910,799	57,468	2049,713	1992,245	1,2038	24904931	2,91581559
1988	1907,799	26,006	1697,653	1671,647	0,8391	25576596	2,80355843
1989	1875,423	29,674	1790,785	1761,111	1,0535	26239708	2,69691572
1990	1784,894	29,294	1807,356	1778,062	1,0096	26893663	2,5926515
1991	1999,44	34,445	2982,742	2948,297	1,6582	27535151	2,49223429
1992	1978,967	49,987	2168,531	2118,544	0,7186	28157560	2,38527567
1993	2314,781	52,739	1995,888	1943,149	0,9172	28752749	2,26041615
1994	2322,526	75,75	2200,617	2124,867	1,0729	29315463	2,11378046
1995	2215,478	75,75	2200,617	2124,867	1,0192	29845208	1,95707896
1996	2267,752	96,24	2280,319	2184,079	1,0279	30345466	1,80704975
1997	2019,789	34,922	3050,094	3015,172	1,3805	30820435	1,67617528
1998	2422,877	107,091	2771,039	2663,948	0,8835	31276295	1,56520582
1999	2837,482	135,997	2418,054	2282,057	0,8566	31719449	1,4790836
2000	2278,101	38,873	2358,144	2319,271	1,0805	32150198	1,41690056

1,35799648	32572977	0,9793	2339,416	2374,758	35,342	2606,288	2001
1,31501212	33003442	0,9318	2665,769	2705,244	39,475	2665,671	2002
1,32154024	33461345	1,0206	2630,242	2680,762	50,52	2502,189	2003
1,38744013	33960903	1,0217	3439,594	3519,664	80,07	2735,493	2004
1,49294059	34507214	1,1361	3326,592	3419,409	92,817	2741,903	2005
1,60864686	35097043	1,3137	3501,862	3604,459	102,597	2854,769	2006
1,70929186	35725377	1,2547	4393,863	4476,999	83,136	3021,548	2007
1,79027618	36383302	0,9793	3501,862	3604,459	102,597	3255,476	2008
1,84161807	37062820	0,967	5361,3	5477,59	116,29	/	2009
1,86766446		0,5918	5393,72	5510,01	116,29	/	2010

المصدر:

منظمة الفاو على الموقع: www.Fao.org

الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2011، المجلد 32..

www.database word bank.org

الملحق رقم 02: نتائج تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى.

نتائج تقدير النموذج البسيط نتائج تقدير النموذج الديناميكي

Dependent Variable: SF				
Method: Least Squares				
Date: 03/10/14 Time: 07:26				
Sample (adjusted): 1983 2009				
Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(D(PG))	-0.464733	1.748372	-0.265809	0.7926
C	1.082903	0.050603	21.40019	0.0000
R-squared	0.002818	Mean dependent var	1.083185	
Adjusted R-squared	-0.037069	S.D. dependent var	0.258140	
S.E. of regression	0.262881	Akaike info criterion	0.236955	
Sum squared resid	1.727657	Schwarz criterion	0.332942	
Log likelihood	-1.198887	Hannan-Quinn criter.	0.265497	
F-statistic	0.070654	Durbin-Watson stat	1.860202	
Prob(F-statistic)	0.792566			

Dependent Variable: SF				
Method: Least Squares				
Date: 03/10/14 Time: 08:19				
Sample (adjusted): 1984 2009				
Included observations: 26 after adjustments				
Convergence achieved after 36 iterations				
MA Backcast: 1983				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(D(PG))	-3.154063	2.647978	-1.191121	0.2463
C	1.149861	0.082896	13.87107	0.0000
AR(1)	0.796278	0.201750	3.946864	0.0007
MA(1)	-0.902426	0.117508	-7.679700	0.0000
R-squared	0.129908	Mean dependent var	1.084046	
Adjusted R-squared	0.011259	S.D. dependent var	0.263212	
S.E. of regression	0.261727	Akaike info criterion	0.297605	
Sum squared resid	1.507017	Schwarz criterion	0.491158	
Log likelihood	0.131136	Hannan-Quinn criter.	0.353341	
F-statistic	1.094891	Durbin-Watson stat	1.988847	
Prob(F-statistic)	0.372173			
Inverted AR Roots	.80			
Inverted MA Roots	.90			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews7. المصدر: مخرجات برنامج Eviews7.

الملحق رقم 03: نتائج اختبارات تشخيص النموذج.

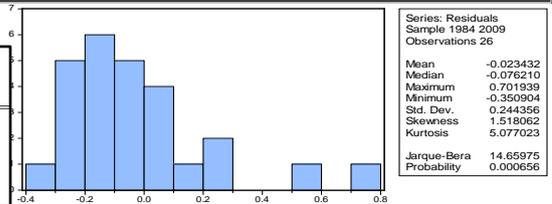
اختبار R ، $RESET$ ، $ARCH$ ، $BG-LM$ و $Jaque-Bera$ و $Ljung-Box$

Date: 03/10/14 Time: 14:19 Sample: 1984 2009 Included observations: 26 Q-statistic probabilities adjusted for 2 ARMA term(s)						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	-0.182	-0.182	0.9676	
		2	-0.008	-0.043	0.9995	
		3	0.045	0.037	1.0338	0.309
		4	0.087	0.106	1.2862	0.526
		5	-0.160	-0.128	2.1889	0.538
		6	0.189	0.146	3.4650	0.483
		7	-0.123	-0.097	4.0414	0.543
		8	-0.117	-0.150	4.5954	0.597
		9	0.082	0.050	4.8834	0.674
		10	-0.042	-0.070	4.9622	0.762
		11	-0.242	-0.208	7.8045	0.554
		12	0.081	-0.023	8.1493	0.614

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	0.855958	Prob. F(2,20)	0.4399
Obs*R-squared	1.820976	Prob. Chi-Square(2)	0.4023

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.519233	Prob. F(1,23)	0.4784
Obs*R-squared	0.551924	Prob. Chi-Square(1)	0.4575

Ramsey RESET Test			
Equation: EQ01			
Specification: SF D(D(PG)) C AR(1) MA(1)			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	df	Probability
t-statistic	1.298326	21	0.2083
F-statistic	1.685652	(1, 21)	0.2083
Likelihood ratio	2.007485	1	0.1565
WARNING: the MA backcasts differ for the original and test equation. Under the null hypothesis, the impact of this difference vanishes asymptotically.			



المصدر: مخرجات برنامج *Eviews7* المصدر: مخرجات برنامج *Eviews7*

الوصم الاجتماعي وعلاقته بالعود الاجرامي عند المرأة في المجتمع الجزائري
Social stigma and its relation to the criminal return of women in Algerian
society

أ- زاوي فاطمة الزهراء باحثة دكتوراه جامعة شلف
د. سعداوي زهرة جامعة شلف

ملخص :

تعد مشكلة العود الاجرامي عند المرأة في المجتمع الجزائري احدي المشكلات الهامة لما تمثله من خطورة اجرامية في المجتمع، اذ يعد تكرار السلوك الاجرامي عند المرأة احدي المؤشرات الهامة علي نجاح المؤسسات العقابية في تأهيل المجرمة من جميع النواحي النفسية، والاجتماعية لبدأ حياة جديدة بعيدة عن الأجرام .

الكلمات المفتاحية : المرأة، العود الاجرامي، الوصم الاجتماعي .

: Abstract

The criminal problem of women's return in Algerian society is one of the important problems of criminal danger in society. Repeating the criminal behavior of women is one of the important indicators of the success of penal institutions in rehabilitating the criminal from all psychological and social aspects to start a new life away from the bodies

: key words

.Women criminal return, social stigmatization

مقدمة :

من بين المشكلات الهامة التي أصبحت تمثل خطورة اجرامية هي ظاهرة العود الاجرامي نتيجة لما يشكل خطورة اجتماعية للأسرة ولأفراد المجتمع كنتيجة لتأصل الاجرام لشخص المجرم، وتجدر الاشارة بنا أن العود الاجرامي عند المرأة يعتبر بمثابة تهديد للبناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري، اذ تنحصر عوامل العود الاجرامي عند المرأة بمثابة العوامل المتفاعلة ونذكر منها البيولوجية، النفسية، الاجتماعية، وتجدر الاشارة بنا أن ازدياد الجريمة عند المرأة والعود اليها قد يرجع الي فشل العقوبة التي تتلقاها داخل المؤسسة العقابية التي لا تهتم بتأهيل المجرمة الي المحيط الخارجي بعد خروجها من السجن أذ تختلف النظرة المجتمعية للمرأة وللرجل دخولهما السجن أذ يعد دخول المرأة السجن بمثابة الطابوهات المعقدة للنظام الاجتماعي، اذ يعتبر دخولها وخروجها من السجن العديد من المرات بمثابة وصم اجتماعي للأسرة وللمجتمع هذا ما قد يدفع بها الي الاجرام .

أولا : التأصيل المفاهيمي والنظري للبحث

لقد تعدد التعريفات والتأويلات فيما يخص تعريفات حول العود الاجرامي في مختلف التخصصات :

مفهوم العودلغة :

"العود بفتح العين وسكون الواو من عاد يعود عودة وعودا بمعني رجع، فنقول عاد فلان الي الشئ بعد البدء فيه ويكفي الرجوع شئ مرة واحدة يسمى الفعل عودا ويسمي فاعله عائدا" ¹ . :

ويمكن تحديد أربعة تعريفات للعود يختلف كل منهما باختلاف وجهات النظر الي هذا الموضوع

العود من وجهة علم الاجرام :

ان العود في مفهوم هذا العلم يتضمن صورتين رئيسيتين هما :

1-صورة الشخص الذي سبق الحكم عليه قضائيا بجريمة ثم صدرت منه بعض الأفعال المتعلقة بنشاطه الاجرامي نظرا لحالته الخطرة

2-صورة الشخص الذي سبق اليه الحكم عليه قضائيا بجريمة ثم ارتكب جريمة جديدة سواء ثبتت عليه أو لم تثبت ²

العود من وجهة علم العقاب :

"لا يعتبر الجاني المحكوم عليه في جريمة جديدة عائدا في مفهوم العلم مالم يكن قد نفذت عليه فعلا العقوبة الصادرة ضده بسبب الجريمة السابقة." ³

العود من وجهة القانون:

"يعتبر اشتراط وجود حكم سابق علي الجريمة الجديدة هو المحور الأساسي لتوافر حالة العود في القوانين، فالعود في القانون هو حالة الشخص الذي يرتكب جريمة أو أكثر بعد الحكم عليه نهائيا من أجل جريمة سابقة" ⁴

العود من وجهة علم اجتماع:

العائد في مفهوم هذا العلم هو من تكرر خروجه علي القواعد الاجتماعية التي يقوم عليها المجتمع ⁵ "ولذا يشير العود الاجرامي بمفهومه العام بأنه الحالة الخاصة بالجاني الذي سبق الحكم عليه في جريمة، ثم ارتكب بعد ذلك جريمة اخري يعاقب عليها القانون، فالعائد للجريمة هو من تكرر خروجه علي القواعد والأعراف الاجتماعية التي يقوم عليها المجتمع" ⁶

ثانيا /شروط العود :

أ/الحكم السابق :

"يعتبر صدور حكم قضائي ضد الجاني وتطبيق العقوبة عليه بمثابة انذارا له بسوء عمله فان ارتدع وكف عن ارتكاب الجرائم والمخالفات التي توجب العقوبة فهذا يدل علي أن العقوبة قد أوجدت الهدف المرجو منها بالإضافة الي أن الجاني قد أثرت فيه وبعثت لديه السلوك الطيب والصفات السوية التي يجب أن يتمتع بها الأنسان العادي وفي حالة عدم حصول الهدف من العقوبة ومعاودة الجاني لارتكاب الجريمة والاصرار عليها فهذا يدل علي قصور في العقوبة بعدم تحقيق الهدف منها أو دليل علي تأصل السلوك الاجرامي لدي العائد للجريمة مما يتوجب العقوبة" ⁷ .

ب/أن يكون الحكم صادرا بعقوبة جنائية :

"وهذا لاشك فيه، أنه من الضروري اشتمال الحكم السابق علي عقوبة جنائية علي الجاني حتي تبلغه الحجة بإنذاره لهذه العقوبة، وأنه في حالة معاودة الاجرام فهذا بعني أن العقاب سوف يزداد عليه لعودته للجريمة"⁸

ج/أن يكون الحكم الصادر حكما باتا :

"ومن شروط قيام حالة العود أن يكون الحكم السابق الصادر ضد المتهم حكما باتا لايقبل الطعن فيه بأي طريق عن طريق الطعن سواء كان هذا الحكم استوفى طرف الطعن أو انقضي الميعاد الذي يحوز الاستئناف حالته دون طعن"⁹

د/أن يكون الحكم صادرا من محكمة وطنية:

"ترتبط الأحكام القضائية بفكرة سيادة الدولة علي اقليمها ومواطنيها حيث تنص القوانين الجنائية غالبا علي أن القاضي الجنائي لايطبق ألا القانون الوطني ويترب علي هذه الفكرة، عدم الاعتراف بالأحكام الاجنبية والاثار المترتبة عليها ولا يعتبرها القاضي الوطني في الأحكام التي يصدرها ومن ذلك عدم الأخذ بثأر الحكم السابق في العود، فيما يصدره القاضي الوطني من أحكام."¹⁰

ثالثا:أنواع العود الاجرامي :

1)العود الخاص :

"يكون فيه اذا اشترط أن تكون الجريمة الثانية التي يرتكبها الجاني مشابهة أو مماثلة للجريمة التي صدر عليه فيها الحكم البات بالإدانة من يحكم عليه من أجل سرقة ثم يرتكب بعد الحكم البات سرقة أو نصب أو خيانة أمانة أو كمن يحكم عليه من أجل جريمة قذف ثم يرتكب بعد الحكم البات جريمة سب أو اهانة، لكن هذا العود قد يكون عاما أو مطلقا وهو العود الذي لا يشترط فيه، تماثلا أو تشابها بين الجريمة التي صدر الحكم بالإدانة فيها وبين الجريمة الأخرى التي تقع من المتهم العائد، كمن يحكم عليه في جنابة شروع في قتل أو ضرب افضي الي موت ثم يعود فيرتكب سرقة ويتقرر هذا العود عادة كلما كانت العقوبة الاولي المحكوم بها جسيمة."¹¹

"وتجدر الاشارة بنا أنه قد يكون العود مؤقتا اذا اشترط لقيامه أن تقع الجريمة الثانية من خلال مدة زمنية محددة من تاريخ صيرورة الحكم الصادر بالإدانة باتا فاذا كانت هذه المدة خمس سنين فان هذا العود لا يقوم اذا وقت الجريمة الثانية بعد فواتها."¹²

2)العود البسيط:

للعود البسيط حالات ثلاث حددها المشرع علي سبيل الحصر ويكفي توافر شروط احدهما لقيام حالات العود البسيط وترتيب اثاره من حيث تشديد العقوبة :

أ/"الحالة الاولي : العود العام (المؤبد): يتطلب القانون لقيام هذه الحالة بجانب الاركان العامة توافر شروط خاصة في ركن العود .

أ/إن يكون الحكم السابق صادر بعقوبة من العقوبات المقررة للجنايات وهي الاعدام اذا كان قد سقط بالتقادم أو عفي عنه، والاشغال الشاقة بنوعيتها، والسجن فلا يدخل في هذه الحالة الحكم الصادر بالحبس ولو كان قد صدر من أجل جنائية توافر لها عذر قانوني أو ظروف مخففة، فالعبرة في أحكام العود هي بالعقوبة المحكوم بها، وهل هي عقوبة جنائية أو جنحة بعض النظر عن وصف الجريمة التي حصل من أجلها توقيع العقاب¹³.

ويتطلب القانون لقيام هذه الحالة بالإضافة الي الاركان العامة شروطا خاصة في ركني العود:
"ب/بالنسبة للحكم السابق يجب أن يكون صادرا بعقوبة الحبس لمدة سنة أو أكثر، وتعتبر مراقبة البوليس اذا كانت عقوبة أصلية مماثلة للحبس، ويستوي أن يكون الحكم صادرا بالحبس من أجل جنحة أو من أجل جنائية أفترن بها عذر قانوني أو ظرف مخفف.

ج/أما بالنسبة للجريمة الجديدة : فيجب أولا أن تكون جنحة، فاذا كانت جنائية فلا يكون لتشديد مبرر لأن عقوبة الجنائية بذاتها شديدة، ولا يشترط أن تكون الجنحة قد ارتكبت قبل انقضاء خمس سنوات من تاريخ انقضاء العقوبة السابقة أو من تاريخ سقوطها لمضي المدة، ويقصد بالعقوبة السابقة العقوبة الأصلية دون العقوبات التكميلية الأخرى التي يقضي بها¹⁴.

رابعا: أثر الوصم الاجتماعي في انتشار العود الاجرامي :

1) مفهوم الوصم :

"هي العملية التي تنسب الأخطاء والآثام الدالة علي الانحطاط الخلقي الي أشخاص في المجتمع، ويعد جوفمان أول من عرض هذه النظرية من خلال كتابه حول الوصمة، بيد أننا لا ننسى أن جورج هيربرت مد في كتابه حول سيكولوجية العقوبة القضائية (1928) قام بتحديد معالم نظرية الوصم الجنائي حين ذهب الي أن العقوبات الصارمة المتسلطة علي المنحرفين والمجرمين تتعارض مع مبدأ اعادة ادماج المنحرف وهذه العقوبات قد تؤدي الي تدمير الاتصال بين المنحرفين وبين المجتمع مما يولد الكره والعدوانية بين المنحرفين وانتهي ألي أن النظام السائد فشل في ردع المنحرفين وساهم في الابقاء علي طبقة اجرامية¹⁵

لذا يعرض جوفمان ثلاث أبعاد للوصم الاجتماعي :

أ/المنحرف الموصوم :

"الشخص المنحرف هو شخص مصاب بوصمة اجتماعية أو أنه يتميز باختلاف غير مرغوب فيه يحرمه من التقبل الاجتماعي أو تأييد المجتمع له المنحرف مختلف جسميا أو نفسيا أو اجتماعيا

ب/المركب المنحرف سوي :

الموصوم والسوي ليسا شخصين واقعين وانما هما منظوران مختلفان أذ تختلف طبيعة العمليات الانحرافية ومعناها نظرا لتباين حجم الجماعات ومن جهة أشار نوال مايو الي الوصم الاجتماعي الذي يتعرض له المنحرف مما يجبره علي تقمص الصورة السلبية التي وصم بها اذ أن المجتمع مسؤول عن ظهور

الانحراف فالانحراف ليست مشكلة يتحمل مسؤولياتها المنحرف وحده بل هي مسؤولية الاسرة والمجتمع أيضا¹⁶.

"لذا يعتبر فرانك تاننهام في كتابه الجريمة والمجتمع 1938 ويجدد ذكرها في الستينات والسبعينات علي يد مجموعة علماء وهي تري "أن الفرد يوصف حسب تصرفاته لذا فان المجرم يعطي سمة الاجرام بناءا علي تصرفه الاجرامي والفكرة الأساسية لهذه النظرية "ان الانحراف ظاهرة نسبية غير ثابتة تخضع في طبيعتها الي تعريف الجماعة وتنشأ بحكمها، اذ تعتبر هذه الجماعة ان بعض الانماط السلوكية هي خروج كبير علي بعض القواعد التي تقنعها الجماعة، ولذلك يوصم فاعلها بوصمة الخروج علي المجتمع أو بالأحرى الخروج علي قواعد المجتمع ولذلك فان الانحراف والجريمة لا يقوم علي نوعية الفعل الذي يسلكه الشخص بل علي النتيجة التي تترتب عليه أو علي ما يطلقه الآخرون من صفة الفاعل حيث يوصم بوصمة الانحراف وعليه فان الانحراف ذاته لا يتحدد بذاته وانما لما يراه الآخرون فيه وردود فعلهم ازاءه"¹⁷

"وتتصف عملية صنع المجرم بأنها عملية تحتوي علي عناصر وضع علامات وألقاب وتعريفات وفعل وشرح، حيث تقوم الجماعة بالصاقها علي الشخص وتؤدي عملية الوصم هذه الي خدمة أغراض الجماعة وتحقيق البعض من أهدافها حيث أنها تساعد علي بلورة نقمة الجمهور ضد الشخص المخالف وأيضا نعمة الفرد الموصوم نحو نفسه واحباط معنوياته وتشوية أخلاقياته، وتتطلق نظرية الوصم للجريمة من خلال عملية التفاعل بين الفعل الاجرامي ورد الفعل الاجتماعي الناشئ عنه والذي ينتج عنه بالمحصلة اطلاق الوصم علي فاعل السلوك الاجرامي من قبل المجتمع وما يترتب علي ذلك من اثار اجتماعية ونفسية تبقي معه حتي مماته"¹⁸

"ويذهب بيكر أن تسمية سلوك علي أن منحرف يعتمد علي رد فعل افراد المجتمع ازاء هذا السلوك فيرجع بيكر عند دراسة سلوك الانحرافي الي رد فعل المجتمع تجاه السلوك من خلال الاجابة علي تساؤلنا الاثنتين :

1/"ما هو مفهوم أعضاء المجتمع عن الانحراف وكيف يحددونه ؟

2/ماهي طبيعة الأنماط السلوكية والخصائص الشخصية التي ينظر اليها أفراد المجتمع علي أنها انماط وخصائص منحرفة ؟

"ويذهب بيكر الي أن المجتمعات هي التي تحدد الانحراف وذلك من خلال تحديد بعض القواعد التي تعد انتهاكا انحرافيا من وجهة نظر أفراد المجتمع، وبهذا فان الانحراف هنا لا يكمن في ذاتية الفعل الذي يرتكبه الفرد وانما يرتبط برؤية المجتمع نحو هذا السلوك، ويقول اخر فان الانحراف هنا لا يكمن في ذاتية الفعل الذي يرتكبه الفرد وإنما يرتبط برؤية المجتمع نحو هذا السلوك، وبالتالي فان الشخص يعد منحرفا عندما ينظر اليه المجتمع علي أن كذلك ويقول اخر فان الانحراف هنا ليس صفة يوصف بها السلوك في ذاته ولكن خاصية يخلع المجتمع علي سلوك معين لأخذ افراده في ضوء القيم والمعايير السائدة، في ضوء القانون الذي يعكس قيم المجتمع بوصف السلوك بأنه جريمة وأن مرتكبه مجرم"¹⁹.

لذا يقصد بيكر في خلق الانحراف القواعد والظروف وخصائص الفرد وردود فعل اولئك في الجمهور التي تعمل علي قصر هذه الافعال والتي هي منحرفة من الافعال الغير منحرفة وحتى لو وجدت كسلوكيات متشابهة وأنه ليس من الضروري أن يكون السلوك موجود المهم هو اعتقاد أصحاب ردود الفعل بوجوده وعليه فان ردود فعل السلوك هي التي تخلق الانحراف، كما سمي بيكر بالمنحرفين يتم اختيارهم ووصمهم²⁰.

ولو أسقطنا محتوى هذه النظرية علي المرأة فان أسباب العود الاجرامي عند المرأة مرتبط بال نظرة المجتمعية للمرأة ازاء ارتكابها أول فعل اجرامي تبدأ ردود الفعل الاجتماعي تلاحقها ابتداء من دخولها السجن وخروجها منه تبدأ تلك الصورة النمطية تلاحقها حتي وان تابت عن هذا السلوك المنحرف فان رد الفعل الاجتماعي السلبي (الوصم) الذي حصلت عليه من طرف الاسرة والمجتمع قد أثر عليها من ناحية تقييمها لنفسها باعتبارها عضوا يتفاعل في المجتمع فانها تتقمص تلك الادوار والأفعال التي نعت بها المجتمع مما يؤدي الي عودتها للجريمة انتقاما من الأسرة والمجتمع .

لذا فان نظرية الوصم توجه اللوم والنقد نحو المجتمع والجماعات التي تخلق الانحراف وذلك بوضعهم القواعد الاجتماعية التي تكون خرقها انحرافا وتطبق تلك القواعد علي اناس معينين ووصفهم بالخارجين أو الغرباء فرواد نظرية الوصم يرون أن الانحراف ليست صفته الواقعة التي يرتكبها الفرد وإنما هو اثر تطبيق الاخرين للقواعد والقوانين علي المذنب فمجرد ادانة شخص في جريمة ما يعطي لقب مجرم وتبقي هذه المعاملة متحيزة ويحدث كل هذا سواء اكان ارتكب جريمة فعلا أو لم يرتكبها وكأنما هو يعاقب علي نتيجة وصمة علي السلوك نفسه²¹.

"ولذا قد اثبتت الدراسات أن الوصم بالاجرام له تأثير لأنه يحول دون اندماج المفرج عنه في المجتمع لأنه وصم بالأجرام وبالتالي يكون تصرفه علي هذا الأساس بعد رفضها من المجتمع المحيط بها، أو أنها شعرت أن معاملتها أثناء محاكمتها وأثناء سجنها تتسم بالكراهية والنظر اليها كمجرمة لا يمكن اصلاحها فأصبحت تتماذي في سلوكها بناء علي هذا الاعتقاد²².

خامسا/العوامل الاجتماعية المؤثرة في العود الي الجريمة عند المرأة : العوامل الاجتماعية :

هي مجموع الظروف التي تحيط بالمرأة منذ ولادتها وتؤثر في تكوين شخصيتها وتوجيه سلوكها وتحدد تلك الظروف بالبيئة الاجتماعية للفتاة، وتوصف تلك البيئة بأنها انحرافية إذا ارتبطت بالعوامل المكونة لها للسلوك الإجرامي بدراسة السببية والبيئة الاجتماعية تتكون من مجموع الظروف العامة التي تمارس تأثيرا مباشرا على سلوك الفتاة وقد تساهم في انحرافها.

جهل الوالدين بأساليب التربية السليمة :

كما يمكن أن يكون الوالدان مصدر أمان وعطف وثقة بالنسبة للمرأة، فإنه يمكن أن تكون أيضا سببا لخبية أملها وكتبها وذلك من خلال أسلوب المعاملة التربوية التي تتلقاها المرأة، وقد رأى برت من خلال

أبحاثه أن معاملة المرأة بحزم زائد يمكن أن يولد لديها الرغبة في الانتقام أو يمكن أن يولد لديها ردود فعل كالسرقة، والقتل...الخ، ومن ناحية أخرى فإن التساهل الزائد في معاملتها ينمي لديها شخصية ضعيفة غير قادرة على تنمية العلاقات الاجتماعية مع الآخرين".⁽²³⁾

المشاحنات اليومية :

"تعد عاملا هاما في حدوث السلوكيات الإجرامية لدى المرأة، كما لوحظ أن تلك المشاحنات اليومية يمكن أن تؤدي إلى مشاكل، وقد تحمل المشاحنات اليومية الخلافات بين الوالدين للمرأة فالضغط الوالدي وضغط الرفاق...الخ، يمثل مبدأ أكثر قوة لدى المرأة وينمي في نفسياتها الشعور بعقدة النقص، وحب الانتقام، الحقد والكراهية...الخ، وهذا قد يؤدي بها إلى ارتكاب السلوك الإجرامي".⁽²⁴⁾

"فشيوع التوتر في الأسرة وازدياد المصادمات بين الأزواج يتلف العلاقات القرابية ويولد فيها الخطر وردود الفعل ومنها الفعل الإجرامي، وقد ينجم التوتر بين الأبوين والمشاجرات الدائمة بينهما فيقل الاحترام وتهدر حقوق أفراد الأسرة وقد تؤدي هذا الأخير صراعا اجتماعيا نفسيا قد يصل إلى ارتكاب المرأة السلوك العنيف".⁽²⁵⁾

التفكك الأسري :

"هي حالة تشير إلى توتر والتصددع أو الضغط يطرأ على النسق الأسري والتفكك الكامل الذي يؤدي إلى تحطيم وانهيار النسق ويستخدم معظم علماء الاجتماع هذا المصطلح للإشارة إلى حالة التدهور الذي يصيب الضوابط الاجتماعية، وينتهي توماس وزنانيكي إلى أن التفكك الأسري والاجتماعي الذي يحدث في المجتمع، ومن ثم فإن المظاهر المعيارية تكون أمرا وثيق الصلة في أية مناقشة لتلك الاضطرابات حيث قد تحلل الحياة الأسرية مشكلات تؤدي إلى اضطراب العلاقات بين الزوجين وإلى السلوكيات الشاذة والمنحرفة مما يهدد استقرار الجو الأسري وللصحة النفسية لكل أفراد الأسرة".⁽²⁶⁾

وقد يؤدي النزاع والشجار المستمر بين الزوجين عاملا رئيسيا في التفكك الأسري ولا شك أن حالة الخصومة والشجارات التي تجرى على مرأى من الأبناء تترك بصماتها على شخصيتهم فتجدهم يهربون من جو الأسرة المضطرب المشحون بالتوتر وعدم الاستقرار والصراع بالبحث عن بديل يتقبله وينتمون إليه ويصبحون أعضاء فيه، وفي اغلب الأحيان يكون هذا البديل هم رفاقاء السوء الذين هم عناصر هدم بدلا من أن يكونوا عناصر بناء وهذا بدورهم قد يؤدي بهم إلى ارتكاب السلوك الإجرامي.

"ولقد برزت عدة دراسات في هذا الصدد أن التفكك الأسري يلعب دورا بارزا في انحراف النساء وإجرامهن وخصوصا في حالات النزاع الدائم والانفصال المصحوب بزواج لاحق تتكرر فيه النزاعات بين الأبناء وزوجة الأب أو زوج الأم".⁽²⁷⁾

الطلاق :

"يعتبر صورة من صور التفكك الاجتماعي نظرا لأثاره السلبية على الفرد والمجتمع خاصة الفتيات ويقصد بالطلاق هو حل العصمة بين الزوجين عليها وإنهاء عقد الزواج بأحكامه وأثاره فيزول حل الاستمتاع الذي كان بين الزوجين ولا يملك الزوج بعده من القوامة التي كانت له عليها من غير الحاجة إلى النية".⁽²⁸⁾

"لذا يترك الطلاق أثاره السلبية على المطلقين أنفسهم وعلى أطفالهم وعلى المجتمع المحلي، فالطلاق قد ينتج في اضطراب في التنشئة الاجتماعية للأطفال واحتمالية انحرافهم وتعرضهم إلى الجريمة مع تشرد الأبناء، وسوء تكيفهم للمحيط الأسري والمجتمعي ومن الآثار المتمخضة عن الطلاق انحراف الفتاة وانزلاقها إلى هاوية الجريمة ذلك أن الطلاق يجعل الأبوين غير مهتمين بتربية الأبناء ورعايتهم وحمايتهم من أخطار الانحراف والجريمة، وقد يقودهم إلى الاختلاط بأبناء السوء مما يؤدي إلى اعوجاجهم وتحطم شخصيتهم أو انفصامها".⁽²⁹⁾

العوامل الاقتصادية :

هي تلك الظروف التي تحيط بكل فرد، والظروف الاقتصادية هي البيئة الاقتصادية التي قد تكون اثر في إجرام النساء .

الفقر : مثله مثل باقي المفاهيم في العلوم الاجتماعية التي تتميز بحملها من مضامين ودلالات فلسفية معرفية ترتبط بالإنسان في المجتمع والتي لم تلقى إجماعا تاما حولها، لذا فإن مفهوم الفقر قد اختلف في تحديده المفكرون والخبراء ويبدو أن الاختلاف يتناسب مع علماء الاقتصاد الذين يقومون على معايير كمية وعلماء الاجتماع الذين يقومون ويركزون على المعايير الاجتماعية.

"وعليه يمكن تعريفه بأنه العجز في تحقيق الحاجات المادية والمعنوية للفرد".⁽³⁰⁾

"قد تؤثر الظروف الاقتصادية للمجتمع في كيان الأسرة وأحيانا ينعكس العجز في الموارد الاقتصادية في المجتمع على الأسرة ويشكل الفقر أحد هذه المشكلات، ويبدو الفقر في حالة قلة الدخل أو انعدامه لذا فإنه يحتوى على تأثيرات تنعكس على العلاقات الأسرية فمن خلاله يسود التصرف في الدخل فينخفض المستوى الاقتصادي في الأسرة وقد تؤدي المرأة إلى ارتكاب السلوك الإجرامي".⁽³¹⁾

"وفي ضوء التحليل الاقتصادي لقد أجريت العديد من الدراسات المتخصصة في علم الإجرام أن غالبية المجرمين ينحدرون من بيوت فقيرة وأن انخفاض المكانة الاقتصادية بين المجرمين قد يكون عاملا لجرائم السرقة أو الجرائم التي ترتكب ضد الممتلكات فإن الفقر والبطالة سببا هاما ومباشرا للجريمة فقد أوجد أن نسبة قليلة فقط من الأشخاص أو الفقراء يتجهون صوب الجريمة كحل لمشاكلهم الاقتصادية".⁽³²⁾

المسكن :

"مسكن الأسرة أثر كبير في تكوين شخصية المرأة وفي تحديد مدى استجابتها للمؤثرات الخارجية فإذا كان المسكن ضيقا بحيث يكتظ فيه سكانه أو كانت الأسرة مسكن في حجرة واحدة ومن بين عدة حجرات المسكن واحد يسكنه عدة عائلات كما يحدث في الأحياء الشعبية فإن هذا الوضع غير سليم من الوجهة

الخلقية والوجه الاجتماعي فكثرة عدد الأفراد في حجرة واحدة أو مسكن يؤدي إلى عدة آثار تعد خطيرة في مجال الإجرام بصفة عامة".⁽³³⁾

البطالة :

"هي آفة اجتماعية خطيرة تحرم المجتمع ثمار جهود أبنائه وعطائهم وإسهاماتهم في معارك الإنتاج وملاحم التنمية وفي حركة النهوض بالمجتمع، مما يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي والفردى وإلى جانب ذلك فإن التعطل ينمي الشعور بالأفراد بالحدق والحسد والكراهية فضلا عن شعوره بفقدان الثقة بنفسه وشعوره بأنه في طريق إلى العجز الكلي أو الجزئي وإلى أن يصبح مهملا في المجتمع".⁽³⁴⁾

وفي هذا الصدد يرى الكثير من الباحثين المتخصصين في علم الإجرام على أن الزيادة في بطالة الشباب يمثل مصدرا قويا للضغط، فالشباب العاطل يواجه عدم إشباع اقتصادي ويضيع له الفرصة الوصول إلى المكانة والاحترام والتدخل فإن الشباب الذين يفشلون في إيجاد وظائف قد يصبحون محبطين وساخطين ضد المجتمع الذي شد هذا المدخل لهم.

"وفي الدراسة قام بها برينار (brunner) 1977 ودراسة collidge عام 1982 عن وجود صلة وعلاقة بين البطالة وزيادة الضغط الأسري، كما ينتج عن سوء الأحوال الاقتصادية للأسرة ويؤثر أيضا على صحة العامل وأسرته ويعرضهم لضغوط نفسية وعصبية مما يؤدي إلى التفكك الأسري وممارسة العنف في حل مشاكلهن وبينت الدراسة أيضا أن تأثير الظروف الاقتصادية السيئة على ارتكاب الجرائم يؤخذ اتجاهين الأول مباشر مثل ارتكاب بعض جرائم القتل من اجل السرقة والآخر غير مباشر من خلال ممارسات العنف والتي تعد جزءا من ثقافة الفقر والتي تتمثل في الضرب... الخ، أو في استخدام الأسلحة البيضاء في المشاجرات بين الأقران والجيران كدليل على الرجولة والقوة واثبات الذات وغالبا ما ينتهي بجرم وأحيانا بالقتل".⁽³⁵⁾

وقد اتضح أن وجود صلة بين بطالة المرأة وسوء التوافق النفسي والشعور بالعزلة الاجتماعية، لأن المرأة تشعر بعدم الأمان المادي وهذه تعتبر كمؤشرات لتنامي الظاهرة الإجرامية لدى المرأة في المجتمع الجزائري والعودة إليها .

جماعة الرفاق : المحاكاة وهي تقليد شخص معين من قبل الشخص المنحرف الأمر الذي أوصله إلى هذه الحالة، حيث يكون غياب التوجيه والقوة الحسنة وتأثير النموذج السيئ من خلال تهيئة الفرص لطرح نمودجه أمر ويسير ويقود إلى هذا النوع من الانحراف، وقد أوضحت بعض الدراسات في علم الاجتماع أن 87% بأن أسباب الجريمة يعود لرفقاء السوء".⁽³⁶⁾

دور السجون في العود للجريمة :

"تشير معظم الدراسات في بعض دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية أن نسبة العود في سجونها تعد معدلات عالية وهي نسبة تمثل مؤشرا خطيرا في مجال الجريمة والعود إليها، حيث يري البعض انه احيانا تؤدي عقوبة السجن الي انسلاخ السجين عن المجتمع ماديا ومعنويا فتعطيه فرصا كبيرة للاتصال بغيره

من المسجونين الخطيرين حيث تلعب القدوة السيئة دورها في تمجيد الجريمة والمباهات فيها، انها تفتح عينه علي ضروب من صفوف الاجرام الأكثر خطرا وأشد جرأة وقد تبين من الاحصائيات أن الحكم بايقاف تنفيذ العقوبات القصيرة المدة كان له أثر في تخفيض نسبة العود .³⁷

"وهنا تجدر الإشارة بنا الدور الذي تلعبه المؤسسة العقابية في امكانية عودة المفرج عنها للسجن مرة اخري نتيجة اختلاطها واكتسابها لأنماط سلوك داخل السجن أسوأ مما كانت عليه قبل دخولها السجن في المرة الاولى رغم الدور الذي تلعبه المؤسسة في الاصلاح والتأهيل لعدم عودتها للجريمة مرة اخري لارتكاب اي نوع من الجرائم التي كانت ترتكبها من قبل، اذ تعد المخالطة داخل السجن أخطر من المخالطة خارجه، فالسجون تجمع كل من ارتكب جريمة خارج القانون ويعاقب عن ذلك السلوك، أما المخالطة خارج السجن فهي تجمع بين كل ما هو سئوما هو جيد، قد تصبح المرأة في المجتمع صالحة اذا ما رافقت رفقة حسنة وأن كانت لديها الاستعداد للقيام بسلوك مخالف للقانون أما داخل السجن فقد يجد ما يشجعه مرة اخري للقيام بممارسة نفس السلوك الذي دخل وعواقب السجن بسببها الامر الذي يعد محكا خطيرا في سلوك المفرج عنها فيما بعد."³⁸

"لذا يلعب السجن بالتأثير علي سلوك النزيل من ترسيخ الاتجاه الانحرافي في نفوس النزلاء كما ركز البعض علي تأثير الاختلاط بين النزلاء وكان العود الي الجريمة بعد الافراج عن النزلاء لذا فان النزيل يتعلم القواعد والتفاصيل الفنية لحياة السجن بل انه يتعلم نماذج سلوكية اخري فيتعلم النزلاء عمليات الشذوذ الجنسي ويكرهون الموظفين في السجن كما يكرهون من هم خارج السجن بصفة عامة ولا يتقون بهم ولا يتقبلون فقط قانون السجن المقرر غير الرسمي بل انهم يحاولون تنفيذه وهم لا يعتقدون في ضرورة مساعدة المحيطين بهم والتستر عليهم ."³⁹

"لذا فان بعض أنماط السلوكيات الانحرافية التي يتعلمها النزيل داخل السجن انطلقا من أن وجود هذه الممارسات المنحرفة بالسجون ينبئ بأن بيئة السجن بيئة تقفد الي ركن هام من أركان عملية التأهيل بجانب أن اقدام عدد أكبر علي ممارسة الافعال المنحرفة داخل السجن يعد مؤشرا واضحا ينبئ بتأثير سئ للسجون علي النزلاء ."⁴⁰

"وقد قام خبير الاحصاء بمبادرة منه بتحليل السجل الاحصائي الجنائي لأكثر من 800 محتجز افرج عنه، 30 منهم ارتكبو جريمة جديدة أعادتهم الي السجن وبينهم مذنبون بارتكاب جرائم خطيرة (القتل العمدي أو محاولة القتل، وبعد مرور خمس سنوات علي اطلاق سراحهم، بلغ معدل عودة المعتقلين السابقين الي السجن، وجميع الجرائم بنسبة 41% في المتوسط، وبالنسبة الي جرائم القتل ينخفض الي أقل من 5،0% والاعتداءات الجنسية البسيطة الي 1%⁴¹

قصور الرعاية الاحقة للمفرج عنهم :

"تمثل الرعاية اللاحقة احدي السبل الهامة في حماية الفرد عنه من العود مرة اخري للممارسة السلوك الاجرامي بعد خروجه من المؤسسة العقابية وتحول دون اتجاه لنفس المسلك الذي كان يسلكه قبل دخوله السجن

ولكن عندما يصبح هناك نوعا من القصور المباشر أو غير المباشر بهذا الدور الهام نجد أنه قد تكون الفرص سانحة للعود والممارسة الاجرامية مرة اخري في ظل عدم رقابة جيدة أو اهمال تقديم كل ما يلزم لتلبية الاحتياجات الرئيسية التي قد يحتاجها المسجون في ظل مواجهة المجتمع والتكيف من جديد لحياة صالحة، تستلزم أن يكون نوعا من المسؤولية الاجتماعية من كافة القطاعات، كيف يتخطى ذلك الشخص المفرج عنه مرحلة ما بعد السجن وهي من أهم المراحل الاصلاحية والعلاجية لهذا الشخص في التخلص من أية ميول أو استعدادات نحو ممارسة الاجرام مرة اخري .⁴²

"وتجدر الاشارة بنا أن المفرج عنها لكثير من المشكلات بعد خروجها من السجن وعلي رأسها المشكلات الاقتصادية، نتيجة عدم توافر فرص عمل، أي مورد مادي له خاصة عندما يبدأ في البحث عن عمل مناسبة خاصة ما تعلمته من السجن من مهنة قد تقيده في تلك المرحلة الجديدة، تحاول أن تستفيد منها في مرحلة الافراج، الا انه قد تستفيد منها في مرحلة الافراج الا أنها قد تصطدم بواقع مصدم له برفض المجتمع له وخاصة أرباب العمل الذين يخشون منه ويرفضون تشغيلها لديهم ولا أي جهة اخري تسمح له بالعمل لديها، مما يشكل هنا عائقا ماديا ونفسيا مما يؤدي الي الاستسلام مرة اخري لطريق الجريمة والانحراف لتتمكن من العيش داخل المجتمع، والتي تمثل له السبيل الوحيد في مواجهة الحياة بعد خروجها من السجن .⁴³

خاتمة :

وفي الأخير يمكن القول أن عملية الوصم الاجتماعي لها تأثير علي سلوك المرأة المجرمة مما يؤدي بها الي ارتكاب الجريمة ودخولها الي السجن وخروجه منه في ظل التقييم السلبي ازاءها من طرف الأسرة أو المجتمع فتبدأ بنقص المفاهيم والنوعت التي وصمها اياها المجتمع مما يؤدي بها الي ارتكاب الجريمة انتقاما ونقما علي أفراد المجتمع .

قائمة المراجع :

- 1-رفيع العمري ال بن محمد صالح .العود الي الانحراف في ظل العوامل الاجتماعية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض،2002، ص23
- 2-رفيع العمري ال بن محمد صالح .العود الي الانحراف في ظل العوامل الاجتماعيةمرجع سابق، ص23
- 3-نفس المرجع ص25
- 4-نفس المرجع،ص25
- 5-نفس المرجع، ص25
- 6-توفيق عمر عصام .سحر فتحي،عمر.المشكلات الاجتماعية المعاصرة مداخل نظرية تجارب عربية:دار الفكر، الاردن،ط2008،1،ص10
- 7-الشهراني بن سيف، ناصر .العود الي الجريمة كظرف مشدد في الشريعة الاسلامية والأنظمة،مشروع مقدم استكمالاً لمتطلبات الماجستير في مكافحة الجريمة، تخصص التشريع الجنائي الاسلامي، الرياض، 1998،ص50
- 8-نفس المرجع، ص50-
- 9-نفس المرجع،ص51
- 10-الشهراني بن سيف، ناصر .العود الي الجريمة كظرف مشدد في الشريعة الاسلامية والأنظمة-ص52
- 11-أبو عامر زكي محمد .قانون العقوبات القسم العام :الدار الجامعية، مصر،1992،ص449
- 12-نفس المرجع،ص449
- 13-القهوجي، عبد القادر .شرح قانون العقوبات، القسم العام،النظرية العامة للجريمة،دار الهدى للمطبوعات، بيروت،2002،ص330
- 14-نفس المرجع، ص331
- 15-بوخميس، بوفولة .انحراف الاحداث من منظور قيمي أخلاقي، المكتب الجامعي الحديث، الجزائر، 2014،ص285
- 16-بوخميس، بوفولة .انحراف الاحداث من منظور قيمي أخلاقي،مرجع سابق،ص285/286
- 17-الأمير خليل،ابراهيم وعد.الحواسم. دراسة لرد الفعل الاجتماعي حسب نظرية الوصم،اداب الرافدين،العدد 56،صص14/15
- 18-الأمير خليل،ابراهيم وعد.الحواسم. دراسة لرد الفعل الاجتماعي حسب نظرية الوصم،مرجع سابق 15/14

- 19- السمرى محمد، علي. علم الاجتماع الجنائي: دار المسيرة، عمان، ط2، 2011، ص241/240-
- نظرية علم الجريمة تر: دياب البذائية، عارف الخطار واخرون، الاردن، ط2013، ص1، ص175-
- 20- frankp.williams،marlynds.mchane-
- التميمي عودة، ابراهيم خليفة. الوصمة الاجتماعية وظاهرة العود الي الجريمة : مجلة اليرموك، الاردن، العدد7، ص116
- 21- عبد اللطيف، أحمد رشاد. أساسيات الدفاع الاجتماعي في الخدمة الاجتماعية : دار الوفاء، الاسكندرية، ط2007، ص1، ص165
- 22- جعفر محمد، علي. حماية الأحداث المخالفين للقانون والمعرضين لخطر الانحراف دراسة مقارنة: المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ط1، 2004، ص 81، بتصرف.
- 23- فايد على، حسن. المشكلات النفسية الاجتماعية: طبية للنشر، القاهرة، ط1، 2005، ص 207، بتصرف.
- 24- رشوان احمد، عبد الحميد حسن. المشكلات الاجتماعية دراسة في علم الاجتماع التطبيقي: المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2010، ص 164، بتصرف.
- 25- السيد جابر، إبراهيم. التفكك الأسري وأسباب ومشكلات وطرق علاجها: دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014، ص 67.
- 26- هيلين، دوتش. الفتاة العربية المراهقة الواقع والآفاق: مجد المؤسسة الجامعية، بيروت، ط1، 2007، ص 168، بتصرف.
- 27- رشاد موسى، عبد العزيز على. سيكولوجية القهر الأسري: عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2008، ص 101.
- 28- الحسن محمد، إحسان. علم اجتماع المرأة، دراسة تحليلية عن دور المرأة في المجتمع المعاصر: دار وائل، عمان، ط1، 2008، ص 171.
- 29- قرة، إسماعيل. عولمة الفقر: دار الفكر للنشر، الجزائر، 2003، ص 18.
- 30- Born , Michel. Psychologie de la délinquance, Belgique, 2 edition, 2006, p 69.
- 31- العيسوي، عبد الرحمان. سيكولوجية الإجرام: دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2004، ص 73.
- 32- عبدة احمد هاني، خميس. سوسيولوجيا الجريمة والانحراف: دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2008، ص 70.
- 33- العيسوي، عبد الرحمان. الاضطرابات النفسية وعلاجها: الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 120.
- 34-

(35)- سموك، علي. إشكالية العنف في المجتمع الجزائري من اجل الدراسة مقارنة سوسيوولوجية: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص158.

(36)- شاكر مجيد، سوسن. العنف والطفولة، دراسات نفسية: دار صفاء للنشر، عمان، ط1، 2008، ص 181.

(-محمد عباس.منال.الدفاع الاجتماعي بين العولمة ومجتمع المخاطر. دار المعرفة الجامعية،مصر،2014، ص176

(38)-محمد عباس.منال.الدفاع الاجتماعي بين العولمة ومجتمع المخاطر، مرجع سابق،ص176

(39)-غانم عبد الغني .عبد الله. أثر السجن في سلوك النزيل: دار حامد،الرياض،ط2014،1،ص28

(40)-نفس المرجع،ص28

41-le recidivecriminelleal,epreuve des chiffres crewenelle,moulins,le

26/05/2008

(42)-محمد عباس.منال.الدفاع الاجتماعي بين العولمة ومجتمع المخاطر،مرجع سابق، ص174-

(43)-نفس المرجع،ص175-

احتياجات التأهيل للمحبوسين والبرامج العلاجية المقترحة

أ- كريال مختار

جامعة باتنة 1.

ملخص:

تبنت الجزائر أفكار المدرسة الإصلاحية كمرجع نظري تستند عليه السياسة العقابية في الجزائر، وعلى ضوء هذا تم إدخال تعديلات مست جوهر المنظومة العقابية من نواح كثيرة.

إن برامج دعم إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين من بين أهم ثمار عملية إصلاح السجون التي جاءت في إطار السياسة المنتهجة من طرف البلاد لإصلاح العدالة، ويدخل القانون رقم 04-05 المؤرخ في 06 فيفري 2005 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، في هذا الإطار. وفي إطار تفعيل هذه السياسة، جاءت فكرة وضع برامج تأهيلية تتلاءم واحتياجات المسجون في الوسط العقابي الجزائري.

وقد تطرقنا في هذا المقال النأهم النماذج الإجرامية التي سجلناها في الوسط العقابي الجزائري، وكذا الاحتياجات الخاصة لهذه النماذج الإجرامية، وفي ضوء ذلك قمنا باقتراح الخطوط العريضة لبرامج التدخل العلاجي المناسبة لهذه الفئة.

الكلمات المفتاحية: احتياجات، التأهيل، المحبوسين، البرامج العلاجية

Abstract:

Algeria has adopted the ideas of the reform school as a theoretical reference on which the penal policy is based in Algeria. In the light of this, modifications have been made in the essence of the penal system in many ways.

The programs of supporting the social reintegration of prisoners are among the most important benefits of the prison reform process, which is a part of the country's policy of justice reform. Law No. 05-04 of 06 February 2005 containing the regulation of prisons and social reintegration of prisoners, is included in this framework.

In order to activate this policy, the idea of developing rehabilitation programs which suits the needs of the prisoner in the Algerian penal environment grew up.

In this article, we discussed the most important criminal models that we have observed in the Algerian penal environment, as well as the specific needs of these criminal models; and in the light of that, we have proposed the outlines of therapeutic intervention programs, which are appropriate for this category.

Keywords: Needs ,rehabilitation, prisoners, treatment program

مدخل عام

تتعدد النماذج الإجرامية وفتاتها وعواملها في الوسط العقابي الجزائري، مما يقتضي معها اللجوء إلى أساليب تدخل علاجي وفق مقاربات نظرية تعتمد على الشمولية و الدقة في تقييم احتياجات المحبوسين، ومن بين هذه المقاربات نجد المقاربة التي تركز على دراسة الاحتياج و عوامل الخطر لهذه الفئة من المحبوسين

ان التقييم الذي يراعي هذه الجوانب يمكن المتدخلين في وضع برامج تتلائم مع طبيعة الاحتياجات وعوامل الخطر ا وهذا من اجل تعديل شامل ومتكامل لنواحي متعددة في شخصية المحبوس وبيئته الاجتماعية، وقد أثبتت البرامج العلاجية المستوحاة من هذه المقاربة من خلال دراسات علمية وتطبيقات عملية في دول رائدة يمكن اعتبارها مرجعا في إصلاح السجون وأسننتهافاعلية كبيرة لهذا النوع من التدخل والتقييم والذي جاء نتيجة تطبيقات ميدانية علي هذه الفئة خاصة في دولة كندا والتي تعتبر مرجعا في هذا النوع من الدراسات .

بناء على هذه المقاربة الحديثة في دراسة شخصية المحبوسين والتفكير في طبيعة البرامج العلاجية الملائمة لتعديل سلوك الجانحين و الوقاية من الانتكاس الاجرامي ارتئينا ان نعتمد على هذه المقاربة من اجل تحديد طبيعة الاحتياجات الخاصة للمحبوسين في الوسط العقابي الجزائري والتي كانت نتيجة خبرة عمل لمدة سبعة سنوات فيالعمل مع فئة المحبوسين، وهي تتضمنأهم النماذج الإجرامية الشائعة في الوسط العقابي الجزائري، والمحدّدة في فئات معينة حسب ما تقتضيه احتياجاتها،آخذين بعين الاعتبار إحصائيات السلطات المختصة في المجال، وقبل عرض هذه النتائج نلقي لمحة على أهمالإسهامات النظرية المستوحاة منهاهذه المقترحات العلاجية.

المقاربات النظرية والتطبيقية المساهمة في علاج الانحراف

لقد أدرك علماء القرن التاسع عشر أن هناك أكثر من سبب أو عامل لوقوع الجريمة، ويعني هذا أن هناك مجموعة من المتغيرات متضمنة أو مدمجة في تفسير السلوك الجرمي، فمثلا نجد العالم هرشي دمج بين كل من التنظيم الاجتماعي، الفقر والغنى، والضبط الاجتماعي في تحليله للسلوك الجرمي(1)، كما نجد في نفس السياق نظرية ميرتونMertonحول الاستعانة بمفهوماأنومي، والتي دمج من خلالها نظريتي الضغوط والضبط الاجتماعي.(2)

إن هذه المقاربات النظرية، سواء الكلاسيكية منها بدءا من إسهامات لومبروزو Lombrozo، إلى غاية ميرتون، وغيره، والتي تدخل في السياق الاجتماعي في تفسير السلوك الإجرامي، دفعت الاتجاه الإصلاحية في التفكير في منحى آخر، وهو منحى الوقاية وطرق التدخل في علاج المنحرفين، حيث نجد أن أغلب الإسهامات في هذا المجال ظهرت في كندا، حيث نجد عديد الباحثين في هذا المجال.

ومن بين هؤلاء نجد أندروز و بونتا ANDREWS et BONTA سنة 1997، اللذان قاما بتطوير نماذج تطبيقية تساهم في علاج وإعادةالإدماج الاجتماعي للمنحرفين، وهذا بالأخذ بعين الاعتبار مبدئين يتعلقان بكل من عوامل الخطورة، والاحتياجات الخاصة للمحبوسين، وفيما يلي شرح لهما (3):

- مبدأ عوامل الخطورة

ويقصد به أن مستوياالتدخل والعلاج يجب أنيتلاءم مع درجة الخطورة التي يحملها المنحرف، سواء كانت نفسية أو اجتماعية، بمعنى آخرأن المنحرفين الذين لديهم عوامل خطورة مرتفعة يجب أن يكون التدخل وفق برنامج مكثف يستهدف العوامل المذكورة.

- مبدأ الاحتياجات الخاصة للمحبوسين

ويُقصد به أن هنالك عوامل دينامية مسؤولة عن النشوء الإجرامي، من بينها السلوكيات الإجرامية والعادات السلبية، والبرامج العلاجية الفعالة هي التي تستهدف هذه العوامل.

على ضوء هذه التطبيقات تم تطوير الكثير من الأدوات والمقاييس العلمية التي تهدف إلى قياس عوامل الخطورة والاحتياجات المسببة للفعل الإجرامي Criminogène، وهذا من أجل بناء برامج علاجية تتلائم مع نتائج التقييم.

ومن الإسهامات المهمة في هذا المجال ما جاءت به دراسة ميدانية قام بها MARC-OLIVIER ÉVESQUE لمست بعض المؤسسات العقابية بكندا، حيث طبق في هذه الدراسة مقياس LS-CMI، والذي هدف إلى تقييم الاحتياجات الخاصة للمحبوسين، بغرض إعادة إدماجهم اجتماعيا، وكذا معرفة عوامل العود إلى الجريمة. (4)

ومن بين المقاربات النظرية الرائدة في فهم وتفسير السلوك الإجرامي نجد المقاربة السلوكية المعرفية، وفيما تفصيل لذلك:

المقاربة المعرفية-السلوكية

تعتبر المقاربة السلوكية المعرفية من المقاربات العلاجية الرائدة في العلاج النفسي، حيث اهتمت هذه المقاربة في علاج الكثير من المشكلات السلوكية والتي من بينها مشكلة الانحرافات بمختلف تظاهراتها، خاصة مع ظهور المقاربة المعرفية الحديثة في العلاج عن طريق المخططات المعرفية والتي جاءت استمرار للمقاربة المعرفية السلوكية، حيث طور يونغ هذا العلاج للكشف عن المخططات المبكرة اللاتكيفية والتي تتكون من الخبرات والانفعالات والاحاسيس الجسدية من خلال مراحل النمو المبكرة ان هذه

المقاربات اكدت فعاليتها في علاج الاضطرابات الشخصية على غرار الحالات الحدية. (5)

والملاحظ أن أغلب البرامج المطبقة في علاج مشكلات الانحراف مستوحاة من هذه المقاربة، والتي تستهدف تعديل السلوك والأفكار الخاطئة أو الاتجاهات المضطربة لدى الأشخاص الذين يظهرون صعوبات في التكيف الاجتماعي ولديهم اختلالات سلوكية ومعرفية. (6)

إن الجمع بين المقاربة المعرفية والسلوكية يبين أن الناحية المعرفية تؤثر تلقائيا في الناحية السلوكية للفرد، فعندما يتم تعديلا للمعارف، فإن هذا يؤدي إلى تعديل السلوك والنشاط مما يؤدي بدوره إلى المشاعر الجيدة التي تؤدي إلى الرغبة في التغيير، وهكذا. (7)

يركز العلاج المعرفي على تعديل التوقعات السلبية للأفراد وهذا بغرض زيادة القدرة على أداء سلوك معين مما يحتمل الالتزام به وهذا عندما يكون الأداء ايجابي وهذا الشيء يدعم التوقعات الايجابية للفرد، أن تطبيق هذا الأسلوب على فئة المنحرفين هو ما يعرف بضبط الإدراك وله تأثير كبير سواء عندما يبدأ الفرد في مواجهة سلوكه وكيف تكون له القدرة في مواجهة سلوكه. (8)

إن التعرف على الأفكار الخاطئة والأفكار المشوهة وتغييرها يعد عنصرا بارزا في العلاج المعرفي، مثلا في تقييم المنحرف الذي تعرض لخبرة السجن و ما تلحقها من تقييمات سلبية تجاه الذات و المحيطيين به، هذافأفكار تساهم بقدر كبير في سوء تكيف السجن بعد خروجه من السجن، كشعوره بأنه فرد غير صالح، وأن المجتمع هو المسؤول عن الوضعية التي هو عليها وهذا، يدخل ضمن العزو الخارجي لتفسير سلوكاته الغير توافقية.(9)

وذلك، فإن من الأهداف التي يسعى العلاج المعرفي إلى تحقيقها، تعديل الاعتقادات غير العقلانية وهي عبارة عن أفكار ضمنية غير عقلانية يستخدمها الأفراد للحكم أو تقييم المواقف أو الأحداث الخارجية وهذا بمساعدة العميل على اكتشاف هذه المنظومة الخاطئة.

تعد تقنية إعادة البناء المعرفي من المهارات الفعالة التي تساعد على تعديل العمليات المعرفية و البنيات غير التكيفية والتي تتضمن طرق لتوقيف الأفكار، التمرن على مهارات حل المشكلات، التدريب على إدارة والتحكم في المزاج، التدريب على النقد العقلاني،التدريب على المهارات الاجتماعية وأساليب المواجهة خاصة بالنسبة للأشخاص الذين يظهرون قصورا في الأنماط السلوكية الملائمة ولا يتوفر على المهارات الجيدة لمواجهة العقبات والمشاكل اليومية،وهذا يعتبر من النواحي الخاصة في بناء المهارات العلائقية والاجتماعية، وهذا يتضمن مهارات التدريب على توكيد الذات والتعامل مع العدوان.(8)

من الأساليب التي طورت في العلاج المعرفي السلوكي من أجل تعديل سلوك المنحرفين هو التركيز على بناء المهارات العلائقية، أي تنمية مهارات العيش في تناغم وتوافق مع المحيط، والالتزام بالسلوكات التي تساهم في إعطاء نتائج ايجابية للمجتمع، وهذا يتضمن بناء المواقف والمهارات ذات المسؤولية المعنوية والأخلاقية، واعتناق السلوكات الايجابية التي تعود بالصالح والأمنبالآخرين.(9)

إن المقاربة العلاجية السلوكية المعرفية في التكفل بالمحبوسين، تركز على المجتمع، وعلى المسؤولية تجاه الآخرين والمحيط والتركيز على بناء الشعور بالآخر والوعي بالضحية، وتحسين عاداته المتعلقة بسلامة وأمن الآخرين.(10)

نتائج بعض الدراسات الميدانية

يؤكد أندروز و بونتا سنة 1997 بأن الدراسات العلمية بأن التدخلات العلاجية المستوحاة من المقاربة العلاجية المعرفية السلوكية تساهم في الحد من احتمالية العود لدى الجانحين.وقد استعملت من طرف أعضاء مركز الشباب بموريال -المعهد الجامعي، ولقد استخدمت في إطار برنامج تدخل مكثف ومتنوع CJM-IU، وقد اعتمدت المقاربة المعرفية السلوكية من طرف مديرية المصالح المختصة بالشباب الجانحين في هذا المعهد.(11)

من الواضح إذن بأن التدخلات العلاجية المستوحاة من هذه المقاربة بينت فعاليتها لدى الشباب الذين لديهم صعوبات في التكيف.

كذلك دراسة قام بها Le Blanc سنة 2002، وأعطت نتائج ايجابية لدى عينة من المراهقين الذين لديهم خصائص سيكوباتية. (12)

و دراسة أخرجها بها Anderson سنة 1994، بينت فعالية هذه المقاربة على الشكل الجماعي والفردى تساعد على تسيير حالات الانفعال والغضب وكذا تكسب الأفراد المهارات الاجتماعية. (13)

من خلال التحليل لدراسات كثيرة حول فعالية برنامج النقد العقلاني والذي قام به كل من Tong et Farrington سنة 2008، تبين من خلال تحليلهما أنه بإمكان هذا البرنامج أن يسمح للفرد علناً يعرف ويغير من منظومته المعرفية المؤدية للوقوع في السلوك الإجرامي واستبدالها بأفكار تحول بينه وبين الفعل الإجرامي، كما تساهم البرامج المعرفية السلوكية في تطوير القدرات المعرفية والاجتماعية للفرد وهذا بتطوير و تعديل نظام القيم الذي بدوره يساعد على تعلم مهارات التفاعلات الاجتماعية والتواصلية. (14)

والملاحظ بأن البرامج المستوحاة من المقاربة المعرفية السلوكية حسب التحليل الذي قام به Tong et Farrington في هذا المجال مهمة في تخفيض نسبة العود إلى الجريمة كذلك.

الخصائص المشتركة للتدخلات العلاجية الفعالة

حدد كل من العالم Andrews, Bonta et Hog الخصائص المشتركة لبرامج إعادة تأهيل الجانحين والتي من خلالها يتم التخفيض من نسبة العود الإجرامي استطاعوا أن يخرجوا بأربعة مبادئ أساسية في إعدادهم لبرمج التدخل الملائمة: (15)

- برنامج تدخل يتلاءم ومبدأ الخطورة:

البرنامج العلاجي الناجح هو الذي يستطيع أن يقيس خطر العود لدى الحدث الجانح ويتوقع في نفس الوقت النتائج المتوخاة من البرنامج المطبق والذي يهدف من خفض نسبة الخطورة الجانحين الذين لديهم مستوى عالي من الخطورة يحتاجون إلى برنامج تدخل مكثف، ولقد بينت أبحاث بان التدخل الذي يتناسب مع درجة الخطورة يعد مهم وفي بالغ الأهمية.

- برنامج تدخل يتلاءم مع الاحتياجات الخاصة للمحبوسين:

هذا المبدأ يجب أن يستجيب لاحتياجات المحبوس وهنا نجد نوعين من الاحتياجات احتياجات إجرامية وأخرى غير إجرامية، أما بالنسبة للاحتياجات الإجرامية وهي تلك العوامل المحيطة بالإجرام إذا ما تم التحكم فيها يتم التحكم في العود مثال: الإدمان، الفقر، أما الاحتياجات غير الإجرامية كالقلق، تقدير الذات منخفض، ولكن علاج هذه الأسباب يساعدنا على الوقاية من السلوك الإجرامي في المستقبل. (16)

وفي الجدول الآتي، نلاحظ العوامل المرتبطة بالاحتياجات الإجرامية وغير الإجرامية:

جدول يبين العوامل المرتبطة بالاحتياجات الإجرامية وغير الإجرامية

احتياجات غير إجرامية	احتياجات إجرامية
تقدير للذات ضعيف	اتجاهات ما قبل ارتكاب الجرائم
الحصر	علاقات مع المجرمين
عدم الشعور بالرضا	إدمان

ضيق نفسي	شخصية مضادة للمجتمع
التماسك مع الجماعة	القدرة على حل المشاكل
تطور في العلاقات البيئية	حقد - غضب

الفئات الإجرامية الشائعة والاحتياجات الخاصة للمسجونين:

تتعدد النماذج الإجرامية في الوسط العقابي الجزائري، وهذا حسب كل فئة، وحسب عوامل ومتغيرات شخصية، وأسرية وأخرى بيئية، وفيمايلي نحاول أن نحدد أهم النماذج الإجرامية السائدة.

1- فئة الأحداث المحبوسين

قدر عدد النزلاء في بداية 2014 حسب الإحصائيات التي قدمتها المديرية العامة لإدارة السجون في 60.000 نزيل منهم 404 حدث أي ما يمثل 0.73 بالمائة. (17)

أولاً/ النماذج الإجرامية الشائعة: ترتبط النماذج الإجرامية الشائعة بالنسبة لفئة الأحداث بمجموعة من العوامل والمتغيرات، منها الاجتماعية،الاقتصادية، الشخصية والتعليمية، وسوف نحاول في هذا المقال ان نرصد أهم العوامل المرتبطة بالجرائم الشائعة لدى الأحداث:

تدني النسق الاجتماعي والأسري:إن ضعف النسق الاجتماعي والأسري يعتبر من أقوى المتغيرات في تفسير السلوك المنحرف لدى الأحداث الجانحين، وهذا من خلال استقصائنا للوضعية الاجتماعية لهذه الفئة.

إناضطراب الوظيفة الأسرية والاجتماعية تُفقد الحدث الفرصة في الارتباط بالمؤسسات الاجتماعية، والتي تساهم بدورها في عمليات الضبط الاجتماعي وبالتالي لا تمكنه من تحقيق الأهداف المجتمعية، هذا الأمر يجعل الحدث يبحث عن بدائل،وتكون في الغالب تكوين علاقات اجتماعية غير عادية والتي تكون في الغالب الانخراط مع جماعات منحرفة، وهنا تتوفر الفرصة في تعلم السلوك المنحرف والتي تؤثر مباشرة على سلوك الحدث، بحيث يكون مجالاً خصبا لاكتساب السلوك الإجرامي مع هذه الجماعات التي تم الانخراط فيها.

إن اختلال الوظيفة الأسرية يُخل بشخصية الحدث الجانح، إذ تعد الأسرة المؤسسة الأولى التي يستطيع من خلالها الفرد بناء المهارات الاجتماعية كأداء الأدوار، الانضباط، حل المشكلات، التواصل الفعال...الخ، ومن هنا نجد أنالأحداث الذين يتمتعون بعلاقات اجتماعية ضعيفة مع أسرهم، وأحيائهم سوف يبحثون عن بدائل، وغالبا ما تكون الداعم الأساسي في الانخراط في الشبكات الإجرامية أنالأفراد من ذوي العلاقات الأسرية والاجتماعية الضعيفة،تكون لديهم الفرصة في ارتكاب الأفعالالإجرامية بناء على ما تم ذكره من عوامل ناشئة للانحراف. (18)

تدني المؤهلات التعليمية والتكوينية:من خلال جمع المعلومات حول هذه الفئة،وكذلك الزيارات الميدانية لمراكز الأحداث، اتضح بأن أغلب الأحداثمؤهلاتهم التعليمية والتكوينية متدنية، وهذا إن دل على

شيء فإنما يدل على أن الجانب التعليمي والتكويني يرتبط بشكل أو بآخر بالسلوك الجانح، حيث إن ضعف المؤهل التعليمي والتكويني يؤثر على النواحي الإدراكية وكذا يؤثر على النواحي الشخصية والاجتماعية. وعلى ضوء هذه المتغيرات والعوامل المرتبط بال نماذج الإجرامية الشائعة لدى الأحداث، نجد أن اغلب الجرائم التي يرتكبها الأحداث هي على النحو الآتي:

جرائم السرقة

السرقة باستخدام العنف

جرائم الفعل المخل بالحياة

الضرب والجرح المفضي إلى الوفاة

استهلاك المخدرات

القتل العمدي (19)

ثانيا/ احتياجات الحدث المحبوس:

من خلال الممارسة العيادية مع هذه الفئة من المحبوسين، وكذا بجمع المعلومات من طرف العاملين مع هذه الفئة، توصلنا إلى تحديد نواح متعددة تتضمن الاحتياجات الشخصية للحدث المحبوس، إذ يعاني الحدث الجانح من اختلالات ونقص في إشباع مجالات متنوعة في حياته الشخصية، وتشكل بالنسبة له عوامل خطيرة لوقوعه في الجريمة، وفي النقاط الآتية أهم الاحتياجات الشخصية للحدث الجانح: مكونات سلوكية ومعرفية مضطربة: وتظهر في الاضطرابات السلوكية والمعرفية كعدم التحكم الذاتي، عدم الاستقرار النفسي-الحركي، السلوكات المضادة للمجتمع، اتجاهات التفكير الخاطئة نحو الذات، المجتمع، المستقبل.

علاقات بين شخصية مضطربة ضمن الأسرة والمحيط الاجتماعي: وتشمل العلاقات المضطربة مع العائلة والتمرد على السلطة الأبوية، اتجاهات عدائية للوسط الاجتماعي مع وجود صعوبة في التكيف الاجتماعي وهذا لوجود أحكام ضمنية خاطئة

مستوى تعليمي متدن: من خلال إحصائيات قام بها مختصون نفسانيون بينت أن أكثر من 90% لهم مستوى تعليمي متدن مما يعني بأن الحاجة إلى الاهتمام بالناحية العلمية والتكوينية مهمة في التكفل ورعاية هذه الفئة من المساجين. (20)

ثالثا/ البرامج العلاجية المقترحة:

بالاستناد على احتياجات الحدث الجانح كما هي محددة في العنصر أعلاه، وحسب المقاربة النظرية المتضمنة للعلاج المتعدد المحاور، نقترح ما يلي:

برنامج علاج سلوكي يستهدف تعديل السلوكات والاتفاقية لدى الحدث، والتي تدخل ضمن عوامل خطورة المسؤولية عن سوء تكيفه ووقوعه في الفعل الجانح، وذلك من خلال تدعيم المجالات السلوكية الآتية:

تخفيض الاندفاعية والعدوانية وزيادة التحكم الذاتي

برنامج دعم السلوك الايجابي للحدث

تنمية السلوك التوكيدي

تنمية مهارات الاتصال

التدريب على المهارات الاجتماعية

برنامج تسيير حالة الغضب والانفعال

تسيير الضغوط

برنامج علاج معرفي يستهدف تعديل البنية المعرفية المضطربة للحدث، وذلك من خلال تعديل النواحي

المعرفية الآتية:

تنمية تقدير الذات

علاج مشاعر العجز واليأس

تعديل الاتجاهات المعرفية المضطربة لتنمية اتجاهات المشاركة الاجتماعية

فئة النساء المحبوسات: تعتبر فئة النساء المحبوسات من الفئات الهشة التي تستدعي التدخل، ووضع

برامج تكفل من أجل إعادة إدماجهن اجتماعيا، ومن خلال عقد ورشات عمل مع العاملين في القطاع تم

مناقشة احتياجات هذه الفئة من خلال التطرق إليهم النماذج الإجرامية الشائعة وكذا الاحتياجات الخاصة

بهذه الفئة:

أولا/ النماذج الإجرامية الشائعة:

ترتبط النماذج الإجرامية بالنسبة لفئة النساء بعدد من العوامل والمتغيرات والتي تسهم في إجرام المرأة في

الجزائر ومن أهم العوامل الباعثة في إجرام المرأة نجد العوامل الأسرية والاجتماعية، والعوامل الفردية.

يرتبط الانحراف لدى فئة النساء المحبوسات بالسوابق العائلية والاجتماعية، حيث إن الإهمال الأسري،

وتفكك نسيج الأسرة يعتبر باعنا أساسيا في إجرام المرأة، كما أن الفقر والتعرض لسوء المعاملة بشتى

أشكالها يساهم في انحراف المرأة، ومن خلال استقصاءنا للوضعية الأسرية والاجتماعية للمحبوسات نجد

أن أغلب المسجونات تعرضن للعنف الأسري والزواجي، كما يفنقرن لمأوى، مما يشكل أرضية خصبة

للاستغلال في الأنشطة الإجرامية، كما نجد من بين العوامل المرتبطة بإجرام المرأة عوامل فردية والتي

تتمثل في الهشاشة النفسية، الاضطرابات السلوكية والمعرفية.

ونجد من الجرائم الشائعة لدى المرأة المحبوسة في الجزائر الجرائم الآتية:

جرائم السرقة والاحتيال

جرائم القتل العمدي

المتاجرة بالمخدرات

جرائم الدعارة والانخراط في شبكاتهما. (21)

ثانيا/ احتياجات المرأة المحبوسة: الاحتياجات الآتية تشكل بالنسبة للمرأة المحبوسة عوامل خطر ترفع من احتمالية العود للفعل الإجرامي:

العنف والتعرض للعنف

النذب الأسري

حالات الطلاق

الانحرافات الجنسية

التشرد

البرامج العلاجية المقترحة: بالاستناد على احتياجات المرأة المحبوسة كما هي محددة في العنصر أعلاه، وحسب المقاربة النظرية المتضمنة للعلاج المتعدد المحاور، نقترح ما يلي:

برنامج دعم أسري يستهدف علاج المشكلات النفس-اجتماعية داخل أسرة المرأة المحبوسة:

تدعيم الاتصال السوي بين أفراد الأسرة

الدعم الأسري وتنمية سلوك التفهم والتقبل بين أفرادها

تنمية مهارات الاتصال

تسيير الانفعال

تسيير الضغوط

برنامج دعم اجتماعي يستهدف تسهيل اندماج المرأة المحبوسة في المجتمع، وذلك من خلال:

تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات ومراكز استقبال في الرعاية اللاحقة.

العمل على الإدماج المهني للمرأة المحبوسة.

برنامج علاج معرفي-سلوكي يستهدف علاج المشكلات النفسية للمرأة المحبوسة، يتضمن النقاط الآتية:

تعديل السلوك العدواني للمرأة المحبوسة

علاج الانحرافات الجنسية

فئة المحبوسين الراشدين: قدر عدد النزلاء بداية 2014 حسب الإحصائيات التي قامت بها المديرية العامة

لإدارة السجون في 60.000.

النماذج الإجرامية الشائعة: ترتبط النماذج الإجرامية الشائعة لدى فئة المحبوسين الراشدين بمجموعة من

العوامل والمتغيرات والتي تم رصدها من خلال معاينة الميدان وعقد ورشات عمل مع العاملين في القطاع،

وفيما يلي أهم المتغيرات التي ترتبط بجرائم المحبوسين في الجزائر:

السلوك العدواني: يرتبط السلوك العدواني في الغالب بالجرائم التي يرتكبها المحبوسين الراشدون، وهي

تعتبر بمثابة سمات شخصية، كما أن السلوك العدواني يعتبر من عوامل الخطورة التي تضع الفرد في

قابلية كاملة للمرور للفعل الإجرامي، وتظهر أشكال العنف بمختلف أشكالها في الاندفاعية، وعدم القدرة

على التحكم الذاتي، وهي من المؤشرات القوية للفعل العدوانى، كما نجد أن أغلب الجرائم تقع تحت هذا الاضطراب السلوكى، والذي يعد عامل خطورة على الشخص والمحيطين به.

الإدمان المتنوع على المخدرات: إن تعاطي للمخدرات يعد من بين العوامل المساهمة في ارتكاب الأفعال الإجرامية، حيث نجد أن أغلب المساجين متعاطون أو مستهلكون للمخدرات بطريقة مفرطة.

إن التعاطي على المخدرات بهذا الشكل يؤثر على النواحي الإدراكية والسلوكية للفرد، كما أن التعاطي المتنوع والمفرط يترك آثارا جانبية خطيرة قد تصل إلى حد الإصابة بالمرض العقلي، كما أنها تعد محرضا على المرور إلى الفعل الإجرامى، وتجعل المحبوس يفقد السيطرة على نفسه.

تدني الوسط الأسرى والاجتماعى: نجد من الفئات الإجرامية الخاصة بهذه الفئة، المساجين الذين يعانون من ظروف أسرية واجتماعية متدنية، ويظهر هنا التفكك الأسرى، البطالة، الفقر، انعدام الروابط الاجتماعية و نقص المؤهل العلمى والتكويني، فكل هذه العوامل تدفع هذه الفئة إلى الدخول في عالم الانحراف، والذي يعتبر تعويضا للنقص الموجود في حياتهم.

تتنوع النماذج الإجرامية الأكثر شيوعا في هذه الفئة، وهي تتلخص في الجرائم الآتية:

جرائم السرقة، والسرقة باستخدام العنف

جرائم المتاجرة بالمخدرات واستهلاكها

جرائم الضرب والجرح العمدي

القتل غير العمدي

القتل العمدي

الجرائم الجنسية

احتياجات الراشد المحبوس: من خلال ورشة عمل وحدة التقييم والتوجيه لمؤسسة الحراش، توصلنا لرصد الاحتياجات الآتية للراشد المحبوس:

السلوك العدوانى: يعتبر السلوك العدوانى أو العنيف من التظاهرات السلوكية الشائعة لدى المساجين، والتي تعبر عن احتياج وعامل خطورة في نفس الوقت، ويعتبر هذا السلوك مسبباً أو دافعا أساسيا وجوهريا لارتكاب السلوك الإجرامى، وحسب عملية التقييم والتوجيه بالحراش والتي مست عينة معتبرة من المساجين، بين التقييم بأن السلوك العدوانى يعتبر من الاحتياجات التي يجب أن تلقى رعاية وتدخلى من أجل تكفل أمثل بهذه الفئة، وهذا بوضع برامج علاجية تهدف إلى التخفيض من هذا السلوك المؤدى إلى ارتكاب الفعل الإجرامى، اذ نجد ان البرامج السلوكية لها أهمية في التخفيض من هذا السلوك وذلك بتدريب المفحوصين على القدرة في التحكم الذاتى، ويستخدم المعالجون المعاصرون الوعى والاستبصار في العلاج وهذا باستبصار بمشكلاته عندما يكون مدركا للظروف المسببة للمشكلة او الاستجابات البيئية المسببة للمشكلة لذا وجب على المتدخل ان يجمع المعلومات الصحيحة. (22)

استهلاك وإدمان المخدرات: من الاحتياجات الخاصة التي تم التوصل إليها بالنسبة لهذه الفئة، استهلاك المخدرات وإدمانها، والذي يعتبر باعثاً ومسهلاً للمرور إلى الفعل الإجرامي، حيث نجد بأن هناك نسبة عالية من المساجين الذين يتعاطون المخدرات، مما يجعل هذا التعاطي في كثير من الأحيان عامل خطورة يجب علاجه، وعلاج الآثار الناجمة عنه.

ثالثاً/ البرامج العلاجية المقترحة

بالاستناد على احتياجات الراشد المحبوس كما هي محددة في العنصر أعلاه، وحسب المقاربة النظرية المتضمنة للعلاج المتعدد المحاور، نقترح ما يلي:

برنامج تدخل يتلاءم مع الاحتياجات الخاصة: هذا المبدأ يجب أن يستجيب إلى احتياجات المحبوس وهنا نجد نوعين من الاحتياجات:

احتياجات إجرامية وأخرى غير إجرامية:

أما بالنسبة للاحتياجات الإجرامية فتمثل كل المتغيرات المساهمة والباعثة بشكل مباشر في ارتكاب السلوك الإجرامي كالفقر، الإدمان، السلوكات المضادة للمجتمع، الانخراط في شبكات إجرامية.

أما الاحتياجات غير الإجرامية فتمثل بعض الخصائص النفسية التي قد تسهل من ارتكاب الفعل الإجرامي، كتقدير الذات المنخفض، القلق، الاكتئاب. (23)

برنامج تدخل يتلاءم ومبدأ الخطورة: البرنامج العلاجي الناجح هو الذي يستطيع أن يقيس خطر العود لدى المنحرف ويتوقع في نفس الوقت النتائج المتوخاة من البرنامج المطبق، والذي يهدف إلى خفض درجة عوامل الخطورة، وبالتالي الوقاية من الانتكاس.

برنامج تدخل يتلاءم ومبدأ التقبل للبرنامج: هنا مجموعة من الخصائص الشخصية التي تؤثر على عملية التعلم لدى المحبوس، مما تؤثر على تقبل العلاج، وتعتبر الأساليب المعرفية السلوكية الأنسب لتنفيذ التدخل مع هذه الفئة، مقارنة مع العلاجات الأخرى، والتي يمكن من خلالها التقليل من العود خاصة إذا تم استهداف الاحتياجات الإجرامية

وفيما يلي أهم المحاور المقترحة، والتي يستهدفها العلاج المعرفي السلوكي بالنسبة لفئة الراشدين المحبوسين:

برنامج علاج معرفي-سلوكي يستهدف تعديل الجوانب السلوكية والمعرفية المضطربة لدى الراشد المحبوس، كما يلي:

تخفيض الاندفاعية والميول العدوانية

برنامج تعديل الاتجاهات المعرفية المضطربة

برنامج تعديل السلوك وهذا بالإحاطة بالعوامل المحيطة بالسلوك المضطرب

برنامج إعادة تأهيل للمدمنين

برنامج تأهيل مخصص للوقاية من الانتكاس للإدمان

علاج الانحرافات الجنسية

وضع برامج تدريبية تستهدف تنمية بعض القدرات (أسلوب حل المشكلات، إدارة الوقت، مهارات الاتصال، المهارات الاجتماعية، النقد العقلاني)

برنامج لدعم قدرات المحبوس في مجال التعليم والتكوين: تشير الإحصائيات أن أغلب المساجين لديهم مستوى تعليمي منخفض، مما يؤثر سلباً على أدائهم المعرفي والسلوكي على حد سواء، وعليه يجب وضع برامج ومحتويات تعليمية وتكوينية تتماشى مع احتياجات الخاصة للمساجين.

البرامج المتعددة النماذج: وهو التدريب على المستويات التي تم الكشف عنها من خلال التقييم، ويكون التدخل على مستويات متنوعة، كالتدريب على المهارات الاجتماعية، وتعديل السلوك، وإدارة الذات، وتعديل الاتجاهات المعرفية المضطربة، كل هذا يكون إما بشكل مكثف أو أقل تكثيفاً، وذلك حسب الاحتياجات المدروسة لكل محبوس.

خلاصة: من خلال ما تم عرضه نستنتج بان عملية التقييم تلعب دور أساسي في أي عملية تدخل علاجي يهدف الى تعديل السلوكات المضطربة، لذا نجد ان فاعلية البرنامج العلاجي مرهون بمدى صدق عملية التقييم للعوامل المرتبطة بمشكلة الانحراف، وهذا بغرض التقليل من فرص العود الاجرامي وكذا اعادة تأهيل الجانح الى الحياة الاجتماعية والذي يعد غاية في السياسة العقابية الحديثة

الهوامش

- 1- N Queloz, 1989 *LIEN SOCIAL ET CONFORMATIN DESINDIVIDUS EXMEN CRITIQUE DEVIENCE ET SOCIETE*,p75
- 2 -BARNET AndreuEstela (2014), étude et synthèse des modèles et programmes des traitements internationaux des référence, rapport final déposé à la Direction Général pénitenciers et de réinsertion sociale des détenus, Algérie.p48
- 3-James Bonta(1997), La réadaptation des Délinquants de la théorie à la pratique, Travaux publics et Services gouvernementaux Canada.p32
- 4-MARC-OLIVIER LÉVESQUE(2012), Pour des services d'ergothérapies dans les établissements de détention, Essai présenté al' université du Québec, Canada.,p54
- 5- Jeffrey Young (2012), La thérapie des Schémas- Approche cognitives des troubles des personnalités, Traduction par Bernard Pascal, Edition de Boeck, Paris.p 19

6- بيك جوديث (2007)، العلاج المعرفي - الأسس والأبعاد-، ط1، ترجمة: طلعت مطر، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، ص 28

7- بيك آرون (2000)، العلاج المعرفي والاضطرابات الانفعالية، ط1، ترجمة: عادل مصطفى، دار النهضة العربية للعلوم، بيروت، لبنان، ص69

- 8 بلميهوب كلثوم (2014)، تقييم فعالية العلاج المعرفي السلوكي في علاج الاضطرابات النفسية، Edition DGRSDT CRASC، الجزائر، ص 97.
- 9- بلميهوب، المرجع السابق، ص 65
- 10 Jean Cottraux (2011), Les psychothérapies comportementales et cognitives, 5eme Edition, Elsevier MASSON, Paris, p88
- 11- James Bonta, D.A Andrews, 2007, modèle d'évaluation et de réadaptation des délinquants fonde sur les principes du risque, des besoins et de la réceptivité, SA Majeste du chef du canada, p31
- 12 John HAGAN et Bill MCCARTHY (1998) La théorie du capital et le renouveau du paradigme des tensions et des opportunités en criminologie sociologique. Sociologie et sociétés, 30(1), 145–158 Les Presses de l'Université de Montréal.
- 13- HAGAN, Idib, p78
- 2008) Article literature (14- David p. Farrington, effectiveness of in reducing reoffending, review in psicothema pub med, p45
- 15- Bonta, Ibid, p 53
- 16- ANDREWS, Ibid, p 45
- 17- المديرية العامة لإدارة السجون احصائيات
- Marie-Ève Dutil (2012), Le suivi des jeunes contrevenants dans la communauté : les interventions favorisant la généralisation des acquis suite au Programme alternatives à la violence, Rapport de stage présenté à la Faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade de maîtrise (M. Sc.) en criminologie, Canada, p119
- 20- المديرية العامة لإدارة السجون، نفس المرجع، ص 12
- 21- تقرير نشاط الاخصائيين النفسانيين 2014
- 22- إبراهيم عبد الستار (1998)، العلاج السلوكي المعرفي الحديث - أساليب وفنيات تطبيقية -، الدار العربية للنشر، القاهرة، مصر، ص 76.
- 23- ANDREU ESTELA, ETUDE ET SYNTHÈSE DES MODELES ET PROGRAMMES DE TRAITEMENT INTERNATIONAUX DE REFERENCE, RAPPORT FINAL, ALGER 2014, p66

إجراءات الدولة في الحد من الجريمة والانحراف من خلال سياسة التأهيل الاجتماعي للمسجونين داخل المؤسسة العقابية.

باحثة دكتوراه شالي خيرة

جامعة حسبية بن بوعلي - الشلف.

ا.د ضامر وليد عبد الرحمن

جامعة حسبية بن بو علي - الشلف-

ملخص:

تعتبر العمليات الإصلاحية التي تقدم إلى السجنين خلال فترة إيداعه في المؤسسة العقابية و التي تشمل البرامج التأهيلية بمختلف أشكالها و مستوياتها (التعليمية، المهنية، النفسية، الاجتماعية و غيرها ...)، الخطوة الأولى في تأهيل السجنين و تحضيره إلى ما بعد الإفراج، لإعادة إدماجه في المجتمع وفق إستراتيجية فعالة لمكافحة الجريمة، فالدراسات و الأبحاث العلمية تدل على ابتعاد المجرم عن الانحراف كلما زاد انتظامه في التأهيل العلمي و المهني، و لاشك أن إصلاح السجنين يعتبر نوعا من الوقاية المستقبلية، إذا ما تم تدعيمها بالرعاية بعد الإفراج أي الرعاية اللاحقة، إذ تعتبر هذه الأخيرة الهدف الأسمى الذي تسعى إليه المؤسسة العقابية على وجه الخصوص و الدولة عامة .

:Abstract

The corrective measures submitted to the prison during the period of filing in the penal institution, which includes rehabilitation programs of various forms (educational, vocational, psychological, social, etc.), are the first step in rehabilitating the prisoner and preparing him for the post-release period. Incorporate it into the society according to an effective strategy to combat crime. Studies and scientific research indicate that the criminal avoids delinquency whenever he is more regular in the scientific and vocational rehabilitation. The reform of the prisoner is considered a kind of future prevention, if it is supported by care after the release. As the latter is the ultimate aim of the penal institution in particular and the State in general

مقدمة:

تساهم الخدمات الاجتماعية و بشكل فعال على تحدي الصعوبات التي تواجه المجتمع و ذلك من خلال مواجهتها للعوامل المؤثرة على تنامي الجريمة و الانحراف في المجتمع، و تعتبر المؤسسات العقابية

من بين المؤسسات الاجتماعية التي تسعى إلى تحقيق أهدافها الوقائية عن طريق تأهيل المجرمين حفاظا على النظام الداخلي لهذه المؤسسة، و تطبيقا للسياسة الاجتماعية المعمول بها و الرامية إلى إحداث تغيير في سلوكيات الأفراد داخل المؤسسات العقابية، و تعتبر الجزائر من بين الدول التي أعطت أهمية بالغة لقطاع السجون و إصلاح المجرمين و ذلك من خلال تبنيتها لمدرسة الدفاع الاجتماعي، و التخلص من النظام العقابي القديم و الذي لم تكن تجني منه سوى الجريمة و الانحراف لتمييزه بالقسوة و التعذيب للمجرمين و عدم إعطائهم حقوقهم الضرورية التي تضمن لهم كرامتهم، و يمكن اعتبار التأهيل الاجتماعي للسجين من بين الأساليب الردعية التي تجنب العود إلى الجريمة، و على هذا فإن التأهيل الاجتماعي لنزلاء السجون يحافظ على أمن و استقرار المجتمع بعلاج منحرفيه، إضافة إلى حماية المسجونين و ذلك بتعديل سلوكهم و مساعدتهم على التفكير العلمي الذي يدخل ضمن برامج التأهيل و هدف المؤسسة العقابية، و هذه النظرة أدت إلى تغيير فلسفة المؤسسات الإصلاحية و حدوث تطورات متتالية في إمكانياتها و وظائفها، فبينما كانت العقوبة مجرد إيلاء للجاني تحولت لتكون محاولة لعلاجهم و إصلاحهم ثم تحولت الفكرة إلى محاولة إصلاحهم و تأهيلهم و دمجهم في المجتمع.

سنحاول من خلال هذا العمل إبراز نتائج الدراسة الميدانية في مجال تأهيل السجين داخل المؤسسة العقابية و ذلك من خلال طرح الإشكالات و الفرضيات و أهداف و أهمية الدراسة و تحديد المفاهيم النظرية المتعلقة بالموضوع.

إشكالية الدراسة:

انتهجت السياسة العقابية في الجزائر مفهوم الإصلاح القائم على تغير فكرة العقوبة السالبة للحرية للمسجونين، باعتبارهم أفراد يمكن إخضاعهم للتهذيب و الإصلاح و الإدماج، فأصبح على عاتق الدولة إتباع السياسة العقابية الإصلاحية الجديدة لمواكبة التطور و التقدم على غرار الدول الغربية، و ذلك بهدف الحد من الجريمة و الانحراف في المجتمع الجزائري، فأخذت من تنفيذ العقوبة وسيلة لحماية المجرم و إصلاحه، و إن تنفيذ هذه البرامج يعطي أهمية قصوى لعصرنه قطاع السجون وفق سياسة عقابية جديدة تسير النظام العالمي الحديث، و تسير بفلسفة الدفاع الاجتماعي، و كانت الجزائر من بين الدول السبابة إلى الأخذ بهذه الفلسفة، حيث كرسته في أحكامها الدستورية و نصوصها التشريعية، وتنظيم إدارة السجون و إعادة الإدماج الاجتماعي للمسجونين، و الذي ركز أساسا على إدماج المحبوسين و إعادة تربيتهم و إصلاحهم داخل المؤسسات العقابية و تحضيرهم لما بعد الإفراج، و ذلك برفع مستواهم الفكري و المعنوي عن طريق التعليم و التكوين المهني، و توفير الأنشطة الرياضية و الثقافية و الدينية وغيرها بما يتناسب و قدراتهم و ميولهم بالإضافة إلى إشراكهم في نشاطات ذات نفع على أنفسهم و على المجتمع، و انطلاقا من هذا التطور لمفهوم المؤسسات الإصلاحية تندرج إشكالية الدراسة في بحث العلاقة بين السجين و مصلحة الإدماج الاجتماعي داخل المؤسسة العقابية من خلال تفاعله مع البرامج المسطرة لتأهيله، و قد يختلف المجرمون من حيث ميولهم و توجهاتهم، و هذا الاختلاف ناتج عن تفاوت

في درجات الإجرام مما تتباين معه مدة العقوبة، فالمحكومين عليهم لسنوات طويلة قد يجدون من برامج التأهيل على المستويين الاجتماعي و المهني منافذ لتخفيف عقوبتهم، و قد تصاحب عوامل أخرى ارتباط السجن بقواعد الإصلاح نتيجة ظروف اقتصادية أو اجتماعية أهله للوصول لمصلحة الإدماج الاجتماعي بهدف تحقيق مصالح نفعية لم يتوقعها قبل الإيداع.

و عليه كانت فرضيات الدراسة كالتالي:

1/ لظروف السجن الاجتماعية و الاقتصادية قبل الإيداع تأثير على مدى تفاعله مع برامج و أنشطة مصلحة الإدماج الاجتماعي داخل المؤسسات العقابية.

2/ هناك علاقة بين مدة العقوبة التي يقضيها السجين داخل السجن و مدى تفاعله مع برامج و أنشطة مصلحة الإدماج الاجتماعي داخل المؤسسة العقابية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى محاولة الكشف عن مدى تفاعل السجين مع كافة البرامج و الأنشطة المختلفة داخل مصلحة الإدماج الاجتماعي بمؤسسة إعادة التربية و التأهيل لولاية الشلف و ذلك من خلال :

1/ تحديد الظروف الاجتماعية و الاقتصادية للسجين قبل إيداعه السجن للتعرف على أهم المشكلات المصاحبة للمجرمين و التي دفعتهم إلى الانحراف، فقد يعاني معظم المجرمين المتواجدون بمصلحة الإدماج الاجتماعي داخل المؤسسة العقابية من ظروف اجتماعية و اقتصادية مزرية و هذا ما دفعهم للانخراط في برامج التأهيل الاجتماعي التي تسعى إليه هذه المصلحة لإصلاح شؤونهم و تكوينهم مهنيا، نفسيا، اجتماعيا و دينيا و إشراكهم في نشاطات و برامج ترفيهية و ترويحوية.

2/ تحديد العلاقة بين مدة العقوبة التي يقضيها السجين داخل المؤسسة العقابية و مدى تفاعله مع برامج و أنشطة مصلحة الإدماج الاجتماعي داخل المؤسسة العقابية، فقد يختلف المجرمون حسب درجة إجرامهم و عليه تتحدد مدة العقوبة لكل سجين و بالتالي يتحدد درجة التفاعل مع البرامج و الأنشطة المقدمة لهم.

أهمية الدراسة:

1/ تعزيز مهام المؤسسة العقابية باعتبارها مؤسسة إصلاحية على كافة المستويات، و ذلك من خلال تبنيها لسياسة الدفاع الاجتماعي التي ظهرت في أوروبا على يد جراماتيكا الداعية إلى إصلاح المجرمين بتكوينهم مهنيا، اجتماعيا، نفسيا، دينيا و رياضيا و ذلك للحد من الجريمة و الانحراف، من خلال الدراسة الميدانية لمؤسسة إعادة التربية و التأهيل لولاية الشلف.

2/ محاولة ربط ما هو نظري مع الواقع الاجتماعي من خلال الدراسات الميدانية.

3/ أخذ الجزائر بفلسفة المدرسة الحديثة للدفاع الاجتماعي، التي تعتبر إصلاح المسجونين و إعادة إدماجهم الغاية المنشودة من تنفيذ الأحكام الجزائية، حيث تسعى الجزائر إلى تطوير الخدمات الاجتماعية المقدمة للسجين داخل السجن و تحضيره إلى ما بعد الإفراج، و من هنا تكمن الأهمية في تسليط الضوء

على دور المصلحة الخارجية في متابعة السجين منذ تنفيذ العقوبة و الإيداع في السجن لأنها تسهر على إدماج المجرمين و تكونهم قبل الإفراج عنهم وفق القانون 04/05 الصادر عن المديرية العامة لإدارة السجون و بالتنسيق مع اللجنة الوزارية المشتركة لتنسيق برامج الإدماج الاجتماعي داخل السجن.

تحديد مفاهيم الدراسة:

1/ الإصلاح الاجتماعي:

يعرفه إحسان محمد الحسن بأنه عملية تغير المجتمع نحو الأحسن و الأفضل عن طريق التصدي لمشكلاته و معوقاته الإنسانية و التحرر من سلبياته و وضع حد لمساوئه و شروره الاجتماعية و السلوكية والأخلاقية و الإصلاح الاجتماعي، كما يعتقد علماء الاجتماع التطبيقي لا يحدث بصورة عفوية أو عشوائية، و إنما يحدث بطريقة مخططة تأخذ بعين الاعتبار الوسائل الإجرائية للإصلاح و الخطط الغائية لتنمية و تطوير المجتمع⁽¹⁾

التعريف الإجرائي:

الإصلاح الاجتماعي هو عملية مستمرة لإصلاح المجتمع عن طريق علاج مجرميه، و ظهر الإصلاح الاجتماعي نتيجة تطور العلوم الاجتماعية و الإنسانية، و التي تحاول التصدي للمشكلات التي تعيق نمو هذا المجتمع، و يتم الإصلاح الاجتماعي من خلال وقيته من المنحرفين عن طريق السجن، و تهذيب سلوكهم و مراقبتهم ليصبحوا أفرادا صالحين في هذا المجتمع.

2/ المؤسسات الإصلاحية:

تعرف المؤسسات الإصلاحية من الوجة الوظيفية بأنها المؤسسات التي تتبنى وجه الرعاية و الإصلاح و التأهيل بالنسبة للسجناء، و بذلك تتباعد بقدر الإمكان عن مظاهر القمع و التنكير و القسوة التي اتصفت بها في العصور الماضية⁽²⁾.

التعريف الإجرائي:

المؤسسات الإصلاحية هي على عكس المؤسسات العقابية القديمة، فهذه الأخيرة هدفها إيلاء المجرم و تعذيبه فقط، أما الأولى فهي تهدف إلى تأهيله اجتماعيا و مهنيا في كافة المجالات، ليصبح فردا صالحا في المجتمع، فالمؤسسة الإصلاحية توفر أكثر من 32 فرع مهني و كل الأطوار الدراسية، و الأنشطة الثقافية، الترفيهية، الدينية و الرياضية، إضافة إلى السماح للسجين بالمشاركة في المجالات و المقالات التي تنشر و تدخل هذه الإجراءات ضمن الإصلاح الحديث للسجون.

3/ الخدمات الاجتماعية داخل السجن:

هي كافة الأنشطة و البرامج و المشاريع التي يقدمها العاملون في الحقل الاجتماعي و المسؤولون عن رعاية و تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية داخل السجن و بعد الخروج منها، و تقديم الخدمات التعليمية والتأهيلية و المهنية لهذه الفئة يهدف إلى تأهيلهم للعمل و تهيئتهم لحياة كريمة شريفة بعد انتهاء فترة العقوبة و تحميمهم من العود للجريمة⁽³⁾.

التعريف الإجرائي:

الخدمات الاجتماعية داخل السجن هي كل ما يحتاجه السجن من تعليم و رعاية صحية، نفسية، ألبسة نظيفة، طعام مناسب، معاملة اجتماعية إنسانية من المسؤولين، أنشطة رياضية و ثقافية و دينية و كافة الحرف و المهن التي تقدم داخل السجن، كل هذه الخدمات تجعل للسجين الثقة في نفسه و شعوره بالمسؤولية و تجعله يفكر بأنه إنسان له الحق كما لو كان خارج السجن.

4/ التأهيل الاجتماعي:

التأهيل هو عبارة عن عملية إعادة تكييف الإنسان مع البيئة و إعادة إعداده للحياة (4) . و هو تقديم الرعاية الاجتماعية للنزير أو أسرته، بما يسهم في تخفيف الضغوط النفسية و الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها النزير (5) .

التعريف الإجرائي:

التأهيل الاجتماعي للسجين هو توفير الظروف الاجتماعية الملائمة داخل السجن عن طريق تطبيق برامج الرعاية الاجتماعية و التي تهدف إلى تحقيق التوازن و الاستقرار النفسي و الاجتماعي والاقتصادي للسجين، و بالتالي التخفيف من شدة المشكلات التي تواجهه و يشمل التأهيل الاجتماعي الخدمات التعليمية و الطبية و النفسية و الترفيهية و الأنشطة الثقافية و غيرها ...

التعريف الإجرائي للتأهيل المهني:

هو تحضير السجن من خلال توفير عدة فروع مهنية ليختار السجن التخصيص الذي يتناسب مع مؤهلاته و قدراته، و ليتم هذا التأهيل يجب أن تنتوع الأنشطة المهنية حتى يستطيع السجن الميول إلى النوع الذي يرغب فيه، و لاشك أن هذا الأمر متوفر في مؤسساتنا الإصلاحية حيث تتوفر مؤسسة إعادة التربية و التأهيل بولاية الشلف على أزيد من 32 فرع في مجال المهن و الحرف.

التطور التاريخي لمفهوم الإصلاح في الفكر العقابي الحديث:

أولا: ميلاد الإصلاح العقابي عند جراماتيكا

ظهرت فكرة إصلاح المنظومة العقابية للمؤسسات العقابية على يد الفقيه الايطالي "جراماتيكا"، وأبرزت آراء هذا الفقيه الروح الإنسانية الذي يجب أن تكون عليها تدابير الدفاع الاجتماعي، حيث اهتمت بالمحافظة على كرامة إنسانية المنحرف اجتماعيا، كما نادى بالاهتمام بشخصية وإعداد ملف خاص بها يوضع بين يدي القاضي حتى يكون على بينة عند تعيين التدابير الاجتماعية الذي يقضي به عليه والذي يتلاءم وشخصيته (6)، وقد أقدم جراماتيكا على صياغة مبادئه في مشروع قانون مكافحة الانحراف الاجتماعي (7)، كما ركز على الإصلاح الاجتماعي للسجين من خلال وجوب استبدال سياسة العقاب للمنحرف بسياسة الإصلاح والتوجيه، والتدبير لتحقيق تكييف الفرد مع المجتمع، ويتم ذلك عن طريق إجراءات الدفاع الاجتماعي التربوية والوقائية والعلاجية، وحل المشكلات التي تواجه الأفراد للحد من قلقهم

وإقلال فرص انحرافهم، كما يجب أن تحدد تدابير وإجراءات الدفاع الاجتماعي وفق خصائص كل فرد، بعد دراسة دقيقة لمعالم شخصيته⁽⁸⁾.

ومن بين الأفكار التي تتادى بها جرماتيكيا تركز حول العناصر التالية:

(أ) ارتكاز المسؤولية الجنائية على فكر جديد بعدم تبنيها لفكرتي الخطأ والذنب، فالمجرم في نظرها مريض اجتماعيا، إذا الجريمة هي مظهر من مظاهر الاضطراب والخلل الاجتماعي لدى الشخص، وهذا يعني أن المسؤولية الجنائية لدى هذه المدرسة تقوم على أساس فكرة مناهضة الفاعل للمجتمع.

(ب) إنكار فكرة العقوبة التي ترتبط بالمسؤولية الأخلاقية والتي تبنتها المدرسة التقليدية.

(ج) إنكار فكرة الخطورة الإجرامية التي تبنتها المدرسة الوضعية، وما تتطلبه من تدابير الأمن والوقاية والتي تقوم على أساس إقصاء المجرم واستئصاله، بل يجب إعادة تأهيل الفاعل اجتماعيا، لأن الجزاء الجنائي له مفهوم يختلف عن مفهومه لدى المذاهب الفقهية الأخرى، حيث تقوم على تدابير اجتماعية تظم العقوبة والتدابير الأمنية في آن واحد، وتطبيق أي منهما يكون جديرا بإصلاح الفرد إعادة تأهيله اجتماعيا⁽⁹⁾.

ثانيا: أفكار مارك أنسل والدفاع الاجتماعي الجديد

إن ستينيات هذا القرن قد أظهرت المستشار الفرنسي مارك أنسل الذي ينتهج فكرا معتدلا شأن الدفاع الاجتماعي محاولا بذلك إنقاذ مدرسة الدفاع الاجتماعي من التطرف الشديد الذي اتسمت به أفكار جرماتيكيا

" فمارك أنسل على عكس جرماتيكيا فهو لا يرفض القانون الجنائي ولا ينكر مبدأ الشرعية ولا يذهب إلى حد إلغاء المسؤولية ولا الجزاء، كما لا يوافق على ابتداء نظام للردع التقديري، الذي يعتبر فاعل الفعل مناهض للمجتمع بطريقة غريبة - مجرما من حيث الإثم الذي أتاه - مريضا غير مسئول من ناحية العقوبة، صحيح أن الهدف من الجزاء الجنائي هو الدفاع الاجتماعي وذلك بوسيلة التدابير الاجتماعية الوقائية والعلاجية والتربوية لشخص المجرم بما يحول دون وقوعه في الجريمة مرة أخرى، لكن هذا الهدف وتلك الوسيلة يمكن أن تتحقق في إطار نظام القانون الجنائي الحالي ومع الإبقاء على مصطلحاته في الجريمة والعقوبة، فالوظيفة الرئيسة للعدالة الجنائية والغاية منها هي تأهيل المجرم لاستعادة تكيفه وانسجامة مع المجتمع⁽¹⁰⁾.

ويقول مارك أنسل: إن من واجب المجتمع محاربة الإجرام بوسائل عامة تقلل من فرص الوقوع فيه، كمحاربة الكحول والمخدرات، ووضع سياسة للرعاية والمساعدات الاجتماعية للأفراد، وإن اتخاذ التدابير الاحترازية يراعى فيها العوامل العضوية والنفسية والاجتماعية التي دفعت المجرم إلى الجريمة، ويجب أن تخضع هذه التدابير لمبدأ الشرعية حماية لحقوق وضمانا للحريات الفردية، لأن هدف التدابير التأهيل والإصلاح، ويتم تأهيل المجرم أصلاحه بتعليمه إحدى المهن أو تثقيفه أو علاجه إذا اقتضى الأمر ذلك⁽¹¹⁾.

فقد استطاع "أنسل" أن يبرهن أن الصيغ المجردة التي امتلأت بها متون وحواشي مؤلفات التقليديين لم تعد قادرة على مواجهة الكثير من المتغيرات الواقعية، وهو يؤكد القول بضرورة الخروج من دائرة الفعل بمعاييرها المادية الضيقة إلى آفاق آخر واسع يدعو فيه الاهتمام بالفاعل أمرا لا يمكن تجاهله، والأمر الذي يؤكد ذكاء "أنسل" عدم نسيانه الاهتمام بالاعتبارات الشرعية، وتأكيد الاهتمام بالطابع القانوني، فهو لم يكن ليقبل أن يقع ما وقع فيه الوضعيون من إنكار الأساس الأخلاقي للمسؤولية⁽¹²⁾.

الفكر الإصلاحى للمنظومة العقابية فى الجزائر:

أولا : المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج الاجتماعى

أنشأت المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج الاجتماعى بموجب المرسوم التنفيذى رقم 04-393 المؤرخ فى 04 ديسمبر 2004 وهى السلطة المركزية التى تشرف على تسيير مؤسسات السجون فى الجزائر.

تتبع المديرية العامة لإدارة السجون فى تنظيمها الإدارة المركزية لوزارة العدل وتشمل أحد أهم هياكلها الإدارية، وهى بهذا موضوعة تحت وصاية وزير العدل مباشرة، ويوجد مقرها بالجزائر العاصمة⁽¹³⁾.

المديرية العامة لإدارة السجون ورغم حداثةا فهى لها دور كبير فى إرساء سياسة عقابية قائمة على فكرة الدفاع الاجتماعى، والتى تجعل من تنفيذ العقوبة وسيلة لحماية المجتمع عن طريق إصلاح السجين و إعادة إدماجه فى المجتمع، وهذا طبقا لأحكام القانون المتعلق بتنظيم السجون، الأمر رقم 05-04 المؤرخ فى 06 فيفري 2005⁽¹⁴⁾، ومن خلال نصوصه التطبيقية يمكننا تحديد مهام ودور المديرية العامة لإدارة السجون من خلال نشاطها الإدارى والتنظيمى كما يلى:

- رسم سياسة عقابية قائمة على فكرة الدفاع الاجتماعى ومبدأ إصلاح السجين.
- العمل على تنظيم السجون فى الجزائر، ومراقبة نشاطها.
- بالإضافة إلى وضع المشاريع والنصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالسجون ومصالحها الخارجية الأخرى.
- كما تقوم بإصدار التعليمات والتوجيهات الخاصة بسير مصالحها المركزية واللامركزية.

منهج الدراسة:

نظرا لخصوصية كل موضوع يتحدد المنهج المتبع، بحيث يلجأ الباحث إلى استخدام المنهج الذى يتلاءم مع دراسته، ومن خلال مشكلة الدراسة، وأهدافها، وتساؤلاتها، لا بد من الاستعانة بالمنهج الوصفى الأنسب للكشف عن موضوع سياسة التأهيل الاجتماعى للمسجونين داخل المؤسسات العقابية، ويستخدم المنهج الوصفى فى دراسة الأوضاع الراهنة للظواهر من حيث خصائصها، أشكالها، وعلاقاتها، والعوامل المؤثرة فى ذلك، وهذا يعنى أن المنهج الوصفى يهتم بدراسة حاضر الظواهر والأحداث على عكس المنهج

التاريخي الذي يدرس الماضي، مع ملاحظة أن المنهج الوصفي يشمل في الكثير من الأحيان على عمليات تنبأ بمستقبل الظواهر والأحداث التي يدرسها.⁽¹⁵⁾

وقد تم الاعتماد على هذا المنهج والذي يساعد على تتبع الظاهرة محل الدراسة والوقوف على أدق جزئياتها وتفصيلها والتعبير عنها، فعملية الوصف هي عملية أولية تكمل بعملية تفسيرية تحليلية قائمة على الاستنتاج، وقد تم استخدام هذا المنهج في وصف السياسة الإصلاحية للمؤسسات العقابية للحد من الإجرام والانحراف وذلك من خلال البرامج التأهيلية المقدمة للسجين داخل مصلحة الإدماج الاجتماعي بالمؤسسة، ومدى تفاعل هذا الأخير مع هذه البرامج من خلال مدة العقوبة التي يقضيها داخل السجن، وكذا دراسته الظروف الاقتصادية للمجرمين لفهم العلاقة السببية بين الانحراف وهذه البرامج.

أداة الدراسة:

يتوقف أي علم من العلوم على دقة باحثيه المختصين، وقدرتهم على تقنين وسائل حصولهم على المادة العلمية، وعليه فإن تقدم أي علم مرهون بتقدم أدوات قياسه وتقدم وسائل الحصول على المادة العلمية للظواهر التي يهتم بها هذا العلم بصدق وموضوعية، لذا على الباحث أن يختار من هذه الوسائل وسيلة أكثر لحصوله على البيانات التي يريد الحصول عليها لإثبات صحة أو خطأ فروضه.⁽¹⁶⁾

لذلك اعتمدت الدراسة على الاستمارة كأداة لجمع البيانات لأنها الأنسب لموضوع البحث، والتي تتضمن العديد من التساؤلات، وذلك حسب مؤشرات الفرضيات.

المجال الزماني والمكاني للدراسة:

اجريت الدراسة في ولاية الشلف على مستوى مؤسسة إعادة التربية و التأهيل للولاية، و بالتحديد في مصلحة الإدماج الاجتماعي داخل للمؤسسة، بحيث تتكون هذه المصلحة من 14 قاعة للدراسة و التكوين و ممارسة الأنشطة الدينية و الثقافية و مجموعة من الأقسام في جميع المستويات الدراسية (الأمي، الابتدائي، المتوسط، الثانوي

والجامعي)، والتكوين المتواصل، في الفروع المهنية، و قاعات الأنشطة الدينية والثقافية والرياضية، إضافة الى ساحة

كبيرة للتربية البدنية و الرياضة الجماعية، كما تحتوي على ثلاث ورشات كبيرة للتأهيل المهني في المجالات الصناعات المختلفة .

ويقوم بتأطير المساجين أسانذة في التعليم و مشرفين على التكوين إضافة الى مجموعة من الأعوان الذين يسهرون

على حفظ الأمن و الإستقرار داخل مصلحة الإدماج الاجتماعي

كما تحوى هذه المصلحة مكتبة تحمل أكثر من 5000 كتاب في جميع التخصصات، ومجموعة كبيرة من المجالات

أجريت الدراسة على عدد من المسجونين المتواجدين داخل مصلحة الإدماج الاجتماعي لمؤسسة إعادة التربية والتأهيل ب الشلف، والذي بلغ عددهم 71 سجين منخرطين في الأنشطة المتوفرة لدى المؤسسة.
العينة وطريقة اختيارها:

1- أسس اختيار العينة:

إن اختيار العينة له أهمية كبيرة في البحث العلمي، كما أن صحة نتائج الدراسة أو عدم صحتها يتوقف على طريقة اختيارها، مع مراعاة الإمكانيات المادية والوقت المتاح الذي يسمح به البحث.
- تم اختيار العينة على أساس أفراد مسجونين.

- موجودين داخل مؤسسة إعادة التربية والتأهيل ب الشلف.

- منخرطين في مصلحة الإدماج الاجتماعي داخل السجن.

- متفاعلين مع البرامج والأنشطة المقدمة لهم من طرف مصلحة الإدماج الاجتماعي.

وبناء على أسس اختيار العينة طبقت الدراسة الميدانية على العينة المكونة من 71 مسجون.

2/ طريقة اختيار العينة:

تم اختيار العينة بأسلوب العينة المقصودة، لأننا قصدنا أن نختار على نحو دون غيره، كما هو موضح في أسس اختيار العينة.

نتائج الفرضية الأولى :

تعتبر الظروف الاجتماعية و الاقتصادية للسجين قبل الايداع من أهم الأسباب التي تدفع الى مشاركته في برامج و أنشطة مصلحة الادماج الاجتماعي، و ان توفير الاحتياجات و المتطلبات خلال تعدد و تنوع الأنشطة و البرامج يزيد من تفاعل السجين الذي يحتاج الى تحقيق هذه الاحتياجات بعد ما حرم منها قبل دخوله السجن، و التي غالبا ما تعتبر سببا في وجوده داخل المؤسسة العقابية .

و قد دلت النتائج على أن نسبة 61.96 % من المسجونين الذين كان عملهم قبل دخولهم السجن غير ثابت أو عاطلين عن العمل، و هذا ما دفعهم الى التفاعل مع برامج و أنشطة مصلحة الادماج الاجتماعي بهدف الحصول على شهادات تأهيلية، في التعليم و التكوين المهني، و نظرا لأن هذه الشهادات لا تثبت حصولهم عليها داخل السجن، فان السعي للوصول اليها تعتبر من أهم أهداف السجناء من جهة، و هدف المؤسسة من جهة أخرى، و ذلك من خلال تحسين ظروفهم الاجتماعية و الاقتصادية عن طريق تحقيق متطلبات الحياة بعد الافراج، و تعويض النقائص التي عاشها السجين، و ذلك في وجود دخل مادي غير كاف لتلبية الحاجات الضرورية، و التي قدرت نسبتهم ب 61.96% لكل النزلاء الذين يتقاضون دخل أقل من 20000 دج و الذين هم بدون دخل، و بالتالي فان مسؤولية الانفاق على الأسرة تتطلب توفر المال الكافي لتحقيق الاستقرار العائلي و الذي بدوره يزيد من تكاتف أفراد الأسرة، كما أن الظروف الاجتماعية و الاقتصادية للسجين قبل الايداع تعتبر من اهتمامات المديرية العامة، و الذي

نظمتها في شكل اصلاح عن طريق التأهيل و التكوين و التحضير لما بعد الافراج، لتسهيل العمل للسجناء بعد الافراج و وقاية المجتمع من الاجرام .

و بالتالي فان اصلاح السجين بعد الافراج يعتبر الهدف الأسمى لمنع الجريمة، و ذلك من أجل بناء حياته الاجتماعية من جديد و يحمل مسؤولية رعاية أسرته، و خاصة اذا كانت تعتمد عليه في تلبية حاجاتها قبل الايداع، و دلت النتائج بأن نسبة 69.01% من المسجونين الموجودين داخل مصلحة الادماج كانوا مسؤولين عن التكفل بمصاريف عائلتهم و بالتالي فانه على الدولة المسؤولية الكاملة في حماية أفرادها حتى لا يقعوا ضحية ظروفهم الاجتماعية و الاقتصادية سواء عن طريق علاج مجرميها بتوفير الشغل اللازم لهم، و لكي تتحسن معيشتهم الاجتماعية، أو عن طريق وقاية المجتمع قبل وقوع الجريمة .

كما توصلت نتائج الدراسة المتعلقة بالفرضية الأولى الى أن مصلحة الادماج داخل المؤسسة العقابية تهدف الى الحد من الجريمة بتهديب المجرمين من جهة و تحسين مستواهم الاجتماعي و الاقتصادي م جهة أخرى و ذلك بالحصول على شهادات مهنية تؤهلهم الى العمل بعد الافراج .

نتائج الفرضية الثانية :

ان مدة العقوبة التي يقضيها القاضي نهائيا، تؤثر تأثيرا بالغا في نفسية الأفراد سواء كانت هذه المدة طويلة أو قصيرة، لأن حرية الانسان هي من أهم و أعلى شئ في الوجود، خاصة حين يدرك الفرد أن حريته ليست ملكا له، بل أصبحت بيد أشخاص آخرين منذ ساعة وضع قدمه على باب السجن، و ما يزيد من ثقل على حالته النفسية مدة العقوبة الطويلة التي لا يمكنها أن تتغير الا اذا كان اختياره الانخراط و المشاركة في برامج و أنشطة مصلحة الادماج الاجتماعي، و الحقيقة أنه اختيار اضطراري و لا بديل له باعتبار الحل الوحيد لمواجهة مشكلة مدة العقوبة، و قد دلت النتائج على وجود نسبة 53.51% من المسجونين الذين حكم عليهم بمدة عقوبة أكثر من 09 سنوات و المحكوم عليهم بالمؤبد، و يعود تفاعلهم مع برامج و أنشطة مصلحة الادماج الاجتماعي لسببين رئيسيين هما :

الأول : شغل وقتهم في العمل حتى لا يزيد تفكيرهم السلبي حول مدة العقوبة .

الثاني : البحث عن التخفيف من مدة العقوبة عن طريق تحسين سلوكهم، كما يلعب الاصلاح القائم على تأهيل المساجين دور كبير في توجيه السجناء الذين لهم مدة عقوبة طويلة، و ذلك من خلال تكوينهم و تهذيبهم و تغيير سلوكهم و أفكارهم السلبية مقابل الحصول على شهادة تؤهلهم لتخفيف العقوبة .

و قد دلت النتائج على وجود نسبة 25.35% من المساجين الذين استفادوا من تخفيف العقوبة، و ان وجود هذه النسبة تعتبر تحافز قوي على زيادة التفاعل لباقي المساجين الآخرين مع البرامج و الأنشطة المقدمة لهم من طرف المصلحة، و ذلك من أجل تخفيف العقوبة، كما أن هذا التفاعل يولد لديهم حاجات اجتماعية و نفسية كالانضباط و العمل و تحمل المسؤولية، لأن انشغال الفرد لمدة عام و نصف تجعله يفكر بايجابية، فينسى نوعا ما أنه معاقب، كما أن مصلحة الادماج الاجتماعي تعمل على جعل حرية

السجين محدودة، أي تتركه يتحرك بحرية في حدود القانون، على عكس الأجنحة و الاحتباس التي تقيد حريتهم تماما، و هذا ما ينمي لدى السجناء حب الانتماء الى أنشطة الجماعة في معظم أوقاتهم و التي قدرت نسبة الذين يفضلون المشاركة مع الجماعة ب 69.01 % اضافة الى هذا فإن معظم النزلاء لديهم شهادات تكوينية في جميع المجالات، و قد قدرت نسبتهم ب 63.38 % لأن الحصول على الشهادات يرتبط بمدة العقوبة التي يقضيها السجن داخل السجن .

كما يعتبر التسجيل في المسار الدراسي من بين اهتمامات معظم السجناء و خاصة اذا كانت مدة عقوبتهم طويلة، و قد قدرت نسبة الدارسين في الأطوار التعليمية ب 84.50 % و بما أن التعليم يغير من تفكير السجن السلبى و يجعله ايجابى فهو من بين أهم أهداف المؤسسة بتهذيب النفس للابتعاد عن الجريمة .

توصيات

- للحد من الجريمة والانحراف لابد من ضبط الميكانيزمات وفق قواعد اجتماعية ونفسية من خلال الدراسات البحثية المساعدة على فهم المجرمين كافة والمسجونين بصفة خاصة.
- تساعد البحوث الاجتماعية على معرفة الظروف المعيشية للمجرمين داخل المؤسسات العقابية، والتي دفعتهم إلى الجريمة، لذلك فإن تحسين ظروف الحياة للسجين بعد الافراج تعد من الآليات التي تجنب العود الاجرامى.
- يعتبر التأهيل الاجتماعى والمهني داخل المؤسسة العقابية من بين سياسات الاصلاح لذلك فإن متابعة السجن بعد الافراج وتسهيل استفادته من التكوين في خدمة المجتمع يعد من أساسيات محاربة الجريمة والانحراف.
- إن أخذ الجزائر بنصوص ومبادئ مدرسة الدفاع الاجتماعى في مواجهة الجريمة والانحراف لا يتوقف على تحليل فكرة الاصلاح والتجديد للسياسة العقابية بالمفهوم النظرى، وإنما يتطلب المعنى التطبيقي الفعال على كافة المجالات ابتداء من فهم المجرم وبحث أسباب الجريمة اجتماعيا ونفسيا للوصول إلى نتائج دقيقة تطابق النتائج العالمية.
- توجيه السجناء الحاملين لشهادات تكوينية بمصلحة الادماج الاجتماعى داخل المؤسسة العقابية بطريقة مباشرة إلى شغل مناصب تتناسب وتأهيلهم الاجتماعى ومساعدتهم على تحدي الصعاب والتخلص من الوصم الاجتماعى بشغل أوقاتهم في المنفعة المزدوجة " الذاتية والمجتمعية " .

الخاتمة:

من خلال عرض الموضوع لدراسة اجراءات الدولة في الحد من الجريمة و الانحراف لسياسة التأهيل الاجتماعى للمسجونين داخل المؤسسات العقابية نخلص الى أن السياسة العقابية للمجرمين في الجزائر اتخذت مسلك الاصلاح و التهذيب بهدف تغيير سلوكات المجرمين الى الأحسن باختيار أفضل الطرق و الوسائل للدفاع الاجتماعى ضد الجريمة و الانحراف و التي نادى بها هذه المدرسة، و ان الاجراءات

الموضوعية التي وضعتها الدولة تحت تصرف المؤسسات العقابية تعد من بين الميكانزمات التي تعمل عليها مصلحة الادماج الاجتماعي لتأهيل السجين و دمجهم بعد الافراج في الحياة الاجتماعية بعيدا عن المشاكل و الظواهر السلبية التي تعيق تطوره، فاتخذت من هذه السياسة ما يخدم المجتمع من جهة ويصلح المجرم من جهة أخرى،

إن العقاب ضروري لحماية المجتمع والحد من انتشار الآفات الاجتماعية، إلا أنه لا يمكن أن يكون أكثر مما تطلبه العدالة من جهة، وكرامة الانسان من جهة أخرى، كما لا ينبغي معاملة المجرمين معاملة انتقام وقسوة، وإنما يجب أن تكون المعاملة في شكل تربيتهم وإصلاحهم وتقويمهم للقضاء على الجريمة أو الحد منها على الأقل، وهذا ماتعمل به المجتمعات الحديثة، وتحاول الجزائر العمل به في تغيير نضرتها الى المجرمين من خلال القانون الجديد لتنظيم السجون 04/05.

فالمجرم يرتكب الجريمة تحت ضغط الأسباب والدوافع المختلفة سواء كانت اجتماعية أو نفسية ... لذلك فإن على العدالة أن لا تأخذ بمبدأ التناسب بين الجرم والعقاب بل هناك ظروف واعتبارات لا بد من مراعاتها، والعقاب بالمفهوم الكلاسيكي لا جدوى منه، بل ينبغي أن يكون شكل تربية اصلاح مادام المجرمين ضحية ظروفهم ومشاكلهم المختلفة، لذلك لا بد من تكثيف الجهود من طرف المسؤولين على زيادة الاهتمام بالنزول حتى لا يشعر بالنقص والحرمان من حقوقه الانسانية، وهذا ما توصلت إليه الدراسة، حيث تعمل المؤسسة العقابية في بلادنا على محاولة حماية المسجونين والمساهمة في تأهيلهم اجتماعيا ومهنيا وبفاعلية من خلال اعطاء النزول كيفية اتخاذ القرارات الايجابية وتفهمهم لواقعهم واقتناعهم به، زهدا مايجعلهم يفكرون في كيفية الخروج من دائرة الانحراف والعود الاجرامي، وبالتالي تضمن لهم العيش السليم ليصبحوا أفرادا ذو نفع على المجتمع وعلى أنفسهم، فيسهمون في عملية التنمية، فالسجين شخص عادي قد أخطأ يوما، في حين يمكنه اصلاح مافاته من الخطأ، فلا يمكن اعتبار فترة السجن ضياع لوقته في وجود برامج تعليمية وتدريب مهني وأنشطة متنوعة تدخل ضمن التأهيل، فتكسبه فن الآداب والسلوك الاجتماعي المتوافق وغيره من الناس.

كما تساعد تنوع الأنشطة وتجدها من فترة إلى أخرى داخل المؤسسات العقابية على تنمية روح العمل وعدم الشعور بالملل ومحاربة الروتين، وتأسيس علاقات اجتماعية ناجحة مع غيره من النزلاء، ورغم كل هذه الاجراءات التي تتبعها مصلحة الادماج الاجتماعي داخل المؤسسة العقابية لتأهيل النزلاء إلا أن هناك تعارض بين ماتقوم به هذه المؤسسة من جهة، والواقع الاجتماعي من جهة أخرى.

وهذا ماجعلنا نؤكد على ضرورة مضاعفة الجهودات من خلال التجسيد الفعلي لكل ماتم تعيينه في قانون تنظيم السجون، وخاصة نظام المؤسسات المفتوحة، التي أشار إليها القانون 04/05 ولكن لم تجسد على أرض الواقع، هذا على مستوى ولاية الشلف، أما باقي ولايات الوطن فقد بدأ العمل به ولكن ليس بالقدر الكافي الذي يحتاجه الاصلاح، وزيادة على ذلك فإن نظام المؤسسات المفتوحة يضمن للنزول عدة خدمات من بينه تحسين مستواه الاقتصادي وذلك من خلال إيداعه في الورشات خارج السجن للعمل

والاستفادة من أعماله في خدمة المجتمع من جهة واستفادته من الأجر الكافي لإعانة أسرته من جهة أخرى، إضافة إلى ذلك فإن قضاء معظم وقت النزول خارج السجن للعمل في الورشات الخارجية تجعله أكثر مسؤولية وتشعره بالراحة النفسية، فتتسبب مدة عقوبته لإرتباطه بالعالم الخارجي.

قائمة المراجع:

- (1)-احسان محمد حسن . موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 1999، ص 62 .
- (2)-علي محمد جعفر . داء الجريمة " سياسة الوقاية و العلاج "، مجد المؤسسات الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، ط1، 2003، ص 128 .
- (3)-نجوى عبد الوهاب حافظ . رعاية الجمعيات الأهلية لنزلاء المؤسسات الإصلاحية، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2003، ص11
- (4)-ابراهيم عبد الهادي المليجي . الرعاية الطبية و التأهيلية من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2008، ص 285
- (5)-رشاد أحمد عبد اللطيف . مهارات الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الاسكندرية، ط1، 2008، ص 152
- (6)- علي عبد القادر القهوجي. علم الإجرام وعلم العقاب، مطابع السعدني، الإسكندرية، 2009، ص:273
- (7). أكرم نشأت إبراهيم. السياسة الجنائية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008، ص130
- (8). محمد سلامة محمد غباري. الدفاع الاجتماعي في مواجهة الجريمة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2006، ص:245
- (9). عبد الله أوهابيه. شرح قانون العقوبات الجديد، الجزائر، 2009، ص:15
- (10). محمد زكي أبو عامر، سليمان عبد المنعم. قانون العقوبات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص:354
- (11). محمد صبحي نجم. أصول علم الإجرام وعلم العقاب، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008 ص117
- (12). سليمان عبد المنعم. علم الإجرام والجزاء، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط1، 2005، ص 234، 235
- (13). مرسوم رئاسي رقم 99-240 مؤرخ في 27 أكتوبر 1999، يتعلق بتعيين الوظائف المدنية والعسكرية للدولة، الجريدة الرسمية، العدد رقم 76، الصادرة بتاريخ أكتوبر 1999، ص:03

- (14). أحمد شاوشي، مدير مؤسسة إعادة التربية والتأهيل ب الشلف، ركن النشاطات "الوسيط " مجلة دورية تصدر عن مؤسسة إعادة التربية والتأهيل ب الشلف، العدد 03، مارس، 2011، ص:04
15. زلجي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم: أساليب البحث العلمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2008، ص.:52
16. أبو بكر النجار محمد العمري: الخطوات المنهجية في بحوث الخدمة الاجتماعية، المكتبة الجماعية، الإسكندرية، ص:171.

العنف ضدّ المرأة في المجتمع الجزائري.

أ. جلال فاطمة الزهراء
جامعة حسيبة بن بوعلي.
الشلف.

الملخص:

نحاول من خلال هذا المقال تناول ظاهرة العنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري من خلال التركيز على أهم أنماط وأشكال العنف الممارسة على المرأة الجزائرية كما سنحاول الإشارة إلى العوامل الاجتماعية والثقافية والتاريخية المرتبطة بالتغيرات التي عرفها مجتمعنا من جهة والوضعية الاجتماعية التي إحتلتها المرأة الجزائرية في البناءات الاجتماعية التقليدية والحديثة من جهة أخرى في إطار تحليل سوسيوثقافي.

الكلمات المفتاحية:

العنف، العنف ضدّ المرأة الجزائرية، التغيير الاجتماعي، التغيير الثقافي، أشكال العنف، عوامل وأسباب العنف.

:Summary

In this article, we attempt to address the phenomenon of violence against women in Algerian society by focusing on the most important forms and forms of violence practiced against Algerian women. We will also try to refer to the social, cultural and historical factors associated with the changes that our society has experienced and the social status of Algerian women in traditional social structures And modern on the other hand in the context of sociocultural analysis

:key words

Violence, violence against Algerian women, social change, cultural change, forms of violence, factors and causes of violence

مقدمة:

تعتبر ظاهرة العنف ضد المرأة من بين أهم المشكلات الاجتماعية الخطيرة التي تعاني منها الكثير من المجتمعات رغم اختلاف الأنظمة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الدينية وعلى هذا الأساس فقد حظيت هذه المشكلة باهتمام العديد من الباحثين النفسانيين والاجتماعيين خاصة كونها أصبحت مشكلة خطيرة تهدد كيان المجتمع عامة، ويعتبر المجتمع الجزائري من بين المجتمعات التي تعرف انتشارا واسعا هذه الظاهرة في ظل ما يعرفه من تغيرات اجتماعية وثقافية وعليه نحاول من خلال هذا البحث تحليل مشكلة العنف ضد المرأة في مجتمعنا تحليلا سوسيو ثقافيا من خلال التطرق لأهم أنماط العنف الممارسة ضد المرأة الجزائرية وتقدم بعض الإحصائيات التي تبرز واقع الظاهرة ويتم هذا من خلال تتبع المسار التاريخي لوضعية المرأة الجزائرية في البناء الاجتماعي التقليدي و التغيرات التي

انعكست على مكانتها ودورها في البناء الاجتماعي الحديث وكيف ساهمت هذه التغيرات في ظهور أشكال جديدة من العنف الممارس ضدها.
-أهداف البحث:

نهدف من خلال هذا البحث إلى دراسة موضوع العنف ضد المرأة دراسة سوسيو ثقافية تسعى إلى تقدم بعض التفسيرات الاجتماعية والثقافية لهذه الظاهرة وذلك من خلال الاطلاع على بعض الدراسات السوسولوجية التي تناولت هذا الموضوع كما تسعى أيضا إلى تفسير العلاقة بين أنماط العنف الذي تتعرض له المرأة الجزائرية والتغيرات الاجتماعية والثقافية التي يعرفها مجتمعنا.
-المنهجية المتبعة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليل وذلك من خلال وصف أبعاد ظاهرة المرأة وتحديد أنماطها وأشكالها وكذلك تحليل هذه المشكلة من خلال الاعتماد على الدراسات السوسولوجية السابقة للموضوع وتقنية الملاحظة العلمية لهذه الظاهرة في الواقع الاجتماعية.

1- مشكلة البحث:

لقد عرف المجتمع الجزائري عدّة تغيّرات شملت عدّة جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية وحتى ثقافية، ونتيجة لهذا فقد تم الاهتمام بالتعليم والتربية والصحة وتحسين مستوى المعيشة لمختلف فئات المجتمع، إلا أن الملفت للانتباه هو أنه بالرغم من هذا التغير الملحوظ إلا أن الواقع الاجتماعي الجزائري يبرز لنا انتشار العديد من المشكلات الاجتماعية ومن بين هذه المشكلات مشكلة العنف ضد المرأة. حيث تعتبر ظاهرة العنف ضد المرأة الجزائرية ظاهرة اجتماعية قديمة يمكن القول أنها ارتبطت بالمكانة والوضعية الاجتماعية المتدنية التي احتلتها في البناء الاجتماعي التقليدي والذي تميّز بسيادة النظام الأبوي هذا النظام الذي كرّس مبدأ الهيمنة الذكورية وسيطرة بذلك الرجل على المرأة التي وجدت نفسها خاضعة ومطبعة لأوامر الرجل ونواهيته وقد تجسد هذا من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي ساعدت على إنتاج وإعادة إنتاج أنماط من العنف باتت تمارس على المرأة الجزائرية حتى في البناء الاجتماعي الحديث رغم تطور مكانتها الاجتماعية وتغير أدوارها ووظائفها، وعلى هذا الأساس يمكن طرح التساؤلات التالية:

1- ما هي عوامل وأسباب ممارسة الرجل العنف ضد المرأة الجزائرية؟

2- وهل لهذه العوامل علاقة بالتغيرات الاجتماعية والثقافية التي عرفها مجتمعنا؟

3- ما هي أنماط وأشكال العنف الممارسة ضد المرأة الجزائرية؟

2- تحديد مفاهيم الدراسة:

-تعريف العنف violence

لغة: يعرف العنف في المعجم الوسيط بأنه " الشدة و القسوة فيقال عنف به وعليه عنفا وعنافة أخذه بشدة وقسوة ولامه وغيره فهو عنيف جمع عنف(01)" وفي لسان العرب يعرف العنف بأنه " الخرق بالأمر

وقلة الرفق به وعليه يعنف عنفا وعنافة وأعنفه وعنفه تعنيفا وهو عنيف ... واعنف الشيء أخذه بشدة واعتنف الشيء كرهه والتعنيف يعني التوبيخ والتفريع واللوم⁽⁰²⁾ فالعنف هو تعبير عن الشدة والقسوة والعتاب واللوم أيضا كما يراد به القوة و ضد الرفق وحسن المعاملة .

-اصطلاحا:

عرفه أحمد زكي بدوي في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بأنه " استخدام الضبط أو القوة استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما⁽⁰³⁾ " أما أوبرت أودي audi فيرى العنف بأنه " مهاجمة الأشخاص أو استغلالهم على نحو جسماني أو نفسي شديد⁽⁰⁴⁾ " يبرز هذا التعريف أشكال العنف المختلفة فهناك العنف " يبرز هذا التعريف أشكال العنف المختلفة فهناك العنف الجسدي و العنف النفسي ويذهب علماء النفس إلى اعتبار العنف " مجموعة من السلوكيات التي تهدف إلى إلحاق الأذى بالنفس أو بالآخر ويأتي بشكليين إما بدني مثل الضرب، الشجار أو تدمير الأشياء أو لفظي مثل التهديد "⁽⁰⁵⁾ وسواء كان العنف بدنيا أو لفظيا فإنه يؤدي في كل الحالات غلى إلحاق الأذى سواء بالأفراد أو الممتلكات أما في علم الاجتماع فقد تناول العديد من الباحثين والعلماء السوسولوجيين مشكلة العنف من جوانب مختلفة فقد اعتبره ابن خلدون خاصية من خصائص أخلاق البشر حيث يرى أن العنف " مازال مستحكما في المجتمعات البشرية التي ترفض الاحتكام إلى المنطق العقلاني الرشيد وتستخدم العنف كوسيلة لتقرير مصيرها وانتزاع حقوقها وتسوية خلافاتها⁽⁰⁶⁾ أما كارل ماركس فقد أكد على دور العنف النازع وكيف أن تجارب الثورات البرجوازية التي قامت في القرنين السابع عشر والثامن عشر بينت أن الثورة العنيفة ضرورة غير مشروطة ليس فقط لأن الطبقة الحاكمة لا يمكن إسقاطها بأية وسيلة أخرى لان الطبقة الحاكمة التي تسقطها لا يمكنها أن تنتج إلا عبر الثورة وحدها⁽⁰⁷⁾.

أما ماكس فيبر فقد تعرض لما يسمى بـ " العنف الفيزيقي " وذلك بوصفه " الوسيلة الطبيعية للسلطة التي تحتاج إلى شرعنت بمعنى أن الدولة هي وحدها التي تمتلك أدوات الإكراه المشروع ما جعله يعتبر السياسة مجرد مفهوم للسلطة و السيطرة وإن مبدأ القوة هو أساس النظام السياسي الذي ربطه بودود الدولة التي تحتكر استخدام العنف"⁽⁰⁸⁾ فالعنف يحدث " كلما لجا شخص أو جماعة بقوتهم إلى استخدام الضغط لإرغام الآخرين ماديا على اتخاذ مواقف لا يريدونها أو سلب حقهم في الحياة وممارسة حريتهم⁽⁰⁹⁾ " أما علماء القانون فيعتبرون العنف بمثابة " قوة من اي طبيعة كانت يستعملها فرد أو جماعة أو دولة ضد فرد أو جماعة أو دولة تقلص الاستقلالية الذاتية لكل منهما بداعي الخوف الناتج عن هذه القوة ويمكن أن يكون من الحكام أو من المحكومين " ⁽¹⁰⁾

وقد تطرق قانون العقوبات الجزائري إلى موضوع العنف من خلال المواد 264-276 حيث نصتا على أن " كل من أحدث عمدا جروحا للغير أو ضربهم أو ارتكب أي عمل آخر من أعمال العنف أو التعدي يعاقب بالحبس من شهر إلى خمس سنوات وبغرامة مالية من 500 دج إلى 10000 دج إذا نتج عن هذه الأعمال من العنف مرض أو عجز كلي عن العمال مدته تزيد عن خمسة عشر يوما⁽¹¹⁾ " لقد

أصبحت ظاهرة العنف مشكلة خطيرة تهدد كيان المجتمعات المتقدمة و المتخلفة على حد سواء خاصة وأنها تسربت إلى مختلف المؤسسات الاجتماعية وأصبح العنف بذلك جزء من حياتنا الاجتماعية قمنا بإنتاجه وإعادة إنتاجه من خلال أنماط وأشكال جديدة ناجمة عن بعض المتغيرات الاجتماعية و الثقافية التي تمر بها مجتمعاتنا.

2- تعريف العنف ضد المرأة: يقصد بالعنف ضد المرأة " فعل عنف موجه ضد المرأة بالذات مدفوع بعصبية جنسية ويؤدي إلى المعاناة سواء من الناحية الجسدية كالإيذاء الجسدي و الاعتداء الجنسي و الاغتصاب أو من الناحية المعنوية كالعنف اللفظي و الاجتماعي والنفسي والسياسي بما في ذلك التهديد أو استعمال أساليب غير مباشرة كالتحقير و الحرمان من الحقوق المدنية و الحرية و المساواة في الحياة العامة أو الخاصة (12)" ويوضح هذا التعريف أشكال وأنماط العنف الممارس ضد المرأة و التي تتمثل في:

2-1- العنف البدني و الجنسي و النفسي في الأسرة: الذي تحدث في إطار الأسرة أين تتعرض المرأة للضرب و الاعتداء من طرف الأب أو الأخ أو الزوج.

2-2- العنف البدني و الجنسي و النفسي في الشارع: الذي تحدث في إطار المجتمع العام بما في ذلك الاغتصاب و التعدي الجنسي و المضايقة و التحرش كما تمكن أن تتعرض المرأة لمثل هذه الممارسات في مكان العمل ومختلف المؤسسات الاجتماعية.

وعليه يمكن القول أن مصطلح العنف ضد المرأة يشمل مختلف الممارسات الانحرافية التي يرتكبها الرجل الذي قد يكون أبا أو أخا أو زوجا أو شخصا غريبا ضد امرأة التي قد تكون أما أو أختا أو بنتا أو زوجة أو امرأة غريبة في ميادين اجتماعية مختلفة الأسرة - العمل - الشارع... إلخ.

3- مفهوم التغيير الاجتماعي والثقافي:

3-1- التغيير الاجتماعي (social change)

يدل مصطلح change على " انتقال أي شيء أو ظاهرة من حالة إلى حالة أخرى أو هو ذلك التعديل الذي يتم في طبيعة أو مضمون أو هيكل شيء أو ظاهرة (13)" بمعنى تحول أي شيء من حالة قديمة إلى حالة جديدة أما مصطلح التغيير الاجتماعي (social change) فإنه يشير إلى " تلك العملية المستمرة والتي تمتد على فترات زمنية متعاقبة يتم خلالها حدوث اختلافات أو تعديلات معينة في العلاقات الإنسانية أو في المؤسسات أو التنظيمات أو في الأدوار الاجتماعية (14)" ولقد استخدم مصطلح التغيير الاجتماعي أول مرة وبصورة عرضية في كتابات " آدم سميث" وخاصة في كتابه " ثروة الأمم" الذي نشر في القرن الثامن عشر لكن لم ينتشر هذا المصطلح ويصبح واسع التداول إلا بعد أن نشر عالم الاجتماع الأمريكي " أوجيرن" كتابه " التغيير الاجتماعي" عام 1922 حيث لاحظ أوجيرن أن التغيير الاجتماعي هو ظاهرة عامة ومستمرة ومتنوعة (15) فالتغيير الاجتماعي هو ذلك التغيير الذي يصيب " البناء الاجتماعي خلال فترة من الزمن" (16) ويؤدي إلى حدوث تغيرات في ميادين مختلفة.

3-2- التغيير الثقافي: يتضمن مصطلح التغيير الثقافي كل " التغييرات التي تحدث في أي فرع من فروع الثقافة بما في ذلك الفنون و العلوم و الفلسفة كما يشمل كل التغييرات التي تحدث في أشكال و قواعد النظام الاجتماعي⁽¹⁷⁾ وغيره ويعتبر التغيير الثقافي أهم وأشمل من التغيير الاجتماعي لذلك تكمن أهمية التغيير الثقافي في " كونه يساهم في إحداث التغيير الاجتماعي أي عندما تكون الثقافة منبثقة عن أنساق اجتماعية فإن التغيير الثقافي هنا يعد نتيجة للعمليات الداخلية في النسق أو راجعا إلى تأثير بعض الأنساق الأخرى⁽¹⁸⁾" وتخضع المجتمعات اليوم لعملية التغيير الثقافي و" تستقبل من مجتمع خارجي بعض القيم و التقاليد والأنماط السلوكية وترفض أخرى والنتيجة هي حوصلة ثقافية أي صيغة ثقافية جديدة تدمج بين عناصر ثقافية تقليدية داخلية وعناصر حديثة خارجية"⁽¹⁹⁾ وتجدر الإشارة إلى أن مجتمعنا الجزائري " كباقي المجتمعات يمر تغييرات التحول الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي والعلمي والتكنولوجي"⁽²⁰⁾ ونتيجة لذلك عرف " فترات الاندثار والتلاشي لبعض مؤسساته ونظمه الاجتماعية و التطور و الازدهار للبعض الآخر تلك التغييرات اقترنت بشكل أو بآخر لتغييرات جوهرية في الاتجاهات النفسية والاجتماعية لدى الفرد الجزائري وخاصة المرأة بما يتعلق بظهور قيم جديدة مرتبطة بأدوار ومراكز اجتماعية جديدة تحصلت عليها وذلك بالرغم من موافق الفئات المتحفظة التقليدية التي تقرض المثل الأعلى لها ككائن ضعيف جسميا وعقلا ومزاجا وأن تعليم المرأة بدعة بالنظر للعادات والتقاليد التي تسود مجتمعنا منذ القديم⁽²¹⁾ غير أن الملاحظ من خلال واقعنا الاجتماعي أنه رغم هذه التغييرات الواضحة في أوضاع المرأة الجزائرية إلا أنها " ما تزال ترتبط مع الرجل بعلاقة تبعية وليست بعلاقة تكافؤية متوازنة"⁽²²⁾ وما تزال " قوة الرجل الذكورية والتي لا تستطيع السيطرة عليها تزيد حالات العنف..."⁽²³⁾ ضدها في ميادين اجتماعية مختلفة.

3- الدراسات السابقة:

-الدراسة الأولى:

دراسة بوعلام كمال "العنف الأسري وأثره على الأسرة والمجتمع في الجزائر دراسة ميدانية على مستوى الطب الشرعي بمستشفى الطيب بمعسكر" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة وهران، 2016-2017م.

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تناول دوافع وأسباب حدوث العنف الزوجي أو العنف الأسري في الأسرة بالجزائر عموماً وفي الأسرة بمدينة معسكر خصوصاً حيث انطلق من عدّة تساؤلات تمثلت في:

- ما هي الظروف التي ساعدت على وقوع العنف الأسري؟
- ما هي الأشكال التي إتخذها هذا العنف؟
- ما هي آثاره على الأسرة وعلى مستوى العلاقات الاجتماعية للزوجين؟
- هل هناك حلول وطرق للحدّ من هذه الظاهرة؟

- ما هو دور المؤسسات والمجتمع اتجاه ذلك؟ وما هي إستراتيجية الحكومة الجزائرية نحو هذه الظاهرة السوسولوجية؟

وقد اعتمد الباحث على الفرضيات التالية:

- 1- نشأة أحد أفراد الأسرة وسط بيئة معنفة.
 - 2- الإهمال وعدم تحمل المسؤولية الزوجية من طرف أحد أفراد الأسرة.
 - 3- تغيير أنماط وأدوار أحد طرفي الأسرة أدى إلى حدوث العنف وسط الأسرة.
 - 4- الظروف الاقتصادية كالتسريح من العمل والبطالة وكذا الفقر تؤدي إلى وقوع العنف الزوجي.
- وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي أما التقنيات فقد تم الاعتماد على الملاحظة واستمارة بالمقابلة. أما المجال المكاني للدراسة فقد أجريت على مستوى مصلحة الطب الشرعي بمستشفى مسلم الطيب بمعسكر.

أما العينة فقد تكونت من 50 مبحوثة وهنّ الزوجات المعنفات وتم الاعتماد على السحب العشوائي عن طريق السحب في المكان. أما النتائج التي توصلت إليها الدراسة فقد تمثلت فيما يلي:

- 1- من دوافع حدوث العنف الزوجي أن المعنفة في حدّ ذاتها تكون السبب الرئيسي في حدوث العنف ثم الأم تكون أيضاً السبب إذا كانت الزوجة معها في مسكن واحد.
- 2- من دوافع العنف الزوجي تناول الزوج للمخدرات والمشروبات الكحولية.
- 3- أما الأشكال العنف التي تقع على الزوجة فقد تمثلت في الضرب واللكم في الوجه والعين والذراع والركل بالأرجل بنسبة 60% و 50% تعرضت لعنف معنوي ونفسي.
- 4- أما الآثار التي يتركها العنف الزوجي على المرأة فقد تمثلت في الكآبة والقلق وتفكك الأسرة وحدثت في بعض الأحيان حالات من الطلاق والانفصال.

-الدراسة الثانية:

بيّار بورديو، الهيمنة الذكورية ترجمة سليمان قعفراني، مركز دراسات الوحدة العربية.
-يطرح بيّار بورديو pierre Bourdieu في هذه الدراسة التغيّر في النظام الجنسي المؤسس على الهيمنة الذكورية وقد طرح بورديو عدّة تساؤلات حول التقسيم العشوائي بين الجنسين وقد أخذ بورديو مجتمع القبائل في الجزائر نموذجاً لمجتمع المركزية الذكورية Androcentrique لكشف بعض السمات الأكثر تستراً داخل التمييز الرمزي بين ما هو مذكر وما هو مؤنث أي بين ما هو ذكوري وما هو أنثوي، فالإختلاف البيولوجي بين الجنسين برأيه «أي بين الأجساد الذكورية والأنثوية ... يمكن أن يظهر إذا وكأنه تبرير طبيعي للإختلاف الاجتماعي بين النوعين وبشكل خاص التقسيم الجنسي للعمل».

- إن جدلية التبادل الاجتماعي بين قطبي المعادلة من الرجال والنساء هي ما حاول بورديو تفكيكها وجعلها مرئية بالهيمنة الذكورية ما زالت قائمة عبر ما سمّاه بورديو "العنف الرمزي ذلك العنف الناعم و لا

محسوس و لا مرئي من ضحاياه أنفسهم والذي يمارس في جوهره بالطرق الرمزية الصرفة للاتصال والمعرفة أو أكثر تحديداً بالجهل والإعتراف أو بالعاطفة حداً أدنى".

ويرفض بورديو فكرة إختصار العنف الرمزي بإعتباره عنفاً روحانياً صرفاً لا آثار له في الواقع.

-إن العنف الرمزي لا يتحقق إلا من خلال فعل معرفة وجهل عملي يمارس من جانب الوعي والإرادة. فالهيمنة الرمزية الذكورية تقوم على إنتاج العنف وإعادة إنتاجه من خلال الفعل وكذلك القول والمعتقدات والطقوس وتباين الفضاءات المخصصة لكل من الرجال والنساء.

4- ظاهرة العنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري أرقام وإحصائيات:

تتعرض العديد من النساء في مجتمعنا إلى أنماط مختلفة من العنف فقد تم فحص عام 2006 حوالي " 3078 امرأة تعرضت للعنف منها 813 حالة ضرب وجرح عمدي بنسبة 10.33% كما أن الأعمار الأكثر تعرضا للعنف تراوحت ما بين 46 و 45 سنة بنسبة 38.86% فيما تقل النسبة كلما ارتفع سن المرأة إذ لا يتجاوز 06.15% للنساء البالغات أكثر من 60 سنة (24)" أما فيما يخص المتسبب في العنف " فالأشخاص المجهولون يحتلون الزيادة بنسبة 45.46% يليهم الأزواج بنسبة 25.22% أما تعرض المرأة من قبل أفراد العائلة الأب- الأخ - الزوج فقد بلغت نسبتهم 12.05% أما فيما يخص وسائل الضرب المستعملة ضد المرأة فإن الرجل يستعمل اليد والرجل واللطم و الركل والشد واستعمال العصا وفي بعض الأحيان باي شيء يصادفه بنسبة 94% فيما وصلت نسبة اللجوء إلى الآلات الحادة إلى 06% (25) ورغم عدم دقة الأرقام والإحصائيات المقدمة حول ظاهرة العنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري إلا أنها توضح مدى انتشار هذه الظاهرة وارتفاع نسبتها فحسب الإحصائيات المقدمة في اليوم العالمي لمكافحة العنف ضد المرأة المعروضة في اليوم التحسيسى الذي نظم من طرف المجلس الشعبي الولائي لولاية العاصمة وأكاديمية المجتمع المدني والمرصد الوطني للمرأة فاعلة تم تسجيل 6985 حالة عنف ضد المرأة عبر الوطن في التسعة أشهر الأولى لسنة 2014 ظهرت في عدة أشكال تصدرها العنف الجسدي ب 5163 حالة (73%) ثم 1508 حالة عنف نفسي و 205 حالة عنف جنسي وتعرضت 27 امرأة للقتل العمدي (26) كما وضحت الإحصائيات أن العنف ضد المرأة " لا يستثني فئة بعينها حيث استهدفت النساء المتزوجات بتعداد 3847 سيدة متبوعة بفئة العازيات ب 1875 حالة و 791 حالة بالنسبة للمطلقات و 440 للأرامل (27)" كما بينت الإحصائيات أن العنف قد " مس المرأة بمختلف مستوياتها التعليمية ودون تفريق بين العاملات و الماكثات في البيت أما عن الفضاءات الاجتماعية التي يمارس فيها العنف ضد المرأة فقد اتضح " أن البيت العائلي أولى الأماكن الذي تتعرض فيه المرأة للتعنيف ب 33321 حالة بنسبة تزيد عن 47% من الحالات المسجلة (28) " إن هذه الإحصائيات وإن لم تكن دقيقة تعكس بلاك ما تعانيه المرأة الجزائرية من أنماط العنف والقهر والهدر الاجتماعي بغض النظر عن دورها ومكانتها ووظيفتها الاجتماعية.

5- أشكال العنف الممارس ضد المرأة الجزائرية:

تعرض المرأة الجزائرية لأنماط مختلفة من العنف حيث " لا يمكن حصرها في قوائم محددة على اعتبار أن العنف قد يأتي على أي فعل أو قول فيجعل منه عملا عنيفا قاسيا"⁽²⁹⁾ لا يتناسب بطبيعته مع طبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة بين الأفراد ولاسيما العلاقة بين الرجل و المرأة في مجتمعنا وعلى هذا الأساس يمكن حصر أهم أنماط العنف الممارس ضد المرأة في مجتمعنا فيما يلي:

5-1- التحقير المعنوي و الجسدي للمرأة:

يمتد " التحقير الجسدي والنفسي إلى الإذلال وتحطيم صورة الذات و التقدير الذاتي بشكل يسلب إنسانية الإنسان وكيانه واحترامه وحرمة"⁽³⁰⁾ ويمكن القول أن " اقل أنواع التحقير بشدة وإيلاما هو التحقير اللفظي الذي يتخذ طابع الشتائم و الشباب وإطلاق النعوت لا أخلاقية"⁽³¹⁾ والملاحظ من الواقع الاجتماعي أن المرأة الجزائرية تصاد مواقف يتم نعتها بمواصفات لا أخلاقية تنعكس عليها نفسيا وسلوكيا ويتم نعت المرأة بمثل هذه المواصفات غالبا في الأسرة وتصدر من طرف الأب أو الزوج أو الأخ كما قد تتعرض المرأة لهذه النعوت في الشارع خاصة ويمكن القول أن " الموروث الاجتماعي والقوانين بسبب في تكوين سلوك تجاوزي بحق المرأة..."⁽³²⁾ فتكون هذه المواصفات بمثابة تحقير معنوي الخصية المرأة في حد ذاتها لأنه يؤثر عليها نفسيا وجسديا إن هذا التحقير أي كان شكله فإنه يعتبر نمطا من أنماط العنف هذا العنف الذي " يبين اجتماعيا ويتم اختياره انفراديا "⁽³³⁾ نعلم جيدا أن الكثير من النساء في مجتمعنا تتعرض لمثل هذا النمط من العنف غير أن " العقبة الرئيسية تكمن في عدم بوح النساء وذلك إما عن عجز عن البوح لعدم القدرة على تحمل النتائج وإما تقبل العنف"⁽³⁴⁾ واعتباره جزءا من الحياة الاجتماعية في ظل انتشار وارتفاع نسب العنف في مجتمعنا.

5-2- العنف الاجتماعي:

إن من مظاهر هذا العنف " عدم إشراك المرأة في القرارات الأسرية وعدم إتاحة الفرصة لها للتعبير عن رأيها أو رغباتها وحرمانها من حق الاعتراض أو الرفض والسيطرة على حريتها الشخصية بشتى الصور و الأساليب"⁽³⁵⁾ ويبدو ذلك واضحا من خلال الواقع الاجتماعي الذي تعاشه فإذا كانت المرأة زوجة فإن الكثير من الأزواج لا يعطون أهمية لرأي زوجاتهم في أمور مختلفة خاصة تلك المتعلقة بالأسرة مثل مسألة تسيير ميزانية البيت وتسمية الأبناء وغيرها والأمر نفسه لا يختلف عند الكثير من الفتيات الجزائريات اللواتي تحرم من اتخاذ بعض القرارات المتعلقة بحياتهن الشخصية مثل موضوع الزواج واختيار الزوج وكذلك حقهن في التعليم و العمل.

إن العديد من الرجال في مجتمعنا يرفضون فكرة خروج المرأة من المنزل ولا يتقبلون دورها الوظيفي وربما يرجع ذلك إلى النظرة الدونية للمرأة القائمة على التقسيم الحسي للأدوار .

5-3- الهيمنة الذكورية: تبدو الهيمنة الذكورية في بعض المجتمعات " طبيعة وأمرا ثابتا يكرسه تحديد أدوار المرأة وحصرها في مواقع يعينها منزليه ورعوية وهو ما يجعل من هذه الهيمنة والعنف الذي ينجر

عنها أشياء غير مرئية وغير ملحوظة لدرجة أن المرأة المضطهدة قد لا تشعر أنها وضعت في مرتبة دنيا وأن نوع السلوك الذي تتعلمه والقيم التي تنشأ عليها تتركس بشكل خفي هذه الهيمنة الذكورية وتزيد من تبعيتها ودونيتها" (36) ولقد ارتبطت الهيمنة الذكورية بالنظام الأبوي القائم على " هيمنة الذكر على الأنثى واستبعاد المرأة واضطهادها ونفي وجودها الاجتماعي وذلك لأنه مجتمع أبوي يسيطر فيه الرجل على المرأة لأنها أقل درجة منه ويكون ذهنية ذكورية ذات نزعة تسلطية ترفض النقد و الحوار وتعاقب كل من تخرج على هذا النظام الأبوي البطريركي (37) إن العنف الذي تتعرض له الهيمنة الذكورية و تمجيد فوقية الذكر و في المقابل تكريس دونية الأنثى كما أن هذا النظام يعمل على إعادة إنتاج علاقات النوع الاجتماعي أو ما يعرف بالتمييز الجنسي بين المرأة والرجل.

4-5- العنف الجنسي: يعتبر من أخطر أنماط العنف و " يمارس مباشرة مع المرأة في شكل تعبيرات لفظية جنسية أو تعليقات جنسية عن المرأة وأشكال الإساءة الجنسية الأخرى التي تشمل العمليات الجنسية غير مرغوبة و التحرش الجنسي و الاغتصاب" (38) وقد يحدث العنف الجنسي داخل نطاق الأسرة أو خارجها وفي كلتا الحالتين يحاط بالتكتم الشديد دون وصول الحالات إلى القضاء و الشرطة لان من شأن ذلك الإساءة إلى سمعة الأسرة ومستقبل أفرادها في المجتمع" (39) ومن أهم أنماط العنف الجنسي الممارس على المرأة الجزائرية سواء داخل الأسرة أو خارجها نجد الاغتصاب، التحرش الجنسي، زنا المحارم...إلخ.

5-5- العنف الثقافي: يرتبط هذا العنف بصفة خاصة بنوع الثقافة المجتمعية السائدة في مجتمع ما وتشمل هذه الثقافة منظومة القيم والأمثال الشعبية التي تم انتقالها عبر الأجيال والتي قيلت في المرأة، ومما لاشك فيه أن ثقافتنا الشعبية حافلة بالكثير من الأمثال الشعبية التي تمدح المرأة الجزائرية من جهة وتهينها وتدعو إلى التمييز بينها وبين الذكر وتدعو أيضا إلى ممارسة العنف ضدها من جهة أخرى،ومن بين الأمثال الشعبية الجزائرية التي تحت على مثل هذه الممارسات اتجاه المرأة نجد " **البنث يا تسترها يا تقبرها**" ويحث هذا المثل على زواج الفتاة في سن مبكرة أو يتم سحبها داخل المنزل وهناك مثل آخر مضمونه " **البنث إذا كبرت ملها إلا الذكر ولا القبر**" والمقصود بالذكر هنا الزوج وهنا تلميح إلى استمرار ثقافة التمييز بين الجنسين كذلك نجد مثل آخر يقول " **البنث لوكان تطلع للمريخ آخرتها للتطبخ**" يحث هذا المثل على حرمان المرأة من جميع حقوقها التي منحها الله لها كحق التعلم مثلا والحياة الشريفة والمعاملة الطيبة" (40) كذلك من بين الأمثال الشعبية الجزائرية التي تحث على ممارسة العنف ضد المرأة نجد المثل القائل " **المرأ ما تسقطها حتى تكتفها**" وبمعنى ضرب المرأة وهي مربوطة" (41).

6- التحليل سوسيو ثقافي لظاهرة العنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري:

تعتبر مشكلة العنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري مشكلة قديمة ارتبطت بالمكانة والوضعية الاجتماعية للمرأة في البناء الاجتماعي التقليدي أين احتلت المرأة الجزائرية مكانة أدنى من مكانة الرجل ويرجع ذلك إلى " سيطرة الموروث التاريخي والثقافي القائم على موضع المرأة في درجة أقل من درجة الرجل في تشكيلة اجتماعية حددت مكانة وموقع كل منهما مسبقا ثم قسمت بينهما الأدوار ولقنت لهما هذه الأدوار

منذ البدايات الأولى للتنشئة الاجتماعية مع التأكيد على عدم تجاوز الحدود المرسومة لكل جنس⁽⁴²⁾ لقد منح النظام الأبوي الذي كان سائداً في البناء الاجتماعي التقليدي وما زال سائداً ف بعض الأسر الجزائرية في البناء الاجتماعي الحديث السلطة الكاملة للرجل في امتلاك المرأة والتحكم فيها وقد كرس هذا بعض المفاهيم السطحية التي جعلت المرأة الجزائرية بلا كيان لدرجة أم وجودها الاجتماعي أصبح يتحدد من خلال الخضوع والطاعة لسلطة الرجل وقد لعبت القيم والعادات والتقاليد السائدة في مجتمعنا دوراً هاماً في تشكيل النظرة الدونية و التبخيسية للمرأة.

لقد احتلت المرأة الجزائرية إذا في ظل النظام الأبوي موقع الإنسان المقهور والمهدور " هذا القهر أخذ عدة أشكال تستوضح في سلطة الرجل داخل العائلة فنظام العائلة الأبوية يترك حيزاً واسعاً للرجل في إبراز سلطته إزاء الزوجة و الأخت و البنت على اعتبار أنه السيد داخل العائلة، وإن نظام القهر هذا يبني على عدة أشكال اجتماعية تستوضح من خلال أنماط التنشئة الاجتماعية كالتالي تبرز مكانة أفضل للولد الذكر من الأنثى داخل العائلة⁽⁴³⁾ إن الثقافة السائدة والفكر السائد في مجتمعنا يعبر بلا شك عن "ثقافة وفكر ذكوري وكله يصب في خانة قهر المرأة و تهميشها"⁽⁴⁴⁾ وتعنيفها حتى أن هذه الثقافة الذكورية ترتبط "بسيكولوجية الذكر في طريقة تعامله مع الأنثى"⁽⁴⁵⁾ وعليه فإن العودة إلى وضعية المرأة في ظل النظام الأبوي يفسر الكثير من الممارسات التي تم الاحتفاظ والتمسك بها و الحرص على إعادة إنتاجها⁽⁴⁶⁾ من طرف كل الفئات الاجتماعية حتى في ظل التغيرات الاجتماعية والثقافية التي عرفها مجتمعنا و التي أثرت على مؤسساته الاجتماعية وأدوار ووظائف أفرادها، إن هذه التغيرات في الحقيقة قد أنتجت مجتمعنا جزائرياً لا يمكن وصفه بالتقليدي مطلقاً ولا بالحديث مطلقاً فهو مجتمع في طور التحول لم يحتفظ كلياً بهيمنة النظام الأبوي ولم يلبس كلياً ثوب الحداثة الذي فرضه الانفتاح على العالم⁽⁴⁷⁾ إن هذا التناقض في المنظومة القيمية بين ما هو قديم وما هو جديد عمل على إنتاج وإعادة إنتاج بعض السلوكيات العنيفة التي ترتكب في حق المرأة الجزائرية بالرغم من التغير الذي طرأ على مكانتها ووظيفتها وعليه فإن أي محاولة لتفسير مشكلة العنف ضد المرأة في مجتمعنا لابد وأن تركز على وضعية المرأة في البناء الاجتماعي التقليدي والتغيرات التي انعكست على مكانتها ودورها في البناء الاجتماعي الحديث وكيف ساهمت هذه التغيرات في ظهور أشكال جديدة من العنف الممارس ضد المرأة كالعنف الاقتصادي والعنف الثقافي و العنف الاجتماعي والاعتصاب والتحرش الجنسي وغيرها وعلى هذا الأساس يذهب علماء الاجتماع في تفسيرهم لظاهرة العنف إلى " ربطها بثقافة المجتمع ونظمه"⁽⁴⁸⁾ ذلك أن " كل مجتمع يمارس نوعاً من الإكراه والإجبار على أفرادها ويطالبهم بالتمسك بالمعايير الاجتماعية والثقافية ... والخضوع لها من خلال تطبيق نوع من العقوبات و الجزاءات الاجتماعية لان رفض الانتماء لثقافة المجتمع ورفض ثقافتها ويعتبر الرفض هو التعبير عن أعظم مظاهر العنف"⁽⁴⁹⁾ وعليه يمكن القول أن الحياة التي عاشتها المرأة الجزائرية في ظل النظام الأبوي في البناء الاجتماعي التقليدي أولى مظاهر القهر و العنف الاجتماعي حيث كانت الأفضلية للذكور على الإناث أو ما يعرف بالتمييز الجنسي وقد تركز هذا المبدأ

من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والتي كرست بدورها الهيمنة و السلطة للرجل على المرأة وأصبحت بذلك العائلة كفضاء ومحيط اجتماعي خاص بالرجل زيادة على ذلك فقد فرضت منظومة القيم والعادات والتقاليد على المرأة الرضوخ والطاعة للرجل وسلطته دون مقاومة أو رفض كل هذا جعل المرأة عرضة للعنف خاصة وأن العنف مباح للذكر من جانب مجتمعنا.

لقد عانت المرأة الجزائرية في البناء الاجتماعي التقليدي قهرا اجتماعيا انعكس سلبا على حياتها النفسية والاجتماعية ودورها ومكانتها أيضا وحرمت بذلك من حقها في التعليم وتطوير نفسها وحياتها والواقع حتى اليوم وفي ظل التغيرات التي يشهدها البناء الاجتماعي الجزائري الحديث لازالت بعض النساء تتعرضن للعنف باسم ما يعرف بالرجولة virilité ففي دراسة للباحث زيان محمد حول " الرجولة " ومسألة العنف ضد المرأة في الجزائر " والتي توصل منها خلالها إلى أن " ممارسة العنف ضد المرأة يتم من خلال الدفاع عن مكتسبات الرجولة " تشنجات رجولية" تستهدف رسم حدود العلاقات و الفضاءات بين الجنسين و التأكيد عليها حت لا تجوز تخطيها من طرف النساء"⁽⁵⁰⁾ فبعض الرجال في مجتمعنا يمارسون العنف ضد النساء وهدفهم المحافظة على رجولتهم وكل ما يتعلق بهذه الرجولة من تسلط وهيمنة كما يرتبط العنف ضد المرأة في مجتمعنا بـ" عوامل الفقر و التهميش و الأمية التي تعزز تأجيج العنف إذ يكون من الصعب جدا على النساء اللواتي تزوجن تحت وطأة العوز و الجهل مجابهة واقع عنفي مما يمنعهن من التمتع بالحماية أو حتى إمكانية اللجوء إلى القضاء التماسا للإنصاف"⁽⁵¹⁾ بحيث تعمد العديد من النساء إلى الصمت و التكتّم عن العنف الذي تتعرض له في مختلف الميادين الحياة الاجتماعية ولاسيما العنف الذي يقع على المرأة داخل نطاق الأسرة وهذا ما توصلت إليه الباحثة رحمانى نعيمة في رسالة الدكتوراه التي تحمل عنوان " العنف الزوجي الممارس ضد المرأة ب "تلمسان"، كما يمارس العنف ضد المرأة بعض الأحيان بسبب الفهم الخاطئ للدين بقوامة الرجل على المرأة حيث توصل الباحث زيان محمد إلى أن مفهوم الرجولة يرتبط في سياقه العام بالجنسانية و القوامة"⁽⁵²⁾... "ولقد لعبت بعض العوامل الناتجة عن إفرزات التغيير الاجتماعي و الثقافي دورا هاما في بروز أشكال جديدة من العنف هذه العوامل تمثلت في تعليم المرأة واقتحامها مجالات عمل مختلفة إضافة إلى دور القنوات الإعلامية المختلفة.

7- أهم النتائج المتوصل إليها:

- 1- أن سيطرة وهيمنة النظام الأبوي في الأسرة الجزائرية قديماً قد كرس خضوع المرأة وطاعتها للرجل وبالتالي تعرضها لأنماط مختلفة من العنف كالعنف البدني والنفسي والاجتماعي.
- 2- لقد لعبت التنشئة الاجتماعية دوراً بالغ الأهمية في تكريس دونية المرأة الجزائرية وبالتالي تعنيفها ويظهر ذلك من خلال تكريس مبدأ الأفضلية للذكور والتمييز الجنسي بينهم وبين الإناث خلال مراحل حياتهم المختلفة.

3- لقد ساهمت منظومة القيم والعادات والتقاليد الجزائرية في دعم سلطة الرجل وبالمقابل رضوخ وطاعة المرأة دون مقاومة أو رفض مما أتاح فرصة تعرضها للعنف من طرف الرجل في مجالات اجتماعية مختلفة.

4- ترتفع نسب ممارسة العنف ضد المرأة نتيجة صمتها وتكتمها عن العنف الذي تتعرض له في ميادين اجتماعية مختلفة.

-خاتمة:

تعتبر ظاهرة العنف ضد النساء في المجتمع الجزائري ظاهرة اجتماعية ساهمت في تمييطها وتشكيلها الثقافة المجتمعية السائدة ومنظومة القيم و العادات والتقاليد و الأمثال الشعبية، كما لا يمكن إغفال دور بعض العوامل الناتجة عن إفرزات التغيير الاجتماعي و الثقافي الحامل للانفتاح و العولمة وانعكاسات ذلك على المرأة الجزائرية في محاولة منها لتطوير مكانتها الاجتماعية عن طريق التعليم واقتحامها مختلف مجالات العمل وهو ما أدى إلى ظهور أشكال جديدة من التعنيف ساهم في بلورتها الإعلام بمختلف قنواته.

قائمة الهوامش:

- 1- مصطفى إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، تركيا، دار العودة للتأليف و الطباعة والنشر و التوزيع، دط، 1989، ص 631.
- 2- أبا الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، بيروت، دار صادر، المجلد التاسع، 1968، ص ص 257-258.
- 3- جمال معتوق، مدخل إلى سوسيولوجية العنف، الجزائر، دار بن مرابط، دط، 2011، ص 17.
- 4- رجاء مكي، سامي عجم، إشكالية العنف المشرع والعنف المدان، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ط1، 2008، ص 04.
- 5- عصام عبد اللطيف، سيكولوجية العدوانية وترويضها، القاهرة، دار غريب، دط، 2001، ص 97.
- 6- إبراهيم الحيدري، سوسولوجيا العنف والإرهاب، بيروت، دار الساقى، ط1، 2015، ص 52.
- 7- نفس المرجع، ص 65.
- 8- نفس المرجع، ص 69.
- 9- فانتن محمد شريف، أنثروبولوجيا الأسرة والقربا، بيروت، مطبعة الانتصار، دط، دون سنة نشر، ص 142.
- 10- أحمد سعيقان، قاموس المصطلحات السياسية و الدستورية و الدولية، بيروت، مكتبة لبنان، ط1، 2004، ص 245.
- 11- عبد الله سليمان، قانون العقوبات القسم الخاص، الجزائر، ص 162.

- 12- جيرين علي الجيرين، العنف الأسري خلال مراحل الحياة، الرياض، مؤسسة الملك خالد الخيرية، ط1، 2005، ص 146.
- 13- لطيفة طبال، التغيير الاجتماعي ودوره في تغير القيم الاجتماعية، مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية، البليدة، العدد الثامن، جوان 2012، ص 407.
- 14- نفس المرجع، ص 407.
- 15- أحمد زايد، التغيير الاجتماعي، القاهرة، مكتبة الانجلو مصرية، ط2، 2001، ص 18.
- 16- لطيفة طبال، المرجع السابق، ص 408.
- 17- دلال ملحس استيتية، التغيير الاجتماعي والثقافي، عمان، دار وائل، ط1، 2004، ص 75.
- 18- نفس المرجع، ص 79.
- 19- نفس المرجع، ص 77 .
- 20- هلال غنيمة، مكانة المرأة الجزائرية في ظل التغيير الاجتماعي الحاصل في المجتمع الجزائري، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، الجزائر، العدد الثامن، السداسي الثاني 2016، ص 175.
- 21- نفس المرجع، ص 175.
- 22- بلقيس حميد حسن، حرية المرأة حرية للرجل، سلسلة أوراق ديمقراطية تصدر عن مركز العراق للمعلومات، العدد الخامس، سبتمبر، 2005، ص 34.
- 23- رجاء مكي، سامي عجم، المرجع السابق، ص 209.
- 24- رحمانى نعيمة، العنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري آليات تكوينه وإعادة إنتاجه وكيفية علاجه، مجلة الآداب، تلمسن، العدد 13، ديسمبر 2007، ص 126.
- 25- نفس المرجع، ص 126.
- 26- براهيمة نصيرة، المرأة والعنف في المجتمع الجزائري تحليل سوسيولوجي لأشكاله، أسبابه، تمثلاته الاجتماعية في الجزائر، دراسة سوسيو أنثربولوجية لظاهرة العنف في إقليم جيجل، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، ورقلة، العدد 18، مارس 2015، ص 108.
- 27- نفس المرجع، ص 108.
- 28- نفس المرجع، ص ص 108-109.
- 29- منذر عرفات زيتون، الصحة والعنف، المجلس الوطني لشؤون الأسرة، منظمة الصحة العالمية، 2005، ص 25.
- 30- مصطفى حجازي، الإنسان المهدور دراسة تحليلية نفسية اجتماعية، المغرب، المركز الثقافي العربي، ط2، 2006، ص 145.
- 31- نفس المرجع، ص 145.
- 32- رجاء مكي، سامي عجم، المرجع السابق، ص 214.

- 33- نفس المرجع، ص214.
- 34- نفس المرجع، ص257.
- 35- مديحة أحمد عبادة، خالد كاظم أبو دوح، العنف ضد المرأة دراسات ميدانية حول العنف الجسدي والعنف الجنسي، القاهرة، دار الفجر للنشر و التوزيع، ط1، 2008، ص 50.
- 36- الطاهر لقوس علي، السلطة الرمزية عند بيير بورديو **pierre bourdieu**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، الشلف، العدد16، جوان 2016، ص46.
- 37- ابراهيم الحيدري، الهيمنة الابوية الذكورية في المجتمع والسلطة، شبكة الاقتصاديين العراقيين تم التصفح يوم 2017/03/27، ص07. www.iraqieconomist.net
- 38- قنيفة نورة، المرأة و العنف في المجتمع الجزائري دراسة ميدانية على عينة من النساء المعنفات بمصلحة الطب الشرعي بالمستشفى الجامعي بقسنطينة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010، ص 122.
- 39- نفس المرجع، ص 213.
- 40- رحمانى نعيمة، العنف الزوجي الممارس ضد المرأة بتلمسان محكمة تلمسان نموذجا 1995-2008، رسالة دكتوراه في الانثربولوجيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ابو بكر بلقايد تلمسان، 2010-2011، ص 59.
- 41- نفس المرجع، ص 59.
- 42- براهيمة نصيرة، المرجع السابق، ص ص 107-108.
- 43- ضامر وليد عبد الرحمن، التحليل الاجتماعي لوضع المرأة في الفكر العربي الحديث، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، الشلف، العدد الثاني، 2009، ص ص 16-17.
- 44- أحمد القاسم، الثقافة الذكورية في المجتمعات العربية والمرأة، www.zelmajaz.com، تم التصفح يوم 2017/03/30.
- 45- ابراهيم آل زيد، أزمة المرأة مع الثقافة الذكورية وليس مع النص المقدس، www.aluyadh.com، تم التصفح يوم 2017/03/30.
- 46- براهيمة نصيرة، المرجع السابق، ص 109.
- 47- نفس المرجع، ص 109.
- 48- السيد رشاد غنيم وآخرون، علم الاجتماع العائلي، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط1، 2008، ص 170.
- 49- نفس المرجع، ص 170.

- 50- زيان محمد، الرجولة ومسألة العنف ضد المرأة في الجزائر مقارنة سوسيوثقافية، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة وهران، 2012-2013، ص 309.
- 51- رجاء مكي، سامي عجم، المرجع السابق، ص 84.
- 52- زيان محمد، المرجع السابق، ص 307.

التنظيمات الطلابية ودورها في التنشئة الاجتماعية و السياسية لمنخرطيها

Student organizations and their significant role in the social and political Formation of their practitioners

د. ركاب انيسة

جامعة حسيبة بن بو علي الشلف

الملخص:

تهدف الدراسة الحالية إلى إبراز العلاقة بين التنظيمات الطلابية و عملية التنشئة- الاجتماعية و السياسية - إذ تشكل الجامعة فضاء تفاعلي من خلال ما تحتويه من تنظيمات طلابية تساهم في عملية التنشئة الاجتماعية عامة و التنشئة السياسية خاصة .

فهذه العملية - التنشئة- تساهم في غرس المعتقدات و القيم و المفاهيم الاجتماعية و السياسية في عقول الأفراد، لذا تعتبر هذه التنظيمات من المؤسسات المساهمة في هذه العملية، فهي مسؤولة عن تعليم الشباب الجامعي أنماط سلوكية جديدة تختلف في الأغلب عن تلك التي يكتسبها في محيط أسرته. و جاءت دراستنا في هذا السياق حيث حاولنا من خلالها التعرف على مدى مساهمة مثل هذه التنظيمات الطلابية في عملية التنشئة الاجتماعية و السياسية للطلبة الجامعيين المنخرطين فيها.

الكلمات المفتاحية: المنظمة - التنظيمات الطلابية- التنشئة الاجتماعية - التنشئة السياسية.

The Abstract:

The present study aims to highlight the relationship between the student organizations and the process of social and political formation. The university constitutes an interactive space through its student organizations that contribute to the process of social upbringing in general and political formation in particular.

This process-Formation contributes to the instilling of the values and social and political beliefs in the minds of individuals. Therefore, these organizations are considered as contributing institutions in this process. They are responsible for teaching university youth new behavioral patterns that differ mostly from those acquired in the family environment.

Our study came in this context, where we tried to identify the extent of the contribution of such student organizations in the process of social and political upbringing of university students involved in.

Keywords: Organization - student organizations - socialization - political formation.

مقدمة:

تعتبر الجامعة مؤسسة خاصة بالتنشئة الاجتماعية و السياسية و باعتبارها حلقة من حلقات التعليم في بلادنا فقد تأثرت هي الأخرى بمجريات الأوضاع السياسية في البلاد، فدخل الجزائر في التعددية السياسية وتخليها عن النظام الاشتراكي و بعد أحداث أكتوبر 1988 ظهرت العديد من الجمعيات والاتحادات الطلابية على الساحة الجامعية،و التي تعبر عن طموح و اهتمامات الطلبة على مستوى

الوسط الجامعي و الحياة الاجتماعية عامة، وتفتح أمامهم مجال أوسع لحرية إبداء الرأي و الإبداع والتفكير و المشاركة و هذا بعد اندثار المنظمات الطلابية التي أسسها الحزب الواحد لخدمة سياسته. و تعد هذه التنظيمات الطلابية مؤسسات لتعلم القيادة و المشاركة الفعالة و الممارسة الديمقراطية، إذ تعمل على خلق فضاءات للتعبير الديمقراطي و تشجيع روح الإبداع و نشر قيما الحوار و النقاش الحر من خلال المنتديات و المنابر الإعلامية و مختلف الأنشطة الاجتماعية، السياسية، الثقافية و الترفيهية. و هكذا يمكن اعتبار التنظيمات الطلابية مؤسسة للتنشئة الاجتماعية عامة و التنشئة السياسية خاصة.

أولاً: إشكالية و فرضية الدراسة

إن التنشئة الاجتماعية كعملية شاملة انحصرت قديماً على الأسرة فهي المؤسسة التربوية الأولى التي تعمل على إعداد الأجيال و تنشئتهم اجتماعياً و نفسياً، فتقوم ببناء نسق القيم و تكوين وتعديل و تغيير الاتجاهات و تحديد نمط السلوك و الخصائص المميزة للفرد كعضو في الجماعة.

لكن بعد التغيرات التي طرأت على كل من الجانب الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي و الثقافي للمجتمعات خرجت التنشئة الاجتماعية عن الإطار الأسري لصالح مؤسسات تربوية اجتماعية أخرى إذ أصبحت الأسرة في موقف لا يمكنها من إعداد الأفراد لمواجهة كل ما تقتضيه الحياة الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية و الثقافية، أي أنها لا تستطيع أن تتوقع كل الأدوار التي سوف يتعين على الفرد القيام بها استجابة لحاجاته للتغيرات الحاصلة في المجتمع المحيط به.

و بما أن السياسة جزء من المجتمع فالتنشئة السياسية هي كذلك جزء من التنشئة الاجتماعية أو فرع من فروعها تهتم بإعداد الفرد ليكون فعالاً في الحياة السياسية خاصة بعدما تبلورت فكرة الديمقراطية و ما تحمله من معاني المساواة و الحرية و المشاركة و التكيف السياسي.

لذا دعت الحاجة إلى ضرورة وجود مؤسسات أخرى تساهم في عملية التنشئة الاجتماعية و السياسية ومن بينها نجد التنظيمات الطلابية التي تنتمي إلى قطاع التعليم العالي و التي اتخذت من الجامعة فضاء لها. فهذه الأخيرة تمثل مؤسسة اجتماعية خاصة بالتنشئة الاجتماعية و السياسية خاصة فهي تعمل على تأطير و تكوين الطلاب لأدوار ووظائف اجتماعية و مهنية متميزة.

فالمؤسسات الطلابية داخل الجامعة و ما تحمله من نشاطات ثقافية، اجتماعية، تربوية، علمية و سياسية مسؤولة عن تعليم الشباب الجامعي أنماط سلوكية جديدة تختلف في الأغلب عن تلك التي يكتسبها في محيط أسرته، بالإضافة إلى تكيفه للأدوار المهنية و الاجتماعية التي يفرضها التغيير الاجتماعي الواسع النطاق.

فهي تجعل - الطالب المنخرط- ينتقل من التلقائية في معالجة المسائل المختلفة إلى الوعي والسير وفق منهج هادف ومدرس في إطار جماعي متعاون بين أفرادها و هذا من خلال حث و إقناع الطلبة بتبني هذه الأهداف و المشاركة الحقيقية الفاعلة في تنفيذها و تحويلها إلى واقع ملموس و مساعدة الطلبة وتنظيمهم و تعبئة إمكانياتهم و خبراتهم و قدراتهم اتجاه هذه الأهداف .

و من خلال هذا الطرح الوجيز توصلنا إلى بلورة التساؤل الأساسي لموضوع كما يلي :
ما مدى مساهمة المنظمات - التنظيمات- الطلابية في تنشئة الأفراد - الطلاب المنخرطين فيها-
و بناءا على الإشكالية المطروحة حاولنا صياغة الفرضية التالية:
تساهم المنظمات - التنظيمات- الطلابية في عملية التنشئة الاجتماعية و السياسية لمنخرطيها.

ثانيا: أهداف الدراسة

تستهدف الدراسة الحالية ما يلي :

- محاولة معرفة مدى مساهمة المنظمات الطلابية في عملية التنشئة الاجتماعية و السياسية للطلبة الجامعيين المنخرطين فيها و ذلك من خلال الكشف عم مضمون الثقافة و المعلومات و المعرفة السياسية المكتسبة من خلال الانخراط في مثل هذه التنظيمات.

- محاولة الكشف عن مدى تشبع هذه الفئة (فئة الطلبة المنخرطين) بثقافة سياسية تؤهلها لكي تكون فئة فاعلة اجتماعيا و سياسيا، و ذلك من خلال تعود الطلبة على ممارسة الحياة الديمقراطية بكل أشكالها عبر مشاركتهم في الانتخابات و الترشح في المجالس الطلابية و الهيئات الخاصة بالمنظمات الطلابية.

ثالثا: مفاهيم الدراسة

1- مفهوم المنظمة - التنظيم-

احتل مفهوم المنظمة أو التنظيم مكانة هامة في علم الاجتماع و خاصة لدى علماء اجتماع التنظيم والعمل، ولقد اختلفت مسميات التنظيم لكن جوهرها واحد لا يتغير، فقد استخدم البعض مصطلح البيروقراطية للإشارة إلى المعنى الذي يقصد بمصطلح التنظيم، و قد يميل البعض الآخر إلى استخدام مصطلحات محددة مثل المؤسسة أو المنظمة و كلها تشير إلى المعنى الذي يتضمنه مصطلحا (التنظيم) و (البيروقراطية)

ونجد هناك تعريفات متعددة لمفهوم التنظيم - المنظمة- و في هذا الصدد يعرف "أميتاي اترزيوني" A.ETZIONI التنظيم بأنه " وحدة اجتماعية يتم إنشاؤها من أجل تحقيق هدف معين" (1) ويتشابه هذا التعريف مع تعريف " تالكوت بارسونز " T.parsons للتنظيمات على اعتبارها " وحدات اجتماعية تقام وفقا لنموذج بنائي معين لكي نحقق أهدافا محددة"(2)

فلقد أوضح "بارسونز" أن التنظيمات تتميز بأنها وحدات اجتماعية لديها أهداف محددة و واضحة نسبيا تسعى إلى تحقيقها و تحقيق هذه الأهداف يفرض وجود إجراءات تنظيمية تضمن تحقيق هذه الأهداف.

أما " شين" فيعرف المنظمة بأنها" عبارة عن تنسيق عقلاني لنشاط يقوم به عدد من الأشخاص لتحقيق أهداف مشتركة محددة و ذلك بواسطة نظام تقسيم العمل و هيكل السلطة"(3)

فهو يرى أن تعريف المنظمة يتطلب الأخذ بعين الاعتبار عناصر ديناميكية جديدة نراعي دوافع الأفراد ونشاط الجماعات و العلاقات الموجودة بين مختلف الجماعات و الأفراد بالإضافة إلى مراعاة تأثير المحيط الخارجي في نشاط المنظمة.

- * و عليه تتفق هذه التعريفات على أن للمنظمة - التنظيم - مجموعة من الخصائص تتمثل فيما يلي:
 - تتكون المنظمة من مجموعة من الأفراد يشكلون وحدة اجتماعية .
 - تشترك أفراد المنظمة في وحدة اجتماعية من اجل تحقيق أهداف مشتركة ومحددة موجهة لإشباع حاجات معينة.
 - لكل منظمة - تنظيم- أسلوبا تنظيميا يتبعه لتحقيق مجموعة الأهداف المسطرة، و ذلك من خلال توزيع الأدوار و المهام و تقسيم الوظائف حسب التسلسل الهرمي للسلطة داخل المنظمة.
 - و نشير هنا إلى أن هذه الخصائص نفسها تتميز بها التنظيمات- المنظمات- الطلابية.
- مفهوم المنظمة الطلابية:**

هي مجموعة من الشباب انتخبها الطلاب لتمثيلهم بهدف العمل معهم و من اجل الوصول الى مستوى أفضل من الخدمات التي يمكن أن تقدمها لهم و للبيئة التي يعيشون فيها.(4)

التعريف الإجرائي للمنظمة الطلابية:

هي عبارة عن اتحاد مجموعة من الطلبة الجامعيين يتقنون على أهداف مشتركة، تم انتخابهم بطريقة شرعية من طرف الطلبة قصد تمثيلهم.

فيشكلون بذلك تجمع طلابي في هيكل رسمي منظم من اجل المطالبة و المناذاة لحقوق الطالب في الجامعة أو في الإحياء الجامعية، و تتميز بطابعها النقابي .

2- مفهوم التنشئة السياسية:

يطلق مصطلح التنشئة على عملية توجيه الكائن البشري الذي يولد عاجزا و جاهلا اجتماعيا و إكسابه لثقافة الجماعة التي يعيش بينها، و طرق السلوك و التفكير حتى ينمو ليصبح فردا يقوم بدوره الفعال كعضو في الجماعة.(5)

ومن هذا المنطلق يتحدد مصطلح التنشئة على أساس أنها أداة تنتقل من خلالها أنماط التفكير والإحساس والسلوك من جيل إلى جيل خلال فترة ومنية عم طريق الأفراد الناضجين.

و قد تبلور هذا المصطلح و تطور في أحضان علوم إنسانية عديدة كما تعددت زوايا استخدامه لذلك نجد مفاهيمه و ما تنطوي عليه من مضامين و عمليات و أساليب تتعدد هي الأخرى .

لذا تعتبر التنشئة السياسية شكل من أشكال التنشئة العامة و التي أصبحت تشكل موضوعا أساسيا من موضوعات علم الاجتماع السياسي.

و عموما فان أول من صاغ مصطلح التنشئة السياسية هو " هيربرت هايمان" و قد عرفها بأنها " تعلم الفرد لأنماط اجتماعية عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع التي تساعده على أن يتعايش مع هذا المجتمع سلوكيا ونفسيا"(6)

أما "ليفين" فيعرف التنشئة السياسية بأنها" اكتساب الفرد لاستعدادات سلوكية تتفق مع استمرارية قيام الجماعة بأداء الوظائف الضرورية للحفاظ على وجودها"(7)

أما 'كينيت لانجتون' فيرى أن 'التنشئة السياسية تعبر في أوسع مضامينها عم كيفية نقل المجتمع لثقافة السياسة من جيل إلى جيل' (8)

كما يعرفها "فريد جريشنتن" بأنها "التلقين الرسمي و غير الرسمي المخطط و غير المخطط للمعارف والقيم والسلوكيات السياسية و خصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية و ذلك في كل مرحلة من مراحل الحياة و عن طريق المؤسسات السياسية و الاجتماعية داخل المجتمع" (9)

أما "نورمان أدلر" و "تشانلز هاريجنتون" يقولان أن التنشئة السياسية "تعتني بعملية تعلم القيم و الاتجاهات السياسية ذات المغزى السياسي عن طريق الأسرة و المدرسة و التفاعل مع السلطة و المواقف السياسية المختلفة" (10)

أما "محمد علي محمد" فيرى بأن "التنشئة السياسية عملية مستمرة و دائمة فهي لا تتوقف عمد مرحلة الطفولة أو المدرسة فالخبرات السياسية المختلفة للفرد مع الحكومة أو الحزب و إدراك الأفراد لدور رجال السياسة كلها عوامل هامة في تحقيق التنشئة السياسية و كما أنها العملية التي يصبح الفرد من خلالها واعيا بالنسق السياسي و الثقافة ومدركا لهما" (11)

* و من خلال جملة هذه التعريفات نلاحظ ان بعد تعريف "هايمان" تعددت تعريفات التنشئة السياسية وذلك بقدر تعدد من تناولها بالدراسة، و في هذا الصدد يمكن التفرقة بين اتجاهين رئيسيين هما:

الاتجاه الأول: و الذي ينظر إلى التنشئة السياسية على أنها عملية يتم بموجبها تلقين الأطفال القيم والمعايير و الأهداف السلوكية المستقرة في ضمير المجتمع بما يضمن بقائها و استمرارها عبر الزمان. ومن أتباع هذا الاتجاه 'كينيت لانجتون' و 'فريد جريشنتن'

الاتجاه الثاني: والذي ينظر إلى التنشئة السياسية على أنها عملية يكتسب الفرد من خلالها تدريجيا هويته الشخصية التي تسمح له بالتعبير عن ذاته و قضاء مطالبه بالطريقة التي تحلو له، و يرتبط بهذا الاتجاه النظر إلى التنشئة السياسية كمؤشر لتعديل الثقافة السياسية السائدة في المجتمع. و من أتباع هذا الاتجاه "نورمان أدلر" و "تشانلز هاريجنتون" و "محمد علي محمد"

التعريف الإجرائي للتنشئة السياسية:

التنشئة السياسية في دراستنا تشير إلى عملية اكتساب الطالب الجامعي المنخرط في التنظيمات الطلابية قيم و معتقدات و عواطف سياسية كالمعرفة السياسية و الوعي السياسي و المشاركة السياسية... الخ مما يجعل شخصيته تتميز بمجموعة من الخصائص ذات الدلالة السياسية.

3- مفهوم التنشئة الاجتماعية

يحددها "قاموس علم الاجتماع" على أنها "العملية الاجتماعية الأساسية التي يصبح الفرد عن طريقها مندمجا في جماعة اجتماعية من خلال تعلم ثقافتها ومعرفة دوره فيها" (12)

و يرى "زيجلر و تشايلد" أنها "اصطلاح يشير إلى العملية التي يتم فيها الفرد تنمية أنماط نوعية من الخبرات و السلوك الاجتماعي الملائم، و ذلك من خلال تفاعله مع الآخرين" (13)

أما "فاطمة القليني" فترى بأن "التنشئة الاجتماعية هي العملية التي من خلالها تولي المجتمعات غرس روح الجماعة و ثقافتها و هي القيم و الثقافة التي توجه سلوكياتهم في مختلف المجالات أو النظم الاجتماعية"⁽¹⁴⁾

و عليه يمكن القول أن التنشئة الاجتماعية هي عملية توجيه سلوك الفرد من خلال إكسابه لقيم و معايير و ثقافة جماعته و التي تجعله مندمجا فيها.

التعريف الإجرائي للتنشئة الاجتماعية

هي العملية التي من خلالها يكتسب الطالب الجامعي معرفة و خبرة جديدة من خلال انخراطه في المنظمة الطلابية، و بالتالي تعلم ثقافتها و مبادئها و هذا ما يسهل عملية التكيف و التفاعل مع أفرادها و تنمية روح الجماعة لديه.

رابعا: تاريخ التنظيمات الطلابية الجزائرية

1-التنظيمات الطلابية في فترة الاستعمار

أ- التنظيمات الطلابية الفرانكفونية: من خلال الدراسات التي اهتمت بهذا الجانب التنظيمي من حياة الطلبة الجزائريين في المهجر أو داخل الجزائر فقد تم تحديد ثلاثة أصناف رئيسية لهاو هي كما يلي:⁽¹⁵⁾
1-1-- التنظيمات العامة AG: المشكلة في كل جامعة ابتداء من تاريخ 1877 و التي تجمعت كلها في حدود 1970 لتشكيل ما يسمى ب الاتحاد الوطني للتجمعات الطلابية بفرنسا U.N.A.E.F ليتحول فيما بعد إلى الاتحاد الوطني للطلبة بفرنسا U.N.E.F الذي حاول جمع شمل كل الطلبة على اختلاف توجهاتهم السياسية و الاجتماعية و الدينية،و ذلك للدفاع صفا واحدا عن حقوقهم المشتركة.

أما الطلبة الجزائريين فبالإضافة إلى انخراطهم في هذا التجمع العام انظموا في وحدة أخرى أصبحت تعرف بجمعية الطلاب المسلمين لشمال إفريقيا A.E.M.N.A حيث ظهرت كتتنظيم في الجزائر 1919 و ظهرت في شكل جمعية الطلاب المسلمين لشمال إفريقيا A.E.M.A.N.F عام 1927 و ظلت هذه التنظيمات الطلابية بعيدة عن السياسة إلى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية،لكن ما يلاحظ عن نشاط هذه الجمعيات الطلابية أن التنظيم الطلابي الجزائري بفرنسا أكثر نشاط و حيوية.

و بعد مؤتمر غرونويل عام 1946 ازدادت وتيرة ظهور الجمعيات الطلابية الفرعية نظرا لتبني المؤتمرات فيه ولأول مرة " ميثاق النقابة الطلابية الدولي و بتبني الطلبة لهذه الأفكار النقابية الجديدة تحولت مطالبهم الاجتماعية إلى أفكار لها أبعاد سياسية إلى درجة قضية السيادة الوطنية الجزائرية و الرد بعنف على مقولة الجنرال "بيجو" الشهيرة " الجزائر تم اغتصابها بحد السيف و الحرية..."

هذا التوجه الطلابي الجزائري الجديد جعل اتحاد الطلبة الفرنسيين يقابل هذا التحول الخطير بشيء من عدم الرضا و الرفض لأن أملهم كان عريضا في هذه النخبة.

أما في الجزائر فكانت الحركة الطلابية الجزائرية البربرية تزحف بزعامة "الصادق هجرس" حيث تشكلت عام 1949 في مكتب مشترك مع **الحزب الشيوعي P.C.A** و **الاتحاد الديمقراطي للبيان الشيوعي U.D.M.A** ورغم الوحدة الظاهرة بينهما كان الصراع قائما يدور حول من يظفر بـ 300 طالب مسلم جزائري و مرد هذا الصراع حسب الوثائق أن هذا الأخير راجع إلى المشارب الثقافية و الإيديولوجية و إلى الوضعية الاجتماعية للشرائح الطلابية.

2-أ- الصراع الطلابي الفرانكفوني من أجل حرف M أي المسلمين : كان الرفض قاطعا و العداء سافرا من طرف الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين (U.N.E.A) لظهور (M) المسلمين في الشعار المحدد لهوية الطلبة و عكس هذا التصور جاء إصرار أنصار الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين الذين طالبوا بضرورة إثبات هذا الحرف (M) حتى يتسنى للاتحاد الطلابي الجزائري التميز بهويته⁽¹⁶⁾

و كما نعرف من خلال المسار التاريخي لهذين التنظيمين المتصارعين أن **الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين U.N.E.A** كان سباقا في الظهور في شكل تجمع طلابي يضم كل الشرائح الطلابية الجزائرية الفرنكفونية و ذلك منذ **ديسمبر 1953** بباريس و كان برنامجه أو ميثاقه ينص على الانفتاح على مختلف الشرائح الطلابية من أصل جزائري و لديه قناعات بضرورة استقلال الجزائر، لكن دون تمييز عرقي أو ديني أي أنه اتحاد لا تكي يحمل نفس الأفكار التي يحملها **الحزب الشيوعي الجزائري** سليل **الحزب الشيوعي الفرنسي**.⁽¹⁷⁾

و في سنة 1954 حاول **الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين U.N.E.A** تنظيم مؤتمر بفرنسا غير أنه لقي معارضة من طرف **الحزب الشيوعي الفرنسي الوصي** و رفض المقترحات المزمع تقديمها في هذا المؤتمر و التي في مقدمتها عمل الاتحاد على تنصيب نفسه ناطقا باسم كل الطلبة الجزائريين أو مشكلا لنواة الاتحاد العام للطلبة الجزائريين.

و ذلك أن **الحزب الشيوعي** كان يخطط لبدل آخر طويل المدى، أي أنه كان يفضل تشكيل **الحزب الشيوعي** ومنه تشكيل تنظيمين يدل الواحد تنظيم **الفرنكو لايكوشيوعيين** بفرنسا و آخر بالجزائر، غير أن هذا المخطط الفرنسي اصطدم بمعارضة اتحاد الطلبة الجزائريين بباريس **U.E.A.P**.

و لقد وجهت جمعية الطلبة المسلمين نداء يوم 27 فيفري 1955 لكل الطلبة نحث فيه على " الانضمام والمشاركة في تشكيل **الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين U.G.E.M.A** فأرسلت المناشير لهذا الغرض لكل التجمعات الطلابية و بهذه الحملة الدعائية للمنظمة تمكنوا من إقناع العديد من الطلبة المخرطين في **الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين** و كسبهم لصفوف التنظيم الجديد، ليعم هذا النداء كافة الجمعيات الفرنسية و يحسم النزاع حول حرف (M) في 7 أبريل 1955 بين الذين يرون أن الاتحاد يجب عليه الانفتاح على كافة الشرائح الطلابية الجزائرية بغض النظر عن جنسهم و عرقهم و لغتهم و أنصار حرف (M) الذين قالوا أن الطالب الجزائري في مثل هذه الظروف التي يعيشها في أمس الحاجة إلى

استرجاع شخصيته المسلوبة والتي تمثلها لغته العربية و دينه الإسلامي و حضارته العربية الإسلامية وبهذه الحجج الدامغة حسم الصراع لصالح أنصار حرف (M)⁽¹⁸⁾

3-أ- الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين U.G.E.M.A :

بعد تاريخ المؤتمر التأسيسي دخل الاتحاد في معترك الانشغالات السياسية للبلاد و لم تسعفه الأحداث للقيام بدور الوسيط أو همزة الوصل بين الجزائر و فرنسا كما تعهد في برنامجه.

فأحداث الشمال القسنطيني 20 أوت و الرد الاستعماري العنيف بأشكاله المختلفة جعل الطلبة يرفعون لوائح التنذير للسلطات الفرنسية الرسمية،و لكن لم يجدي نفعا إذ وجد الاتحاد نفسه ضمن عمليات المتابعة و الاعتقالات و الاغتيالات في صفوف عناصره. كاعتقال الطالب "محمد رشيد عمارة" يوم ديسمبر 1955 و اغتيال الطالب " بلقاسم زدور" الأمر الذي أدى بالاتحاد إلى إعلان إضراب و توقف عن الدراسة يوم 20 جانفي 1956 مطالبين بإطلاق سراح إخوانهم المعتقلين⁽¹⁹⁾

و هكذا بدا الاتحاد (U.G.E.M.A) نضاله باستعمال وسيلة الإضراب عن الطعام و الدروس للوقوف ضد سياسة العنف التي تنتهجها فرنسا في الجزائر، ثم عقد الاتحاد اجتماعا في العاصمة و ذلك بعد ان ازداد الوضع سوءا وقد تم في هذه الندوة العامة المنعقدة يوم 19 ماي 1956 الاعلان عن شن إضراب إلى اجل غير محدد قد نم بعدها الالتحاق الجماعي بالثورة.⁽²⁰⁾

و كرد فعل متوقع قام الاستعمار الفرنسي بحل الاتحاد في جانفي 1958 و وجهت للطلبة المشرفين على تسيير الاتحاد تهمة الإخلال بالأمن العام و أحيلوا إلى المحاكم الفرنسية⁽²¹⁾، لكن قرار الحل لم يكن إلا على المستوى الرسمي لأن الاتحاد (U.G.E.M.A) واصل نضاله إلى الاستقلال و بعد ذلك اجتمع أعضاء الاتحاد في مؤتمرهم التأسيسي بالعاصمة .

2- الحركة الجمعوية بعد الاستقلال:

لقد بقيت الحركة و تسيير وحل الجمعيات، ذلك لأن الجزائر كانت في ذلك الوقت تعتبر جزءا من فرنسا حتى سنة 1970 حيث تم إصدار أول تشريع جزائري في هذا الموضوع،و يتمثل في أمرية تحدد الإجراءات العامة فيما يخص إنشاء و تنظيم الحركة الجمعوية عموما.

و تجدر الإشارة عموما إلى أن تأثير هذه الأمرية كان جد محدود نتيجة التأخر في إصدار النصوص التطبيقية⁽²¹⁾ .

إن أول خطوة في طريق فتح المجال لتأسيس الجمعيات بنوع من الحرية تجسد مع ظهور قانون 1987 و لقد أدى هذا القانون إلى الاعتراف بمبدأ الوجود القانوني لأي منظمة، إلا أن الوجود مشروط بإجراءات الاعتماد من طرف السلطات العمومية حيث تتمتع هذه الأخيرة بصلاحيات تخولها فض اعتماد الجمعيات التي قد لا ترغب في ظهورها على الساحة⁽²²⁾

لكن و رغم النقائص التي يمكن ملاحظتها حول هذا القانون فإنه أدى فعلا إلى خلق ديناميكية جديدة في العمل الجمعوي حيث تأسست عدة منظمات أو جمعيات وطنية و محلية في مختلف الميادين

مهنية، نسائية، ثقافية، دينية... الخ هذا من جهة و من جهة أخرى فان مثل هذه الجمعيات احتلن مكانة غامضة في تصور الجمهورية الجزائرية حيث كان لديها اتجاه سلبي على العموم نحو مثل هذه التنظيمات، و لقد كانت مؤسسات الجمهورية تعمل سنة 1990 بحزم ضد وجود أية وساطة بينها و بين المواطن. (23)

إذ أنها كانت ترفض أي انتماءات للمواطن إلى تجمعات لا تخضع مباشرة إلى مراقبتها و توجيهاتها بمعنى أن مؤسسات الجمهورية كانت تنظر نظرة شك بل عدم تقبل لوجود تجمع دائم و منظم يتفاعل مع المواطن دون انتظار تعليماتها حول محتوى و طريقة العمل و الأهداف المراد تحقيقها .

خامسا : نتائج الدراسة

يمكن إجمال أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة فيما يلي :

- 1- تعتبر التنظيمات الطلابية وسط اجتماعي يجمع عددا من الأفراد (الطلاب) للقيام بأدوار معينة، فمن خلالها يمكنهم المشاركة و إبداء الرأي عن طريق الممارسات الجماعية التي يقومون بها داخل المنظمة، و هذا ما يساهم في عملية التنشئة الاجتماعية لهؤلاء الطلبة .
- 2- تساهم التنظيمات الطلابية في ترقية معارف منخرطيهما و حتى غير المنخرطين من خلال الأنشطة الثقافية و الترفيهية و الاجتماعية التي تساهم في نشرها،
3. إن الانخراط في المنظمة الطلابية يمنح للمنخرط الحنكة و المعرفة الجيدة بالمحيط المتواجد فيه - الجامعة خاصة و المجتمع عامة - و يبرز هذا خلال النشاطات التي تقوم بها المنظمة كالمشاركة في ملتقيات ودورات مختلفة المجالات و هذا ما يساهم في التنشئة السياسية لمنخرطيهما .
- 4- تكسب التنظيمات الطلابية أبعادا سياسية لشخصية الفرد المنخرط فيها مثل الوعي السياسي تكريس الحريات، المشاركة السياسية، الدفاع عن الحقوق، التوجه الحزبي ... الخ .
- 5- تقوم التنظيمات الطلابية بتنشئة الأفراد المنخرطين سياسيا من خلال ما تقوم به من نشاطات كالقيام بانتخابات لاختيار الهياكل القاعدية في المنظمة مثلا، و كذا حل المشاكل عن طريق النقابة و غيرها من النشاطات التي تسمح لهم بممارسة كثير من الأدوار السياسية .

خاتمة :

تعتبر التنظيمات الطلابية مؤسسة اجتماعية هامة في محيط معقد كالجامعة لارتباط باهتمامات الطالب مباشرة و لها أهداف و أبعاد تربوية إذ تقوم بتربية و تنشئة الأفراد على أسس معينة منها اجتماعية، السياسية، البيداغوجية، و يظهر ذلك من خلال تلقين أفرادها القيم و التعابير الاجتماعية و القوانين التي تسمح بتكيفهم مع الوسط الجامعي و المجتمع ككل، و هذا كله من خلال الفضاء التفاعلي الذي يتشكل داخلها .

لذا يجب التركيز عليها و استغلالها بنجاعة لما تنتج من نخبة مؤهلة لفهم حاضرها و صناعة مستقبلها

قائمة المراجع:

- 1-Amitiai Etzioni.modern organization.N.J :Englewood chiffes prentice hall.1964.p3.
- 2-Talcott prsons.sturctre and process in modern societies.the persons free press 1960.p17.
- 3- مصطفى عشوي، علم النفس الصناعي التنظيمي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط1، 1992، ص35-36.
- 4- محمد فنحي مبروك، الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي، المكتبة الجامعية الازاريطية، الإسكندرية، ط2000، ص1، ص156-157.
- 5- محمد لبيب النجحي، الأسس الاجتماعية للتربية، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1981، ص174.
- 6- محمود حسن إسماعيل، التنشئة السياسية، دار النشر للجامعات، مصر، ط1، 1997، ص22.
- 7- سعد إبراهيم جمعة، الشباب و المشاركة السياسية، دار الثقافة، القاهرة، ط1، 1997، ص22.
- 8- محمود حسن إسماعيل، المرجع السابق، ص22.
- 9- نفس المرجع، ص22.
- 10-Norman(A),charles harrington,the learning of political behaviour ,folesman ,new York,1996,p70
- 11- محمد علي محمد، أصول علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط1، 1981، ص176.
- 12- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط1979، ص450.
- 13- حامد عبد السلام زهران، عام النفس الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة، ط1997، ص245.
- 14- فاطمة القليني و اخرون، الطفل و التنشئة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط1994، ص139.
- 15- عبد الله حمادي، الحركة الطلابية الجزائرية 1962-1979، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ط2، 1995، ص45-47.
- 16- عمار هلال، نشاط الطلبة الجزائريين إبان ثورة نوفمبر 1954، لافوميك، الجزائر، 1986، صص28-29.
- 17- عبد الله حمادي، مرجع سابق، ص52.
- 18- نفس المرجع، ص55.
- 19- نفس المرجع، ص56.
- 20- عمار هلال، مرجع سابق، ص29.
- 21- محمود بوسنة، الحركة الجمعوية في الجزائر " مجلة العلوم الإنسانية" دار الهدى للطباعة و النشر، عين مليلة، العدد17، جوان 2002، ص134.

22- نفس المرجع، ص. 135.

23- نفس المرجع، ص 136 .

علاقة صعوبة تعلم الرياضيات بالإفراط الحركي المصاحب لنقص الانتباه عند تلاميذ
الصف الرابع ابتدائي.

The relation ship of dyscalculia and excessive motor associated with
attention deficit of the four class pupils

أ.مزريق أسماء

جامعة أبو القاسم سعد الله-الجزائر 02

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز علاقة صعوبة تعلم الرياضيات بالإفراط الحركي المصاحب لنقص الانتباه عند تلاميذ الصف الرابع ابتدائي، من خلال دراسة أربع مؤشرات وهي: عجز الانتباه، وعامل الجنس، والإفراط الحركي، وعسر الحساب، والعلاقة الارتباطية بين هذه المتغيرات، حيث توصلت النتائج إلى إثبات الفرضية التي تنص على أنه: "توجد علاقة ارتباطية بين الإفراط الحركي وصعوبة تعلم الرياضيات"، إذ بلغ معامل الارتباط "بيرسون" $r = -0.76$ عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.01)، وهي علاقة ارتباطية عكسية، بمعنى أنه كلما ارتفعت نسبة الحركة والنشاط عند التلميذ كلما كانت درجاته في مادة الرياضيات منخفضة ومنتدنية.

الكلمات المفتاحية: صعوبة تعلم الرياضيات، الإفراط الحركي، نقص الانتباه.

Abstract:

This study is highlights the relationship between dyscalculia and excessive motor associated with attention deficit in children with the fourth level of primary category through four indicators wich are : Attention deficit , Sex factor , Hyperactivity and Dyscalculia and the The correlation between these variables where the results reached to prove the hypothesis of the existance of correlation between hyperactivity and dyscalculia, where the coefficient of correlation reached to $r = -0.76$ pearson at the statistical significance's level 0.01. And it is the reverse correlation which means that when the percentage of movement and activity of the pupil are higher, his grades in the account item will be low and dropped.

.Keywords: dyscalculia, excessive motor, attention deficit .

1- إشكالية الدراسة:

يعد الانتباه أحد العمليات العقلية التي تلعب دورا هاما في حياة الفرد من حيث قدرته على الاتصال بالبيئة المحيطة به، والتي تنعكس على اختياره للمنبهات الحسية المختلفة والمناسبة، وذلك حتى يتمكن من تحليلها بدقة، وإدراكها والاستجابة لها بصورة تجعله يتكيف مع بيئته الداخلية والخارجية (1).

ونظرا لكون الانتباه عملية عقلية نمائية ضرورية، فإنه يلاحظ على بعض الاطفال عدم قدرتهم على تركيز انتباههم، أو تنظيم نشاطهم الذهني نحو شيء محدد لفترة طويلة، كما أنهم لا يستطيعون أن يتحرروا من العوامل الخارجية التي تعمل على تشتت انتباههم، حيث يصيب هذا الاضطراب السلوكي الأفراد في مرحلة الطفولة، وحين يصاب الطفل باضطراب كاضطراب الإفراط الحركي المصاحب لعجز الانتباه فإن شخصيته تختل على جميع المستويات: النفسية المعرفية، والاجتماعية، وخاصة على المستوى الأكاديمي، وكذا تحصيله الدراسي، وقد أثبتت بعض الدراسات وجود علاقة ارتباطية بين اضطراب الإفراط المصاحب لنقص الانتباه والتحصيل الدراسي، من خلال مجموعة من البحوث التي أنجزت في هذا الموضوع، بما فيها دراسة قام بها "ليلهي وزملائه" على مجموعة من الأطفال الذين يعانون من صعوبات في التعلم، اتضح من نتائجها أن معظم هؤلاء الأطفال يعانون مشكلة الإفراط الحركي المصاحب لنقص الانتباه، وأن هذه المشكلة من العوامل الرئيسية لصعوبات التعلم التي تواجههم، وفي دراسة أخرى قام بها كل من "بلومين- فوتش" على مجموعتين متجانستين من الأطفال، يعاني أحد أفرادها من الحركة المفرطة ونقص الانتباه، حيث طبق على جميع الأطفال اختبارات مختلفة للمهارات، وبمقارنة نتائج الأداء على هذه الاختبارات أوضحت النتائج انخفاضا ملحوظا في مستوى أداء الأطفال ذوي الحركة المفرطة، بالمقارنة بأداء الأطفال المجموعة الأخرى الذين لا يعانون من هذا الاضطراب (2).

وبعد تفحص هذه الدراسات سنقوم بتناول أحد أنواع صعوبات التعلم التي تعترض طريق تعليم هذه الفئة، وهي صعوبة تعلم مادة الرياضيات، حيث أن الدراسات الكثيرة التي تناولت الصعوبات الأكاديمية أو التعليمية كصعوبات تعلم الرياضيات حاولت في مجملها تقديم تعريف واضح لهذه الصعوبة، ومنه نجد "بادين" الذي يعرفها بعدم القدرة على استخدام الاستنتاجات التجريدية والرموز (3).

وأما "جيرري" فيرى أنها صعوبة دائمة في تعلم أو فهم مفاهيم العدد، أو معرفة قواعده أو القدرة على الحساب، وتدعى هذه الصعوبات في اغلب الاحيان بالعجز الرياضي (4).

ومن خلال ملاحظتنا الميدانية بالمدارس الابتدائية بولاية الشلف كدراسة استطلاعية خلال السنة الدراسية (2009-2010) لأقسام السنة الرابعة ابتدائي، وجدنا أن المصابين بالإفراط الحركي المصاحب لنقص الانتباه تكون لديهم صعوبات في تعلم مادة الرياضيات، والتي تعيقهم في حياتهم اليومية، حيث أن الانتباه يكون موجه لعدة أشياء في وقت واحد، مما يصعب عليهم القيام بمختلف النشاطات، وفي هذه الدراسة سنحاول تسليط الضوء على صعوبات تعلم الرياضيات المصاحب لنقص الانتباه عند المصابين بالإفراط الحركي، وبهذا يمكننا أن ننطلق من التساؤلات التالية:

هل توجد علاقة ارتباطية بين الإفراط الحركي المصاحب لنقص الانتباه وصعوبة تعلم الرياضيات عند تلاميذ الصف الرابع ابتدائي؟

1- هل توجد علاقة ارتباطية بين نقص الانتباه وصعوبة تعلم الرياضيات عند تلاميذ الصف الرابع ابتدائي؟

2- هل توجد علاقة ارتباطية بين الإفراط الحركي وصعوبة تعلم الرياضيات عند تلاميذ الصف الرابع ابتدائي.

3- هل توجد علاقة ارتباطية بين مستوى الإفراط الحركي وعامل الجنس عند تلاميذ الصف الرابع الابتدائي؟

4- هل الذكور أكثر عرضة للإصابة بإفراط الحركي المصاحب لعجز الانتباه وصعوبة تعلم الرياضيات أم الإناث في الصف الرابع ابتدائي؟

و للإجابة عن هذه التساؤلات يمكن أن نطرح الفرضيات التالية:
الفرضية العامة:

توجد علاقة ارتباطية بين الإفراط الحركي المصاحب لنقص الانتباه وصعوبة تعلم الرياضيات عند تلاميذ الصف الرابع ابتدائي.

الفرضيات الجزئية:

1- توجد علاقة ارتباطية سالبة بين نقص الانتباه وصعوبة تعلم الرياضيات عند تلاميذ الصف الرابع ابتدائي.

2- توجد علاقة ارتباطية سالبة بين الإفراط الحركي وصعوبة تعلم الرياضيات عند تلاميذ الصف الرابع ابتدائي.

3- توجد علاقة ارتباطية من مستوى الإفراط الحركي وعامل الجنس عند تلاميذ الصف الرابع الابتدائي.

4- الذكور هم أكثر عرضة للإصابة بالإفراط الحركي المصاحب لنقص الانتباه وصعوبة تعلم الرياضيات بالمقارنة مع الإناث في الصف الرابع ابتدائي.

2- أهمية الدراسة: تتحدد أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- تتناول اضطرابا شائعا بكثرة بين تلاميذ المدارس، ألا وهو صعوبة تعلم الرياضيات.
- الخطورة التي يشكلها اضطراب صعوبة تعلم الرياضيات بحد ذاته، حيث يستمر خلال مختلف المراحل النمائية والتعليمية.
- ارتباط صعوبة تعلم الرياضيات بالعديد من الاضطرابات النمائية الأخرى.
- ارتباط صعوبة تعلم الرياضيات بالعديد من صعوبات التعلم الأكاديمية.
- عدم الاهتمام الكافي بهذا الاضطراب من قبل الباحثين المحليين .

- ندرة الأبحاث التي جمعت بالدراسة بين المتغيرات الثلاث: الإفراط الحركي، ونقص الانتباه، وصعوبة تعلم الرياضيات.

3- أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في الكشف عن قدرات التلاميذ المصابين بالإفراط الحركي المصاحب لنقص الانتباه، وذلك بالبحث في الأسباب المؤدية إلى صعوبة تعلم الرياضيات عند هذه الفئة من الأطفال.

4- حدود الدراسة:

تناولت الدراسة اضطراب صعوبة تعلم الرياضيات عند الأطفال المصابين بالإفراط الحركي المصاحب لنقص الانتباه، ويقتصر ميدانه على تلاميذ الصف الرابع ابتدائي، والنتائج المتوصل إليها تكون مرتبطة بهذه العينة من الأطفال، وتقتصر على حدود الأدوات المستخدمة في هذه الدراسة دون القول بتعميمها على جميع الأطفال المصابين بهذا الاضطراب .

5- تحديد المفاهيم الأساسية في الدراسة:

5-1- الرياضيات: تنطلق من كونها علم عقلي مجرد من المحتويات، وهي علم تراكمي يتطلب فهم اللاحق منه إدراك السابق من التعليم، فهو علم تسلسلي، والرياضيات تتكون من المفاهيم المجردة، وأي ثغرة في تعلمه سيؤثر حتما على التعلم الذي سيلحقه، لأنه بطبيعته علم تراكمي مترابط، كل مرحلة منه ترتبط بالمرحل السابقة له (5) .

5-2- صعوبات تعلم الرياضيات: أطلقت عليها عدة من تسميات منها: عسر الحساب، أو العجز الرياضي، أو الديسكاليليا، وهي مصطلحات ذات معنى واحد، حيث تشير إلى صعوبة بالغة في أداء العمليات الحسابية، والاستنتاجات الرياضية أو كليهما (6) .

5-3- الإفراط الحركي: هو حركات جسمية تفوق الحد الطبيعي المقبول (7) .

5-4- الانتباه: هو تهيؤ عقلي معرفي انتقائي اتجاه موضوع المنتبه له، أو تركيز الجهد العقلي في الاحداث العقلية، أو الحسية، وهذا يعني أن الانتباه ينطوي على خصائص أهمها: الاختبار أو الانتقاء، التركيز، القصد والاهتمام أو الميل لموضوع الانتباه (8) .

5-6- نقص الانتباه: يعرف على أنه عدم القدرة على التركيز نحو شيء محدد لفترة طويلة، يرافقه عدم القدرة على التحرر من العوامل الخارجية التي تشتت الانتباه .

5-7- الإفراط الحركي المصاحب لنقص الانتباه: عرفته رابطة الطب الأمريكي بأنه: " الطفل الذي يتصف بالعجز في التركيز، وعدم القدرة على إنهاء الأعمال التي توكل إليه، إضافة إلى ذلك الحركة غير محددة، ويلاحظ أن هؤلاء الأطفال لا يصغون جيدا لما يقال لهم (10) .

6- دراسات سابقة:

دراسة الباحثين "shrlive et al" (1993)، حيث فحصت الخصائص السلوكية والانتباهية لعينة من الأطفال في الصف الرابع الابتدائي، منهم مجموعة من الأطفال الذين يعانون من صعوبة تعلم

الرياضيات، ومجموعة الأطفال الأسوياء، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المشكلات الانتباهية، فكل من الذكور والإناث من مجموعة الأطفال الذين يعانون من صعوبة تعلم الرياضيات لديهم مشكلات انتباهية كثيرة على نحو دال مقارنة بالأطفال الأسوياء، ثم قسم الباحثون أطفال مجموعة صعوبة تعلم الرياضيات إلى ثلاث مجموعات فرعية هي: أطفال ذوي صعوبة تعلم الرياضيات ولديهم صعوبات في القراءة (10 أطفال)، وأطفال ذوي صعوبة تعلم الرياضيات ولا يعانون من صعوبات في القراءة (10 أطفال)، وأطفال ذوي صعوبة تعلم الرياضيات تزيد نسبة ذكائهم اللفظية على نسبة الذكاء العملية بمقدار عشرة درجات (09 أطفال)، وأظهرت النتائج وجود فروق دالة في الانتباه والعدوانية .

دراسة الباحث "عجلان" (2002)، هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى انتشار صعوبات التعلم (القراءة، الكتابة، الحساب) بين عينة من الاطفال في الصف الرابع الابتدائي (372) من (5) مدارس حكومية بمدينة أسيوط المصرية، وأظهرت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الأطفال ذوي صعوبات التعلم والأطفال الأسوياء في الدرجة الكلية لاضطراب نقص الانتباه، والإفراط الحركي ومكوناته. **دراسة "زيادة" (2004)** أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الأطفال ذوي صعوبة تعلم الرياضيات والأطفال الأسوياء في الانتباه السمعي، في حين لا توجد فروق دالة فيما يخص الانتباه البصري، والتصور البصري المكاني.

7- منهجية البحث:

7-1- منهج الدراسة:

استعملنا المنهج الوصفي الارتباطي الذي يتوافق مع طبيعة الموضوع وإشكاليته، انطلاقاً من كونه يصف الظاهرة وصفاً دقيقاً كما وكيفياً، والذي يمكننا من معرفة ما إذا كانت هناك علاقة بين متغيرين أو أكثر، ومعرفة اتجاه وقوة تلك العلاقة.

7-2- مكان إجراء الدراسة:

لقد تم إجراء الدراسة بالمدارس الابتدائية المستوى الرابع الابتدائي المتواجدة بولاية الشلف، وهي: "مدرسة الشهيد جلول مومنة" بأولاد عباس، "مدرسة الشهيد مزريق عبد القادر" بوادي الفضة.

7-3- عينة الدراسة:

شملت العينة تلاميذ الصف الرابع ابتدائي، والتي توافقت المرحلة العمرية من (10) إلى (12) سنة، وتمثل فترة انتقالية بين مرحلة العمليات المادية ومرحلة العمليات المجردة في النظام المعرفي للطفل حسب بياجيه، وقد تم اختيارنا لمدرستين من المستوى الرابع ابتدائي، وقد اعتمدنا على الطريقة القصصية، أين قمنا بعزل التلاميذ الذين يعانون من إعاقات حسية سمعية وبصرية، والتي تعيق تحصيلهم الأكاديمي، وأولئك الذين يعانون من تخلف دراسي عام، وبعد هذا الانتقاء تم ضبط (90) تلميذ وتلميذة (36) ذكر (54) أنثى، والتي تشتمل على أطفال عاديين ومتفوقين ومتأخرين في تحصيلهم لمادة الرياضيات، وقد تمثلت خصائص العينة في ما يلي:

- عامل السن: يتراوح سن أفراد العينة بين (10) و (12) سنة .
- المستوى التعليمي: شمل تلاميذ الصف الرابع الابتدائي.
- المستوى الاقتصادي: يتمتع أفراد العينة بمستوى اقتصادي متوسط .
- عامل الجنس : اشتملت عينة الدراسة على الجنسين ذكور و إناث.

8-أدوات الدراسة:

8-1- الاختبارات النفسية المطبقة: استخدمنا في دراستنا أداتين، حيث أن موضوع الدراسة هو صعوبة تعلم الرياضيات عند الأطفال المصابين بالإفراط الحركي المصاحب لنقص الانتباه عند تلاميذ الصف الرابع ابتدائي، فكانت الأداة الأولى هي عبارة عن استبيان "كونرس conners" للمعلمين لقياس الإفراط الحركي المصاحب لنقص الانتباه عند التلاميذ من سن السادسة الى الرابعة عشر سنة، كيف هذا الاستبيان في المحيط الاسباني و تمت المصادقة عليه، ثم استطاع كل من فاري و ناربونا (Farre & Narbona,1997) من تعديله و وحذف بعض العبارات و بالتالي اقترحا عشرون سؤالاً بالتنقيط من 01 الى 03، تمت ترجمته الى اللغة الفرنسية من طرف الباحثة (Chevrrie Muller) ثم ترجم الى اللغة العربية من طرف مجموعة من الطلبة بمساعدة الاستاذة " حاوش"، استاذة وحدة الصوتيات الفيزيائية بمعهد الادب العربي و الترجمة بجامعة الجزائر. حيث يسمح هذا الاستبيان بتقييم ثلاثة عوامل هي:

- نقص الانتباه من خلال البنود: 2-4-7-8-19 .
- الإفراط الحركي من خلال البنود: 1-3-5-13-17 .
- اضطرابات السلوك من خلال البنود: 6-9-10-11-14-15-16-18-20. (لقد تم إهمال هذا العامل لعدم تعلقه بموضوع البحث).

أما الأداة الثانية فكانت تتضمن مجموعة من التمارين المأخوذة من البرنامج الدراسي المقرر لتلاميذ الصف الرابع ابتدائي، وتتضمن (14) تمرين (11).

8-2- أدوات المعالجة الإحصائية : اعتمدنا في دراستنا على:

- المتوسطات الحسابية.
- الانحرافات المعيارية .
- معامل الارتباط " برافيس بيرسون bravis pearion .
- معامل الارتباط ل كرامر cramer.

9- طريقة إجراء البحث:

تم إجراء البحث في الفصل الثالث من السنة الدراسية (2009-2010) عبر أربعة مراحل: المرحلة الاولى: قمنا بالاتصال بمديري المدرستين الابتدائيتين بعد اخذ موعد معهما، وتم التحاور معهما حول كيفية تطبيق أدوات الدراسة.

المرحلة الثانية: في هذه المرحلة قمنا بالاتصال المباشر بالمعلمين، وقمنا بشرح جميع بنود استبيان "كونرس".

المرحلة الثالثة: قمنا في هذه المرحلة بالتعرف على التلاميذ وبعدها قمنا بتطبيق اختبار صعوبة تعلم الرياضيات.

المرحلة الرابعة: في هذه المرحلة قمنا بتصحيح الأداتين، حيث قمنا بتصحيح عاملين اثنين من استبيان "كونرس" وهما عامل الإفراط الحركي وعامل عجز الانتباه باعتبارها محور دراستنا، أما فيما يخص طريقة التقطيط في اختبار صعوبة تعلم الرياضيات، فكانت بنفس الطريقة التي يتبعها المعلمين في الاختبارات الفصلية.

10- عرض وتحليل النتائج :

10-1- النتائج المتعلقة بصعوبة تعلم الرياضيات:

توضح النتائج أن الدرجات المتحصل عليها في اختبار صعوبة تعلم الرياضيات على تلاميذ العينة التي كانت تحتوي على التلاميذ الذين يعانون من صعوبة تعلم الرياضيات والعينة التي تضم التلاميذ العاديين، أن قيمة المتوسط بلغت (40)، فبلغ عدد التلاميذ المتحصلين على علامات أقل من المتوسط (59) تلميذ وتلميذة، وعدد التلاميذ المتحصلين على علامات أكثر من المتوسط (31) تلميذ وتلميذة، حيث فاقت نسبة التلاميذ الذين لديهم تحصيل متدني في مادة الرياضيات نسبة التلاميذ المتحصلين على علامات مرتفعة في هذه المادة.

10-2- النتائج المتعلقة بالإفراط الحركي:

أوضحت النتائج أن كل من يتحصل على (10) درجات فما فوق تحكم عليه بأنه مفرط حركيا، وقد بلغت نسبة التلاميذ الذين تحصلوا على (10) نقاط فأكثر (57) تلميذ وتلميذة بنسبة (63.3%)، في حين ان نسبة التلاميذ الذين تحصلوا على أقل من (10) قد بلغت (33) تلميذ وتلميذة بنسبة (36.7%).

10-3- عرض النتائج المتعلقة بنقص الانتباه:

أوضحت النتائج أن نسبة التلاميذ الذين تحصلوا على درجات تساوي أو أكثر من (10) نقاط بلغت (59) تلميذ وتلميذة بنسبة (65.6%)، في حين قدر عدد التلاميذ الذين تحصلوا على درجات أقل من (10) تلميذ وتلميذة بنسبة (34.4%).

10-4- عرض وتحليل نتائج الإحصاء الوصفي بين متغيرات الدراسة:

(جدول (01) يوضح قيمة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنتائج العينة)

العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
90	9.37	4.33	صعوبة تعلم الرياضيات
90	9.22	4.05	الإفراط الحركي
90	35.36	14.95	نقص الانتباه

يوضح الجدول أن القيم الموضوعية التي ستقوم على أساسها مختلف الإحصائيات الوصفية (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) لكل متغير على حدا، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي صعوبة تعلم الرياضيات (9.37)، وبلغ الانحراف المعياري (40.5)، أما بالنسبة لنقص الانتباه فبلغت قيمة المتوسط الحسابي (33.36)، والانحراف المعياري (17.95) .

10-5- عرض وتحليل نتائج درجة الإصابة بالاضطرابات عند كلا الجنسين:

(جدول (02) يوضح نتائج الإحصائيات الوصفية لمختلف المتغيرات بالنسبة للذكور)

المتغيرات	العينة	الدرجة القصوى	الدرجة الدنيا	المتوسط لحسابي	الانحراف المعياري
صعوبة تعلم الرياضيات	36	70	9.00	41.11	16.24
الإفراط الحركي	36	14	00	07.86	4.23
الانتباه	36	15	00	7.88	4.18

من خلال هذا الجدول نجد أن أقصى درجة تحصل عليها التلاميذ في صعوبة تعلم الرياضيات هي (70)، أما أدنى درجة فكانت (09) وهذا من (80)، وبلغ المتوسط الحسابي (41.11) والانحراف المعياري (16.24)، في حين كانت أعلى درجة في الإفراط الحركي (14)، وأدنى درجة (00)، وبلغ المتوسط الحسابي (7.86)، والانحراف المعياري (4.23)، أما بالنسبة لنقص الانتباه فوصلت أعلى درجة فيه (15)، وأدنى درجة (00)، أما المتوسط الحسابي فكان (7.88)، والانحراف المعياري (4.19)، وهذا في عينة قوامها (36) تلميذ .

(الجدول (03) يوضح نتائج الإحصائيات الوصفية لمختلف المتغيرات بالنسبة للإناث)

المتغيرات	العينة	الدرجة القصوى	الدرجة الدنيا	المتوسط لحسابي	الانحراف المعياري
صعوبة تعلم الرياضيات	54	64	10	31.11	12.80
الإفراط الحركي	54	15	00	10.12	3.69
الانتباه	54	15	00	10.37	4.19

يبين الجدول مختلف نتائج الإحصائيات الوصفية من متوسط حسابي وانحراف معياري، والدرجة القصوى والدنيا الخاصة بالمتغيرات الثلاثة بالنسبة للإناث فقط، حيث نجد في صعوبة تعلم الرياضيات أن أقصى درجة تحصل عليها التلاميذ هي (64)، أما أدنى درجة فكانت (10) من (80)، وبلغ المتوسط الحسابي (31.11)، والانحراف المعياري (12.80)، في حين كانت أعلى درجة في الإفراط الحركي (15) وأدنى درجة (00)، وبلغ المتوسط الحسابي (10.12)، والانحراف المعياري (3.69)، أما بالنسبة لنقص الانتباه فوصلت أعلى درجة فيه (15) وأدنى درجة (00)، أما المتوسط الحسابي فبلغ (10.37) والانحراف المعياري (4.19)، وبلغ عدد الإناث (54) تلميذة.

يتضح من خلال الجدولين رقم (02) و(03) ارتفاع نسب كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري بالنسبة للمتغيرين: X_1 و X_2 المتمثلين في الإفراط الحركي ونقص الانتباه لصالح الإناث، بمعنى ارتفاع مستوى الإفراط الحركي المصاحب لنقص الانتباه عند الإناث، أما بالنسبة للمتغير التابع (y) المتمثل في صعوبة تعلم الرياضيات فكانت النتيجة لصالح الذكور، أي ارتفاع نسبة صعوبة تعلم الرياضيات عند الذكور مقارنة بالإناث.

10-6- عرض وتحليل نتائج علاقة الإفراط الحركي بصعوبة تعلم الرياضيات:

(جدول (04) يوضح نتائج معامل الارتباط بين الإفراط الحركي وصعوبة تعلم الرياضيات)

صعوبة تعلم الرياضيات	الإفراط الحركي	
- 0.76	1.00	الإفراط الحركي
1.00	- 0.76	صعوبة تعلم الرياضيات

يوضح الجدول رقم (04) علاقة الارتباط السالبة والقوية بين الإفراط الحركي و درجات صعوبة تعلم الرياضيات، أين بلغ معامل الارتباط (0.76)، وهي علاقة عكسية دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.01)، أي كلما اتسعت نسبة الحركة والنشاط عند التلميذ كلما كانت درجاته أو تحصيله في مادة الرياضيات منخفضة، وكلما انخفض مستوى النشاط والحركة زاد تحصيله في مادة الرياضيات، وعليه يتم قبول القضية المقترحة القائلة بأنه: "توجد علاقة إرتباطية بين الإفراط الحركي وصعوبة تعلم الرياضيات".

10-7- عرض وتحليل نتائج علاقة نقص الانتباه بعسر الحساب.

(جدول (05) يوضح نتائج معامل الارتباط بين نقص الانتباه وصعوبة تعلم الرياضيات)

صعوبة تعلم الرياضيات	نقص الانتباه	
- 0.77	1.00	نقص الانتباه
1.00	- 0.77	صعوبة تعلم الرياضيات

يوضح الجدول رقم (05) أن معامل الارتباط "بيرسون" بين عجز الانتباه وصعوبة تعلم الرياضيات قد بلغ (-0.77)، عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.01)، وهذا يعني أن هناك علاقة عكسية سالبة وقوية ذات دلالة إحصائية كبيرة بين متغير نقص الانتباه ومتغير صعوبة تعلم الرياضيات، حيث أنه كلما قلت نسبة الانتباه انخفضت درجات التحصيل في مادة الرياضيات، وكلما ارتفعت نسبة الانتباه ارتفعت نتائج التحصيل في مادة الرياضيات، وعليه تحققت الفرضية الثانية التي كانت تنص على: "وجود علاقة ارتباطية بين نقص الانتباه وصعوبة تعلم الرياضيات".

10-8- عرض وتحليل نتائج العلاقة بين مستوى الإفراط الحركي و طبيعة الجنس:

(جدول (06) يوضح نتائج تصنيف العينة حسب الجنس بين المفرطين وغير المفرطين حركيا)

مجموع	الجنس		الإفراط	الحركي
	ذكور	إناث		
47	24	23	المفرطين حركيا	
43	12	31	غير المفرطين حركيا	
90	36	54	المجموع	

يوضح الجدول رقم (06) تقسيم عينة البحث إلى ذكور مفرطين وغير مفرطين، ونفس الشيء بالنسبة للإناث، وبهذا يتسنى لنا معرفة إن كانت هناك علاقة بين عامل الجنس والإصابة بالإفراط الحركي.

(جدول (07) يوضح نتائج معامل الارتباط كرامر بين مستوى الإفراط الحركي وعامل الجنس)

النتائج	معامل الارتباط	العينة
0.23		
90		

يوضح الجدول رقم (07) أن هناك علاقة موجبة رغم أنها ضعيفة لكنها دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الاحصائية (0.01) بين عامل الجنس ومستوى الإفراط الحركي، وعليه يتم قبول الفرضية الثالثة التي ترى أن هناك علاقة بين عامل الجنس ومستوى الإفراط الحركي .

11- تفسير النتائج:

افتراضنا في بداية دراستنا وجود علاقة ارتباطية بين الإفراط الحركي المصاحب لنقص الانتباه وصعوبة تعلم الرياضيات عند تلاميذ الصف الرابع ابتدائي، وتفرعت عن هذه الفرضية العامة ثلاث فرضيات جزئية، وقصد اختبار صحة هذه الفرضيات استخدمنا مجموعة من القوانين الإحصائية كالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الارتباط "بيرسون" ومعامل "كرامر" ومن خلال النتائج المتحصل عليها توصلنا إلى النتائج التالية:

وجود علاقة عكسية سالبة بين الإفراط الحركي وصعوبة تعلم الرياضيات، أي أنه كلما ارتفع مستوى الإفراط الحركي كلما نقص التحصيل في مادة الرياضيات.

أيضا توصلنا إلى وجود علاقة بين نقص الانتباه وصعوبة تعلم الرياضيات، وهي أيضا علاقة عكسية وسالبة، بمعنى أنه كلما كانت نسبة نقص الانتباه كبيرة كلما قل مستوى التحصيل في مادة الرياضيات.

أما فيما يخص الفرضية الثالثة: "توجد علاقة بين الإفراط الحركي وعامل الجنس"، فقد وجدنا أن هناك علاقة موجبة ولو أنها ضعيفة جدا إلا أنها دالة إحصائيا بين الإفراط الحركي وعامل الجنس، وقد يرجع سبب هذه العلاقة التي وجدناها إلى صغر حجم العينة.

وأخيرا الفرضية الرابعة التي كانت تنص على أن: "الذكور هم أكثر الأطفال إصابة بالإفراط الحركي المصاحب لنقص الانتباه وصعوبة تعلم الرياضيات" فكانت النتائج لصالح الإناث، وهو ما يتعارض مع فرضيتنا، وقد ترجع أسباب هذه النتيجة إلى صغر حجم العينة بالنسبة للذكور مقارنة بالإناث، حيث فاقت نسبة الإناث نسبة الذكور في جميع الأقسام التي قمنا بتطبيق بحثنا فيها.

ومما سبق يتضح لنا جليا تحقق الفرضية العامة "توجد علاقة ارتباطيه بين الإفراط الحركي المصاحب لنقص الانتباه وصعوبة تعلم الرياضيات"، وبالتالي يمكن القول أن هناك دراسات تؤكد النتيجة إلي توصلنا إليها ومن بينها التفسير النفس عصبي لكل من "سيميرد" و "كليكمان" و "هاند" "Semurd, Clikman & Hynd" (1999)، الذين افترضوا أن الصعوبات الحسابية ترتبط على نحو دال بالخلل الوظيفي لنصف الكرة المخية الأيمن، كما ترتبط أيضا على نحو دال مع الإفراط الحركي المصاحب لنقص الانتباه (12).

ويتفق أيضا هذا الافتراض مع الدراسة التي قام بها " السيد إبراهيم السمدوني " سنة (1999) بهدف الكشف والتعرف على خصائص الانتباه لدى الاطفال المفرطين حركيا التي تنعكس في مستوى الأداء على المهام التيقظية السمعية والبصرية، كما تهدف الدراسة أيضا إلى التعرف على أثر طبيعة كل مواقف الأداء والمهام على تلك الخصائص، وتوصل إلى وجود انخفاض مستوى أداء كل من الاطفال المصابين بالإفراط الحركي المصاحب لنقص الانتباه وذوي الإفراط الحركي، وأيضا يتأثر أداء الأطفال المضطربين بالمشتتات الخارجية بالمقارنة بأداء الأطفال العاديين، مما ينعكس سلبا على تحصيلهم الدراسي في المدرسة (13) .

وفي نفس السياق نجد دراسة " كارسون وآخرون " Carlson & al (1991) ودراسات "الميثيل فينيدات" والتي أثبتت أن تناول الأطفال المصابين بنقص الانتباه لهذا العقار ومختلف العقاقير النفسية المنبهة يؤدي إلى تأثير إيجابي على الأداء الحسابي عند هؤلاء الأطفال، وتظهر هذه التحسينات واضحة في عدد المسائل المحولة وفي دقة حلها، وتشير نتائج هذه الدراسات أن " الميثيل فينيدات" يحسن من الأداء الحسابي للتلاميذ من خلال تحسينه للسعة الانتباهية الأساسية لهؤلاء التلاميذ، مما يجعلهم قادرين على إجراء الكثير من العمليات الحسابية (14) .

أما علاقة هذا الاضطراب بطبيعة الجنس فيؤكد " جمعة سيد " أن الدراسات تجمع على أن الإفراط الحركي أكثر انتشارا عند الذكور مقارنة بالإناث، وأنه يحدث قبل سن السابعة، إذ تتراوح النسب بين أربع ذكور مقابل أنثى واحدة في المجتمع العام، وتسعة ذكور مقابل أنثى واحدة في العيادات النفسية (15) .

وفي نفس السياق تحدث بعض الباحثين في أثناء تناولهم لاضطراب صعوبة تعلم الرياضيات عن نسبة إصابة الأطفال به، خاصة في العالم الغربي والولايات المتحدة الأمريكية لوجود إحصائيات دقيقة بين الأطفال الملتحقين بالمدارس، وقد جاء في الإحصائيات أن النسبة تتراوح بين (2%) و (6%)، وعدد الإصابة بين الفتيات مساوية لها عند الفتيان ولا فرق بين الجنسين في هذا الباب، وقد أشار بعضهم إلى أن (17%) من الأطفال الذين يعانون من عسر الحساب يعانون من اضطرابات أخرى مثل: عدم القدرة على الانتباه، والنشاط الزائد (16).

ومنه نجد أن اضطراب الإفراط الحركي المصاحب لنقص الانتباه يعوق الطفل عن التعلم، ويؤدي إلى صعوبات تعلم عند هؤلاء الأطفال، والتي تؤدي بهم إلى معاناة حقيقية كالإحباط والملل وانخفاض تقدير الذات وغيرها من المشاكل النفسية.

وما زاد من حدة الاضطراب هو غياب التكفل النفسي والطبي، وجهل المحيط سواء الأسرة أو المدرسة بأعراض هذا المرض، بل تتلقى هذه الشريحة في غالب الأحيان العقاب مما يزيد حالته صعوبة وتأزماً، ويتضح هذا جلياً في انخفاض مستوى تحصيله الدراسي بشكل عام ومادة الرياضيات بشكل خاص هذا من جهة، وعجزه عن إقامة علاقات اجتماعية في المجتمع من جهة أخرى.

وانطلاقاً من ما سبق يمكن لنا أن نثبت صحة وتحقق الفرضية العامة للدراسة والتي تنص على أنه: " توجد علاقة بين اضطراب الإفراط الحركي المصاحب لنقص الانتباه وصعوبة تعلم الرياضيات لدى تلاميذ الصف الرابع ابتدائي.

خاتمة:

إن الاطفال المصابين بالإفراط الحركي المصاحب لنقص الانتباه يعانون ألماً نفسياً كبيراً لشعورهم بالعجز، ويتضاعف ألمهم عندما تضغط عليهم الأسرة مطالبة منهم التحسن وهي لا تفهم أن طفلها في مأزق، ثم إن الطفل نفسه لا يفهم ما الذي حل به، أما في القسم فكثيراً ما يتبرم المعلم من التكرار والتوضيح ولفت الانتباه ... الخ، وهذا من شأنه أن يثير لدى التلميذ الصغير شعوراً بالإحباط تزيد من حدته سخرية زملاءه في الصف، وصعوبة تعلم الرياضيات من بين نتائج الإصابة بالإفراط الحركي المصاحب لنقص الانتباه، والذي يؤدي إلى إصابة الأطفال بالاكنتاب الذي يظهر على شكل عنف يمارسه التلميذ على زملاءه أو في شكل إهمال تام للرياضيات، وحتى لباقي المواد والتي يكون فيها التلميذ عادة مُرضياً أو مُتوسطاً إلا انه يتجاهلها، حيث ترسخ في ذهنه على امتداد الأشهر والسنوات انه لا يفهم، ولا قيمة له، لأنه يعجز عن انجاز ما ينجزه غيره من الأطفال .

ونحن في بحثنا هذا حاولنا تسليط الضوء على صعوبة من صعوبات التعلم ألا وهي صعوبة تعلم الرياضيات عند فئة من المصابين بالإفراط الحركي المصاحب لنقص الانتباه، فقمنا بتحديد العلاقة الموجودة بين متغيرات الدراسة عند عينة من تلاميذ الصف الرابع ابتدائي، وأثبتت نتائج الدراسة قبول الفرضية العامة للدراسة والفرضيتان الجزئيتان، أما فيما يخص الفرضية الجزئية الثالثة للبحث والتي تقر

بوجود علاقة بين مستوى الإفراط الحركي والجنس وهذا لصالح الذكور، فلم يتم إثباتها ويرجع هذا الخلل إلى صغر حجم العينة الخاصة بالذكور مقارنة بعدد الإناث الذي كان جميع الأقسام هو الغالب .

قائمة المراجع:

1. أنور محمد الشرقاوي، " الأساليب المعرفية في بحوث علم النفس العربية و تطبيقاتها في التربية "، المكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، (1984)، ص 30 .
2. علا عبد الباقي، "علاج النشاط الزائد لدى الاطفال باستخدام برامج تعديل السلوك "، دار الجريس للكمبيوتر للطباعة و التصوير، القاهرة،(1999)، ص45 .
3. Badian, N.A., Persistent arithmetic , reading, or arithmetic and reading disability. Annals of Dyslexia , p 89. (1999) .
4. Geary, D.C., Dyscalculia at an early age :characteristic and potential influence on socio-Emotional Development centre of Excellence for early Childhood Development, Geary DC, Montreal, Quebec, (2006) , p1 .
5. أسامة محمد البطاينة وآخرون، "صعوبات التعليم: النظرية والممارسة"، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الاردن، ط1، (2005)، ص 170 .
6. خالد زيادة، "صعوبات تعلم الرياضيات : الديسكالوليا"، ايتراك للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، (2005)، ص 24 .
7. نسيم داوود و نزيه حمدي، "مشكلات الاطفال و المراهقين واساليب المساعدة فيها "، منشورات الجامعة الاردنية، عمان، ط2، (1996)، ص 81 .
8. فتحي مصطفى الزيات، "صعوبات التعلم (الاسس النظرية و التشخيصية و العلاجية "، ط1، دار النشر للجامعات، مصر، ط1، (1998) ص ص 249-250 .
9. HPP://WWW.GulfKids.com.
10. آيت يحيى نجية، " دراسة صعوبات الحساب والأخطاء المرتكبة لدى تلاميذ الصف الرابع "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، (2009) .
11. خالد زيادة، "صعوبات تعلم الرياضيات : الديسكالوليا"، مرجع سبق ذكره، ص 40 .
12. عبد الناصر سلامة الشبراوي، جمال الشامي، رضا الأدغم : فاعلية استخدام بعض استراتيجيات التدريس في تحصيل تلاميذ الصف الرابع الابتدائي مضطربي الانتباه مفرطي النشاط في اللغة العربية، مجلة كلية التربية / جامعة طنطا، العدد السابع والعشرون، مصر، (1999) .
13. خالد زيادة، "صعوبات تعلم الرياضيات : الديسكالوليا"، مرجع سبق ذكره، ص 41 .

14. يوسف جمعة سيد، " الاضطرابات السلوكية وعلاجها "، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، (2000)، ص 225 .
15. خالد زيادة ، " صعوبات تعلم الرياضيات : الديسكالوليا "، ايتراك للطباعة والنشر، القاهرة، ط2، (2006)، ص 123 .

استراتيجيات التحول إلى الحكومة الإلكترونية مع الإشارة إلى تجربة نيويورك الدولية
Strategies of transition to e-government with reference to the international
experience of New York city

- د. بغداوي جميلة – جامعة الشلف الجزائر.
أ.ميسومي الجيلالي – جامعة الجلفة الجزائر.
أ.بوكرشاوي براهيم – جامعة الشلف الجزائر.

الملخص:

من خلال هذه الورقة البحثية سنقوم بمناقشة الجوانب المختلفة لمفهوم الحكومة الإلكترونية، باعتبارها أداة تحسن جذريا في الطريقة التي يتم بها التفاعل بين الحكومات ومواطنيها، كما سيتم التطرق إلى الإستراتيجيات والمراحل التي يُمكن من خلالها تطوير الخدمات الحكومية، بحيث تشكل مجموعها مراحل متابعة تحقق التحول المنشود إلى الحكومة الإلكترونية. إثراءً للتفسيرات النظرية أضفنا تجارب عملية، تقدم رؤية إدارية عامة إضافية على بوابات الحكومة الإلكترونية في الممارسة الواقعية، من أجل تقديم المزيد من الأمثلة عن أفضل الممارسات، قمنا بدراسة حالة البوابة الحكومية الإلكترونية لمدينة نيويورك.

Abstract:

Through this paper we will discuss the various aspects of the concept of e-government, as a tool that aims to improve the interaction between the governments and their citizens (G2C), we will also address the strategies and steps that make the sequential stages by which the government services can be developed and the desired transformation to e-government can be achieved.

To enrich the theoretical explanations, we add practical experiments which provide additional vision on the e-government portals in reality in order to provide more examples of the best practices, for example we have studied the e-government portal of New York city.

Keywords: E-government, e-government portals, information and communication technology, G2C, G2B, G2G, G2E.

أولاً: مقدمة

منذ بداية فترة التسعينات، أثر انتشار وتقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على عدد كبير من الجوانب المختلفة للحياة، بما في ذلك الحياة اليومية للناس، والعلاقة بين المواطنين والحكومات في بلدانهم، وأدت هذه التغيرات الى ظهور نوع جديد من الحكومة، وهو ما يسمى بالحكومة الرقمية أو الحكومة الإلكترونية.

ويعتقد أن أول من استخدم مصطلح الحكومة الإلكترونية كان إدارة "كلينتون - الغور، Clinton-ALGore" في عام 1993، ومنذ ذلك الحين نمت فكرة الحكومة الإلكترونية ببطء من خلال تقديم المعلومات على شبكة الإنترنت والربط بين المنظمات الحكومية فيما بينها، لتبادل الخدمات مع بعضها البعض، ومن ثم تقديم الخدمات الى المؤسسات والمواطنين.

فجلبت الحكومة الإلكترونية معها تغييرات جذرية في المجتمعات في جميع أنحاء العالم ونتيجة لذلك، لا يزال هناك الكثير من الجدل حول اعتماد مبادئ الحكومة الإلكترونية، والطريقة التي يتم بها تنفيذ هذا واستراتيجيات ومراحل التحول من الشكل التقليدي إلى الشكل الحديث للحكومة. وفي بعض البلدان ولا سيما تلك التي ما زالت في طريق النمو والتطور، يفرض تنفيذ الحكومة الإلكترونية العديد من التحديات والمعوقات. تأسيساً على ما سبق تتبادر إلينا إشكالية بحثنا والتي يمكن صياغتها في السؤال الرئيسي التالي:

ماهي استراتيجيات ومراحل التحول من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الإلكترونية مع الإشارة إلى تجربة نيويورك الدولية؟

هناك العديد من الطرق والإستراتيجيات التي يمكن من خلالها تطوير الخدمات الحكومية، بحيث تشكل بمجموعها مراحل متتابعة تحقق التحول المنشود الى الحكومة الالكترونية.

1. أهداف الدراسة:

يهدف البحث الى بناء تأطير شامل عن مفهوم الحكومة الالكترونية وامكانية توظيفها لأدوات تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات المختلفة وعرض أهم الطرق والاستراتيجيات للتحول إليها، مع الإشارة الى تجربة نيويورك في هذا المجال ومحاولة الاستعادة منها.

2. أهمية الدراسة:

أهمية البحث تأتي من أهمية الخدمات التي تقدمها الحكومة الالكترونية لأصحاب المصلحة بأشكالهم المختلفة وأهمية الدور الذي تلعبه هذه الخدمات في تسهيل انجاز الأعمال وتحسين مستوى الخدمات المقدمة وبشكل متطور وهذا التطور سينعكس على تطور المجتمع ويحقق الرضا لأصحاب المصلحة المستفيدين من هذه الخدمات.

3. منهجية الدراسة:

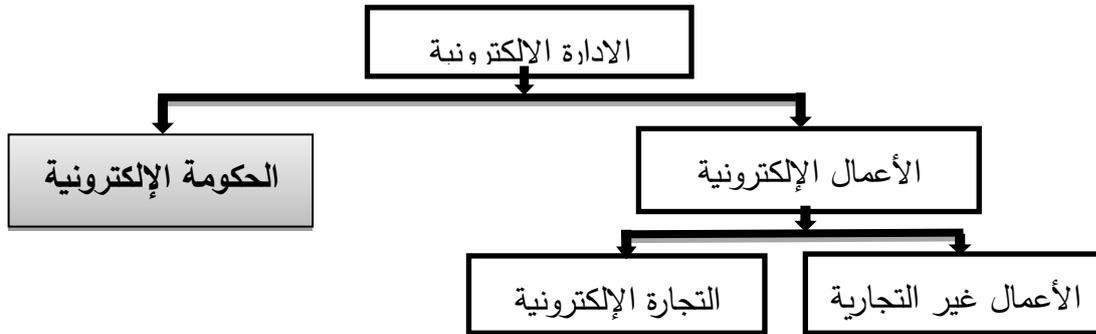
لقد اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب التحليل الوصفي في عرض أهم مفاهيم واستراتيجيات التحول إلى الحكومة الإلكترونية وكذلك في عرض تجربة نيويورك في هذا المجال، وهو المنهج المناسب في مثل هذه الدراسات اعتمادا على المصادر المكتبية حول مفهوم الحكومة الإلكترونية ومراحل واستراتيجيات التحول إليها، بالإضافة إلى الاعتماد على الموقع الرسمي على شبكة الانترنت لمكتب الإحصاء في الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص عرض تجربة نيويورك الدولية. وللإجابة على إشكالية البحث، سيتم التطرق إلى العناصر التالية:

- الإطار المفاهيمي للحكومة الإلكترونية.
- مراحل واستراتيجيات التحول إلى الحكومة الإلكترونية.
- معوقات تطبيق الحكومة الإلكترونية.
- دراسة تجربة نيويورك الدولية.

ثانيا: الإطار المفاهيمي للحكومة الإلكترونية

قبل الولوج في الموضوع محل البحث، نتوقف مع مفهوم يحتاج إلى شيء من الايضاح وهو الادارة الإلكترونية وذلك يعود لأهمية فك التشابك بين هذا المفهوم وموضوع الدراسة، حيث تعتبر الادارة الإلكترونية منظومة متكاملة وفضاء رقمي يشمل كل من الأعمال الإلكترونية للدلالة على الإدارة الإلكترونية للأعمال، والحكومة الإلكترونية للدلالة على الإدارة الإلكترونية للأعمال الحكومية والتي سوف يتم التركيز عليها بإسهاب في هذه الورقة البحثية¹. التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (01): المصطلحات المرتبطة بالحكومة الإلكترونية



المصدر: وسيلة واعر، دور الحكومة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمات الحكومية "حالة وزارة الداخلية و الجماعات المحلية - الجزائر"، الملتقى الدولي حول إدارة الجودة الشاملة بقطاع الخدمات، 11/10 ماي 2011، قسنطينة: جامعة منتوري، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، ص4.

1. تعريفات الحكومة الإلكترونية:

بعد مراجعة أدبيات الحكومة الإلكترونية يتضح لنا عدم الاجماع والإتفاق على تعريف واضح، وذلك لأن التعاريف المختلفة للمفهوم تستند إلى مناهج ومنظورات مختلفة، فمنهم من عرف الحكومة الإلكترونية من منظور ضيق وهو تمكين تطبيق الحكومة الإلكترونية من خلال الأنترنت، وأتمتة تطبيقاتها، في حين أن البعض الآخر ينظر إلى هذا المفهوم من منظور أوسع نطاقاً يشمل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحكومة لإصلاح وإعادة هندسة العمليات الحكومية. وفما يلي بعض من هذه التعاريف:

- يشير مفهوم الحكومة الإلكترونية الى استخدام الحكومة للتكنولوجيا، وخاصة الانترنت وتطبيقاتها لتعزيز الوصول إلى المعلومات الحكومية وانجازها وخدمة المواطنين والشركاء التجاريين والموظفين، والوكالات الأخرى، والهيئات الحكومية².
 - الحكومة الإلكترونية هي تقديم الخدمات الحكومية وإدارتها عبر شبكات المعلومات الدولية (الإنترنت) وغيره من الوسائط الإلكترونية الأخرى³.
 - الحكومة الإلكترونية هو مصطلح عام للخدمات على شبكة الإنترنت من الوكالات التابعة للحكومات المحلية والاتحادية، وفي الحكومة الإلكترونية تستخدم الحكومة تكنولوجيا المعلومات وبخاصة الإنترنت لدعم العمليات الحكومية، ولا سيما إشراك المواطنين، وتوفير الخدمات الحكومية. قد يكون التفاعل في شكل الحصول على المعلومات، الايداعات، أو تسديد الفواتير ومجموعة من الأنشطة الأخرى عن طريق الشبكة العالمية⁴.
 - عملية تغيير وتحويل العلاقات من المؤسسات والمواطنين من خلال تكنولوجيا المعلومات، بهدف تقديم الأفضل للمواطنين وتمكينهم من الوصول للمعلومات مما يوفر مزيداً من الشفافية وتحجيم الفساد وتعظيم العائد وتخفيض النفقات⁵.
 - تطبيق تكنولوجيا المعلومات في تقديم الخدمات العامة من خلال وسائل الاتصال الحديثة كالأنترنت بهدف اصال الخدمات للمواطن أو العميل أو زيادة التأثير الايجابي على مجتمع الأعمال وجعل الحكومة تعمل بكفاءة وفعالية عاليتين⁶.
- حيث يشير هيرست ونورتون (Hirst and Norton) إلى ثلاث مكونات لتعريف الحكومة الإلكترونية وهي⁷:

- داخلية: ويتعلق هذا بالمعاملات الأفقية للحكومة وبين الهيئات الحكومية.
 - خارجية: وهذا يتصل بالمعاملات الحكومية الرأسية بين المستخدمين والحكومة.
 - علائقية: وهذا يتعلق بكيف تدمج الحكومة، النهج الأفقي والرأسي (داخلي، خارجي).
- من خلال التعاريف سابقة الذكر يمكن أن نستخلص الملاحظات التالية لمفهوم الحكومة الإلكترونية وهي:

✓ الحكومة الإلكترونية هو إستخدام الأنترنت لإرسال المعلومات وتقديم الخدمات الحكومية للمواطنين بحيث يستطيع المواطن الحصول على الخدمات في أي وقت (7 أيام/24 سا).

✓ الحكومة الإلكترونية هي إستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين أسلوب أداء الخدمات الحكومية.

✓ الحكومة الإلكترونية تعني تغيير أسلوب أداء الخدمة من أسلوب يتميز بالروتين والبيروقراطية وتعقد وتعدد الإجراءات، إلى أسلوب يتميز بشكل إلكتروني يمكن من خلاله تقديم الخدمات للمواطنين بطريقة سهلة عبر شبكة الأنترنت مما يوفر الكثير من الجهد والمال والوقت للمواطن.

2. فوائد الحكومة الإلكترونية:

من بين العديد من المزايا للحكومة الإلكترونية يمكن أن نلاحظ البنود التالية باعتبارها أهم الفوائد⁸:

- خفض التكاليف والحجم الإداري للحكومة.
- فتح قنوات استثمارية جديدة من خلال التكامل بين الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية وذلك عن طريق استخدام نفس التطبيقات والتقنيات والتبادل الداخلي للبيانات.
- تدفق سليم وسلس للمعلومات بين المواطنين والقطاع الخاص والجهات الحكومية العامة.
- المزيد من الكفاءة في العمليات التنظيمية.
- حكومة فعالة وتتسم بالكفاءة واللامركزية.
- العمل المشترك بين مقدمي الخدمات والزبائن.
- تقليل المسافات بين المواطنين والحكومة.
- العدالة الاجتماعية الناجمة عن توافر المعلومات للجميع.
- تعزيز وتحسين الخدمات للمواطنين والشركات.
- تعزيز المشاركة والديمقراطية.
- فعالية المستهلكين، إنتاج وتقديم الخدمات التفاعلية، والتي تركز على المستخدم وابتكارية وشاملة، والوفاء بالحد الأقصى والأمن.
- انخفاض الإجهاد، وجودة المعلومات وسهولة الاستخدام.
- تجنب التفاعل الشخصي.
- المرونة.
- التحول من الخدمات العامة التقليدية إلى خدمات الحكومة الإلكترونية بما في ذلك تقديم خدمة فعالة من حيث التكلفة، عرض واحد متكامل للمواطنين في جميع الخدمات الحكومية، والتكيف بشكل أسرع لتلبية احتياجات المواطنين.

خلاصةً لما سبق إذا كانت الحكومة تنفذ بوابة الحكومة الإلكترونية يصبح كل من المستخدمين والحكومة قادرين على توفير مزيداً من الشفافية وتحجيم الفساد وتعظيم العائد وتخفيض النفقات وتوفير

الوقت، وتعزيز مستوى موثوقية المواطن في مخططات الحكومة وهذه من أهم الفوائد خاصة في الوقت الحالي.

3. فئات الحكومة الإلكترونية:

من التعريفات السابقة للحكومة الإلكترونية وبصفة عامة يمكن أن نلاحظ ما يلي⁹:

- يتم وضع الحكومة الإلكترونية لخدمة المواطنين والشركات، والموظفين والجهات الحكومية الأخرى.
 - استخدام الحكومة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل توفير المعلومات والخدمات لمختلف أصحاب المصلحة.
 - رغم أن المواطنين هم المستفيدون الرئيسيون من الخدمات الحكومية، لا يحد نظام الحكومة الإلكترونية من التفاعل بين المعلومات والخدمات للمواطنين.
- لذلك، فإن القسم التالي سيتم فيه توضيح العلاقات المختلفة للحكومة الإلكترونية مع الجهات الفاعلة الرئيسية الأربعة (أصحاب المصلحة).

- من الحكومة إلى المواطن (G2C) Government to Citizen:

يمكن أن تستخدم الإدارات الحكومية على الإنترنت معاملات G2C، للتعامل مع جميع المسائل التي تتصل بالمواطنين والتي يمكن أن تشمل مجموعة واسعة من التفاعلات بين الحكومة والمواطنين، مثل التواصل، وتسهيل البحث، والتي ينبغي أن تؤدي إلى مشاركة أفضل للمواطنين، بما في ذلك الديمقراطية الإلكترونية والتصويت عبر الإنترنت لتعزيز المشاركة السياسية، فضلا عن الخدمات الحكومية الأساسية مثل الدفع عبر الإنترنت، وحجز المواعيد، وتجديد جوازات السفر والرخص¹⁰.

ويهدف هذا النوع من المبادرات الحكومية الإلكترونية للنشر وتقديم كل المعلومات والخدمات التي يحتاجها المواطنون في مكان واحد. وعلاوة على ذلك، فإنه يمنح المواطنين 7 أيام/24 ساعة من الوصول إلى الخدمات الحكومية عبر الإنترنت¹¹.

وعلاوة على ذلك، ذكر بعض الباحثين أن تسهيل التفاعل بين الحكومات والمواطنين هو الهدف الأساسي للحكومة الإلكترونية، كذلك توفير الوقت والتكلفة والجهد عند اتمام المعاملات الحكومية، وتحاول الحكومات باستمرار تزويد المواطنين بالخدمات والمعلومات بالطريقة الأكثر ملاءمة والفورية.

- من الحكومة إلى الأعمال (القطاع الخاص) (G2B) Government to Business :

تشمل المعاملات وتقديم خدمات الحكومة على الإنترنت لمجتمع الأعمال. مثل خدمات الأنظمة الضريبية والقانونية، دفع الضرائب، تسجيل الشركات، الحصول على التراخيص وتجديدها، وغيرها من المعلومات المقدمة عبر الإنترنت¹².

الخدمات المقدمة من خلال معاملات (G2B) تساعد على تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وثم هدف آخر هو تبسيط الإجراءات الخاصة بالتطبيق التي من شأنها تسهيل الموافقة على معالجة الطلبات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي بدورها تشجيع على تنمية الأعمال التجارية. هذه

الفئة تتيح للحكومات القيام بأعمال تجارية على الانترنت مثل دفع الفواتير وشراء المواد، وجمع معلومات أفضل لتعزيز عملية اتخاذ القرارات. وفي الآونة الأخيرة، مبادرات (G2B) تتلقى مزيداً من الاهتمام بسبب التحسن الذي طرأ على المعاملات وانخفاض التكلفة¹³.

بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض (الدول النامية)، قد تكون هذه الخدمات أسهل في التنفيذ من خدمات (G2C)، لأن القطاع الخاص يميل إلى أن يكون الوصول له إلى مجموعة واسعة من البنية التحتية التكنولوجية المتطورة¹⁴.

- من الحكومة إلى الحكومة (G2G) :G2G)

ينطوي (G2G) على تبادل البيانات وإجراء التبادلات الإلكترونية بين الجهات الحكومية¹⁵. أي أنه يسهل الاتصالات الداخلية بين الإدارات والوكالات الحكومية، وهذا يشمل جمع المعلومات ونشرها وأنظمة البريد الإلكتروني وسير العمل، من أجل تحسين الكفاءة داخل الدوائر الحكومية¹⁶. يمكن أيضاً أن ينظر إلى (G2G) على أنها استخدام وسائل الاتصال والتنسيق وتوحيد المعلومات والخدمات إلكترونياً، لتحقيق الإدارة الإلكترونية التي تتيح لكل (مؤسسة حكومية/ قسم/ وكالة) إنشاء مستودعات البيانات الخاصة بها من أجل تبادل المعلومات والخدمات مع بعضهم البعض¹⁷. وهو يعتبر بمثابة العمود الفقري للحكومة الإلكترونية.

- من الحكومة إلى الموظف (G2E) :G2E)

حيث تشمل الأنشطة والخدمات بين الإدارات الحكومية وموظفيها كما يوحي المصطلح¹⁸. وتستخدم الحكومات مبادرات (G2E) لتحسين عملياتها الداخلية وخفض تكاليف الإدارة عبر جميع الإدارات العامة. ويعني (G2E) حصول الموظفين على التدريب والبريد الإلكتروني والتعلم الإلكتروني وتصاريح الوصول إلى قواعد البيانات للحصول على المعلومات اللازمة لاستكمال الخدمات. الفئة (G2E) هو مجموعة فرعية من (G2G) للتقليل من البيروقراطية في المهام اليومية والمعاملات مع المواطنين وبالإضافة إلى ذلك مبادرات (G2E) تسمح للموظفين بمراقبة ومعالجة المهام الخاصة بهم¹⁹.

ثالثاً: مراحل واستراتيجيات التحول إلى الحكومة الإلكترونية:

لا يزال هناك عدم توافق في الآراء بشأن عدد مراحل بلوغ نظام الحكومة الإلكترونية. ويعتقد البعض أن ثلاث مراحل فقط ضرورية، ويعتقد البعض الآخر أنه يتطلب من أربعة أو خمسة أو حتى ستة مراحل. ويمكن رؤية نماذج مختلفة من مراحل الحكومة الإلكترونية وتصوراتهم في الجدول رقم (01). والغرض من هذا الجدول هو تعريف وتحديد المرحلة والصفة داخل مختلف النماذج، والنماذج المختلفة التي قدمت ضمن الجدول سوف تُناقش بإيجاز.

الجدول رقم (01): بعض مقاربات مراحل التحول إلى الحكومة الإلكترونية

اسم العالم	الطرق والآليات	المراحل
Howard, M	<ul style="list-style-type: none"> - إتاحة معلومات عن أنشطة الحكومة على شبكة الإنترنت. - تمكين المواطنين من بعض التفاعلات البسيطة مع حكوماتهم، مثل إرسال البريد الإلكتروني أو "غرف الدردشة". - تمكين المواطنين من الاستفادة الكاملة من المعاملات عبر الإنترنت، مثل تطبيق للبرامج والخدمات، وشراء التراخيص والتصاريح. 	<ul style="list-style-type: none"> - المرحلة 1: النشر - المرحلة 2: التفاعل - المرحلة 3: المعاملات
Chandler, S, And Emanuels, S	<ul style="list-style-type: none"> - تقديم الخدمات الحكومية إلكترونياً. التواصل في اتجاه واحد بين الحكومة والمواطنين. - تفاعل بسيط بين المواطنين والحكومات. - خدمات ومعاملات ذات قيمة بين المواطنين والحكومة. - تكامل الخدمات عبر الوكالات والإدارات الحكومية. 	<ul style="list-style-type: none"> - المرحلة 1: المعلومات - المرحلة 2: التفاعل - المرحلة 3: المعاملات - المرحلة 4: التكامل
Layne and Lee	<ul style="list-style-type: none"> - تهيئة المواقع وإتاحة المعلومات والخدمات الحكومية على شبكة الإنترنت. - تمكين المواطنين من التفاعل مع حكوماتهم إلكترونياً. - يركز على دمج متفاوت وعلى مختلف المستويات. - يركز على تكامل الخدمات الحكومية والوظائف المختلفة أفقياً. 	<ul style="list-style-type: none"> - المرحلة 1: الفهرسة - المرحلة 2: الانتقال - المرحلة 3: التكامل الرأسي - المرحلة 4: التكامل الأفقي
United Nations – DPEPA	<ul style="list-style-type: none"> - إنشاء موقع محدد للحكومة/ معلومات ثابتة. - تحديث المعلومات بشكل منتظم. - توفير للمستخدمين مستويات معقولة من التفاعل وتمكينهم من تحميل أشكال و... الخ. - تمكين المستخدمين من إتمام المعاملات مثل الحصول على التأشيرات والتراخيص، وجوازات السفر، وسجلات المواليد والوفيات... الخ. على الإنترنت بسلام وأمان. - يوفر الخدمات عبر الخطوط الإدارية والإدارات، مع 	<ul style="list-style-type: none"> - المرحلة 1: إنشاء - المرحلة 2: تعزيز - المرحلة 3: التفاعلية - المرحلة 4: المعاملات - المرحلة 5: سلس أو

	أعلى مستوى من التكامل.	مدمج كلياً
Deloitte Research cited in Silcock	- إنشاء مواقع الإدارات والوكالات. للاتصال في اتجاه واحد.	المرحلة 1: نشر المعلومات المرحلة 2: الرسمية "المعاملات في اتجاهين"
	- تمكين العملاء من التفاعل الإلكتروني مع الخدمات الحكومية مثل تجديد تراخيص التلفزيون ودفع تذاكر وقوف السيارات.	المرحلة 3: بوابات متعددة الأغراض
	- تمكن العملاء من الحصول على الخدمات الحكومية والمعلومات من نقطة واحدة.	المرحلة 4: بوابات متخصصة
	- تزويد العملاء مع فرص لتخصيص البوابات وفقاً لحاجتها.	المرحلة 5: تجميع الخدمات المشتركة
	- مع بوابات أصبحت أفضل، سوف تختفي الدوائر الحكومية حيث ستسعى الحكومة لجمع الخدمات المشتركة أسرع في عملية التسليم.	المرحلة 6: الإدماج الكامل وتحويل المؤسسات.
	- الإدارات سوف تختفي وسوف يظهر بعضها الآخر، سيتم الاحتفاظ بنفس أسماء بعض الإدارات لكن تصبح مختلفة تماماً داخلياً.	

Zahir Irani, Madi Al-Sebie and Tony Elliman, **Transaction Stage of e-Government Systems: Source Identification of its Location & Importance**, the 39th Hawaii International Conference on System Hawaii, 2006,p3.:Sciences, USA

يتضح من خلال الجدول السابق أن هناك العديد من الطرق والاستراتيجيات التي يمكن من خلالها تطوير الخدمات الحكومية، بحيث تشكل بمجموعها مراحل متتابعة تحقق التحول المنشود إلى الحكومة الإلكترونية، ومن بينها المراحل التالية²⁰:

المرحلة الأولى: مرحلة النشر الإلكتروني E- publishing

يجب أن يسبق تنفيذ تلك المرحلة إعداد وتنفيذ خطة عمل لإستكمال الآتي:

- تبسيط وتمييز النماذج المستخدمة لتقديم الخدمات.
- إعلام الأفراد عن بدء توفير تلك الخدمات من خلال وسائل الاعلام المختلفة.
- إتاحة إمكانية ملء النماذج المجانية بعد طباعتها من شبكة الانترنت وقبولها لدى جهات تأدية الخدمات.

المرحلة الثانية: تنفيذ المعاملات الحكومية على شبكة الانترنت On- Line

إنهاء المعاملات أو جزء منها مباشرة من خلال شبكة الانترنت أو شبكة الهاتف، وهذا يتطلب الاتفاق مع جهات تأدية الخدمة لقبول تلك الطريقة في إنهاء تلك المعاملات وإصدار قرارات تُيسر ذلك، وبناء موقع يضم صفحات معلومات عن الخدمات الحكومية على شبكة الإنترنت بحيث يتضمن صورة للنموذج المستخدم لتأدية تلك الخدمة والذي يمكن طباعته وملؤه، بعد الاتفاق مع الجهة المعنية، بالإضافة إلى استخدام صور صوتية وإتاحتها لأكثر عدد ممكن من المشتركين في نفس الوقت.

المرحلة الثالثة: تكامل الأعمال الحكومية لتحقيق الترابط الإلكتروني Integrate

تستكمل عمليات تحقيق الربط الإلكتروني الكامل بين قواعد البيانات الحكومية، وإتمام جميع المعاملات والخدمات مباشرة من خلال ذلك الربط، عندما تتكامل الخدمات الحكومية الإلكترونية وتنظم الوزارات في موقع يطلق عليه (Portal) أو البوابة ليجمع كل وزارات الدولة حيث يستطيع الزبون إجراء معاملات معينة مع الدوائر الحكومية بشكل كامل وآمن عبر الانترنت. في البداية، يُعرف الزبون بنفسه حتى يتم التحقق من هويته، ثم يمكنه البدء في إجراء معاملاته بشكل آمن، حيث يمكنه دفع الضرائب والرسوم والمخالفات والفواتير، والتسجيل في الجامعة، وتسجيل السيارات، كما يمكن للشركات دخول المناقصات، وتخليص بضائعها من الجمارك عبر الانترنت. ويتميز الموقع الرئيسي للحكومة، في هذه المرحلة، بتوفير دخول آمن إلى جميع الوزارة والمؤسسات الحكومية. ويصل الزبون إلى الخدمات اعتماداً على حاجاته وأولوياته، عوضاً عن الخضوع للتقسيمات الإدارية للمؤسسات الحكومية. وتتم في هذه المرحلة معالجة الكترونية لمعظم المعاملات في الموقع. ويمكن أن يكون هناك شبكة أنترنت داخل كل دائرة، وشبكة اكسترانت تربط بين الدوائر الحكومية المختلفة، لتمكينها من تبادل المعلومات والتشارك عليها.

من الجدير ذكره أنه لا بد في هذه المرحلة من اعتماد التوقيعات الرقمية (Signatures Digital)، والتأكد من السرية والأمن في العمليات المالية. كما يجب على الحكومة أن تقوم بإصلاح القطاع العام، والقضاء على ظاهرة البيروقراطية التي تستنفذ المال والجهد، وتشكل عقبة في مسيرة التنمية.

المرحلة الرابعة: حكومة إلكترونية كاملة

تقدم الحكومة جميع خدماتها عبر موقع واحد على الويب، يقوم بدور بوابة تدمج العديد من الخدمات الحكومية حسب الحاجات والوظائف، وليس حسب الوزارات والمؤسسات (كما كان سائداً)، إذ يتم كسر الحواجز القائمة بين الوزارات والدوائر الحكومية، لتصب في مصلحة المواطن. وتتميز هذه المراحل، بأنه يمكن للمواطنين والشركات الاطلاع على ملفاتهم وحساباتهم، وإدارة علاقاتهم ومعاملاتهم المالية مع الحكومة بشكل كامل عبر الانترنت والبريد الإلكتروني، مع شعورهم بالثقة فيما يتعلق بأمن معلوماتهم والمحافظة على سريتها، وتحرص الحكومة في هذه المرحلة على القيام بالبحث والتحليل

والاستفادة من تجربتها ومن آراء الناس فيها، لسد الثغرات وتلافيها، والارتقاء بخدماتها أكثر لمصلحة شعبها.

رابعاً: معوقات تطبيق الحكومة الإلكترونية:

من خلال ما سبق تبين أن تطبيق مفهوم الحكومة الإلكترونية مسعى ممكن تحقيقه لو يتم الالتزام بمجمل شروطه ومتطلباته ولضمان ذلك لا بد من التأكيد على جملة من المعوقات والعقبات يمكنها أن تعترض طريق تحقيقه أهمها²¹:

1. **الجانب القانوني:** والذي يتطلب إصدار تشريعات متخصصة في هذا الشأن وتدريب مجموعة مناسبة من القضاة والمحامين وفق ما يتطلبه التعامل الرقمي.

2. **العامل المالي:** وهو يشكل عقبة حاسمة، إذا لم يتم توفير المخصصات الكافية لتمويل البنية الأساسية لهذا المشروع.

3. **عامل الثقة:** وهو جد ضروري لإنجاح تطبيق مفهوم الحكومة الإلكترونية الذي يجب أن يترسخ في ذهنيات المواطنين وأفراد المؤسسات على حد سواء.

4. **العامل الاجتماعي:** يتعين على الحكومة الاعتناء بتعليم المواطن بشكل عام وتأهيله للتعامل مع استخدامات التقنيات الحديثة بشكل خاص.

5. **إدارة المعرفة:** حيث تبرز أهميتها ضمن هذا التحليل من خلال توفير المعلومة التي تتمتع بالكفاءة وتوصيلها لكافة المعنيين في الوقت المحدد وعكس ذلك يخل بتحقيق هذا المشروع.

خامساً: الحكومة الإلكترونية (دراسة تجربة نيويورك الدولية):

في العناصر السابقة تم مناقشة تعريفات الحكومة الإلكترونية، فوائدها، فئاتها، استراتيجيات ومراحل المرور إليها، وأخيراً معوقات تطبيقها. ولإثراء هذه التفسيرات النظرية أضفنا تجارب عملية، تقدم رؤية إدارية عامة إضافية على بوابات الحكومة الإلكترونية في الممارسة الواقعية، من أجل تقديم أفضل الممارسات والتجارب، لذلك قمنا بدراسة حالة للبوابة الحكومية الإلكترونية لمدينة نيويورك.

مع ما يقرب من 19.745 مليون نسمة على مستوى ولاية نيويورك ككل و8.560 مليون نسمة لمدينة نيويورك في 1 جويلية 2016²²، مدينة نيويورك هي المدينة الأكثر اكتظاظاً بالسكان في الولايات المتحدة الأمريكية ويتوزع سكانها على خمس مقاطعات هي (مانهاتن، وذا برونكس، وبروكلين، وكوينز، وستاتن أيلاند)، وهي تمارس تأثيراً كبيراً على الاتجاهات التجارية، والثقافية والاجتماعية، والسياسية والتكنولوجية في جميع أنحاء العالم، كما تم وصفها بأنها العاصمة الثقافية والمالية للعالم، المدينة تمتد على مساحة قدرها 468,9 ميلاً مربعاً، وتستوعب ما يصل إلى 800 لغة ولهجة يتكلمها الناس في هذه المدينة.

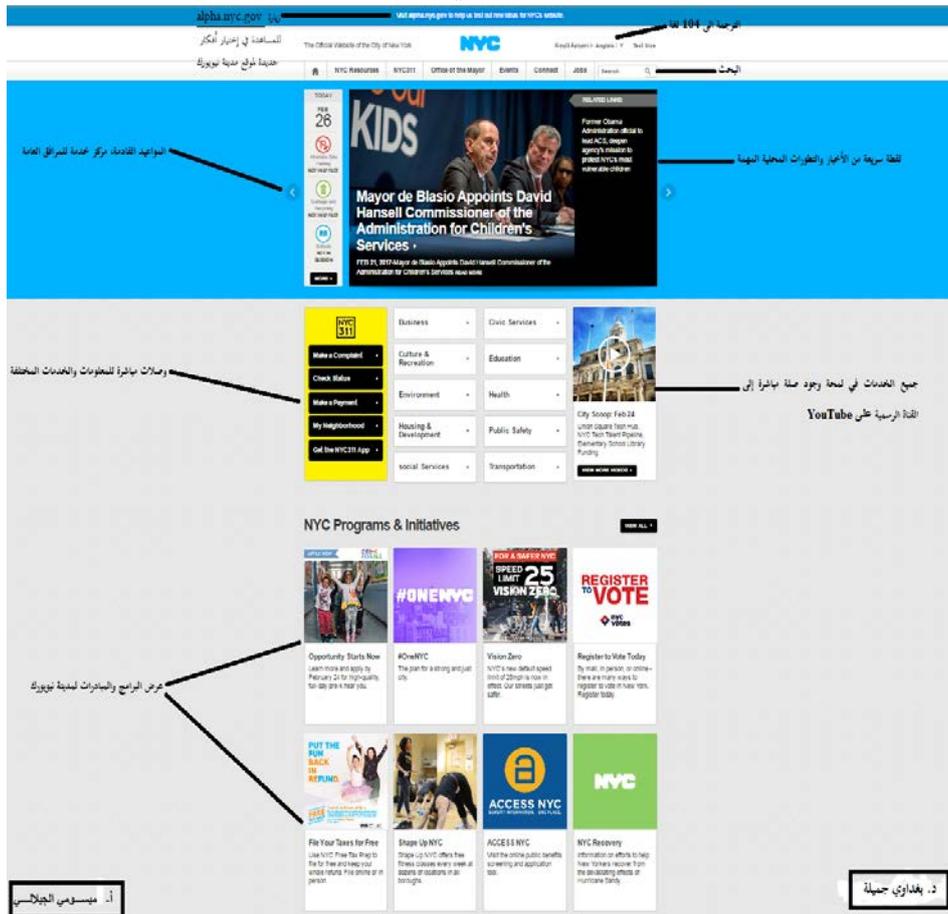
كجزء من المسح العالمي السادس حول الحكومة الإلكترونية، أجريت مقارنة عالمية حول الإدارة الرقمية والذي أجراه معهد الحكومة الإلكترونية التابع لجامعة روتجرز (Rutgers University)، حيث

حصلت الحكومة الإلكترونية لمدينة نيويورك على المركز الثاني، وقد تناولت الدراسة كل بوابات الحكومة الإلكترونية وفقاً لخمسة معايير أساسية هي²³:

- المشاركة الاجتماعية / مشاركة المواطن.
- الخصوصية / الأمن.
- سهولة الاستخدام.
- الخدمات.
- المحتوى.

قدمت مدينة نيويورك أداءً جيداً بصفة خاصة في (الاستخدام، المحتوى، والخدمات)، وهذا يبدو معقولاً عند إلقاء نظرة على الصفحة الإلكترونية للموقع الرسمي لمدينة نيويورك nyc.gov، الذي هو المصدر الرئيسي للمعلومات الحكومية والخدمات غير الطارئة للمواطنين والشركات، والزوار (مدينة نيويورك عام 2017)، ويعرض الشكل رقم (02) لقطة مشروحة للصفحة العلوية للموقع الرسمي للحكومة الإلكترونية لمدينة نيويورك.

الشكل رقم (02): الصفحة العلوية من الموقع الرسمي لمدينة نيويورك على الإنترنت



المصدر: مدينة نيويورك <http://www1.nyc.gov> 2017/02/26

عند دخول البوابة، يجد الزائر أمامه الهيكل العام للموقع والموجه للمستخدم، والذي ينقسم إلى عدة أقسام ويقدم استعراضاً ومدخل مباشر إلى مواضيع معينة:

- في الجزء العلوي من الوسط وصلة للمساعدة في اختيار أفكار جديدة لموقع مدينة نيويورك، أما الجزء العلوي من اليمين، زوار بوابة الحكومة الإلكترونية يمكنهم الحصول على التبديل بين 104 لغة. ويوجد أسفلها وظيفة البحث بجوار شريط التنقل وبجانبتها وصلة من العروض المخصصة (البحث عن الوظائف، الاتصال، أحداث، مكتب رئيس البلدية، NYC311، موارد مدينة نيويورك).

- أسفل أيقونة البحث يمكن الحصول على لمحة سريعة من الأخبار المحلية الهامة والتطورات، فضلاً عن وجود وصلة مباشرة بالأحداث القادمة ومركز خدمة المرافق العامة، وهو مجموعة من المعلومات للمستخدمين والذي يوفر قيمة مضافة واضحة وتلخص المعلومات العامة المحلية ذات الصلة في مكان واحد.

التالي، يتم توفير روابط مباشرة على المعلومات والخدمات في ثلاثة فئات:

- على اليسار باللون الأصفر، يمكن للمستخدم الوصول مباشرة إلى الخدمات وتتكون من (تقديم الشكاوي، التحقق من الحالة لطلب خدمة ما، تسديد الفواتير والغرامات "مثل الماء الكهربي تذاكر وقوف السيارة مخالفات المرور، تراخيص الصحة للكلاب، نسخة من شهادة وفاة لشخص ما، الضرائب على السكن... الخ"، الحصول على معلومات عن عنوان في المدينة "مثل دائرة انتخابية، مدرسة"، تطبيقات NYC311 على الهاتف "مثل هل المدارس مغلقة، الطرق التي فيها حفر").

- في الوسط، مجموعة من الخدمات منها ((الأعمال "مثل بدء نشاط تجاري، تصفح التراخيص والتصاريح والشهادات حسب القطاع والموضوع، عرض قوانين الشركات، الشكاوي والانتهاكات في العمل، دعم الشركات"، ثقافة وترفيه (مثل الحفلات صالات العرض والمسارح، المتنزهاة وحدائق الحيوانات، الملاعب المختلفة للجلف والسلة ومختلف الرياضات وتصاريح الرياضة، قاعات السينما)، بيئة (مثل القواعد والشكاوي من الضوضاء، التعليم البيئي، إعادة التدوير)، تطوير الإسكان (مثل "خطة السكن لمدة 10 سنوات قادمة، الإسكان بأسعار معقولة، أنظمة الإيجار، ملكية المنازل، الضرائب العقارية، صيانة، الرهن العقاري، مخالفات البناء، لوائح البناء")، خدمات اجتماعية (مثل "مساعدة العائلات والنساء وكبار السن والمعوقين والمهاجرين والمشردين وقدامى المحاربين، التطوع والتبرع)، الخدمات المدنية (مثل "السجلات والتراخيص والمراسيم لـ الولادة، الوفاة، الزواج والطلاق، بطاقة الهوية، الانتخابات، العمل)، التعليم (مثل "إجازات المدارس العامة، الاختبارات، نتائج الاختبارات، التحويلات المدرسية، المنح الدراسية)، الصحة (مثل "المعونات الطبية، التأمين الصحي، الفواتير، السجلات الطبية)، السلامة العامة (مثل "المساعدة والشكاوي القانونية، أوامر الاعتقال، حالات الطوارئ والتأهب لها، اعتقالات السجناء،

السلامة من الحرائق التصاريح والسجلات الخاصة بالسلامة)، وسائل النقل (مثل "دفع تذاكر وقوف السيارات، تذاكر السفر والقطر، التراخيص، تصليح الأرصفة والممرات، الشكاوي)).

- على اليمين، نجد مجموعة من المعلومات والخدمات معروضة على رابط للقناة الرسمية لمدينة نيويورك على اليوتيوب **you tube**.

- "برامج ومبادرات مدينة نيويورك" **NYC Programs & Initiatives**: تطبيق تفاعلي يتيح للمستخدمين العثور على الأحداث المحلية ويضم أيضا المبادرات، ويمكن للمستخدمين ترتيبه وفقا "لمواعيد محددة، المواقع، فئات الأحداث" أو يمكن الوصول إلى قاعدة البيانات بصفة شاملة.

مباشرة أدناه، الشكل رقم (03) تقدم بوابة الحكومة الإلكترونية وصلات للوصول الى:

- الاتصال بوسائل الإعلام الاجتماعية (social media)، على (Facebook، Twitter، Instagram، Youtube، Flickr، Tumblr) ومن الأمثلة على ذلك:

مكتب رئيس البلدية، حكومة مدينة نيويورك، ادارة خدمات الأطفال، مكتبة بروكلين العامة، هيئة النزاهة التجارية، مجلس تمويل الحملات الانتخابية، لجنة حقوق الانسان، خدمات العقود، قسم تخطيط المدن، الخدمات الإدارية العمومية، قسم شؤون المستهلكين، قسم الشؤون الثقافية، قسم التصميم والبناء، اجارة التربية والتعليم، قسم حماية البيئة، وزارة المالية، وزارة الصحة والصحة العقلية، إدارة خدمات المرشدين، وزارة الاسكان، قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال، قسم المراقبة، قسم الصرف الصحي، وزارة النقل، قسم الشباب وتنمية المجتمع، الهيئة العامة للإسكان، قسم القانون، مكتب رئيس البلدية للشؤون الدولية، مكتب رئيس البلدية لشؤون المهاجرين، مكتب إدارة الطوارئ، إدارة الشرطة، خدمات الأعمال الصغيرة.

- على اليسار تحميل تطبيقات الجوال، مثل تطبيق NYC Buildings للبحث عن المباني خاصة الشعبية منها، تطبيق NYC 311 للبحث عن الخدمات الحكومية، تطبيق Ready NYC لتعلم كيفية وضع خطة طوارئ قبل وقوع الكوارث.

- على اليمين رابط البقاء على اتصال (الذي يمكنك من البقاء على اتصال مع كل ما يجري في حكومة المدينة ويمكنك الاتصال بإدخال الاسم واللقب، البريد الإلكتروني، والرمز البريدي).

- في الجزء التالي، وصلة تعرض صور ووظائف وأسماء ومناطق المسؤولية للمسؤولين المنتخبين في مدينة نيويورك يمكن الاتصال بهم.

الشكل رقم (03): الصفحة السفلية من الموقع الرسمي لمدينة نيويورك على الانترنت

Find Local Events SEE ALL EVENTS

DATE
Select a Date

BOROUGH
Select a Borough

CATEGORY
Select a Category

Daylight Saving Time Begins
MAR 12, ALL DAY EVENT

New York International Children's Film Festival
FEB 27, ALL DAY EVENT

NYC Off-Broadway Week
FEB 27, ALL DAY EVENT

Street Closures
FEB 27, ALL DAY EVENT

Download mobile apps | Find social channels | Stay in Touch

Your Elected Officials

Bill de Blasio
HIGHER

Scott Stringer
COMPTROLLER

Melissa Mark-Viverito, Speaker
CITY COUNCIL, 61 MEMBERS

Letitia James
PUBLIC ADVOCATE

Ruben Diaz, Jr.
BOROUGH PRESIDENT, BRONX

Eric Adams
BOROUGH PRESIDENT, BROOKLYN

Gale Brewer
BOROUGH PRESIDENT, MANHATTAN

Melinda Katz
BOROUGH PRESIDENT, QUEENS

James Ochoa
BOROUGH PRESIDENT, STATEN ISLAND

Top Requests

Pay a Parking Ticket	Affordable Housing	New York City Housing Lottery	Alternate Side Parking or Street Cleaning
NYC Jobs	Civil Service Exams	Bulk Item Disposal	SNAP (Food Stamps)
Noise from Neighbor	ACCESS NYC	Property Deeds and Other Documents	Recycling or Trash Collection Schedule
About NYC311	NYC311 Mobile App	NYC311 Twitter	NYC311 Facebook

نظرة عامة على روابط مباشرة للمعلومات والخدمات الأكثر طلبا

أ. ميسوزي الجيلالي

د. بغداوي جميلة

Directory of City Agencies

Notify NYC

NYC Mobile Apps

Contact NYC Government

CityStore

Maps

City Employees

Stay Connected

Resident Toolkit

NYC Search

City of New York, 2016 All Rights Reserved.
NYC is a trademark and service mark of the City of New York.
Privacy Policy Terms of Use

المصدر: مدينة نيويورك <http://www1.nyc.gov> 2017/02/26

قبل نهاية الصفحة المنتقل إليها أي الشريط الأصفر السفلي يجد المستخدم لمحة عامة عن وصلات مباشرة إلى الحكومة الإلكترونية للمعلومات والخدمات الأكثر طلبا أو قراءة مثل دفع غرامات وقوف السيارات، بوابة الوظائف لمدينة نيويورك، الإسكان بأسعار معقولة، وما إلى ذلك. الصفحة تنتهي مع روابط مهمة مثل المعلومات القانونية، الخرائط، موظفي المدينة في (الشريط الأسود الموجود أسفل الصفحة).

سادسا: تلخيصا لما سبق

- توفر بوابة الحكومة الإلكترونية لمدينة نيويورك مجموعة واسعة من الخدمات العامة ومجموعة واسعة من المعلومات المفيدة لأصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص، توفير الخدمات يبين توجه واضح نحو المستخدم، ويهدف إلى تقديم عروض كاملة على الخط (on line) داخل عروض متعددة القنوات.

- تُعرّف (وسائط التواصل الاجتماعي) حضور قوي في الحكومة الإلكترونية لمدينة نيويورك، حيث تحرص الحكومة الإلكترونية لمدينة نيويورك على استعمال 11 تطبيق مختلف للتواصل الاجتماعي هي (Twitter, Pinterest, Facebook, Flickr, Foursquare, Google+ Instagram, LinkedIn, Tumblr, YouTube, WordPress).

- في المجلد أيضا nyc.com تطبق 330 عنوان عبر قنوات التواصل الاجتماعي من أجل الاتصال والتفاعل ما بين الحكومة الإلكترونية وأصحاب المصلحة.

- استعمال المحمول يعتبر عامل حيوي في عملية تقديم الخدمات في الحكومية الإلكترونية، تقدم مدينة نيويورك تطبيقات مجانية مثل العثور على المطاعم والحجز فيها أو الشراء منها، برامج الخصم، والرعاية الصحية، وحماية البيئة، البحث عن البنائيات، تحديد مواقع مياه الشرب، تصريف النفايات وإعادة تدويرها، فضلا عن الشرطة وخدمات الطوارئ... الخ.

- من أهم وأحسن النظم نظام تقديم وإدارة الشكاوى، التي سبق عرضه في الشكل رقم (02)، يمكن عن طريقه أن يشتكي المستخدمون على الإنترنت حول مختلف الخدمات العامة (مثل البنية التحتية المتضررة، التخريب، والتلوث، رعاية أو الرفق بالحيوان،... الخ)، ويمكن أن توفر تعليقات مفصلة على الإنترنت على نوعية تقديم الخدمات العامة. وهي تستخدم كوسيلة هامة لمراقبة نوعية الخدمات المقدمة الى أصحاب المصلحة من طرف الحكومة الإلكترونية.

- علاوة على ذلك، تمتلك بوابة الحكومة الإلكترونية لمدينة نيويورك نظام دفع إلكتروني متكامل ومبتكر، وتقدم بالفعل خدمات تشاركية مختلفة ونظام اقتراح للمستخدمين، مثلا اقتراح مواقف جديدة للحافلات.

- المدخل للبوابة يظهر درجة عالية من الخدمات الإلكترونية المبتكرة.

- يعمل مزود الحكومة الإلكترونية على تسيير مركز الاتصال الذي يقدم المساعدة للمستخدمين بـ 170 لغة.

سابعاً: موجز الأفكار الرئيسية لبوابة الحكومة الإلكترونية لمدينة نيويورك nyc.gov:

- مجموعة واسعة جداً من المعلومات المفيدة التي يتم توفيرها على البوابة الإلكترونية.
- توفير واسع للخدمات خاصة عبر الإنترنت والتي توفر مركزياً من خلال بوابة الحكومة الإلكترونية.
- توفير نطاق واسع للخدمات التفاعلية المتقدمة جداً بين أصحاب المصلحة والحكومة الإلكترونية.
- توفير الخدمات التشاركية القائمة على المشاركة ونظم الاقتراح.
- نظام متكامل ومبتكر للدفع الإلكتروني عبر الإنترنت.
- خاصية تقديم الشكوى ورضا الإدارة، والتي تقدم مباشرة على الصفحة الخاصة بالحكومة الإلكترونية.
- حضور قوي جداً في الوسائط الاجتماعية، في المجموع تستخدم الحكومة الإلكترونية لمدينة نيويورك nyc.com، عنوان عبر الوسائط الاجتماعية.
- خدمة الحكومة الإلكترونية متعددة القنوات واسعة النطاق، خاصة تطبيقات الهواتف (16 تطبيقات متاحة مجاناً)، والوسائط الاجتماعية "social media" (باستخدام 11 وسيلة مختلفة، مثل Facebook، Y، Twitter، You Tube، الخ)

ثامناً: الاستنتاجات والتوصيات:

1. الاستنتاجات:

- تُعد الحكومة الإلكترونية عملية تغيير وتحويل للعلاقات بين الحكومات وأصحاب المصلحة من خلال إستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بهدف تقديم الأفضل لأصحاب المصلحة وتمكينهم من الوصول للمعلومات والخدمات مما يوفر مزيداً من الشفافية وتحجيم الفساد وتعظيم العائد وتخفيض النفقات وتوفير الوقت.
- لا زال هناك عدم توافق في الآراء بشأن عدد مراحل بلوغ نظام الحكومة الإلكترونية، ونلاحظ أن هناك العديد من الطرق والإستراتيجيات التي يمكن من خلالها تطوير الخدمات الحكومية، بحيث تشكل بمجموعها مراحل متتابعة تحقق التحول المنشود الى الحكومة الإلكترونية، وهي كما يلي:
- المرحلة الأولى: مرحلة النشر الإلكتروني E- publishing
- المرحلة الثانية: تنفيذ المعاملات الحكومية على شبكة الانترنت On- Line
- المرحلة الثالثة: تكامل الأعمال الحكومية لتحقيق الترابط الإلكتروني Integrate
- المرحلة الرابعة: حكومة إلكترونية كاملة

- لا بد من الاعتراف بأن مبادرات الحكومة الإلكترونية يجب أن تكون متلائمة مع الاحتياجات الخاصة للمجتمعات ومحددة، لأن البلدان المختلفة لها ظروف غير متماثلة، واتباع نهج موحد في تنفيذ الحكومة الإلكترونية من غير المرجح أن يكون ناجحاً في جميع السياقات، وفي الواقع فإن مثل هذا النهج قد يعيق تحقيق أهداف الحكومة الإلكترونية.

2. التوصيات:

- يوصي الباحثان بضرورة ملائمة متطلبات الحكومة الإلكترونية بما يتماشى ومتطلبات التغيير ويتلاءم مع تطبيقات مشاريع الحكومة الإلكترونية.
- وضع الخطط اللازمة لتأهيل وتدريب الموظفين بما يتلاءم مع استخدام التقنيات الحديثة وتطبيق أسلوب الحكومة الإلكترونية.
- توفير برامج حماية البيانات والمعلومات التي تخص المواطنين في كافة التعاملات عن طريق وضع التشريعات القانونية اللازمة واعتماد التوقيع الإلكتروني.
- قبل البدء في تطبيق الحكومة الإلكترونية، من الضروري التعرف على تجارب الحكومات الإلكترونية في الدول المتقدمة والنامية لتلافي المعوقات التي قد تسبب بعدم نجاح المشروع.
- وضع برامج إرشادية نوعية وتثقيف المواطنين والموظفين بمفهوم الحكومة الإلكترونية وأهميتها مع ضرورة العمل على النهوض بالمواطنين والسعي إلى محو الأمية التقنية.

تاسعا: مراجع الدراسة

¹. بلعربي عبد القادر، لعرج مجاهد نسيمية، مغبر فاطمة الزهراء، **تحديات التحول إلى الحكومة الإلكترونية في الجزائر، الملتقى الدولي الخامس: الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، 14/13 مارس 2012، الجزائر: المركز الجامعي خميس مليانة، ص2.**

². Karen Layne, Jungwoo Lee, **Developing fully functional E-government: A four stage model**, Government Information Quarterly, 2001, Volume 18, Issue 2, P123.

³. فاطمة الدويسان وآخرون، **مشروع الحكومة الإلكترونية في دولة الكويت بيت الزكاة - حالة عملية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 2008، العدد الخامس، ص254.**

⁴. Shailendra C. Jain Palvia, Sushil S. Sharma, **E-Government and E-Governance: Definitions/Domain Framework and Status around the World**, 09 September 2015, p01.

⁵. مريم خالص حسين، **الحكومة الالكترونية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 2013، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، ص 443.

⁶. ظافر مدحي فيصل، **الحكومة الالكترونية ودوره في سير المرفق العام وتطويره**، مجلة تكريت للعلوم القانونية، 2015، العدد السادس والعشرون، ص177.

⁷. Mohammed Alsaif, **Factors Affecting Citizens' Adoption of E-government Moderated by Socio-cultural Values in Saudi Arabia**, PH.D ,UK: University of Birmingham, College of Social Sciences, 2013,P25.

⁸. Cyril Ehijie Azenabor, **Developing Electronic Government Models for Nigeria: An Analysis**, PH.D ,UK: University of East London, School of Architecture, Computing and Engineering, 2013, Pp38-39.

⁹. Abdulaziz Albsher, **Trust as a Source of Long-Term Adoption of E-government**, PH.D ,UK: Brunel University London, Department of Computer Science, 2015, p31.

¹⁰. Mohammed Alsaif, **op cit**, P28.

¹¹. **Ibid**. P32.

¹². Eric Agyei-Bekoe, **Empirical Investigation of the Role of Privacy and Data Protection in the Implementation of Electronic Government in Ghana**, PH.D ,UK: De Montfort University, Faculty of Technology, 2013, P21.

¹³. Hajed M. Al-Rashidi, **The Role of Internal Stakeholders and Influencing Factors during the Phases of E-government Initiative Implementation**, PH.D, UK: Brunel University, School of Information Systems Computing and Mathematics, 2012, P29.

¹⁴. Friedland, C. Muijkens, M. et al **eGovernment :A Framework for e Government Readiness and Action Priorities 1** ,Geneva: International Telecommunication Union (ITU), 2009, P27.

¹⁵. Driss Kettani, Bernard Moulin, **E-Government for Good Governance in Developing Countries "Empirical Evidence from the eFez Project"**, Canada: International Development Research Centre, 2014,P47.

¹⁶. Eric Agyei-Bekoe, **Empirical Investigation of the Role of Privacy and Data Protection in the Implementation of Electronic Government in Ghana**, PH.D, UK: Montfort University, Centre for Computing and Social Responsibility, 2013,P22.

¹⁷. Hasan Adnan Hashim, **A Study of Adoption and Acceptance of e-Umrah System in Saudi Arabia: Overcoming Infrastructure Barriers and Limitations**, PH.D, UK: sheffield University, the Information School, 2014, P44.

¹⁸. Latif Al-Hakim, **Global E-Government: Theory, Applications and Benchmarking**, usa: Idea Group, 2007, P19.

¹⁹. Haged M. Al-Rashidi, **The Role of Internal Stakeholders and Influencing Factors during the Phases of E-government Initiative Implementation**, PH.D, UK: Brunel University, School of Information Systems Computing and Mathematics, 2012, P30.

²⁰. أحمد المعاني، أحمد عريقات، أسماء الصالح، ناصر جردات، قضايا إدارية معاصرة، الطبعة

الأولى، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2011، ص ص 117-118.

²¹. أحمد بن عيشاوي، أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية (E.G) على مؤسسات الأعمال، مجلة الباحث،

2010، العدد السابع، ص 290.

²². www.census.gov شوهده يوم 2017/03/02، الموقع الرسمي لمكتب الإحصاء في الولايات

المتحدة الأمريكية:

²³. Bernd W. Wirtz, Peter Daiser, **E-Government Strategy Process Instruments**, 1 edition, Germany: German University of Administrative Sciences Speyer, 2015,P203.

تطبيق المرافقة البيداغوجية و علاقتها بجودة التكوين في نظام ل.م.د. (دراسة ميدانية بجامعة الشلف)

سيدي عابد عبد القادر
أستاذ محاضر

ملخص البحث: هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن العلاقة بين تطبيق المرافقة البيداغوجية و بين جودة التكوين الجامعي في نظام ل.م.د في ضوء متغيرات (الجنس، المستوى الدراسي) . لهذا الغرض تم تطبيق مقياس المرافقة البيداغوجية على عينة بلغت (94) طالب و طالبة جامعية . و قد خُصت الدراسة إلى النتائج التالية :

- توجد علاقة بين تطبيق المرافقة البيداغوجية و بين جودة التكوين في نظام ل.م.د .
 - لا توجد فروق في تطبيق المرافقة البيداغوجية تبعاً لمتغيرات (الجنس، المستوى الدراسي).
- الكلمات المفتاحية:** المرافقة البيداغوجية- جودة التكوين- نظام ل.م.د.

Abstract

The present study aimed at discovering relation between pedagogic accompanimentor Tutoring and quality of training in system LMD, according to variables (sex, level). To This effect they applied a questionnaire on a sample of (94) students and students. And study concluded that:

- There is a relation between pedagogic accompaniment and quality of training in system.
- There are no differences in pedagogic accompaniment and quality of training in system LMD according to variables (sex, level).

Keywords: The pedagogical accompaniment–The quality of training– LMDsystem.

مقدمة الدراسة:

إن التقدم العلمي و التكنولوجي للأقطاب الجامعية و خاصة منها الأمريكية، أدى بمعظم الدول الحريضة على نموها الإقتصادي و دخولها العولمة لمراجعة نظام تعليمها العالي و إدخاله في النظام الجديد(بداري، حرز الله، 2008، ص13) .

لقد تبنت الجزائر منذ أكثر م عشرة سنوات نظام جديد فيالتعليمالجامعي يسمينظام ل.م.د،وقدحملهذا النظام عدةمفاهيمومصطلحاتجديدةكالقروضالوحدةالتعليميةوالمساروغيرهامنالماهيالتياتنتشرتبفعلائنتشارهذاالنظامفيال

جامعة . لكنيستوقفنا مفهوم واحد من بين هذه المفاهيم التي ذكرناها، وهو مفهوم " المرافقة البيداغوجية" أو "الإشراف" الذي لم يربطه تطبيقياً بالجامعات إلا بعض الاستثناءات، كما لم يعرف طريقه إلا انتشاره كغيره من مصطلحات نظام م.د. .
و تعتبر المرافقة "tutorat" أحد المستحدثات الجوهرية في إطار نظام (ل.م.د) والتي تهدف إلى تحسين نوعية تكوين الطالب بإعلامه وتوجيهه للرفع من قدرته وإمكانية مشاركته في بناء مساره التكويني إلى غاية ادماجه في سوق العمل .

و يجدر بنا الإشارة إلى أن المرافقة البيداغوجية ضرورة وحتمية تمليها علينا فلسفة النظام في حد ذاته، حيث أن البرامج تركز على عنصر النشاط الشخصي للطالب و إعداده بمؤهلات و مهارات مناسبة تجعلهم قادرين على معايشة غزارة المعلومات و عمليات التغيير المستمرة و التقدم التكنولوجي الهائل، بحيث لا ينحصر دورهم فقط في تلقي للمعرفة و الإصغاء، و لكن في عملية التعامل مع هذه المعلومات و الاستفادة منها بالقدر الكافي لخدمة عملية التعلم (صالح، 2010). الذي يحتاج إلى مهارات لاستغلال مرافق البحث العلمي ومنه القضاء على سلبية الطالب لضمان دينامية فعالة بين الطالب والأستاذ والإدارة تترجم إلى مخرجات ذي جودة عالية.

مشكلة الدراسة و تساؤلاتها:

إن من خصوصية التكوين الجامعي في نظام (ل.م.د) أن له القدرة على التكيف مع المحيط الاجتماعي و الاقتصادي وذلك من خلال تطور البحوث العلمية التي تخدم الواقع المؤسسي للدولة و المجتمع، لأن ميدان التعليم العالي يعمل على التداخل بين القطاعات المختلفة في مجال تبادل الخبرة و الاستفادة من التطورات العلمية. وعليه، فإن الدراسة الحالية تسعى إلى الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: هل هناك علاقة بين تطبيق المرافقة البيداغوجية و بين جودة التكوين في نظام م.د؟

تساؤلات الدراسة: تسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات التالية:

- هل توجد فروق في تطبيق المرافقة البيداغوجية تبعا لمتغير الجنس ؟

- هل توجد فروق في تطبيق المرافقة البيداغوجية تبعا لمتغير المستوى الدراسي ؟

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث فيما يلي:

- يُعد موضوع الدراسة من مواضيع الساعة خاصة في الفترة التي نعيشها و هي فترة التجديد المعرفي و التكنولوجي.

- أهمية هذا النظام (ل م د) و الذي يُعبر عن شكل من أشكال عولمة التعليم العالي أي أنه يتميز بالصبغة الدولية .

- مدى تحقيق الجامعة من خلال هذا النظام للأهداف المسطرة و خاصة علاقتها بعالم الشغل .

أهداف البحث: يهدف البحث الحالي إلى:

- الكشف عن طبيعة العلاقة بين تطبيق المرافقة البيداغوجية و بين جودة التكوين في نظام م.د.

- معرفة الفروق بين الذكور و الاناث في تطبيق المرافقة البيداغوجية و بين جودة التكوين في نظام م.د.

- معرفة الفروق بين المستويات الدراسية في تطبيق المرافقة البيداغوجية وجودة التكوين في نظام ل.م.د.

مفاهيم الدراسة:

1. المرافقة البيداغوجية : هي عملية تكوينية يقوم بها أستاذ مشرف لطالب حديث العهد بالجامعة من أجل متابعة مساره الدراسي بيداغوجيا و منهجيا و نفسيا.
2. جودة التكوين: قدرة الجامعة على إعداد الطلاب بمؤهلات و مهارات مناسبة تجعلهم قادرين على معايشة غزارة المعلومات و عمليات التغيير المستمرة و التقدم التكنولوجي .
- 3- نظام ل.م.د: و نقصد به (ليسانس - ماستر - دكتوراه): حيث تبنته الجامعة الجزائرية منذ سنة 2004.

الدراسات السابقة

قادري و بن نابي (2017)

تناولت هذه الدراسة جودة التكوين في نظام ل.م.د في ضوء المرافقة البيداغوجية للطالب الجامعي وفق المتغير المستوي الدراسي والتخصص، واعتمدت الباحثة علنا المنهج الوصفي و طبقت الاستبيان، على عينة تقدر بـ 335 طالبا جامعي (198 أنثى، 137 ذكر)، و توصلت إلى النتائج التالية :

لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في استجابة طلبة ل.م.د. عن جودة التكوين الجامعي في ضوء المرافقة البيداغوجية للطالب الجامعي بين زميل متغير المستوي الدراسي (السنة: الأولى، الثانية، الثالثة و ماستر 1)، لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في استجابة طلبة ل.م.د. عن جودة التكوين في نظام ل.م.د. في ضوء المرافقة البيداغوجية للطالب الجامعي بين زميل متغير التخصص (علماء النفس، علماء الاجتماع، البيولوجيا، التكنولوجيا).

دراسة سحنون و بن زروال (2016)

تناولت هذه الدراسة المرافقة البيداغوجية كشكل للإرشاد الأكاديمي في الجامعة من خلال برنامج تدريبي مقترح لتدريب أساتذة الجامعة على المرافقة البيداغوجية. و تم اختيار المنهج الوصفي، والمنهج البنائي. و بهدف تحديد أهم الاحتياجات التدريبية للأساتذة الجامعيين من أجل المرافقة البيداغوجية تم إجراء مقابلات مع 56 مرافقا من مختلف أقسام كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والإنسانية باعتبارها تشمل أكبر عدد من المرافقين البيداغوجيين، و تم حورت المقابلات تحول ترتيبا لاحتياجات التدريبية في مجال المرافقة البيداغوجية. و توصلت الدراسة إلى أن تحقيق فعالية النظام لمدد علماء الواقعين بغيت توفير الإرادة السياسية و التبدولها لتعمل على خلق مناخ ملائم لذلك، من خلال توفير إمكانيات المادية و الأطر القانونية الكفيلة لتنظيم سير العملية التعليمية و تكريسها لاهتماما لأستاذ، باعتبارها العنصر المنفذ لإصلاحها الذي انتهجتها الجامعة؛ فهو المرافق الذي أسند إليها التكليف بالطلبة من مختلف الجوانب العلمية و المعرفية و البيداغوجية و النفسية، وذلك للوصول لهذا الأخير لتحقيق أهداف مشروعه التكويني المهني. و عليه فإن نتيجة هذا الأستاذ لهما مرافقة قبل التدريب بأضحت أكثر من ضرورة.

ولتحقيق ذلك ينبغي أن نتجهج سياسة تكوينية مبنية على أسس علمية تأخذ بعين الاعتبار احتياجات التدريبية المتعلقة بمهامهم كمرافق

دراسة زقاوة (2018)

سعت هذه الدراسة بالتعرف على واقع سير عملية المرافقة البيداغوجية وعلناحتياجات الطلاب في مجالها. حيث تم تحديد تأثير المتغيرات المستقلة (الجنس، المستوى الدراسي، المعهد) على استجابات عينة البحث. و توصلنا للدراسة إلأن حاجة طلاب العلوم الاجتماعية والإنسانية إلى الدعم والمرافقة كان بدرجة كبيرة ولا يمكن أن نغفل التفاعل بين المجالين؛ حيث إن أي غموض لدى الطالب حول كل ما يتعلق بشهادة التخرج أو ضعف التخطيط لمساره التكويني وصعوبة اختيار التخصص المناسب؛ سيؤثر بشكل كبير على حالته النفسية ويدفعه إلى اختيار بدائل غير عقلانية مثل التفكير في التوقف عن الدراسة أو تغيير مساره الدراسي من جديد. كما أن مستوى الدافعية للإنجاز لدى الطلبة تختلف باختلاف نمط التوجيه الجامعي لصالح الموجهين اختياريًا كما تشير العديد من الدراسات. من جهة أخرى يعتبر التوجيه الجامعي واحدا من العوامل الأكثر تأثيرًا على وضعية الطالب الجديد .

دراسة بلولي (2013)

وقفت هذه الدراسة على عتبة مهمة الإشراف، فعرفت بماهيتها و أهم المهام التي يضطلع بها المشرف في أداء هذه الوظيفة . و تطرقت أيضا إلى أهم الصعوبات التي تقف حائلا في طريق تنفيذ هذه المهمة، من مثل العائق البشري و المتمثل في تكوين الأساتذة و عزوف الطلبة عن هذه العملية و كذلك العائق الإداري و العائق المادي . كما اقترحت هذه الدراسة بعض الحلول من خلال شرح هذا النظام لطلاب المرحلة الثانوية، و كذا تنصيب لجان للإشراف على مستوى كل الجامعات، و تمكين الأساتذة من التكوين في نظام ل.م.د و كذلك في مهمة الإشراف و ذلك بتقديم منح و تریصات في هذا المجال .

دراسة زرزور (2006)

أجرى الباحث هذه الدراسة الميدانية لتقييم تطبيق نظام (ل.م.د) في ضوء تحضير الطلبة إلى العالم الشغل معتمداً في ذلك على ثلاث متغيرات أساسية هي:

-التوجيه.

-محتوى البرامج.

-مصالحة المساعدين وتوجيه الطلبة.

بعد عرض النتائج كمياً وتحليلها كيفياً توصل الباحث إلى النتائج التالية:

-إن التوجيه للدراسة بنظام لمدياً خذ بعين الاعتبار مهمة تحضير الطلبة إلى العالم الشغل.

-أن محتوى البرامج المطبقة بنظام لمدياً خذ بعين الاعتبار مهمة تحضير الطلبة إلى العالم الشغل.

-إن مصالحة المساعدين والإعلام المستعملة في نظام لمدياً خذ بعين الاعتبار مهمة تحضير الطلبة إلى العالم الشغل.

تعليق على الدراسات السابقة:

تناولت دراسة قادري و بن نابي (2017) جودة التكوين في نظام ل.م.د في ضوء المرافقة البيداغوجية للطالب الجامعي وفقاً للمتغير المستوي الدراسي والتخصص، واعتمدت على عينة تقديرياً 335

طالباً جامعياً. وركزت دراسة سحنون و بن زروال (2016) على المرافقة البيداغوجية كشكل للإرشاد الأكاديمي في الجامعة من خلال برنامج تدريبي مقترح لتدريب أساتذة الجامعة على المرافقة البيداغوجية. و تم التركيز على إجراء مقابلات مع 56 مرافقاً من مختلف أقسام كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والإنسانية. و جاءت دراسة زقاوة (2018) للتعرف على واقع سير عملية المرافقة البيداغوجية و على احتياجات الطالبات في مجالها، حيث تم تحديد تأثير المتغيرات المستقلة (الجنس، المستوى الدراسي، المعهد) على استجابات عينة البحث. أما دراسة بلولي (2013) فكانت دراسة نظرية وفتت على تعريف مهمة الإشراف و أهم المهام التي يضطلع بها المشرف في أداء هذه الوظيفة، و تطرقت أيضاً إلى أهم الصعوبات التي تقف حائلاً في طريق تنفيذ هذه المهمة، كما اقترحت بعض الحلول من خلال شرح هذا النظام. و في الأخير جاءت دراسة زرزور () 2006 لتقييم تطبيق نظام (ل.م.د) في ضوء تحضير الطلبة للعالم الشغل معتمداً في ذلك على ثلاث متغيرات أساسية وهي: التوجيه ومحتوى البرامج ومصادر المساعدة وتوجيه الطلبة.

لقد تباينت هذه الدراسات في دراسة موضوع المرافقة البيداغوجية بين الجانب النظري و الميداني، و جاء التركيز في الجانب الأخير على المتغيرات المتصلة بالمرافقة كالجنس و المستوى و المعهد و ذلك باستعمال أداة الاستبيان. و جاءت هذه الدراسة استكمالاً للدراسات السابقة بتوضيح نجاح هذا النظام (ل.م.د) من خلال دراسة العلاقة بين تطبيق المرافقة البيداغوجية و جودة التكوين في نظام ل.م.د.

إجراءات الدراسة:

منهج الدراسة : لقد تم إتباع المنهج الوصفي الاستدلالي لتحليل معطيات الدراسة إحصائياً، باعتبار أنه المنهج الملائم لطبيعة هذه الدراسة.

عينة الدراسة: تكونت عينة الدراسة الراهنة من (94) طالب جامعياً، و هي موزعة تبعاً لمتغيرات الدراسة كما هو مبين في الجدول (1) :

جدول رقم (01) يوضح خصائص العينة الأساسية

المتغيرات	المستويات	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكور	49	52.1
	إناث	45	47.9
المستوى الدراسي	سنة ثالثة لسانس	36	38.3
	ماستر 1	26	27.7
	ماستر 2	32	34
المجموع		94	100

أداه الدراسة:

قام الباحث ببناء استمارة المرفقة البيداغوجية و جودة التكوين الجامعي في نظام ل.م.د و احتوت على (42) فقرة. ولقد تم تجريبيها على عينة استطلاعية قوامها (40) طالب و طالبة من جامعة الشلف . لم يتوصل الباحث لتوفير مقياس خاص بالمرفقة البيداغوجية و جودة التكوين الجامعي في نظام ل.م.د من خلال الدراسات التي توفرت لديه، فقام بتطوير مقياس خاص بهذه الدراسة و ذلك تبعا للخطوات الإجرائية الآتية:

- تم صياغة بعض العبارات بطريقة ذاتية، انطلاقا من أفكار نظرية و مقابلات ميدانية لعينة الدراسة، حيث راح الباحث عند صياغة الفقرات أن تكون :
 - شاملة للأهداف المراد قياسها .
 - واضحة و بعيدة عن الغموض و اللبس .
 - سليمة لغويا و سهلة و ملائمة لمستوى العينة .
 - و قد بلغ عدد البنود في الصورة المبدئية للاستبيان (42) بندا تقيسه، موزعة على ثلاثة أبعاد (البعد البيداغوجي، البعد النفسي، البعد المهني)، و تكون كل بعد من أربعة عشر (14) فقرة تقيسه، يجب عليها المفحوص من خلال خمسة بدائل هي : أوافق بشدة (خمسة درجات)، أوافق أحيانا (أربعة درجات)، غير متأكد (ثلاثة درجات)، أوافق نادرا (درجتان)، غير موافق (درجة واحدة) .
- صدق وثبات مقياس أدوات الدراسة :

أ-صدق الاتساق الداخلي لاستمارة المرفقة البيداغوجية وجودة التكوين الجامعي في نظام ل.م.د: ولقد تم اعتماد (معامل بيرسون) لتوضيح هذا الاتساق، كما تم استخدام طريقتي ألفا كرومباخ والتجزئة النصفية للتأكد من الثبات، حيث أسفرت النتائج على :

جدول رقم (02) يوضح صدق الاتساق الداخلي وثبات الاستبيان

طرق حساب الثبات		صدق الاتساق الداخلي	أبعاد الأداة
0.84	ألفا كرومباخ	تراوح ما بين (0.78 و 0.42) عند مستوى الدلالة 0.01 و 0.05، ولقد تم حذف 02 فقرتين غير دالة إحصائياً. وعليه احتوى البعد على مجموع (12) فقرة دالة.	البعد البيداغوجي
0.77	التجزئة النصفية		
0.63	ألفا كرومباخ	تراوح ما بين (0.65 و 0.37) عند مستوى الدلالة 0.01 و 0.05، ولقد تم حذف 04 فقرات غير دالة إحصائياً. وعليه احتوى البعد على مجموع (09) فقرات دالة.	البعد النفسي
0.69	التجزئة النصفية		
0.82	ألفا كرومباخ	تراوح ما بين (0.72 و 0.46) عند مستوى الدلالة 0.01 و 0.05، ولقد تم حذف فقرة واحدة (01) غير دالة إحصائياً. وعليه احتوى الاستبيان على مجموع (13) فقرة دالة.	البعد المهني
0.89	التجزئة النصفية		
النتيجة النهائية: وعليه احتوى الاستبيان على مجموع (34) فقرة دالة			

علاقة البعد بالمقياس ككل:

جدول رقم (03) علاقة البعد بالمقياس ككل

البعد	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
البيداغوجي	**0.69	.000
النفسي	**0.62	.000
المهني	**0.83	.000

نلاحظ من خلال الجدول بأن هناك علاقة بين الأبعاد الثلاثة والمقياس ككل. وبهذا نقول إن هناك صدق اتساق بنائي ما بين الأبعاد الثلاثة والمقياس ككل.
ب- صدق المقارنة الطرفية (الصدق التمييزي):

جدول رقم (04) يوضح قيمة اختبار (ت) لدراسة الفروق بين الثلث الأعلى والأدنى

المتغير	الثلث الأعلى ن=14		الثلث الأدنى ن=14		قيمة (ت)	م. الدلالة
	م	ع	م	ع		
الانفتاح الثقافي	157.07	6.69	125.36	12.39	8.45	دال عند 0.01

نلاحظ من خلال الجدول بأن هناك فرق بين الثلث الأعلى والثلث الأدنى بدلالة قيمة (ت) وقدرها (8.45) عند مستوى الدلالة (0.01)، وعليه فإن طرفي الاستبانة تميز بين أداء المجموعتين، وبالتالي يمكن التأكد إلى حد معقول من صدق الأداة في قياس ما وضعت لقياسه . وبعد حساب كل من الصدق والثبات، يتضح من خلال معاملات الصدق والثبات بأنها جاءت بدرجة معقولة ومقبولة إحصائياً، وعليه يمكن الاطمئنان على صحة استخدام الاستبانة في الدراسة الحالية.

الأساليب الإحصائية في معالجة البيانات: لقد تم استخدام كلا من الإحصاء الوصفي والاستدلالي على حد سواء، فبالنسبة للإحصاء الوصفي استعملنا المتوسطات والانحراف المعياري. أما بالنسبة للإحصاء الاستدلالي ولتأكد من صحة الفرضيات استخدمنا معامل ارتباط بيرسون، وكذا اختبار (T.test) لدراسة الفروق بين الجنسين، وتحليل التباين الأحادي (one way anova) لدراسة الفروق تبعا للمستوى الدراسي وذلك باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية الإصدار (22; spss).

عرض وتحليل نتائج الدراسة:

عرض نتائج السؤال الأول: والذي ينص: هل هناك علاقة بين تطبيق المرافقة البيداغوجية ووجود التكوين في نظام م.د. ولاختبار هذه الفرضية استخدمنا المتوسطات والانحراف المعياري، إضافة إلى معامل الارتباط بيرسون، والذي يمتزج به ليحطينا ما يسمي بمعامل التحديد، حيث أسفرت النتائج كما هو موضح في الجدول أسفله على مايلي:

جدول رقم (05) يوضح العلاقة بين تطبيق المرافقة البيداغوجية ووجود التكوين في نظام م.د .

المتغيرات	جودة التكوين		
	معامل الارتباط	معامل التحديد	مستوى الدلالة
المرافقة البيداغوجية	0.78**	60%	دال عند 0.01
	0.61**	37%	دال عند 0.01
	0.88**	77%	دال عند 0.01

يتضح من خلال الجدول المشار إليه أعلاه وجود علاقة ارتباطيه بين متغير المرافقة البيداغوجية و جودة التكوين في نظام ل.م.د بقيمة قدرها (0.78) عند مستوى الدلالة (0.01)، في حين قدر معامل التحديد والذي مثل ما نسبته (60%) من التباين، ووجود أيضا علاقة ارتباطيه بين متغير المرافقة النفسية و جودة التكوين في نظام ل.م.د بقيمة قدرها (0.61) عند مستوى الدلالة (0.01)، في حين قدر معامل التحديد والذي مثل ما نسبته (37%) من التباين. و كذلك وجود علاقة ارتباطيه بين متغير المرافقة المهنية و جودة التكوين في نظام ل.م.د بقيمة قدرها (0.88) عند مستوى الدلالة (0.01)، في حين قدر معامل التحديد والذي مثل ما نسبته (77%) من التباين المفسر .

يتضح من خلال الجدول أن هناك علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين تطبيق المرافقة البيداغوجية و بين جودة التكوين في نظام ل.م.د عند قيامنا بنظرة متفحصة على ما أسفرت عنه عملية التحليل الإحصائي في دراستنا هذه من نتائج كشفنا بأن علاقة المرافقة البيداغوجية في جانبها المهني كان لها الدرجة الكبرى من حيث درجة الارتباط مقارنة بالجانب النفسي و الجانب البيداغوجي، و ذلك من خلال مساعدة الطالب على إدراك مشروعه المهني حسب القانون المذكور أعلاه نظرا على المتخرج المستقبلي الذي سيكون عليه الطاب، و يفتح لها آفاقا، و يجعله ينظر إلى المستقبل بشكل إيجابي . و هذا دليل أيضا على علاقة الجامعة من خلال هذا النظام بينها كمنظمة أكاديمية و بين الواقع المؤسسي .

و يعد التوظيف و الحصول على مهنة مستقبلية الشغل نشاغل الكاطبلهذاري بنظام (لمد) بينا التعليم الجامعي و سوق العمل و المتطلبات الاجتماعية و الاقتصادية بغية ضماننا و سعده من التوظيف لجملة الشهادات، فمنأه مزايا المرافقة و المرونة و اكتساب الطالب بالقدرة على الاتصال بالجامعة إضافة إلى الرضا بالجامعة بالمحيط الخارجي و تسهيله لولوج عالم الشغل . فبالرغم من كل هذا المزايا و غيرها فالتأهيل الذي يقدّمه هذا النسق الجامعي الجديد و بينا مستقبلها المهني، بالرغم من تحقيق هذا النظام نتائج مهمة في الدول المتقدمة التي اعتمدته، إلا أنه في الجزائر ما زال يطرح إشكالا و اسعا خاصة في عدم ملائمتهم مع المحيط الاجتماعي و الاقتصادي للجامعة الجزائرية، و كذلك وجوده جوقة كبيرة تبين محتواها النظري و اجراءه التطبيقية في الواقع .

و في الوقت الذي كان نرى جرم هذا النظام أن يلبى احتياجاتنا و سوق العمل و هو حظ غيا بأنتسقي بين مختلف المؤسسات لأخرى بالجامعة نظر الغياب الاطار التشريعي الذي يبلز ذلك . و كذلك التآطير و التطبيق الشكلي للوصاية و محاولة فهم مضمونها و مبنغاها الحقيقي . (مخالدي، 2013، ص22) .

لقد جاءت هذه الدراسة موافقة لدراسة كل من سحنون و بن زروال (2016) و التي استنتجت أن تحقيق فعالية نظام ل.م.د على أرض الواقع ينبغي تكريسا لاهتماما بأستاذ، باعتبارها العنصر المنفذ للإصلاح الذي أنتهجتها الجامعة؛ فهو المرافق الذي أسند إليها التكليف بالطالب من مختلف الجوانب العلمية و المعرفية .

و كذلك دراسة زقاوة (2018) التي توصلت إلى إن احتياجات الطلاب بالمرافقة في المجال البيداغوجي كان بدرجة كبيرة، مما يجعلنا لبحثنا لاعلاما الكافي حول نظام ل.م.د و اختيار التخصص و معرفة آلياته لانتقال التقويم المتابعة؛ هو من أولويات الطلاب باليوم ميمثلأ حد اهتماماتهم وانشغالهم الرئيسية .

و دراسة بلولي(2013) التي توصلت أيضا إلى أن تطبيق نظام ل.م.د لا يكتمل إلا بتطبيق مهمة الإشراف، و أنها إذ طبقت كما تذكر في الأدبيات فإنها ستساعد لا محالة على تنمية القدرات الإنتاجية للجامعة الجزائرية .

و دراسة زرزور(2006) التي استنتجت أن التوجيه ومحتوى البرامج للدراسة ومصالح المساعدين والإعلام المستعملة بنظام ممدتاً خذ بعين الاعتبار مهمة تحضير الطلبة للعالم شغل

عرض نتائج السؤال الثاني والذي ينص: هل هناك فروق في تطبيق المرافقة البيداغوجية تبعاً لمتغير الجنس، ولاختبار صحة هذا التساؤل قمنا باستخدام المتوسطات والانحراف المعياري واختبار (ت) لدراسة الفروق تبعاً لمتغير الجنس، حيث أسفرت النتائج كما هو موضح في الجدول أسفله على مايلي:

جدول رقم (06) يوضح قيمة اختبار (ت) لدراسة الفروق تبعاً لمتغير الجنس

الدالة	قيمة (ت)	إناث		ذكور		الجنس المتغير
		ع	م	ع	م	
غير دال	-0.70	6.48	41.27	7.65	40.22	المرافقة البيداغوجية
غير دال	1.68	6.32	26.69	6.06	28.84	المرافقة النفسية
غير دال	-0.71	7.74	43.78	9.21	42.51	المرافقة المهنية

نلاحظ من خلال الجدول عدم وجود فروق دالة في محاور المرافقة البيداغوجية تبعاً لمتغير الجنس. ومن خلال النتائج الإحصائية يتبين أن كلامنا الذكور والإناث يولون أهمية كبيرة للمرافقة البيداغوجية، فحاجتهم إلى المرافقة وتقديم الدعم البيداغوجي والنفسي والمهني مهم لكلا الطرفين بغض النظر عن جنسهم. فالاهتمام بالدراسة وبالمستقبل المهني بعد التخرج لم يعد حكراً على الطلاب الذكور فقط، بل إن انشغالات الاندماج المهني وبناء الأهداف الدراسية ومتابعة التكوين هو كذلك من اهتمامات الطالبات. و جاءت الدراسة موافقة لدراسة زقاوة(2018) التي توصلت إلى عدم وجود فروق دالة إحصائية في تقييم حاجة الطلاب بالمرافقة البيداغوجية تعزباً للجنس .

عرض نتائج السؤال الثالث والذي ينص: هل هناك فروق في تطبيق المرافقة البيداغوجية تبعاً لمتغير المستوى الدراسي، ولاختبار صحة هذا التساؤل قمنا باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (one way anova) لدراسة الفروق تبعاً للمستوى الدراسي، حيث أسفرت النتائج كما هو موضح

في الجدول أسفله على مايلي:جدول رقم(07) يوضح تحليل التباين الأحادي لدراسة الفروق اتبعا للمستوى الدراسي

المتغير	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة	الدلالة
البيداغوجي	بين المجموعات	2	34,656	17,328	0.3	0.71	غير دال
	داخل المجموعات	91	4654,153	51,145			
	المجموع	93	4688,809	3			
النفسي	بين المجموعات	2	12,360	6,180	1.5	0.85	غير دال
	داخل المجموعات	91	3624,193	39,826			
	المجموع	93	3636,553	5			
المهني	بين المجموعات	2	218,554	109,277	1.5	0.22	غير دال
	داخل المجموعات	91	6535,159	71,815			
	المجموع	93	6753,713	2			

نلاحظ من خلال الجدول عدم وجود فروق دالة في محاور المرافقة البيداغوجية تبعا لمتغير المستوى الدراسي

و ترجع هذه النتيجة الى مركزية نشاط المرافقة لدى الطلاب باختلاف مستوياتهم التعليمية سواء كانوا من طلبة الليسانس او طلبة الماستر. والمرافقة وان كانت موجهة لفائدة طلبة السنة أولى جامعي من الطور الأول حسب ما ينص عليه القرار المؤرخ في 16 جوان 2010، إلا أنها حاجة لكل الأطوار، فكلما انتقل الطالب الى مرحلة أعلى في مساره الدراسي، ظهرت الحاجة لديه الى وجود مرافق يقدم له إجابات عن تساؤلاته المستمرة، خصوصا ما تعلق بالتربصات والخبرات التكوينية لدى الطلاب المقبلين على تحضير مذكرة التخرج من مرحلة الليسانس أو الماستر. وفي مرحلة التخرج تتبلور لدى الطالب فكرته عن المشروع المهني وانشغاله على تحقيقه. والمرافقة باعتبارها عملية تتبنى بيداغوجية القرب، فإن الطالب في حاجة مستمرة الى التأطير المستمر والتكفل الدائم بتسهيل الحصول على المعلومات الضرورية لبناء الذات التعليمية والمهنية.

و جاءت هذه الدراسة موافقة لدراسة زقاوة(2018) التي توصلت إلى عدم وجود فروق دالة احصائية في تقييم حاجة الطلاب بالمرافقة البيداغوجية تعزى لمتغير المستوى الدراسي.

و جاءت هذه الدراسة موافقة أيضا لدراسة بن نابي و قادري(2017) حول جودة التكوين في نظام ل.م.د. للطلاب الجامعي حيث وجدت أنه لا يوجد فرق في استجابة الطلبة نحو جودة التكوين الجامعي في نظام ل.م.د يعزى لمتغير المستوى الدراسي (السنة، الأولى، الثانية، الثالثة وماستر).

الهوامش

- 1- فريد بلوهرى، مدى تماشي التكوين الجامعي في نظام ل.م.د مع متطلبات سوق العمل حسب رأي الأساتذة . قسم علم الاجتماع . جامعة سطيف 2 . (2013).
- 2- فرحات بلولي ، مهمة الإشراف في ظل نظام ل.م.د. يوم دراسي حول اصلاحات التعليم العالي و التعليم العام:الراهن و الآفاق. جامعة البويرة. الجزائر(2013) . زيارة الخميس 29 مارس 2018، على شبكة الإنترنت:
<http://crasc.dz/fondoc/index>
- 3- عبد الكريم حرز الله و بداريكمال. نظام ل.م.د . ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر(2008).
- 4- زقادة أحمد. حاجة الطلاب بالمرافقة البيداغوجية وعلاقتها ببعض المتغيرات. ملتقى وطني حول المرافقة البيداغوجية في الجامعة الجزائرية، تقييما للتجربة وآفاق التطوير. جامعة الجلفة. الجزائر(2018). زيارة الخميس 29 مارس 2018، على شبكة الإنترنت: <http://www.labo-splcda.com>
- 5- سحنون عبد الرزاق و بن زروال فتيحة. المرافقة البيداغوجية كشكل للإرشاد الأكاديمي في الجامعة برنامجه تدريبي مقترح لتدريب أساتذة الجامعة على المرافقة البيداغوجية. مجلة دفاتر. العدد 12. بسكرة. الجزائر. (2016).
- 6- يوسف امجد صالح. تنمية أداء الأستاذ الجامعي و تقييمه في ظل الجودة الشاملة للتعليم العالي. أبحاث الندوة الثالثة حول الجودة في التعليم الجامعي بالعالم الإسلامي. الرياض(2010). زيارة الخميس 29 مارس 2018، على شبكة الإنترنت: <https://repository.nauss.edu.sa>
- 7- قادري حليلة و بن نابي نصيرة. جودة التكوين في نظام ل.م.د في ضوء المرافقة البيداغوجية للطلاب الجامعي. مجلة الباحث. العدد 13. بوزريعة. الجزائر (2017).
- 8- يحي محالدي. نظام ل.م.د بين عقبات الواقع و طموحات المستقبل(2013). زيارة الخميس 29 مارس 2018، على شبكة الإنترنت: www.t1t.net

تطوير السياحة مدخل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر

ط/د هني حيزية/ جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف

أ/د. زيدان محمد / جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف

الملخص

تهدف هذه الورقة البحثية الى معرفة واقع واهمية السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، من خلال التطرق الى وضعية الميزان السياحي ومدى مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي، بالإضافة الى مدى مساهمتها في توفير فرص العمل بصفة مباشرة او غير مباشرة، ولقد خلصت هذه الدراسة الى انه على الرغم من امتلاك الجزائر لمقومات سياحية هائلة الا ان القطاع السياحي لم يتمكن من تحقيق الكفاءة المتوقعة من فرص التشغيل والمساهمة في الناتج الاجمالي ولم تكن له القدرة على تحسين المستوى المعيشي للأفراد.

الكلمات المفتاحية: السياحة، التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية.

Summary

The aim of this paper is to find out the reality and importance of tourism in the economic and social development in Algeria, by addressing the status of the tourism balance and the contribution of tourism to GDP, in addition to its contribution to providing job opportunities directly or indirectly. Although Algeria has enormous tourism potential, the tourism sector has not been able to achieve the expected efficiency of employment opportunities and has not been able to improve the standard of living of individuals.

Keywords: tourism, economic development, social development.

المقدمة:

تلعب السياحة في الوقت الحاضر دورا مهما في الاقتصاد العالمي إذ تعتمد العديد من الدول على السياحة كمصدر مهم من مصادر الدخل الوطني كما استطاعت هذه الدول الحصول على مداخيل سنوية كبيرة من القطاع السياحي مثلما يحدث في الولايات المتحدة وأسبانيا وإيطاليا واليونان والنمسا وسويسرا وفرنسا وتركيا وغيرها من بلدان العالم.

إن الدخل السياحي له شأن كبير في اقتصاديات الدول السياحية فهو يعزّز ميزان المدفوعات ويعتبر مصدراً كبيراً لتوفير فرص العمل للمواطنين مما يدعم مستواهم المعيشي والاجتماعي، كما تعتبر السياحة أحد العناصر الأساسية للنشاط الاقتصادي في الدول السياحية.

والجزائر تمتلك العديد من المقومات السياحية والطبيعية لقيام نشاط سياحي متطور، ومع تراجع أسعار المحروقات في السوق العالمية أصبح لزاما عليها التوجه إلى تنمية هذا القطاع الحساس وتشجيعه لتحقيق آثار تنموية ايجابية على كل الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

مشكلة الدراسة:

للإحاطة بجميع جوانب الموضوع يمكننا طرح الإشكالية التالية:
كيف تساهم السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر؟
أهداف الدراسة:

نهدف من خلال دراستنا هذه إلى:

- إبراز مدى أهمية السياحة في تحقيق آثار تنموية إيجابية على كل الأصعدة .
- حصر المعوقات التي تقف أمام تطور النشاط السياحي في الجزائر.
- إبراز دور وأهمية النشاط السياحي في الاقتصاد الجزائري.

ولتحقيق هدف هذه الدراسة سوف نتطرق الى المحاور التالية:

المحور الأول: الأهمية والمزايا التي تتحقق من السياحة

المحور الثاني: مدخل للتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية

المحور الثالث: أهمية السياحة في الاقتصاد الجزائري

المحور الأول: الأهمية والمزايا التي تتحقق من السياحة

تعتبر السياحة ظاهرة قديمة جدا نشأت مع الانسان ولكنها تطورت لتصبح من اكبر الصناعات في العالم، حيث اصبحت قطاعا اقتصاديا هاما ومصدرا من المصادر الهامة للدخل.

اولا: مفهوم السياحة :

هناك العديد من المفكرين الذين تعرضوا الى مفهوم السياحة ونذكر من بينهم:

عرفتها الاكاديمية الدولية للسياحة على انها: " اصطلاح يطلق على رحلات الترفيه و كل ما يتعلق بها من أنشطة و حاجات لإشباع السائح " ¹

كما عرفها "KRAFET HUNSIKER"² المعروف بمؤسس البحث السياحي يعرف السياحة كمايلي: "هي مجموعة من العلاقات والأعمال التي تكونت بسبب التنقل، وإقامة الأفراد، خارج مقرات سكانهم المعتادة، حيث أن هذا التنقل لا يدخل في إطار النشاط الإنساني المريح...."

ويعرفها قاموس تشامبر الانجليزي تعريفا يشوبه شيء من الغموض على انها: "النشاطات التي يقوم بها السائحون و اولئك الذين يلبون لهم متطلباتهم" ³

وفي المفهوم الحديث للسياحة تعريف منظمة السياحة العالمية حيث تعني " :انتقال الأفراد من مكان لأخر لأهداف مختلفة ولفترة زمنية تزيد عن 24 ساعة وتقل عن سنة" ⁴

ومن خلال هذه التعاريف يمكن اعطاء تعريف شامل للسياحة:

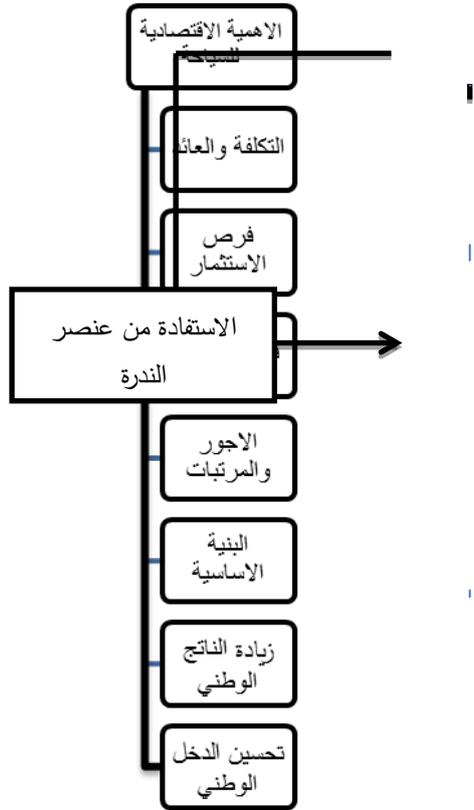
السياحة هي انتقال الفرد من مكان اقامته الاصلي الى أي مكان اخر لأي غرض من الأغراض ماعدا القيام بعمل يحصل من ورائه على دخل، كما يشترط ان تكون لمدة اكثر من 24 ساعة واقل سنة.

ثانيا: المزايا التي تتحقق من السياحة

تتزايد أهمية قطاع السياحة في حياة الدول والشعوب نظرا لدورها البارز في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني وتتميز السياحة بدور تنموي كبير باعتبارها رافدا لنفقات الزائرين القادمين من الخارج نظير ما يدفعونه على خدمات السفر والرحلات والاقامة والمأكل والمشرب والترفيه والنشاطات الثقافية والرياضية وغيرها، وعن المزايا التي تتحقق عن السياحة فتتمثل فيما يلي:

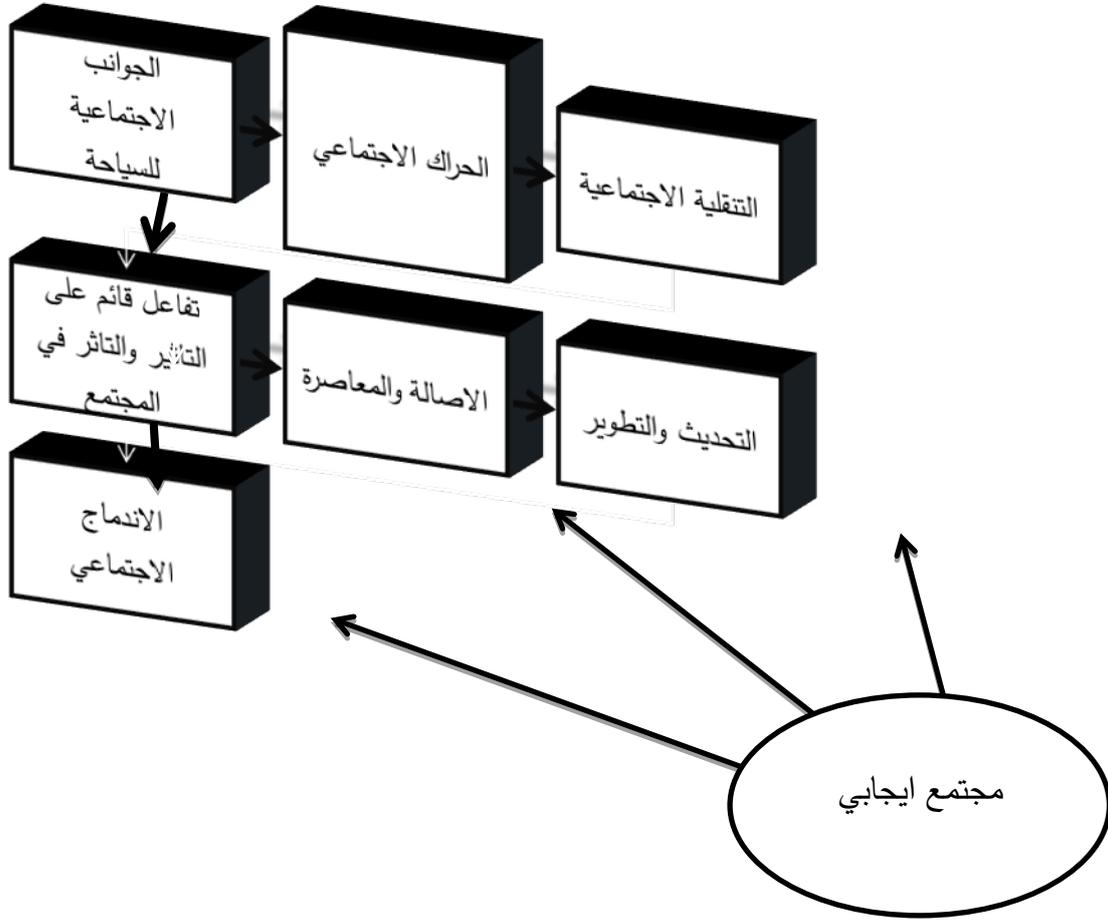
- **توفير العملات الصعبة:** فالسياحة تعتبر من المصادر المباشرة والرئيسية لتوفير العملات الصعبة، من خلال انفاق السياح على تذاكر الطيران ووسائل النقل والايواء والطعام والشراب والضرائب الحكومية وغيرها من العائدات المتأتية من الخدمات والنشاطات السياحية؛
 - **توفير فرص عمل:** حيث تحتاج المشاريع السياحية بدءا من مراحلها التحضيرية والانشائية وما تتطلبه من بنية تحتية وفوقية حتى مرحلة التشغيل عمالة بشرية مباشرة.
 - **دخل الحكومات:** حيث يوفر قطاع السياحة للحكومات مدخلات تتأتى بشكل مباشر او غير مباشر ويشمل الدخل المباشر الضرائب ورسوم الرخص والمهن السياحية التي تدفعها المؤسسات للحكومة مما ينفقه السياح لقاء الخدمات التي توفرها لهم اما الرسوم والضرائب غير المباشرة فتتأتى من الرسوم والضرائب مثل ضريبة المبيعات وضريبة الدخل ورسوم الجمارك وغيرها؛
 - **لقد واكب زيادة اعداد المقاصد السياحية مع مرور الوقت نموا للاستثمارات والنشاطات التي يشهدها تطور قطاع السياحة مما أسهم في تحويل السياحة الحديثة الى عامل رئيسي للتقدم الاجتماعي والاقتصادي من خلال فرص العمل والمشاريع، تطوير البنى التحتية وعوائد المكتسبات التصديرية.⁵**
- ويمكن تلخيص الأهمية الاقتصادية للسياحة وفق الشكل التالي:

الشكل رقم 01: الأهمية الاقتصادية للسياحة



المصدر: مصطفى يوسف كافي، صناعة السياحة والامن السياحي، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، الطبعة الاولى، 2009، ص 40.
كما تعد السياحة صديقة المجتمع، فهي تقوم على الاستفادة الكاملة مما هو متاح في المجتمع من موارد او من افراد، كما تتأثر بالمجتمع وتؤثر فيه بشكل واضح وصريح وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم 02: الأهمية الاجتماعية للسياحة



المصدر: مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 42.

المحور الثاني: مدخل للتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية.

اولاً: مفهوم التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية

1. مفهوم التنمية الاقتصادية

ان تحديد مصطلح التنمية الاقتصادية غير متفق عليه من طرف الاقتصاديين، الا انهم يجمعون على ان التنمية الاقتصادية تشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع.⁶ وفي هذا الصدد يمكن تقديم مجموعة من التعاريف لبعض الاقتصاديين كما يلي:

يرى الدكتور جير الدماير GERALD MAIER بان "التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن" كما يعرفها كذلك: "التنمية تعني ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة مصحوبة بانخفاض مستوى الفقر وتحقيق العدل والمساواة"⁷

كما عرفها KINDLE BERGER بانها: "الزيادة التي تطرا على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الانتاجية القائمة او التي ينتظر انشاؤها"⁸

كما يعرفها محمد عجيبة وآخرون "التنمية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال انماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة راس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن"⁹

2. مفهوم التنمية الاجتماعية:

ظهرت لأول مرة وبطريقة علمية ورسمية في هيئة الأمم المتحدة سنة 1950 وكانت الخطة الخماسية للحكومة الهندية، قد لفتت إليها الأنظار بأساليبها وأهدافها سنة 1951، ومنذ سنة 1955 بدأ الاهتمام الأممي بالتنمية الاجتماعية عن طريق أحد مجالسها الدائمة وهو المجلس الاقتصادي والاجتماعي وقد عرفها كل من لاري نيلسون L.NILSON وفارنر رامسي VERNER RAMCAY "التنمية الاجتماعية على أنها دراسة تهتم بتغيير المجتمع من حيث بنائه، فهي العملية الهادفة التي تؤدي إلى تنمية الوعي والاعتماد بين المواطنين تنمية قدراتهم على تحمل المسؤولية في مواجهة مشكلاتهم"

بالإضافة إلى ذلك يجب أن تكون هناك دفعة قوية عن طريق تعبئة كل القطاعات والإمكانات الموجودة في المجتمع للوصول إلى تطور المجتمع اقتصاديا واجتماعيا.¹⁰

ثانيا: أهداف التنمية الاقتصادية و اهمية التنمية الاجتماعية

1. أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان، ويمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتمحور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية ومن أهم هذه الأهداف:¹¹

- **زيادة الدخل الوطني الحقيقي:** فالدول النامية تعطي الأولوية لزيادة الدخل الوطني الحقيقي لأن زيادته من أهم الأهداف لتلك الدول فمعظم الدول النامية تعاني من الفقر وانخفاض مستوى معيشة سكانها ولا سبيل للتخلص من هذا الفقر في هذه الدول إلا بزيادة الدخل الحقيقي الذي يساعد في التغلب شيئا فشيئا على جميع المشكلات وأن زيادة الدخل الوطني تحكمه بعض العوامل كمعدل زيادة السكان والإمكانات المادية والتكنولوجية ولكنها مرتبطة أيضا بإمكانات الدولة المادية والفنية فكلما كان هناك توافر في رؤوس الأموال وكفاءات بشرية كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل الوطني ولا ننسى أن السكان أنفسهم مصدر كبير لزيادة الإنتاج إذا وظفوا بالشكل الصحيح.

- **رفع مستوى المعيشة:** تسعى الدول النامية في خططها الإنمائية إلى تحقيق مستوى أفضل لمعيشة الفرد حيث يعتبر من الضرورات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن ففي معظم دول العالم الثالث هناك فئة معينة من السكان مسيطرة سيطرة كاملة على الموارد المالية مما يدل على أن الدخل غير موزع توزيعا عادلا بين فئات السكان، علما أن هناك ارتباطا وثيقا بين زيادة السكان وبين الدخل فكلما زاد عدد السكان وكان أكبر من الدخل كلما انخفض متوسط نصيب الفرد.

ومن هنا نجد ان التنمية في جوهرها زيادة الدخل القومي وانعكاس هذه الزيادة على الدخل الفردي مما يمكن من ارتفاع مستوى معيشة المواطن وتوزيع مكاسب التنمية بشكل عادل وتصميم الخدمات والمرافق العامة.

2. اهمية التنمية الاجتماعية

تكمن اهمية التنمية الاجتماعية فيما يلي:¹²

- يشعر الافراد في ظل التنمية شعورا حقيقيا بوجود الدولة، حيث ان الرعاية تساهم في تحقيق معنى المجتمع او الدولة، وهي تغرس في نفوس الافراد الشعور بالوجدان الجمعي، اما المجتمعات التي تقوم على التسلط واستعباد الفرد او استعباد المجتمع لغيره من المجتمعات، فلن يكون لوجودها معنى ايجابي؛
- تظهر اهميتها ايضا في تحقيق وتأمين المجتمع او الدولة وضمان استقراره وعدم جنوحه الى الانحراف وعدم اللجوء الى المبادئ الهدامة التي من شأنها ان تشيع الفرقة بين افراده وتحقق في النهاية وحدة المجتمع المادية والمعنوية؛
- تعتبر التنمية والانعاش الاجتماعي عاملا من عوامل تحقيق الارتقاء بالإنسانية ومعاييرها، فوظيفة الانعاش تتعدى حدود القوميات للدول، وبذلك يعتبر عاملا اساسيا في تقريب وجهات النظر بين مختلف الدول وتحقيق التفاهم بينها؛
- تغرس فكرة التنمية الاجتماعية في افراد المجتمع الفضائل الروحية والمعايير الاخلاقية والمعاني الانسانية الرفيعة التي من شأنها الرقي بالوعي لدى المجتمع.

المحور الثالث: اهمية السياحة في الاقتصاد الجزائري

تعد السياحة واحدة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي حظيت باهتمام الكثير من دول العالم، فضلا عن كونها ظاهرة ثقافية وحضارية، وهذا لا يخفي ايضا الدور الاقتصادي المهم والحيوي لها، حيث ان النشاط السياحي له دور كبير في تحصيل النقد الاجنبي وتحسين وضعية ميزان المدفوعات، كما انه يساهم في خلق العديد من مناصب الشغل سواء كانت مناصب مباشرة او غير مباشرة، والجزائر واحدة من بين الدول التي تمتلك تنوعا كبيرا في مواردها السياحية مما يمكن للنشاط السياحي ان يلعب دورا فاعلا في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولمعرفة هذا الدور لابد من معرفة دور واهمية النشاط السياحي في الاقتصاد الجزائري والذي يبرز من خلال ما يلي:

اولا: مساهمة القطاع السياحي في تفعيل قضايا التنمية الاقتصادية في الجزائر

1. مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الاجمالي PIB

تعتبر السياحة من بين اكبر القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي للدول السياحية، وتكمن مساهمته من خلال حجم الايرادات السياحية الناتجة عن الانفاق الداخلي للسياح على مختلف الخدمات السياحية والمتمثلة في خدمات النقل، الاطعام، الترفيه، الاقامة وشراء السلع والهدايا... الخ، كما تختلف مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الاجمالي من بلد الى اخر حسب اهمية وحجم القطاع

السياسي في الاقتصاد الوطني لذلك البلد، والجزائر واحدة من بين الدول التي تمتلك مقومات سياحية هائلة ولكنها غير مستغلة، وهذا ما يتضح من خلال مساهمة القطاع في PIB كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم 01: مساهمة السياحة والسفر في الناتج المحلي الاجمالي الجزائري للفترة

2016-2010

الوحدة: مليار دولار امريكي-قيمة حقيقية-

السنوات	المساهمة الاجمالية	نسبة المساهمة%
2010	9.85	6.89
2011	9.48	6.45
2012	9.78	6.44
2013	10.55	6.76
2014	10.18	6.26
2015	10.95	6.58
2016	11.40	6.68

المصدر: حري المخطارية، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي في دول المغرب العربي، اطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، 2016/2017، ص 184.

من خلال معطيات الجدول اعلاه نلاحظ ان مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الاجمالي الجزائري عرفت استقرارا من سنة الى اخرى، وهذه المساهمة لم تتعدى نسبة 7% من سنة 2010 الى سنة 2016، كما تبقى هذه النسبة غير كافية اذا ما قارناها بإمكانيات الجزائر في هذا المجال.

2. مساهمة القطاع السياحي في دعم ميزان المدفوعات

ان النشاط السياحي يلعب دورا كبيرا في دعم موازين المدفوعات باعتباره احد الانشطة التصديرية الهامة للاقتصاد الوطني وتبرز اهمية السياحة في تحسين وضعية ميزان المدفوعات من خلال قدرة الدولة على استقطاب رؤوس الاموال الاجنبية لهذا القطاع والتي تشغل لإقامة استثمارات سياحية، بالإضافة الى الاستخدام الجيد للموارد السياحية للدولة وجعل القطاع السياحي ضمن اولويات الدولة.

والجدول التالي يوضح تطور الميزان السياحي الجزائري للفترة 2010-2014

الجدول رقم 02: تطور الميزان السياحي الجزائري للفترة 2010-2014
الوحدة دولار امريكي-اسعار جارية

السنوات	الايادات السياحية	النفقات السياحية	الرصيد
2010	324.000000	716.000000	-392.000000
2011	300.000000	595.000000	-295.000000
2012	295.000000	598.000000	-303.000000
2013	326.000000	532.000000	-206.000000
2014	347.000000	685.000000	-338.000000

المصدر: حري المخطارية، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي في دول المغرب العربي، اطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، 2016/2017، ص 203.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ ان كل سنة ما ينفقه الجزائريون على السياحة في الخارج اكبر مما ينفقه السياح على السياحة داخل الحدود الجزائرية وهذا ما يترتب عليه ارتفاع النفقات السياحية الجزائرية عن الايرادات السياحية مما انعكس سلبا على ميزان المدفوعات مما يبينه رصيد الميزان السياحي الذي بقي سالبا خلال هذه الفترة، فالجزائر تعتبر دولة مصدرة للسياح لا مستقطبة لهم.

ثانيا: مساهمة السياحة في تفعيل قضايا التنمية الاجتماعية في الجزائر

1. مساهمة القطاع السياحي الجزائري في التشغيل

تعتبر السياحة من القطاعات الكثيفة التشابك مع القطاعات الاخرى، مما يجعلها من القطاعات الاكثر توفيراً لفرص العمل سواء كانت فرص عمل مباشرة والتي تتمثل في تلك الوظائف التي تتولد مباشرة عن القطاع السياحي او تلك الوظائف غير المباشرة والتي تتولد عن القطاعات الاخرى ذات العلاقة بالقطاع السياحي مثل قطاع النقل والجدول التالي يوضح تطور مساهمة قطاع السياحة الجزائري في التشغيل خلال الفترة 2010-2014.

الجدول رقم 03: تطور مساهمة قطاع السياحة الجزائري في التشغيل خلال الفترة 2010-2014

الوحدة: الف عامل

السنوات	المساهمة المباشرة	المساهمة الكلية	النسبة المئوية من مجموع العمالة %
2010	254.09	539.54	5.54
2011	266.57	535.43	5.58
2012	292.23	583.01	5.73
2013	321.38	634.45	5.87
2014	305.91	604.42	5.57

المصدر: حري المخطارية، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي في دول المغرب العربي، اطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، 2016/2017، ص 210.

من خلال هذه المعطيات نلاحظ بان العمالة في القطاع السياحي تتزايد بصفة مستمرة ولكن بشكل ضئيل جدا، فقد تمكن القطاع السياحي في الجزائر من خلق 604 الف وظيفة في سنة 2014 أي بنسبة 5.57% من اجمالي اليد العاملة الوطنية، وتبقى هذه الارقام ضعيفة جدا وهذا يعود الى جملة من الاسباب التي يمكن ذكرها:

- نقص الاستثمارات السياحية وتوقف بعضها بسبب جملة من المعوقات التي صادفتها؛
- هناك بعض الوظائف التي لا يتم التصريح بها وخصوصا على مستوى القطاع الخاص؛
- نقص اليد العاملة المؤهلة في المجال السياحي.

2. مساهمة القطاع السياحي الجزائري في تحسين المستوى المعيشي للأفراد

ان مساهم السياحة في تحسين مستوى معيشة الافراد وتحسين دخولهم يعود الى زيادة الدخل الوطني الناتج عن تدفق اليرادات المتأتية من القطاع السياحي، فالدول التي يزدهر بها النشاط السياحي وتزداد بها الحركة السياحية يعيش سكانها في رفاه اقتصادي، والجدول التالي يوضح تطور مساهمة القطاع السياحي الجزائري في تحسين المستوى المعيشي للأفراد خلال الفترة 2010-2014.

الجدول رقم 04: تطور مساهمة القطاع السياحي الجزائري في تحسين المستوى المعيشي للأفراد خلال الفترة 2010-2014. الوحدة: دولار امريكي

السنوات	نصيب الفرد من اليرادات
2010	8.99
2011	8.17
2012	7.87
2013	8.53
2014	8.91

المصدر: حري المخطارية، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي في دول المغرب العربي، اطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، 2016/2017، ص ص 215-216.

من خلال ملاحظة ارقام الجدول نلاحظ ان نصيب الفرد الواحد من اليرادات السياحية الجزائرية عرف استقرارا خلال هذه الفترة، غير ان نسبة مساهمة القطاع السياحي في تحسين مستوى معيشة الافراد تعتبر متدنية وذلك راجع الى انخفاض اليرادات السياحية، فالقطاع السياحي الجزائري غير قادر على تحسين معيشة الافراد وذلك راجع الى تهميش القطاع السياحي خلال فترة البجوحة المالية التي عرفتھا الجزائر خلال الفترة الماضية وبعد انقضاء تلك الفترة وتراجع اسعار المحروقات اصبحت الحكومة تتنادي بضرورة النهوض بالقطاع السياحي، بالإضافة الى ان نقص الطلب على السياحة الجزائرية راجع الى ضعف المنتج السياحي وعدم ملائمة لجميع الشرائح.

ثالثا: معوقات تنمية السياحة في الجزائر

هناك العديد من المعوقات التي تقف امام تطور النشاط السياحي في الجزائر والتي يمكن ذكرها فيما يلي:¹³

- غياب نظرة لمنتجات السياحة الجزائرية (مواقع بلا صيانة وغير مثمنا بصورة كافية، غياب مواد مثيرة للجاذبية وقادرة على التميز، غياب التشاور حول الامور الاساسية...الخ)؛
- وكالات السفر: غياب التحكم في التقنيات الحديثة للسوق (عدم التكيف مع الطريقة العصرية للتسيير الالكتروني للنقل، خضوع استقبال السياح في الجنوب لوكالات الاسفار الاجنبية التي تحدد وجهتهم، عم وجود تنظيم لوكالات الاسفار...الخ؛
- نقص في تأهيل ومهنية المستخدمين في المؤسسات والخدمات السياحية والفنادق خاصة، كما ان نوعية التكوين غير ملائمة مع متطلبات عرض سياحي ممتاز؛
- ضعف نوعية المنتج وخدمات السياحة الجزائرية وعجز في تسويق وجهة الجزائر؛
- تغلغل ضعيف لتكنولوجيا الاعلام والاتصال في السياحة(عدم كفاية مواقع الانترنت مع التركيز الشديد على ترقية الصحراء والاكتشاف الثقافي)؛
- ضعف نوعية النقل والمواصلات(عدم القدرة على توفير خدمات نقل كمية ونوعية متكيفة مع الطلب، سوء الربط الجوي باتجاه الجنوب يضاف اليه عدم التنسيق في رحلات الربط الى الخارج)؛
- بنوك وخدمات مالية غير متكيفة (عدم ملائمة وضعف وسائل الدفع العصرية على مستوى البنوك والمؤسسات المستقبلية للسياح، تعارض طريقة تمويل الاستثمار والنشاط السياحي مع طبيعة النشاط السياحي)؛
- الامن مسالة اساسية (غياب الامن الصحي والغذائي، اضطرابات).

الخاتمة:

تعتبر الجزائر من الدول التي تعتمد على قطاع المحروقات كقطاع اساسي للحصول على ايراداتها، ولكن مع تراجع أسعار النفط في الاسواق العالمية اصبح لزاما عليها البحث عن مورد اقتصادي اخر يمكنها من الحصول على الإيرادات، فبالرغم من الإمكانيات السياحية والطبيعية التي تمتلكها الجزائر الا ان مجموعة المؤشرات العامة لا تزال ضعيفة ولم تسجل تقدما خلال السنوات الأخيرة.

النتائج:

من خلال هذه الورقة البحثية تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ضعف مساهمة القطاع السياحي الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي؛
- تسجيل عجز دائم في الميزان السياحي طيلة الفترة 2010-2014؛
- محدودية مساهمة القطاع السياحي في خلق مناصب شغل وامتصاص البطالة؛

- نصيب الفرد من الإيرادات السياحية يبقى ضعيفا جدا، فالقطاع السياحي الجزائري غير قادر على تحسين معيشة الافراد.
- وعليه يجب على الجزائر ان تكثف الجهود للنهوض بالقطاع السياحي وترقيته للاستفادة اكثر من الدور الاقتصادي للقطاع السياحي والذي ينعكس بالإيجاب على ميزان المدفوعات وعلى الناتج المحلي الاجمالي وكذا على مستوى معيشة الافراد وهذا من خلال اتخاذ الاجراءات العملية التالية:
- الاهتمام اكثر بالقطاع السياحي وجعله ضمن اولويات الاقتصاد الجزائري وذلك بتخصيص ميزانية معتبرة له مع وضع هيئات متابعة ومراقبة النشاطات السياحية؛
- وضع خطط واستراتيجيات سياحية تتلاءم مع المقومات الطبيعية والثقافية والتاريخية التي تمتلكها الجزائر؛
- التركيز على السياحة الداخلية للتقليل من خروج الجزائريين الى الدول المجاورة والتقليل من نفقات الجزائريين في الخارج؛
- تسهيل الحصول على التأشيرة للدخول الى الاراضي الجزائرية؛
- تشجيع دخول السياح الاجانب من خلال تقديم كل الخدمات الضرورية وكذا توسيع مرافق الايواء لاستيعاب الطلب؛
- الاستفادة من خبرات الدول الرائدة سياحيا وخاصة الدول الشقيقة مثل تونس والمغرب والتي تزخر تقريبا بنفس المقومات السياحية؛
- توفير مناخ ملائم للاستثمار وخاصة الاستثمار الاجنبي الذي يساهم في نقل للتكنولوجيا والخبرات، بالإضافة الى تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الخدمات والمرافق السياحية من خلال قيام الدولة بتقديم تسهيلات مالية وضريبية؛
- توفير البنى التحتية والمرافق الاساسية مثل شبكات الكهرباء والغاز والطرق وفق معايير دولية وخاصة على مستوى مناطق التوسع السياحي؛
- ضرورة مراجعة قانون الاستثمار السياحي؛
- رفع كفاءة العاملين في المجال السياحي من خلال اجراء دورات تكوينية وكذا ارسال بعثات الى الخارج والمشاركة في التظاهرات والندوات الخاصة بالنشاط السياحي والفندقي؛
- الاستفادة اكثر في تكنولوجيا المعلومات والاتصال مع توفير قاعدة بيانات تحمل جميع الإحصائيات عن النشاط السياحي.

- ¹ خلف مصطفى غرابية، السياحة البيئية، دار ناشري للنشر الالكتروني، 2012، ص 102.
- ² خالد كواش، الأهمية الاقتصادية و الاجتماعية للسياحة حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، بسكرة، ايام 09 و 10 مارس 2010، ص 02.
- ³ RICHARD SHARPLEY، التنمية السياحية و البيئة ما بعد الاستدامة، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الاولى، 2012، ص 29.
- ⁴ لخضر مرغاد، صناعة السياحة في الجزائر: المقومات و المعوقات، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، بسكرة، ايام 09 و 10 مارس 2010، ص 02.
- ⁵ محمد احمد العمري، الامن السياحي المفهوم والتطبيق، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2011، ص ص 34-35.
- ⁶ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية-نظريات وسياسات وموضوعات-، دار وائل للنشر، الاردن، 2007، ص 122.
- ⁷ الطيب داودي، الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الاولى، 2008، ص 6.
- ⁸ محمد مدحت العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1980، ص 82.
- ⁹ محمد عبد العزيز عجيبة، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية -مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2001، ص 20.
- ¹⁰ الموقع الالكتروني - http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_8.pdf
- يوم [2017/11/09](http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_8.pdf) على الساعة 15.18.
- ¹¹ وليد الجيوسي، اسس التنمية الاقتصادية، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2009، ص ص 8-9.
- ¹² سعيدي لويزة، ركاب انيسة، التنمية الاجتماعية في ظل تدني المستوى التعليمي، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد الخامس، جوان 2016، ص 158.
- ¹³ سعيداني رشيد، اهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، العدد 02، 2017، ص 14.

المشاركة السياسية وأثرها على الممارسة الديمقراطية في المجتمع الجزائري.

د. محمد ميمون

جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف

ملخص:

تتناول هذه المقالة موضوعا في غاية الأهمية، متعلق بالمشاركة السياسية وعلاقتها بالممارسة الديمقراطية والآليات التي تتحكم فيها، اجتماعية كانت أو ثقافية. مع العلم أن الممارسة الديمقراطية لا يمكن أن تتم وأن تتبلور إلا من خلال وجود أفراد اجتماعيين واعين ولديهم القابلية لمباشرة العمل السياسي وتحمل تبعاته. **الكلمات الدالة:** المشاركة السياسية، الديمقراطية

Abstract:

This article discusses a topic of the utmost importance depend to political participation and their relationship on democratic practice, and the mechanisms that control it. Knowing that the practice of democracy cannot take place and shaped only through the existence of conscious ability to political action.

Key words: political participation, democracy

مقدمة :

شهدت غالبية المجتمعات الإنسانية في العصر الحديث موجة من التحولات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية. ويمكن هذا أن نشير إلى غالبية المجتمعات الإنسانية اتجهت نحو تبني النموذج الديمقراطي في التسيير مع ما يتطلبه من مقتضيات الاندماج الاجتماعي لأفراد المجتمع في مؤسسات وهيئات اجتماعية تتمتع باستقلالية في التسيير والتوجيه وتقرير مصائرها. ولئن كان الديمقراطية من متطلبات السياسة الحديثة فإن مشاركة الأفراد في الأنشطة السياسية الحديثة سواء كانت هذه المشاركة ضمن إطار جماعي منظم كالأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية أو كانت مجرد مشاركات فردية في داخل المؤسسات الاجتماعية. وبالتالي فإن مفهوم المشاركة السياسية باعتباره من أساسيات الفعل الديمقراطي الذي لا يمكن له أن يتجسد في أرض الواقع دون وجوده. وهو ما يتطلب إرساء قواعد وأسس تنظيم المجتمع و أفراده بطريقة تضمن لهم جميعا التعبير عن أفكارهم وأرائهم ضمن أطر منظمة تعتبر بدورها مؤشرا من مؤشرات نجاح العملية الديمقراطية برمتها.

لذلك فإن الاهتمام ببناء هذه الجزئية هو في حقيقة الواقع إهتمام بتجذير وترسيخ العملية الديمقراطية في حد ذاتها تقاديا للتوترات الاجتماعية الناتجة عن غياب الاندماج الاجتماعي، بنسبة تقليدية كابحة في مقابل علاقات تعاقدية في مجتمعات يسود فيها العقد الاجتماعي بين الأفراد، حيث أن التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المفاجئة والعنيفة يمكن أن تؤدي إلى تخلخل عقد النظام الاجتماعي القائم وتفككه مثلما أشار إليه ميرتون وذلك بعد إقراره بوجود وظيفة ظاهرة إيجابية وبناءه للمشاركة السياسية ووظيفة كامنة لها تكون هدامة⁽¹⁾.

1- التحديد السوسولوجي لمفهوم المشاركة السياسية :

أ- لغويا : المشاركة مشتقة من الفعل شارك يشارك مشاركة وتتحدد من خلال الإجراءات والميكانيزمات أو المحاولات لأجل إعطاء دور للأفراد في اتخاذ القرارات المؤثرة على الجماعة أو المنظمة التي ينتمون إليها وتتخذ عديد الأشكال والمظاهر يمكن ملاحظتها في الواقع.

ب- اصطلاحا: في العلوم السياسية المشاركة مصطلح يعبر عموما عن مختلف الوسائل والتي بواسطتها يمكن للأفراد المساهمة في اتخاذ القرارات السياسية.

قام العالم الأمريكي Armstein sherry في سنة 1969 بالتمييز بين 8 مستويات لمشاركة الأفراد في المشاريع التي تهمهم، وهو ما يطلق عليه "سلم المشاركة" "Echelle de participation" وهي ما زالت مستخدمة إلى يومنا هذا من طرف علماء الاجتماع، لتحليل الطريقة التي تقوم من خلالها السلطات العمومية في إعلام وإشراك المواطنين في اتخاذ القرارات. وهي تحدد لكل مستوى أمثلة من الواقع المعاشي داخل المجتمع الأمريكي.

وفي الخطاب السياسي الفرنسي فإن مفهوم المشاركة اتخذ معنى آخر وهو مبدأ إشراك العمال داخل مؤسساتهم من خلال لجان المؤسسات والتقسيم العادل بين العامل وصاحب العمل لجزء من أرباح المؤسسة. وانتقل هذا المفهوم الآن إلى المجال البيئي أين نصت المادة 07 من الدستور الفرنسي بحق كل شخص الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالبيئة التي تملكها الهيئات العمومية والمشاركة في تصميم القرارات العمومية التي لها علاقة بالبيئة. وهو ما يطلق عليه بمفهوم المواطنة البيئية (Ecocitoyenneté)².

أما في المجال السياسي فإن هذا المفهوم يصبح ذو دلالة هامة جدا طالما أن العملية السياسية في جوهرها مبنية على مبدأ المشاركة فهو يتحدد إجمالا بمجموعة من النشاطات المنظمة التي بإمكان الأفراد القيام بها داخل مجتمع ما، والتي تحيلنا إلى ممارسة المواطنة بطريقة ديناميكية ومفكر فيها (Réfléchie)، وتقوم بها غالبا مجموعة قليلة ذلك وهذه المشاركة الضعيفة في السياسة يمكن تفسيرها بالكلفة التي تصاحبها سواء تعلق الأمر بالوقت المخصص لها من طرف الأفراد، وأيضا الكلفة من حيث المعلومات التي تتطلبها هذه العملية. وهذه المشاركة قد تكون تعاقدية (Conventionnelle) أو غير

تعاقدية (Non conventionnelle) بمعنى شرعية أو على هامش الشرعية تجد تفسيرها من خلال مجموعة من المتغيرات البيولوجية، السوسولوجية الاقتصادية أو الثقافية.

ولكن منذ ثمانينيات القرن الماضي نلاحظ حدوث تحول تحت تأثير صعود الفردانية (Individualisme) وارتفاع المستوى التعليمي حيث فقد هذا المفهوم الكثير من طابعه المؤسسي نحو مزيد من الظرفية.³ في كتاب علم الاجتماع السياسي يحاول فيليب برو تحديد مفهوم المشاركة السياسية بأنه مجموع النشاطات الفردية والجماعية والتي يرجح أنها تمنح للمحكوم الكثير من القدرة على التأثير في سيرورة النظام السياسي.⁴

2- الديمقراطية :

أ- لغة: تعرف الديمقراطية بأنها حكم الشعب بالشعب وهي مشتقة من اللغة اليونانية (Demoscratos) فمقطع Demos يعني الشعب و Cratos يعني حكم وعند دمج المقطعين يتكون لدينا حكم الشعب.

ب- إصطلاحاً: هي نظام سياسي تكون فيه السيادة للشعب، وتستلزم ضمان الحريات العامة والفردية والفصل بين السلطات الثلاث⁽⁵⁾. وتعرف كذلك بأنها نظام سياسي وطريقة معينة لتنظيم علاقات السلطة داخل جماعة اجتماعية ذات سيادة⁽⁶⁾. وهي الترتيب المنظم الذي يهدف الوصول إلى القرارات السياسية والذي من خلاله يمكن للأفراد اكتساب سلطة والحصول على الأصوات عن طريق التنافس فإنها طريقة وأسلوب عمل تتضمن المساواة وفتح المناصب السياسية أمام الجميع مع مراقبة المحكومين محكومة بواسطة سلطة الانتخابات⁽⁷⁾.

وبداية الديمقراطية كانت مع بداية الأحداث الكبرى التي عرفتها أوروبا وبروز أفكار وفلسفة التنوير وكذلك ظهور الرأسمالية والليبرالية وما ترتب عن ذلك من تحديد لميكانيزمات منظمة للعملية السياسية، بغرض التقليص أو القضاء على الاختلالات التي شابت عمليات الانتقال السياسي في داخل المجتمعات الأوروبية قبل عصر النهضة. وبذلك فقد اتخذت أشكالاً مختلفة تبعاً لثقافة كل مجتمع وطبيعة تكويناته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، حيث يرى البعض بأنها مجرد ترتيبات مؤسسية للوصول إلى قرارات سياسية من طرف مجموعة من الأفراد، من خلال الحصول على السلطة اللازمة لذلك، والمتأتية من التنافس على أصوات الناخبين. فيما يرى آخرون أنها آلية محملة بكم من الايديولوجيات المعبرة عن طرق ظهورها وتمكنها من الواقع المعاش في المجتمعات العربية خاصة، هو ما يطرح العديد من الاشكالات حول صلاحياتها ونجاحاتها في تسيير مجتمعات مختلفة من الناحية الثقافية والاقتصادية والفكرية، فهذه إشكالية ليست جوهر بحثنا.

3- المشاركة السياسية والديمقراطية:

في النظام الديمقراطي فإن المشاركة السياسية تبدو وكأنها عامل رئيسي مشارك ومرتبب بمفهوم آخر وهو المواطنة خاصة من خلال ممارسة فعل الانتخاب. و المشاركة هنا تجمع وتضم العديد من الأصناف، فيجب إذن التمييز بين:

أ- المشاركة السياسية التعاقدية : والتي تتحدد دائما حسب فيليب برو بالأنشطة السياسية التي تتم في إطار شرعي دون التشكيك في شرعية النظام، وهو ما يتجسد من خلال الانتخابات، الانضمام إلى حزب ما، و المشاركة في الحملات الانتخابية، أو في أبسط أشكالها المشاركة في حدث سياسي أو متابعة الأحداث السياسية في وسائل الاعلام.

ب- المشاركة السياسية غير التعاقدية : والتي تحيلنا إلى أشكال المشاركة الاحتجاجية التي تتموقع في الهامش والتي تشكك وتهدد استقرار النظام السياسي والتي يمكن ملاحظتها من خلال المظاهرات، و الاضرابات والأعمال العنيفة، والاحتلال غير الشرعي للأماكن.

ويضيف برو بأن هذا التمييز ينبغي أن يتعرض للنقد، فمن جهة فإن الحدود تختلف حسب الزمن والأماكن فمثلا المظاهرات نادرا ما يتم التسامح معها في الأنظمة الديكتاتورية ويمكن لها أن تتخذ سبل محولة فمثلا يمكن لحدث بسيط بين شخصين، او جنازة شخص ما أن يتحولا إلى سبب للتظاهر، مثلما شهدناه في ما يعرف بالربيع العربي.

ومن جهة أخرى فإن هذه الحدود ليست واضحة في بعض الحالات فإن المناضلين أو المسؤولين السياسيين يمكن أن يدفعوا إلى ممارسة أنشطة غير شرعية (إصاق غير منظم للإعلانات والاعتماد على تمويلات غير قانونية). ويشير دومينيك شانيلولوا D. Chanollaud في كتابه Science politique بأن أقلية فقط تشارك بصيغة نشطة في الحياة السياسية. فهو يعطي بعض الأرقام حول المشاركة في الدول الديمقراطية والتي تمكنا من استنتاجات مهمة. فنسبة المواطنين الذين يملكون وظائف سياسية يقدر ب 1% ومن 2 إلى 4% بالنسبة للذين يشاركون في الحملات الانتخابية ونسبة 10% للذين يساهمون بأموالهم أو يحضرون التظاهرات و نسبة 10% للمواطنين الذين يتظاهرون و 2% للذين يتبعون طرق عنيفة في التعبير ونسبة 2 إلى 30% للمخترطين في حزب سياسي ما وما نسبته 20 إلى 40% للذين يناقشون السياسة في حياتهم اليومية ونسبة 50% للذين يتابعون البرامج السياسية على وسائل الإعلام.

ويشير المؤرخ الفرنسي Claude Mossé بأنه حتى في الديمقراطية الاثينية حيث يمتلك 6000 مواطن أثيني الحق في الانتخابات، فقط قلة منهم كانت تحضر فعليا لجلسات الاكليزيا، وهو المجلس المكلف باتخاذ القرارات بينما غالبية المواطنين آنذاك مهتمون بقضاء مصالحهم اليومية.⁸

وكذلك يشير Dominique Momien في كتابه Engagement politique (1985) بأن النشاط السياسي في الحقيقة ممارس من طرف أقلية من الأفراد، فالمناضلين ومحترفي السياسة يجمعون بين الكثير من المناصب في نفس الوقت، ليشكلوا فضاء قارا من العاملين الذين يعيشون بالسياسة

وللسياسة.ونسوق هنا مثال عن الوضعية في فرنسا، حسب بحث تم إجراؤه في جانفي (2011) فإن 56% من الفرنسيين يعتبرون المشاركة الانتخابية الوسيلة الأكثر فعالية في التأثير على القرارات السياسية، ولكن 8% يعتبرون المظاهرات الأكثر فعالية، فيما يرى 6% وسيلة الأحزاب بينما يعتبر 1% فقط المبحوثين أن الانخراط في حزب سياسي ما هو الوسيلة الأكثر فعالية. في المقابل بين البحث أن 58% من المبحوثين يعطون الكثير من الاهتمام بالشأن السياسي ونسبة 41% للذين يعطون القليل من الاهتمام أو لا يهتمون. هذه الأرقام نسوقها للتدليل على أن نسبة كبيرة من المجتمع الفرنسي في صورة المجتمعات الديمقراطية الأخرى لديهم نزعة نحو البقاء سلبيين أو غير مبالين للشأن السياسي، فمابالك بمجتمعاتنا التي لا تملك الكثير من التقاليد السياسية.

ويمكن أن نشير كذلك إلى دراسة "MancurOlson" بعنوان "Logique de l'action collective" (1975) والتي تسمح لنا بفهم لماذا المشاركة لا تهم سوى أقلية من المواطنين. حيث يرى بأنه خلال تحديد قرار المشاركة من عدمه في الأنشطة العمومية، يبدو أن الاستراتيجية الأكثر عقلانية التي يتبعها الكثير من الأفراد الاجتماعيين، هي دع الآخرين يتحركون للتمكن بعد ذلك من الاستفادة من المنافع المحققة، ويضيف بأنه للتمكن من تجنيد جماعة ما ينبغي امتلاك إمكانية منحهم حوافز انتقائية، بمعنى تعويضات تخص المشاركين فقط.

4- المشاركة السياسية باعتبارها شعورا بالالتزام السياسي:

الالتزام السياسي سلوك قيم، لأنه يسمح للفرد بالتعبير عن حسه بالمسؤولية، فهو يفترض قناعات ومكافآت مادية كانت أو رمزية، وهو يمثل أيضا عنصرا هاما في سيرورة النظام الديمقراطي، حيث لا يمنح فقط إمكانية تجميع المرشحين للانتخابات، ولكن يمنح أيضا الحياة السياسية طابعها الحي من خلال ضمان السلطة المضادة. والالتزام السياسي يمكن تفسيره بمجموعة من المتغيرات :

أ- المتغير البيولوجي:

1- السن : إذا كان الالتزام السياسي ضعيف عند فئة الشباب فهو متصاعد حتى سن 50، و يرتفع بصفة واضحة ابتداء من سن 35 ما يضمن إدماجها في عالم الممارسة السياسية، وأدوارا اجتماعية بناءة، ثم يتناقص بعد سن 65.

2- الجنس : الذكور يشاركون أكثر من الإناث وهذه خاصية تشمل تقريبا كل المجتمعات بتأثير من قيم اجتماعية، وكذلك استمرار التقسيم التقليدي للأدوار ما بين المرأة والرجل، بحيث تقتصر أدوار المرأة على كل ما يتعلق بالفضاء الخاص في حين يحتكر الرجل الفضاء العام، ولذلك فإن السعي لتحقيق التوافق في المستوى التعليمي، يساهم في التقليل من الهوة بينهما.

ب- المتغيرات السوسيوإقتصادية:

كلما كان المستوى الاجتماعي مرتفعا (شهادة، مداخيل، مهنة) كلما كانت المشاركة السياسية هامة ومعتبرة، وينبغي الإشارة إلى أن هذه التوصيفة يمكن ملاحظتها خاصة، في هوامش الفضاء الاجتماعي ويمكنها أن تختلف حسب المكان الجغرافي، فالفلاحون (قليلا ما يملكون شهادات) نشطاء في الفضاء المحلي، أكثر من الاطارات المتوسطة أو العليا، لأنه في داخل الوحدات الصغرى، العلاقات تكون أكثر انعزالا وتشجيعا على الاندماج.

ج- المتغيرات الثقافية:

بصفة عامة الاندماج في جماعة يشجع على المشاركة، حيث أن وجود علاقات منظمة ومضبوطة داخل جماعة ما يشجع على الاندماج وهو ما يبدو جليا في الجماعات الإثنية ذات الخصوصيات الثقافية المتماثلة .

د- العوامل الهوياتية:

تلعب العوامل الهوياتية دورا هاما ايجاد بيئة عائلية مشجعة للالتزام، وفي بناء الهوية الشخصية والميل نحو المشاركة في التظاهرات المتعلقة بمواضيع ذات علاقة بحياة افراد جماعة ما .
عندما تكون هذه الأحزاب مرتبطة بطبقات اجتماعية محددة منذ سنوات الثمانينات نماذج الالتزام السياسي تغيرت في أوروبا. حيث أن تأكيد الفردانية وارتفاع مستوى التعليم أدى إلى الاستثمار الاختياري للأفراد غالبا بعيدا عن المنظمات التقليدية (أحزاب، سياسية، نقابات).

في كتابه تطور أشكال الالتزام السياسي يشير (Jack Ion) (1994) بأن مفهوم الالتزام غالبا ما تخلق عن تأثيره الجمعي واندراج تحت مسمى جديد وهو التجمعات ذات ذات الأهداف والأزمان المحدودة التعاقدية، وهي في الأصل تتناسب مع المصالح الذاتية. وفي كتابه الجمعيات، عصر جديد للمشاركة (2000) أشارت مارتين بارتليمي بأن النضال الجمعي يعاني من إفراغ لأعداده ومناصره، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالمنظمات الثابتة.¹⁰

5- واقع المشاركة السياسية في المجتمع الجزائري:

الملاحظ للواقع السياسي في المجتمع الجزائري يلح لا محالة نوعا من الاستقالة الجماعية للمواطنين بكل أصنافهم وترفعهم عن ممارسة مهامهم السياسية ترشحا وانتخابا وبقائهم على هامش المنظومة السياسية، وهو حال النخب المثقفة أيضا.

وتعود هذه الوضعية إلى عوامل تاريخية وأخرى اجتماعية بحتة، حيث وبالعودة إلى فترة الاستعمار الفرنسي، ارتبط مفهوم المشاركة في أمور السياسة في المخيال الاجتماعي بالمتابعة والتضييق والقمع، وهو ما أنتج ثقافة في الأوساط الشعبية لا ترغب في العمل السياسي ولا تدفع نحوه، وهي وضعية يمكن تلمس مؤشراتهما من قبيل السياسة واعرة بمعنى صعبة، والسياسة كإين ماليها بالتعبير الدارج تعني هناك من يمارسها و يهتم بها.

لقد ساهمت فترة الحزب الواحد بعد الاستقلال في تكريس هذه النظرة الدونية، حيث شهدت نزوعا مفرطا لدى النخب السياسية في حصر مفهوم المشاركة السياسية في معنى التعبئة، التي اتخذت شكل حشد وتأييد القرارات الصادرة من السلطة عبر قنوات رسمية متحكم فيها دون أن يكون لهذه الجماهير لا القدرة ولا الرغبة في المشاركة في صياغتها أو مراقبة مدى تنفيذها. وأدى افتقاد الساحة السياسية لقنوات شرعية أخرى تمكنها من التعبير عن آرائها السياسية والمشاركة الفعالة في تقريرها وتنفيذها، إلى بقاء تأثيرها محدودا جدا، وهذا لغياب ثقافة المشاركة السياسية لدى المواطنين وارتباطها المباشر بالسلطة السياسية. يرى الأستاذ هواري عدي أن السلطة في الجزائر طرحت بعد الاستقلال كغاية ولم تطرح كوسيلة لترقية العمل السياسي وتكوين طبقة سياسية، وغياب لفكرة مشروع بناء الدولة ومؤسساتها، أنتج حالة من الجدلية بين شرعية الواقع التاريخي وفكرة المشروع المراد تحقيقه.¹¹ ويؤكد في نفس السياق الأستاذ العياشي عنصر أن تملك الدولة للنسيج الاجتماعي وانتشار السلطة في كل مناحي الحياة الاجتماعية، مع ممارسة رقابة على الأفراد شكل حاجزا أمام إمكانيات تحررهم واستقلال المؤسسات الاجتماعية والتعسف في استعمال السلطة واحتكار الامتيازات المرتبطة به، وتصلب الجهاز البيروقراطي وفشله في أداء مهامه كوسيلة للاتصال وأداة لتنفيذ البرامج والمخططات، أدى الى توسيع الفجوة بين الحكام والمحكومين وفقدان مؤسسات الدولة مصداقيتها لدى الشرائح الواسعة من المجتمع.¹²

ومع التحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها المجتمع الجزائري مع بداية الثمانينيات خاصة مع الانفتاح السياسي وإقرار التعددية الحزبية، شهدت تعديلات على القوانين المنظمة للعمل السياسي من قبيل السماح بإنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي من خلال المادة 40 من دستور 1989، وهو ما سمح بظهور الكثير من الأحزاب السياسية التي تجاوز عددها الستين حزبا. التي تأثرت بالبنية غير الديمقراطية للنظام الجزائري، وأثرت بالتالي على الممارسة السياسية وعلى بنيتها ووظائفها، لقد بقيت تابعة للسلطة ولم تنجح في تشكيل قوة اقتراح بديلة، وحضورها اقتصر على المواعيد الانتخابية، ولم يلاحظ أي تطور على مستوى أدائها السياسي والوظائف التي ينبغي القيام بها، من قبيل المساهمة في تطوير التنشئة السياسية للمواطنين، لقد أصبحت واجهة لأصحاب المصالح لدرجة أن الكثير من الأحزاب السياسية الصغيرة تقوم ببيع رؤوس قوائمها لمرشحين لا علاقة لها بهم تنظيميا أو فكريا، ما تسبب في بروز ظاهرة الانشقاقات المتكررة في أوساطها.¹³ كما يمكن أن نلاحظ غياب آليات التداول الديمقراطي داخلها، وسيطرة الولاءات القبلية والعشائرية والجهوية، انعكست هذه الأمور على نسق المشاركة السياسية للمواطنين من خلال النفور من كل ما له علاقة بالعمل الحزبي والابتعاد عنه خاصة لدى الفئات ذات المستويات التعليمية الرفيعة. لقد أنتجت هذه الوضعية تراجع رهيبا في صدقيتها لدى الناخبين، فقد عبر أكثر من 33 بالمئة من الرأي العام الجزائري حسب المؤشر العربي عن نظرة سلبية تجاهها، وهو الأمر الذي يترجم في الواقع بعدم الانخراط في الحياة السياسية، وبالتالي المساهمة في تعزيز نسب العزوف الانتخابي المتضخمة أصلا. في الواقع فإن المشاركة السياسية لم تتغير إلى الوجه المأمول، رغم

الحماسة التي أبدتها الجماهير في تحقيق ممارسة سياسية تمكنها من ممارسة سلطتها في انتخاب وتعيين مراقبة مسيري الشأن العام، وقد لعبت الأزمة الأمنية التي شهدتها المجتمع في القضاء على آخر أمل لديها حيث ارتبط في أذهان الأفراد أن سبب هذه الأزمة هو الانفتاح الذي شهده المجتمع، وبالتالي نزوع الكثيرين نحو قناعة مفادها أن غلق الساحة السياسية سيمكن حتما من استرجاع الأمن والاستقرار الاجتماعي والسياسي المفقود، وقد تجلى ذلك في انخفاض نسبية المنتسبين للسياسة انتخابا وترشحا وعدم الاهتمام بالشأن السياسي إلى مستويات متدنية جدا خاصة لدى فئة الشباب. لذلك كان من الصعب ازدهار الممارسة الديمقراطية في سياق اجتماعي وسياسي مناوئ لها خاصة أن الرأسمال الرمزي الذي يعد القاعدة المعيارية التي يتوكأ عليها المجتمع الجزائري تفقد يوميا قيما وخصالا وفضائل ومزايا من دون أن تعوض بأخرى عدا السلب والنهب وتوهين أوامر النسيج الاجتماعي التي تسبب في ارتفاع الإفلاس الأخلاقي والمعنوي. في الأوساط الاجتماعية والسياسية وانتقل الى الكثير من المؤسسات الاجتماعية من بينها الأحزاب السياسية التي أنتجت ممارسات لم تعد قاصرة على المجال السياسي بل طالت المجال الاقتصادي والأخلاقي والديني.¹⁴ مع مرور الوقت أصبح هناك قطيعة بين الجماهير والعمل السياسي أدى إلى سيطرة فئات نخبوية مسنة وفاقدة للمصداقية على العمل السياسي وضعف عملية دوران النخب التي يعتبرها عالم الاجتماع الايطالي موسكا الطريقة المثلى لضمان ظهور قوى اجتماعية جديدة وإعطاء معاني ايجابية لعملية التغير الاجتماعي من خلال تجدد دوري على مستوى النخب السياسية.¹⁵ لقد عبر الأستاذ بومدين بوزيد عن هذا الواقع بأنه يمكن تفسيره بأن حالة المثقف العربي والجزائري خصوصا إما أن يكون منخرطا في السلطة أو حزبيا بالشكل التقليدي أو معارضا يتصور التغيير من خلال العملية الانتخابية فقط. وعموما فإنه رغم التطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي شهدتها المجتمع الجزائري بقيت المشاركة السياسية تأخذ شكل التعبئة الموسمية المناسبة لخدمة أغراض نخبوية دون وجود إرادة سياسية لتغيير هذا الواقع المتميز بسيطرة القيم السلبية بين أفراد المجتمع وخاصة في أوساط الطبقة المتوسطة، التي من بين مظاهرها التجاهل السياسي العام، وعدم الاكتراث بالشأن السياسي، وفقدان الرغبة في المشاركة انتخابا وترشحا، وتسير المشاعر العامة والقيم السائدة نحو مزيج من الاغتراب والشعور بالتهميش والحرمان، وبروز أزمة هوية تدفع الى استغلال عناصر ومكونات الدين واللغة والانتماء الحضاري، من طرف الفاعلين السياسيين، ما يساهم في تعطيل الانتقال الديمقراطي المنشود وعمليات التحديث، وبلورة مؤسسات عصرية في المجتمع، بما يضمن استمرار سيطرة القيم التقليدية المرتبطة بمصالح قوى اجتماعية محافظة ترفض الحداثة والتطور وتنمية المواطنة التي هي غاية كل عملية سياسية.¹⁶

خاتمة:

يسعى كل مجتمع إلى إيجاد الوسائل والطرق والقنوات الكفيلة بتمكين المواطنين من التعبير الحر عن إراداتهم الواعية في تسيير الشأن العام والمشاركة فيه، وهو توجه يمكن تلمسه في عديد المجتمعات التي كيفت تشريعاتها نحو مزيد من الانفتاح على الأفراد في تقرير مصيرهم .
ولذلك أصبح من الضروري بالنسبة لمجتمعنا العمل على إحداث خلخلة في البنية الثقافية للأفراد من أجل تجاوز هذه الوضعية وذلك من خلال ما يلي:

- الاهتمام بتطوير مؤسسات التنشئة الاجتماعية بدءاً بالأسرة والمدرسة والجامعة والمسجد وغيرها من المؤسسات في توصيل القيم الإيجابية للأفراد التي تدفعهم نحو مزيد من الاهتمام والمشاركة في تسيير الشأن العام والمساهمة في تقرير مصيرهم.
- الاهتمام بالتنشئة السياسية للأفراد وهي من الوظائف المغيبة من طرف مؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمع الجزائري.
- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها القاطرة التي تنمي قيم المشاركة الإيجابية لدى أفراد المجتمع وتدفعهم نحو المساهمة الفعالة تكريس قيم الولاء للمجتمع والدفاع عن مقوماته.
- تمكين التيارات الفكرية والسياسية على اختلاف مشاربها من التعبير عن آرائها في إطار القنوات الرسمية للدولة حتى تتمكن من إيصال رسائلها إلى أكبر ممكن من الأفراد.

الهوامش:

¹- ر بودون، ف بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986 ص600.

²- Nicolas rouillot. <http://www.le-politiste.com/2011/10/la-participation-le-01/09/2015.15:00.politique.html>

³- opcit
⁴- فيليب برو، علم الاجتماع السياسي ترجمة : محمد عرب صاصيلا المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر – لبنان الطبعة : الأولى 1998، ص228

⁵- برهان غليون، حوار من عصر الحرب الأهلية، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، عمان، ط1، 1995، ص148.

⁶- Michel Simon et autres, Dictionnaire de sociologie, Larousse bordas, France, 1999, Page 58

⁷- رجا بهلول، حكم الله، حكم الشعب، دار الشروق، عمان، الأردن، 2000، ص58.

⁸- Nicolas rouillot, opcit

⁹- opcit

¹⁰- نور الدين ثنيو، "الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية"، في الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2004، ص220

¹¹- العياشي عنصر، "سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر"، المستقبل العربي، العدد 191، جانفي 1995، ص88

- ¹²- خليفة الكواري واخرون، **واقع الانتخابات في الاقطار العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2009، ص302
- ¹³- نفس المرجع، ص 232
- ¹⁴-توم بوتومور، **الصفوة والمجتمع**، ترجمة محمود الجوهري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1966، ص 226
- ¹⁵- مبروك ساحلي، «اثر المشاركة السياسية في تنمية المواطنة في الجزائر»، **مجلة البحوث والدراسات**، العدد16، 2013، ص18
-

إضراب 5 جويلية 1956 والاستشراف المستقبلي

للثورة الجزائرية

The 5 July 1956 strike and the future outlook Of the Algerian revolution

د.جمال قندل

أستاذ محاضر (أ) جامعة الشلف

الملخص

يعالج المقال إشكالية محورية، أسس عليها أمل كبير من طرف قيادة الثورة الجزائرية، كما انطوت في الآن ذاته على تخوف مشروع وعميق، كان دافعه الحرص على العمل من أجل استيفاء كافة الشروط الذاتية و الموضوعية لإنجاح الإضراب الذي اعتبر آلية فاعلة في دفع وتحريك المجتمع المدني باتجاه الالتفاف الواعي و الصادق حول الثورة الجزائرية التي كانت خلال هذه التي السنة شهدت الإضراب الأول منذ تفجيرها في الفاتح نوفمبر 1954 بحاجة ماسة إلى توسيع و تعميق امتدادها جغرافيا و شعبيا في الداخل، وكسب فضاءات مختلفة يمثلها الرأي العام العالمي في الخارج. كما يقف عند ردّ فعل إدارة الاحتلال الفرنسي من الحركة الاحتجاجية وتفاعل الشعب الجزائري و تناغمة مع الدعوة إلى الإضراب، دونما إغفال لصداه داخليا و خارجيا، و التأسيس عليه لإضرابات أخرى .

الكلمات المفتاحية : الثورة الجزائرية، التأييد الشعبي، الرأي العام، الداخل و الخارج، تطوير الثورة، الإضراب، رد فعل قيادة الاحتلال الفرنسي، الإعلام والإضراب .

Summary :

The article tackles a central problem, which was based on the great hope of leading the Algerian revolution. It also involved a deep and legitimate concern. It was motivated by the desire to work towards fulfilling all the subjective and objective conditions for the success of the strike, which was considered an effective mechanism for pushing civil society towards conscious circumvention. And the sincere about the Algerian revolution, which during this year witnessed the first strike since its bombing in the beginning of November 1954 is in urgent need to expand and deepen the extension of geography and popular at home, and gain various spaces represented by world public opinion abroad.

It also stands at the reaction of the French occupation administration of the protest movement and the interaction of the Algerian people and in harmony with the

call for strike, without forgetting to repel it internally and externally, and to base it on other strikes.

Key words :

The Algerian revolution, popular support, public opinion, internal and external, revolution development, strike, reaction of the French occupation command, media and strike.

مقدمة

أدركت قيادة الثورة الجزائرية، دور و أهمية المجتمع المدني في دفع و تطوير الفعل الثوري أياً كانت طبيعته، بالتوازي مع الثورة المسلحة، ومن هذا المنظور، كان التوجه نحو تأسيس إطار قانوني جامع للعمال، مهتم بمطالبهم ومدافع عن حقوقهم، ومدرك لحقيقة و أبعاد الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للشعب الجزائري، الذي ظلّ يئنّ قمع و بطش إدارة الاحتلال الفرنسي، ولذا فإن المقاربة الإستراتيجية للحركة العمالية الثورية في الجزائرية، قامت على استيعاب الواقع الجزائري بأبعاده المختلفة والذي كان نتيجة حتمية أفرزها الاحتلال الصانع للتخلف الذي اعتمد كأداة لتعميق وتجذير الاحتلال.

1- السياق العام للإضراب

في سياق الحراك الاجتماعي انتبعت النقابة الجزائرية لمدى أهمية المعطى الماضي، المتمثل في واقعة الاحتلال التي جسدها شهر جويلية العام 1830، في تعميق الشعور بالانتماء، وتعبئة الجزائريين وتعزيز شعورهم بضرورة الحراك الواعي والفاعل، من أجل التفاعل الإيجابي والمنظم مع نداء الثورة، في نطاق العمل على إعادة صياغة التاريخ الوطني من خلال تحرير الجزائر التي عُيبت في شهر جويلية 1830 تحريراً كاملاً وشاملاً.

وضمن هذا السياق، ينضوي الإضراب الوطني الذي شهدته الجزائر، والذي شكّل أول اختبار ميداني للنقابة الحديثة النشأة من جهة، ومن ورائها جبهة التحرير الوطني من جهة ثانية لقياس مستوى التجاوب مع نداءها و التفاعل الإيجابي مع حركتها، و في ضوء ذلك، تُعاد قراءة الواقع من جديد، قراءة تأخذ بعين الاعتبار معطيات ونتائج الإضراب، سلبية كانت أم إيجابية.

ومن هذا المنطلق، فإنه يسوغ القول، أن هذا اليوم شكّل لحظة تاريخية حاسمة بالنسبة للثورة التي دعت إلى إضراب وطني عام وشامل، خاصة وأنه جاء بعد عمل إرهابي استهدف مقر الاتحاد العام للعمال الجزائريين، الذي تهدم بالكامل، نتيجة قنبلة بلاستيكية (1). إن سلوك الاحتلال العدواني، جاء تعبيراً من سلطة الاستعمار عن عدم رضاها على المسعى الثوري الذي ناهى الاتحاد العام للنقابة الجزائرية، الذي أعلن صراحة وقوفه إلى جانب المطالب الوطنية الأصلية، وعلى رأسها الاستقلال، بالتوازي مع المطالب الاجتماعية والاقتصادية التي لا يمكن أن تتحقق بمعزل عن الاستقلال الوطني. وبغرض إنجاح الإضراب العام، كان هناك عمل تحتي كبير، اضطلع به مناضون أكفاء لتوعية وتعبئة

الجماهير بضرورة إنجاز ذلك الحراك الاجتماعي السلمي، ذي البعد الثوري، حتى تترك سلطات الاحتلال مدى ثقة الشعب في الثورة، فكرة وقيادة، واستجابته الواعية لنداءاتها المختلفة في الزمان و المكان المناسبين.

وفي خطوة أكثر جرأة، وتحديا حقيقيا لسلطات الاحتلال دخلت النقابة بعد زهاء أربعة أشهر ونصف على تأسيسها، منعرجا حاسما في تاريخها، من خلال الإعلان عن الإضراب الوطني في الخامس جويلية 1956⁽²⁾. وسعيا لإنجاح الإضراب العام، عمدت جبهة التحرير الوطني إلى توجيه نداء عام للشعب الجزائري كيما يلتف حول قرار الإضراب، التقافا صادقا وكبيراً، يعكس وعيه بمقتضيات المرحلة وللوقوف على حقيقة النداء، نسوق بعضاً من أجزائه.

نداء من جبهة وجيش التحرير الوطني إلى الشعب الجزائري
"أيها الشعب الجزائري.

انقضت اليوم مائة وستة وعشرون عاما على نزول الفرنسيين، بأرض الجزائر. وبعد مقاومة عنيفة دامت أكثر من ربع قرن، انهزم أجدادنا وانمحت إثر ذلك الدولة الجزائرية.. وشرعوا في بذل جهود شاقة لمحو شخصيتنا، حتى يجعلوا من كل جزائري عبدا مسخرا للأسياد الجدد... أيها الشعب الجزائري.

إن جبهة التحرير تتاديك لتعزيز ثورتك، تدعوك إلى تقوية صفوف المقاومة.. إن جبهة التحرير الوطني تطلب منك أن تعلن يوم الخامس جويلية 1956 إضرابا عاما، يشهد بتضامناك مع أولئك المجاهدين الذين يستشهدون لكي تحيا الجزائر. في هذا اليوم، يجب أن تبقى جميع المتاجر و الحوانيت والمقاهي مغلقة...⁽³⁾.

بيد أن عملية التعبئة الكبيرة التي اضطلع بها المناضلون إلى جانب الدعاية التي صاحبته، جعلته يغدو مثار اهتمام ومدار نظر المتابعين للشأن السياسي في الجزائر والمراقبين والراصدین لحركة الثورة. وفي هذا الصدد، اعتبر مدير مديرة يومية "الجزائر الجمهورية" هنري علاق أن الإضراب كان نجاحا كبيرا... بيد أن الاضطهاد الذي سُلط على الحركة النقابية في الجزائر، إثر الإضراب سيؤدي إلى دخولها مجال السرية بشكل تام⁽⁴⁾.

1- رد فعل سلطات الاحتلال الفرنسي

أبان الواقع، أن سلطات الاحتلال الفرنسي أدركت خطورة الإضراب على رهنها ومستقبلها في الجزائر، من حيث أنه يشكل أول اختبار عملي للثورة، في سبر قدرتها وقوتها، ونجاحه سينعكس بالضرورة سلبا على الاحتلال، نتيجة للصدى الذي سيحدثه على مستوى الداخل و الخارج، خاصة وأنه جاء في سياق داخلي تميز بالتصعيد الكبير للعمل الفدائي، الذي سلكته الثورة. كل هذه المعطيات كانت حاضرة بقوة لدى دوائر الاحتلال، التي درست كل الاحتمالات، ذات الصلة بانعكاسات نجاح الإضراب عليها. ولذا

سارعت إلى اتخاذ جملة من الإجراءات التي رأت أنها كفيلة بإفشال الإضراب، فكرة وهدفا. وقد تمثلت تلك الإجراءات في ما يلي :

1-إلقاء القبض على عدد من المواطنين قبل وخلال الإضراب. بغرض إشاعة الخوف وسط المدنيين، على نحو يدفع باتجاه تثبيط حركتهم، وشلّ عزيمتهم.

2-توزيع منشورات مزيفة، يدعو بعضها إلى الإضراب وبعضها الآخر يستنكر الإضراب، ويدعو إلى العدول عنه. وكان موزعوها من رجال الشرطة بالزيّ المدني. وقد توخى هذا المسعى إيجاد حالة من الغموض، والفوضى بصورة تجعل المدنيين الذين عوّل عليهم في إنجاح الإضراب مذنبين ومترددون في ظل وجود منشورات كثيرة، ومتناقضة في الآن ذاته.

3-قيام عساكر الاحتلال بتوزيع الخضر و الفواكه، ومختلف السلع على الزبائن الأوروبيين. رغبة في الحفاظ على هدوء و استقرار المستوطنين، الأمر الذي من شأنه أن يساعد سلطات الاحتلال على العمل على نحو جيّد باتجاه كسر الإضراب.

4-قيام عساكر الاحتلال بتوزيع التذاكر على ركاب حافلات الترامواي، التي كانت تشتغل في ذلك اليوم.

5-استعمال المواطنين الذين تم تجميعهم خلال ذلك اليوم، في تفرغ شحنات بعض البواخر، نظرا لإضراب العمال في ذلك اليوم (5).

ولم تكثف سلطات الاحتلال بالاضطهاد المادي والمعنوي، الذي مسّ النقابيين، بل طال العدوان كذلك الوسائط الإعلامية المعبرة عن رؤى وانشغالات وكذا اهتمامات الطبقة الشغيلة في الجزائر، من خلال منع الجرائد التابعة للإتحاد العام للعمال الجزائريين (I'Ouvrier Algérien)، وكذا للإتحاد العام النقابات الجزائرية (Le Travailleur Algérien)، اللتين كانتا دوما تتعرضان للمصادرة و المنع، ولم يتوقف الأمر عند ذلك الحدّ، بل ازداد عنف سلطات الاحتلال، وتوسعت عملية التوقيف لكثير من النقابيين. ولعل ما هياّ الجو لتلك التجاوزات القمعية، هو المراسيم التي بادر روبير لاکوست إلى إصدارها، والتي قضت بحظر نشاط النقابة الوطنية (6)، بعد أن أبصر في الميدان، صدق حراكها و عمق تأثيرها و شدة التجاوب معها.

2- صدى الإضراب

لم تُفوت جريدة المجاهد واقعة الإضراب و تجاوب الشعب معه، لتؤكد: " أن استجابة الشعب بلغت 100 في المائة، وقد عبر الشعب من خلاله، على عمق وحدته، وإرادته الكبيرة جدا في التخلص من الاحتلال، وسلوكه للطريق الذي رسمته جبهة التحرير الوطني.. وبذلك يكون قد كدّب ادعاءات الاحتلال في ولاء الشعب له "(7).

و علّق أندري ماندوز André Mandouze على الإضراب، رابطا ذلك بالتطور النوعي الذي حققه الإتحاد العام للعمال الجزائريين بقوله: " إن النشاط النقابي الذي انحصر لزمان طويل في الإطار

الضيق للمطالب الاقتصادية و الاجتماعية، معزولا عن الأفق العام، لم يعد لجاما للنضال المناهض للاستعمار، بل عامل تسريع في المعركة من أجل الحرية و العدالة الاجتماعية. إن الاتحاد يعتبر في الساعة الراهنة، وعن حق أنه لا يمكن تحقيق أي تحسين للشرط الاجتماعي، إلا بالانقلاب الشامل للبنى الحالية. هذه البنى القائمة على تصور متخلف وعلى استغلال الإنسان للإنسان واستغلال بلد لآخر... (8).

لقد كانت الاستجابة للإضراب واسعة، و لم يبق ضمن نطاق العاصمة فحسب، بل إن مدينة وهران التي تمثل عمق المنطقة الخامسة، استجابت هي الأخرى لنداء جبهة التحرير الوطني، حيث قام التجار و الحرفيون بغلق محلاتهم، (9) تعبيرا منهم عن صدق ولائهم للثورة واستعدادهم للتفاعل الايجابي مع دعواتها و نداءاتها. وكان من الطبيعي أن يغيض ذلك سلطات الاحتلال الفرنسي، و يؤرّضها باتجاه الإمعان في الضغط و الزيادة في الإكراه والتعسف، رغبة في حمل المضربين عن التراجع.

3- تداعيات الإضراب على حركية الثورة

اللافت أن حركة الإضرابات لم تتوقف عند الإضراب التاريخي للخامس جويلية، الذي أعطى نفسا جديدا لجبهة التحرير الوطني، من حيث إبراز قدرتها على تحريك فئة من المجتمع المدني، ضمن سياق تجذير منحي الثورة و هو ما أثمر على عمق الثقة التي باتت تحظى بها الثورة، ليس في الريف فحسب، بل على مستوى المدينة كذلك، وهي الرسالة التي فُهمت على نحو سليم، من طرف قادة الاحتلال الذين وقفوا على حقيقة امتداد و توسع الثورة. و لعلّ ما يعكس ذلك بشكل جليّ، هو اتساع نطاق حركة الإضراب، خلال سنة 1956 بعد نجاح إضراب الخامس جويلية. حيث سُجلت أربع إضرابات يمكن تحديدها في الآتي :

1- إضراب 15 أوت 1956

حتى وإن لم يكن بنفس القوة والثقل، قياسا بالإضراب الأول الذي كان في الخامس جويلية، إلا أنه شكل تحولا إيجابيا في مجال حركة ونشاط نقابة جبهة التحرير الوطني، في مواجهتها لتحديات الواقع الصعب، الناتج عن الإجراءات القمعية لسلطات الاحتلال. وقد حمل هذا الإضراب مطلبا محوريا تمثل في الدعوة إلى وجوب إطلاق سراح النقابيين الجزائريين الذين سيقوا إلى سجون الاحتلال الفرنسي زمرا، دون وجه حق (10).

2- إضراب المدارس في أكتوبر 1956

جاء هذا الإضراب، امتدادا للإضراب التاريخي للطلبة الجزائريين، في التاسع عشر ماي 1956، ومكملا له في الآن ذاته، على اعتبار أن المقاومة السلمية من خلال مسعى الاحتجاج والإضراب كفيلة بدفع وتطوير الكفاح المسلح، الذي يبقى دائما بحاجة ماسة إلى تلك الشُحنات المعنوية الباعثة على الاستمرار بنفس الإرادة و الروح المُقاومة. وقد سجل النقابي بوعلام بورويبة، واقعة الإضراب ونتائجها في الميدان، بقوله: " كان أساتذة أحياء المسلمين حاضرين في أقسام الدراسة، ولكنه من بين عشرين

قسما، لم يحضر سوى تلميذين فقط. وهما من أبناء الحركة " (11). حيث أرادوا أمرا آخر، غير أمر الثورة، ولكن باءت محاولتهم بالفشل، من حيث سعيهم إلى تكسير الإضراب وشلّ حركته.

3- الإضراب الوطني في 1 نوفمبر 1956

كان هذا الإضراب نتاج عمل مشترك حديث، أفضى إلى اتفاق مغاربي شمل المنظمات النقابية الثلاثة، في كل من تونس، المغرب و الجزائر، (12) وقد توخى هذا التوافق على الإضراب جعل هذا اليوم محطة رئيسة لعمل وحدوي مغاربي، في بُعد النقابي، وهو مجال لا يمكن بأي حال من الأحوال، إغفاله أو تجاهله، بالنظر إلى الارتباط الوثيق بين العمل النقابي و السياسي.

وبغرض إنجازه مثلما نجح إضراب الخامس جويلية 1956، تحركت قيادة الثورة بشكل منظم و دقيق في عمل التوعية و التعبئة ليكون الكل على استعداد تام يوم الإضراب. ولم تكن قيادة الثورة بالسعي لإنجازه على مستوى الداخل، بل راحت تُوسع نطاق العمل، من خلال إشراك الجميع، وهو ما تؤكد رسالة عبان رمضان إلى وفد الثورة بالقاهرة، المؤرخة في 8 أكتوبر 1955 (13) و التي أخطر من خلالها الوفد بالعمل من أجل القيام بإضراب عام على المستوى الوطني، بمناسبة الفاتح نوفمبر.

وقد ذكر في هذا الصدد: "...وسنقوم بكل شيء حتى يكون ذلك نجاحا تاما. نحن على اتصال بناحية وهران ونرسل إليهم المناشير المطلوبة، من جهتم حاولوا الاتصال بأحمد وطوبيل ليعملا على تحريك مسؤولي ناحية وهران. زيادة على ذلك، نعتمد عليكم لكي تقوم ليبيا بالمستحيل من أجل الاتصال بناحية قسنطينة، حتى يكون المسؤولون على استعداد لأول نوفمبر... وابتداء من 25 أكتوبر يجب أن توجهوا نداءات في الإذاعة (القاهرة، دمشق، إلخ)" (14).

و أعاد عبان تذكير الوفد بوجوب توجيه النداءات عبر الإذاعات للإضراب، في مراسلة أخرى مؤرخة في 14 أكتوبر 1955 (15)، ما يؤشر على عمق الرغبة في دفع الإضراب باتجاه النجاح، على نحو كفيل بإحداث الأثر المطلوب سياسيا و إعلاميا، ليس على مستوى الجزائر فحسب، بل على امتداد العالم من خلال الصدى الذي يحدثه، خاصة و أن وسائل الإعلام الأجنبية ومختلف وكالات الأنباء، استنفرت مراسليها لرصد ما يحدث في الجزائر. و قد أبدى وفد الثورة بالقاهرة، قبولا وارتياحا لفكرة الإضراب، بمناسبة ذكرى الفاتح نوفمبر الذي يمثل رمزية تاريخية ذات دلالة عميقة، ليس في نفس صنّاع الثورة، فحسب، بل بالنسبة للشعب الجزائري الذي بُعث من جديد من خلال انخراطه في عملية التحرير التي تستوجب التآلف و التكاتف. وقد عبروا على ذلك، في مراسلة لهم مؤرخة في 19 أكتوبر 1955، بالقول: "...إن فكرة شنّ إضراب عام بمناسبة أول نوفمبر، فكرة ممتازة ونتمنى لكم نجاحا باهرا. من جهتنا قررنا إجراء سلسلة من الأحاديث في الإذاعة و إصدار بيانات في الصحافة و تنظيم مهرجان كبير. وسنغتم ذلك، للإعلان عن الإضراب المذكور و تشجيعه... وسنشعر طرابلس بضرورة الاتصال الذي الذي طلبتموه من أجل لفت انتباه إخواننا في ناحية قسنطينة إلى المسائل التي أثارتموها في رسالتكم" (16).

4- إضراب يومي 25، و26 ديسمبر 1956.

أخذ هذا الإضراب طابعا خاصا، قياسا بالإضرابات السالف الإشارة إليها، لكونه كان عماليا خالصا، وضمن نطاق ضيق، من حيث كونه مسّ فقط عمال الترامواي (17). ولكن على الرغم من محدودية المجال الخاص بالإضراب، إلا أنه أبرز مرة أخرى مستوى الوعي الوطني لدى العمال، وشعورهم بواجب تقديم الدعم للثورة، بصرف النظر عن أشكال الدعم والمساندة.

والخلاق بالإشارة، أن الإضرابات على مستوى العاصمة، كانت دائما تُحدث الصدى الإيجابي، لوجود مختلف الوسائط الإعلامية المحلية و الدولية، التي تتحين الفرص لتغطية الأحداث ورصد الوقائع، ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بموضوع الثورة، ولكن تصب كلها في نهاية الأمر في مصب الثورة الجامع لكافة المجالات والمستغرق لجميع الطاقات.

خاتمة

بالنظر إلى النتائج الإيجابية التي سجلت لصالح الثورة في الداخل و الخارج، عن طريق الإضرابات التي اعتبرت آلية على جانب كبير من الأهمية، على غرار آليات كثيرة أخرى اعتمدها الثورة، تواصلت حركة الإضرابات على مدار سنوات الثورة، بل كانت أكثر شدة من سابقتها، وأعمق تأثيرا على سلطات الاحتلال (18)، التي لم تهضم قطّ الانخراط الواسع للشعب في مسعى الثورة، من خلال التجاوب الإيجابي والتفاعل الواعي مع قرارات ونداءات الثورة المختلفة في صورة عكست عجز و فشل إدارة الاحتلال الفرنسي في مسعاها الرامي إلى خنق و تطويق الثورة من خلال زعزعة العلاقة المتينة بينها وبين الشعب الذي التف حول الثورة و احتضنها بصدق و إخلاص.

ولعلّ الصدى الإعلامي الكبير لتلك الإضرابات، شكّل و الآخر دافعا لقيادة الثورة، للجنوح نحو البحث عن الآليات الكفيلة بتحسين وتطوير فعالية التأثير النفسي، الاقتصادي والاجتماعي على إدارة الاحتلال الفرنسي من جهة، و المستوطنين من جهة أخرى .

(1)-Rédaction, « la grève anniversaire du 5 juillet », in El Moudjahid, tome 1, p23.

(2) -محمد عباس، رواد الوطنية، مصدر سابق، ص371. انظر كذلك : محفوظ قداش، مصدر سابق، ص 75. وكذا: زدرافكو بيكار، الجزائر شهادة صحافي يوغسلافي عن حرب الجزائر، ترجمة فتحي سعيدي، موقف للنشر، الجزائر، 2011، ص 267.

Jacques Simon, « La Fédération de France de l'Union Syndicale des travailleurs Algériens (USTA) des origines à son premier congrès » in, Cirta, n°6 (février-mars) 1996, p 1.

(3) - أنظر: نص النداء كاملا، نقلًا عن جريدة "لاكسيون التونسية L'Action Tunisie" في : أحسن بومالي، أدوات التجنيد و التعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، دار المعرفة للنشر، الجزائر، 2007، ص ص 474-475.

(4)-Henrie Alleg, La Guerre d'Algérie, éditions Temps actuel, Paris, 1981, p203.

(5) - نفسه، ص 476.

(6) محمود آيت مدور، " الحركة النقابية المغاربية بين 1954-1962 الجزائر و تونس نموذجا" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الضفتين الشمالية و الجنوبية، قسم التاريخ بجامعة الجزائر، 2007، ص ص 93-94.

-Henrie Alleg ,**La Guerre d'Algérie** ,op. cit ,p202.

(7)- El Moudjahid ,tome 1,op. cit. p23.

-اعتبر المؤرخ محفوظ قداش الإضراب الذي دعا إليه الاتحاد العام للعمال الجزائريين بمناسبة ذكرى العدوان الفرنسي على الجزائر في الخامس جويلية، إضرابا ناجحا مثله مثل إضراب أول نوفمبر المخلد للذكرى الثانية لاندلاع الثورة التحريرية. أنظر: محفوظ قداش، مصدر سابق، ص 75.

(8) Abbas Turki, « L'UGCA une année d'existence »,in El Moudjahid,n°11 du 1 novembre 1957,p158.

-أندري ماندوز، الثورة الجزائرية عبر النصوص، ترجمة ميشال سطوف، المؤسسة الوطنية للنشر و الإشراف، الجزائر، 2007، ص 126.

(9)-المنظمة الوطنية للمجاهدين، التقرير الولائي لكتابة تاريخ الثورة المقدم للملتقى الجهوى الثالث بوهران(1956-1958)، 1984، ص 13.

(10)-Boualem Bourouiba, **les syndicalistes Algériens ,leur combat de l'éveil à la libération (1936-1962)** co_éditions ,Dahleb,Enag ,Alger,2001,p293.

(11)-Ibid,p265.

(12)-محمود آيت مدور، مرجع سابق، ص 94. وانظر كذلك:

.Boualem Bourouiba :op. cit,p293

(13)-مبروك بلحسين، البريد بين الجزائر و القاهرة 1954-1956 دار القصة للنشر، الجزائر، 2000، ص 98.

(14)-نفسه، ص 103.

(15)-نفسه.

(16)-نفسه، ص ص 106-107.

(17)-Boualem Bourouiba :op. cit,p 265.

(18) خليك بنا أن نشير في هذا السياق، إلى إضراب الثمانية أيام، الذي دعت إليه جبهة التحرير الوطني، ابتداء من 28 جانفي إلى 4 فيفري 1957. وهو أول إضراب بهذا الحجم والقوة، حيث أراد التنظيم النقابي للثورة (إ.ع.ع.ج) أن يوصل رسالة سياسية إلى سلطات الاحتلال الفرنسي في الداخل و إلى الرأي العام، مؤداها تأكيد الدعم الكامل للثورة الجزائرية، واعتبار حركة العمال من حركة الثورة، بل هما وجهان لعملة واحدة. وقد قدم السيد بن يوسف بن خدة، شهادة حول خلفية وحيثيات قرار الإضراب، باعتبار أنه كان من بين الحضور الذين درسوا وناقشوا وصادقوا على قرار الإضراب، من خلال قوله: " إن قرار الإضراب، كان جماعيا، ولم تكن هناك أي معارضة على الإطلاق. ولكن للإشارة، فإن الاختلاف كان فقط حول مدة الإضراب. فهناك من اقترح أسبوعا وهناك من اقترح أقل. وكان من المقرر أن يكون الإضراب خلال شهر نوفمبر 1956، أي قبل اجتماع جمعية الأمم، التي كان من المفروض أن تجتمع في شهر ديسمبر 1956، ولهذا قدمنا تاريخ الإضراب حتى يكون للجنة التنسيق و التنفيذ الوقت الكافي لتبليغ

التعليمات إلى كافة الولايات في الداخل وكذا فدرالية الجبهة بفرنسا، أين تتواجد أكبر جالية جزائرية. ولكن أجل اجتماع الأمم المتحدة إلى سنة 1957. وهو ما أعطى العدو، للأسف، الوقت الكافي لتحضير نفسه لرد الفعل، ولو سارت الأمور، كما خطط لها في البداية لكان الأمر أنجح بكثير.

وحول الموضوع ذاته، قدم المؤرخان، محمد حربي وجلبير مينيبي، شهادة أخرى مطابقة لشهادة بن خدة، هي لعلي يحي عبد النور الذي قدم اقتراحا باسم الاتحاد العام للعمال الجزائريين، يقضي بالقيام بإضراب استعراضي لمدة أربعة وعشرين، أو ثمانية وأربعين ساعة، على الأكثر وأن يكون على مستوى العاصمة فقط. حتى لا تعطى الفرصة للمعمرين وسلطات الاحتلال، أن تمارس القمع ضد الشعب. بيد أن عبان رمضان، كان له رأي مخالف، حيث اعتبر أن الاتحاد العام للعمال الجزائريين، هيئة تابعة لجبهة التحرير الوطني، ومن ثمة فهي ملزمة بإتباع وتطبيق أوامر الجبهة.

قراءة إحصائية لظاهرة المخدرات في مدينة الشلف.

Statistical reading of the phenomenon of drugs in the city of Chlef.

د. زعرور طارق

جامعة حسيبة بن بوعلي (الشلف)

ملخص

سوف نتناول في هذا المقال بالدراسة والبحث في أهم الاتجاهات التي تتجه إليها جرائم المخدرات في منطقة الشلف، وهذا محاولة منا لرصد أهم أنواع هذه الجرائم حضورا و أكثرها رواجاً في هذه المنطقة، وكذا محاولة معرفة أهم الخصائص التي يتميز بها مرتكبوها مثل : (السن، الجنس، المنطقة، الاستعمال...إلخ). ويتم هذا من خلال عرض وتحليل مختلف المعطيات الإحصائية المقدمة لنا من طرف المديرية العامة للأمن الوطني والمسجلة في كامل التراب الوطني لمدة عشرة (10) سنوات كاملة ابتداء من سنة 2005 إلى غاية سنة 2015.

Abstract

This article examines the most important trends in drug crimes in the Chlef region. This is an attempt to monitor the most important types of crimes in this region, as well as to try to identify the most important characteristics of the perpetrators such as: , Region, usage, etc.). This is done by presenting and analyzing the various statistical data submitted to us by the Directorate General of National Security and registered in the entire national territory for ten (10) years from 2005 to 2015.

مقدمة :

إن المنتبج لمجريات الأحداث اليومية في كل ركن من أركان الجزائر يدرك أن هذا البلد يمر بمرحلة اجتماعية واقتصادية تمثل منعطفا حادا في مسار التنمية الاجتماعية والبشرية، وإن تقاوم المشكلات الاجتماعية من بطالة، وأزمة سكن، وغلاء المعيشة فضلا عن الأزمة الاقتصادية. وسياسة التقشف المفروضة من الدولة، وازدياد معدلات التضخم كلها عوامل تدفع بالأفراد والجماعات إلى تحمل كما إضافيا و مزيدا من الضغط الاجتماعي والنفسي لمواجهة تلك المتغيرات، والنتيجة هي زيادة القلق النفسي وتنامي الرغبة في التمرد على ظروف الحياة المادية بمحاولة الهروب من الواقع، وقد أدى هذا إلى ظهور العصابات الإجرامية وتقاوم معدلات الجرائم، وفتح الباب أمام الشباب للهجرة غير الشرعية نحو الخارج، وفي المقابل ساعد هذا المناخ العصابات العاملة في مجال المخدرات لترويج نشاطها باستغلال

المشكلات الاجتماعية اليومية للأفراد لإنتاج وترويج كميات معتبرة من المواد المخدرة بمختلف أنواعها والمؤثرات العقلية مثل الأفيون، الحشيش، القنب والأقراص المهلوسة.

إن الوضع الاقتصادي الصعب والمتمثل في غياب تنمية اقتصادية شاملة لمختلف المرافق والبنى التحتية و القاعدية وبالتالي خلق مناصب شغل دائمة، و الوضع والاجتماعي المعقد لمنطقة الشلف، ربما يعدان سببان إضافيان في انتشار جرائم المخدرات وتنوع مصادرها وأنواعها في السنوات الأخيرة. وهذا على غرار باقي مناطق الوطن الأخرى، إلا أن الاختلاف والتنوع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي لمناطق الجزائر يدفع بنا إلى محاولة إلى معرفة أهم الاتجاهات (الأنواع) التي تتجه إليها جرائم المخدرات في منطقة الشلف، إضافة إلى حصر أهم الخصائص المتعلقة بمرتكبي هذه الجرائم.

مشكلة الدراسة :

يتناول هذا المقال البحث في ظاهرة خطيرة و هي ظاهرة المخدرات التي انتشرت جرائمها في السنوات الأخيرة بشكل واضح عبر مختلف دول العالم، ومنه فقد أصبحت تشكل تهديدا واضحا وخطيرا لأمنها وسلامة أفرادها، خصوصا أنه بات معلوما وعلى جميع المستويات أن المخدرات تؤثر بشكل لا يدعو للشك على القدرات الذهنية والنفسية لكل من يتعرض لمفعولها فردا كان أو مجموعة من الأفراد. لهذا شكلت ظاهرة المخدرات على نصف قرن من الزمن إحدى أهم مشكلات العالم. فمنذ منتصف القرن العشرين تزايد اهتمام حكومات وبلدان العالم بهذه الظاهرة وبرز جهد واضح من طرف الأمم المتحدة بتجريمها ومحاربتها ومحاولة التصدي لأخطارها وآثارها.

وفي الجزائر يبدو الأمر واضحا فيما تقدمه أجهزة الأمن (شرطة، درك، جيش.. إلخ) من إحصائيات يومية وسنوية لكامل التراب الوطني تعبر عن مدى انتشار هذه الظاهرة في مدننا وأوطاننا الحضرية، حيث أشارت الإحصائيات المقدمة من طرف المديرية العامة للأمن الوطني أن الجزائر قد عرفت في الآونة الأخيرة معظم أصناف و أنواع المخدرات، فقد تم تسجيل في الفترة ما بين سنة 2010 و سنة 2015 حجز أكثر من 37242 كغ من مادة القنب بأنواعه، إضافة إلى حجز أكثر من 5 ملايين قرص مهلوس (1).

وتشير هذه الإحصائيات أيضا إلى أن منطقة الشلف تعد من أكثر مناطق الجزائر ترويجا للمخدرات، فحسب إحصائيات المديرية العامة للأمن الوطني من نفس الفترة السابقة، فإن مدينة الشلف تأتي ضمن المراتب العشرة الأولى للمناطق الأكثر روجا للمخدرات في الجزائر (2). وهذا ما قد يجد تفسيره في عوامل التغير الاجتماعي، واختلاف البنى الاجتماعية من قيم وتقاليد، وظهور المشكلات الاجتماعية مثل : التفتك الأسري، والعنف الأسري، الطلاق، الهجرة غير الشرعية والاعتداء على الأصول.. إلخ.

إن ما عرضناه سابقا يفرض علينا كباحثين وكفاعلين اجتماعيين في مدينة الشلف محاولة الوقوف بالدراسة والبحث بطرق علمية و أساليب إحصائية لقراءة واقع هذه الظاهرة في هذه المدينة، ومنه يمكن

للباحث تحديد مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن التساؤل التالي : ما واقع ظاهرة المخدرات في مدينة الشلف ؟

أهداف الدراسة :

1. الوقوف على حجم ظاهرة المخدرات في مدينة الشلف مقارنة مع بعض المدن المجاورة لها.
2. التعرف على أهم أنماط جرائم المخدرات الأكثر انتشارا في مدينة الشلف.
3. معرفة أهم الخصائص العامة لمرتكبي جرائم المخدرات في مدينة الشلف.
4. معرفة طبيعة ونوعية المتابعات القانونية المتبعة بحقهم، ومدى فاعلية المؤسسات القضائية.
5. التوصل إلى مجموعة من المقترحات اللازمة لمواجهة هذه الظاهرة.

تساؤلات الدراسة:

- 1- ما حجم جرائم المخدرات في مدينة الشلف ؟.
- 2- ما هي أهم الأنماط الأكثر حضورا في مدينة الشلف ؟.
- 3- ما هي أهم الخصائص العامة التي يتميز بها المتورطون في جرائم المخدرات في مدينة الشلف؟.
- 4- ما طبيعة المتابعات القضائية المتبعة في حقهم؟.

مصطلحات ومفاهيم الدراسة:

1- مفهوم المخدرات:

بعد أن عرفت المخدرات بالشكل الموجود عليه اليوم اجتهد العاملون في هذا المجال في تعريف المخدرات، فمنهم من عرفها حسب تركيبها وتأثيرها على الجسم، ومنهم من عرفها حسب تأثيرها على الجسم والأغراض المستعملة لأجلها، وكذلك حسب أثرها الاجتماعي، وتأثيرها النفسي.. إلخ⁽³⁾. ولو حاولنا استعراض بعض المفاهيم هنا لتعريف المخدرات فسوف نجد أن هناك من يعرفها بأنها : "أي مواد يتعاطاها الكائن الحي بحيث تعدل وظيفة أو أكثر من وظائفه"⁽⁴⁾. كما تعرف بأنها مادة طبيعية أو مصنعة تفعل في جسم الإنسان وتؤثر عليه فتغير إحساسه وتصرفاته، وبعض وظائفه وينتج عن تكرار استعمال هذه المادة نتائج خطيرة على الصحة الجسدية والعقلية وتأثير مؤذ على البيئة والمجموعة"⁽⁵⁾.

ولقد حاول بعض الباحثين تعريف المخدرات علميا وآخر قانونيا، وقد أشاروا أن التعريف العلمي للمخدرات يشير إلى أن المخدرات مادة كيميائية تسبب النعاس والنوم أو غياب الوعي المصحوب بتسكين الألم⁽⁶⁾. أما التعريف القانوني فقد اتجه أصحابه إلى القول بأن المخدرات هي مجموعة من المواد تسبب الإدمان، وتسمى الجهاز العصبي، ويحظر تناولها أو زراعتها أو تصنيعها، إلا لأغراض يحددها القانون ولا تستعمل إلا بواسطة من يرخص له بذلك⁽⁷⁾.

ويصنف المعجم الوسيط المخدر بأنه المعطل للإحساس والمبدل للشعور والإدراك، والمخدرات لغويا أتت من لفظ "خذر" يعني "سكر" بحيث يقال تخدرت المرأة يعني تسترت، وخذر الأسد بمعنى لزم عرينه، ويقصد بذلك بأن المخدرات هي التي تسبب السكون والكسل⁽⁸⁾.

المفهوم الإجرائي للمخدرات :

نقصد بهذا المفهوم في هذه الدراسة بأنها المادة التي يؤدي تعاطيها إلى حالة تخدير كلي أو جزئي مع فقدان الوعي أو عدمه، تعطي شعورا كاذبا بالنشوة والسعادة من الهروب من عالم الواقع إلى عالم الخيال وهذه المادة قد تكون صلبة، أو سائلة أو مسحوقا بلوريا على شكل أقراص أو كبسولات حسب طبيعة ونوع المخدر.

2- مفهوم الجريمة :

ينظر إلى الجريمة من وجهة نظر قانونية على أنها مخالفة القانون أي الفعل ألقصدي الهادف إلى الجريمة الذي يخالف به صاحبه القانون، ويترتب على هذه المخالفة عقاب قانوني محدد، وهذا يتفق مع ما هو متعارف عليه عند أصحاب القانون إذ لا مجال للجديّة عن جريمة بدون نص قانوني⁽⁹⁾.

إن الحديث عن الجريمة بأنها الفعل المخالف للقانون الجنائي الذي يضمن المشروع كتعريف قانوني، فإن الجريمة كسلوك إنما هي تختلف عن غيرها من أنماط السلوك المخالف لقواعد السلوك الاجتماعي. هكذا إذن فإن تعريف الجريمة اجتماعيا بأنها : "السلوك المخالف لما ترتضيه الجماعة، كما أنها فعل ضار بالمصالح الاجتماعية وفيه انتهاك للتقاليد والأعراف والعادات ويقتضي الحساب والمسائلة اجتماعيا"⁽¹⁰⁾.

وهذا ما ذهب إليه "مرتون" حين ربط الضرر بالفاعل، أي أن الإجرام ناجم عن الجماعة صاحبة الموقف، فالأفعال ضارة بفئة المجتمع لأنه كما يتصور أن الجريمة مظهر من مظاهر انهيار الجماعة، لأن وسائل الضبط الاجتماعي والعدالة لا تؤدي دورها إلا بطريقة شكلية⁽¹¹⁾.

مما سبق يمكن إعطاء تعريف للجريمة من الناحية الاجتماعية ببساطة فنقول : هي عبارة عن رد فعل يخالف الشعور العام للجماع، وهي فعل فردي أو جماعي يشكل خرقا لقواعد الضبط الاجتماعي التي أقرها المجتمع، والذي يمكن التعبير عنه بمجموعة القيم والأعراف السائدة فيه⁽¹²⁾.

المفهوم الإجرائي للجريمة:

نقصد بهذا المفهوم هو الفعل الغير القانوني الذي يرتكبه الفرد بشكل فردي أو جماعي، سواء كان بالغا أو قاصرا، يخالف النظام العام محكوم بنص قانوني تقرر له عقوبة مناسبة.

3- مفهوم النمط أو النمطية:

تعمل معظم العلوم المختلفة اليوم بما يسمى "لوائح التمييز والتصنيف" وهو يختص بتجميع مختلف السلوكيات أو الظواهر المتشابهة في نمط واحد، فهذه العملية تعد اليوم خطوة مهمة نحو الفهم التفسير وتساعد على تحليل الظواهر الاجتماعية ودراستها. إلا أن التمييز يكون أحيانا على حساب التمييز

والتفصيلات، فلما نحاول التصنيف والتميط وحشر سلوكيات مختلفة تحت مسمى واحد نكون قد ضحينا ببعض السلوكيات المختلفة فهذه العملية إذن هي عملية نسبية غالبا ما تخضع لرؤية الباحث ونظرته للموضوع⁽¹³⁾.

والنمطية هي جملة النماذج والصفات المتماثلة و التي تمكن تصنيف موضوعاتها داخل فئات وأنواع و أجناس تتميز كل منها بصفات معينة تميزها من غيرها، ويطلق اسم الفئة على أي نوع من الأشياء أو الأفعال أو العلاقات التي يتكرر حدوثها بنظام ووفرة كافيين لجعل المجموعات ذات أهمية واضحة وتتحمل الفئة أو المجموعة عادة خصائص مادية لظاهرة ما و تصورا فكريا يتسم بالاتساق المنطقي، وتكتسب الفئة أهميتها عندما تتجمع بشكل محكم بين عناصر الواقع واتساق المنطق في تحديد ظاهرة ما⁽¹⁴⁾.

ويقصد بالتميط أيضا التصنيف وفقا لمعايير أو مجموعة من المعايير يستخدم هذا المنهج في تصنيف العناصر الثقافية أو الجماعات الإنسانية كما يستخدم في عملية تميط الجريمة والسلوك الإجرامي⁽¹⁵⁾.

منهج الدراسة:

إن اختيار منهج معين يتوقف على طبيعة الموضوع و مشكلاته وعلى نوع البيانات المراد جمعها، ولأجل هذا وفي ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي يسعى البحث لتحقيقها استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتبر أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات دقيقة أو فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية وذات مصداقية، ثم تفسيرها بطريقة موضوعية مما ينسجم مع المعطيات الميدانية الفعلية للظاهرة⁽¹⁶⁾.

كما أن هذا المنهج يوفر لنا عملية الوصف الدقيق وتفصيل ظاهرة المخدرات ما يرتبط بها على صورة نوعية أو كمية رقمية فالتعبير الكمي يعطي وصفا رقمية ويوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى⁽¹⁷⁾.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة في هذا البحث من مجموع الإحصاءات الخاصة بجرائم المخدرات بمدينة الشلف المقدمة من طرف المديرية العامة للأمن الوطني من الفترة الممتدة من 1 جانفي 2005 إلى غاية ديسمبر سنة 2015. طبيعة الدراسة:

نظرا لأن هذه الدراسة تتجه إلى دراسة وتحليل الإحصاءات الصادرة عن المديرية العامة للأمن الوطني في فترة زمنية محددة الخاصة بولاية الشلف لجرائم المخدرات، فإننا إذا سوف نقوم بدراسة كل وحدات مجتمع البحث وبالتالي أمكن القول أن هذه الدراسة لا تعتمد على عينة بحث وإنما تتجه إلى تبني تقنية أو طريقة المسح في صورته الكلية ومن ثمة أمكن القول أن هذه الدراسة ذات طبيعة مسحية.

أولا : حجم وأنماط جرائم المخدرات في مدينة الشلف.

1- حجم جرائم المخدرات لمدينة الشلف وما جاورها من المدن.

بناء على الإحصائيات المقدمة من طرف المديرية العامة للأمن الوطني و الخاصة بتطور جرائم المخدرات لمدينة الشلف يمكن توضيح حجم جرائم المخدرات لمدينة الشلف بالمقارنة مع بعض المدن المجاورة لها من الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2015، وذلك وفق الجدول التالي :

جدول رقم (01) : يوضح تطور حجم جرائم المخدرات لمدينة الشلف وما جاورها من المدن.

المجموع	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
الشلف جريمة 1359	98	113	123	102	198	76	109	173	163	150	154	
عين الدقلى جريمة 1330	183	98	112	97	78	72	182	139	118	179	118	
تيازة جريمة 1448	117	131	154	137	127	134	160	154	87	105	178	
المدية جريمة 1058	67	103	74	86	77	76	102	99	94	155	125	
غليزان جريمة 1233	101	96	127	89	113	78	56	95	115	163	200	
تيسمسيلت جريمة 317	58	52	29	49	37	43	47	10	08	16	22	

المصدر : وزارة الداخلية، المديرية العامة للأمن الوطني. إحصاء جرائم المخدرات لمدينة الشلف. الفترة بين 2005-2015. الجزائر : المديرية العامة للأمن الوطني - 2015.

يبدو واضحا من خلال ما تقدمه معطيات الجدول رقم (1) أن أحجام أو عدد جرائم المخدرات في مدينة الشلف وما جاورها من المدن يتجه أكثر إلى مدينة تيازة كأكثر هذه المدن إجراما للمخدرات، حيث بلغ مجموع جرائمها في الفترة الممتدة من 2005 إلى سنة 2015 (1448 جريمة). وقد جاءت النسب متقاربة في كل السنوات، وقد شهدت سنة 2005 أكبر معدل حيث بلغ (178 جريمة).

وقد سجلت مدينة الشلف ارتفاعا لعدد الجرائم مقارنة مع باقي الولايات الأخرى، حيث سجلت ثاني ترتيب من حيث عدد الجرائم إذ بلغت في نفس الفترة 1359 جريمة. وقد سجلنا تذبذبا واضحا في أحجام الجرائم في كل سنة، حيث شهدت سنة 2008 أكبر نسبة إذ قدرت ب 173 جريمة.

وتشير باقي النسب إلى تقارب في معدلات هذه الجرائم بكل من ولاية عين الدفلة وكذا ولاية المدية حيث قدرت ب (1330 جريمة لولاية عين الدفلة و 1058 لولاية المدية، وقد سجلت ولاية تيسمسيلت أقل نسبة حيث لم تتعدى 317 جريمة في مدة عشرة سنوات (10 سنوات).

من خلال نتائج هذه الجداول يمكن أن نستنتج و نقول أن حجم جرائم المخدرات في ولاية الشلف هو مرتفع نسبيا بالمقارنة مع بعض الولايات المجاورة، كما أنه يتميز بالتذبذب فتارة بالصعود وتارة أخرى بالانخفاض

4- أنماط جرائم المخدرات في مدينة الشلف.

بناء على جملة الإحصائيات المقدمة من طرف المديرية العامة للأمن الوطني لمجموع جرائم المخدرات لمدينة الشلف من الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى غاية سنة، 2015 فإننا سوف نقوم بعرض أهم أنماط المخدرات انتشارا في هذه المدينة وفق الجدول التالي :

جدول رقم (02) : يوضح أنماط جرائم المخدرات في مدينة الشلف

المجموع	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
3020	55	417	713	503	22.4	1.3	387	38	17	434.9	349.68	عنب القنب (كلغ)
2	-	-	0.9	-	-	-	1.1	-	-	-	-	شجر القنب (كلغ)
1.37	-	-	1.3	-	-	-	0.07	-	-	0.001	-	حبوب القنب
								-	-	-	-	زيت القنب
												خشخاش الأفيون
215.4	-	-	1.4	-	214	-	-	-	-	-	-	هيروين (غ)
0.22	-	-	0.1	-	0.07	-	-	-	-	-	0.05	كوكايين (غ)
10227	1912	1205	461	493	555	2263	1785	131	480	393	369	أقراص مهلوسة

المصدر : وزارة الداخلية، المديرية العامة للأمن الوطني. إحصاء جرائم المخدرات لمدينة الشلف. الفترة بين 2005-2015. الجزائر : المديرية العامة للأمن الوطني - 2015.

من خلال نتائج الجدول رقم (02) والذي يعرض أهم أنماط المخدرات في ولاية الشلف يمكن القول أن هذه الولاية قد عرفت معظم هذه الأنماط والأصناف باستثناء زيت القنب، حشاش الأفيون. يمكن القول أن ولاية الشلف هي من الولايات القليلة التي سجلت حضور أنواع خطيرة من المخدرات كالهروين، والكوكايين. أما بالنسبة لأهم الأنماط التي سجلت حضورها في هذه الولاية في كل السنوات فتتمثل في نمطين وهما عنب القنب والذي بلغ مجموعه في الفترة ما بين 2005 إلى سنة 2018 أكثر من 3020 كلغ. وكذلك نجد الأقراص المهلوسة التي سجلت نسبة معتبرة حيث بلغ مجموع الأقراص المحجوزة أكثر من 10227 قرص ف مدة عشرة سنوات.

ثانيا: الخصائص العامة للمتورطين في جرائم المخدرات لمدينة الشلف.

1- جنس المتورطين في جرائم المخدرات.

بناء على جملة الإحصائيات المقدمة من طرف المديرية العامة للأمن الوطني لمجموع جرائم المخدرات لمدينة الشلف من الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى غاية سنة 2015، فإننا سوف نقوم بعرض تطور جنس المتورطين بهذه الجرائم لهذه المدينة وفق الجدول التالي :

جدول رقم (03) : يمثل تطور جنس المتورطين لجرائم المخدرات لمدينة الشلف.

المجموع	إناث		ذكر		
	%	ت	%	ت	
154	-	-	100	154	2005
103	0.8	01	99.2	102	2006
63	03.2	02	96.8	61	2007
73	4.2	03	95.8	70	2008
109	3.7	04	96.3	105	2009
76	-	-	100	76	2010
98	3.2	2	96.8	96	2011
173	2.9	05	97.1	168	2012
127	2.4	03	97.6	124	2013
220	3.2	7	96.8	213	2014
109	1.9	2	98.1	107	2015

المصدر : وزارة الداخلية. المديرية العامة للأمن الوطن - إحصاء جرائم المخدرات لمدينة الشلف الفترة من 2005-2015. الجزائر سنة 2015. الجزائر. 2015.

من خلال قراءة بيانات الجدول رقم (03) والذي يوضح تطور جنس المتورطين في جرائم المخدرات لمدينة الشلف يتبين لنا أن فئة الذكور هي الفئة الأكثر إجراما لهذا الصنف من الجرائم فقد سجلت هذه

الفئة نسبا مرتفعة جدا في جميع السنوات مقارنة مع نسب الإناث التي لم تتعدى نسبة (3.7%) كأكبر نسبة سجلت ف سنة 2009. حيث بلغت نسبة الذكور أعلى مستوياتها في سنة 2005 و 2010 أين سجلت نسبة (100%).

2- طبيعة المتورطين (من حيث السن القانوني) لجرائم المخدرات.

بناءا على جملة الإحصائيات المقدمة من طرف المديرية العامة للأمن الوطني لمجموع جرائم المخدرات لمدينة الشلف من الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى غاية سنة، 2015 فإننا سوف نقوم بعرض طبيعة المتورطين بهذه الجرائم من حيث السن القانوني لهذه المدينة وفق الجدول التالي :

جدول رقم (04) : يمثل طبيعة المتورطين من حيث السن القانونية.

المجموع	راشدين		أحداث		
	%	ت	%	ت	
154	98	152	1.3	2	2005
103	99	102	1	01	2006
63	92	59	8	04	2007
73	95.8	70	4.2	03	2008
109	93.5	102	6.5	07	2009
76	100	76	-	-	2010
98	85	84	15	14	2011
173	94.7	164	5.3	09	2012
127	98.4	125	1.6	02	2013
220	94	207	6	13	2014
109	93.5	102	6.5	07	2015

المصدر وزارة الداخلية. المديرية العامة للأمن الوطني، إحصاء جرائم المخدرات لمدينة الشلف. 2005-2015. الجزائر : المديرية العامة للأمن الوطني. 2015.

من خلال قراءة البيانات الجدول رقم (04) والذي يوضح طبيعة المتورطين في جرائم المخدرات لمنطقة الشلف يتبين أن معظم المتورطين هم فئة الراشدين في جميع السنوات، حيث شكلت هذه الفئة النسبة الساحقة لتصل إلى نسبة (99%) في سنة 2006. حيث سجلت أدنى نسبة بلغت (85%) في سنة 2011. وبالمقابل فإن فئة الأحداث قد سجلت مستويات ونسب لم تتعدى نسبة (15%) والتي

سجلت كأكبر نسبة سنة 2011، حيث يبين هذا الجدول أن فئة الأحداث تعتبر أقل حضورا لجرائم المخدرات في مدينة الشلف.

3- الأصل الجغرافي للمتورطين في جرائم المخدرات لمدينة الشلف.

بناء على ما قدمته المديرية العامة للأمن الوطني من الإحصائيات الخاصة بالانتماء أو الأصل الجغرافي للمتورطين في جرائم المخدرات لمنطقة الشلف في الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى غاية سنة 2015 وفق الجدول التالي :

جدول رقم (05) : يوضح الأصل الجغرافي (المنطقة) للمتورطين لجرائم المخدرات في مدينة الشلف.

المجموع	أجنبي	خارج الولاية	داخل الولاية	
154	-	2	152	2005
103	-	17	86	2006
63	01	06	56	2007
73	-	01	72	2008
109	-	-	109	2009
76	1	06	69	2010
98	-	05	93	2011
173	-	10	163	2012
127	03	03	121	2013
220	01	19	200	2014
109	05	23	81	2015

المصدر وزارة الداخلية. المديرية العامة للأمن الوطني، إحصاء جرائم المخدرات لمدينة الشلف. 2005-2015. الجزائر : المديرية العامة للأمن الوطني. 2015.

من خلال قراءة نتائج الجدول رقم (05) والذي يوضح لنا الانتماء الجغرافي للمتورطين في جرائم المخدرات لمدينة الشلف يتبين لنا أن 1202 فرد من أصل 1305 فرد متورط ينتمون إلى منطقة الشلف أي نسبة قدرت ب (92%)، وأن نسبة (7%) من المتورطين هم ينتمون إلى أصل جغرافي خارج الولاية. أما نسبة (0.8%) فيشكلون نسبة المتورطون الذين ينتمون إلى دول أجنبية.

4- طبيعة استغلال المخدرات من طرف المتورطين في جرائمها.

بناء على الإحصائيات المستمدة والمقدمة من طرف المديرية العامة للأمن الوطني، يمكننا توضيح طبيعة استغلال المخدرات من طرف المتورطين في جرائمها خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2015. وذلك وفق الجدول التالي :

جدول رقم (06) : يوضح طبيعة استغلال المخدرات من طرف المتورطين بها.

السنوات	انتاج	تجارة	استهلاك	المجموع
2005	—	64	90	154
2006	—	40	63	103
2007	—	31	32	63
2008	—	47	26	73
2009	—	41	68	109
2010	01	39	36	76
2011	—	41	57	98
2012	—	83	90	173
2013	—	51	76	127
2014	—	115	105	220
2015	—	63	46	109

المصدر وزارة الداخلية. المديرية العامة للأمن الوطني، إحصاء جرائم المخدرات لمدينة الشلف. 2005-2015. الجزائر : المديرية العامة للأمن الوطني. 2015.

من خلال قراءة بيانات الجدول رقم (06) والذي يوضح طبيعة استغلال المخدرات من طرف المتورطين بها في ولاية الشلف. يتضح لنا أن نسبة (52%) وهي أعلى نسبة أي 689 فرد متورط صرح بأن هذه المخدرات للاستهلاك، وأن نسبة (47%) أي ما يساوي 615 فرد متورط صرح بأنها موجهة للتجارة. فيما شكلت نسبة (0.07%) نسبة الذين يستغلونها للإنتاج.

ثالثا: طبيعة المتابعات القضائية للمتورطين في جرائم المخدرات لمدينة الشلف.

بناء على ما قدمته المديرية العامة للأمن الوطني من إحصائيات الخاصة بالمتابعة القضائية للمتورطين بجرائم المخدرات في منطقة الشلف. خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى سنة 2015 فإننا نعرض الجدول التالي:

جدول رقم (07) : يوضح طبيعة المتابعة القضائية للمتورطين بجرائم المخدرات لمدينة الشلف.

المجموع	حالة	في فرار	ايداع الحبس	اطلاق مؤقت	امر بالقبض	
154	14	6	17	131	2005	
103	—	16	07	80	2006	
63	—	5	02	56	2007	
73	7	1	02	70	2008	
109	3	5	02	102	2009	
76	—	—	—	76	2010	
98	1	6	—	92	2011	
173	4	12	—	157	2012	
127	8	6	11	102	2013	
220	—	3	—	217	2014	
109	5	—	9	95	2015	

المصدر: وزارة الداخلية .المديرية العامة للأمن الوطني.إحصاء جرائم المخدرات لمدينة الشلف من الفترة الممتدة من 2005 الى غاية سنة 2015.الجزائر 2015.

من خلال قراءة البيانات الجدول رقم (07) والذي يبين طبيعة المتابعة القضائية للمتورطين في جرائم المخدرات في منطقة الشلف فقد تين لنا أن ما مجموعه 1178 فرد في كل السنوات، أي نسبة (90%) قد صدرت بحقهم أحكاما قضائية وقد صدر بحقهم أمر بالقبض وأن 60 فردا ما يشكل (4.5%) من مجموع الأفراد المتورطين الذين أودعوا الحبس المباشر وأن 50 فردا أي ما يمثل نسبة (3.8%) من المتورطين في جميع السنوات قد استفادوا من إطلاق مؤقت وأن نسبة (13%) في حالة فرار.

نتائج الدراسة :

من خلال ما تقدم في هذه الدراسة، وعلى إثر تحليل الباحث المعطيات البحث والمتمثلة في مجموعة الأرقام والإحصائيات الخاصة بجرائم المخدرات لمدينة الشلف والمقدمة من طرف المديرية العامة للأمن الوطني عن الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى غاية 2015. وبعد عملية عرض وتحليل بيانات ومعطيات الدراسة والبحث أمكن للباحث عرض بعض النتائج كالتالي.

1- من حيث الحجم فقد تبين لنا من خلال الدراسة أن حجم أو عدد الجرائم الخاصة بالمخدرات في منطقة الشلف تعرف نوعا ما من التذبذب عبر مختلف السنوات العشرة الأخيرة من (سنة 2005 إلى سنة 2015) فتارة ترتفع هذه الجرائم وتارة أخرى تتخف، إلا أننا ورغم هذا التذبذب إلا أننا نسجل

نوعا من الارتفاع النسبي لحجم وعدد جرائم المخدرات في هذه المنطقة بالنظر إلى مختلف المناطق الأخرى المجاورة لها .

2- من حيث الأنماط و الأنواع فإننا نسجل وجود أنماط متعددة من جرائم المخدرات في مدينة الشلف، فقد تبين من الدراسة أن مدينة الشلف قد عرفت العديد من أنواع و أنماط المخدرات، لعل من أبرزها نمط القنب و كذا نمط الأقراص المهلوسة، و اللذين تبين من الدراسة أنهما منتشرين بشكل كبير وعلى نطاق اجتماعي واسع . كما سجلنا من خلال هذه الدراسة وجود أنماط أخرى وبالرغم من قلتها إلا أنها سجلت حضورها مثل الكوكايين و الهروين.

3- من حيث الخصائص العامة التي ميزت المتورطين في هذه الجرائم فإننا سجلنا بالنسبة للجنس أن جنس الذكور كما كان متوقعا هو الجنس الأكثر إقبالا على جرائم المخدرات في هذه المنطقة، فقد سجلنا نسبا تكاد تكون تامة و كلية للذكور في جميع السنوات .بالمقابل فان نسب الإناث لم تتعدى في أحسن معدلاتها اكثر من 4 في المئة .

4- أما بالنسبة لطبيعة السن القانونية للمتورطين فقد تبين أن أكثر من (95 في المائة) من المتورطين هم فئة الراشدين، وان فئة الأحداث لم تتجاوز نسبتهم أكثر من (5 في المائة) في مجموع السنوات العشرة .

5- يتضح مما تقدمه نتائج الدراسة أن الأصل الجغرافي للمتورطين في جرائم المخدرات لمدينة الشلف أن اغلب المتورطين ينتمون إلى هذه المدينة.

6- أما بخصوص طبيعة استغلال المتورطين للمخدرات فقد تبين أن أكثر من نصف المتورطين أي 689 فرد بنسبة (52 في المائة) يستغلون المخدرات بهدف الاستهلاك مما يعني أن مدينة الشلف تمثل سوقا مربحا لمروجي المخدرات و بالتالي تعد مدينة الشلف من المن المستهلكة للمخدرات .

خاتمة:

لقد كان الباعث من إجراء هذه الدراسة و البحث في موضوع المخدرات في مدينة الشلف علمي أكاديمي، يهدف إلى معرفة و حصر أهم الاتجاهات و الأنماط الإجرامية للمخدرات المنتشرة في مختلف أوساط مدينة الشلف، بما تعرفه هذه الأخيرة من حركية و ديناميكية و تغير اجتماعي و اقتصادي و ثقافي معقد، فقد تأكد لنا من الدراسة أن أحجام وأعداد جرائم المخدرات في هذه المدينة يزيد كثيرا عما هو عليه في كثير من الولايات و المناطق المجاورة لها. أما من حيث الأنماط النوعية لجرائم المخدرات فقد تم التوصل إلى أن أكثر هذه الجرائم نمطية خلال فترة الدراسة هي كل من نوع عنب القنب و نمط الأقراص المهلوسة، و اللذين أظهرت الدراسة أنهما منتشران بكثرة عبر مختلف السنوات الأخيرة في هذه المدينة. من خلال ما تقدم يتضح لنا جليا أن أحجام و أنماط جرائم المخدرات في مدينة الشلف اخذة في التوسع و الازدياد، و أن هذا التوسع له علاقة مباشرة مع تداخل العوامل الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية فيما بينهما و الأخذة هي الأخرى في التعقد و السير نحو الاسوء. فالحالة الاجتماعية و الوضعية

الاقتصادية في الجزائر عموما تعرف في السنوات الأخيرة أزمة كبيرة ألقت بنتائجها على مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي أصبحت بدورها شبه غائبة اليوم عن القيام بمختلف أدوارها التربوية و هو ما ينبأ مسبقا بان السنوات القادمة سوف تعرف المزيد من الارتفاع النسبي للظواهر الإجرامية.

قائمة المراجع :

- 1-وزارة الداخلية.المديرية العامة للأمن الوطني.حوصلة جرائم المخدرات من الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2015.الجزائر 2015.
- 2- نفس المرجع .
- 3-عبد الحفيظ زتشي."المخدرات وآثارها السلبية على الفرد و المجتمع".علم النفس وقضايا المجتمع. منشورات جامعة الجزائر،1988، ص513.
- 4-محمد محمود الهواري . المخدرات من القلق إلى الاستعباد. كتاب الأمة، قطر،1407هـ،ص23.
- 5-فاروق عبد السلام. سيكولوجية الإدمان .عام الكتاب،القاهرة،1977، ص3.
- 6-أنطوان البستاني. المخدرات اعرف عنها وتجنبها. المكتبة الشرقية، بيروت، 1979، ص13.
- 7-عادل الدرمداش. الادمان مظاهره وعلاجه. المجلس الوطني للثقافة و الفنون والاداب، 1983، ص90.
- 8-رشاد احمد عبد اللطيف. الآثار الاجتماعية لتعاطي المخدرات. دار النشر المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب،الرياض، 1412هـ، ص42.
- 9-السراج عبود. علم الإجرام و العقاب. جامعة الكويت،1981، ص36.
- 10-المهيرات بركات النمر. جغرافية الجريمة. دار مجدلاوي للنشر،عمان، 2000، ص36.
- 11-علي بوعناقة. الشباب و مشكلاته الاجتماعية في المدن الحضرية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2007، ص38.
- 12-حسن إسماعيل عبيد. سوسيولوجية الجريمة . شركة ميدلايت المحدودة، لندن، 1993، ص97.
- 13-المهيرات بركات، مرجع سابق، ص37.
- 14-محمد الأخرس. نموذج إستراتيجية الضبط الاجتماعي في الدول العربية. أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1998، ص114.
- 15-محمد عاطف غيث و آخرون. قاموس علم الاجتماع. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص454.
- 16-رجاء وحيد الدويدي. البحث العلمي. دار الفكر، دمشق، 2002، ص183.
- 17-المرجع نفسه، ص183.

مقومات وسبل إعداد مؤرخ جزائري متمكن:

قراءة في الواقع والطموح

د. طيب بوجمعة نعيمة

جامعة ابن خلدون/ تيارت

الملخص:

أثبتت التجارب صعوبة الخوض في تجربة وضع منهج راقى للبناء أو التطور من دون أن يكون للمؤرخ دور في المجال، لأن له دور رقابي في تحديد أسس وأولويات التغيير الذي ينشده هذا المجتمع أو ذلك، فهو يستطيع وفق تكوينه المهني والثقافي أن يكون عاملا مساعدا في حل مشكلات المجتمع وتتبع جذورها، وهذا يأتي من كون المؤرخ ذاكرة الأمة ومفتاح لشخصيتها، ففي أوقات الأزمات يلجأ المفكرون إلى التاريخ لصياغة نظريات ورؤى وأفكار يفسرون من خلالها أسباب ما يحدث، ويحاولون الوصول إلى الحلول الواقعية للمشكلات التي يعاني منها المجتمع، والمشكلة عندنا هي تراجع مستوى الإعداد النفسي والفكري والثقافي للمؤرخ الجزائري في هذه المرحلة. ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث، والتي أعتبرها محاولة أولية لفهم المشكلات وتحديد الرؤى من أجل استبيان الخلل ووضع حلول موضوعية باجتهدنا، بما يعيد للدراسات التاريخية مكانتها، ويعد مؤرخا جزائريا قادرا على أن يقدم الحلول الناجعة التي تساهم في رسم رؤية مستقبلية للمجتمع وتعيد له دوره المفقود.

L'expérience a montré la difficulté d'entrer dans l'expérience du développement d'une approche sophistiquée de construction ou de développement sans le rôle de l'historien dans le domaine, car il a un rôle réglementaire pour déterminer les principes et les priorités de ce changement recherché par cette société ou autre, car il peut selon son décompte professionnel et culturel d'être un facteur contribuant à la résolution des problèmes de cette société, car c'est l'historien c'est la mémoire de la nation, Et en temps de crise, les intellectuels recourent à l'histoire pour formuler des théories, des visions et des idées qui expliquent les causes de ce qui se passe et tentent de trouver des solutions réalistes aux problèmes de la société.

Ainsi, l'idée est venue de cette recherche est, que je considère comme une première tentative pour comprendre les problèmes et définir des visions afin d'étudier le déséquilibre et développer des solutions objectives, des solutions efficaces qui contribuent à façonner une vision future pour la société et à restaurer son rôle perdu

مدخل:

لا يمكن لأي مجتمع من المجتمعات الإنسانية إذا ما أراد أن يضع منهجاً راقياً للبناء والتطور أن يجرد أو يبعد المؤرخ عن ممارسة دوره الرقابي في تحديد أسس وأوليات التغيير الذي ينشده هذا المجتمع أو ذلك. وللمؤرخ دور بنيوي في المجتمع الذي ينتمي إليه، فهو يستطيع على وفق تكوينه المهني وثقافته أن يكون عاملاً مساعداً في حل مشكلات المجتمع وتتبع جذورها، فالمؤرخ هو ذاكرة الأمة ومفتاح لشخصيتها⁽¹⁾. ففي أوقات الأزمات يلجأ المفكرون إلى التاريخ لصياغة نظريات ورؤى وأفكار يفسرون من خلالها أسباب ما يحدث، ويحاولون الوصول إلى الحلول الواقعية للمشكلات التي يعاني منها المجتمع. ومن هنا، لا يمكننا نكران خطورة الدور الذي يضطلع به المؤرخ وتأثيره السياسي والفكري، وإذا ما استثمر هذا في بناء المجتمع، فإنه سيكون ممكناً، بلا أي مبالغة، وضع الحلول لتجاوز المشكلات الحاضرة بإماطة اللثام عن جذورها السياسية والاقتصادية والفكرية والاجتماعية، والتطلع إلى مستقبل مشرق مفعم بالأمل، وهذا يجري وفق معطيات واقعية مستمدة من الواقع التاريخي.

وهذا البحث: (مقومات وسبل إعداد مؤرخ جزائري متمكن: قراءة في المعوقات والآثار)، هو محاولة أولية لفهم المشكلات وتحديد الرؤى من أجل استبيان الخلل ووضع الحلول الموضوعية، باجتهادنا، بما يعيد للدراسات التاريخية مكانتها، ويؤهل مؤرخاً جزائرياً قادراً على أن يقدم الحلول الناجعة التي تساهم في رسم رؤية مستقبلية للمجتمع، وتعيد دوره المفقود. إن التاريخ وكتابة التاريخ حاضران بقوة في الجزائر ما بعد الاستقلال، ولا بد أن يشكل أساساً للتوجهات السياسية والاقتصادية والفكرية والاجتماعية، فالماضي شكل للشعب الجزائري جزءاً من كيانه. ومهما حاولت النخب إقصائه - أي التاريخ - من الواقع الراهن، بحجة أن التاريخ والاستناد إليه عودة للوراء في عصر أصبح إيقاعه أسرع مما يتوقعه البشر، فهو كلام غير دقيق. لان التاريخ وكتابه يمثل حياة متجددة للإنسان وصناعة حياة لوعيه⁽²⁾.

وبناء عليه، يحاول البحث تقديم تفسيرات علمية وعملية للمشكلات التي تواجه مناهج تدريس التاريخ وبنية المؤرخ الجزائري، وذلك وفق مشاهدات ذاتية وتجربة شخصية، ومن خلال الاطلاع على تجارب الآخرين، على أمل الخروج من النفق المظلم ووضع العجلة على السكة لكي تدور من جديد بشكلها الطبيعي.

إن المدخل الصحيح لمعالجة مسألة إعادة بناء مناهج دراسة التاريخ في الجامعات الجزائرية يبدأ من إثارة أسئلة عدة ومحاولة الإجابة عليها. ومن هذه الأسئلة: أهمية التاريخ كمادة تدريسية في مناهج التربية الوطنية؟، الرؤى والآليات التي يدرس فيها التاريخ وطريقة إعداد طلبة التاريخ لممارسة مهنة الباحث أو الأستاذ؟. لأننا نجد، إن التاريخ لدى البعض هو مجرد سرد لإحداث التاريخية القديمة بشكل جامد بلا روح أو رغبة في تحريك مخيلة المتلقي، الذي ينظر إلى التاريخ أحياناً على أنه مجرد سرد لقصص وحكايات لا علاقة لها بالواقع الراهن، بسبب حالة الملل الذي تنتابه أثناء القراءة أو الاستماع.

السؤال المطروح هنا: هل من وسيلة علمية لتقويم هذه الإشكالية؟. لانه من تصحيح معنى التاريخ فهو حقل معرفي يتناول دراسة الماضي والحاضر ويستند على دلالات مصطلح التاريخ لأنها اختصت بالماضي وتجاهلت الحاضر.

التاريخ علم وألوية بناء:

لقد بدأ تسال الإنسان عن معنى التاريخ وعن حوافزه وحركاته، منذ أن استطاع هذا الكائن المغامر أن يتحدى ظروفه وان يتبين أن هناك عوامل وحوافز تعمل على تحريك مجتمعه وتطويره⁽³⁾. ومن تجارب الماضي يتجلى لنا اختلاف مستويات الخطاب التاريخي بحسب الزمان والمكان، وبحسب الطاقة المعرفية للمؤرخين، وكذلك اختلفت مستويات المعنيين بالخطاب التاريخي، الذين يجد المؤرخ نفسه ملزماً بأخذها بعين الاعتبار. وعليه، فالتاريخ بالمعنى المعاصر للكلمة، من حيث هو ظاهرة اجتماعية تجسد مجمل أنماط الفعل الإنساني في الحضارة والثقافة والمدنية، لم يكتسب أهميته المعرفية وأهليته الفكرية إلا في العصر الحديث، وذلك بعد أن اكتسب معنى أشمل وأوسع، بحيث بات يعني جميع أشكال الحياة الاجتماعية وتجليات التطور المادي والمعنوي في علاقتها بالأشكال والتجليات الأخرى⁽⁴⁾، بل إن التاريخ كما نعرفه الآن يعد فرعاً متقدماً من المعرفة له منهجه ومقوماته، وهذا الراي شيء حديث الى حد ما، فمن المؤكد انه لم يوجد وجوداً حقيقياً قبل القرن التاسع عشر الميلادي⁽⁵⁾. واعني هنا، الأسس العلمية للتاريخ كمنهج وآليات جعلته يأخذ بعده العلمي والفلسفي في المؤسسات الأكاديمية.

والمقصود هنا، إن التاريخ هو نمط من أنماط المعرفة العلمية المنضبطة التي نضجت بنيتها المنهجية والنظرية في سياق التطور المذهل للعلم الوضعي، وعليه، فإن البحث التاريخي نوع من أنواع البحث العلمي، ويندرج من حيث الأصل تحت ما نسميه العلوم، والتاريخ هو العلم الخاص بالجهود الإنسانية، أو محاولة تستهدف الإجابة عن الأسئلة التي تتعلق بجهوده في الماضي⁽⁶⁾.

ومن هنا، لم تعد دراسة التاريخ مجرد استنكار للماضي فحسب، وإنما غدا عنصر استلهام للمجتمع من أجل البناء المستقبلي، وذلك عبر تحفيز الشباب نحو النهوض والارتقاء من اجل مستقبل يحقق الازدهار والرقى. وفي هذا الاتجاه كتب الدكتور فاروق عمر فوزي معلقاً على هذه المسألة بالقول: "أن دراسة التاريخ هي أهم الطرق في عملية التحليل السياسي للحاضر الذي نعيش فيه. فنحن ندرس الماضي لنضع أيدينا على الخيوط التي تنسج منها الحاضر فنفهم قوامه وتركيبه، ثم أن الأمر لا يتوقف في دراسة التاريخ عند حد معرفة الحاضر ولكن يتعداه إلى توضيح الاتجاه الذي يجب أن تسير فيه الأمة نحو مستقبلها. فالحاضر كما هو معروف، ليس ثابتاً ولكنه متطور ومتغير وهو مفترق طرق لعدد كبير من المستقبلات. ومن الضروري أن تبين الأمة أي اتجاه تسير فيه"⁽⁷⁾. وهذا يدعونا للقول، أن البحث التاريخي، مثل بقية البحوث في العلوم الأخرى، يخضع لما يساق من معطيات تاريخية وسلوك ميثودولوجي (Méthodologie)⁽⁸⁾ للمؤرخ وأخرى فطرية، وفي مقدمتها: الموهبة، وهذه الموهبة لا يمتلكها الجميع، فالبحث خلق وإبداع، وتلك قدرة خاصة تبرز أو تتألق لدى بعض الأفراد، وتتضاءل أو تنعدم عند

آخرين. وهذه الموهبة، عندما تتوفر، يمكن تمييزها بالمعرفة والمثابرة، فكثرة الاطلاع على الأعمال الجيدة، وعمق التفكير فيها وفي خطواتها الفكرية، ثم الاستمرار على محاولات البحث والدراسة، والتعرف على أخطاء المحاولة كما يبرزها الأساتذة والمشرفون والنقاد، والاتجاه لتحاشي هذه الأخطاء في الأعمال الجديدة. وكل ذلك ينمي موهبة البحث ويبرز شخصية الباحث⁽⁹⁾.

وقد يعترض البعض على المثالية التي طرحناها فيما سبق، على أن التاريخ في اقله انفعالات ذاتية تختلج في أعماق كاتبه، وقد يكون هذا التصور صحيحاً، وقد يكون خطأ، وفي هذا نستعين بما قاله المؤرخ محمد داود، حين كتب يقول: "اعلم أن كتابة التاريخ ينبغي أن تختلف باختلاف الأحوال، فالمؤرخ لأجل الأغراض الخاصة وللدعاية، له أن يراعي المبدأ الذي ألف لأجله، فيرفع ما يشاء ويضع ما يريد، ويذكر ما يرضاه أو يرضيه، ويغفل ما لا يوافق مبدأه ومراده، يشيد بذكر ما يؤيد رأيه ومذهبه، ويحط من قيمة كل ما يخالف ذلك، أما التاريخ الحقيقي الذي يكتب للاعتبار، ويسجل مختلف الحوادث والأخبار، فينبغي أن يكون كالمرآة أو كالألة المصورة التي تثبت الأشياء كما هي، والمؤرخ الصادق، الكاتب الحر هو الذي يثبت الحوادث كما وقعت، ويصف الأشخاص والأشياء بأوصافها الحقيقية بدون مبالغة ولا بخص، فبذلك يعرف مقام المصلحين، وفضل المحسنين، وكفاح العاملين، وجهود المخلصين، كما يعرف أيضاً جبروت الظالمين وطغيان المعتدين"⁽¹⁰⁾.

ان الإشكالية التي تتجلى هنا، هو أن الفكر التاريخي العربي، بما فيه الجزائري، المعاصر يفقر إلى رؤية خاصة متميزة في البحث التاريخي⁽¹¹⁾، والواضح لكثير من باحثينا في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومنها علم التاريخ، أن الأنظمة المعرفية التي تعتمد هذه العلوم عندنا، وأساليب البحث العلمي وأدواته المتبعة فيها، مستمدة في مجملها مما توصل إليه الفكر الغربي في هذه المجالات خلال مسيرة تطوره التي بلغت ذروتها في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، تلك المسيرة التي أنتجت، في مجال التاريخ، منهجاً متكاملًا للبحث التاريخي، وضع، لأول مرة، من قبل المؤرخين الفرنسيين شارل لانغلو وشارل سنيوربوس في سنة 1898، لينتقل التاريخ بذلك الى مصاف العلوم، ويتميز كما تتميز هذه العلوم بمنهج خاصة بها، كالمنهج البرهاني أو الاستدلالي للرياضيات، والمنهج التجريبي لعلوم الطبيعة. ومن خلال هذا تتجلى لنا حقيقة لا يمكن الطعن فيها، ألا وهي إن التاريخ علم قبل كل شيء، وأولوية تفرض علينا الأخذ بها في عملية البناء والارتقاء، إذا ما أريد لها أن تكون راسخة وقوية وفاعلة.

تدريس التاريخ في الجامعات الجزائرية:

خلال العقدين الأخيرين أخذت العلوم الإنسانية عامة⁽¹²⁾، وعلم التاريخ خاصة، تعاني من تراجع كبير في مستوى أدائها في الجامعات الجزائرية، فعلى الرغم من أهمية التاريخ وما يساعده في حياة الأمم وتطورها إلا أن الاهتمام الذي يحظى به في بلادنا لا يتناسب مع ما توليه الأمم المتقدمة له⁽¹³⁾. وكثير من الأمور التي دخلت حتى على مستوى أداء التدريسيين⁽¹⁴⁾، والتي انعكست آثارها السلبية على آليات وطرق التدريس، فبدأ يتخرج كثير ممن ليست لديهم خلفيات تاريخية، وبدأوا بتدريس التاريخ للأجيال

الجديدة وكأنه مطالعة عامة وهذا ما أضر التعليم العالي، ولهذا يجب أن ننظر إلى مسألة المناهج وطرق التدريس للتاريخ بعين الاهتمام والتمعن⁽¹⁵⁾. والتساؤلات التي تطرح نفسها هنا: ما أسباب ضعف مناهج تدريس التاريخ في الجامعات الجزائرية؟، هل هو ضعف المنهاج الدراسي أو مقررات المنهجية؟. أما أن المسؤولية المباشرة تقع في ضعف ما يدرسه طلبة التاريخ في الجامعات الجزائرية؟. ان الإجابة عن هذه التساؤلات تستدعي منا الوقوف عند مسألتين هامتين، إذا ما استوعبنا أهميتها وقيمتها، يمكننا وضع الأصبع على الجرح كما يقال، وهما:

1. أن التاريخ الآن يدرس في العالم كمنهج حياة ومصدر أساسي لمعرفة الحياة ولا يقتصر التاريخ على أقسام التاريخ فقط بل حتى في التخصصات العلمية بما في ذلك الطب والهندسة فهناك مواد تكون اختيارية من ضمن المناهج، وعليه يجب أن تعدّ مادة التاريخ كمادة أساسية ضمن هذه المواد بعد أن البلد يحتاج نصف خبرة علمية ونصف خبرة إدارية. والتعامل مع المجتمع والتاريخ مصدر معرفي كبير وهذا يعطي فرصة كبيرة لخريجي التاريخ في الجامعات. لأن ما ندرسه في مجتمعنا هو تاريخ سياسة وفلسفة وما يدرسه هم هو تاريخ فني ومعرفي وغيره وبالتالي فإن هذه الأبواب التي تفتح على تدريس التاريخ وبما تخفف من ادلجة السياسية وغيرها من الأمور التي لا تغني أو تسمن.

2. تشكيل ذهنية الطالب الذي يدرس التاريخ، بحيث يجب أن يتقبل الطالب التعددية سواء في التاريخ القديم كمذاهب أو آراء، وبالتالي التهيئة نحو روحية التسامح أو التعددية في التحليل والنتائج، إذا وجهنا الطالب بمخرجات مؤدلجة وجاهرة تجعله يتعامل مع الآخر ضمن أفكار مسبقة.

لقد اتضح لنا من خلال تجربتنا، المتواضعة، أن أقسام أو فروع التاريخ في الجامعات الجزائرية منذ البداية اعتمدت تقسيماً نمطياً في تدريس موضوعات التاريخ، إذ تم تقسيم هذا التاريخ إلى ادوار أو حقب بحسب الدول التي ظهرت على المسرح السياسي، فقد اعتمدت منهجية تكاد تكون متشابهة في إدراج العناوين الرئيسية والفرعية من غير تحديث أو ابتكار على الخصوصيات التي تتفرد بها كل دولة عن الأخرى، حيث أسهم هذا المنهج التقليدي في خلق ضبابية. ومع القصور في إيصالها إلى الطلبة، فخلق لنا هذا الحال صورة مشوشة وبذلك أصبحت الموضوعات التاريخية التي تدرس في أقسام التاريخ تعبر عن فلسفة ورؤى شخصية بعيدة كل البعد عن الموضوعية بأبسط صورها.

ومن خلال تتبع المناهج⁽¹⁶⁾ التي تدرس في أقسام وفروع التاريخ في الجامعة الجزائرية، يمكننا

تدوين الملاحظات التقنية الآتية، وهي:

1. تركز الغالبية العظمى من مفردات مناهج التاريخ، والتي تدرس في الجامعات الجزائرية، على الجانب السياسي فقط. فقلما نجد اهتماماً بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

2. ضيق المساحات التاريخية التي تتضمنها مناهج التاريخ في الجامعات الجزائرية⁽¹⁷⁾. وهذا يستدعي ضرورة معرفة أكبر مساحة تاريخية في العالم بجوانبها المختلفة (سياسة، اقتصاد، مجتمع، ثقافة) وعدم التركيز

- على جوانب محددة، مثلا يدرس تاريخ الوطن العربي الحديث، أو تاريخ الأمريكيتين أو استراليا، تاريخ جنوب شرق آسيا، تاريخ الصين وتاريخ شرق أوروبا، وغيرها من المناطق التاريخية الأخرى.
3. سيادة الطابع السردي الإملائي في عملية تدريس التاريخ وافتقاد آليات ووسائل التي تساعد الطالب على التحليل والاستنباط. حيث نجد أن معظم دراسات التاريخية هي سردية من دون تحليل واستفادة من دراسة التاريخ، وهذا يعني ضروري مراجعة المناهج التاريخية والاستفادة من قراءتها للمستقبل والأجيال القادمة وتثبيت ذلك في محور الاستنتاجات والتوصيات.
4. يجب أن تكون مناهج التاريخ مرتبطة بموضوعية الحقائق التاريخية وبما يستفاد منها في الدراسة واستخلاص العبر، أي الابتعاد عن العاطفة في ذكر الأحداث، والاهتمام بالموضوعية عند دراسة التاريخ، ولهذا يجب ان نتخلص من لعنة التاريخ وان يكون تاريخنا حافزاً لبنني المستقبل لا أن يكون العكس. واقتراح على الجهات الوصية أن تشكل لجان مهنية، قبل كل شيء، ومن أساتذة مختصين فعلا، لمراجعة مفردات مناهج دراسة التاريخ، وإستحداث مناهج تاريخية ذات هدف بناء. ويجب التأكيد في المناهج الدراسية على العبر والدروس المتوخاة من دراسة الأحداث التاريخية وان توظف بشكل ايجابي في تجاوز الكثير من المعضلات التاريخية التي نعيشها اليوم.
5. فقدان عملية الاستقرأ الجيد للتاريخ بما يجعلنا بنني جيلاً يفهم التاريخ جيداً، ويبدأ ذلك بمناهج مناسبة وأسائذة أكفاء في إيصال المادة التاريخية بموضوعية. وهذا يعني أنه يجب متابعة أساتذة الجامعات في مسألة التغيير الحضاري لفهم التاريخ وحثهم على العمل بايجابية في هذا التوجه. فأغلب المناهج هي مناهج تقليدية لا تطرح فكرة جديدة تتسجم مع الواقع التاريخي الحالي، وبذلك تكون إسهامه فاعلة في حل الكثير من الإشكالات المجتمعية التي أفرزها الاحتلال.

موضوعية مناهج التاريخ في الجامعات الجزائرية

أن منهج البحث التاريخي يعد ركيزة أساس في كتابة علم التاريخ لا يمكن تجاهلها في عملية تدوين التاريخ من حيث الاهتمام بخطوات يتم فيها وضع التاريخ في مساره العلمي من خلال دراسة منهجية تبدأ من اختيار الموضوع إلى جمع المادة وتصنيفها ونقدها وصولاً الى الاستنتاجات التي تقدم التاريخ على انه علم الموعظة والدروس المستفادة والذاكرة التاريخية والإنسانية الحية من خلال فهم التاريخ فهما صحيحا .

وهناك كثير من الرسائل الأكاديمية المتميزة في الجامعات الجزائرية بحيث تركت بصمتها في المدرسة التاريخية الجزائرية، وتحولت إلى كتب منشورة في الجزائر وخارجها، اختصت بجوانب التاريخ الحديث والمعاصر المحلية والإقليمية والدولية في حين كانت قبل عقود من الزمن مسألة الإقبال على دراسة خارج إطار تاريخ من الأمور الصعبة، إن لم يعتبرها البعض مغامرة قد تؤدي بصاحبها التهلكة، متعللين في ذلك، بصعوبة توفر المصادر والمراجع . ثم تناول حاجتنا الى موضوعات للدراسات التي

الجامعية تحتوي الجديد من الأفكار والمبتكر والمعالجات والمبدع من التحليلات بعيداً عن التدوين والنقل وتذييل الهوامش من دون وعي وإدراك حقيقي .

أنه من الضروري وضع اطار عام لمشروع تحديث المناهج وتحديد الزوايا والأهداف والمخرجات لأقسام التاريخ في الجامعات العراقية بمختلف كلياتها مع مراعاة خصوصية ومخرجات كل كلية. ويجب الأخذ بعين الاهتمام تغيير بعض المقررات والمفردات المعتمدة حالياً واستبعاد الأفكار الايديولوجية بمختلف أشكالها وان تكون المناهج ومفرداتها ذات طابع علمي يقترب كثيراً من الحقيقة التاريخية منه الى التأويل، ومن الضروري الاطلاع على المناهج والمواد المقررة في أقسام التاريخ المماثلة في كليات الدول العربية المجاورة وحتى الدول المتقدمة لغرض الاستفادة من تجاربهم، كما يجب مراجعة الكتب المنهجية ومفرداتها المعتمدة حالياً من قبل خبراء متخصصين بعد دراستها ومراجعتها والتأكد على عدم تكرار المناهج الدراسية ومفرداتها ومراعاة تسلسلها الزمني وأن يعهد تدريسها من قبل أساتذة متخصصين. وهذا يعني التخلص من حالة الجمود والتكلس التي تعاني منها المناهج الدراسية بعمومها، ولاسيما التاريخ، اذ علينا دائماً التذكر من أن المحيط يتغير بسرعة مذهلة ومعه تتطور البحوث والاكتشافات. وبناءا عليه، فان وحدة المناهج في مختلف التخصصات على المستوى الوطني، ومركزية اتخاذ القرارات فيما يخص تعديل المناهج وتطويرها يؤدي إلى جمودها وبالتالي إلى عدم مساهمتها للتغيرات التي تحدث في المحيط⁽¹⁸⁾.

منهجية العمل الكتابي بين الواقع الأكاديمي ومضاداته:

لعل من ابرز سمات العلوم الإنسانية، وعلم التاريخ واحدا منها، هو موضوعها المميز والشائك في ذات الوقت، فجوهر اهتمام هذه العلوم هو رصد الواقع الإنساني وظواهره المعقدة⁽¹⁹⁾. ولكن الشائع، على المستوى الرسمي والعام، إن النظرة إلى العلوم الإنسانية على أنها من الأمور الثانوية وضرب من الترف الذي لا طائل من ورائه، ومثل هذه النظرة الاستعلائية تجاه هذه العلوم كرسست على الدوام تصورا خاطئاً مفاده أن العلوم الدقيقة هي وحدها سبيلنا للخروج من دائرة التخلف الحضاري الذي نزرح تحت وطأته منذ قرون⁽²⁰⁾. وهذا ما جعل الجهات الوصية تهمل العلوم الإنسانية ولا توليها الاهتمام الكافي واللازم بما يجعلها أداة من أدوات إيجاد الحلول الناجعة للمشكلات التي يعاني منها المجتمع.

أن التاريخ علم واسع متعدد الجوانب في التاريخ السياسي وفلسفة التاريخ وتاريخ الفكر وعلم التاريخ وغيرها من الطروحات. ولكن الأهم هنا، ما هي الكيفية التي نستطيع بها أن نجدد التاريخ في ضوء مسلمات المؤرخين العامة التي بدأت تنتزع منذ زمن، ومن اجل الإجابة على هذه المسألة، أربع نقاط مهمة لا بد من معرفتها، وهي:

1. المفاهيم العامة المستخدمة لدى طلبة الدراسات التاريخية، هذه التعابير تعكس جانبين، الاول: مفهوم القطيعة بين علم التاريخ وطلبته، والثاني: الفجوة الثقافية القائمة بين المؤرخين بعد نيل شهادتهم الجامعية .

2. من هو الذي يكتب التاريخ؟ هل هو السياسي أم الأستاذ الباحث⁽²¹⁾ في الجامعة؟ حسب خبرتي إن الأستاذ هو الذي يوجه السياسي وهذا ما يجب ان يعمل به.
3. أنماط المؤرخين أو نوعية المؤرخ، من الذي يجعل المؤرخ مؤرخاً؟ هل هي الشهادة؟ أم المؤسسة التي ينتسب إليها؟ لم يتقدم ولا باحث من جميع الأساتذة على حد معرفتي يتحدث عن موضوع فلسفة التاريخ.
4. إعادة النظر في الليات وغايات تربص الباحثين في الخارج بما يعزز الاستفادة من الخبرات الأجنبية بشكل الذي يساهم في الارتقاء بالمستوى العلمي، وليس وفق ما يشاء هو ورغباته السياحية ليس الا.

ما المطلوب من أجل إعداد مؤرخ جزائري متمكن:

من التجربة العلمية في التدريس الأكاديمي، وكذلك المساهمة في الإشراف ومناقشة طلبة في النظام الكلاسيكي، والطور الأول والثاني من نظام (ل.م.د)، وجدت هناك ضعف عام لدى الطلبة وغياب النظرة الأكاديمية المتعلقة بآليات الكتابة التاريخية من حيث التقنيات والمنهج التاريخي فضلا عن فقدان العقلية الجيدة، التي هي الأساس الذي تنطلق منه عملية بناء شخصية المؤرخ القادر على استيعاب دوره في المجتمع وتفاعلاته. إذ وصل الحال إلى درجة الاستهزاء بقيمة التاريخ وأهميته في تفاعلية المجتمع وتطوره، ويشير إلى هذا الدكتور إبراهيم فخار قائلا: "ما لبثت إفرزات التعثر في هذا المضمار إن ترجمت فيما شهدته البلاد في ثمانينات القرن الماضي من دعوات - بصرف النظر عن مبعثها وخلفياتها - عكسها قول بعض طلاب المدارس والجامعات أن : (ارموا التاريخ في المزبلة)"⁽²²⁾.

والمؤسف هنا، ان المسألة لم تتوقف عند هذا الحد، لأننا نجد الكثير، بل وحتى البعض من أساتذة التاريخ في الجامعات الجزائرية، ينظرون للتاريخ - وهو تخصص من التخصصات الأكاديمية- على انه سرد لما سطره الأموات، وهو عالم مثواه القبور، أو لا يتعدى مجموعة قصص - حزينة كانت أم مفرحة- لم يعد لها دور في عملية بناء المجتمع وتوجيه الأجيال نحو مستقبل كبير. ونستشعر حقيقة ذلك، ما أن تتحول المناقشة، في أي محيط ثقافي، نحو التاريخ وعلاقته بالعالم الذي نشهده في الوقت الحاضر. وما كانت الأمر تصل الى هذا الحد، لولا تخلف الآليات التي يتم بها تدريس التاريخ في المدارس والجامعات في بلادنا. وأعتقد ان عملية تدريس التاريخ لم يتم التعامل معه بجدية في أقسام التاريخ في الجامعات الجزائرية.

وأنتني أرى من أن الأساس في تجاوز كل المعوقات والأخطاء والهفوات التي تحول دون هذا الخل هو بناء وإعداد مؤرخ جزائري متمكن. وهذا المطلب يستدعي منها إلقاء الضوء على الصفات والإمكانيات التي يجب أن يتحلى بها المؤرخ لكي تتكامل الصورة ونجد الإجابات على ما طرحناها من تساؤلات فيما سبق.

وعليه، نستطيع القول استحالة تحقيق أي تغير من دون أن يكون لدينا مؤرخ على مستوى عال من الأهلية العلمية والذهنية، ليغدو على درجة واعية من الثقافة والوعي التاريخي، وبالتالي يصبح مدركا

للحقل الذي يختاره من حقول الدراسات التاريخية المتنوعة. والمؤرخ يدرس التاريخ باحثاً عن الفعل ورد الفعل الصادرين عن الإنسان وبيئته غير المستقرة، وهنا يظهر دور البحث التاريخي في تنظيم معارف الإنسان وأفعاله تجاه محيطه بحثاً عن الحقيقة، إذن هو يتحرى ويبحث عن الحقيقة ويصفها، ولكنه يصدر الأحكام ويعطيها تفسيراً يقوم على أساس التصورات الموصولة بمعنى الحياة، ويخضعها لمنهج علمي يقوم على الأسباب والمسببات لاغياً عامل الصدفة والحظ، معتمداً على دوافع براغماتية وأخلاقية، والمؤرخ في ذلك يؤكد الحقائق التي لم يكن بالإمكان حدوثها بطريقة خلاف التي حصلت بها (التكرار - التعاقب) (23). ومن هنا، المؤرخ هو شخص محترف متدرب على العمل الكتابي تدريباً علمياً⁽²⁴⁾، ومن الضروري أن تتوفر فيه الاستعدادات الفطرية، النفسية والكفاءة العلمية المكتسبة التي تؤهله للقيام ببحث تاريخي مميز، والتي تساعده على تنظيم المعلومات التي يريد نقلها إلى القارئ، تنظيمها منطقياً له معناه ومدلوله، مرتباً أفكاره ترتيباً متسلسلاً، في أسلوب علمي رصين بعيد عن الغموض، والإطالة⁽²⁵⁾.

ومن هنا، ليس كل من يحاول الكتابة في التاريخ يصبح مؤرخاً كما يتصور بعض الناس، لان لقب (مؤرخ) هو تعبير كبير لا يرتقي الشخص الذي يحمله إلى دلالاته ومعانيه لمجرد إمامه بحكاية الماضي. وإنما يتطلب توفر الصفات الضرورية للمؤرخ، وان تتحقق له الظروف التي تجعله قادراً على دراسة التاريخ وكتابته. ومسألة قرب أو بعد الباحث في التاريخ من تلك المواصفات والصفات هي التي تحدد إن كان هذا الباحث (المؤرخ) موهوباً أم كاتباً عادياً⁽²⁶⁾.

ولكن هذه المفاهيم والتوصيفات التي نذكرها عن المؤرخ، هل هي موجودة في سلوك المؤرخ الجزائري خاصة، والعربي عموماً، في وقتنا هذا؟، سؤال يطرح نفسه بقوة إزاء تدني المستوى في الأداء والعقلية. إن ما يميز واقع المؤرخ في وقتنا الحاضر هو التردي الواضح في المستوى العلمي، فنظرة واحدة إلى بعض ما يكتب عن التاريخ في هذه الأيام يوحي بان هناك أعداد غير قليلة من المؤرخين العرب يكاد يجهل القواعد الأساسية الخاصة بالعمل التاريخي ويتعثر في كتابة أي عمل كرونولوجي متزن في التصميم والمضمون، ويفتقر، فوق كل شيء، إلى نظرة فلسفية شاملة يدون من خلالها هذا التاريخ ووقائعه. وبدون شك، أن كثرة المنتحلين على هذا العلم من هواة ومتطفلين ساهم في شيوع هذه الظاهرة، وفي ظهور مدلولاتها العكسية على شكل تيارات معاصرة في مجال الفكر وشؤون الحياة العامة. لكن جانباً من هذه الظاهرة مرده يعود إلى إسهامات المحترفين الشخصية لهذه المسألة، وإلى الإساءة التي تحصل منهم للمهنة تعمداً أو بغير تعمد⁽²⁷⁾. وبناءً عليه، نجد أن البحث الجيد هو إفراز أو ثمار جهد باحثاً جيداً، وذلك نظراً لارتباط البحث بالباحث وتأثيرهما كل على الآخر، سلباً أو إيجاباً⁽²⁸⁾. والمؤرخ، بهذا، متلازم مع الحدث التاريخي الذي يحركه باتجاه البطل أو الجماعة بهدفه أساسها الحقيقة. ولكن طبعاً بوصف وعرض وتحليل وإيضاح، يوظفها المؤرخ للوصول إلى الحقائق. وعليه، عمل المؤرخ موضوعي له طابع سياسي حضاري وله قيم اجتماعية فكرية (خير - شر) تهتم بالسلوك البشري بتنوعاته (فشل - نجاح)⁽²⁹⁾.

ومن أجل أن يكون المؤرخ على قدر هذه المسؤولية، هناك عاملان أساسيان لضمان تقدمه في دراسته، وهما: **استعداد الباحث وعملية إعداده**، ولا يمكن التهاون بأي منهما، فلا يكفي أن يكون المؤرخ ذو استعداد جيد حتى يتمكن من تقديم عمل مميز، بل وينبغي أيضاً أن يكون معد إعداداً سليماً⁽³⁰⁾. وهذا يعني، إن المؤرخ لا يمكن أن يكون مؤهلاً لأداء واجبه وعمله على الوجه الأكمل إلا إذا توافرت فيه صفات ضرورية تجعله قادراً على دراسة التاريخ وكتابته على أكمل وجه وبصورة قريبة أو مطابقة للواقع⁽³¹⁾. علماً، إن اكتساب القدرة على القيام ببحث منهجي، مكتمل الجوانب ليس بالأمر السهل، ولكن التدريب المتواصل، والاستعداد الفطري، العلمي، والإصغاء إلى توجيهات الأساتذة المتخصصين، كفيلة أن تنمي مواهب الباحث، وتضاعف قدراته على البحث بصورة مستقلة⁽³²⁾.

فيما يخص استعداد الباحث، نعني بها توفر صفات محددة يجب أن يتحلى بها الباحث. وتنقسم تلك الصفات التي لا بد أن تتوفر في شخص المؤرخ إلى نوعين، هما: صفات ذات طبيعة غريزية في ذات المؤرخ، أو صفات منهجية يكتسبها المؤرخ بالتدريب العلمي المنظم على البحث والعمل الكتابي من منظوره التاريخي، والأولى مكملة للثانية، ومقومة لها، وإذا ما تلاحمت فستكون منه، على الأقل في بداية عمله مؤرخاً مؤهلاً للبحث والكتابة⁽³³⁾. وعلينا الوقوف عند هذه الصفات من أجل ارتسام صورة المؤرخ عند قراءتنا لما يقدمه من نتاج، وهي على نوعين، أولهما: صفات ذات طبيعة غريزية، والتي تشمل الصفات ذات الطبيعة الغريزية أموراً معروفة لدى المعنيين في شؤون البحث عند المؤرخ، ومنها نذكر:

1. حب المعرفة والصبر على تحصيلها. وهذا يعني الجد والمثابرة في البحث والعمل، مهما كانت الصعوبات والمشاق التي تعترض طريقه، بمعنى أزاحت أي عائقاً أمام رغبته الجامحة في البحث عن الحقيقة⁽³⁴⁾. وإن يكون حكمه صحيحاً إلا بقدر التخلص من التحيز والهوى⁽³⁵⁾.
2. يجب أن يتحلى المؤرخ بثقافة متنوعة ومتشعبة، وأن يكون ملماً بالتيارات المختلفة التي تؤثر في مجتمعه الصغير وعالمه الكبير، ومتقهما لتفسيرات المدارس التاريخية المختلفة، مستفيداً من أهم العلوم المساعدة للتاريخ⁽³⁶⁾. وأن يكون ذا عقلية منظمة، قادرة على الترتيب والتنسيق والاستفادة مما توفر لديه من مادة تاريخية، وأن تكون قادراً على تبيين الخط الرئيسي للموضوع والتركيز عليه، وأن يتجنب إغراق نفسه في التفاصيل أو المسائل الفرعية أو الهامشية⁽³⁷⁾. وأن هذه العقلية لا يمكن توفرها كصفة من الصفات الأساسية في المؤرخ إلا من خلال العمل الدؤوب والمستمر في تطوير القدرات الذاتية وترسيخها⁽³⁸⁾.
3. أن يكون المؤرخ شجاعاً في التعبير عن رأيه، وفي ذكر ما توصل إليه من حقائق ونتائج، وغير مجامل أو منافق، وإلا يخفي بعض الحقائق التي توصل إليها، وأن يكون هدفه الحقيقة التاريخية وحدها⁽³⁹⁾. ومن يخرج على ذلك لا يمكن أن يعد مؤرخاً، ولا ريب أن الكشف عن عيوب الماضي وأخطائه تفيد إلى حد كبير في السعي إلى تجنب عوامل الخطأ في الحاضر، وعدم الكشف عنها يعد تضليلاً وبعداً عن التبصر والمصلحة⁽⁴⁰⁾.

4. من يريد أن يكون مؤرخاً حقيقياً أن يأخذ بعين الاعتبار التحلي بالصبر والتأني وعدم التعجل في إصدار الأحكام، وأن يعطي بحثه الوقت الكافي للمناقشة والمقارنة والتحليل والتفسير⁽⁴¹⁾. وعليه، يجب أن يكون المؤرخ صبوراً لا تمنعه صعوبة البحث والمصاعب والعقبات، مهما كان نوعها، عن مواصلة العمل والاستسلام.

5. أن يكون محباً لعمله، ومولعاً به، حريصاً على خدمة الحقيقة وحدها، غير قاصد من وراء عمله التقرب إلى حاكم أو الحصول على منصب، أو وضع التاريخ في خدمة المصالح السياسية. وأن لا يكون مسعاه من وراء الكتابة التاريخية أن تحقيق حب الشهرة والظهور⁽⁴²⁾. إذ أن الحقيقة العلمية التي قد يكشف عنها تعادل كل ألوان الكسب وصفوف المناصب أو تزيد عنها. ولا شك أن العاكفين المتفرغين للدرس والبحث في كافة العلوم، ومنهم المؤرخون، هم الذين يقوم على أكتافهم تقدم الإنسانية وازدهار الحضارة⁽⁴³⁾.

وثانيهما الصفات المنهجية تعتبر الصفات المنهجية الأساس في عمل المؤرخ المحترف، وفي تطوير ذهنيته، فهي التي تتحدد بالمفردات التالية: ملكة النقد، عدم التحيز والقابلية الكتابية والتي يدور حولها تدريب المبتدئ تدريباً علمياً يؤهله لاكتساب منزلة الثقة بين أقرانه، وتمكنه من متابعة حلقات الماضي، وفي تطوير صفاته التي تكون منه مؤرخاً ناجحاً⁽⁴⁴⁾، وهي:

1. ملكة النقد والشك، وهي أن يكون قادراً على الفحص والمقارنة والاستقراء، أي فهم العلاقات التي تربط بين الظواهر المختلفة، ولا يصدق، بسذاجة، كل ما يقرأه أو يسمعه، بل عليه تحري الدقة، واستخدام كل الإمكانيات الذهنية من أجل تبين صحة الوثيقة أو صحة الواقعة، واستخراج النتائج منها⁽⁴⁵⁾. بمعنى أن يمتلك المؤرخ ملكتي النقد والشك التي من خلالها يدرس ويستقرئ ما يسمعه وما يؤول إليه من وثائق وأصول مختلفة.

2. عدم التحيز في العمل الكتابي وتكويناته كشرط ضروري في تثبيت مكانة المؤرخ ومنزلته الفكرية، وذلك بالنظر لموضوعه نظرية علمية خالية من تأثيرات المذاهب السياسية والعقائدية مع إن هذا التحديد لا ينكر على المؤرخ أهمية الالتزام بنظرة فلسفية لكتابة التاريخ⁽⁴⁶⁾.

3. أن يكون المؤرخ ذا روح حركية علمية دؤوبة، وأن يستفيد من كل المصادر التي تفيد بحثه، وإلا يدخر وسعاً في محاولة الوصول إليها مهما كلفه ذلك من مشقة وجهد ونفقات، ولا يعتمد على بعض المصادر وهو يعلم أن هناك مصادر أخرى قد تفيد في زيادة تفهمه للموضوع، أو تغيير بعض وجهات نظره⁽⁴⁷⁾.

4. أن يكون المؤرخ أن يكون ذا قدرة على تصور المواقف التاريخية المختلفة، وأن يحاول الاندماج في ملابسها ومعاشية أبطالها، وتبين ذلك المناخ الذي وقعت فيه الحادثة، والعوامل الموضوعية والذاتية التي أدت إليها، وأن يتعمق في نفسية الأبطال والقادة الذين أسهموا بأدوارهم في حركة التاريخ⁽⁴⁸⁾.

5. ومن أهم الصفات المنهجية التي يجب توفرها في شخصية المؤرخ هي الموضوعية وتجنب الذات في إطلاق الأحكام، والموضوعية العلمية هي موقف وحكم، ولا يمكن أن تكون امتناعاً عن اتخاذ موقف، أو

توقفا عن إصدار حكم، فالحكم الموضوعي حكم التزم بالموضوع المحكوم عليه، وهو يعني تقدير مدى قربه من أصله ومادته أي الموضوع .

الخلاصة والتوصيات:

من دراستنا للموضوع يمكننا الخروج ببعض الملاحظات- والتي هي بمثابة الخلاصة والتوصيات معا- التي توصلت إليها عبر صفحات البحث، وهي:

1. ساهم تركيز التعليم العالي على إنتاج مرشحين مناسبين لسوق العمل في تقويض علمية تدريس التاريخ كقسم معرفي، مثل بقية العديد من العلوم الإنسانية والاجتماعية. وبذلك لا يتم تكريس الوقت والمال والخبرة المهنية بشكل كاف لتطوير مهارات تعلم التاريخ، أو تدريس التاريخ، أو إجراء البحوث التاريخية الراقية التي تعكس مدى تطور ورقي عقلية المؤرخ الجزائري. بمعنى: يجب الاهتمام بتدريس التاريخ للاعتبارات تتعلق بالانتماء والهوية الوطنية للمجتمع.

2. زيادة الاهتمام بدراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لمختلف الشعوب وجعله متوازناً على الأقل مع دراسة الجانب السياسي. وذلك بما يساهم في بلورة وصقل قدرات المؤرخ الجزائري، ويجعله قادراً على النظر للأحداث بأفق أكثر اتساعاً مما هو عليه.

3. على الجهات الوصية العمل الجاد من أجل تشكيل لجنة عليا، لا تعتمد الأسماء بقدر الرغبة والقدرة على الاداء، لتطوير مفردات مناهج تدريس التاريخ في الجامعات الجزائرية على وفق التطور العالمي وبما يخدم البناء والاستقرار الحضاري والفكري، وصولاً إلى ما يخدم أجيالنا القادمة.

4. اتضح لنا، من أن الأساس في تجاوز كل المعوقات والأخطاء والتهفوات التي تحول دون استمرار تراجع عملية تدريس التاريخ، التركيز على المقاييس التي تتعلق بتقنية البحث وفلسفة التاريخ، وذلك عبر الحرص والعمل ان يتكلف بتدريس تلك المقاييس أساتذة أصحاب خبرة ودراية في حقل التاريخ، مع منح تلك المقاييس المعاملات الأعلى. وبهذه المعالجة للخلل ستمكنا من بناء وإعداد مؤرخ جزائري متمكن.

5. الاستعانة بالتقنيات الحديثة في تدريس التاريخ واستخدام التكنولوجيا كشبكة المعلومات الدولية(الانترنت) وعرض الأفلام الوثائقية واستخدام السبورات الذكية وربط المادة النظرية في الكتب المنهجية . لكون مثل هذه التقنيات تقرب الطلبة والباحثين أكثر فكثر نحو الالتصاق باختصاصهم، والاجتهاد في العمل والارتقاء به.

6. إن غياب المناهج والأساليب الحديثة في إيصال الغايات والأهداف من وراء دراسة التاريخ، سوف يجعلنا عاجزين عن تكيفها، إذا استمرت عملية تقليدها، لتتسجم مع الهوية الدينية والشخصية الوطنية، وجعلها قادرة على الاستجابة للتحديات التي تكتنف المجتمع في حاضره ومستقبله

7. أصبح مقياس التاريخ في المدارس (الابتدائية والثانوية) مجرد مكوّن من العلوم الاجتماعية. وقد أدى هذا الحط من مكانة التاريخ كموضوع أكاديمي في المدارس وبشكل طبيعي إلى انخفاض الاهتمام بالتاريخ كمادة للدراسة في الجامعة. مما جعل هناك تكريساً للرداءة وهبوط المستوى العلمي. وهذا يعني يجب

العمل بجهد ومثابرة من اجل جعل مقول: الشخص المناسب في المكان المناسب شعارا من اجل المحافظة الآليات والوسائل التي تمكن الجامعة الجزائرية في بناء شخصية مؤرخ قادر على تفاعل الماضي كأداة في التحفيز الحضاري في الحاضر والمستقبل.

الهوامش:

1. حول قيمة التاريخ ودور المؤرخ في المجتمعات الإنسانية، ينظر: جوزف هورس، قيمة التاريخ، ترجمة: نسيم نصر، منشورات عويدات، بيروت، 1986، الطبعة الثالث، ص: 10-43.
2. محي الدين إسماعيل، توينبي منهج التاريخ وفلسفة التاريخ، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1986، الطبعة الثانية، ص: 7.
3. المصدر فسه، ص: 20.
4. ج.ه. بييري، فكرة التقدم، بحث في نشأتها وتطورها، ترجمة: عارف حذيفة، وزارة الثقافة، دمشق، 1988، الطبعة الاولى، ص: 9؛ غوستاف لوبون، فلسفة التاريخ، ترجمة: عادل زعيتر، دار أحياء الكتاب العربي، 1956، الطبعة الثالثة، ص: 25.
5. و.ه. وولش، مدخل لفلسفة التاريخ، ترجمة: احمد حمدي محمود، مراجعة: محمد بكير خليل، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1962، الطبعة الأولى، ص: 10.
6. ر.ج. كولنجوود، فكرة التاريخ، ترجمة: محمد بكير خليل، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1961، ص 41-42.
7. فاروق عمر فوزي، دور التاريخ في التوعية القومية، الموسوعة التاريخية الميسرة، بغداد، 1988، الطبعة الأولى، ص 7.
8. المقصود به منهج المؤرخ في عملية البحث والكتابة من حيث طرق وأصول وقواعد العمل التاريخي، الذي بموجبه ينتسب التاريخ إلى أصول البحث العلمي الحديث. وهي سلوك مكتسب وليس غريزي من الفطرة يحصل عليها المؤرخ بالتدريب العلمي على المهنة والحرص على ترسيخها. للتفاصيل ينظر: مرتضى حسن النقيب، المؤرخ المبتدئ ومنهج البحث التاريخي، كلية الآداب/جامعة بغداد، بغداد، 1999، ص 30-31.
9. احمد شلبي، المصدر السابق، ص 18-20.
10. محمد داود، تاريخ تطوان، الجزء الاول، مؤسسة محمد داود للتاريخ والثقافة، تطوان، بلا تاريخ نشر، ص: 33.
11. حاول الجيل الاول من مؤرخينا، امثال مبارك الملي، حينما هيمن الاتجاه الوضعي الاستعماري على الحقل المعرفي الخاص بتاريخ المغرب بحقبها المختلفة، وكرد فعل في ظهور الكتابات الظرفية ساهمت الى حد كبير في ايقاف الانهيار الفكري والحفاظ على استقلالية ماضي بلاد المغرب عن

الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية، حيث حاولت هذه الكتابات مسايرة الوعي الوطني الذي تبلور بصورة جلية في الربع الاول من القرن الماضي. حول مواجهة المشروع الفرنسي لكتابة تاريخ الجزائر، ينظر على سبيل المثال: علاوة عمارة، الشيخ مبارك الميلي ومواجهة المشروع الفرنسي لكتابة تاريخ الجزائر، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 3، ديسمبر 2008، معسكر، ص: 93-102.

12. تشير الدكتورة يمى طريف الخولي حول قضية تخلف العلوم الإنسانية، بالقول: "أنها إشكالية ملحة، تفرق باحثيها والمهتمين بشأنها أجمعين، ويندر أن يتعرض عمل لفلسفة العلوم الإنسانية ومناهجها، ولايشير الى تخلفها النسبي عن العلوم الطبيعية، حتى قيل إن وجود علوم طبيعية على أساس منطقي متقن ومنهجي راسخ، مثل بالنسبة لباحثي العلوم الإنسانية التحدي الذي ينبغي عليهم مواجهته للوصول بعلومهم الى مستوى يقارب العلوم الإنسانية". للتفاصيل ينظر: يمى طريف الخولي، مشكلة العلوم الإنسانية تقنياتها وإمكانية حلها، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014، ص: 35-52.

13. مر النشاط البحثي التاريخي الجزائري بتطورات عدة ليستقر بشكله الذي قائم الآن، فبعد تأسيس الدوائر الأكاديمية الفرنسية للمؤسسات الأولى للبحث التاريخي في الجزائر المستعمرة، جاءت مرحلة الاستقلال لتتطلب من ارث غلبت عليه الصبغة الإيديولوجية في كثير من الأحيان، خصوصا فيما اصطلح عليه آنذاك بالغزوة العربية وبالقرن المظلمة. ولم تكن إعادة تأسيس المؤسسات الجامعية والبحثية بالعملية السهلة نظرا للنقص الكبير في تعداد الباحثين الأكفاء. إن الباحث الجزائري اليوم مدين لكل رواد المدرسة التاريخية الجزائرية الذين انطلقوا بإمكانيات بسيطة لتكوين أجيال من الباحثين. عن هذا الموضوع ينظر: علاوة عمارة، خمسون سنة من البحث في التاريخ الوسيط بالجامعة الجزائرية (1962-2012)، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 7، ديسمبر 2012، معسكر، ص: 109.

14. يشير الباحث عبد القادر بلحاج إلى أن الجامعة الجزائرية تهدف الى تحقيق ثلاث أهداف: التدريس الجامعي الذي يقوم بإعداد الطاقات البشرية في كافة التخصصات والمهن في شتى المجالات من اجل تحقيق تنمية التفكير العلمي وتعليم أساليب التفكير المبتكر واكتساب الطالب المهارات الأساسية المناسبة لتخصصه، والثاني البحث العلمي المتمثل في إجراء البحوث الأساسية والإجرائية والتطبيقية التي تتعلق بقضايا المجتمع، والثالث هو تنمية المجتمع وخدمته وتزويده بمختلف التخصصات والمهن المطلوبة. ينظر: عبد القادر بلحاج، علاقة التكوين الجامعي بالأهداف الاجتماعية والاقتصادية أثناء الإصلاح في الجزائر، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 9، ديسمبر 2014، معسكر، ص 24.

15. لقد واجهت المنظومة الجامعية الجزائرية منذ الاستقلال عدة تحديات، وسعى القائمون عليها إلى الاستجابة لحاجات الوطنية المتزايدة في مجال التكوين وإعداد الإطارات اللازمة للدولة الناشئة، وذلك

من خلال استحداث منظومات جامعية وتشريعات قانونية تضمن لأكثر عدد من الجزائريين الحصول على تكوين جامعي نوعي وشامل يأخذ بنظر الاعتبار المستويات العلمية والتحديات الاجتماعية والثقافية للطالب. للتفاصيل ينظر: عبد القادر بلحاج، المرجع السابق، ص: 21-28.

16. يرجع التربويون تعاقب الإصلاحات الجامعية لعدم مساندة المناهج الدراسية في الجامعة والمدارس العليا لتحديات التنمية الوطنية ويعود ذلك إلى عدة عوائق تعانيتها الجامعة منها: السياسي والاستراتيجي والمادي والتنظيمي والبيداغوجي. ونتيجة ذلك، عرفت المناهج الدراسية في الجامعة الجزائرية عدة تغييرات وتحولات، إلا أن في غالبيتها دون المستوى المطلوب. عبد القادر بلحاج، المرجع السابق، ص: 24.

17. ويتجلى هذا واضحا من خلال الإحصائيات التي أجراها الباحث علاوة عمارة بخصوص توجهات الباحثين على مستوى الدراسات العليا في الجامعة الجزائرية، حيث نجد إن الانشغالات البحثية كانت تتركز على تاريخ الجزائر بالدرجة الأولى، ومن ثم التاريخ المغربي في الدرجة الثانية. قد تكون التفسيرات التي قدمها الباحث تأخذ جانبا من الصواب، في المراحل الأولى من الاستقلال، وذلك لأسباب تتعلق بمحورية الإسلام والعروبة في بناء الهوية الوطنية الجزائرية، والارتباط بالشرعية التاريخية وبتضحيات الجزائريين في سبيل حريتهم وبالتالي بناء نوع من الذاكرة ومحاولة فهم صيرورة الأحداث التاريخية. ينظر: علاوة عمارة، خمسون سنة من البحث، ص: 109-110.

18. المرجع نفسه، ص: 25.

19. بشير مولاي لخضر، واقع مناهج البحث: الواقع الجزائري قراءة في الموضوع والإشكالية، مجلة الواحات، العدد: 4، مارس 2009، غرداية، ص: 357.

20. المرجع نفسه، ص: 358.

21. يعلق الباحث بشير مولاي لخضر على كينونة الأستاذ في الجامعة بالقول: "وقد غلبت مهام التدريس على جل اساتذة الجامعات في الوطن العربي فلم يتهيأ لهم أن يتفرغوا للبحث العلمي كليا بالقدر الذي يتيح نوعا من المواكبة التي تؤهلهم هم قبل غيرهم أن يكونوا معالم فارقة في ميادين تخصصاتهم وليسهروا بدورهم على تاطير نخب تثري البحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية"، ينظر: بشير مولاي لخضر، المرجع السابق، ص: 359.

22. نقلا عن: لخضر بولطيف، الأبعاد المعرفية والمنهجية لبرامج تدريس التاريخ في الجامعة الجزائرية - رصد تقويم، ومناقشة البدائل-، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 9، ديسمبر 2014، معسكر، ص 375.

23. فاطمة قدورة الشامي، المصدر السابق، ص 161-162.

24. مرتضى حسن النقيب، المصدر السابق، ص 20-21.

25. عبد الوهاب إبراهيم ابو سليمان، المصدر السابق، ص 37.

26. مرتضى حسن النقيب، المصدر السابق، ص 21.
27. مرتضى حسن النقيب، المصدر السابق، ص ح.
28. عامر قنديلجي، المصدر السابق، ص 42.
29. فاطمة قدورة الشامي، المصدر السابق، ص 162.
30. محمد الصاوي محمد مبارك، المصدر السابق، ص 11.
31. عبد الواحد ذنون طه، المصدر السابق، ص 34-35.
32. عبد الوهاب ابراهيم أبو سليمان، المصدر السابق، ص 39.
33. مرتضى حسن النقيب، المصدر السابق، ص 22.
34. حسن عثمان، المصدر السابق، ص 18.
35. قاسم يزبك، المصدر السابق، ص 45؛ محمود محمد الحويري، المصدر السابق، ص 28 و 30.
36. عادل حسن غنيم وجمال محمود حجر، في منهج البحث التاريخي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، بلا تاريخ نشر، ص 32.
37. عادل حسن غنيم وجمال محمود حجر، المصدر السابق، ص 32-33.
38. حسن عثمان، المصدر السابق، ص 19.
39. حمد عواد حسين، صناعة التاريخ، مقال منشور في مجلة: عالم المعرفة، المجلد الخامس، العدد (افريل - جوان)، السنة 1974، الكويت، ص 120.
40. قاسم يزبك، المرجع السابق، ص 46.
41. عادل حسن غنيم وجمال محمود حجر، المصدر السابق، ص 33 .
42. عبد الواحد طه ذنون، المصدر السابق، ص 39؛ قاسم يزبك، المصدر السابق، ص 46-47.
43. حمود محمد الحويري، المصدر السابق، ص 31.
44. مرتضى حسن النقيب، المصدر السابق، ص 23.
45. عادل حسن غنيم وجمال محمود حجر، المصدر السابق، ص 33.
46. محمود محمد الحويري، المصدر السابق، ص 28-29.
47. عادل حسن غنيم وجمال محمود حجر، المصدر السابق، ص 33.
48. حسن عثمان، المصدر السابق، ص 22-23.

الطرق التدريسية المستخدمة في مدارس المرحلة المتوسطة بمحافظة القويعة في المملكة العربية السعودية

ا. سلمان عبد العزيز المطوع
وزارة التعليم المملكة العربية السعودية

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى معرفة الطرق التدريسية المستخدمة في المرحلة المتوسطة من وجهة نظر المعلمين وقادة المدارس، ولتحقيق هدف الدراسة تم تطبيق أداة القياس (الاستبانة) حيث اشتملت على (25) فقرة، تكونت عينة الدراسة من (219) من المعلمين وقادة المدارس للمرحلة المتوسطة بمحافظة القويعة. وتم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على الاستبانة، كذلك تم استخدام اختبار "ت" لمجموعتين مستقلتين للمقارنة بين تقديرات عينة الدراسة تبعاً لمتغير التخصص، والوظيفة، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن أكثر الطرق التدريسية استخداماً هي طريقة السؤال والجواب ثم طريقة المناقشة، وأن أقل الطرق التدريسية استخداماً هي طريقة الرحلات الميدانية وبتاء النماذج والمحاكاة والمناظرة. وفي ضوء النتائج أوصت الدراسة بتهيئة الظروف المناسبة للقيام بالرحلات الميدانية، وتدريب المعلمين على استخدام طرق النماذج والمحاكاة والمناظرة.
الكلمات المفتاحية : المعلمين، طرق تدريس

Abstract

The teaching methods used in the intermediate stage from the teachers' and the school leaders' point of view in Alquwayeah Governorate

Abstract:

The present study aimed to identify the teaching methods used in the intermediate stage from the teachers' and the school leaders' point of view, to achieve this aim the researcher applied a questionnaire contained (25) items as a study tool for his study .

The study sample consisted of (219) teachers and school leaders of the intermediate stage in Alquwayeah Governorate. The arithmetic means and the standard deviations of the grades of the study sample in the questionnaire were extracted, The T-test was used with two independent groups to compare between the grades of the study sample according to the field of specification and the position variables.

The findings of the present study showed that: the most used teaching methods were; the question and answer method then the discussion method, and

the less used teaching methods were; field visit method, building models method, simulation method and debate method.

In the light of results, the study concluded a number of recommendations: creating the appropriate circumstances for the field visit and training the teachers on how to use building models, simulation and debate methods.

Keywords: Teachers, teaching methods

المقدمة

إن للمؤسسات التعليمية دوراً هاماً وبارزاً في تربية المتعلمين حيث يمثل المتعلم المحور الأساسي في العملية التعليمية، وتعتبر المدرسة إحدى مؤسسات التعليم التي يمكن من خلالها - بجهود القائمين عليها من كوادر بشرية- تحقيق الأهداف المتوقعة من العملية التعليمية.(الفقيه، 2012م) ويعتبر المعلم الركيزة الأساسية في تعليم النشئ في كل بلد حيث اوكلت له أمانه تعليمهم في ضوء معتقدات المجتمع وعاداته وتقاليده حيث يقدم لهم كل ما يمكنهم من مواكبة الحياة في عصر التقدم العلمي والتكنولوجي مستخدماً في ذلك أنواع وأساليب وطرق تدريسية مختلفة .

ويشير الشرقي (2004م) إلى أن المعلم يعد ركيزة ودعامة اساسية في تطوير العملية التربوية حيث يعمل على تطوير اداء طلابه وتوجيههم الوجهة السليمة، والعمل على صقل العقول من خلال الافكار من أجل تحقيق أهداف التنمية البشرية لكافة افراد المجتمع .

وحيث تعد عملية التدريس موقفاً يحدث فيه التفاعل بين المعلم والطالب، ولكل منهما ادوار يمارسها من اجل تحقيق اهداف معينة،مما يؤكد ان الطالب لم يعد ذلك الوعاء الذي يملأه المعلم بالمعارف والمعلومات فقط.(ابو جلاله،1999م)

ويضم الموقف التدريسي عدد من العوامل المكونه لعملية التعليم مثل المعلم والطالب والأهداف التعليمية والمادة العلمية و المكان والزمان المخصص للتدريس والوسائل التعليمية والأدوات المعينة في ذلك، وأساليب وطرق التدريس المحققة للهدف المنشود من الموقف التدريسي.

مشكلة الدراسة:

ذكر زيتون (2001م) أنه يصعب أن يقترح طريقة أو أسلوب تدريسي يصلح لتحقيق الاهداف والغايات المنشودة من العملية التدريسية، حيث تختلف الانماط التعليمية للمتعلمين وتختلف القدرات والمهارات التدريسية لدى المعلمين، ونظراً لكون الباحث عمل معلماً في المرحلة المتوسطة لما يقارب عشر سنوات، فقد رأى أن يتعرف على الطرق التدريسية المستخدمة لدى معلمي المرحلة المتوسطة في مدارس محافظة القويعية، ويمكن تحديد مشكلة الدراسة الحالية في محاولتها الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما الطرق التدريسية المستخدمة في مدارس المرحلة المتوسطة من وجهة نظر المعلمين وقادة المدارس بمحافظة القويعية في المملكة العربية السعودية؟

أسئلة الدراسة:

س1 : ما الطرق التدريسية المستخدمة في مدارس المرحلة المتوسطة من وجهة نظر المعلمين وقادة المدارس بمحافظة القويعة في المملكة العربية السعودية؟

س2 : هل هناك اختلاف بين أفراد عينة الدراسة في ترتيبهم لدرجة استخدام طرق التدريس تعزى لاختلاف التخصص؟

س3: هل هناك اختلاف بين أفراد عينة الدراسة في ترتيبهم لدرجة استخدام طرق التدريس تعزى لاختلاف الوظيفة ؟

أهداف الدراسة: سعت الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف على طرق التدريس المستخدمة في مدارس المرحلة المتوسطة من وجهة نظر المعلمين وقادة المدارس بمحافظة القويعة في المملكة العربية السعودية.

2- معرفة مدى وجود أثر لكل من التخصص ونوع الوظيفة على استجابات عينة الدراسة.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال النقاط التالية:

- 1- أهمية الموقف التدريسي وأثره في اكتساب الطلاب للعلوم والمعارف والمهارات اللازمة.
- 2- أهمية المرحلة المتوسطة حيث يكون الطلاب في مرحلة المراهقة المبكرة مما يحتم استخدام طرق تدريس تتوافق مع قدراتهم واحتياجاتهم وميولهم ورغباتهم.
- 3- تزويد إدارة التعليم بمحافظة القويعة بنتائج هذه الدراسة لعله يستفاد منها في تحسين وتطوير العملية التعليمية.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: اقتصرت هذه الدراسة على معرفة الطرق التدريسية المستخدمة في مدارس المرحلة المتوسطة من وجهة نظر المعلمين وقادة المدارس .

الحدود المكانية: اشملت الحدود المكانية لهذه الدراسة على جميع المدارس المتوسطة بمحافظة القويعة بالمملكة العربية السعودية.

الحدود الزمانية: نفذت هذه الدراسة خلال الفصل لأول للعام الدراسي 1437/1438هـ

مصطلحات الدراسة:

طريقة التدريس :

ذكر دروزة (2000م) بأنها الوسيلة والآلية التي يستخدمها المعلم في تنظيم وتنفيذ مجموعة من الأنشطة التعليمية من أجل تحقيق أهداف محددة وتوصيل محتويات المقرر الدراسي من معارف ومعلومات ومهارات ببسر وسهولة.

وعرفها جامل (2000م) بأنها الآلية والكيفية التي يستخدمها المعلم في توصيل المعلومات والمعارف والمهارات اللازمة لطلابه داخل حجرة الدراسة.

أما الخزاعلة وآخرون (2011م) فقد عرفها بأنها عدد من الإجراءات والممارسات يستخدمها المعلم داخل الصف بهدف تزويد طلابه بمجموعة من الحقائق والمعلومات والمفاهيم.

وعرفها الحلاق (2014م) بأنها جملة الإجراءات والأنشطة التي يقوم بها المعلم من أجل بناء الشخصية المفكرة، والقادرة على الإبداع.

التعريف الإجرائي : ما يستخدمه معلم المرحلة المتوسطة في محافظة القويعية من جهود بهدف توصيل المعارف والعلوم للطلاب وإكسابهم المهارات والخبرات اللازمة

محافظة القويعية : إحدى محافظات منطقة الرياض بالمملكة العربية السعودية يبلغ عدد سكانها 217000 نسمة وعدد المدارس المتوسطة 60 مدرسة، وفق إحصائية شؤون المعلمين بإدارة تعليم محافظة

القويعية للعام الدراسي 1437/1438هـ

أدبيات الدراسة:

أولاً: الإطار النظري:

تصنيف طرق التدريس

ظهرت أشكال عديدة لتصنيف طرق التدريس وذلك اعتماداً على معايير شائعة، لعل من أبرزها التي تستند إلى معيار التفاعل بين المعلم والطلاب، ذلك لأن كثيراً من الدراسات أثبتت أهمية هذه العلاقة باعتبارها متغيراً حاسماً في تحديد نمط التعليم وطريقة التدريس. ومن هذه التصنيفات :

1. طرق التدريس المباشر وغير المباشر: تصنف هنا طرق التدريس بناءً على طريقة حصول الطلبة على المعرفة، وتعتمد طرق التدريس المباشر على تعليم الطلاب المعرفة أو المهارة في شكل تلقي عرض مباشر من المعلم أو نحوه من مصادر المعرفة الأخرى أولاً ثم تدريبه عليها حتى يحفظها أو يتقنها مع توجيهات أثناء هذا التدريب ترشده إلي تحسين أدائه (طريقة المحاضرة، طريقة حوار ومناقشة، طريقة تدريب وممارسة، طريقة العروض التقديمية، طريقة السؤال والجواب، طريقة المناظرة)، ويقابلها طرائق التدريس غير المباشرة التي تعتمد مراحلها على نقيض ذلك، فالطلبة يتعلمون المعرفة والمهارات من خلال ممارستهم لأنشطة التعليم الذاتية دون تلقيهم معرفة أو توجيهات مباشرة من المعلم (طريقة حل المشكلات، طريقة الاستقصاء، طريقة خرائط المفاهيم، طريقة تكوين المفهوم، طريقة دراسة الحالة).

2. طرق التدريس المتمركز حول المعلم والمتمركز حول الطالب: تصنف طرق التدريس بناءً على محور عملية التعلم، ويكون دور المعلم في الأولى هو الدور الأساسي فهو الموجه لتلك العملية من الألف إلى الياء (الإلقائية، المحاضرة، الوصف، القصة، العرض والتمثيل) ويقابلها طرق التدريس المتمركز حول الطالب والتي يكون فيها دور الطالب أساسياً فهو الذي يختار ما يتعلمه وبالطريقة التي يراها (طرائق الحقائق التعليمية، الحاسوب التعليمي، الكتاب المبرمج، الدراسة المستقلة، الاستقصاء الحر)، وبين هاتين

الفئتين تقع طرائق التدريس التي تجمع مراحلها ما بين كلا الفئتين المشار إليهما سالفاً، كرحلات العلمية، والتعلم التعاوني. (صبري، 2010م، زيتون، 2003 م)

تحديد طريقة التدريس:

يصعب اقتراح طريقة تدريسية مثالية تصلح لتحقيق جميع الأهداف والغايات المنشودة من عملية التدريس حيث يتطلب اختيار طريقة التدريس المناسبة لتحقيق أهداف التعلم تحديد خبرات الطلاب السابقة ومستوى نموهم العقلي، وتحليل مادة التدريس لتحديد محتوى التعلم وتحديد أو صياغة أهداف التعلم، وتختلف أهداف التعلم باختلاف نوعية الطلاب ومستواهم العقلي والمواد والوسائل المتاحة للتدريس.

وبعد تحديد خبرات الطلاب السابقة ومستوى نموهم العقلي وتحليل مادة التدريس لتحديد محتوى التعلم وتحديد أهداف التعلم، يختار المعلم طريقة التدريس التي تتلاءم مع المادة العلمية والمستوى العقلي وميول الطلبة، وعند تحديد المعلم طريقة أو طرق تدريس الموضوع الذي يريد تدريسه عليه أن يسأل نفسه عدة أسئلة منها: هل تحقق الطريقة أهداف التدريس؟ هل تثير الطريقة انتباه الطلبة وتولد لديهم الدافعية للتعلم؟ هل تتماشى الطريقة مع مستوى النمو العقلي أو الجسمي للطلبة؟ هل تحافظ الطريقة على نشاط الطلبة في أثناء التعلم وتشجعهم على استمرار التعلم بعد انتهاء الدرس؟ هل تتسجم الطريقة مع المعلومات المتضمنة في الدرس؟ (زيتون 2001م)

أسس نجاح الطريقة :

لعل من الضروري ان تتوفر بعض الأسس في اختيار الطريقة التعليمية من قبل المعلم والتي تؤدي إلى تحقق الأهداف المحددة مسبقاً، مثل أن تكون الطريقة مناسبة لسن الطلاب ومستواهم الذهني والمعرفي وتراعي مراحل نموهم وميولهم، وأن تأخذ الطريقة بالقواعد الأساسية التي تبنى عليها طرق التدريس مثل مبدأ التدرج في عرض المعلومة من السهل إلى الصعب ومن المعلوم إلى المجهول ومن الواضح إلى المبهم ومن المباشر إلى غير المباشر، كما يجب ان تتوفر فيها اسس أخرى مثل:

1. تراعي الفروق الفردية بين الطلاب
 2. تأخذ بعين الاعتبار خصائص نمو الطلاب الجسمية والعقلية والنفسية.
 3. يكون دور الطلاب فيها إيجابياً فاعلاً نشطاً.
 4. تعمل على تنمية مهارة التفكير الإبداعي لدى الطلاب.
 5. تراعي امكانات المدرسة المادية والبشرية.
 6. تشتمل بعض جوانب السرور والمرح.
 7. تستند على نظريات التعليم والتعلم.
 8. تراعي الأهداف التربوية التي يراد من الطالب اتقانها وتراعي طبيعة المادة الدراسية وموضوعاتها
 9. تتصف بالشمول والمرونة والقابلية للتطوير بحيث يمكن استخدامها لأكثر من صف دراسي.
- (الشرايعه، 2011م، أبو جلاله، 1999م).

القواعد الأساسية التي تبنى عليها طرق التدريس :

لعل من المهم في طرق التدريس ان تتدرج في استخدامها من المعلوم إلى المجهول، فإذا ارتبطت المعلومات الجديدة بالمعلومات القديمة التي يعرفها الطلبة فإنها عندئذ تفهم، ففي دروس اللغة العربية مثلاً نستطيع أن نستفيد من هذا المبدأ بأن نبدأ بتدريب الطالب في القراءة على الصورة التي يعرفها وترتبط بمرمز أو حرف ثم نتدرج في تعريفه على الرمز الدال عليها وهو المجهول. ومن القواعد الأخرى التي تبنى عليها طرق التدريس:

1. **التدرج من السهل إلى الصعب:** ويقصد بالسهل والصعب ما يراه الطالب سهلاً أو صعباً لا ما نراه نحن، فنبدأ مثلاً في تعليم الطلاب المفردات أو الجمل التي تتكون من حروف مقطعة .
2. **التدرج من الكل إلى الجزء :** وهذا المبدأ يساير طبيعة الذهن في إدراك الأشياء، فالناظر إلى شجرة يراها كلاً متكاملًا قبل أن يبدأ في النظر إلى جزيئاتها وهي الساق والفروع والأوراق والثمر. ومن الأمثلة على هذه القاعدة قراءة الكلمة أو الجملة ومن ثم تحليلها إلى أجزائها (المقاطع والحروف في حالة الكلمة، والمفردات والمقاطع والحروف في الجملة) .
3. **التدرج من المحسوس إلى شبه المحسوس فالمجرد:** يدرك الطالب الأشياء من حوله بهذه الطريقة، فهو يعرف حيوانات البيئة عن طريق رؤيته لها في البداية ثم يعرفها في مرحلة تالية عن طريق الصورة وأخيراً يستطيع إدراك الأشياء إدراكاً مجرداً حين سماعها أو ذكرها، وتقرن كلمة كتاب أو قلم برمزا في بداية التعلم ثم الانتقال إلى عرض صورة الشيء لوحدها ثم الوصول بعد ذلك إلى قراءة المفردة أو الجملة مجردة من الصورة .(أبو جلاله، 1999م).

ثانياً : الدراسات السابقة:

تم استقصاء عدد من الدراسات العربية والأجنبية التي تطرقت لطرق التدريس في المراحل التعليمية المختلفة حيث رتبها الباحث تنازلياً وفق سنة النشر، وفيما يلي عرض لهذه الدراسات.

أجرى الزعيمي وخلف (2016م) دراسة هدفت إلى استقصاء أساليب معلمي العلوم في معالجة صعوبات تعلم المفاهيم العلمية لدى طلبة المرحلة الاساسيه، وقد تكونت عينة الدراسة من (24) معلماً ومعلمة من مدارس الرمثا، وأستخدم الباحثين المقابلة كأداة لجمع بيانات الدراسة التي توصلت نتائجها الى ميل عينة الدراسة إلى استخدام الاساليب التي تتمحور حول دور المعلم والتي تتوافق مع المستوى السطحي من مبادئ التدريس الاستراتيجي.

ونفذ منصور (2016م) دراسة هدفت إلى الكشف عن المعوقات التي تحول دون استخدام معلمي الرياضيات لطرق التدريس الحديثة في تدريس الرياضيات بالمرحلتين الابتدائية والمتوسطة. تكونت عينة الدراسة من 111 معلماً من معلمي الرياضيات بالمرحلتين الابتدائية والمتوسطة في مدينة حائل تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة خلال الفصل الدراسي الثاني للعام 2012/ 2013م. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها 1 - أظهرت المعوقات المرتبطة بالطالب أنها المعوقات الأكثر صعوبة

أمام معلمي الرياضيات وتحول دون استخدامهم طرق التدريس الحديثة في تدريس الرياضيات وبمتوسط حسابي كبير (3.72). 2- تبين أن أكثر المعوقات التي تواجه معلمي الرياضيات وتحول دون استخدامهم طرق التدريس الحديثة في تدريس الرياضيات هي (كثرة الأعباء التدريسية على المعلم، ارتفاع أعداد التلاميذ في الفصول الدراسية، طول المحتوى الدراسي) وبدرجة إعاقة كبيرة جداً.

وكذلك هدفت دراسة قامت بها الخنعمي (2015م) إلى الكشف عن مستوى ممارسة المعلمات لاستراتيجيات التدريس المتضمنه في كتب المرحلة المتوسطة، وقد تكونت عينة الدراسة من (15) معلمة وكانت ادارة الدراسة هي المقابلة وقد بلغ متوسط الممارسات الكلية لاستراتيجيات التدريس (2,9) وهو متوسط المستوى.

وأجرى التريكي (2014م) دراسة هدفت إلى معرفة مدى ممارسة معلمي العلوم الشرعية للمرحلة المتوسطة لاستراتيجيات التعليم النشط وقد تكونت عينة الدراسة من (278) معلماً واستخدم الباحث الاستبانة، والملاحظة كأدوات للدراسة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن ممارسة معلمي العلوم الشرعية لاستراتيجيات التعليم النشط كانت بدرجة متوسطة.

كما نفذت الأحمدى (2012م) دراسة هدفت إلى التعرف على واقع استخدام معلمات الاقتصاد المنزلي لاستراتيجيات التدريس المنمية للتفكير لدى طالبات المرحلة الثانوية والمتوسطة بمدينة مكة المكرمة، وقد تكونت عينة الدراسة من (214) معلمة من معلمات المرحلة الثانوية والمتوسطة، وأستخدمت الباحثة الاستبانة كأداة لدراستها، وتوصلت الى ان استخدام المعلمات لاستراتيجيات التدريس المنمية للتفكير كانت بدرجة عالية.

وكذلك نفذ الفقيه (2012م) دراسة هدفت إلى تحديد درجة استخدام بعض طرق التدريس الحديثة في التربية البدنية من وجهة نظر معلمي التربية البدنية في مدينة تبوك، وقد تكونت عينة الدراسة من (119) معلم واستخدم الباحث الاستبانة كأداة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام طرق التدريس الحديثة مثل الخرائط المعرفية، والتعليم التعاوني، والتعليم لما وراء المعرفة، التعليم المنظومي كان بدرجة ضعيفه.

أما دراسة العبدالكريم، (2012م) فقد هدفت إلى معرفة معوقات استخدام طرق التدريس الحديثة لدى معلمي المرحلة المتوسطة بمدينة الرياض، حيث تكونت العينة من (217) معلم، وأستخدم الباحث الاستبانة كأداة لدراسته التي توصلت إلى نتائج من أهمها أن أكثر العوائق تتمثل في كثرة الطلاب، وارتفاع نصاب المعلم، وعدم وجود مرافق وأماكن مناسبة.

ونفذ نوناللي، (Nunnally,2012) دراسة هدفت إلى الكشف عن مدى معرفة معلمين المراحل الدراسية العليا في أمريكا بإستراتيجيات التدريس الفعالة القائمة على البحوث مثل التعلم التعاوني، وتقديم التغذية الراجعة، من خلال المقابلة. وقد تكونت عينة الدراسة من (33) معلماً تحت استراتيجيتهم

من خلال الاستبانة ، و(3) معلمين تحت استراتيجيتهم من خلال المقابلة ، وتوصلت الدراسة الى وجود اختلاف بين ما يعرفه المعلمون عن استراتيجيات التدريس وما ينفذونه فعليا داخل الفصل الدراسي. ونفذ براون (Brown,2012) دراسة هدفت إلى معرفة واقع استخدام معلمي الرياضيات في امريكا لاستراتيجيات تدريس منهج قائم على معايير تعليم الرياضيات، وقد تكونت عينة الدراسة من (3) معلم و (219) طالباً لمدة ثلاث سنوات بالمرحلة العليا وتوصلت الدراسة إلى عدم تطبيق استراتيجيات التدريس القائمة على معايير تعليم الرياضيات بالطريقة المناسبة بسبب ضيق الوقت.

وهدفت دراسة نفذتها أبا الخيل (2011م) إلى التعرف على معوقات استخدام طرق التدريس الحديثة التي تواجه معلمات الاقتصاد المنزلي في المرحلة المتوسطة من وجهة نظر المعلمات والمشرفات التربويات، وقد تكونت عينة الدراسة (53) معلمة للاقتصاد المنزلي (27) مشرفة اقتصاد منزلي، وقد استخدمت الباحثة الاستبانة كأداة للدراسة التي توصلت إلى أن أهم المعوقات هي كثرة عدد الطالبات في الفصل الواحد، واعتياد المعلمات على استخدام طرق التدريس التقليدية.

التعليق على الدراسات السابقة:

يتضح من مراجعة الدراسات السابقة أن اغلبها تحاول الكشف عن الطرق والأساليب والاستراتيجيات التدريسية التي يستخدمها المعلمون مع طلابهم وهذا يتوافق مع الدراسة الحالية، و اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة الزعيمي وخلف (2016م)، ودراسة الفقيه (2012م)، ودراسة نوناللي، (Nunnally,2012)، واختلفت مع دراسة الأحمدى (2012م) كما استنقدت الحالية من الدراسات السابقة في صياغة المشكلة وتحديد الأساليب الإحصائية المناسبة وبناء أداة الدراسة.

الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة : تم استخدام المنهج الوصفي المسحي عن طريق الحصول على المعلومات وتحليلها من عينة الدراسة.

مجتمع الدراسة :

تكون مجتمع الدراسة من جميع المعلمين وقادة المدارس المتوسطة بمحافظة القويعة في المملكة العربية السعودية البالغ عددهم 511 معلم وقائد مدرسة، وفق إحصائية شؤون المعلمين بإدارة تعليم محافظة القويعة للعام الدراسي 1437/1438هـ.

عينة الدراسة : تكونت عينة الدراسة من 219 معلم وقائد مدرسة تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة .

ويظهر الجدول رقم (1) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص

الجدول (1) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص .

التخصص	العدد	النسبة المئوية
علمي	91	41.6
أدبي	128	58.4
المجموع	219	100.0

الجدول (2) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة.

الوظيفة	العدد	النسبة المئوية
معلم	200	91.3
قائد مدرسة	19	8.7
المجموع	219	100.0

أداة الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة في التعرف على الأساليب والطرق التدريسية المستخدمة في المرحلة المتوسطة بمحافظة القويعة في المملكة العربية السعودية، فقد تم تطوير (أداة قياس) استبانة لتحديد الأساليب والطرق الأكثر استخداماً، حيث تم مسح الأدب التربوي السابق المتعلق بأساليب وطرق التدريس في المراحل التعليمية المختلفة والإفادة منه في بناء أداة القياس، كما تم الرجوع إلى الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة. إضافة إلى آراء المحكمين والمختصين التربويين.

وقد تكونت أداة الدراسة في صورتها الأولية من (28) فقرة، وبعد الأخذ بآراء المحكمين تم تعديل وحذف بعض الفقرات، حيث أصبحت الأداة بصورتها النهائية مكونة من (25) فقرة.

صدق الأداة :

للتحقق من صدق محتوى الأداة تم عرضها على (7) محكمين من أعضاء هيئة تدريس في كليات التربية في الجامعات، لتحديد مدى صلاحية فقراتها، ومدى مناسبتها، وفي ضوء آراء المحكمين فقد تم تعديل صياغة وحذف بعض فقرات الاستبانة.

صدق الاتساق الداخلي:

معاملات ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين بنود الأداة (الاستبانة)، بالدرجة الكلية:

جدول رقم (3) معاملات ارتباط بنود الأداة (الاستبانة) بالدرجة الكلية
(العينة الاستطلاعية: ن=40)

م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
1	*0.3676	10	**0.6589	19	**0.6822
2	**0.5821	11	*0.3944	20	**0.7257
3	**0.5432	12	**0.6904	21	**0.7559
4	**0.5082	13	**0.6556	22	**0.6563
5	**0.7125	14	**0.5359	23	**0.7735
6	**0.6149	15	**0.4355	24	**0.8385
7	**0.6534	16	**0.5433	25	**0.6120
8	**0.5321	17	**0.4280		
9	**0.6761	18	**0.6222		

* دالة عند مستوى 0.05

** دالة عند مستوى 0.01

ثبات الأداة : جدول رقم (4)

معامل ثبات ألفا كرونباخ أداة الدراسة
(العينة الاستطلاعية: ن=40)

المتغير	عدد البنود	معامل ثبات ألفا كرونباخ
الثبات الكلي لأداة الدراسة	25	0.93

متغيرات الدراسة :

تشتمل الدراسة على متغيرين وذلك على النحو التالي :

1- التخصص (علمي، أدبي)

2- الوظيفة (معلم، قائد مدرسة)

إجراءات تطبيق الدراسة:

1- تم تحديد أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيرات الدراسة.

2- تم توزيع الاستبانات على أفراد عينة الدراسة، وقد تابع الباحث إجراءات تطبيق الأداة على عينة الدراسة.

3- تم تجميع الاستبانات المسترجعة، حيث بلغت نسبة المسترجع منها (97%).

4- تم تفرغ البيانات في ذاكرة الحاسب الآلي، وتحليلها باستخدام الحزمة الإحصائية (SPSS)؛ وذلك للإجابة عن أسئلة الدراسة.

المعالجة الإحصائية:

- للإجابة عن السؤال الأول من أسئلة الدراسة :

س1 : ما الطرق التدريسية المستخدمة في مدارس المرحلة المتوسطة من وجهة نظر المعلمين وقادة المدارس بمحافظة القويعة في المملكة العربية السعودية؟ تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الاستبانة، وذلك لجميع أفراد عينة الدراسة.

- للإجابة عن السؤال الثاني من أسئلة الدراسة :

س2 : هل هناك اختلاف بين أفراد عينة الدراسة في ترتيبهم لدرجة استخدام طرق التدريس تعزى لاختلاف التخصص؟

تم استخدام اختبار " ت " T-test للمقارنة بين اتقديرات عينة الدراسة نحو الأساليب وطرق تدريس المستخدمة وفقاً للتخصص.

س3: هل هناك اختلاف بين أفراد عينة الدراسة في ترتيبهم لدرجة استخدام طرق التدريس تعزى لاختلاف الوظيفة ؟

تم استخدام اختبار " ت " T-test للمقارنة بين اتقديرات عينة الدراسة نحو الأساليب وطرق تدريس المستخدمة وفقاً لنوع الوظيفة.

عرض النتائج ومناقشتها :

لتسهيل تفسير النتائج استخدم الباحث الأسلوب التالي لتحديد مستوى الإجابة على بنود الأداة. حيث تم إعطاء وزن للبدائل: (مرتفعة جداً=5، مرتفعة=4، متوسطة=3، قليلة=2، قليلة جداً=1)، ثم تم تصنيف تلك الإجابات إلى خمسة مستويات متساوية المدى من خلال المعادلة التالية:

$$\text{طول الفئة} = (\text{أكبر قيمة} - \text{أقل قيمة}) \div \text{عدد بدائل الأداة} = (5 - 1) \div 5 = 0.80$$

وفقاً للجدول التالي: جدول رقم (5)

توزيع للفئات وفق التدرج المستخدم في أداة البحث

الوصف	مدى المتوسطات
مرتفعة جداً	5.00 - 4.21
مرتفعة	4.20 - 3.41
متوسطة	3.40 - 2.61
قليلة	2.60 - 1.81
قليلة جداً	1.80 - 1.00

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول :

ما الطرق التدريسية المستخدمة في مدارس المرحلة المتوسطة من وجهة نظر المعلمين وقادة المدارس بمحافظة القويعة في المملكة العربية السعودية؟
للإجابة عن هذا السؤال فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات المعلمين .

جدول رقم (6) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية وترتيبها تنازلياً لإجابات عينة الدراسة حول

طرق التدريس المستخدمة في المرحلة المتوسطة بمحافظة القويعة في المملكة العربية السعودية

م	مسمى طريقة التدريس	درجة الاستخدام					الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب	درجة الاستخدام
		مرتفعة جداً	مرتفعة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً				
4	السؤال والجواب	ت	61	73	63	19	3	3.78	1	مرتفعة
		%	27.9	33.3	28.8	8.7	1.4			
2	المناقشة	ت	60	67	73	15	4	3.75	2	مرتفعة
		%	27.4	30.6	33.3	6.8	1.8			
17	الواجبات المنزلية	ت	59	56	69	30	5	3.61	3	مرتفعة
		%	26.9	25.6	31.5	13.7	2.3			
1	المحاضرة	ت	48	60	79	25	7	3.53	4	مرتفعة
		%	21.9	27.4	36.1	11.4	3.2			
11	الإلقائية	ت	48	63	69	34	5	3.53	4	مرتفعة
		%	21.9	28.8	31.5	15.5	2.3			
20	التعلم التعاوني	ت	40	52	90	29	8	3.40	6	متوسطة
		%	18.3	23.7	41.1	13.2	3.7			
18	العصف الذهني	ت	37	51	88	38	5	3.35	7	متوسطة
		%	16.9	23.3	40.2	17.4	2.3			
12	القصة	ت	39	51	81	37	11	3.32	8	متوسطة
		%	17.8	23.3	37.0	16.9	5.0			
3	العروض التقديمية	ت	36	47	84	42	10	3.26	9	متوسطة
		%	16.4	21.5	38.4	19.2	4.6			
19	التعلم من الأقران	ت	27	56	81	48	7	3.22	10	متوسطة
		%	12.3	25.6	37.0	21.9	3.2			
13	تمثيل الأدوار	ت	26	60	76	38	19	3.16	11	متوسطة
		%	11.9	27.4	34.7	17.4	8.7			
6	حل المشكلات	ت	17	55	93	39	15	3.09	12	متوسطة

م	مسمى طريقة التدريس	درجة الاستخدام					الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب	درجة الاستخدام
		مرتفع جداً	مرتفعة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً				
		7.8	25.1	42.5	17.8	6.8				
15	الحاسوب تعليمي	36	32	80	49	22	3.05	13	متوسطة	
	%	16.4	14.6	36.5	22.4	10.0				
7	الاستقصاء والاكتشاف	20	47	84	55	13	3.03	14	متوسطة	
	%	9.1	21.5	38.4	25.1	5.9				
9	تكوين المفاهيم	14	58	75	56	16	2.99	15	متوسطة	
	%	6.4	26.5	34.2	25.6	7.3				
10	دراسة الحالة	19	42	84	54	20	2.94	16	متوسطة	
	%	8.7	19.2	38.4	24.7	9.1				
14	الحقائب التعليمية	23	39	77	60	20	2.93	17	متوسطة	
	%	10.5	17.8	35.2	27.4	9.1				
21	إجراء التجارب	23	45	75	43	33	2.92	18	متوسطة	
	%	10.5	20.5	34.2	19.6	15.1				
8	خرائط المفاهيم	21	36	81	60	21	2.89	19	متوسطة	
	%	9.6	16.4	37.0	27.4	9.6				
16	الدراسة المستقلة	22	27	89	54	27	2.83	20	متوسطة	
	%	10.0	12.3	40.6	24.7	12.3				
25	الاستقرائية	17	31	81	66	24	2.78	21	متوسطة	
	%	7.8	14.2	37.0	30.1	11.0				
5	المناظرة	14	33	80	64	27	2.74	22	متوسطة	
	%	6.4	15.1	36.7	29.4	12.4				
23	المحاكاة	17	35	73	63	31	2.74	22	متوسطة	
	%	7.8	16.0	33.3	28.8	14.2				

م	مسمى طريقة التدريس	درجة الاستخدام					الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الدرجة	درجة الاستخدام	
		مرتفعة جداً	مرتفعة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً					
24	بناء النماذج	ت	11	29	89	59	31	2.68	1.04	24	
		%	5.0	13.2	40.6	26.9	14.2				
22	الرحلات الميدانية	ت	16	21	47	60	75	2.28	1.23	25	
		%	7.3	9.6	21.5	27.4	34.2				
		المتوسط* العام					3.11				
		الانحراف المعياري					0.65				

* المتوسط الحسابي من 5 درجات

يتضح من الجدول رقم (6) أن أكثر الطرق التدريسية استخداماً في المرحلة المتوسطة هي طريقة السؤال والجواب بمتوسط حسابي قدره (3.78)، ثم طريقة المناقشة بمتوسط حسابي قدره (3.75)، ثم طريقة الواجبات المنزلية بمتوسط حسابي قدره (3.61)، وجميعها طرق تدريس مباشرة تعتمد على المعلم أكثر من اعتمادها على الطالب، ويعزو الباحث ذلك لسهولة هذه الطرق وعدم حاجتها للكثير من المتطلبات المادية، وتوافقها مع الإمكانيات المادية والبشرية في المدرسة.

كما يتضح من الجدول رقم (6) أن أقل الطرق التدريسية استخداماً هي طريقة الرحلات الميدانية بمتوسط حسابي قدره (2.28)، وقبلها طريقة بناء النماذج بمتوسط قدره (2.62)، وكذلك طريقة المحاكاة بمتوسط حسابي قدره (2.74)، وجميعها طرق تدريس غير مباشرة تعتمد على تفعيل دور الطالب أكثر من دور المعلم، ويعزو الباحث ذلك لصعوبة تنفيذ طريقة الرحلات الميدانية وحاجتها للكثير من الوقت والجهد والتجهيزات المادية والبشرية، وقلة خبرة المعلمين في مجال المحاكاة والمناظرة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني :

هل هناك اختلاف بين أفراد عينة الدراسة في ترتيبهم لدرجة استخدام طرق التدريس تعزى لاختلاف التخصص؟

للإجابة على هذا السؤال قام الباحث باستخدام اختبار (ت) لدلالة الفروق بين مجموعتين مستقلتين للتعرف على الفروق في استجابات عينة الدراسة حول درجة استخدام طرق التدريس تبعاً لاختلاف تخصص أفراد عينة الدراسة. والجدول التالي يبين النتائج التي تم التوصل إليها:

جدول رقم (7) اختبار (ت) لدلالة الفروق في استجابات عينة الدراسة حول درجة استخدام طرق التدريس باختلاف التخصص

التخصص	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة	التعليق
علمي	91	3.13	0.62	0.43	0.666	غير دالة
أدبي	128	3.10	0.66			

يتضح من الجدول رقم (7) أن قيمة (ت) غير دالة، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات عينة الدراسة حول درجة استخدام طرق التدريس تبعاً لاختلاف تخصصهم. ويعزو الباحث ذلك لسهولة استخدام الطرق التدريسية المعتمدة على المعلم وإتباع الكثير من المعلمين لها في التخصصات العلمية الأدبية. كذلك قد يكون ذلك قصوراً من برامج إعداد المعلمين في كليات التربية من حيث توضيح الطرق التدريسية التي يلزم استخدامها في بعض التخصصات

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث :

هل هناك اختلاف بين أفراد عينة الدراسة في ترتيبهم لدرجة استخدام طرق التدريس تعزى لاختلاف الوظيفة ؟

للإجابة على هذا السؤال قام الباحث باستخدام اختبار (ت) لدلالة الفروق بين مجموعتين مستقلتين للتعرف على الفروق في استجابات عينة الدراسة حول درجة استخدام طرق التدريس تبعاً لاختلاف وظيفة أفراد عينة الدراسة. والجدول التالي يبين النتائج التي تم التوصل إليها:

جدول رقم (8) اختبار (ت) لدلالة الفروق في استجابات عينة الدراسة حول درجة استخدام طرق التدريس باختلاف الوظيفة

الوظيفة الحالية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة	التعليق
معلم	200	3.11	0.63	0.44	0.659	غير دالة
قائد مدرسة	19	3.17	0.83			

نظراً لصغر حجم أحد مجموعات الدراسة لذا فضل الباحث استخدام الأساليب الإحصائية اللابرامترية وفقاً للتالي:

يتضح من الجدول رقم (8) أن قيمة (ت) غير دالة، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات عينة الدراسة حول درجة استخدام طرق التدريس تبعاً لاختلاف الوظيفة الحالية لأفراد العينة.

جدول رقم (9) اختبار مان-وتني لدلالة الفروق في استجابات عينة الدراسة حول درجة استخدام طرق التدريس باختلاف الوظيفة

الوظيفة الحالية	العدد	متوسط الرتب	مجموع الرتب	قيمة Z	مستوى الدلالة	التعليق
معلم	200	109.65	21930.00	0.27	0.791	غير دالة
قائد مدرسة	19	113.68	2160.00			

يتضح من الجدول رقم (9) أن قيمة (ز) غير دالة، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات عينة الدراسة حول درجة استخدام طرق التدريس تبعاً لاختلاف الوظيفة الحالية لأفراد العينة. ويعزو الباحث ذلك إلى كون قائد المدرسة في الأصل معلم ولديه الدراية التامة بالطرق التدريسية المستخدمة من قبل المعلمين خلال زيارته لهم في الفصول الدراسية.

ملخص النتائج:

- 1- أكثر الأساليب والطرق التدريسية استخداماً في المرحلة المتوسطة هي السؤال، والجواب، المناقشة، الواجبات المنزلية.
- 2- أقل الأساليب وطرق التدريس استخداماً في المرحلة المتوسطة هي الرحلات العلمية، والمحاكاة، وبناء النماذج، والمناظرة.
- 3- لا يوجد اختلاف في تقديرات عينة الدراسة وفقاً للتخصص والوظيفة.

التوصيات

- في ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة، فقد تم صوغ التوصيات الآتية:
- 1- تهيئة الظروف المناسبة لتنفيذ الرحلات الميدانية.
 - 2- تنفيذ دورات تدريبه للمعلمين في مجال طرق المحاكاة وبناء النماذج.
 - 3- إجراء المزيد من الدراسات في مجال طرق التدريس المستخدمة في المراحل التعليمية المختلفة مع استخدام متغيرات مختلفة.

المراجع:

المراجع العربية:

- أبا الخيل، ميمونه، (2011م). معوقات استخدام استراتيجيات التدريس الحديثة لمعلمات الاقتصاد المنزلي في المرحلة المتوسطة من وجهة نظر المعلمات والمشرفات التربويات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، الرياض.
- ابو جلاله، صبحي، (1999م). استراتيجيات حديثة في تدريس العلوم. الكويت، مكتبة الفلاح، الطبعة الاولى.
- الأحمدى، أسمهان، (2012م). واقع استخدام معلمات الاقتصاد المنزلي لإستراتيجيات التدريس المنمية للتفكير لدى طالبات المرحلة الثانوية والمتوسطة بمدينة مكة المكرمة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة ام القرى، مكة المكرمة.
- التركي، منصور، (2014م). واقع ممارسته معلمي العلوم الشرعية للمرحلة المتوسطة لإستراتيجيات التعليم النشط بمدينة الرياض والمعوقات المصاحبة لها. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، الرياض.
- جامل، عبد الرحمن، (2000م). طرق التدريس العامة ومهارات تنفيذ وتخطيط عملية التدريس، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- حلاق، على، (2014م). طرائق التدريس التي يستخدمها أعضاء هيئة التدريس في جامعة عمان العربية للدراسات العليا ومسوغات استخدامها، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، المجلد 12، العدد 2، ص 143 ص 163، كلية الدراسات العليا التربوية والنفسية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.
- الخثعمي، فاطمة، (2015م). مستوى ممارسة معلمات الرياضيات لاستراتيجيات التدريس المضمنه في كتب المرحلة المتوسطة لتكوين بيئة إيجابية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض.
- الخزاعلة، محمد، (2011م). طرائق التدريس الفعال، دار الصفاء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- دروزة، أفنان. (2000م). النظرية في التدريس وترجمتها عملياً، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى. عمان، الاردن.
- الزعيمي، طارق، خلف، محمد، (2016م). أساليب معلمي العلوم في معالجة صعوبات تعلم المفاهيم العلمية لدى طلبة المرحلة الأساسية في ضوء مبادئ التدريس الاستراتيجي. مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات التربوية والنفسية، عدد 24 ص ص 65-83، المدينة المنورة.

- زيترن، حسن، (2003 م). *أستراتيجيات التدريس، وؤية معاصرة لطرق التعليم والتعلم*، دار عالم الكتب، الطبعة الأولى، القاهرة.
- زيتون، عايش، (2001م). *أساليب تدريس العلوم*، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، نابلس، فلسطين.
- الشرايعة، عمار. (2011م). *التوجيه النفيس في اساليب التدريس*، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الاولى، عمان، الاردن.
- الشرقي، محمد(2004م). *تقويم برنامج إعداد معلم العلوم في كليات المعلمين بالمملكة العربية السعودية*،مجلة رسالة الخليج العربي العدد 92، ص 56 ص 83 ، الرياض.
- صبري، ماهر. (2010م). *تصنيفات استراتيجيات التدريس*، مدونة لمقرر استراتيجيات تدريس العلوم لطالبات الماجستير http://aae999999.blogspot.com/2010/03/blog-post_06.html
- عبدالكريم، راشد(2012م). *معوقات استخدام طرق التدريس الحديثة لدى معلمي المرحلة المتوسطة بمدينة الرياض*، مجلة كلية التربية، المجلد 223 ص ص 391-410 ، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض.
- الفقيه، بندر، (2012م). *درجة استخدام بعض طرق التدريس الحديثة في التربية البدنية من وجهة نظر معلمي التربية البدنية في مدينة تبوك*. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة ام القرى، مكة المكرمة.
- منصور، عثمان ناصر، (2016 م) . *معوقات استخدام طرق التدريس الحديثة في تدريس الرياضيات بالمرحلتين الابتدائية والمتوسطة من وجهة نظر معلمي الرياضيات في مدينة حائل*، المجلة التربوية مجلد 30، العدد 118، ص ص 215 - 245، كلية التربية، جامعة الكويت، الكويت.

المراجع الأجنبية:

- Brown, T.D. (2013). **Successful strategies for implementation of a high school standards-based integrated mathematics curriculum** (Order No. 3494235). Available from ProQuest Dissertations & Theses Global: Social Sciences. (921644818). Retrieved from: <http://search.proquest.com/docview/921644818?accountid=142908>
- Nunnally, G. S. (2012). **Improving student learnig: Examining the teacher knowing-doing gap** (Order No. 3546031). Available from ProQuest Dissertations & Theses Global: Social Sciences. (1241616082).Retrieved from: <http://search.proquest.com/docview/921644818?accountid=142908>

1 لأحداث المنحرفين في الجزائر: بين الرعاية و الإصلاح

قراءة سوسيولوجية " لواقع رعاية الأحداث المنحرفين في الجزائر "

**The events of delinquents in Algeria: between reform and care
sociological reading "The reality of the care of juvenile delinquents in
Algeria" .**

حمار سامية باحثة دكتوراه جامعة حسيبة بن بو علي الشلف
الأستاذ : تقيّة محمد مهدي حسان جامعة حسيبة بن بو علي
الشلف

ملخص :

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على الحدث المنحرف، وكيفية التكفل به من طرف مراكز إعادة التربية، والتطرق إلى البرامج التي تقدمها هذه المراكز بهدف إعادة تأهيل الأحداث المنحرفين وتسوية سلوكهم وادماجهم في المجتمع. وفريق العامل القائم على تنفيذ تلك البرامج، وسنحاول الاجابة على التساؤل التالي: ما الدور الذي تلعبه مراكز إعادة التربية للحد أو التقليل من ظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر؟ الكلمات المفتاحية: الانحراف، الحدث المنحرف، رعاية الأحداث المنحرفين، مراكز إعادة التربية والتأهيل.

**This paper aims to shed light on juvenile delinquents, and how to ensure that by the end of the re-education centers, and to address the programs offered by the centers with a view to the rehabilitation of juvenile delinquents and the settlement of their behavior and their reintegration in the community. And the working group on the implementation of those programs, and we will try to answer the following: What is the role of centers of education to limit or reduce the phenomenon of juvenile delinquency in
?Algeria**

Keywords: delinquency, juvenile delinquents, the care of juvenile delinquents, re-education and rehabilitation centers.

مقدمة : : مقدمة :

تعد ظاهرة انحراف الأحداث من الظواهر الاجتماعية الخطيرة و القديمة في الوقت نفسه، فهي موجودة منذ العصور القديمة، و لكن كيفية التعامل معها تختلف من مجتمع إلى اخر و من مكان إلى آخر و من زمان إلى آخر، حيث كان يتم معاملة الحدث المنحرف على أنه مذنب و مجرم يستحق العقاب بدون رحمة أو شفقة مثله مثل الراشدين، أي انتهاج السياسة العقابية لا الاصلاحية، فيتم ضربهم و سجنهم مع الكبار و تعذيبهم بالجلد و التقيد بالسلاسل، و ارغامهم على الأعمال الشاقة، باختصار ينال الحدث عقوبة بدنية قاسية جدا، وظالمة و للإنسانية، و بقيت هذه المعاملة على حالها حتى نهاية القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر، ولم يكون هناك مؤسسات أو مراكز خاصة بالأحداث المنحرفين في ذلك الوقت .

أما في العصر الحديث، ونتيجة لظهور منظمات و حركات انسانية عالمية و اقليمية على غرار منظمة الامم المتحدة لحقوق الانسان، المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب و غيرها من المنظمات التي تدعو إلى ضرورة احترام حقوق الانسان و كرامته، و ضرورة حماية الاطفال و رعايتهم، وهذا التغيير أدى إلى تغير السياسة الجنائية في العالم، و ظهرت سياسة جنائية حديثة تنظر إلى المنحرف على أنه ضحية يجب مساعدته، و إعادة تأهيله و ادماجه في المجتمع . و عليه فلقد انتهجت مراكز و مؤسسات اعادة التربية و التأهيل الاسلوب الاصلاحى، و اعتدت في وضع استراتيجياتها وبرامجها على متخصصين في الخدمة الاجتماعية و في علم النفس، و في التربية و القانون بهدف تقديم الرعاية الكاملة للحدث المنحرف و اعادة تكوين شخصيته و تسوية سلوكه .

و تعد الجزائر كغيرها من دول العالم تبنت بعد الاستقلال السياسة الاصلاحية و ليس العقابية، وذلك بالنظر إلى الحدث المنحرف على أنه ضحية يجب مساعدته، و توجيهه و اصلاحه، حيث عملت الجزائر على سن تشريعات خاصة بهذه الفئة لحمايتهم، و ابراز كيفية رعايتهم و التكفل بهم، و توضيح حقوقهم و واجباتهم داخل المؤسسات المتخصصة برعايتهم، و انشاء مراكز و مؤسسات عبر التراب الوطني المتخصصة برعاية الاحداث المنحرفين و تجنيد الطاقات البشرية لتكفل بهم، لكن هذا لم يمنع من تنامي ظاهرة انحراف الاحداث في الجزائر، و عودت الاحداث إلى الانحراف بعد خروجهم من المؤسسات و المراكز المتخصصة بإعادة التربية و الادماج. وهذا يدفعنا إلى محاولة التعرف أكثر على مراكز و مؤسسات اعادة التربية بأنواعها و برامجها لنستطيع التعرف أكثر على واقع الرعاية في الجزائر. و تهدف هذه الورقة البحثية الى تسليط الضوء على المحاور الرئيسية التالية:

1/ كيف نشأت المراكز المتخصصة بإعادة التربية في الجزائر؟

2/ ما هي أنواع و دور مراكز إعادة التربية في الجزائر؟

3/ كيف هو التنظيم الإداري و العمل بمؤسسة إعادة التربية؟

4/ ما هي أنواع البرامج التعليمية و التأهيلية بمراكز إعادة التربية؟

5/ ما هي أنواع المعوقات بمراكز إعادة التربية؟

1/ نشأة المراكز المتخصصة بإعادة التربية في الجزائر:

تعود نشأة مراكز إعادة التربية بالجزائر إلى الفترة الاستعمارية، حيث كانت تابعة لوزارة العدل بموجب اتفاقية عقدت بين وزارة الشبيبة و الرياضة آنذاك و وزارة الحماية الاجتماعية حاليا ما تسمى بوزارة العدل، حيث مان الاستعمار الفرنسى يعذب الصغار في السجون و يعاملهم معاملة الكبار من حيث القسوة و الشدة و الظلم و التكتيل.

بعد الاستقلال حافظت الجزائر على هياكل مراكز إعادة التربية و حاولت فتحها من جديد بإطارات جزائرية، خاصة و أن ظاهرة الجريمة و الانحراف تقشت في العشرية الأولى من الاستقلال وذلك بفعل عدة عوامل نذكر منها على سبيل المثال، الفقر و الجهل، ضعف الوعي الديني و الهجرة إلى المدن إلخ

ففي الفترة ما بين 1963-1972 م قظت المحاكم الجزائرية على 35420 حدث منحرف، أي بمعدل سنوي يقدر ب 3500 منحرفا .

أما العشرية الثانية ما بين 1972-1981 م فقد حكم على 82756 حدثا أي بمعدل 8200 حدث سنويا، و في سنة 1970 كان عدد المنحرفين 174000 حدثا تتراوح أعمارهم ما بين 14 و 17 سنة، أما سنة 1980 فقد قدر عددهم 1789000 حدثا، و بهذا قدر ارتفاع خلال العشر السنوات ب 53% .

أما فيما يخص مراكز إعادة التربية فإنه بعد 1962 م تأسست مديرية فرعية لحماية الطفولة و المرافقة، وهي مديرية مستقلة تعمل (1) بالتنسيق مع وزارتي العدل و الداخلية، وكان نطاق عملها محدود فهي تعنى فقط بالأحداث المنحرفين الذين استشهد أباءهم في حرب التحرير وليس لهم من يكفلهم، وقد بلغ عدد مؤسسات إعادة التربية 13 مؤسسة سنة 1960 م منها (08) تتكفل بمجموع (710) حالة تابعة لوزارة العدل، و (05) ذات طابع حر تابعة للكنيسة و اسندت مهام تسييرها فيما بعد لوزارة الشباب و الرياضة آنذاك، كما فتحت مراكز مؤقتة أخرى و تم تعميم مصالح الملاحظة على المدن الكبرى، حيث اقتصرت المهام التنظيمية الإدارية والبيداغوجية لهذه المصالح و المراكز، في تمديد سريان الأنظمة الفرنسية باقل الامكانيات المادية و التأطير البشري غير المؤهل بنسبة 60 % . بعد أن كانت 26 مؤسسة تم إغلاقها نظرا لعدم توفر المربين والاطارات المتخصصة، وبعدها وضعت وزارة الشبيبة والرياضة مخططا لإنشاء 19 مؤسسة لحماية الطفولة والمرافقة من الانحراف. وفي بداية السبعينات أصبح عدد هذه المؤسسات 31 مؤسسة تتسع ل 3720 حدثا.

في فترة التسعينات أي العشرية السوداء استفحلت ظاهرة الانحراف في المجتمع الجزائر و كانت فترة الاحداث عرضة لهذه الظاهرة، فقد بلغ عدد الأحداث المنحرفين في الفترة ما بين 1998 - 2002 م 31737 حدثا منحرفا، بمعدل 27.31% وهذا ما دفع بوزارة العدل بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإنشاء مراكز استماع (2) و إعادة إدماج اجتماعي لشباب المنحرف الذين أتموا مدة عقوبتهم، وكانت تحت اشراف الكشافة الاسلامية الجزائرية (شرع حتى العام 2007 م في انجاز 24 مركزا من ضمن 48 مركزا مبرمجا) .

وحسب المعطيات التي نشرتها وسائل الاعلام الوطنية فقد تبين زيادة في عدد جرائم الاحداث بنسبة تقدر ب 4% في الفترة ما بين 2004-2005 م، اما في سنة 2007 م فلقد تم توقيف 1592 حدا من أصل 30878 موقوفا، لتبرز لسطح ظاهرة الهجرة السرية.

و مراكز إعادة التربية هي مراكز معدة خصيصا لاستقبال الأحداث، و هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية، وذمة مالية خاصة بها، وتتكفل برعاية الأحداث الذين لم يكملوا 18 سنة من عمرهم، بقصد إعادة تربيتهم، و الذين كانوا موضوع أحد التدابير المنصوص عليها في المادة 444 من الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق ل 8 يناير 1966 و المعدل والمتمم لقانون الاجراءات الجزائية(3) و صدرت في حقهم أوامر و أحكام بالوضع أو الايداع من قبل

الجهات القضائية المختصة سيما منها، أقسام الأحداث بالمحاكم أو غرف الأحداث بالمجالس القضائية، كما تنقسم إلى نوعين منها ما هو تابع لوزارة العدل كمراكز إعادة التربية و ادماج الأحداث، و كذلك الأجنحة الخاصة بهم في المؤسسة العقابية، ومنها ما هو تابع لوزارة العمل و الحماية الاجتماعية، طبقا للأمر 75/64 المؤرخ في 1975/09/26 م، المتضمن إحداث المؤسسات و المصالح المكلفة بحماية الأحداث، و لا تختص المراكز التخصصية لإعادة التربية بقبول الأحداث المتخلفين بدنيا أو عقليا (4). حيث يتم ترتيب و توزيع الأحداث المحبوسين داخل المركز حسب جنسهم ووضعيته الجزائية، ويخضعون لفترة ملاحظة و توجيه و متابعة، يتم تطبيق النظام الجماعي على الأحداث، غير أنه يمكن لأسباب صحة أو وقائية عزل الحدث خلال تواجده بالمركز أو الجناح المخصص للأحداث بالمؤسسة العقابية، ويعامل معاملة تراعى فيها خصوصية هذه المرحلة العمرية و شخصية الحدث و حالته النفسية، ويتم صون كرامته الانسانية (5).

2 / أنواع ودور مراكز إعادة التربية في الجزائر :

تمت الإشارة في بداية هذا الفصل إلى أن المشرع الجزائري ميز بين المراكز المخصصة لاستقبال الأحداث الجانحين على تلك المعدة للأحداث الذين هم في خطر معنوي وتصنف المؤسسات والمراكز المخصصة لاستقبال الأحداث الجانحين كما يلي:

1/2: المراكز المتخصصة في إعادة التربية والتأهيل:

وتشتمل على (03) مصالح ولكل واحدة منها مهام محددة وهي:

1- مصلحة الملاحظة: وهي مصلحة داخلية تتولى دراسة شخصية الحدث وملاحظتها نفسيا واجتماعيا بالملاحظة المباشرة بواسطة مختلف الفحوص والتحقيقات يقوم بها أعضاء الطاقم البيداغوجي وتحديدًا المساعد الاجتماعي والأخصائي النفسي. كما يشتركان في لجنة العمل التربوي التي تنشأ على مستوى المراكز ويرأسها قاضيا لأحداث، بحيث تقوم هذه الأخيرة بدراسة كل حدث وتقرح من حين لآخر على قاضي الأحداث إعادة النظر في التدابير التي سبق له أن اتخذها، والاقامة في هذه المصلحة لا يمكن أن تقل عن 03 أشهر، ولا يجب أن تزيد عن 06 أشهر.

2- مصلحة إعادة التربية : تقوم هذه المصلحة وفقا لمقتضيات المادة (11) من الأمر 64-75 السابق ذكره بتزويد الحدث بالتربية الأخلاقية و الوطنية و الرياضية و التكوين المدرسي وكذا المهني قصد إعادة دمج الحدث اجتماعيا، وفقا لمقررات البرامج الرسمية المعدة من طرف الوزارة المعنية (وزارة التربية الوطنية، وزارة التعليم و التكوين المهنيين)، وهذا بالتنسيق مع مصلحة الملاحظة التي يعد الأخصائي النفسي و المساعد الاجتماعي أطرافا فاعلة فيها، و تقوم المصلحتان برفع تقرير إلى قاضي الأحداث بشكل دوري كل 03 أشهر حول وضع الحدث و تطوره، والإجراءات البيداغوجية و التربوية الواجب اتخاذها بشأنه .

3- مصلحة العلاج البعدي : وهي بمثابة جهاز للمتابعة و المعالجة البعدية، تأتي مهمتها بعد مصلحة الملاحظة و مصلحة إعادة التربية وفقا للمادة (12) من الأمر 64-75، وتتدرج مهمتها في المتابعة والعلاج البعدي، قصد مباشرة إجراءات عملية تطبيقية بإدماج الحدث اجتماعيا، وفي هذا الاتجاه تتخذ تدابير مثل وضع الحدث في ورشة خارجية قصد التكوين المهني و التعليم تحت إشراف لجنة العمل التربوي بما يعني إشراف قاضي الأحداث دوما بوصفه رئيسا لهذه اللجنة، وتعد هذه المصلحة هي الجهاز المكلف بوضع الحدث في حالة الاندماج الفعلي كهدف نهائي من وضعه في مركز المتخصص في إعادة التربية (6) .

2/2:المراكز الخاصة بالأحداث في خطر معنوي :

نفس المادة (01) من الأمر 03-72 (-7-) على أن "القصر الذين لم يكملوا الواحد و العشرين عاما وتكون صحتهم و أخلاقهم أو تربيتهم معرضة للخطر، أو يكون وضع حياتهم أو سلوكهم مضرا بمستقبلهم، يمكن إخضاعهم لتدابير الحماية و المساعدة التربوية ضمن الشروط المنصوص عليها "إذا ما تبين لقاضي الأحداث أن حدثا وجد إحدى الحالات المشار إليها أمكن له زيادة على تدابير الحراسة الواردة في المادة (10) من الامر (03-72) أن يأمر باتخاذ تدابير الوضع بشأن الحدث الذي هو في خطر معنوي بصفة نهائية بإحدى المؤسسات الآتية:

1- المراكز المتخصصة في الحماية « c.s.p » centres spécialises de protection : تعتبر هذه المراكز مؤسسات عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، وهي مخصصة لإيواء الأحداث الذين لم يكملوا الواحد و العشرين (21) عاما قصد تربيتهم و حمايتهم، والذين كانوا موضوع أحد التدابير الواردة في المواد (05) و (06) و (11) من الأمر 03-72 المذكور أعلاه وهم الأحداث في خطر معنوي، بالإضافة إلى انه يجوز لها قبول الأحداث الذين سبق وضعهم في المراكز المتخصصة لإعادة التربية، و استفادوا من تدبير إيواء للعلاج البعدي، وهو ما نصت عليه المادة (14) من نفس الأمر .

و كما هو الحال بالنسبة للمراكز المتخصصة في إعادة التربية، فإن المادة 2/4 من الأمر 64-75 السالف الذكر أجازت للوالي أو ممثله في حالة الاستعجال الأمر بوضع الأحداث فيها لمدة لا تتجاوز (08) أيام، شريطة أن يرفع مدير المؤسسة الأمر فورا إلى قاضي الأحداث للبحث فيه، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتجاوز مدة الإيواء المؤقت المنصوص عليه في المادة (06) من الأمر 03-72 مدة ستة أشهر (06) طبقا للمادة (05) من الأمر 64-75، ومدة سنتين (02) بخصوص عمليات الإيواء النهائي المنصوص عليها في المادة (11) من نفس الأمر، وهناك 09 مراكز متخصصة في كامل التراب الوطني، وتشتمل المراكز المتخصصة للحماية على ثلاث مصالح وهي

أ- مصلحة الملاحظة: مهمتها دراسة شخصية الحدث و إمكانياته و أهليته عن طريق فحوصات و تحقيقا متنوعة يقوم بها أعضاء الفرقة البيداغوجية و تحديدا الأخصائي النفسي و التربوي وكذا المساعد

الاجتماعي الذي يعتبر دوره مهما في إعداد التقرير الخاص بدراسة الشخصية و التحقيق الاجتماعي في هذا الشأن .

ب-مصلحة إعادة التربية: تكلف بتزويد الحدث بالتربية الأخلاقية والوطنية والرياضية والتكوين المدرسي والمهني قصد إدماجه في الحياة الاجتماعية. وذلك طبقا للبرامج الرسمية المعدة من الوزارات المعنية المشار إليها في المادة (17) من الأمر 64*75.

ج-مصلحة العلاج البعدي: مهمتها البحث عن جميع الحلول التي من شأنها السماح للأحداث بالاندماج الاجتماعي، لاسيما القادمين من مصلحة التربية أو مركز متخصص لإعادة التربية، وذلك وفقا لما تنص عليه المادة (18) من نفس الأمر، حيث تقوم بإرجاع الحدث إلى بيئته الطبيعية وابتاع جميع الأساليب التي تساعد على تكيفه الاجتماعي(8).

3/2: مصالح الملاحظة والتربية في الوسط المفتوح (soeno):

أسست هذه المصالح كمؤسسات اجتماعية سنة 1966 م بمقتضى القرار الوزاري الصادر عن وزارة الشبيبة والرياضة المؤرخ في 21-12-1966 م وكان يطلق عليها قبل ذلك سنة 1963 اسم " مصلحة حماية الطفولة " و التي كانت عبارة عن هيئة تربية تنتمي إلى مصلحة الاستشارة التوجيهية التربوية بالعاصمة، الموكلة إليها مهام التكفل بالأحداث الذين هم في خطر معنوي و إعداد البحوث الاجتماعية المتعلقة بهم. نص على هذه المصالح الأمر 64-75 المتعلق بإحداث مؤسسات والمصالح المكلفة بحماية الطفولة والمراهقة، وإذا جاء في المادة (24) منه " تنشأ مصالح الملاحظة والتربية في الوسط المفتوح بواقع مصلحة واحدة في كل ولاية ».

وعرفت المادة (19) من نفس الأمر على أنها مصالح ولائية تأخذ على عاتقها الأحداث الموضوعين تحت إشرافها وهم:

✚ الأحداث الجانحين الموضوعين تحت نظام الحرية والمراقبة طبقا لأحكام قانون الاجراءات الجزائية ولاسيما المادتان (444) و(445) منه.

✚ الأحداث الذين هم في خطر معنوي الموضوعين تحت الملاحظة طبقا للمواد (05) و (10) من الأمر 03-72 المتعلق بحماية الطفولة والمراهقة.

✚ الأحداث الذين أمر القاضي الاحداث أو الجهة القضائية الخاصة بهم بوضعهم لدى مصالحتها .

✚ الأحداث المطلوب التكفل بهم من قبل المصالح المختصة بوزارة الشبيبة و الرياضة الهيئة الوصية آنذاك، وهذا حسب المادة (22) من الأمر 64-75. كما يجوز لمصالح الملاحظة و التربية و المراكز المتخصصة للحماية، و القيام بجميع الأبحاث و الأعمال الهادفة إلى الوقاية من سقوط الأحداث في خطر معنوي في متاهات الجنوح، وذلك بمساعدتهم من خلال إجراء اتصالات مع أباؤهم و أصدقائهم، ما فيه الاتصال بأماكن قضاء أوقات فراغهم طبقا للمادة :19، من الأمر المذكور أعلاه. وتشتمل هذه المصالح على الأقسام(9).

1- قسم المشورة التوجيهية والتربوية: يكلف هذا القسم بإجراء بحث عن الحدث وعن ظروفه وحالته النفسية وطبيعة الخطر المعنوي الذي يهدده، وذلك بقصد تحديد الطريقة الملائمة لإعادة التربية والأحداث المنحرفون في هذا القسم يوجهون بناء على طلب من قاضي الأحداث أو المصالح المختصة والتابعة للوزارة المعنية.

2- قسم الاستقبال والفرز: تتلخص مهمته في إيواء الأحداث وحمايتهم لمدة ثلاثة أشهر في انتظار إعادة تقرير شامل يقدم إلى قاضي الأحداث ليتخذ بعد ذلك ما يراه مناسباً تجاه الحدث (10) .

4/2: المراكز المتعددة الاختصاصات لحماية الشبيبة :

هي مراكز تجمع مهام ومسؤوليات المراكز الأخرى عندما تقتضي الظروف ويلاحظ أن هذه الأنواع من المراكز قليلة جداً بالقياس مع المراكز الأخرى نظراً لصعوبة المهام التي تختص بها، ويتحتم على مسؤولي المراكز إشعار قاضي الأحداث بجميع الأفعال التي تصيب الأحداث وخاصة في حالة مرضه أو وضعه في المستشفى أو هربه من المركز أو وفاته كما يعلمون الجهات القضائية عن انقضاء مدة الوضع والإيواء بالمركز بشهر واحد قبل انتهاء المدة المحددة وللحدث الحق في زيارة عائلته في حالات استثنائية كما يمنح الحدث في هذه المراكز عطلة سنوية لدى عائلاتهم لمدة لا تتجاوز 45 يوم في الصيف . ويوجد 05 مراكز متعددة الخدمات لوقاية الشبيبة ((CPSJ)) في كامل التراب الوطني.

3/ التنظيم الإداري والعمل بمؤسسة إعادة التربية:

المؤسسات المتخصصة في حماية الطفولة و المراهقة، فهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري وتتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي تطبيقاً للمرسوم التنفيذي 115/75 المرخ في 1975/09/26م المتضمن قانون الأساسي النموذجي لحماية الطفولة و المراهقة، فقد حدد التنظيم الإداري للمراكز المتخصصة في حماية الطفولة و المراهقة و عدلها المرسوم 165/12 الذي أعاد تنظيم الهيكل الإداري، حيث أقرت المادة 11 من المرسوم السالف الذكر أنه يسير المؤسسات أو مراكز المتخصصة في حماية الطفولة و المراهقة مجلس إداري ويديرها مدير و تزود بمجلس نفس تربوي تبعاً لطبيعة التعامل النفسي للأطفال و المراهقين الذين يتوجب وجود مختصين لدراسة الاختلالات النفسية و محاولة العلاج النفسي لمعرفة أسباب الجنوح و ارتكاب السلوك الاجرامي (12)، حدد المرسوم التنفيذي الجديد أن التنظيم الداخلي لمؤسسات من حيث تعيين الموظفين و تصنيفهم يحدد بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالتضامن الوطني و الوزير المكلف بالمالية و السلطة المكلفة بالوظيفة العمومية، في حين أن النظام الداخلي لكل مؤسسة و طريقة التسيير و القيام بالمهام المنوطة بالهيكل التنظيمية يحددها قرار مشترك بين الوزير المكلف بالتضامن الوطني و وزير العدل حافظ الأختام .

(أ) . المجلس الإداري:

و طبقاً للمرسوم 165/12 يتم تشكيل مجلس الإدارة طبقاً للمادة 14 حيث يترأسه الوالي و يتشكل من :

- ممثل عن مديرية الصحة و السكان للولاية - ممثل عن مديرية التربية للولاية - ممثل عن مديرية التكوين والتعليم المهني - ممثل عن مديرية الشباب و الرياضة للولاية - ممثل عن مديرية الشؤون الدينية و الأوقاف - رئيس المجلس الشعبي البلدي للبلدية مقر المؤسسة أو ممثله - ممثلا عن المستخدمين البيداغوجية ينتخبه نظرائه - ممثلا المستخدمين الاداريين ينتخبه نظرائه - ممثلا عن الحركة الجمعوية ذات الطابع الاجتماعي التي تنشط في نفس مجال نشاط المؤسسة .-وكذلك يمكن للمجلس أن يستعين بأي شخص كفاء من شأنه مساعدته في أشغاله من مختصين نفسيين أو اجتماعيين أصحاب الخبرة في مجال اختصاصهم (13).

من خلال تشكيلة المجلس يتبين أنه يضم أعضاء السلطة التنفيذية ومتمثلة في مختلف المديريات على مستوى الولاية، ولكن يلاحظ عدم وجود تمثيل قضائي عن قضاة الأحداث الذي كان موجودا بموجب مرسوم 11./75

1-تداولالمجلس: يعين أعضاء المجلس بقرار من الوالي بناء على اقتراح السلطات المعنية التي يتبعونها لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد،ويجتمع المجلس مرتين في السنة في دورة عادية بناء على طلب رئيسه ويمكن أن يجتمع المجلس في دورة غي عادية بناء على طاب ثلثي أعضائه او السلطة الوصية. تتخذ قرارات المجلس بأغلبية الأصوات في حالة التساوي يكون صوت الرئيس مرجحا تطبيقا لنص المادة 17، 18، 19 من المرسوم 165./12

2 -مهام مجلس الإدارة : نصت المادة 16 من المرسوم 165/12 على مجلس الإدارة بتداول طبقا لقوانين والتنظيمات المعمول بها :

- النظام الداخلي للمؤسسة، برامج نشاطات المؤسسة، مشروع ميزانية المؤسسة وحساباتها،
- الصفقات والعقود والاتفاقيات والاتفاقات،
- اقتناء الأملاك العقارية والمنقولة والتصرف فيها،
- قبول الهبات والوصايا أو رفضها،
- مشاريع تهيئة المؤسسة وتوسيعها،
- التقرير السنوي لنشاطات المؤسسة الذي يعده المدير، وكل المسائل المتعلقة بمهام المؤسسة وتنظيم سيرها.

3 - المدير العام : حددت المادة 21-22 من المرسوم التنفيذي 165/12 عل أن تعين المدير يكون بموجب قررا من الوزير المكلف بالتضامن الوطني و ينهل مهامه بنفس الطريقة، ويقوم بما يلي :

- تنفيذ مداولات مجلس الإدارة وتمثيل المؤسسة أمام العدالة وفي جميع الحياة المدنية، إعداد برامج نشاطات المؤسسة وتنفيذها.

- اعداد مشروع ميزانية المؤسسة وحساباتها وتقديمها إلى مجلس الإدارة للتداول بشأنها -إبرام الصفقات والعقود والاتفاقيات طبقا للتشريع والتنظيم المعمول به -تعيين المستخدمين في كل المناصب التي لم

يتقرر بشأنهم نمط تعين آخر - ممارسة السلطة السلمية على جميع مستخدمي المؤسسة - إعداد التقرير السنوي لنشاطات المؤسسة.

4-المجلس النفسي التربوي هذا المجلس استحدثه المرسوم رقم 165/12، له مهام خاصة مرتبطة بطبيعة عمل هذا المركز في حماية الطفولة والمراهقة للحد من جنح الأحداث، ويعد هذا المجلس ذو طابع استشاري مكلف بدراسة وتقييم الآراء والاقتراحات والتوصيات في كل المسائل المرتبطة بمهام المؤسسة ويكلف بالمهام التالية:

- اقتراح برامج نشاطات النفسية وتنسيقها - توجيه الأحداث حسب قدراتهم واستعداداتهم ونتائج تقييم على المستوى التربوي - دراسة الصعوبات التي تعترض عملية التكفل بالأحداث واقتراح الحلول المناسبة - تقديم الاقتراحات الخاصة بالتكفل بالأحداث وإعادة إدماجها اجتماعيا. ويرتكز على تشكيلة مميزة حددتها المادة 25 من المرسوم 165/12 وهم، مدير المؤسسة رئيسا، نفساني عيادي، نفساني تربوي، طبيب عام، مربين خاصين، مساعد اجتماعي .

- يجتمع المجلس مرة كل شهر في دورة عادية بناء على استدعاء من رئيسه في دورة عادية، ويجتمع في دورة غير عادية بناء على طلب من رئيسه أو ثلثي أعضائه. تتخذ قرارا المجلس بأغلبية الأصوات في حالة التساوي يرجح صوت الرئيس، وأقرت المادة 24 من المرسوم 165/12 أن المجلس النفسي واقتراحاته وتوصياته تدون في محاضرات تسجل في سجل مرقم ومؤشر عليه من مدير المؤسسة، ويعد المجلس التقرير كل 3 أشهر يقيم في نشاطه ويقترح التدابير اللازمة.

ب) - مهام فريق العمل القائم على رعاية الأحداث:

يقوم بتنفيذ البرامج المخصصة لرعاية الأحداث المنحرفين داخل مراكز والمؤسسات المتخصصة بالأحداث فريق عمل يضم اخصائيين واداريين ومربين في مختلف الميادين بهدف تقديم الرعاية المناسبة لهذه الفئة، وتوكل إليهم مهام وهي كالآتي(26):

1-مهام مدير المؤسسة: مهمته القيام بجميع الأعمال الادارية والتربوية وإعادة التربية والتنشيط والتنسيق والمراقبة، وممارسة السلطة السلمية والتأديبية على جميع موظفي المؤسسة طبقا للأحكام التنظيمية المعمول بها، والسهر على الاستعمال الأمثل للموارد البشرية والوسائل المادية والمالية للمؤسسة، كما يقوم بإعداد ميزانية لتسيير ويأمر بصرفها وتنفيذها وإعداد الحساب الإداري، وتمثيل المؤسسة في جميع أعمال الحياة المدنية.

2-مهام المربي الرئيسي: مهمته النيابة عن مدير المركز في الاجتماعات البيداغوجية وضمان الإنابة لمدير المركز في حالة غياب المدير طبقا للتنظيم الإداري، ويقوم بتمثيل السلطة الإدارية للمركز تجاه المستخدمين الديماغوجيين، وإعداد البرامج البيداغوجية وتعديلها.

السهر على فتح وتسيير الملفات الإدارية والتربوية للأحداث طبقا للمادة 27 من الأمر 64/75، والإشراف على تحضير الاجتماعات التربوية والسهر على علمداولتها.

3- مهام المراقب العام: يعمل على مراقبة ووقاية وحفظ أمن الأحداث على المستوى هياكل الإيواء " الورشات،المطعم، تنظيم والإشراف على التظاهرات الثقافية والرياضية، داخل وخارج المركز .
السهر على نظافة العامة لجميع مرافق المركز، وعلى متابعة القرارات والغيابات واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها بالتنسيق مع المربي الرئيسي، والمدير إذا لزم الأمر.

ضمان التنسيق بين المربين وأساتذة التكوين المهني والعيادة في مجال الترقية الصحية للأحداث.
4- مهام الأخصائي النفسي العيادي : يقوم باستقبال حالات الإيداع الجديدة لغرض فتح حوار تربوي إكلينيكي حول ظروفها العائلية و الصحية لإثبات سلامة قدرتها الفكرية و الجسدية، يفتح ملف نفساني لكل حدث متعلق بالسلوك، ومختلف الأنشطة و التكوين و التمهين، يعمل على تحضير الرحلات على الفرق البيداغوجية للدراسة و التوجيه و اقتراح التدابير الملائمة لها .توجيه الأحداث للورشات تبعا لقدراتهم و ميولهم و رغباتهم، و يهتم بعملية التنسيق مع مختلف أعضاء الفرقة البيداغوجية و أساتذة التكوين المهني .

5- مهام المساعد(ة) الاجتماعي (ة) : يهتم بعملية الإدماج الاجتماعي للأحداث داخل المركز، واجراء البحوث الاجتماعية على مستوى عائلات الأحداث، و المساهمة في إعادة الإدماج المهني للأحداث الذين هم في سن العمل، أجراء زيارات ميدانية للأحداث في وسطهم العائلي، و التنسيق في مجال إدماج الأحداث مع الأخصائي النفسي و المربي الرئيسي، والمراقب العام و مدير المركز إذا لزم الأمر .

6 - مهام المربين في جميع الأصناف : يقوم بضمان مراقبة الأحداث المتكفل بهم، السهر على نظافة الأكل و الجسم و الملابس للأحداث المتكفل بهم، و يهتم بتنظيم مرافق الإيواء للأحداث تبعا لتنظيم المعمول به، تحضير البرامج و الوثائق البيداغوجية و متابعتها طبقا للتنظيم المعمول به .و التنسيق في مجال التربية والإدماج مع كافة أعضاء التأطير الإداري و التربوي .

7 - مهام أساتذة التعليم المتخصص : يقومون بمهام التعليم الموجه للتلاميذ المتمرنين في المؤسسات العمومية للتكوين المتخصص، يشرفون على الاجتماعات التربوية و المداومات المنتظمة وفقا للجدول الدورية المقررة لهذا الغرض، و تأطير التلاميذ المتمرنين و إلزامهم بحجم عملي أسبوعي قدره 18 ساعة

8 - مهام اساتذة التكوين المهني : مهمتهم تقديم التعليم النظري و التطبيقي في مختلف الورشات المنتدبة بالمركز، و متابعة و تأطير الأحداث المترشحين للتنظيم التربوي الجاري المعمول به، و تحفيز وسائل ووثائق العمل التربوي تبعا للتنظيم المعمول به (27).

4/ أنواع البرامج التعليمية والتأهيلية بمراكز إعادة التربية:

أ) كيف يستقبل النزيل؟

بالرجوع إلى النصوص التنظيمية و بالخصوص الأمر رقم 02/72 تعرف أن النزيل عند وصوله إلى المؤسسة يجرى من كل ما يحمل في جيوبه و يسجل ما يسلب منه في سجل معد لذلك لدى كتابة ضبط

المحاسبة في القانون الجديد، ويحفظ بكل أمانة لترد له بعد انقضاء المدة المحكوم بها عليه، من جهة أخرى يفتح لكل سجين من أول يوم اعتقاله ملف يوضع فيه الحكم أو القرار القاضي بالحبس، و الأوراق المتعلقة بحالته الصحية وسلوكه داخل المؤسسة، ثم إن هذا الملف يلزمه ويتبعه حيثما حل ولا يجوز الاطلاع عليه إلا من طرف لجنة الترتيب و القضاء المكلفين بمهمة التفتيش في مؤسسات الإعادة التربية و وزارة العدل المادة 13 من القرار الوزاري المؤرخ في 72/07/23 المتضمن تنظيم كتابات الضبط القضائية داخل مؤسسات السجون ويلزم رؤساء مؤسسات السجون أن يسلموا إلى السلطات ذات الصلاحيات مستخرجات أو عن طريق الوثائق الموجودة في حوزتهم و المتعلقة بالسجون (المادة 13 من نفس القرار) يلزم بحفظ الملف الشخصي للنزيل بالمؤسسة الاخيرة التي مر بها بعد اطلاق سراحه (11).

ب) كيف يتم العناية بالنزيل؟

إن النظرة الحديثة لرعاية الأحداث تركز على الاهتمام بهم ورعايتهم بكافة الوسائل الممكنة بما يوفر لهم طاقات كبيرة وقوة مؤثرة تساعد على إصلاحهم وإعادة توازنهم النفسي والاجتماعي بحيث يشعر الحدث أن هناك منة يهتم به ويرعاه ويبدل كل ما في وسعه من طاقة وجهد في سبيل تغييره وإصلاحه.

من هنا كانت الحكمة الاتجاه الجديد الذي قام في السنوات الأخيرة حول جدوى رعاية الأحداث بمختلف الأساليب الصحية والنفسية والاجتماعية و المهنية إلى آخره من الأساليب التي تنقسم إلى أصلية وهي الأساليب المباشرة التي تؤدي إلى تحقيق المعاملة التكوينية في إصلاح الحدث وإعادة تأهيله الاجتماعي ومثالها الرعاية الصحية والعلاج الطبي والنفسي والتعليم والتهديب الخلفي والديني والتأهيل المهني والرعاية الاجتماعية؛ والثانية هي أساليب تكميلية وهي وسائل غير مباشرة تكمل الوسائل الأولى وتوازرها في إعادة الوفاق بين الحدث والمجتمع ومثالها رعاية الحدث عقب الإفراج عنه وهي ما تسمى بالرعاية اللاحقة(14)وستنطرق إلى هذه الأساليب كما يلي.

1/4 : برامج الرعاية الصحية (الجسمية، النفسية، العقلية) :

تتمثل الرعاية الصحية في كافة الخدمات و البرامج الخاصة بالمحافظة على صحة الإنسان من تعرضها للأمراض أو مواجهة مؤثرات قد تقلل من قدرتها التي تبدوا واضحة في مجالات الحياة، وقد يمارس تلك الخدمات و يصممها و يوفرها، مؤسسات و أجهزة حكومية أو أهلية، يشترط لتحقيق أهداف خدمات و برامج الرعاية الصحية التي ترتبط بالسياسة الصحية العامة، التي تتبعها أجهزة التشريعية والتي تحدد كيفية تنفيذها، الوزارات و المجالس المختلفة، كذلك لا بد أن ترتبط تلك الخدمات و البرامج بالقوانين و القرارات التي تنظم أعمال المؤسسات و الهيئات المختلفة حتي يكون هناك الاطار المنظم لتلك البرامج و الخدمات (15)

وطبقا لقانون السجون وإعادة الادماج الاجتماعي للمحبوسين (2007)، فإن الرعاية الصحية حق من حقوق جميع فئات المحبوسين ومن بينهم فئة الأحداث المادة 57، و تتم كالاتي:

1- الفحص الطبي العادي : تكمن الغاية الأساسية من الفحص الطبي العادي في معرفة سلامة الحدث جسدياً و فيزيولوجياً، في وضعه الراهن و المستقبلي، فإجراء هذا الفحص مفيد جداً، لأنه الوسيلة الناجعة في اكتشاف المرض أو الأمراض الجسدية التي يعاني منها الحدث، و التي لا تسمح بوضعه خارج المؤسسات الصحية، فإذا تبين للمحكمة أن حالة الحدث الجسدية تستدعي العلاج في ضوء تقرير الطبيب فله الأمر بإيداعه مصلحة علاجية ملائمة .

فالفحص الطبي العادي يمكن أن يساعد المحكمة مع التقارير الأخرى عن حالة الحدث على تفهم مشكلة هذا الأخير من جوانبها المختلفة، فقد يتضح أحيانا أن منشأ انحراف الحدث وارتكابه الجريمة يعود إلى اختلال انفعالي في حياته ناجم عن اضطراب في الغدد أو إصابة أحد أعضاء الجسم بتشوه، أو إيذاء وفي هذه الحالة أن ما يحتاجه الحدث ليس سوى عناية صحية ومعالجة طبية، بحيث إذا توافرت له، زال ما به من انحراف أو على الأقل خف ما عنده من انحراف.

2- الفحص الطبي العقلي: تأمر المحكمة بإجراء الفحص العقلي عندما يتبين لها أن حالة الحدث العقلية تستدعيه، و يقوم به عادة طبيب متخصص بالأمراض العصبية و العقلية للأحداث، و يبحث الطبيب فيما يلي :

هل تدخل اضطرابات شخصية الحدث ضمن الآفات العقلية المرضية المعروفة؟ مثل القصور العقلي، وحالة الصرع، ويجب على الطبيب إعطاء تنبؤ عن حالة الحدث وأن يبدي رأيه في علاجه، وفي إمكانية تطور سلوكه مستقبلاً.

وعمل طبيبياً للأمراض العقلية لا يتعلق بالواقعة الجرمية أو المسؤولية الجزائية لمرتكبها، وإنما يدور حول العوامل والأسباب الداخلية التي دفعت الحدث إلى الشذوذ والسلوك المضاد للمجتمع بارتكاب الجريمة، ويمكنه الاستفادة من تقرير المحقق الاجتماعي، فيعطي هذا التقرير صورة واضحة عن البيئة التي يعيش فيها الحدث، وسير الدراسة وأحواله الصحية، وإذا رأى الطبيب أن حالة الحدث تستدعي دراساً واسعة فله أن يقترح على المحكمة وضعه في مركز الملاحظة.

3 -الفحص النفسي:يرمي الفحص النفسي إلى اكتشاف جوانب شخصية الحدث المختلفة، بمعرفة سلوكه السوي وتحديد درجة الذكاء والقدرة البدنية أو القدرة الذهنية عنده، وذلك بتزويد المحكمة بالمعطيات المفيدة، لفهم بواعث انحراف الحدث وأسباب ارتكابه الجريمة، وتقريرها العلاج المناسب لحالته، الفحص النفسي يعطي الدلالات النافعة من أجل الكشف عن الجانب الإيجابي لقابلية الحدث للتكيف الاجتماعي، وعن المعايير انفعالاته، أو شعوره تجاه أسرته، هل هو اجتماعي أو غي اجتماعي؟ وما رد فعله أمام موقف، أو تصرف معين وعن معاني القيم الأخلاقية أو الاجتماعية لديه؟، ما معرفته بالحياة؟ وهل هو صادق أم كاذب؟ هل هو أناني أم لا؟ ومما تجدر الإشارة إليه أن الفحص النفسي أو العقلي يأتي متمماً للفحص الطبي العادي، إذ تبذوا على بعض الأحداث سلوكيات غي عادية مما يستدعي أن تأمر المحكمة بإجراء الفحص النفسي لهم، ومن الحالات التي تقضي إجراء هذا الفحص، الانحرافات الجنسية، وتلك

التي يظهر فيها الشذوذ في السلوك واختلال المزاج أو العقل، وبكل الأحوال يمكن للمحكمة أن تأمر بإجراء الفحص النفسي في كل حالة انحراف لا تعرف اسبابها أو بواعثها.

ويمارس الفحص النفسي بأشكال مختلفة ومتعددة كالعلاج بالإيمان -العلاج بالإيحاء -*العلاج بالإقناع - العلاج بالنصح -العلاج بالتحليل النفسي -العلاج السطحي -العلاج العميق -العلاج المطول -العلاج المختصر العلاج الفردي والعلاج الجماعي(16).

ومن خلال برامج الرعاية الصحية يتمكن طاقم الطبي من اعداد تقرير شامل يحتوي على التوصيات ومقترحات طبية عن وسائل المعالجة الجسمية أو النفسية أو العقلية، أو الاجتماعية كتغيير البيئة المدرسية، أو المنزلية، أو وضعه في معهد اصلاحي، أو أحد المصحات النفسية أو العقلية.

2/4 : البرامج التعليمية و التأهيلية:

نصت المادة 26 من الشرعية الدولية لحقوق الانسان على أن لكل شخص حقا في التعليم، كما يجب أن يعزز التقاهم و التسامح و الصداقة بين جميع الأمم و الفئات العنصرية أو الدينية، و أن يؤيد الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة لحفظ السلام و لعل أهم معضلة تواجه التعليم هي ارتفاع نسبة الأمية لدى النزلاء مؤسسات اعادة التربية، وتقوم المسؤولية تجديد و تصميم البرامج المتعلقة بمحو الأمية، والتي يجب أن تعكس احتياجات النزلاء، كم يجب أن تأخذ تلك البرامج في اعتبارها رغبات النزلاء و اتجاهاتهم، و مستوى تحصيلهم العلمي المرغوب تحقيقه، ويجب عند تصميم تلك البرامج أن تراعي الوضع الاجتماعي لهم ومدى تطور معنوياتهم وقدراتهم، على حل المشاكلات التي تواجههم، و قدرتهم على اتخاذ القرار (17).

وتعد البرامج التعليمية في مؤسسات اعادة التربية من البرامج التي تهدف إلى معالجة سلوك النزلاء حتى يعود إلى الاندماج في المجتمع، و التعليم بمفهومه الواسع يشمل التعليم المنهجي و الديني و الوعظ و المهني، أي كل ما يكتسبه الفرد من معارف و أفكار و اتجاهات و عواطف و ميول وقدرات، و مهارات حركية سواء تم هذا الاكتساب بطريقة معتمدة مقصودة أو بطريقة عارضة، و التعليم يؤدي إلى احداث تغيرات لدى النزلاء في تفكيرهم و سلوكهم و هذا ما تضمنه تقرير الأمم المتحدة الذي أشار إلى أن التعليم يقوم بإكساب النزلاء ما يساعد على اكتشاف و تنمية مهارات الافراد و يهيئ لهم سبل التفكير الموضوعي، ويزيد قدرتهم على الخلق و الابداع . فالتعليم نوع من الاستثمار البشري في عملية الانتاجية(18). أما التعليم المهني فهو ذلك الجانب العملي من العملية التأهيلية والمرتبب بتقديم الخدمات المهنية، كالتوجيه المهني والتدريب المهني والتشغيل مما يجعل الحدث قادرا على الحصول بعد التدريب على عمل مناسب والاستثمار فيه بعد الافراج عنه، والتأهيل المهني للحدث، يعني تدريبه لتعلم حرفة معينة، صناعية أو تجارية، أو زراعية تعينه على المستقبل فيكسب منها عيشه دون أن يخالف القانون (19).

3/4: برامج التهذيب الديني والخلقي:

إن التربية الدينية دورا كبيرا في تحديد سلوكيات الأفراد نحو الخير و الشر، إذ أن معرفة الله و معرفة الفواصل بين الخير و الشر لها أثر فعال في ظاهرة الانحراف أو عدمها، و لذلك تقوم برامج التوعية الدينية داخل مؤسسات اعادة التربية على تعليم الأحداث أمور دينهم اليومية و توزيع الأشرطة و الكتب التي تساعد على ذلك و الشرح العملي لطريقة الصلاة و الوضوء، و الاجابة على جميع التساؤلات اليومية التي تهم الحدث في أمور دينه و دنياه .و تهدف برامج التربية الدينية إلى ارساء قواعد و أصول الدين الاسلامي الحنيف في نفوس الأحداث و ذلك من خلال تعويدهم على أداء شعائر دينهم في أوقاتها، ولا شك أن هناك علاقة قوية بين ضعف الإيمان (الوازع الديني) و الانحراف، ومن خلال برامج التوعية الدينية يستطيع المرشد الاجتماعي تنمية الأحداث بأسلوب الترك والمنه و الزهد، فيما ترغبه النفس و تهواه فهو أسلوب آخر من أساليب التربية لتقوية الإرادة، لأن الحدث المنحرف لو كان قادرا منذ البداية على منع نفسه من تحقيق أهوائها لما سار في طريق الانحراف (20).

4/4 : برنامج الرعاية الاجتماعية و الرعاية اللاحقة:

1-برنامج الرعاية الاجتماعية:تعرف هيئة الأمم المتحدة الرعاية الاجتماعية " انها نسق منظم للخدمات الاجتماعية،والمؤسسات تنشأ لمساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات لتحقيق مستويات ملائمة للمعيشة والصحة، وهي تستهدف العلاقات الشخصية والاجتماعية، التي تسمح للأفراد بتنمية أقصى قدراتهم وتحقيق تقدمهم، حتى توافقا مع حاجات المجتمع " (21).

أما داخل مؤسسات اعادة التربية فيقوم مفهوم الرعاية الاجتماعية على مساعدة الحدث المنحرف على التكيف داخل المؤسسة وتوجيهه في حل مشاكله وتأهيله وإعداده للعودة إلى المجتمع مواطنا صالحا، وذلك بتنمية روح الجماعة واشراكه في البرامج والأنشطة واكتشاف ميوله واتجاهاته وأنماط سلوكه لا عداد الخطة المناسبة لعلاجه، على ضوء ذلك من قبل الأخصائيين الاجتماعيين ومحاولة ربطه بأسرته والمجتمع.

ويقوم الأخصائيون الاجتماعيون بعدة مهام أخرى تتذكر منها ما يلي:

- تنمية الهويات المختلفة بين الاحداث - الاهتمام بالتربية الدينية، عقيدة و ممارسة - الالتزام بالبرنامج اليومي لإتمام عملية الرعاية و التقويم - تخصيص ملف اجتماع لكل حدث - الاحتفاظ بسجلات احصائية عن الاحداث و حالة كل واحد منهم - الالتزام ببرنامج محدد للتغذية - صرف مكافآت او مصروف للأبناء بمراكز اعادة التربية، وذلك في مناسبات الأعياد - انشاء صندوق للرعاية الاجتماعية للأبناء بهدف مساعدتهم ماديا - تشجيع الادخار بين النزلاء الصغار - وضع مقرر للملابس الشتوية و الصيفية و ما يشابه ذلك - السماح لنزلاء الصغار بزيارة أسرهم طبقا لقواعد معينة .كل هذه المهام توكل للأخصائيين الاجتماعيين حتى يتم رعاية الاحداث بشكل جيد، وبصورة كاملة (22).

2-برنامج الرعاية اللاحقة:

تهدف الرعاية اللاحقة إلى تحقيق أفضل معايشة ممكنة للحدث مع بيئته الاجتماعية، هذه المعايشة التي تتطلب إطلاق قدرات الحدث الايجابية لمواجهة الأفعال الناجمة عن عودته إلى بيئته الطبيعية بعد فترة من العزلة الاجتماعية،والممكن لبيئته لاستقبال الحدث وتفهيم ظروفه.

أما مكانة الرعاية اللاحقة في المنظومة التشريعية الوطنية، في النصوص و التشريعات لم تشر لها نظريا، غير أنها أكدت عليها عمليا من خلال الأمر رقم (75-64) وذلك عندما عدت المراحل التي يمر بها الحدث سواء في مراكز الحماية أو مراكز إعادة التربية أو مراكز المتعددة الخدمات لوقاية الشبيبة، حيث خصصت المرحلة الثالثة (مرحلة العلاج البعدي) لهيئة الحدث لتكيف مع الأوضاع الجديدة، بعد نهاية التدبير المتخذ شأنه، وكذلك الحال بالنسبة لقرار الصادر عن الوصاية ممثلة في وزارة الشبيبة و الرياضة آنذاك بتاريخ 20 أكتوبر 1976 م، و الخاص بالتنظيم الداخلي للمراكز المتخصصة في الحماية (23).

5/4 : برنامج الأنشطة الرياضية:

تهدف الأنشطة الرياضية إلى تكون اللياقة البدنية للأحداث من خلال مزاولة التمرينات و الألعاب الرياضية على اختلافها بما يحقق اهدافا تربوية و اجتماعية، و تعتبر الأنشطة الرياضية من أهم الأنشطة التي يقبل عليها الأحداث الجانحون، كما تعد من أهم الوسائل لتنمية القدرات الجسمية و اشباع الحاجات البدنية، وتدريب الحواس المختلف، كما تعتبر من وسائل اكساب الفرد المهارات التي تؤدي إلى اشباع بعض الحاجات النفسية للأحداث .

هذه الأنشطة تساعد على التأثير في النمو العضلي والنفسي والسلوكي للأفراد والجماعات. ويقوم مدرب التربية البدنية والرياضية بالمهام التالية:

. مساعدة الأحداث على تنمية أجسامهم وإكسابهم اللياقة البدنية -تدريب الأحداث على الألعاب الرياضية المختلفة -مراقبة سلوك الأحداث خلال مزاولة الألعاب والتمارين الرياضية واعداد التقارير الخاصة بذلك - التعاون مع الأخصائيين الاجتماعيين في تنفيذ بعض جوانب الخطة العلاجية من خلال البرنامج الرياضي (24).

6/4 : برنامج الأنشطة الثقافية:

يعمل على توفير الثقافة من خلال تطوير المعلومات الضرورية لتوسيع أفق التفكير، وفتح آفاق جديدة امام الحدث وجعله ينظر إلى ما يجري في الدنيا، من أحداث تؤثر بصورة مباشرة او غير مباشرة في مجرى حياته الشخصية و حياة مجتمعه وبيئته، بنظرة واقعية ومنطقية وفيها من الرزانة والنضج ما يكف لفهمها، والتكيف مع الظروف المتصلة بها. حيث تراعي هذه الأنشطة الثقافية لمستويات الأحداث الثقافية والعمرية، ويقوم برنامج النشاط الثقافي بما يلي:

. إقامة حلقات تدريس القرآن الكريم -إقامة المسابقات الثقافية الشفهية و التحريرية -عقد ندوات و المحاضرات ذات العلاقة بتوجيه و إصلاح و تقويم سلوك الأحداث -إصدار الصحف الحائطية و مجلة الدار السنوية -الزيارات الدورية للمكتبة -إسناد تنفيذ فقرات الاذاعة الصباحية للأحداث بإشراف الاخصائيين -عقد مسابقات في حفظ سور من القرآن الكريم و السنة النبوية الشريفة -و إقامة أمسيات شعرية -تلخيص كتاب (25).

5/ : أنواع المعوقات بمراكز إعادة التربية :

تعمل الدولة الجزائرية على التركيز و الاهتمام بمراكز و مؤسسات حماية الأحداث الجانحين، كمنظومة قانونية ذات بعد اجتماعي، تهدف إلى إعادة تأهيل وادماج الأحداث الجانحين و حماية غير الجانحين منهم، وهو ما يكرسه الإطار التشريعي ومنظومة الهياكل و المؤسسات و المراكز المتخصصة بحماية الاحداث، إلا أنه يعترض هذه الغاية عدة عوائق و اشكالات، تؤثر على بلوغ الهدف المنشود، وهذه النقائص و المعوقات ذات أبعاد قانونية ومنها ما يخص الجانب المالي والتنظيمي و هي نقائص واقعية، و يترتب عن هذه النقائص القانونية و الواقعية آثار سلبية تظهر على عملية التكفل بالحدث الجانح .

1/6:معوقات تتعلق بالنصوص:

لقد وضع المشرع الجزائري ترسانة من النصوص القانونية بهدف تحقيق الاندماج السلس للحدث في محطه الاجتماعي و الأسري، ولكن نظرة المجتمع للحدث الجانح تبقى نظرة ريبة و تحقير، لأنه لا توجد عملية توعية للمجتمع بكيفية احتواء الحدث الجانح بعد خروجه من مراكز أو مؤسسات إعادة التربية، فالحدث يدخل إلى هذه المراكز أو المؤسسات إعادة التربية ويبقى فترة فيها و لكنه يخرج كما دخل إليها دون اصلاح، و تبقى النصوص و الاجراءات و التدابير القانونية و المؤسسات و المراكز المكلفة بالحدث متهمّة بعرقلة إعادة تأهيله واصلاح سلوكه .

إن النص القانوني الجامد غير محين ليستوعب التطورات والظروف الجديدة في الواقع المعاش، ويأخذ نفس حكم انعدام النص بما يعني الفراغ القانوني، من جهة أخرى نجد ما هو مكرس في النصوص القانونية مثالي ويتجاوز واقع المؤسسات والمراكز المختصة بالأحداث الجانحين بكونها تعاني من واقع يتسم بقلّة الامكانيات البشرية المؤهلة والمرصودة للقيامبوظائفها،وهو ما يتخلق حالة عدم النجاعة في إعادة تأهيل وادماج الحدث اجتماعيا وأسريا.

. كثرة النصوص وتشعبها، وعدم وجود إطار قانوني موحداً للأحداث الجانحين وغير الجانحين في الجزائر، يخلق تشوش لدى العاملين والمواطنين المكلفين بإدارة حماية الأحداث من حيث تطبيق النصوص ويخلق تداخلوعدم وضوح.

. حددت القوانين الوطنية الشروط الواجب توفرها في مراكز ومؤسسات حماية الأحداث مثل الأمر 64/75، وشروط الموظفين القائمين عليها لكن من حيث الشروط الواجب توفرها في المؤسسات

والموظفين، تبقى النصوص قديمة ولا تراعى بشكل جيد التخصص وتحدد مستوى تأهيل منخفض مما يجعل هذه المراكز والمؤسسات تعني من نقص في التأطير النوعي والمؤهل رغم توفر الموظفين من حيث الكم.

2/6 : معوقات تتعلق بالمؤسسات والمراكز:

وفقاً لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، توضع فئات الأحداث المختلفة في مؤسسات مختلفة أو جزءاً مختلفة من المؤسسات المكلفة، مع مراعاة جنسهم و عمرهم و سجل سوابقهم، و أسباب احتجازهم ومتطلبات معاملتهم، ويفصل السجناء البالغين عن غير البالغين، بمعنى أن فصل الأحداث الجانحين قاعدة جوهرية، نظراً لعامل الخطورة و التأثير السلبي، ومن حيث التطبيق العملي نجد عدم الفصل خاصة لدى فئة الإناث، وذلك راجع لقلّة المراكز المختصة بهم، فيتحتّم وضع الجانحات مع غير الجانحات أن يفصل عن الآخرين أولئك الأحداث الذين يرجع لديهم ماضي جنائي، أو شراسة في طباعهم أن يكونوا ذوي تأثير سيئ عليهم. أن يصنف الأحداث الجانحين في فئات، بغية تسير علاجهم على هدف إعادة تأهيلهم الاجتماعي.

- تحتاج القوانين والتشريعات المتعلقة بحقوق الأحداث الجانحين داخل مراكز ومؤسسات الاستقبال إلى تفصيل وإثراء أكثر وتزويد الأحداث بالمعلومات عن حقوقهم في الشكوى والتظلم عندما يكونون على درجة من النضج تمكنهم من الفهم.

- يزود كل حدث يكون على درجة من الوعي والنضج للفهم لدى دخوله المركز أو المؤسسة، بمعلومات وشرح حول الأنظمة المطبقة على فئة من الأحداث وحول قواعد النظام، والطرق المرخص بها لطلب المعلومات وتقديم الشكاوى، وحول أية مسائل أخرى تكون ضرورية لتمكنه من معرفة حقوقه وواجباته.

- إذا كان الحدث أمياً وجب أن تقدم له هذه المعلومات بصورة شفوية (28).

3/6: معوقات تتعلق بالجانب المالي و التنظيمي:

هناك نقص واضح في مراكز الحماية الخاصة بالأحداث الجانحين من جنس الإناث مما يتم وضعهم في مراكز بعيدة عن ولاياتهم. هناك مشكلات واضحة في إجراءات التحويل إلى دور رعاية الأحداث، فبعض الأحداث جاء بقرار من وزارة (29) الشؤون الاجتماعية بناء على تقرير مراقب السلوك، وبعضها جاء بقرار من جهاز الشرطة، وبعضهم جاء بقرار من الجهة القضائية المختصة.

- هناك مشكلات واضحة في نظام التصنيف المتبع في مراكز حماية الأحداث الجانحين، فقد ضمت هذه الدور أحداث جانحين و أحداث في خطر معنوي، و لذلك من تعدت أعمارهم سن 18 سنة. تعاني مراكز حماية الأحداث من نقص في الكفاءات البشرية المؤهلة المتخصصة في شؤون الأحداث، مع وجود عدد من الموظفين المؤقتين في هذه المراكز مما يؤثر على الأداء و نوعه .

4/6: المعوقات المادية و المؤسساتية لإعادة الإدماج:

- إلى جانب المعوقات القانونية، هناك جملة من المعوقات المؤسساتية و المرتبطة بازدواجية المؤسسات المشرفة على تفعيل سياسة الجنائية، مراكز إعادة التربية التابعة لوزارة العدل من جهة، ومراكز حماية الطفولة المتعددة و التابعة لوزارة التضامن الوطني من جهة أخرى، ورغم تعدد هذه المراكز والمؤسسات فإنها بدرورها تعاني من عدة صعوبات و مشاكل، وإما على مستوى البنية التحتية، أو على مستوى الموارد البشرية و الأطر العاملة بها، أو على مستوى الاعتمادات المالية المخصصة.

5/6 : معوقات تتعلق بالنزلاء أنفسهم :

هناك بعض العوائق و الصعوبات تتعلق بالنزلاء أنفسهم، وذلك مثل عدم اقتناع بعض النزلاء بجدوى البرامج المقدمة من طرف مراكز إعادة التربية، وعدم وعي النزيل بأهمية برامج التأهيل المهني او البرامج التعليمية ككل، في مساعده للعودة للمجتمع كفرد صالح متوافق اجتماعيا، فالحدث الجانح يتكون لديه حاجز وهمي يشعره باستحالة تقبل المجتمع له بعد الخروج من المركز، وعدم توظيفه حتى وإن كان ماهرا وذا كفاءة عالية، و مرد هذه المعوقات غلى اضطرابات نفسية، و التي قد يكون الحدث قد أصيب بها خلال تواجده بالمركز، أو نتيجة لعوامل و أسباب فردية و شخصية خاصة به (30).

خاتمة:

يمكن القول مما سبق، أن مراكز اعادة التربية انشأت بهدف رعاية و اصلاح الأحداث المنحرفين، و اعادة ادماجهم في المجتمع، من خلال سن مجموعة من التشريعات القانونية، التي تبرز حقوق و واجبات الأحداث داخل المراكز المتخصصة بإعادة التربية، كما أنها قامت بإنشاء مراكز و مؤسسات المتخصصة برعايتهم في مختلف اقطار التراب الوطني، و لكن بوجود معوقات متعددة، منها ما تمس الجانب التشريعي، ومنها ما تمس الجنب التنظيمي و الهيكلي، منها المادي و البشري، منها ما يخص نوعية البرامج، ومنها ما يتعلق بالحدث المنحرف نفسه، كل هذه العراقيل جعلت فعالية المراكز اعادة التربية تبقى محدودة نوعا ما .

المراجع:

- 1- سوسن بوزيرة، علاقة مراكز اعادة التربية بالعود لدى الاحداث المنحرفين، دراسة ميدانية في مركز اعادة التربية بالابيار، رسالة ماجستير غي منشورة، تخصص علم اجتماع جنائي، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص 88.
- 2- مليود سفاري وآخرون ، نمو المدينة الجزائرية و ظاهرة الجريمة، تقرير بحثي نهائي بوحدة البحث cnepu، جامعة احاج لخضر باتنة، 2007، ص ص 22-23 .
- 3- الجريدة الرسمية : الامر رقم 75/64 مؤرخ في 20 رمضان عما 1386 الموافق ل 26 سبتمبر 1975 يتضمن احداث المؤسسات و المصالح المكلفة بحماية الطفولة و المراهقة، عدد 81 الصادر بتاريخ 1975/10/10 م، ص 1091.

- 4- ياسين خليفي ، أحكام معاملة الحدث خلال مراحل الدعوى العمومية في مرحلة تنفيذ الحكم، وزارة العدل المدرسة العليا للقضاء مجلس القضاء، باتنة، 2005-2006 (مذكرة تخرج لنيل اجازة المرسلة العليا للقضاء) .
- 5- قانون تنظيم السجون و اعادة ادماج المحبوسين، الباب الخامس إعادة تربية وإدماج الأحداث المادة 116- 117- 118، 2007 ص 23
6. الأمر رقم 75 / 64 المتضمن إحداث المؤسسات المكلفة بحماية الطفولة والمراهقة، الجريدة الرسمية العدد 46، ص 1090.
- 7- الأمر 72-03 المؤرخ في 10/02/1972 المتعلق بحماية الطفولة و المراهقة .
- 8 المرسوم نفسه، ص 1090 - 1091.
- 9 المرسوم نفسه،، ص 1091 - 1092.
- 10- المرسوم نفسه،، ص 1092.
- 11- خولة زروقي، التعبير و تغير سلوك المنحرف داخل المؤسسة إعادة التربية، "دراسة ميدانية بمؤسسة إعادة التربية بورقلة، - رسالة ماجستير في علم الاجتماع التربوي غير منشورة، جامعة ورقلة، 2014/2015، ص 129 .
- 12- عربي بادي يزيد و قسوري فهيمة : المؤسسات المتخصصة في حماية الطفولة و دورها في حماية الأحداث و إعادة إدماجهم، ملتقى وطني حول جنوح الأحداث قراءة في واقع و آفاق الظاهرة و علاجها، جامعة باتنة، 2016، ص 9 .
- 13- الجريدة الرسمية رقم 82، المرسوم التنفيذي 115/75 المؤرخ في 26/12/1975 المتضمن القانون الأساسي النموذجي للمؤسسات المتخصصة في حماية الطفولة و المراهقة .
- 14 - جلال الدين عبد الخالق، السيد رمضان، الجريمة و الانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الأزرابية، الإسكندرية، 2001، ص 237.
- 15 - محمد سيد فهمي : أسس الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2013، ص 20 .
- 16- طارق كمال : الانحراف الاجتماعي، الأسباب و المعالجة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2008، ص 90 .
- 17 - سعود بن ضحيانالضحيان ، البرامج التعليمية و التأهيلية في المؤسسات الإصلاحية، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2001، ص 48 .
- 18 - خالد بن عثمان العمير، التعليم في المؤسسات الإصلاحية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2004، ص 194 .

- 19 - محمد بن حمد بن محمد الفياض، الرعاية المهنية في المؤسسات الأحداث و علاقتها بتقويم سلوك الحدث " دراسة ميدانية للأحداث الجانحين بدار الملاحظة بالرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، الرياض، 1994، ص 11.
- 20- طراق محمد زياد الزهراني، المرجع السابق، ص 88.
- 21 - عبد المحي محمود صالح و سيد رمضان، أسس الخدمة الاجتماعية الطبية و التأهيلية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1999، ص 19.
- 22 - غريب محمد سيد أحمد، سامية محمد جابر .، علم اجتماع السلوك الانحرافي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص 285.
- 23 - عبد العزيز الجهمي ؛ واقع الرعاية الاجتماعية للأحداث الجانحين في المؤسسات المتخصصة الجزائرية تشريعا و ممارسة، مجلة الشباب و المشكلات الاجتماعية، العدد الأول، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، جانفي / جوان 2013، ص 108.
- 24- محمد بن حمد بن محمد الفياض، مرجع سابق، ص 90.
- 25 - طراق محمد زياد الزهراني، دور الأنشطة الثقافية و الرياضية في تأهيل الاحداث في الاصلاحيات، دراسة ماجستير غي منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2004، ص ص 26-27 .
- 26- مدني سليمة ؛ التربط القانوني و الاجتماعي لمراكز إعادة التربية بأولاد يعيش، مرجع سابق، ص 168.
- 27-مدني سليمة، نفس المرجع ؛ ص 168.
- 28- يزيد عربي باعي، قصوري فهيمة، المرجع السابق، ص 22.
- 29- بن شيخ النوي و لقيب سعد، دراسة مؤسسات و مراكز التابعة لوزارة التضامن الوطني في رعاية الاحداث المنحرفين، ملتقى دولي، الجرائم داخل الاسرة، قراءة في الواقع، التداعيات، الابعاد و الحلول، جامعة باتنة، الجزائر، 2016/09/10، ص 10
- 30- احسان مبارك طالب ؛ العمل الطوعي لنزلاء المؤسسات الاصلاحية، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2000، ص 164

أنماط القيادة الفعالة وعلاقتها بتماسك الجماعة في التنظيمات الحديثة

دراسة سوسيو تنظيمية للفعل القيادي

أ.رباب أقطي جامعة عباس لغرور خنشلة -الجزائر
د. كلثوم ببيمون جامعة باتنة 1 - الجزائر

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على القيادة باعتبارها عملية تأثير في سلوك الآخرين، حيث تعمل على توجيه قدراتهم واهتماماتهم في الاتجاه الذي يضمن تحقيق الأهداف، ويتركز نجاح القائد أساسا على خصائصه وسماته الشخصية التي تحدد نوع النمط القيادي الذي يمارسه في التأثير على مرؤوسيه لتحسين مستوى إنتاجيتهم ونجاح المنظمة بصورة عامة.

وتطمح الدراسة إلى الكشف عن حاجة المنظمات في وقتنا الحالي إلى أنماط قيادية فعالة تتلاءم وتتكيف مع الأوضاع السائدة مثل النمط الديمقراطي الذي يمنح الثقة والحرية اللازمة في العمل للعاملين ويعمل على توحيد جهود الأتباع باعتبارهم أعضاء داخل أي جماعة رسمية أو غير رسمية وذلك عن طريق معرفة خصائص الجماعات وسبل انجذاب الأفراد والتجانس معها، للوصول إلى تماسك الجماعة وديناميتها عبر التعامل بحرية أكثر وثقة أكبر مع أفراد الجماعة.

الكلمات المفتاحية: القيادة، النمط القيادي الفعال، الجماعة، تماسك الجماعة، التنظيمات الحديثة.

Abstract:

This study seeks to identify leadership as a process of influencing the behavior of others, directing their abilities and interests in the direction that ensures the achievement of the goals. The success of the leader is focused mainly on his characteristics and personal characteristics that determine the type of leadership style he exercises in influencing his subordinates to improve their productivity and success. As a whole.

The study revealed the need for organizations at the present time to adopt effective leadership patterns adapted to the prevailing situation, such as the democratic model, which gives the necessary confidence and freedom in the work of the workers and works to unite the efforts of followers as members within any official or informal group by knowing the characteristics of the groups and ways The attraction of individuals and harmony with them, to reach the cohesion and Dynamics of the group by dealing more freely and more confident with members of the group.

Keywords: Leadership, Leadership Style, Community, Community Cohesion, Organization

مقدمة:

تعتبر القيادة من أهم مظاهر التجمعات البشرية التي تتطلب توجيه التابعين والتأثير في أفكارهم ومشاعرهم، وذلك لتحقيق أهداف مشتركة بينهم. فالقيادة في أي جماعة هي إفرار طبيعي تمخض عن التفاعل الحاصل بين أعضاء تلك الجماعة في مكان وزمان معينين.

ولقد ساهم ظهور التنظيمات في تطور نماذج القيادة، حيث أن أهم أدوار القائد هو العمل على حسن سير المؤسسة أو التنظيم، حيث تحتاج المنظمات على اختلاف أحجامها وطبيعتها نشاطها إلى قيادات يتحملون المسؤولية في تحقيق أهداف المنظمات وإنجاز وظائفها بكفاءة وفعالية، فالقيادة الفعالة تعد مطلباً ضرورياً لكل مؤسسة تنشأ التقدم والتطور والسيادة في مجال نشاطها وهذا ما يركز على كفاءة القائد والمهارات التي تتطلبها شخصية القائد، فالقيادي الفعال هو الذي يرتبط بعلاقات جيدة مع أعضاء الجماعة التي يرأسها أو يقودها، ويحرص كل الحرص لأجل نجاح هذه العلاقات والروابط التي من شأنها أن تعود على الجماعة وعلى المنظمة بفوائد كبيرة.

وبالتالي فإن وجود أي جماعة سواء كانت رسمية أو غير رسمية يتطلب وجود القيادة حيث لا نستطيع ان نسمي القائد قائدا ما لم تكن هناك جماعة يقودها لتحقيق الأهداف الخاصة بالمنظمة والجماعة في آن واحد، ولذلك فان تصنيف الباحثين لأنماط القيادة الفعالة تناول عدة تقسيمات إلا أن أكثرها شيوعاً وتداولاً هو تقسيمها وفقاً للأسلوب المتبع في القيادة والذي يركز على ثلاثة أساليب أو أنماط: النمط الديمقراطي الأوتوقراطي والفوضوي، ويختلف وجود هذه الأنماط الثلاثة في التنظيمات الحديثة باختلاف شخصية القائد والخصائص التي يتميز بها عن الآخرين وبالمقابل فإن لكل جماعة خصائصها التي تميزها عن الجماعات الأخرى مما يستوجب على كل قائد يطمح إلى تحقيق أهداف الجماعة والمنظمة أن يكون على معرفة بخصائص هذه الجماعات وديناميتها وعوامل تماسكها،

وعليه تتركز إشكالية هذه الدراسة في إظهار العلاقة بين نمط القيادة المتبع داخل التنظيم وعلاقته بتماسك الجماعة، حيث أن اختيار النمط القيادي الملائم أو المناسب لكل جماعة يقتضي معرفة الظروف التي تمارس فيها القيادة وخصائص العاملين الذين يعتبرون أتباع و أعضاء في جماعة باختلاف توجهاتهم وخبراتهم، والتأثير في هذه العوامل والخصائص الخاصة بجماعة العمل لتحقيق تماسكها وقوتها، ويمكن بلورة هدف البحث بالدرجة الأولى في توضيح العلاقة التي تربط بين النمط القيادي الفعال وتماسك واستقرار جماعة العمل في التنظيمات الحديثة التي تركز على العمل والإنجاز والإبداع، وبالتالي يمكننا طرح التساؤلات التالية:

- ماهو مفهوم القيادة الفعالة؟
- ماهي أهم أنماط القيادة الفعالة داخل التنظيمات الحديثة؟
- ماهي العوامل المؤثرة على تماسك الجماعة؟
- ماهي خصائص التنظيمات الحديثة ؟

- هل هناك علاقة بين النمط القيادي الفعال وتماسك الجماعة في التنظيمات الحديثة؟ وأي هذه الأنماط له تأثير على تماسك الجماعة ؟
مفهوم القيادة:

على الرغم من تعدد البحوث والدراسات حول موضوع القيادة إلا أن العلماء والباحثين في مجال الإدارة والعلوم الاجتماعية باختلاف فروعها لم يستقروا على تعريف جامع لمفهوم القيادة، ويرجع ذلك إلى اختلاف وجهات النظر بالنسبة للباحثين والعلماء في هذا المجال واختلاف اهتماماتهم، وفيما يلي عرض لأهم هذه التعاريف:

عرف تيد القيادة على أنها " ذلك النشاط الذي يؤدي إلى التأثير في جماعة من الناس، حتى يتعاونوا جميعا من أجل هدف مرغوب"⁽¹⁾

وقد عرف كل من R.Presthus و T.Pfifner القيادة على أنها نوع من الروح المعنوية والمسؤولية التي تتجسد في القائد والتي تعمل على توحيد جهود مرؤوسيه لتحقيق الأهداف المطلوبة والتي تتجاوز المصالح الآنية لهم.⁽²⁾

ويرى توماس جوردن أن القيادة هي وظيفة من وظائف السمات والخصائص المكتسبة بالخبرة والتعلم⁽³⁾ أما القيادة عند كونتز وأدونيل فتعني عملية التأثير التي يقوم بها المدير في مرؤوسيه لإقناعهم وحثهم على المساهمة الفعالة بجهودهم في أداء النشاط التعاوني.⁽⁴⁾

من خلال ما سبق من تعاريف نستنتج أن القيادة تعمل على تحفيز الأتباع على التعاون من أجل توجيه جهودهم وطاقتهم لتحقيق الأهداف المشتركة بينهم كل ذلك من خلال عملية التأثير، حيث أن عملية التأثير تعتبر جوهر ولب عملية القيادة إذ لا بد لوجود القيادة من توافر تأثير من نوع معين على مجموعة من الأفراد، فالقيادة الفعالة تعتمد على ممارسة التأثير والتحفيز والتوجيه للعمل بروح الفريق لتحقيق الأهداف المخطط لها.

وبالتالي فالتأثير سلوك يستطيع القائد التغيير بواسطته من خلال شرعيته ومكانته في التنظيم وذلك في ممارسة الثواب والعقاب، إضافة إلى مصادر تأثير أخرى تخص شخصيته كقائد فالخبرة والسمات التي يتمتع بها القائد تساعده في عملية التأثير والتفاعل داخل المنظمة .

عناصر القيادة:

تعتبر القيادة ظاهرة اجتماعية تحدث في مواقف معينة، وهناك أربعة عناصر أساسية ينبغي توفرها في أي موقف قيادي وهي:

- 1- القائد: ويعتبر ركنا أساسيا في العملية القيادية ويلعب دورا كبيرا في نجاحها، فهو شخص يوجه الجماعة ويتعاون معها لتحقيق الهدف المحدد، ومما يجب أن يتوفر في القائد:
 - أن يتسم بصفة العضوية في الجماعة.
 - يجب أن يفهم اتجاهات الأتباع وقيمهم ومخاوفهم وإحباطاتهم ومثلهم الأعلى وأهدافهم .

- أن يكون للقائد خطط وسياسات تتفق مع رغبات الجماعة وأهدافها .
 - أن يكون قادرا على التنظيم والإدارة.
 - القدرة على خلق الروح المعنوية العالية في جماعته والمحافظة عليها.
 - أن يكون القائد مرنا قادرا على التكيف مع بعض الجماعات
- 2- الأتباع: هم جماعة من الناس لها هدف مشترك تسعى لتحقيقه ولكي تتم عملية القيادة لا بد من توافر جماعة منظمة من الأفراد تتميز عن الجماعة العادية بتباين مسؤوليات أعضائها، فالأتباع يؤثرون أيضا في العملية القيادية وهم عنصر أساسي فيها.
- 3- الهدف والموقف المناسب: يجب أن يكون لدى أعضاء الجماعة هدف مشترك يعملون من أجل تحقيقه وهذا يوضح أهمية الهدف الذي يهتم الجماعة، وردود الفعل عند القائد في موقف معين تكون سببا في تعزيز مكانة القائد داخل الجماعة.
- 4- التفاعل الاجتماعي المتبادل: وهو أساس كل علاقة داخل الجماعة ويعتبر جوهر العملية القيادية، فالتفاعل يعني التقبل والتعرف والاستجابة لحاجات الشخص الذي نتفاعل معه والقبول هو أساس التفاعل، ولكي يكون هناك تفاعل بين أعضاء الجماعة فإن ذلك يستلزم وجود إحساس بحاجات الآخرين.⁽⁵⁾
- ويتضح لنا مما سبق أن العملية القيادية تتطلب وجود عناصر لا تكتمل هذه العملية بدونها (القائد - الأتباع - الهدف والموقف المناسب - التفاعل الاجتماعي المتبادل) فغياب عنصر من هذه العناصر يؤثر على جودة وفعالية القيادة فلا يمكن تخيل عملية قيادية بدون قائد أو أتباع وكذلك الأمر بالنسبة للتفاعل الاجتماعي المتبادل بين القائد وأتباعه والهدف الذي اجتمعوا لتحقيقه.

نظريات القيادة:

لقد تعددت النظريات التي توصل إليها العلماء والباحثون حول موضوع القيادة، وفيما يلي عرض لأهم هذه النظريات:

نظرية السمات:

وتفترض هذه النظرية أن الجانب الكبير الذي يؤدي إلى انجاز التغيرات الاجتماعية يتحقق من خلال أفراد من ذوي المواهب والقدرات العالية أو الفردية أو الاستثنائية.⁽⁶⁾

ومن أنصار هذه النظرية شستر برنارد وريتشارد دويل:

ويرى شستر برنارد أن هناك خصائص هامة للقيادة يجب توفرها في الفرد ليكون قائدا وهي:

- الحيوية وقوة التحمل: وهذه الخاصية لا تختلط بالصحة الجيدة، ولكنهم لا يتمتعون بحيوية وقدرة كبيرة على التحمل.
- الحزم: أي الرغبة في التقدير.
- الإقناع: أي قدرة الشخص على إقناع غيره.

- المسؤولية: أي الشعور بعدم الرضا عند الفشل في تحقيق ما كان يعزم على تحقيقه.
- القدرة الذهنية.⁽⁷⁾

ومن أهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية:

- لا يمكن أن يصبح جميع الناس الذين يملكون هذه الصفات قادة، بل إن القائد وليد الظروف الاجتماعية وكذلك فإن القائد في موقف معين ليس من الضروري أن يكون قائداً في موقف آخر مهما امتلك من السمات.

- كما يعاب على هذه النظرية أنه لا يمكن الاتفاق على عدد هذه السمات ونوعها، كما لا يمكن حصر جميع السمات اللازمة للقائد في جميع المواقف.⁽⁸⁾

نظرية الموقف:

اعتبرت هذه النظرية البيئة عاملاً حاسماً في ظهور القيادة، فقد أوضحت الأثر الذي يتركه الموقف في ظهور القيادة، فالقيادة حسب مفهوم هذه النظرية تمثل انعكاسات اجتماعية مختلفة تمر بها الجماعة، وتحاول عن طريق ذلك أن تحقق أهدافها، وقد أورد فلي وهاوس بعض المتغيرات التي تعد ذات أثر كبير في فاعلية القيادة في المجالات والمواقف المختلفة حيث أنها تؤدي إلى ظهور قادة أكفاء في مواقف معينة وغير أكفاء في المواقف الأخرى، ومن بين هذه المتغيرات: خبرة القائد ذاته، العمر والثقافة العامة، المهارة التي يمتلكها في المجال المطلوب قيادته فيه، كفاءته، قوة الروابط والانسجام والتماسك الاجتماعي الفعال بين الجماعة، حجم الجماعة، عمر المنظمة وأنظمتها وتقاليدها وقيمتها...⁽⁹⁾

- وفي نقد النظرية الموقفية يعاب عليها مغالاتها في تقدير أثر الظروف الاجتماعية وإغفالها للاستعدادات النظرية اللازمة لنجاح القائد.⁽¹⁰⁾

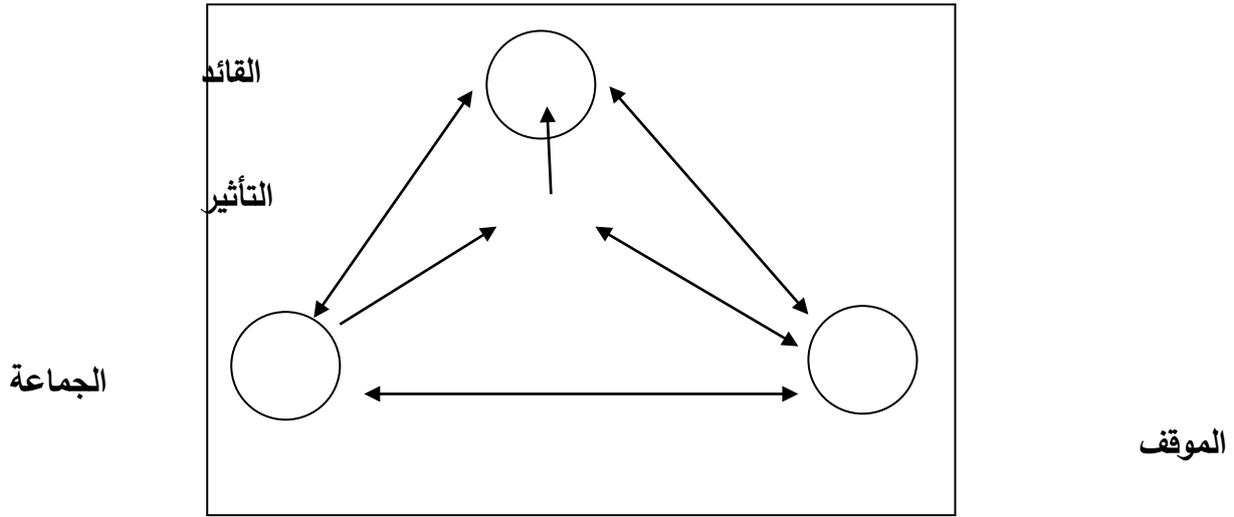
النظرية الوظيفية:

تنظر هذه النظرية إلى القيادة باعتبارها وظائف تنظيمية يجب القيام بها من خلال توزيعها على الجماعة، ومن بين وظائف القائد:

- تحديد أهداف الجماعة والتخطيط لتحقيقها.
- رسم سياسة الجماعة وتوزيع الأدوار.
- الحفاظ على القيم السائدة والاتجاهات والمعايير والمعتقدات
- توجيه أفكار الجماعة وإثراء ثقافتها، ونقل الخبرة إليها وزيادة معرفتها.
- حل الصراعات داخل الجماعة بعدالة وموضوعية.⁽¹¹⁾

النظرية التفاعلية:

وتركز هذه النظرية على عملية التأثير المتبادلة بنفس الأهمية والمقدار بين القائد والمرؤوسين، وقد استخدم هولاند وجوليان مفهوم التبادل الاجتماعي في توضيح الأبعاد النظرية لعملية التفاعل من خلال الشكل التالي:



شكل رقم (1) يوضح نظام تأثير القيادة في ضوء نظرية التفاعل

ويتضح من خلال الشكل أعلاه أن القيادة هي عبارة عن عملية تفاعل مشتركة بين القائد والجماعة (التابعين) والموقف، حيث أن القائد يؤثر في الجماعة، ويمكن للجماعة أن تستجيب لتأثير القائد من خلال تفاعلها مع البيئة، وهكذا يتحقق الهدف لموقف معين من خلال العملية التفاعلية المتبادلة تأثيرا بين القائد والجماعة والموقف.

- من خلال استعراض نظريات القيادة يتضح لنا بأن البحوث التي أجريت في هذا الخصوص لم تسفر حتى الآن عن وجود سمات أو خصائص عامة يتميز بها من يشغل مراكز قيادية بين الأفراد، حيث أكد الباحثون على أن عملية التأثير القيادي تخضع للعديد من المتغيرات البيئية والمواقف المختلفة التي تتحكم بها الظروف المتباينة والسمات والمهارات التي يتميز بها القادة. (12)

كذلك فإن فاعلية القيادة تعتمد على التوافق السليم والصحيح ما بين شخصية القائد والمتغيرات في المواقف وهي العلاقة بين القائد ومرؤوسيه ففي حالة وجود علاقة طيبة بين القائد ومرؤوسيه ووجود وضوح في مهام العمل، مع تمتع القائد بمركز قوي فإن الموقف القيادي يكون سهلا، ويصعب هذا الموقف في حالة غموض مهام العمل وتمتع القائد بمركز ضعيف.

مفهوم الجماعة:

من الصعب إيجاد تعريف موحد للجماعة ذلك أنها كموضوع جلب اهتمام كثير من العلماء والباحثين، ونظرا لذلك اختلفت تعريفاتهم للجماعة، ونحن هنا سنقتصر على بعض منها:

- تعرف موسوعة علم النفس الفرنسية الجماعة على أنها مجموعة من الأفراد يتفاعلون فيما بينهم ويتابعون هدفا مشتركا بشكل يحقق فيه تواجدهم وإشباع حاجاتهم الفردية. (13)

- وعرفها عالم الاجتماع البيون سمول في عام 1950 بأنها مجموعة من الناس كبيرة أو صغيرة الحجم، تربط أعضائها علاقات اجتماعية قوية تساعد على تحقيق أهدافهم الأساسية. (14)

- أما تشارلز كولي فقد وضع تعريف للجماعة حدده بخمسة خصائص هي:
- ✓ تواصل الوجه للوجه
- ✓ عدم تخصيص نوع التواصل
- ✓ دوام نسبي
- ✓ قلة عدد الأشخاص المتواصلين
- ✓ الألفة النسبية بينهم

إلا أن هذا التعريف يبدو أنه يقتصر على روابط التواصل والألفة ويهمل المعايير والضوابط التي تمارسها الجماعة على أعضائها.

أما كرش crech وكرتشفيلد crutchfield فيقرران أن المعيار الذي على أساسه يمكن تقرير ما إذا كانت مجموعة معينة من الأفراد يمكن أن تشكل جماعة نفسية يرتكز على دعامتين:

1- أن يمارس الأفراد وجودهم كجماعة في المجال النفسي لكل فرد، بمعنى أن يعملوا ويستجيبوا كجماعة.

2- أن يتفاعل مختلف الأفراد مع بعضهم البعض تفاعلا ديناميا. (15)

ويركز هذا التعريف على أن التفاعل الدينامي هو أساس وجود الجماعة .

أما كيرت ليفين فيقول: أن التشابه بين الأعضاء يمثل أساسا صالحا لحدوث التفاعل وبخاصة تشابه اتجاهاتهم أو أهدافهم... (16)

وتعرف الجماعة بأنها وحدة اجتماعية تتكون من عدد من الأفراد يشغلون (قليلا أو كثيرا) علاقات مراكز وأدوار محددة بالنسبة لبعضهم البعض، ولديها جهاز من القيم والمعايير خاص بها ينظم سلوك الأعضاء وفيها على الأقل في الأمور التي تؤثر في الجماعة. (17)

من خلال هذه التعاريف التي تم عرضها حول الجماعة أنها تركز على ثلاث عناصر أو اتجاهات حيث تركز في تناولها للجماعة على مبدأ التفاعل بين الأفراد خاصة التفاعل الدينامي لأفراد الجماعة، وأيضا مبدأ الهدف المشترك الذي يسعى أفراد الجماعة لتحقيقه وإشباع حاجاتهم، وتتركز كذلك على الدور الذي يقوم به كل فرد من أفراد الجماعة وبالتالي فإن تفاعل أفراد الجماعة وقيامهم بأدوارهم لتحقيق أهدافهم المشتركة يوصلهم إلى ضرورة وجود قائد متميز يوحد جهودهم واتجاهاتهم في سبيل المصلحة العامة.

خصائص الجماعة:

تتميز الجماعة بعدد من الخصائص نذكرها :

- 1- تتكون من فردين أو أكثر .
- 2- توافر ميول وقيم مشتركة ومتفق عليها تؤدي إلى التفاعل بين الأفراد.
- 3- وجود نمط تفاعل ثابت ومنظم له نتائج بالنسبة لأعضاء الجماعة في مستويين:

أ- مستوى صريح ومحدد، من خلال عمليات فعلية تخضع للملاحظة كالانتماء والاشتراك والعمل معا.

ب- مستوى ضمني من خلال التقمص الشخصي والارتباط بقيم الجماعة وبالآخرين.

4- وجود قنوات للاتصال بين الأفراد تسهل تحقيق أهداف وحاجات. (18)

كما يذكر كورني وزملاؤه خصائص الجماعة كمايلي:

1- يتفاعل أعضاء الجماعة حيث يشارك كل أعضاء الجماعة بعضهم بعضا في أفكارهم من خلال وسائل الاتصال المباشرة بين بعضهم البعض في الاتصال غير المباشر.

2- يدرك الأفراد أنفسهم كأعضاء في جماعة فيدركون أنفسهم كأعضاء في أسرة أو في فصل دراسي أو فريق معين.

3- يتصرف أعضاء الجماعة إزاء العوامل والظروف البيئية التي تواجههم تصرفا معيناً قد يمكن التنبؤ به، فمثلا يمكن أن نتوقع كيف يتصرف أعضاء الأسرة إذا ما واجهوا مشكلة عامة تمس كيان الأسرة ومستقبلها.

4- الغرض المشترك: يعمل أعضاء الجماعة كفريق واحد لتحقيق أهداف مشتركة بين أعضاء الجماعة.

5- الهوية الاجتماعية: أي يدرك كل أعضاء الجماعة أنفسهم كوحدة واحدة.

6- تتكون الجماعة من عضوية فردين أو أكثر ولا يمكن أن تتشكل الجماعة بين شخصين على الأقل وليس هناك حد معين لعدد أفراد الجماعة. (19)

وتؤكد هذه الخصائص على ضرورة الاتصالات بين أفراد الجماعة التي من شأنها تعزيز أهداف الجماعة وتحقيقها، وذلك بوجود قائد للجماعة يوحد جهود الجماعة للعمل كفريق واحد.

النظريات المفسرة لتكوين الجماعة :

من أهم النظريات التي اهتمت بتفسير تكوين الجماعة ما يلي:

أولاً- نظرية القرب : وترى هذه النظرية بأن شعور الانتماء أو الرغبة في الانضمام للجماعة يتأثر بالواقع المادي للقرب أو الجوار حيث تتكون الجماعة غالبا من الأفراد الذين يعملون في منطقة جغرافية متقاربة، أو يعملون على ماكنة إنتاجية واحدة وهكذا، وقد أثبتت الدراسات الميدانية الحديثة على أن للتقارب المادي في العمل دلالات ومؤشرات أكيدة في تكوين هذه الجماعات على عكس التباعد المادي للعمل الذي لا يشجع على خلق مثل هذه الجماعات.

ثانيا- نظرية هومانس لتكوين الجماعة: وتقوم هذه النظرية على ثلاث عناصر أساسية هي :

1- الأنشطة وتمثل المهمات أو التصرفات وأفعال الأشخاص داخل الجماعة.

2- التفاعل ويمثل أنماط الاحتكاك بين الأشخاص المختلفين عن طريق الاتصال فيما بينهم لإنجاز المهمات داخل الجماعة.

3- المشاعر وتمثل الأحاسيس التي يشعر بها الأفراد وتتولد لديهم أثناء الاتصالات، وبها يدركون العالم المحيط بهم، وللمشاعر عناصر ومظاهر عديدة كالعطف والاحترام والمحبة والفخر والتودد (وعكس ذلك العدا والازدراء والخوف والكراهية..)

ويرى هومانس أن الجماعة الصغيرة هي بمثابة النظام الداخلي، في حين البيئة التي تعمل بها الجماعة هي النظام الخارجي وبين النظامين علاقات من الفعل ورد الفعل.

ثالثاً- نظرية الاتزان: تقترن هذه النظرية باسم نيوكومب وتقوم على افتراض أن انجذاب الأفراد إلى بعضهم البعض يستند إلى الاتجاهات المشتركة نحو الأهداف وسبل تحقيقها، إذ أن ذلك يسهم تحقيق درجة متوازنة بين الانجذاب وتكوين الأهداف المشتركة، ولا تهمل هذه النظرية عمليتي القرب المادي والتفاعل بين الأفراد وأثرهما في خلق درجة الانجذاب بينهم، فلأهداف والاتجاهات المشتركة بين الأفراد دور بارز في تكوين الجماعات البشرية، لأن المصالح والأهداف المشتركة تسهم في تكوين درجات عالية من الانجذاب والسعي المشترك لتحقيقها.

رابعاً- نظرية التبادل: وتعد هذه النظرية مقارنة بين العوائد المتحققة للفرد من وجوده في الجماعة مقابل كلفة انتمائه لها، إذ كلما زادت العوائد التي يحققها الفرد من الانتماء للجماعة زادت سبل الانجذاب والتفاعل والمشاركة فيها، وبالعكس كلما ضعفت العوائد المتوقعة من هذه العلاقة أدى ذلك على تفكك الارتباط الجماعي وهكذا..⁽²⁰⁾

دينامية الجماعة:

تندرج دراسة الجماعات تحت اسم دينامية الجماعة، وهو مصطلح قدمه كيرت لوين (1935) ليمثل عمليتين رئيسيتين تحدثان داخل الجماعة، وإحدى هاتين العمليتين هي عملية التماسك التي تهتم بتطوير والمحافظة على الجماعة، والثانية هي عملية التحرك التي هي نشاط تسعى الجماعة من خلاله لتحقيق الأهداف، وتهتم دينامية الجماعة في معناها الواسع بمجموع المكونات والسيرورات التي تتدخل في حياة الجماعات وعلى الأخص الجماعات التي يكون أفرادها في وضع وجه لوجه، بمعنى أن وجود الأفراد يكون نفسياً ويرتبطون فيما بينهم، ووجود تفاعل ممكن فيما بينهم، ويعني هذا أن دينامية الجماعات تهتم ببناء الجماعة ومراقبة سيرورتها النماية، ورصد التفاعلات النفسية والاجتماعية التي توجد بين الأفراد داخل الكل الجماعي.

وتعتبر دينامية الجماعة المجال الذي يهتم بالقوى المؤثرة على تفاعل الأفراد داخل الجماعة وما يتمخض عنه من نتائج وأساليب أداء الجماعة لوظائفها.⁽²¹⁾

ويمكن القول أن دينامية الجماعة هي التفاعل مضافاً إليه عنصر التغيير.

تماسك الجماعة:

يعتبر مفهوم تماسك الجماعة من أكثر مفاهيم المنظمة تأثيرا في ديناميكية الجماعة وعاملا مساعدا في فهم سبل تكوين الجماعة واستقرارها، كما يمكن التعبير من خلاله عن خصائص الجماعات الصغيرة، ويعبر تماسك الجماعة عن قوة الروابط بين أفرادها ومدى تكاتفهم واتحادهم. (22)

ويقصد بتماسك الجماعة هو مدى جاذبية الجماعة وهي قوى الترابط بين أعضاء الجماعة، فكلما زاد تماسك الجماعة كلما زاد تأثيرها على أعضائها، وتزيد قدرتها على تغيير اتجاهات وأفكار وسلوك الأعضاء.

وقد أشار روبرت ورونالد إلى أنه تم تنقيح مفهوم التماسك في الآونة الأخيرة، وقد برز من هذا التنقيح أن التماسك مفهوم متعدد الأبعاد والتي تتمثل في:

- ✓ المهمة والتماسك الاجتماعي
- ✓ التماسك الرأسي والأفقي
- ✓ الانتماء
- ✓ الروح المعنوية

العوامل المؤثرة على تماسك الجماعة:

وتقسم عوامل تماسك الجماعة إلى نوعين:

- 1- عوامل داخلية خاصة بالجماعة، ثمة عوامل تخص الجماعة يطلق عليها العوامل الداخلية وفيها:
 - أ- درجة التفاعل بين أعضاء الجماعة، كلما كان هناك اتصال وتفاعل مستمر ايجابي بين الأعضاء كلما زاد ذلك من تماسك الجماعة والعكس صحيح .
 - ب- قدرة الجماعة على تحقيق الأهداف المشتركة للجماعة، وترتبط قدرة الجماعة على تحقيق أهداف أفرادها بعلاقة طردية مع درجة تماسكها.
 - ج- درجة تشابه قيم واتجاهات الأفراد في الجماعة .
 - د- درجة اعتمادية الأعضاء على الجماعة، كلما ازدادت درجة اعتمادية العضو على الجماعة في إشباع حاجاته، كلما ازداد تمسكه بالجماعة.
 - هـ- المكانة الاجتماعية للجماعة.
 - و- حجم الجماعة، حجم أكبر تماسك أقل وبالعكس.
 - ز- التجانس بين الأعضاء.
- 2- عوامل خارجية خاصة ببيئة الجماعة.
 - أ- التنافس بين الجماعات في المنظمة.
 - ب- نمط القيادة في المنظمة (ديمقراطي، أم دكتاتوري). (23)

أنماط القيادة:

ويمكن التمييز بين ثلاثة أنماط قيادية هي:

1- القيادة الأوتوقراطية أو الاستبدادية:

ويعتبر هذا النمط تطبيقاً لمفهوم نظرية X لماكريجور التي تفترض أن الفرد له احتياجات يمكن الوفاء بها، ولا داعي لمشاركته في اتخاذ القرارات. ومن أهم مظاهر هذا النمط شيوع ظاهرة الهيمنة الانفرادية في عملية اتخاذ القرارات، ووضع السياسات، إذ تتجلى لدى القائد الأوتوقراطي النزعة الفردية في التعامل مع الغير وظهور الاتجاهات الاستبدادية في الرأي، حيث أنه يشرف تفصيلاً على التعليمات وصيغ تنفيذها، ويمكن تحديد السمات العامة لنزعة القيادة الأوتوقراطية في:

- ضعف التفاعلات الاجتماعية بين أعضاء المنظمة.
 - عدم القدرة على أداء الأعمال إلا من خلال سبل الإشراف المباشر على الأعضاء.
 - تتصف الجماعة العاملة تحت ظل القيادة الأوتوقراطية بانخفاض المعنوية، وضعف التماسك، وارتفاع شكاوي الأعضاء، وارتفاع معدل دوران العمل والغياب، وازدياد نزاعات العمل.
 - ضعف قنوات ومحتوى الاتصالات بين الأفراد وعدم انتظامها وبروز ظواهر الروح السلبية.
- والملاحظ على هذا النمط من القيادة هو عدم قدرة العمال على الإبداع والابتكار، كذلك صعوبة تنمية العلاقات وتحقيق التكيف الاجتماعي وقد يتوقف العمال عن العمل بمجرد غياب الرئيس.

2- القيادة الديمقراطية:

ويمكن تحديد سماتها في:

- يتم تحديد السياسات العامة للمنظمة وفقاً لأسلوب المناقشة الحرة بين الأعضاء أما القرار فإنه يصدر في ضوءها اعتيادياً من القائد.
- موضوعية القائد في الثناء والنقد ومحاولته تعميم الاتجاه الموضوعي على الجماعة.
- الأعضاء مخيرون في العمل مع من ينسجمون معه
- يعبر القائد عن رأيه الأغلبية في القرارات المتخذة من قبله.
- يتسم القائد بالروح الاجتماعية المتفاعلة والثقة العالية في إنجاز المهمات بالمشاركة الهادفة مع الجماعة.
- تتسم الجماعة بالتماسك والتفاعل الاجتماعي، والمعنوية العالية والاتصالات الفاعلة، وروح الثقة والمودة والتعاون البناء في تحقيق أهداف المنظمة.

ونلاحظ على نمط القيادة الديمقراطي ارتكازه على ثلاث مرتكزات أساسية تتمثل في إقامة العلاقات الإنسانية بين القائد والمرؤوسين وإشراكهم في بعض المهام القيادية وتفويضهم السلطة.

2- القيادة الفوضوية:

ويمكن إبراز أهم سمات القيادة الفوضوية في:

- إعطاء الحرية الكاملة للأفراد أو المرؤوسين في إنجاز المهمات دون أدنى تدخل فيها .
- عدم المشاركة في أعمال المرؤوسين وأدائهم بشكل تام.
- عدم التدخل في الأعمال التي تتاط بالأفراد إلا في حدود ضيقة جداً، ولذلك تبرز ظاهرة تدني مستويات الأداء وضعف العلاقات القائمة بين الأفراد.
- ضعف التماسك وضيق العلاقات الاجتماعية وضعف الروح المعنوية وعدم التعاون في إنجاز المهمات. (24)

ويلاحظ على هذا النمط من القيادة أنه يضعف الاهتمام بالعمل ويساعد على التهرب من المسؤولية مما يؤدي إلى سيادة الفوضى وغياب الرقابة الفعالة، والفرد الذي يعمل بحرية مطلقة يصعب ضبطه مما يؤدي إلى حدة الروح الفردية وبالتالي صعوبة قيادتها وتوجيهها نحو الأهداف المطلوبة.

ولابد أن نشير هنا إلى مصطلح القيادة الكارزمية ويعتبر ماكس فيبر أول من أعطى المصطلح صبغة سياسية عندما استخدمه للإشارة إلى القدرة التي يتمتع بها شخص معين للتأثير في الآخرين إلى الحد الذي يجعله مركز قوة بالنسبة لهم، حيث يمنحه الواقعون تحت تأثيره حقوقاً تسلطية عليهم كنتيجة لقدرته التأثيرية هذه.

فالمزايا التسلطية التي يتمتع بها الشخص ويمارسها على العاملين تتبع أساساً من اعتقادهم بأن لهذا الشخص صفات وقدرات خارقة مثل أنه صاحب مهمة إلهية مقدسة، أو بأن لديه قدرات إدراكية غير طبيعية وأنه يتحلى بفضائل تعلو مرتبة البشر لتسمو به إلى مرتبة أعلى.

وتعتبر نظرية ماكس فيبر في السلطة هي من أشهر ما ارتبط باسمه، وفيها بحث عن الأسباب التي تحمل الناس على الرضوخ للأوامر الصادرة عن السلطة العليا.

ولقد قسم فيبر السلطة إلى ثلاثة أقسام هي:

1- السلطة التقليدية: وهي التي تستمد شرعيتها والتزام العاملين بأوامرها من الأعراف والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع الذي تتواجد فيه المنظمة.

2- السلطة القانونية العقلانية: وترتكز شرعيتها على إيمان العاملين بقانونية مجموعة من القواعد والإجراءات ويحق للذين يصلون إلى السلطة وفقاً لها في أن يمارسوا سلطاتهم ويصدروا أحكامهم التي تكون ملزمة للجميع.

3- السلطة الكارزمية: والتي تستمد شرعيتها من إيمان الآخرين بقدراتها الخارقة، أي القيادة التي لها القدرة على تحفيز الأفراد لتقديم أداء عال.

بعض الدراسات السابقة التي تناولت أنماط القيادة وتماسك الجماعة:

في هذا العنصر نورد بعض الدراسات السابقة التي تطرقت إلى علاقة نمط القيادة بتماسك الجماعة وأي الأنماط القيادية أكثر تأثيراً على تماسك الجماعة وديناميتها وهي كمايلي:

1- دراسات جامعة أيوا Iowa:

وتعتبر هذه الدراسة من بين الدراسات المهمة التي قام بها مجموعة من الباحثين بجامعة أيوا وهم: Ronald Lippit & Ralph White وتحت إشراف Kurt Lewin الذي يعتبر الأب الروحي لمفهوم حركية أو دينامية الجماعة، وقد تم تطبيق ثلاثة أنماط من السلوك القيادي وهي:

1- الاستبدادي المنفرد (الأوتوقراطي المتسلط)

2- الديمقراطي

3- الفوضوي المتساهل

ومن خلال النتائج تم التوصل إلى أن الجو الديمقراطي ينتج جماعة أكثر تعاوناً وأكثر ايجابية، وأكثر تقبلاً لأفرادها بعضهم لبعض، بينما ينتج الجو الاستبدادي جماعة سلبية مفككة غير متعاونة، أما الجو المتسيب الفوضوي فينتج جماعة تسود داخلها الفوضى.⁽²⁵⁾

وبالتالي وحسب Lewin فإن النمط الديمقراطي هو أفضل نمط قيادي حيث يساعد على تحقيق الأداء الجيد والرضا عن العمل فضلاً عن تماسك الجماعة وإثارة دافعيتها للعمل، كما أن الأفراد أيضاً يفضلون العمل في ظل هذا النمط القيادي.

2- دراسة ليكرت وأنماط القيادة الأربعة:

استمرت الدراسة والتجارب المكثفة حول أساليب (أنماط) القيادة في العديد من المنظمات، وذلك للتعرف على السلوك القيادي في الوحدات التنظيمية ذات الإنتاجية المرتفعة ومقارنته بالسلوك القيادي في الوحدات التنظيمية ذات الإنتاجية المنخفضة وقد اقترح ليكرت Likert أربعة أنظمة قيادية وهي:

1- النظام التسلطي المستغل

2- النظام الأتوقراطي الخير

3- النظام المشارك

4- النظام الديمقراطي الاستشاري

جدول رقم (1) يوضح نتائج دراسة ليكرت

عناصر القيادة	نظام رقم (1)	نظام رقم (2)	نظام رقم (3)	نظام رقم (4)
1-الثقة في المرؤوسين	لا يثق في مرؤوسيه	ثقة السيد لخادمه	ثقة كبيرة ولكن ليست كاملة ولا يزال يرغب في السيطرة على القرارات	ثقة كاملة في المرؤوسين في جميع الأمور
2-شعور المرؤوسين بالحرية في مناقشة أمور العمل	انعدام الشعور بأي حرية لمناقشة أمور العمل	لا يشعر المرء بحرية كبيرة في مناقشة العمل	يشعر الفرد بحرية نوعا ما في مناقشة العمل	يشعر المرؤوسين بحرية كاملة
3-محاولة الرؤساء إشراك المرؤوسين	نادرا ما يسعى الرؤساء للحصول على آراء المرؤوسين لحل مشاكل العمل	يسعى الرئيس أحيانا للحصول على آراء المرؤوسين	يحاول الاستفادة من أفكارهم بشكل بناء.	يسعى دائما للحصول على أفكار المرؤوسين ويحاول دائما استخدامها

المصدر: حسين حريم، السلوك التنظيمي، سلوك الأفراد والجماعات في منظمات الأعمال، دار ومكتبة الحامد، الأردن، 2004، ص 203

وأشارت النتائج إلى أن الأقسام الأعلى إنتاجية استخدمت النظامين رقم (3) و(4) والأقل إنتاجية استخدمت النظامين رقم (1) و(2) وذلك بغض النظر عن مجال عمل المدير أو إن كان بوظيفة تنفيذية أو استشارية.⁽²⁶⁾

ويتضح هنا علاقة النمط القيادي بتماسك الجماعة، حيث أن النمط الديمقراطي والمشارك حسب دراسة ليكرت كان أكثر تأثيرا على جماعة العمل أو المرؤوسين من خلال الإنتاجية العالية لهذه الأقسام على عكس الأقسام التي ساد فيها النمط الأوتوقراطي التسلسلي والتي تميزت بإنتاجية منخفضة. ومن خلال هذه الدراسات يتبين لنا علاقة الأنماط القيادية بتماسك أو ضعف تماسك جماعة العمل، ذلك أن النمط الديمقراطي هو النمط الذي يستطيع زيادة تماسك هذه الجماعات عن طريق تفعيل الاتصالات

والمشاركة في اتخاذ القرارات، مما يؤدي إلى رفع الروح المعنوية للأفراد وزيادة ولائهم والتزامهم، وبالتالي تماسك الجماعة وتحقيق أهدافها.

إضافة إلى ذلك فالنمط الديمقراطي المشارك هو الذي يهتم بالعمل والعاملين معاً، وهو أكثر الأنماط فعالية سواء فيما يتعلق بمستوى الأداء أو مستوى التجديد والابتكار والإبداع.

خصائص التنظيمات الحديثة:

تتميز التنظيمات الحديثة بخصائص ومواصفات يمكن عرضها فيما يلي:

أ- الإبداع: والذي يعرف بأنه القدرة على خلق طرق جديدة لتطوير المنتجات والتكنولوجيا، وأساليب العمل.

ب- تحمل المخاطرة: وهي الرغبة في التضحية بالموارد مع احتمال النجاح أو الفشل في تحقيق العائدات والنتائج المرجوة.

ت- المبادرة: وهي الرغبة في أن تكون الأول في تشكيل البيئة لتحقيق النجاح.

ث- الاستقلالية في العمل: لتطوير الأفكار الجديدة المقرونة بالرغبة والقدرة على السلوك التنافسي المتحدي.

ج- الهيكل الإداري الذي يؤمن الاستقلالية والحرية في العمل ويعزز الإبداع والابتكار، فالمركزية والرسمية وتعدد الأقسام والتداخل فيما بينها يحد من إمكانية تبني التوجه الريادي للإدارة، لأن الهيكل التنظيمي الذي يتصف بالمركزية والرسمية وتعدد الأقسام وتداخلها يؤثر سلباً على التوجه الريادي الذي يمكن أن تتمتع به المنظمة.⁽²⁷⁾

ويتضح هنا أن التنظيمات الحديثة التي تعمل في بيئة معقدة هي التي تزيد حاجتها إلى هذه الخصائص، مما يحتم عليها العمل على تحسين قدرات العاملين فيها ومحاولة التكيف والتأقلم مع التغيرات البيئية لزيادة كفاءة المنظمة، ومما يساعد على تحقيق ذلك وجود قيادة إبداعية تعمل على تفجير الطاقات الكامنة لدى المرؤوسين وتوجيهها لتحقيق التميز والريادة للمنظمة.

خاتمة:

وعليه ومن خلال ما سبق عرضه في هذا المقال فإننا نصل إلى النتائج التالية:

- القيادة ظاهرة اجتماعية تنمو وسط تجمع بشري فعال، فهي بذلك ضرورة اجتماعية.
- نجاح القيادة يكمن في كفاءة القائد وقدرته على التأثير على أداء العمل وعلى اتجاهات الأفراد، حيث يتميز القائد عن غيره من أعضاء جماعة العمل أو المنظمة ككل بكونه الفرد الذي يمتلك القدرة التأثيرية لتوحيد جهود الجماعة وتوجيهها نحو إنجاز الأهداف.
- لا بد على القائد من إتباع نمط قيادي يركز على تماسك الجماعة، من خلال تعزيز روح الانتماء للجماعة والعمل على رفع الروح المعنوية لأداء مهامهم بفعالية وإبداع، وجودة في الإنتاج.

- مشاركة أفراد الجماعة في اتخاذ القرارات وصناعتها له تأثير على شعورهم بتحقيق الذات، وبالمحصلة على تماسك الجماعة.
 - تبين أن النمط القيادي الديمقراطي هو النمط الذي يساعد على تماسك الجماعة، لأنه يسمح بالمشاركة في اتخاذ القرارات وإبداء الرأي وبالتالي فإن أعضاء الجماعة يتكون لديهم شعور بالرضا والثقة والاستقرار مما يساهم في تماسك الجماعة وذلك بفعل القرارات العادلة للقائد والتي تعبر عن أفراد الجماعة وتنعكس ايجابيا على مصلحة المنظمة بصفة عامة.
- الهوامش:**

-
- 1- طلعت إبراهيم لطفي، علم اجتماع التنظيم، دار غريب، القاهرة، 2007، ص 74.
 - 2- عبد الرحيم الشاذلي يحي عبد الله، "أثر الأنماط القيادية في فاعلية الأداء الوظيفي"، مجلة الدراسات والبحوث، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد 16، جوان، 2016، ص 11.
 - 3- صالح محمد علي أبو جادو، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار المسيرة، الأردن، 2001، ص 160.
 - 4- صلاح الدين محمد عبد الباقي، السلوك الفعال في المنظمات، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 171.
 - 5- صالح محمد علي أبو جادو، مرجع سابق، ص ص 167-169.
 - 6- خليل محمد حسن الشماع وخضير كاظم محمود، نظرية المنظمة، دار المسيرة، الأردن، ط 5، 2014، ص 217.
 - 7- إبراهيم عبد العزيز شيحا، مرجع سابق، ص 310.
 - 8- عبد الرحمان العيسوي، دراسات في علم النفس المهني والصناعي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1997، ص 235.
 - 9- خليل محمد حسن الشماع وخضير كاظم محمود، مرجع سابق، ص 218.
 - 10- صالح محمد علي أبو جادو، مرجع سابق، ص ص 180.
 - 11- محمد شفيق، العلوم السلوكية، مدخل إلى علم النفس الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2000، ص 100.
 - 12- خليل محمد حسن الشماع وخضير كاظم محمود، مرجع سابق، ص 220.
 - 13- عبد المرید عبد الجابر قاسم، دينامية الجماعة بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة، الأردن، ط 1، 2017، ص 77.
 - 14- دينكن ميتشيل، معجم علم الاجتماع، ترجمة ومراجعة: إحسان محمد الحسن، دار الطليعة، بيروت، 1986، ص 108.

-
- 15- حسان الجيلاني، **الجماعات في التنظيم**، دراسة نفسية اجتماعية للجماعات في المنظمة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 16-17.
- 16- عبد الغفور مرازقة وآخرون، **السلوك البشري المعاصر في منظمات الأعمال**، المفاهيم والمحددات، دار الأمة، الجزائر، 2017، ص 185.
- 17- صباح أحمد محمد النجار، **العلاقات السوسيو مترية في الجماعات الصغيرة**، دار الحامد، الأردن، ط1، 2013، ص 29.
- 18- المرجع السابق، ص 30.
- 19- عبد المرید عبد الجابر قاسم، مرجع سابق، ص 87.
- 20- خليل محمد حسن الشماع وخضير كاظم محمود، مرجع سابق، ص ص 152-153.
- 21- عبد المرید عبد الجابر قاسم، مرجع سابق، ص ص 26-27.
- 22- خليل محمد حسن الشماع وخضير كاظم محمود، مرجع سابق، ص 155.
- 23- عبد المرید عبد الجابر قاسم، مرجع سابق، ص ص 198-199.
- 24- المرجع السابق، ص ص 215-216.
- 25- حسين حريم، **السلوك التنظيمي**، سلوك الأفراد والجماعات في منظمات الأعمال، دار ومكتبة الحامد، الأردن، 2004، ص 202.
- 26- المرجع السابق، ص 203.
- 27- إلهام فخري طلمية ، **التسويق في المشاريع الصغيرة**، دار المناهج، الأردن، 2009، ص 49.

الأحداث المنحرفين في الجزائر: بين الرعاية و الإصلاح

قراءة سوسيولوجية " لواقع رعاية الأحداث المنحرفين في الجزائر "

**The events of delinquents in Algeria: between reform and care
sociological reading "The reality of the care of juvenile delinquents in Algeria" .**

حمار سامية باحثة دكتوراه جامعة حسيبة بن بو علي الشلف

لأستاذ : تقيّة محمد مهدي حسان جامعة حسيبة بن بو علي الشلف

ملخص :

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على الحدث المنحرف، وكيفية التكفل به من طرف مراكز إعادة التربية، والتطرق إلى البرامج التي تقدمها هذه المراكز بهدف إعادة تأهيل الأحداث المنحرفين وتسوية سلوكهم وادماجهم في المجتمع. وفريق العامل القائم على تنفيذ تلك البرامج، وسنحاول الاجابة على التساؤل التالي: ما الدور الذي تلعبه مراكز إعادة التربية للحد أو التقليل من ظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر؟

الكلمات المفتاحية: الانحراف، الحدث المنحرف، رعاية الأحداث المنحرفين، مراكز إعادة التربية والتأهيل.

This paper aims to shed light on juvenile delinquents, and how to ensure that by the end of the re-education centers, and to address the programs offered by the centers with a view to the rehabilitation of juvenile delinquents and the settlement of their behavior and their reintegration in the community. And the working group on the implementation of those programs, and we will try to answer the following: What is the role of centers of education to limit or reduce the phenomenon of juvenile delinquency in Algeria?

Keywords: delinquency, juvenile delinquents, the care of juvenile delinquents, re-education and rehabilitation centers.

مقدمة :

تعد ظاهرة انحراف الأحداث من الظواهر الاجتماعية الخطيرة و القديمة في الوقت نفسه، فهي موجودة منذ العصور القديمة، و لكن كيفية التعامل معها تختلف من مجتمع إلى اخر و من مكان إلى آخر و من زمان إلى آخر، حيث كان يتم معاملة الحدث المنحرف على أنه مذنب و مجرم يستحق العقاب بدون رحمة أو شفقة مثله مثل الراشدين، أي انتهاج السياسة العقابية لا الإصلاحية، فيتم ضربهم و سجنهم مع الكبار و تعذيبهم بالجلد و التقيد بالسلاسل، و ارغامهم على الأعمال الشاقة، باختصار ينال الحدث عقوبة بدنية قاسية جدا، وظالمة و للإنسانية، و بقيت هذه المعاملة على حالها حتى نهاية القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر، ولم يكون هناك مؤسسات أو مراكز خاصة بالأحداث المنحرفين في ذلك الوقت .

أما في العصر الحديث، ونتيجة لظهور منظمات و حركات انسانية عالمية و اقليمية على غرار منظمة الامم المتحدة لحقوق الانسان، المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب و غيرها من المنظمات التي تدعو إلى ضرورة احترام حقوق الانسان و كرامته، و ضرورة حماية الاطفال و رعايتهم، وهذا التغير أدى إلى تغير السياسة الجنائية في العالم، و ظهرت سياسة جنائية حديثة تنظر إلى المنحرف على أنه ضحية يجب مساعدته، و إعادة تأهيله و ادماجه في المجتمع .و عليه فلقد انتهجت مراكز و مؤسسات اعادة التربية و التأهيل الاسلوب الاصلاحى، و اعتدت في وضع استراتيجياتها وبرامجها على متخصصين في الخدمة الاجتماعية و في علم النفس، و في التربية و القانون بهدف تقديم الرعاية الكاملة للحدث المنحرف و اعادة تكوين شخصيته و تسوية سلوكه.

و تعد الجزائر كغيرها من دول العالم تبنت بعد الاستقلال السياسة الاصلاحية و ليس العقابية، وذلك بالنظر إلى الحدث المنحرف على أنه ضحية يجب مساعدته، و توجيهه و اصلاحه، حيث عملت الجزائر على سن تشريعات خاصة بهذه الفئة لحمايتهم، و ابراز كيفية رعايتهم و التكفل بهم، و توضيح حقوقهم و واجباتهم داخل المؤسسات المتخصصة برعايتهم، و انشاء مراكز و مؤسسات عبر التراب الوطني المتخصصة برعاية الاحداث المنحرفين و تجنيد الطاقات البشرية لتكفل بهم، لكن هذا لم يمنع من تنامي ظاهرة انحراف الاحداث في الجزائر، و عودت الاحداث إلى الانحراف بعد خروجهم من المؤسسات و المراكز المتخصصة بإعادة التربية و الادماج. وهذا يدفعنا إلى محاولة التعرف أكثر على مراكز و مؤسسات اعادة التربية بأنواعها و برامجها لنستطيع التعرف أكثر على واقع الرعاية في الجزائر. و تهدف هذه الورقة البحثية الى تسليط الضوء على المحاور الرئيسية التالية:

1/ كيف نشأت المراكز المتخصصة بإعادة التربية في الجزائر؟

2/ ما هي أنواع و دور مراكز إعادة التربية في الجزائر؟

3/ كيف هو التنظيم الإداري والعمل بمؤسسة إعادة التربية؟

4/ ما هي أنواع البرامج التعليمية و التأهيلية بمراكز إعادة التربية؟

5/ ما هي أنواع المعوقات بمراكز إعادة التربية؟

1/ نشأة المراكز المتخصصة بإعادة التربية في الجزائر:

تعود نشأة مراكز إعادة التربية بالجزائر إلى الفترة الاستعمارية، حيث كانت تابعة لوزارة العدل بموجب اتفاقية عقدت بين وزارة الشبيبة والرياضة آنذاك ووزارة الحماية الاجتماعية حاليا ما تسمى بوزارة العدل، حيث مان الاستعمار الفرنسي يعذب الصغار في السجون و يعاملهم معاملة الكبار من حيث القسوة و الشدة و الظلم و التكيل.

بعد الاستقلال حافظت الجزائر على هياكل مراكز إعادة التربية و حاولت فتحها من جديد بإطارات جزائرية، خاصة وأن ظاهرة الجريمة و الانحراف تقشت في العشرية الأولى من الاستقلال وذلك بفعل عدة عوامل نذكر منها على سبيل المثال، الفقر و الجهل، ضعف الوعي الديني و الهجرة إلى المدن.... إلخ ففي

الفترة ما بين 1963-1972 م قطت المحاكم الجزائرية على 35420 حدث منحرف، أي بمعدل سنوي يقدر ب 3500 منحرفا .

أما العشرية الثانية ما بين 1972-1981 م فقد حكم على 82756 حدثا أي بمعدل 8200 حدث سنويا، و في سنة 1970 كان عدد المنحرفين 174000 حدثا تتراوح أعمارهم ما بين 14 و 17 سنة، أما سنة 1980 فقد قدر عددهم 1789000 حدثا، و بهذا قدر ارتفاع خلال العشر السنوات ب 53% .

أما فيما يخص مراكز إعادة التربية فإنه بعد 1962 م تأسست مديرية فرعية لحماية الطفولة و المرافقة، وهي مديرية مستقلة تعمل⁽¹⁾ بالتنسيق مع وزارتي العدل و الداخلية، وكان نطاق عملها محدود فهي تعنى فقط بالأحداث المنحرفين الذين استشهد أباءهم في حرب التحرير وليس لهم من يكفلهم، وقد بلغ عدد مؤسسات إعادة التربية 13 مؤسسة سنة 1960 م منها (08) تتكفل بمجموع (710) حالة تابعة لوزارة العدل، و (05) ذات طابع حر تابعة للكنيسة و اسندت مهام تسييرها فيما بعد لوزارة الشباب و الرياضة آنذاك، كما فتحت مراكز مؤقتة أخرى و تم تعميم مصالح الملاحظة على المدن الكبرى، حيث اقتضت المهام التنظيمية الإدارية و البيداغوجية لهذه المصالح و المراكز، في تمديد سريان الأنظمة الفرنسية باقل الامكانيات المادية و التأطير البشري غير المؤهل بنسبة 60 % . بعد أن كانت 26 مؤسسة تم إغلاقها نظرا لعدم توفر المربين والاطارات المتخصصة، وبعدها وضعت وزارة الشبيبة والرياضة مخططا لإنشاء 19 مؤسسة لحماية الطفولة والمرافقة من الانحراف. وفي بداية السبعينات أصبح عدد هذه المؤسسات 31 مؤسسة تتسع ل 3720 حدثا.

في فترة التسعينات أي العشرية السوداء استفحلت ظاهرة الانحراف في المجتمع الجزائر و كانت فترة الاحداث عرضة لهذه الظاهرة، فقد بلغ عدد الأحداث المنحرفين في الفترة ما بين 1998 - 2002 م 31737 حدثا منحرفا، بمعدل 27.31% وهذا ما دفع بوزارة العدل بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإنشاء مراكز استماع⁽²⁾ و إعادة إدماج اجتماعي لشباب المنحرف الذين أتموا مدة عقوبتهم، وكانت تحت اشراف الكشافة الاسلامية الجزائرية (شرع حتى العام 2007 م في انجاز 24 مركزا من ضمن 48 مركزا مبرمجا) .

وحسب المعطيات التي نشرتها وسائل الاعلام الوطنية فقد تبين زيادة في عدد جرائم الاحداث بنسبة تقدر ب 4% في الفترة ما بين 2004-2005 م، اما في سنة 2007 م فلقد تم توقيف 1592 حدا من أصل 30878 موقوفا، لتبرز لسطح ظاهرة الهجرة السرية.

و مراكز إعادة التربية هي مراكز معدة خصيصا لاستقبال الأحداث، و هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية، وذمة مالية خاصة بها، وتتكفل برعاية الأحداث الذين لم يكملوا 18 سنة من عمرهم، بقصد إعادة تربيتهم، و الذين كانوا موضوع أحد التدابير المنصوص عليها في المادة 444 من الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق ل 8 يناير 1966 و المعدل والمتمم لقانون الاجراءات الجزائية⁽³⁾ و صدرت في حقهم أوامر و أحكام بالوضع أو الايداع من قبل

الجهات القضائية المختصة سيما منها، أقسام الأحداث بالمحاكم أو غرف الأحداث بالمجالس القضائية، كما تنقسم إلى نوعين منها ما هو تابع لوزارة العدل كمراكز إعادة التربية و ادماج الأحداث، و كذلك الأجنحة الخاصة بهم في المؤسسة العقابية، ومنها ما هو تابع لوزارة العمل و الحماية الاجتماعية، طبقا للأمر 75/64 المؤرخ في 1975/09/26 م، المتضمن إحداث المؤسسات و المصالح المكلفة بحماية الأحداث، و لا تختص المراكز التخصصية لإعادة التربية بقبول الأحداث المتخلفين بدنيا أو عقليا (4). حيث يتم ترتيب و توزيع الأحداث المحبوسين داخل المركز حسب جنسهم ووضعيته الجزائية، ويخضعون لفترة ملاحظة و توجيه و متابعة، يتم تطبيق النظام الجماعي على الأحداث، غير أنه يمكن لأسباب صحة أو وقائية عزل الحدث خلال تواجده بالمركز أو الجناح المخصص للأحداث بالمؤسسة العقابية، ويعامل معاملة تراعى فيها خصوصية هذه المرحلة العمرية و شخصية الحدث و حالته النفسية، ويتم صون كرامته الانسانية (5).

2 / أنواع ودور مراكز إعادة التربية في الجزائر :

تمت الإشارة في بداية هذا الفصل إلى أن المشرع الجزائري ميز بين المراكز المخصصة لاستقبال الأحداث الجانحين على تلك المعدة للأحداث الذين هم في خطر معنوي وتصنف المؤسسات والمراكز المخصصة لاستقبال الأحداث الجانحين كما يلي:

1/2: المراكز المتخصصة في إعادة التربية والتأهيل:

وتشتمل على (03) مصالح ولكل واحدة منها مهام محددة وهي:

1- مصلحة الملاحظة: وهي مصلحة داخلية تتولى دراسة شخصية الحدث وملاحظتها نفسيا واجتماعيا بالملاحظة المباشرة بواسطة مختلف الفحوص والتحقيقات يقوم بها أعضاء الطاقم البيداغوجي وتحديدًا المساعد الاجتماعي والأخصائي النفسي. كما يشتركان في لجنة العمل التربوي التي تنشأ على مستوى المراكز ويرأسها قاضيا لأحداث، بحيث تقوم هذه الأخيرة بدراسة كل حدث وتقتراح من حين لآخر على قاضي الأحداث إعادة النظر في التدابير التي سبق له أن اتخذها، والاقامة في هذه المصلحة لا يمكن أن تقل عن 03 أشهر، ولا يجب أن تزيد عن 06 أشهر.

2- مصلحة إعادة التربية : تقوم هذه المصلحة وفقا لمقتضيات المادة (11) من الأمر 64-75 السابق ذكره بتزويد الحدث بالتربية الأخلاقية و الوطنية و الرياضية و التكوين المدرسي وكذا المهني قصد إعادة دمج الحدث اجتماعيا، وفقا لمقررات البرامج الرسمية المعدة من طرف الوزارة المعنية (وزارة التربية الوطنية، وزارة التعليم و التكوين المهنيين)، وهذا بالتنسيق مع مصلحة الملاحظة التي يعد الأخصائي النفسي و المساعد الاجتماعي أطرافا فاعلة فيها، و تقوم المصلحتان برفع تقرير إلى قاضي الأحداث بشكل دوري كل 03 أشهر حول وضع الحدث و تطوره، والإجراءات البيداغوجية و التربوية الواجب اتخاذها بشأنه.

3- مصلحة العلاج البعدي : وهي بمثابة جهاز للمتابعة و المعالجة البعدية، تأتي مهمتها بعد مصلحة الملاحظة و مصلحة إعادة التربية وفقا للمادة (12) من الأمر 64-75، وتندرج مهمتها في المتابعة والعلاج البعدي، قصد مباشرة إجراءات عملية تطبيقية بإدماج الحدث اجتماعيا، وفي هذا الاتجاه تتخذ تدابير مثل وضع الحدث في ورشة خارجية قصد التكوين المهني و التعليم تحت إشراف لجنة العمل التربوي بما يعني إشراف قاضي الأحداث دوما بوصفه رئيسا لهذه اللجنة، وتعد هذه المصلحة هي الجهاز المكلف بوضع الحدث في حالة الاندماج الفعلي كهدف نهائي من وضعه في مركز المتخصص في إعادة التربية (6).

2/2:المراكز الخاصة بالأحداث في خطر معنوي :

نفس المادة (01) من الأمر 03-72 (-7-) على أن "القصر الذين لم يكملوا الواحد و العشرين عاما وتكون صحتهم و أخلاقهم أو تربيتهم معرضة للخطر، أو يكون وضع حياتهم أو سلوكهم مضرا بمستقبلهم، يمكن إخضاعهم لتدابير الحماية و المساعدة التربوية ضمن الشروط المنصوص عليها "إذا ما تبين لقاضي الأحداث أن حدثا وجد إحدى الحالات المشار إليها أمكن له زيادة على تدابير الحراسة الواردة في المادة (10) من الامر (03-72) أن يأمر باتخاذ تدابير الوضع بشأن الحدث الذي هو في خطر معنوي بصفة نهائية بإحدى المؤسسات الآتية:

1- المراكز المتخصصة في الحماية « c.s.p » centres spécialises de protection : تعتبر هذه المراكز مؤسسات عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، وهي مخصصة لإيواء الأحداث الذين لم يكملوا الواحد و العشرين (21) عاما قصد تربيتهم و حمايتهم، والذين كانوا موضوع أحد التدابير الواردة في المواد (05) و (06) و (11) من الأمر 03-72 المذكور أعلاه وهم الأحداث في خطر معنوي، بالإضافة إلى انه يجوز لها قبول الأحداث الذين سبق وضعهم في المراكز المتخصصة لإعادة التربية، و استفادوا من تدبير إيواء للعلاج البعدي، وهو ما نصت عليه المادة (14) من نفس الأمر .

و كما هو الحال بالنسبة للمراكز المتخصصة في إعادة التربية، فإن المادة 2/4 من الأمر 64-75 السالف الذكر أجازت للوالي أو ممثله في حالة الاستعجال الأمر بوضع الأحداث فيها لمدة لا تتجاوز (08) أيام، شريطة أن يرفع مدير المؤسسة الأمر فورا إلى قاضي الأحداث للبحث فيه، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتجاوز مدة الإيواء المؤقت المنصوص عليه في المادة (06) من الأمر 03-72 مدة ستة أشهر (06) طبقا للمادة (05) من الأمر 64-75، ومدة سنتين (02) بخصوص عمليات الإيواء النهائي المنصوص عليها في المادة (11) من نفس الأمر، وهناك 09 مراكز متخصصة في كامل التراب الوطني، وتشتمل المراكز المتخصصة للحماية على ثلاث مصالح وهي

أ- مصلحة الملاحظة: مهمتها دراسة شخصية الحدث و إمكانياته و أهليته عن طريق فحوصات و تحقيقا متنوعة يقوم بها أعضاء الفرقة البيداغوجية و تحديدا الأخصائي النفسي و التربوي وكذا المساعد

الاجتماعي الذي يعتبر دوره مهما في إعداد التقرير الخاص بدراسة الشخصية و التحقيق الاجتماعي في هذا الشأن .

ب-مصلحة إعادة التربية: تكلف بتزويد الحدث بالتربية الأخلاقية والوطنية والرياضية والتكوين المدرسي والمهني قصد إدماجه في الحياة الاجتماعية. وذلك طبقا للبرامج الرسمية المعدة من الوزارات المعنية المشار إليها في المادة (17) من الأمر 64*75.

ج-مصلحة العلاج البعدي: مهمتها البحث عن جميع الحلول التي من شأنها السماح للأحداث بالاندماج الاجتماعي، لاسيما القادمين من مصلحة التربية أو مركز متخصص لإعادة التربية، وذلك وفقا لما تنص عليه المادة (18) من نفس الأمر، حيث تقوم بإرجاع الحدث إلى بيئته الطبيعية وابتاع جميع الأساليب التي تساعد على تكيفه الاجتماعي⁽⁸⁾.

3/2: مصالح الملاحظة والتربية في الوسط المفتوح (soeno):

أسست هذه المصالح كمؤسسات اجتماعية سنة 1966 م بمقتضى القرار الوزاري الصادر عن وزارة الشبيبة والرياضة المؤرخ في 21-12-1966 م وكان يطلق عليها قبل ذلك سنة 1963 اسم " مصلحة حماية الطفولة " و التي كانت عبارة عن هيئة تربية تنتمي إلى مصلحة الاستشارة التوجيهية التربوية بالعاصمة، الموكلة إليها مهام التكفل بالأحداث الذين هم في خطر معنوي و إعداد البحوث الاجتماعية المتعلقة بهم. نص على هذه المصالح الأمر 64-75 المتعلق بإحداث مؤسسات والمصالح المكلفة بحماية الطفولة والمراهقة، وإذا جاء في المادة (24) منه " تنشأ مصالح الملاحظة والتربية في الوسط المفتوح بواقع مصلحة واحدة في كل ولاية ».

وعرفت المادة (19) من نفس الأمر على أنها مصالح ولائية تأخذ على عاتقها الأحداث الموضوعين تحت إشرافها وهم:

- الأحداث الجانحين الموضوعين تحت نظام الحرية والمراقبة طبقا لأحكام قانون الاجراءات الجزائية ولاسيما المادتان (444) و(445) منه.

- الأحداث الذين هم في خطر معنوي الموضوعين تحت الملاحظة طبقا للمواد (05) و (10) من الأمر 03-72 المتعلق بحماية الطفولة والمراهقة.

- الأحداث الذين أمر القاضي الاحداث أو الجهة القضائية الخاصة بهم بوضعهم لدى مصالحتها .

- الأحداث المطلوب التكفل بهم من قبل المصالح المختصة بوزارة الشبيبة و الرياضة الهيئة الوصية آنذاك، وهذا حسب المادة (22) من الأمر 64-75. كما يجوز لمصالح الملاحظة و التربية و المراكز المتخصصة للحماية، و القيام بجميع الأبحاث و الأعمال الهادفة إلى الوقاية من سقوط الأحداث في خطر معنوي في متاهات الجنوح، وذلك بمساعدتهم من خلال إجراء اتصالات مع آباءهم و أصدقائهم، ما فيه الاتصال بأماكن قضاء أوقات فراغهم طبقا للمادة :19، من الأمر المذكور أعلاه. وتشتمل هذه المصالح على الأقسام⁽⁹⁾.

1- قسم المشورة التوجيهية والتربوية: يكلف هذا القسم بإجراء بحث عن الحدث وعن ظروفه وحالته النفسية وطبيعة الخطر المعنوي الذي يهدده، وذلك بقصد تحديد الطريقة الملائمة لإعادة التربية والأحداث المنحرفون في هذا القسم يوجهون بناء على طلب من قاضي الأحداث أو المصالح المختصة والتابعة للوزارة المعنية.

2- قسم الاستقبال والفرز: تتلخص مهمته في إيواء الأحداث وحمايتهم لمدة ثلاثة أشهر في انتظار إعادة تقرير شامل يقدم إلى قاضي الأحداث ليتخذ بعد ذلك ما يراه مناسباً تجاه الحدث⁽¹⁰⁾.

4/2: المراكز المتعددة الاختصاصات لحماية الشبيبة :

هي مراكز تجمع مهام ومسؤوليات المراكز الأخرى عندما تقتضي الظروف ويلاحظ أن هذه الأنواع من المراكز قليلة جداً بالقياس مع المراكز الأخرى نظراً لصعوبة المهام التي تختص بها، ويتحتم على مسؤولي المراكز إشعار قاضي الأحداث بجميع الأفعال التي تصيب الأحداث وخاصة في حالة مرضه أو وضعه في المستشفى أو هربه من المركز أو وفاته كما يعلمون الجهات القضائية عن انقضاء مدة الوضع والإيواء بالمركز بشهر واحد قبل انتهاء المدة المحددة وللحدث الحق في زيارة عائلته في حالات استثنائية كما يمنح الحدث في هذه المراكز عطلة سنوية لدى عائلاتهم لمدة لا تتجاوز 45 يوم في الصيف. ويوجد 05 مراكز متعددة الخدمات لوقاية الشبيبة ((CPSJ)) في كامل التراب الوطني.

3/ التنظيم الإداري والعمل بمؤسسة إعادة التربية:

المؤسسات المتخصصة في حماية الطفولة و المراهقة، فهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري وتتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي تطبيقاً للمرسوم التنفيذي 115/75 المرخ في 1975/09/26م المتضمن قانون الأساسي النموذجي لحماية الطفولة و المراهقة، فقد حدد التنظيم الإداري للمراكز المتخصصة في حماية الطفولة و المراهقة و عدلها المرسوم 165/12 الذي أعاد تنظيم الهيكل الإداري، حيث أقرت المادة 11 من المرسوم السالف الذكر أنه يسير المؤسسات أو مراكز المتخصصة في حماية الطفولة و المراهقة مجلس إداري و يديرها مدير و تزود بمجلس نفس تربوي تبعا لطبيعة التعامل النفسي للأطفال و المراهقين الذين يتوجب وجود مختصين لدراسة الاختلالات النفسية و محاولة العلاج النفسي لمعرفة أسباب الجنوح و ارتكاب السلوك الاجرامي⁽¹²⁾، حدد المرسوم التنفيذي الجديد أن التنظيم الداخلي لمؤسسات من حيث تعيين الموظفين و تصنيفهم يحدد بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالتضامن الوطني و الوزير المكلف بالمالية و السلطة المكلفة بالوظيفة العمومية، في حين أن النظام الداخلي لكل مؤسسة و طريقة التسيير و القيام بالمهام المنوطة بالهيكل التنظيمية يحددها قرار مشترك بين الوزير المكلف بالتضامن الوطني و وزير العدل حافظ الأختام .

(ب) . المجلس الإداري:

و طبقاً للمرسوم 165/12 يتم تشكيل مجلس الإدارة طبقاً للمادة 14 حيث يتأهله الوالي و يتشكل من :

- ممثل عن مديرية الصحة و السكان للولاية - ممثل عن مديرية التربية للولاية - ممثل عن مديرية التكوين والتعليم المهني - ممثل عن مديرية الشباب و الرياضة للولاية - ممثل عن مديرية الشؤون الدينية و الأوقاف - رئيس المجلس الشعبي البلدي للبلدية مقر المؤسسة أو ممثله - ممثلا عن المستخدمين البيداغوجية ينتخبه نظرائه - ممثلا المستخدمين الاداريين ينتخبه نظرائه - ممثلا عن الحركة الجمعوية ذات الطابع الاجتماعي التي تنشط في نفس مجال نشاط المؤسسة .-وكذلك يمكن للمجلس أن يستعين بأي شخص كفاء من شأنه مساعدته في أشغاله من مختصين نفسيين أو اجتماعيين أصحاب الخبرة في مجال اختصاصهم (13).

من خلال تشكيلة المجلس يتبين أنه يضم أعضاء السلطة التنفيذية ومتمثلة في مختلف المديريات على مستوى الولاية، ولكن يلاحظ عدم وجود تمثيل قضائي عن قضاة الأحداث الذي كان موجودا بموجب مرسوم 11/75.

1-تداولالمجلس: يعين أعضاء المجلس بقرار من الوالي بناء على اقتراح السلطات المعنية التي يتبعونها لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد،ويجتمع المجلس مرتين في السنة في دورة عادية بناء على طلب رئيسه ويمكن أن يجتمع المجلس في دورة غي عادية بناء على طاب ثلثي أعضائه او السلطة الوصية. تتخذ قرارات المجلس بأغلبية الأصوات في حالة التساوي يكون صوت الرئيس مرجحا تطبيقا لنص المادة 17، 18، 19 من المرسوم 165/12.

2 -مهام مجلس الإدارة : نصت المادة 16 من المرسوم 165/12 على مجلس الإدارة بتداول طبقا لقوانين و التنظيمات المعمول بها :

- النظام الداخلي للمؤسسة، برامج نشاطات المؤسسة، مشروع ميزانية المؤسسة وحساباتها،
- الصفقات والعقود والاتفاقيات والاتفاقات،
- اقتناء الأملاك العقارية والمنقولة والتصرف فيها،
- قبول الهبات والوصايا أو رفضها،
- مشاريع تهيئة المؤسسة وتوسيعها،
- التقرير السنوي لنشاطات المؤسسة الذي يعده المدير، وكل المسائل المتعلقة بمهام المؤسسة وتنظيم سيرها.

3 - المدير العام : حددت المادة 21-22 من المرسوم التنفيذي 165/12 عل أن تعين المدير يكون بموجب قررا من الوزير المكلف بالتضامن الوطني و ينهل مهامه بنفس الطريقة، ويقوم بما يلي :

- تنفيذ مداولات مجلس الإدارة وتمثيل المؤسسة أمام العدالة وفي جميع الحياة المدنية، إعداد برامج نشاطات المؤسسة وتنفيذها.

- اعداد مشروع ميزانية المؤسسة وحساباتها وتقديمها إلى مجلس الإدارة للتداول بشأنها -إبرام الصفقات والعقود والاتفاقيات طبقا للتشريع والتنظيم المعمول به -تعيين المستخدمين في كل المناصب التي لم

يتقرر بشأنهم نمط تعين آخر - ممارسة السلطة السلمية على جميع مستخدمي المؤسسة - إعداد التقرير السنوي لنشاطات المؤسسة.

4-المجلس النفسي التربوي هذا المجلس استحدثه المرسوم رقم 165/12، له مهام خاصة مرتبطة بطبيعة عمل هذا المركز في حماية الطفولة والمراهقة للحد من جنح الأحداث، ويعد هذا المجلس ذو طابع استشاري مكلف بدراسة وتقييم الآراء والاقتراحات والتوصيات في كل المسائل المرتبطة بمهام المؤسسة ويكلف بالمهام التالية:

- اقتراح برامج نشاطات النفسية وتنسيقها - توجيه الأحداث حسب قدراتهم واستعداداتهم ونتائج تقييم على المستوى التربوي - دراسة الصعوبات التي تعترض عملية التكفل بالأحداث واقتراح الحلول المناسبة - تقديم الاقتراحات الخاصة بالتكفل بالأحداث وإعادة إدماجها اجتماعيا. ويرتكز على تشكيلة مميزة حددتها المادة 25 من المرسوم 165/12 وهم، مدير المؤسسة رئيسا، نفساني عيادي، نفساني تربوي، طبيب عام، مربين خاصين، مساعد اجتماعي .

- يجتمع المجلس مرة كل شهر في دورة عادية بناء على استدعاء من رئيسته في دورة عادية، ويجتمع في دورة غير عادية بناء على طلب من رئيسته أو ثلثي أعضائه. تتخذ قرارا المجلس بأغلبية الأصوات في حالة التساوي يرجح صوت الرئيس، وأقرت المادة 24 من المرسوم 165/12 أن المجلس النفسي واقتراحاته وتوصياته تدون في محاضرات ة تسجل في سجل مرقم ومؤشر عليه من مدير المؤسسة، ويعد المجلس التقرير كل 3 أشهر يقيم في نشاطه ويقترح التدابير اللازمة.

(ب) - مهام فريق العمل القائم على رعاية الأحداث:

يقوم بتنفيذ البرامج المخصصة لرعاية الأحداث المنحرفين داخل مراكز والمؤسسات المتخصصة بالأحداث فريق عمل يضم اخصائيين واداريين ومربين في مختلف الميادين بهدف تقديم الرعاية المناسبة لهذه الفئة، وتوكل إليهم مهام وهي كالاتي(26):

1-مهام مدير المؤسسة: مهمته القيام بجميع الأعمال الادارية والتربوية وإعادة التربية والتنشيط والتنسيق والمراقبة، وممارسة السلطة السلمية والتأديبية على جميع موظفي المؤسسة طبقا للأحكام التنظيمية المعمول بها، والسهر على الاستعمال الأمثل للموارد البشرية والوسائل المادية والمالية للمؤسسة، كما يقوم بإعداد ميزانية لتسيير ويأمر بصرفها وتنفيذها وإعداد الحسابات الإدارية، وتمثيل المؤسسة في جميع أعمال الحياة المدنية.

2-مهام المربي الرئيسي: مهمته النيابة عن مدير المركز في الاجتماعات البيداغوجية وضمان الإنابة لمدير المركز في حالة غياب المدير طبقا للتنظيم الاداري، ويقوم بتمثيل السلطة الإدارية للمركز تجاه المستخدمين الديماغوجيين، وإعداد البرامج البيداغوجية وتعديلها.

السهر على فتح وتسيير الملفات الإدارية والتربوية للأحداث طبقا للمادة 27 من الأمر 64/75، والإشراف على تحضير الاجتماعات التربوية والسهر على علمها وتعلمها.

3- مهام المراقب العام: يعمل على مراقبة ووقاية وحفظ أمن الأحداث على المستوى هياكل الإيواء " الورشات،المطعم، تنظيم والإشراف على التظاهرات الثقافية والرياضية، داخل وخارج المركز. السهر على نظافة العامة لجميع مرافق المركز، وعلى متابعة القرارات والغيابات واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها بالتنسيق مع المربي الرئيسي، والمدير إذا لزم الأمر.

ضمان التنسيق بين المربين وأساتذة التكوين المهني والعيادة في مجال الترقية الصحية للأحداث.

4- مهام الأخصائي النفسي العيادي : يقوم باستقبال حالات الإيداع الجديدة لغرض فتح حوار تربوي إكلينيكي حول ظروفها العائلية و الصحية لإثبات سلامة قدرتها الفكرية و الجسدية، يفتح ملف نفساني لكل حدث متعلق بالسلوك، ومختلف الأنشطة و التكوين و التمهين، يعمل على تحضير الرحلات على الفرق البيداغوجية للدراسة و التوجيه و اقتراح التدابير الملائمة لها .توجيه الأحداث للورشات تبعا لقدراتهم و ميولهم و رغباتهم، و يهتم بعملية التنسيق مع مختلف أعضاء الفرقة البيداغوجية و أساتذة التكوين المهني .

5- مهام المساعد(ة) الاجتماعي (ة) : يهتم بعملية الإدماج الاجتماعي للأحداث داخل المركز، واجراء البحوث الاجتماعية على مستوى عائلات الأحداث، و المساهمة في إعادة الإدماج المهني للأحداث الذين هم في سن العمل، أجراء زيارات ميدانية للأحداث في وسطهم العائلي، و التنسيق في مجال إدماج الأحداث مع الأخصائي النفسي و المربي الرئيسي، والمراقب العام و مدير المركز إذا لزم الأمر .

6- مهام المربين في جميع الأصناف : يقوم بضمان مراقبة الأحداث المتكفل بهم، السهر على نظافة الأكل و الجسم و الملابس للأحداث المتكفل بهم، و يهتم بتنظيم مرافق الإيواء للأحداث تبعا لتنظيم المعمول به، تحضير البرامج و الوثائق البيداغوجية و متابعتها طبقا للتنظيم المعمول به .و التنسيق في مجال التربية و الإدماج مع كافة أعضاء التأطير الإداري و التربوي .

7- مهام أساتذة التعليم المتخصص : يقومون بمهام التعليم الموجه للتلاميذ المتمرنين في المؤسسات العمومية للتكوين المتخصص، يشرفون على الاجتماعات التربوية و المداومات المنتظمة وفقا للجدول الدورية المقررة لهذا الغرض، و تأطير التلاميذ المتمرنين و إلزامهم بحجم عملي أسبوعي قدره 18 ساعة

8- مهام اساتذة التكوين المهني : مهمتهم تقديم التعليم النظري و التطبيقي في مختلف الورشات المنتدبة بالمركز، و متابعة و تأطير الأحداث المتربصين للتنظيم التربوي الجاري المعمول به، وتحفيز وسائل ووثائق العمل التربوي تبعا للتنظيم المعمول به (27).

4/ أنواع البرامج التعليمية والتأهيلية بمراكز إعادة التربية:

ت) كيف يستقبل النزير؟

بالرجوع إلى النصوص التنظيمية و بالخصوص الأمر رقم 02/72 تعرف أن النزير عند وصوله إلى المؤسسة يجرى من كل ما يحمل في جيوبه و يسجل ما يسلب منه في سجل معد لذلك لدى كتابة ضبط المحاسبة في القانون الجديد، ويحفظ بكل أمانة لترد له بعد انقضاء المدة المحكوم بها عليه، من جهة أخرى يفتح لكل سجين من أول يوم اعتقاله ملف يوضع فيه الحكم أو القرار القاضي بالحبس، و الأوراق المتعلقة بحالته الصحية و بسلوكه داخل المؤسسة، ثم إن هذا الملف يلزمه ويتبعه حيثما حل ولا يجوز الاطلاع عليه إلا من طرف لجنة الترتيب و القضاء المكلفين بمهمة التفتيش في مؤسسات إعادة التربية و وزارة العدل المادة 13 من القرار الوزاري المؤرخ في 72/07/23 المتضمن تنظيم كتابات الضبط القضائية داخل مؤسسات السجون ويلزم رؤساء مؤسسات السجون أن يسلموا إلى السلطات ذات الصلاحيات مستخرجات أو عن طريق الوثائق الموجودة في حوزتهم و المتعلقة بالسجون (المادة 13 من نفس القرار) يلزم بحفظ الملف الشخصي للنزير بالمؤسسة الاخيرة التي مر بها بعد اطلاق سراحه (11).

ث) كيف يتم العناية بالنزير؟

إن النظرة الحديثة لرعاية الأحداث تركز على الاهتمام بهم ورعايتهم بكافة الوسائل الممكنة بما يوفر لهم طاقات كبيرة وقوة مؤثرة تساعد على إصلاحهم وإعادة توازنهم النفسي والاجتماعي بحيث يشعر الحدث أن هناك منة يهتم به ويرعاه ويبذل كل ما في وسعه من طاقة وجهد في سبيل تغييره وإصلاحه.

من هنا كانت الحكمة الاتجاه الجديد الذي قام في السنوات الأخيرة حول جدوى رعاية الأحداث بمختلف الأساليب الصحية والنفسية والاجتماعية و المهنية إلى آخره من الأساليب التي تنقسم إلى أصلية وهي الأساليب المباشرة التي تؤدي إلى تحقيق المعاملة التكوينية في إصلاح الحدث وإعادة تأهيله الاجتماعي ومثالها الرعاية الصحية والعلاج الطبي والنفسي والتعليم والتهديب الخلقى والديني والتأهيل المهني والرعاية الاجتماعية؛ والثانية هي أساليب تكميلية وهي وسائل غير مباشرة تكمل الوسائل الأولى وتؤازرها في إعادة الوفاق بين الحدث و المجتمع ومثالها رعاية الحدث عقب الإفراج عنه وهي ما تسمى بالرعاية اللاحقة(14)وسنتطرق إلى هذه الأساليب كما يلي.

1/4 : برامج الرعاية الصحية (الجسمية، النفسية، العقلية) :

تتمثل الرعاية الصحية في كافة الخدمات و البرامج الخاصة بالمحافظة على صحة الإنسان من تعرضها للأمراض أو مواجهة مؤثرات قد تقلل من قدرتها التي تبدوا واضحة في مجالات الحياة، وقد يمارس تلك الخدمات و يصممها و يوفرها، مؤسسات و أجهزة حكومية أو أهلية، يشترط لتحقيق أهداف خدمات و برامج الرعاية الصحية التي ترتبط بالسياسة الصحية العامة، التي تتبعها أجهزة التشريعية والتي تحدد كيفية تنفيذها، الوزارات و المجالس المختلفة، كذلك لا بد أن ترتبط تلك الخدمات و البرامج بالقوانين

و القرارات التي تنظم أعمال المؤسسات و الهيئات المختلفة حتي يكون هناك الاطار المنظم لتلك البرامج و الخدمات (15)

وطبقا لقانون السجون وإعادة الادماج الاجتماعي للمحبوسين (2007)، فإن الرعاية الصحية حق من حقوق جميع فئات المحبوسين ومن بينهم فئة الأحداث المادة 57، و تتم كالاتي:

1- الفحص الطبي العادي : تكمن الغاية الأساسية من الفحص الطبي العادي في معرفة سلامة الحدث جسديا و فيزيولوجيا، في وضعه الزاهن و المستقبلي، فإجراء هذا الفحص مفيد جدا، لأنه الوسيلة الناجعة في اكتشاف المرض أو الأمراض الجسدية التي يعاني منها الحدث، و التي لا تسمح بوضعه خارج المؤسسات الصحية، فإذا تبين للمحكمة أن حالة الحدث الجسدية تستدعي العلاج في ضوء تقرير الطبيب فله الأمر بإيداعه مصلحة علاجية ملائمة.

فالفحص الطبي العادي يمكن أن يساعد المحكمة مع التقارير الأخرى عن حالة الحدث على تفهم مشكلة هذا الأخير من جوانبها المختلفة، فقد يتضح أحيانا أن منشأ انحراف الحدث وارتكابه الجريمة يعود إلى اختلال انفعالي في حياته ناجم عن اضطراب في الغدد أو إصابة أحد أعضاء الجسم بتشوه، أو إيذاء وفي هذه الحالة أن ما يحتاجه الحدث ليس سوى عناية صحية ومعالجة طبية، بحيث إذا توافرت له، زال ما به من انحراف أو على الأقل خف ما عنده من انحراف.

2-الفحص الطبي العقلي: تأمر المحكمة بإجراء الفحص العقلي عندما يتبين لها أن حالة الحدث العقلية تستدعيه، و يقوم به عادة طبيب متخصص بالأمراض العصبية و العقلية للأحداث، و يبحث الطبيب فيما يلي :

هل تدخل اضطرابات شخصية الحدث ضمن الآفات العقلية المرضية المعروفة؟مثل القصور العقلي،وحالة الصرع،ويجب على الطبيب إعطاء تنبؤ عن حالة الحدث وأن يبدي رأيه في علاجه، وفي إمكانية تطور سلوكه مستقبلا.

وعمل طبيبالأمراض العقلية لا يتعلق بالواقعة الجرمية أو المسؤولية الجزائية لمرتكبها،وانما يدور حول العوامل والأسباب الداخلية التي دفعت الحدث إلى الشذوذ والسلوك المضاد للمجتمع بارتكاب الجريمة، ويمكنه الاستفادة من تقرير المحقق الاجتماعي، فيعطي هذا التقرير صورة واضحة عن البيئة التي يعيش فيها الحدث، وسير الدراسة وأحواله الصحية،وإذا رأى الطبيب أن حالة الحدث تستدعي دراسو واسعة فله أن يقترح على المحكمة وضعه في مركز الملاحظة.

3 -الفحصنفسى:يرمي الفحص النفسي إلى اكتشاف جوانب شخصية الحدث المختلفة، بمعرفة سلوكه السوي وتحديد درجة الذكاء والقدرة البدنية أو القدرة الذهنية عنده، وذلك بتزويد المحكمة بالمعطيات المفيدة، لفهم بواعث انحراف الحدث وأسباب ارتكابالجريمة،وتقريرها العلاج المناسب لحالته، الفحص النفسي يعطي الدلالات النافعة من أجل الكشف عن الجانب الإيجابي لقابلية الحدث للتكيف الاجتماعي،وعن المعاييرنفعالاته، أو شعوره تجاه أسرته، هل هو اجتماعي أو غي اجتماعي؟وما رد فعله

أمام موقف، أو تصرف معين وعن معاني القيم الأخلاقية أو الاجتماعية لديه؟، ما معرفتها بالحياة؟ وهل هو صادق أم كاذب؟ هل هو أناني أم لا؟ ومما تجدر الإشارة إليه أن الفحص النفسي أو العقلي يأتي متما للفحص الطبي العادي، إذ تبذوا على بعض الأحداث سلوكيات غي عادية مما يستدعي أن تأمر المحكمة بإجراء الفحص النفسي لهم، ومن الحالات التي تقضي إجراء هذا الفحص، الانحرافات الجنسية، وتلك التي يظهر فيها الشذوذ في السلوك واختلال المزاج أو العقل، وبكل الأحوال يمكن للمحكمة أن تأمر بإجراء الفحص النفسي في كل حالة انحراف لا تعرف أسبابها أو بواعثها.

ويمارس الفحص النفسي بأشكال مختلفة ومتعددة كالعلاج بالإيمان -العلاج بالإيحاء -*العلاج بالإقناع -العلاج بالنصح -العلاج بالتحليل النفسي -العلاج السطحي -العلاج العميق -العلاج المطول -العلاج المختصر العلاج الفردي والعلاج الجماعي(16).

ومن خلال برامج الرعاية الصحية يتمكن طاقم الطبي من اعداد تقرير شامل يحتوي على التوصيات ومقترحات طبية عن وشائل المعالجة الجسمية أو النفسية أو العقلية، او الاجتماعية كتغيير البيئة المدرسية، أو المنزلية، او وضعه في معهد اصلاحي، أو أحد المصحات النفسية أو العقلية.

2/4 : البرامج التعليمية و التأهيلية:

نصت المادة 26 من الشرعية الدولية لحقوق الانسان على أن لكل شخص حقا في التعليم، كما يجب أن يعزز التفاهم و التسامح و الصداقة بين جميع الأمم و الفئات العنصرية أو الدينية، و أن يؤيد الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة لحفظ السلام و لعل أهم معضلة تواجه التعليم هي ارتفاع نسبة الأمية لدى النزلاء مؤسسات اعادة التربية، وتقوم المسؤولية تجديد و تصميم البرامج المتعلقة بمحو الأمية، والتي يجب أن تعكس احتياجات النزلاء، كم يجب أن تأخذ تلك البرامج في اعتبارها رغبات النزلاء و اتجاهاتهم، و مستوى تحصيلهم العلمي المرغوب تحقيقه، ويجب عند تصميم تلك البرامج أن تراعي الوضع الاجتماعي لهم ومدى تطور معنوياتهم و قدراتهم، على حل المشاكلات التي تواجههم، و قدرتهم على اتخاذ القرار (17).

وتعد البرامج التعليمية في مؤسسات اعادة التربية من البرامج التي تهدف إلى معالجة سلوك النزلاء حتى يعود إلى الاندماج في المجتمع، و التعليم بمفهومه الواسع يشمل التعليم المنهجي و الديني و الوعظ و المهني، أي كل ما يكتسبه الفرد من معارف و أفكار و اتجاهات و عواطف و ميول وقدرات، و مهارات حركية سواء تم هذا الاكتساب بطريقة معتمدة مقصودة أو بطريقة عارضة، و التعليم يؤدي إلى احداث تغييرات لدى النزلاء في تفكيرهم و سلوكهم و هذا ما تضمنه تقرير الأمم المتحدة الذي أشار إلى أن التعليم يقوم بإكساب النزلاء ما يساعد على اكتشاف و تنمية مهارات الافراد و يهيئ لهم سبل التفكير الموضوعي، ويزيد قدرتهم على الخلق و الابداع. فالتعليم نوع من الاستثمار البشري في عملية الانتاجية(18). أما التعليم المهني فهو ذلك الجانب العملي من العملية التأهيلية والمرتبب بتقديم الخدمات المهنية، كالتوجيه المهني والتدريب المهني والتشغيل مما يجعل الحدث قادرا على الحصول بعد التدريب

على عمل مناسب والاستثمار فيه بعد الافراج عنه، والتأهيل المهني للحدث، يعني تدريبه لتعلم حرفة معينة، صناعية أو تجارية، أو زراعية تعينه على المستقبل فيكسب منها عيشه دون أن يخالف القانون (19).

3/4: برامج التهذيب الديني والخلقي:

إن التربية الدينية دورا كبيرا في تحديد سلوكيات الأفراد نحو الخير و الشر، إذ أن معرفة الله و معرفة الفواصل بين الخير و الشر لها أثر فعال في ظاهرة الانحراف أو عدمها، و لذلك تقوم برامج التوعية الدينية داخل مؤسسات اعادة التربية على تعليم الأحداث أمور دينهم اليومية و توزيع الأشرطة و الكتب التي تساعد على ذلك و الشرح العملي لطريقة الصلاة و الوضوء، و الاجابة على جميع التساؤلات اليومية التي تهم الحدث في أمور دينه و دنياه . و تهدف برامج التربية الدينية إلى ارساء قواعد و أصول الدين الاسلامي الحنيف في نفوس الأحداث و ذلك من خلال تعويدهم على أداء شعائر دينهم في أوقاتها، ولا شك أن هناك علاقة قوية بين ضعف الإيمان (الوازع الديني) و الانحراف، ومن خلال برامج التوعية الدينية يستطيع المرشد الاجتماعي تنمية الأحداث بأسلوب الترك والمنه و الزهد، فيما ترغبه النفس و تهواه فهو أسلوب آخر من أساليب التربية لتقوية الإرادة، لأن الحدث المنحرف لو كان قادرا منذ البداية على منع نفسه من تحقيق أهوائها لما سار في طريق الانحراف (20).

4/4 : برنامج الرعاية الاجتماعية و الرعاية اللاحقة:

1-برنامج الرعاية الاجتماعية:تعرف هيئة الأمم المتحدة الرعاية الاجتماعية " انها نسق منظم للخدمات الاجتماعية،والمؤسسات تنشأ لمساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات لتحقيق مستويات ملائمة للمعيشة والصحة، وهي تستهدف العلاقات الشخصية والاجتماعية، التي تسمح للأفراد بتنمية أقصى قدراتهم وتحقيق تقدمهم، حتى توافقا مع حاجات المجتمع " (21).

أما داخل مؤسسات اعادة التربية فيقوم مفهوم الرعاية الاجتماعية على مساعدة الحدث المنحرف على التكيف داخل المؤسسة وتوجيهه في حل مشاكله وتأهيله وإعداده للعودة إلى المجتمع مواطنًا صالحًا، وذلك بتنمية روح الجماعة واشراكه في البرامج والأنشطة واكتشاف ميوله واتجاهاته وأنماط سلوكه لا عداد الخطة المناسبة لعلاج، على ضوء ذلك من قبل الأخصائيين الاجتماعيين ومحاولة ربطه بأسرته والمجتمع.

ويقوم الأخصائيون الاجتماعيون بعدة مهام أخرى تتذكر منها ما يلي:

- تنمية الهويات المختلفة بين الاحداث - الاهتمام بالتربية الدينية، عقيدة و ممارسة - الالتزام بالبرنامج اليومي لإتمام عملية الرعاية و التقويم - تخصيص ملف اجتماع لكل حدث - الاحتفاظ بسجلات احصائية عن الاحداث و حالة كل واحد منهم - الالتزام ببرنامج محدد للتغذية - صرف مكافآت او مصروف للأبناء بمراكز اعادة التربية، وذلك في مناسبات الأعياد - انشاء صندوق للرعاية الاجتماعية للأبناء بهدف مساعدتهم ماديا - تشجيع الادخار بين النزلاء الصغار - وضع مقرر للملابس

الشتوية و الصيفية و ما يشابه ذلك - السماح لنزلاء الصغار بزيارة أسرهم طبقا لقواعد معينة. كل هذه المهام توكل للأخصائيين الاجتماعيين حتى يتم رعاية الاحداث بشكل جيد، وبصورة كاملة (22).

2-برنامج الرعاية اللاحقة:

تهدف الرعاية اللاحقة إلى تحقيق أفضل معاشة ممكنة للحدث مع بيئته الاجتماعية، هذه المعاشة التي تتطلب إطلاق قدرات الحدث الايجابية لمواجهة الأفعال الناجمة عن عودته إلى بيئته الطبيعية بعد فترة من العزلة الاجتماعية،والممكن لبيئته لاستقبال الحدث وتقيم ظروفه.

أما مكانة الرعاية اللاحقة في المنظومة التشريعية الوطنية، في النصوص و التشريعات لم تشر لها نظريا، غير أنها أكدت عليها عمليا من خلال الأمر رقم (75-64) وذلك عندما عدت المراحل التي يمر بها الحدث سواء في مراكز الحماية أو مراكز إعادة التربية أو مراكز المتعددة الخدمات لوقاية الشبيبة، حيث خصصت المرحلة الثالثة (مرحلة العلاج البعدي) لهيئة الحدث لتكيف مع الأوضاع الجديدة، بعد نهاية التدبير المتخذ شأنه، و كذلك الحال بالنسبة لقرار الصادر عن الوصاية ممثلة في وزارة الشبيبة و الرياضة آنذاك بتاريخ 20 أكتوبر 1976 م، و الخاص بالتنظيم الداخلي للمراكز المتخصصة في الحماية (23).

5/4 : برنامج الأنشطة الرياضية:

تهدف الأنشطة الرياضية إلى تكون اللياقة البدنية للأحداث من خلال مزاولة التمرينات و الالعاب الرياضية على اختلافها بما يحقق اهدافا تربوية و اجتماعية، و تعتبر الأنشطة الرياضية من أهم الأنشطة التي يقبل عليها الأحداث الجانحون، كما تعد من أهم الوسائل لتنمية القدرات الجسمية و اشباع الحاجات البدنية، وتدريب الحواس المختلف، كما تعتبر من وسائل اكساب الفرد المهارات التي تؤدي إلى اشباع بعض الحاجات النفسية للأحداث .

هذه الأنشطة تساعد على التأثير في النمو العضلي والنفسي والسلوكي للأفراد والجماعات. ويقوم مدرب التربية البدنية والرياضية بالمهامالتالية:

. مساعدة الأحداث على تنمية أجسامهم وإكسابهم اللياقة البدنية -تدريب الأحداث على الألعاب الرياضية المختلفة -مراقبة سلوك الأحداث خلال مزاولة الألعاب والتمارين الرياضيةواعداد التقارير الخاصة بذلك - التعاون مع الأخصائيين الاجتماعيين في تنفيذ بعض جوانب الخطة العلاجية من خلال البرنامج الرياضي (24).

6/4 : برنامج الأنشطة الثقافية:

يعمل على توفير الثقافة من خلال تطوير المعلومات الضرورية لتوسيع أفق التفكير، وفتح آفاق جديدة امام الحدث وجعله ينظر إلى ما يجري في الدنيا، من أحداث تؤثر بصورة مباشرة او غير مباشرة في مجرى حياته الشخصية و حياة مجتمعهوبيئته، بنظرة واقعية ومنطقية وفيها من الرزانة والنضج مايكف

لفهمها، والتكيف مع الظروف المتصلة بها. حيث تراعي هذه الأنشطة الثقافية لمستويات الأحداث الثقافية والعمرية، ويقوم برنامج النشاط الثقافي بما يلي:

. إقامة حلقات تدريس القرآن الكريم -إقامة المسابقات الثقافية الشفهية و التحريرية -عقد ندوات والمحاضرات ذات العلاقة بتوجيه و إصلاح و تقويم سلوك الأحداث -إصدار الصحف الحائطية و مجلة الدار السنوية -الزيارات الدورية للمكتبة -إسناد تنفيذ فقرات الاذاعة الصباحية للأحداث بإشراف الاخصائيين -عقد مسابقات في حفظ سور من القرآن الكريم و السنة النبوية الشريفة -و إقامة أمسيات شعرية -تلخيص كتاب (25).

5/ : أنواع المعوقات بمراكز إعادة التربية :

تعمل الدولة الجزائرية على التركيز و الاهتمام بمراكز ومؤسسات حماية الأحداث الجانحين، كمنظومة قانونية ذات بعد اجتماعي، تهدف إلى إعادة تأهيل وادماج الأحداث الجانحين و حماية غير الجانحين منهم، وهو ما يكرسه الاطار التشريعي ومنظومة الهياكل و المؤسسات و المراكز المتخصصة بحماية الاحداث، إلا أنه يعترض هذه الغاية عدة عوائق و اشكالات، تؤثر على بلوغ الهدف المنشود، وهذه النقائص و المعوقات ذات أبعاد قانونية ومنها ما يخص الجانب المالي والتنظيمي و هي نقائص واقعية، و يترتب عن هذه النقائص القانونية و الواقعية آثار سلبية تظهر على عملية التكفل بالحدث الجانح.

1/6:معوقات تتعلق بالنصوص:

لقد وضع المشرع الجزائري ترسانة من النصوص القانونية بهدف تحقيق الاندماج السلس للحدث في محطه الاجتماعي و الأسري، ولكن نظرة المجتمع للحدث الجانح تبقى نظرة ريبة و تحقير، لأنه لا توجد عملية توعية للمجتمع بكيفية احتواء الحدث الجانح بعد خروجه من مراكز أو مؤسسات إعادة التربية، فالحدث يدخل إلى هذه المراكز أو المؤسسات إعادة التربية ويبقى فترة فيها و لكنه يخرج كما دخل إليها دون اصلاح، و تبقى النصوص و الاجراءات و التدابير القانونية و المؤسسات و المراكز المكلفة بالحدث متهممة بعرقلة إعادة تأهيله و اصلاح سلوكه .

إن النص القانوني الجامد غير محين ليستوعب التطورات والظروف الجديدة في الواقع المعاش، ويأخذ نفس حكم انعدام النص بما يعني الفراغ القانوني، من جهة أخرى نجد ما هو مكرس في النصوص القانونية مثالي ويتجاوز واقع المؤسسات والمراكز المختصة بالأحداث الجانحين بكونها تعاني من واقع يتسم بقلّة الامكانيات البشرية المؤهلة والمرصودة للقيام بوظائفها، وهو ما يتخلق حالة عدم النجاعة في إعادة تأهيل وادماج الحدث اجتماعيا وأسريا.

. كثرة النصوص وتشعبها، وعدم وجود إطار قانوني موحداً للأحداث الجانحين وغير الجانحين في الجزائر، يخلق تشوش لدى العاملين والمواطنين المكلفين بإدارة حماية الأحداث من حيث تطبيق النصوص ويخلق تداخلوعدم وضوح.

. حددت القوانين الوطنية الشروط الواجب توفرها في مراكز ومؤسسات حماية الأحداث مثل الأمر 64/75، وشروط الموظفين القائمين عليها لكن من حيث الشروط الواجب توفرها في المؤسسات والموظفين، تبقى النصوص قديمة ولا تراعى بشكل جيد التخصص وتحدد مستوى تأهيل منخفض مما يجعل هذه المراكز والمؤسسات تعني من نقص في التأطير النوعي والمؤهل رغم توفر الموظفين من حيث الكم.

2/6 : معوقات تتعلق بالمؤسسات والمراكز:

وفقاً لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، توضع فئات الأحداث المختلفة في مؤسسات مختلفة أو جزءاً مختلفة من المؤسسات المكلفة، مع مراعاة جنسهم و عمرهم و سجل سوابقهم، و أسباب احتجازهم و متطلبات معاملتهم، ويفصل السجناء البالغين عن غير البالغين، بمعنى أن فصل الأحداث الجانحين قاعدة جوهرية، نظراً لعامل الخطورة و التأثير السلبي، ومن حيث التطبيق العملي نجد عدم الفصل خاصة لدى فئة الإناث، وذلك راجع لقلّة المراكز المختصة بهم، فيتحتّم وضع الجانحات مع غير الجانحات أن يفصل عن الآخرين أولئك الأحداث الذين يرجع لديهم ماضي جنائي، أو شراسة في طباعهم أن يكونوا ذوي تأثير سيئ عليهم. أن يصنف الأحداث الجانحين في فئات، بغية تسير علاجهم على هدف إعادة تأهيلهم الاجتماعي.

- تحتاج القوانين والتشريعات المتعلقة بحقوق الأحداث الجانحين داخل مراكز ومؤسسات الاستقبال إلى تفصيل وإثراء أكثر وتزويد الأحداث بالمعلومات عن حقوقهم في الشكوى والتظلم عندما يكونون على درجة من النضج تمكنهم من الفهم.
- يزود كل حدث يكون على درجة من الوعي والنضج لفهم لدى دخوله المركز أو المؤسسة، بمعلومات وشرح حول الأنظمة المطبقة على فئة من الأحداث وحول قواعد النظام، والطرق المرخص بها لطلب المعلومات وتقديم الشكاوى، وحول أية مسائل أخرى تكون ضرورية لتمكنه من معرفة حقوقه وواجباته.
- إذا كان الحدث أمياً وجب أن تقدم له هذه المعلومات بصورة شفوية (28).

3/6: معوقات تتعلق بالجانب المالي و التنظيمي:

- هناك نقص واضح في مراكز الحماية الخاصة بالأحداث الجانحين من جنس الإناث مما يتم وضعهم في مراكز بعيدة عن ولاياتهم. هناك مشكلات واضحة في إجراءات التحويل إلى دور رعاية الأحداث، فبعض الأحداث جاء بقرار من وزارة (29) الشؤون الاجتماعية بناء على تقرير مراقب السلوك، وبعضها جاء بقرار من جهاز الشرطة، وبعضهم جاء بقرار من الجهة القضائية المختصة.
- هناك مشكلات واضحة في نظام التصنيف المتبع في مراكز حماية الأحداث الجانحين، فقد ضمت هذه الدور أحداث جانحين و أحداث في خطر معنوي، و لذلك من تعدت أعمارهم سن 18 سنة. تعاني مراكز حماية الأحداث من نقص في الكفاءات البشرية المؤهلة المتخصصة في شؤون الأحداث، مع وجود عدد من الموظفين المؤقتين في هذه المراكز مما يؤثر على الأداء و نوعه .

4/6: المعوقات المادية و المؤسساتية لإعادة الادماج:

- إلى جانب المعوقات القانونية، هناك جملة من المعوقات المؤسساتية و المرتبطة بازدواجية المؤسسات المشرفة على تفعيل سياسة الجنائية، مراكز إعادة التربية التابعة لوزارة العدل من جهة، ومراكز حماية الطفولة المتعددة و التابعة لوزارة التضامن الوطني من جهة أخرى، ورغم تعدد هذه المراكز والمؤسسات فإنها بدورها تعاني من عدة صعوبات و مشاكل، وإما على مستوى البنية التحتية، أو على مستوى الموارد البشرية و الأطر العاملة بها، أو على مستوى الاعتمادات المالية المخصصة.

5/6 : معوقات تتعلق بالنزلاء أنفسهم :

هناك بعض العوائق و الصعوبات تتعلق بالنزلاء أنفسهم، وذلك مثل عدم اقتناع بعض النزلاء بجدوى البرامج المقدمة من طرف مراكز إعادة التربية، وعدم وعي النزيل بأهمية برامج التأهيل المهني او البرامج التعليمية ككل، في مساعده للعودة للمجتمع كفرد صالح متوافق اجتماعيا، فالحدث الجانح يتكون لديه حاجز وهمي يشعره باستحالة تقبل المجتمع له بعد الخروج من المركز، وعدم توظيفه حتى وإن كان ماهرا وذا كفاءة عالية، و مرد هذه المعوقات غلى اضطرابات نفسية، و التي قد يكون الحدث قد أصيب بها خلال تواجده بالمركز، أو نتيجة لعوامل و أسباب فردية و شخصية خاصة به (30).

خاتمة:

يمكن القول مما سبق، أن مراكز اعادة التربية انشأت بهدف رعاية و اصلاح الأحداث المنحرفين، و اعادة ادماجهم في المجتمع، من خلال سن مجموعة من التشريعات القانونية، التي تبرز حقوق و واجبات الأحداث داخل المراكز المتخصصة بإعادة التربية، كما أنها قامت بإنشاء مراكز و مؤسسات المتخصصة برعايتهم في مختلف اقطار التراب الوطني، و لكن بوجود معوقات متعددة، منها ما تمس الجانب التشريعي، ومنها ما تمس الجانب التنظيمي و الهيكلي، منها المادي و البشري، منها ما يخص نوعية البرامج، ومنها ما يتعلق بالحدث المنحرف نفسه، كل هذه العراقيل جعلت فعالية المراكز اعادة التربية تبقى محدودة نوعا ما .

المراجع:

¹ - سوسن بوزيرة، علاقة مراكز اعادة التربية بالعود لدى الاحداث المنحرفين، دراسة ميدانية في مركز اعادة التربية بالابيار، رسالة ماجستير غي منشورة، تخصص علم اجتماع جنائي، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص 88.

² - مليود سفاري وآخرون ، نمو المدينة الجزائرية و ظاهرة الجريمة، تقرير بحثي نهائي بوحدة البحث cnepru، جامعة احاج لخضر باتنة، 2007، ص ص 22-23 .

³ - الجريدة الرسمية : الامر رقم 75/64 مؤرخ في 20 رمضان عما 1386 الموافق ل 26 سبتمبر 1975 يتضمن احداث المؤسسات و المصالح المكلفة بحماية الطفولة و المراهقة، عدد 81 الصادر بتاريخ 1975/10/10 م، ص 1091.

- ⁴- ياسين خليفي ، أحكام معاملة الحدث خلال مراحل الدعوى العمومية في مرحلة تنفيذ الحكم، وزارة العدل المدرسة العليا للقضاء مجلس القضاء، باتتة، 2005-2006 (مذكرة تخرج لنيل اجازة المرسلة العليا للقضاء) .
- ⁵- قانون تنظيم السجون و اعادة ادماج المحبوسين، الباب الخامس إعادة تربية وإدماج الأحداث المادة 116-117-118، 2007 ص 23
- ⁶. الأمر رقم 64/ 75 المتضمن إحداث المؤسسات المكلفة بحماية الطفولة والمراهقة، الجريدة الرسمية العدد 46، ص 1090.
- ⁷- الأمر 03-72 المؤرخ في 10/02/1972 المتعلق بحماية الطفولة و المراهقة .
- ⁸ المرسوم نفسه، ص 1090 - 1091.
- ⁹المرسوم نفسه،، ص 1091 - 1092.
- ¹⁰- المرسوم نفسه،، ص 1092.
- ¹¹- خولة زروقي، التعبير و تغير سلوك المنحرف داخل المؤسسة إعادة التربية، "دراسة ميدانية بمؤسسة إعادة التربية بورقلة، - رسالة ماجستير في علم الاجتماع التربوي غير منشورة، جامعة ورقلة، 2014/2015، ص 129 .
- ¹²- عربي بادي يزيد و قسوري فهيمة : المؤسسات المتخصصة في حماية الطفولة و دورها في حماية الأحداث و إعادة إدماجهم، ملتقى وطني حول جنوح الأحداث قراءة في واقع و آفاق الظاهرة و علاجها، جامعة باتتة، 2016، ص 9 .
- ¹³- الجريدة الرسمية رقم 82، المرسوم التنفيذي 115/75 المؤرخ في 26/12/1975 المتضمن القانون الأساسي النموذجي للمؤسسات المتخصصة في حماية الطفولة و المراهقة .
- ¹⁴ - جلال الدين عبد الخالق، السيد رمضان، الجريمة و الانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الإسكندرية، 2001، ص 237.
- ¹⁵ - محمد سيد فهمي : أسس الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2013، ص 20 .
- ¹⁶- طارق كمال : الانحراف الاجتماعي، الأسباب و المعالجة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2008، ص 90 .
- ¹⁷ - سعود بن ضحيانالضحيان ، البرامج التعليمية و التأهيلية في المؤسسات الاصلاحية، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2001، ص 48 .
- ¹⁸ - خالد بن عثمان العمير، التعليم في المؤسسات الاصلاحية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2004، ص 194 .

- 19 - محمد بن حمد بن محمد الفياض، الرعاية المهنية في المؤسسات الأحداث و علاقتها بتقويم سلوك الحدث " دراسة ميدانية للأحداث الجانحين بدار الملاحظة بالرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، الرياض، 1994، ص 11.
- 20 - طراق محمد زياد الزهراني، المرجع السابق، ص 88.
- 21 - عبد المحي محمود صالح و سيد رمضان، أسس الخدمة الاجتماعية الطبية و التأهيلية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1999، ص 19.
- 22 - غريب محمد سيد أحمد، سامية محمد جابر .، علم اجتماع السلوك الانحرافي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص 285.
- 23 - عبد العزيز الجهمي ؛ واقع الرعاية الاجتماعية للأحداث الجانحين في المؤسسات المتخصصة الجزائرية تشريعا و ممارسة، مجلة الشباب و المشكلات الاجتماعية، العدد الأول، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، جانفي / جوان 2013، ص 108.
- 24 - محمد بن حمد بن محمد الفياض، مرجع سابق، ص 90.
- 25 - طراق محمد زياد الزهراني، دور الأنشطة الثقافية و الرياضية في تأهيل الاحداث في الاصلاحيات، دراسة ماجستير غي منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2004، ص ص 26-27 .
- 26 - مدني سليمة ؛ التربط القانوني و الاجتماعي لمراكز إعادة التربية بأولاد يعيش، مرجع سابق، ص 168.
- 27 - مدني سليمة، نفس المرجع ؛ ص 168.
- 28 - يزيد عربي باعي، قصوري فهيمة، المرجع السابق، ص 22.
- 29 - بن شيخ النوي و لقيب سعد، دراسة مؤسسات و مراكز التابعة لوزارة التضامن الوطني في رعاية الاحداث المنحرفين، ملتقى دولي، الجرائم داخل الاسرة، قراءة في الواقع، التداعيات، الابعاد و الحلول، جامعة باتنة، الجزائر، 2016/09/10، ص 10
- 30 - احسان مبارك طالب ؛ العمل الطوعي لنزلاء المؤسسات الاصلاحية، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2000، ص 164

26. S.Stordeur."Prédicateurs de l'épuisement professionnel des infirmières". Op.cit.p :57-66
27. Carole Vanier."Etude de l'épuisement professionnel et des facteurs associés chez des intervenants et intervenantes de ressources communautaires et santé mentale". Op.cit. p :219
28. Marcel Laurel.Kamel Gana."Le burnout chez le personnel des maisons d'arrêt". centre de recherche en psychologie- Encéphale.30(6).p :557-563
29. Martin Lauzier. Eric Gosselin . « Effet Autogène des stratégies de coping sur la dynamique épuisement professionnel » (chez les infirmières) Op.cit.p :6
30. رائدة حسن الحمر . " دراسة مستوى الاحتراق النفسي لمعلمي التربية الخاصة مقارنة بالمعلمين العاديين في مملكة البحرين " . مرجع سبق ذكره . ص:45
31. أحمد محمد عوض . " الاحتراق النفسي والمناخ التنظيمي في المدارس " ، ط1 ، دار الحامد . الأردن . 2007 . ص:30
32. رائدة حسن الحمر . " دراسة مستوى الاحتراق النفسي لمعلمي التربية الخاصة مقارنة بالمعلمين العاديين في مملكة البحرين " . مرجع سبق ذكره . ص:40
33. Martin Lauzier. Eric Gosselin . « Effet Autogène des stratégies de coping sur la dynamique épuisement professionnel » (chez les infirmières) Op.cit.p :61
34. Marcel Laurel.Kamel Gana."Le burnout chez le personnel des maisons d'arrêt". Op.cit.p :557-563
35. S.Stordeur."Prédicateurs de l'épuisement professionnel des infirmières". Op.cit.p :57-66
36. Benferhat Amirouche."L'étude du syndrome du Burnout chez une population a risque » -. Op.cit.P :7
37. Carole Vanier."Etude de l'épuisement professionnel et des facteurs associés chez des intervenants et intervenantes de ressources communautaires et santé mentale". Op.cit. p :219
38. Marcel Laurel.Kamel Gana."Le burnout chez le personnel des maisons d'arrêt". Op.cit .p :557-563
39. Martin Lauzier. Eric Gosselin . « Effet Autogène des stratégies de coping sur la dynamique épuisement professionnel » (chez les infirmières) Op.cit.p :61
40. Marcel Laurel.Kamel Gana."Le burnout chez le personnel des maisons d'arrêt". Op.cit p :557-563
41. S.Stordeur."Prédicateurs de l'épuisement professionnel des infirmières". Op.cit.p : 57-66
42. Benferhat Amirouche."L'étude du syndrome du Burnout chez une population a risque » . Op.cit.P :7
43. Carole Vanier:"Etude de l'épuisement professionnel et des facteurs associés chez des intervenants et intervenantes de ressources communautaires et santé mentale". Op.cit. p :219
44. Marcel Laurel.Kamel Gana:"Le burnout chez le personnel des maisons d'arrêt". Op.cit .p :557-563

3. Mélanie Jullian. "**Comprendre et prévenir l'épuisement professionnel des soignants**".Mémoire de l'école Nationale de la santé publique-ENSP.2007 .P :5
4. Benferhat Amirouche."**L'étude du syndrome du Burnout chez une population a risque** » . université d'Oran.2008.P :33
5. Mélanie Jullian. "**Comprendre et prévenir l'épuisement professionnel des soignants**". Op.cit.P :5
6. Benferhat Amirouche."**L'étude du syndrome du Burnout chez une population a risque** » . Op.cit .P :33
7. القرني علي بن شويل . "الإعلام والاحتراق النفسي" . جامعة الملك سعود.الرياض.السعودية.2000.ص : 10
8. Benferhat Amirouche."**L'étude du syndrome du Burnout chez une population a risque** » . université d'Oran.2008.P :34
9. نشوى كرم عمار."الاحتراق النفسي للمعلمين ذوي النمط (أ- ب) وعلاقته بأساليب مواجهة المشكلات" . أطفال الخليج.2007.ص:23
10. Marc Lorient."**La construction social de la fatigue au travail chez l'infirmière d'hospitalières**». centre national de recherché scientifique 2003.p :65-75
11. Pierre Canoui.Aline Mauranges."**Le Burnout**".3ém édition. Masson.Paris.2004.p :7
12. Didier Truchot:" **Epuisement professionnel et Burnout**". DUNOd.Paris.2004 .p :8
13. رائدة حسن الحمر . " دراسة مستوى الاحتراق النفسي لمعلمي التربية الخاصة مقارنة بالمعلمين العاديين في مملكة البحرين " . كلية التربية.جامعة البحرين.2005.ص:16
14. Didier Truchot." **Epuisement professionnel et Burnout**". Op.cit.p :15
15. IPID.p :15
16. Christina Maslach.Susan Jackson."**The measurement of experienced burnout**".Journal of occupation behaviour(1981)2.p:99.113
17. D.Black.E.Guthrie."**psychiatric disorder. Stress and burnout**". Advances in psychiatric Treatment(1997)3.p:275-281
18. بن طاهر بشير."استراتيجيات التكيف مع مواقف الحياة الضاغطة وعلاقتها بالصحة العامة" . أطروحة دكتوراه.جامعة وهران.2005. ص:128
19. S.Stordeur."**Prédicateurs de l'épuisement professionnel des infirmières**». Recherche en soins infirmiers N:59.1999.p :57-66
20. Carole Vanier."**Etude de l'épuisement professionnel et des facteurs associés chez des intervenants et intervenantes de ressources communautaires et santé mentale**". Université du Québec-Montréal-1999 . p :219
21. M.Laurel.N.Gueguen."**The burnout assessment of pines**". Masson pratique psychologiques.13.2007.p :353-364.
22. Laurencine piquemal -vieu."**Le coping une ressource à identifier dans le soin infirmier**". Recherche en soins infirmiers N:67.2001.p :93
23. Martin Lauzier. Eric Gosselin . « **Effet Autogène des stratégies de coping sur la dynamique épuisement professionnel** » (chez les infirmières) ASAC.Canada.2005 .p :212
24. Benferhat Amirouche."**L'étude du syndrome du Burnout chez une population a risque** » . Op.cit .P :6
25. Carole Vanier."**Etude de l'épuisement professionnel et des facteurs associés chez des intervenants et intervenantes de ressources communautaires et santé mentale**". Op.cit. p :219

- Differences in the "emotional exhaustion" were found between the group of less experienced persons of 5 years and the following groups: (6-10 years), (11-15 years) 16-20 years), (21-25 years), (26-30 years) for the first group.
- Differences in the dimension of "lack of personal achievement" were found between the less experienced group of "5" years and the rest of the other groups: (6-10 years), (11-15 years), (16-20 years), (21-25 years)), (26-30 years), (31-35 years) for the first group, and between group (6-10 years) and groups : (11-15 years), (16-20 years), (21-25 years) (26-30 years) for the first group.
- Differences in the dimension of "Apathy " were found between the group: the least experience of "5" years and the rest of the other groups in favor of the first group, between the category (6-10 years) and the category (11-15 years) for the first group.

As for the arithmetic averages, the table showed that individuals, regardless of their experience, suffer from intermediate levels of Burnout either in the scale as a whole or in its dimensions. However, the group of less experienced people of 5 years had their mean values in the scale and in all three dimensions above the theoretical average of the scale and the rest of the individuals had their arithmetic average less or equal to the theoretical average, with some difference from one category to another and from one dimension to another.

This result is consistent with study results of Martin, Eric ³⁹ and Laurel ⁴⁰ , and differs with the following studies of Stordeur ⁴¹ , Ben Farhat ⁴² and Carol ⁴³ .

Generally , The variable of both experience and age are quite associated, so that the experienced workers from 31 to 35 years had the average level of emotional exhaustion, But the absence of any of its effects on the dimensions of "Apathy " and "lack of personal achievement" shows that the feel of exhaustion is only due to physical fatigue and aging, unlike those whose experience is less than "10 years, whose levels exceeded the average in the three dimensions of the scale, which corresponds to the study of " Lourel ", which found that experience is positively associated with emotional exhaustion ⁴⁴ . It is also logic shows that the more experience an individual have in his work, the more he will be able to cope with the stress of work, and the less likely he will be exposed to Burnout.

Finally, the study of the subject of Burnout requires addressing a number of factors that interact with each other, the most important: individual factors such as: personality strength , strategies of dealing with others, quality of communication within the work environment, social status, educational level, etc , and environment oceanic factors that need to be researched and studied accurately.

Références:

1. الخطيب محمد جواد:"الاحتراق النفسي وعلاقته بمرونة الأنا لدى المعلمين الفلسطينيين بغزة " ، كلية التربية. جامعة الأزهر.غزة.2007. ص : 10
2. خليلي عبد الحليم."مستوى الاحتراق النفسي لدى مربّي الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة". رسالة ماجستير غير منشورة في علم النفس. جامعة عنابة . الجزائر. 2007. ص:19

Burnout scale as a whole or in its three dimensions .All were significant at the level of ‘0.01’ and Through these results, it can be said that this partial hypothesis is achieved.

In order to determine the direction of differences between individuals on the factors of Burnout ,it was based on the ‘Sheffee ‘equation ,and the following results were obtained:

Table (6):The direction of differences in the level of Burnout according to the experience.

Variables	Comparison groups	Arithmetical averages	Theoretica l averages	the average of the differences values						
				-05	6-10	11-15	16-20	21-25	26-30	31-31
Emotional exhaustion	-05	29.03	21	----	*7.50	*12.76	*13.2	*13.66	*10.68	7.15
	6-10	21.53		----	5.26	5.69	6.16	3.18	0.34-	
	11-15	16.27		----	0.43	0.90	2.07-	5.6-		
	16-20	15.83		----	0.46	2.51-	6.04-			
	21-25	15.37		----	2.97-	6.5-				
	26-30	18.35		----	3.52-					
	31-35	21.87		----						
Lack of personal achievement	-05	38.20	24	----	*8.28	*16.28	*16.6	*17.29	*18.07	*18.50
	6-10	26.63		----	*8.002	*8.33	*9.01	*9.79	10.22	
	11-15	16.26		----	0.32	1.01	1.78	2.22		
	16-20	16.33		----	0.68	1.45	1.89			
	21-25	14.66		----	0.77	1.21				
	26-30	14.74		----	0.43					
	31-35	13.50		----						
Apathy	-05	16.20	24	----	*8.17	*14.91	*14.37	*15.35	*14.29	*16.40
	6-10	11.33		----	*6.74	6.2	7.18	6.12	8.23	
	11-15	6.88		----	0.54-	0.43	0.61-	1.48		
	16-20	7.09		----	9.97	0.12	2.03			
	21-25	7.1		----	1.05-	1.05				
	26-30	7.3		----	2.10					
	31-35	6.00		----						
Burnout	-05	83.44	69	----	*23.95	*43.8	*44.18	*46.31	*43.05	*42.06
	6-10	59.49		----	*19.84	*20.23	*22.35	19.09	18.11	
	11-15	39.42		----	0.38	2.51	0.74-	1.73-		
	16-20	39.26		----	2.12	1.13-	2.11-			
	21-25	37.13		----	3.25-	4.24-				
	26-30	40.39		----	0.98-					
	31-35	41.37		----						

The table show that there are significant differences at the level of "0.01" among the group with less than 5 years' experience, and among the groups of experienced individuals (6-10 years), (11-15 years), (16-20 years) , (21-25 years) , (26-30 years) , (31-35 years) for the first group, and between the group of experienced individuals (6-10 years) and the following groups: (11-15 years), (16-20 years), (21-25 years) for the first group.

The averages show that the group of less experienced individuals of "5" years has the burnout level more than the rest of the other groups.

Concerning the dimensions, The differences were as follows:

averages of less than the theoretical average, with some variation from one category to another, and from one dimension to another.

This finding is consistent with the study results of Martin and Eric (2005) on a sample of 201 nurses ³³, as well as the study results of Lourel ³⁴, but Several studies have confirmed that there are no differences in the levels of Burnout due to the age variable, such as the study of Stordeur ³⁵ and BenFarhat ³⁶.

Concerning the dimensions. Carole Vanier found a negative correlation between the "emotional exhaustion" and the "Apathy", and between age ³⁷, and "Lourel" found that age had a negative impact on personal achievement, and found a positive correlation between decision making and personal achievement³⁸.

Usually, we see that younger people hesitate to make decisions and refer back-up to several sources before making any decision, contrary to older people, this hesitation decreases as they are aging, with increase in experience and experiments. Through a field study and communication with paramedical workers, it was found that younger individuals are tend to complain a lot, ridicule on patients, impatiently waiting for holidays, conflict with each other and with their supervisors, unlike older ones, who tend to accept the others, and carefully perform their duty, which confirms the achieved result, and according to the theory of growth Psycho-social "of the" Erikson " as the individual grows up, his personal achievement increases till the extent of searching for giving help and be tender to others; the one that comes from the inner-side and is not imposed by duty, which proves the exact opposite to the " Lourel " study.

5.3.2. The results of the partial hypothesis test: This hypothesis states that: **"the difference of the worker's experience is accompanied by a difference in the level of Burnout."** This hypothesis was proved extracting the value of F. The results are as shown in the following table:

Table (5): **difference in the level of Burnout depending on the difference in the experience.**

Variables	The source of variance	Total squares	Freedom degree	Average squares	F value	Significance level
Emotional exhaustion	Between groups	16502.35	6	2750.39	20.63	0.01
	Inside groups	66268.26	293	133.34		
Lack of personal achievement	Between groups	28606.49	6	4767.75	37.93	0.01
	Inside groups	62343.64	292	125.69		
Apathy	Between groups	22212.12	6	3702.02	25.09	0.01
	Inside groups	73320.09	293	147.52		
Burnout	Between groups	196870.12	6	32811.69	32.29	0.01
	Inside groups	504077.77	292	1016.29		

The table shows that there are significant differences between groups of individuals according to experience:(-5 years),(6-10 years),(11-15 years) ,(16-20 years) ,(21-25 years),(26-30 years) ,(31-35 years),either in the

Table (4): The trend of differences in the level of Burnout according to the difference in ages.

Variables	Comparison groups	Arithmetical averages	Theoretical averages	the average of the differences values			
				20-30	31-40	41-50	+50
Emotional exhaustion	20-30	29.49	21	-----	*9.65	*13.47	*9.34
	31-40	19.83			-----	*3.81	0.3-
	41-50	16.01				-----	4.12 -
	+50	20.14					-----
Lack of personal achievement	20-30	29.15	24	-----	*11.65	*17.14	*19.08
	31-40	17.51			-----	*5.49	*7.44
	41-50	20.01				-----	1.49
	+50	10.07					-----
Apathy	20-30	26.39	24	-----	*10.62	*15.25	*15.42
	31-40	15.77			-----	*4.63 -	4.81
	41-50	11.14				-----	0.17
	+50	10.96					-----
Burnout	20-30	85.04	69	-----	*31.79	*45.87	*43.86
	31-40	53.24			-----	*14.07	12.06
	41-50	39.17				-----	2.008-
	+50	41.17					-----

The results show that there are significant differences at the level of "0.01" between the categories of individuals aged (20-30 years) and the following categories: (31-40 years), (41-50 years), (+ 51 years) for the first group (20-30 years).

There is also a difference between the age groups (31-45 years old) and (41-50 years) for the first group. It is clear from the arithmetic averages that individuals of the age group (20-30 years) has a level of burnout more than other age groups.

The results showed that there was a difference between individuals in the three Burnout factors , The differences were as follows:

- Differences in the "emotional exhaustion" and "lack of personal achievement" were found between age group (20-30 years) and age groups: (31-40 years), (41-50 years) , (+ 51 years) for the first category, and between (31-40 years) and (41-50 years) for the first category,
- Differences in the " lack of personal achievement" were found between age groups (31-40 years) and (+51 years) for the first category
- Differences in the `Apathy ` ,were found between age group (20-30 years) and age groups : (31-40 years), (41-50 years), (+51 years) for the first category, while the differences appeared between age groups (31-40) years and (41-50 years) for the second category.

The table also shows that individuals of different age groups suffer from average levels of Burnout, either in the scale as a whole or in its three dimensions. However, it is noted that the age group (20-30 years) had an arithmetical averages more than the theoretical averages in the whole scale and in its three dimensions. The rest of the age groups had an arithmetical

situations and under the same conditions, and are subjected to the same pressure which makes them suffer together of Burnout. However, there are studies confirmed that there are differences in the level of Burnout due to the gender variable, As a study of Laurel ²⁸ examined the 119 supervisor and nurse found that the males suffer from a high level of apathy more than females, which explains the patients desire to get health care by female workers. and The Martinez study on health care workers in France has found that Burnout is more common among males and females . and the study of "Martin" and "Eric" that is conducted with a sample of 201 nurses ²⁹, and most of the studies on other sectors confirmed that the sex variable has no effect on the level of Burnout. Including Studies on teachers, such as the study of Ali Askar (1986), Issa Mohammed (1995), Veyman (1986) ³⁰, Ayed study (1993) ³¹ studies on psychiatrists and educational guides such as studies of Katherine (1994) and Yoky(1995)³².

Generally , both males and females practice their work within the hospital's laws. These laws define their rights, duties and the nature of the human relationship that binds each person to others, colleagues, supervisors and even patients. As that The current civilizational stage was also concerned with gender equality in various fields.

5.2.2. The results of the partial hypothesis test : This hypothesis states that: "**the age difference of the worker is accompanied by a difference in the level of Burnout**". This hypothesis was proved by extracting the value of F , The results are shown in the following table:

Table (3): **The difference in the level of Burnout according to the groups age.**

Variables	The source of variance	Total squares	Freedom degree	Average squares	F value	Significance level
Emotional exhaustion	Between groups	14301.8	03	4767.27	34.81	0.01
	Inside groups	68468.8	296	136.94		
Lack of personal achievement	Between groups	24896.2	03	8298.76	62.69	0.01
	Inside groups	66053.8	295	132.37		
Apathy	Between groups	19241.3	03	4613.78	42.03	0.01
	Inside groups	76290.8	297	152.58		
Burnout	Between groups	171014.8	03	57004.9	53.68	0.01
	Inside groups	529933.04	295	1061.99		

The table shows significant differences among individuals in the four age groups: (20-30) - (31-40) - (41-50) - (51 and above), whether in the total degree of Burnout or in the three dimensions, all of these differences are significant at level 0.01. and Through these results, it can be said that this partial hypothesis is achieved.

To find out the direction of differences between individuals on the factors of Burnout, the "Sheffee" equation was used , and reached the following results:

sectors such as: paramedical sector ²⁴ , which explains the average level of Burnout in the sample .

The study also found that the sample had a lower than average level in dimension of "Apathy " and "lack of personal achievement", which is almost consistent with "Carole Vanier" in her study of mental health workers, which found that they have an average level of emotional exhaustion , Apathy and a low level of personal achievement ²⁵ .

5.2. Second Hypothesis Test Results : This hypothesis states: "**The variation of some individual variables of the sample is accompanied by a difference in the level of their Burnout**" .

This hypothesis included a set of partial hypotheses which stated that :

5.2.1.difference of the worker`s age is accompanied by a difference in the level of Burnout.

5.2.2.The difference in working age is accompanied by a difference in the level of Burnout.

5.2.3.Different working experience is accompanied by a difference in the level of Burnout.

5.2.1.Partial Hypothesis Test Results : This hypothesis states that: "**the sex of the worker is accompanied by a difference in the level of Burnout**"

This hypothesis was proved by extracting the value of T. The results were as follows:

Table (2): **Different levels of Burnout depending on the sex difference**

Variables		N= 300					
		Arithmetical average	Arithmetical average	Deviation	Value T	Freedom degree	Significance level
Emotional exhaustion	Male	21.1	21	12.55	-1.19	298	non-significant
	Female	22.46		13.04			
Lack of personal achievement	Male	18.32	24	13.24	-1.45	297	non-significant
	Female	20.07		13.61			
Apathy	Male	17.33	24	13.92	-0.37	298	non-significant
	Female	17.80		13.69			
Burnout	Male	56.87	69	36.79	-1.03	297	non-significant
	Female	60.33		37.83			

The table shows that there are non-significant differences between males and females in both the test as a whole or in its three dimensions. It also shows that The sample - both males and females - suffer from an average level, to some extent of Burnout , and Through these results, it can be said that this partial hypothesis is not achieved.

The results of these studies are consistent with the results of the following studies : Stordeur ²⁶ , Carroll ²⁷ .So that both males and females perform their work in the same

5.1 .First Hypothesis Test Results : This hypothesis states that "**paramedical workers suffer from a high level of Burnout.**" This hypothesis was proved by: the arithmetical average and standard deviation. The results were as follows:

Table (1): **The level of Burnout among the sample members**

Variables	Arithmetical average	Theoretical average	Standard deviation
Emotional exhaustion	21.84	21	12.83
Lack of personal achievement	19.27	24	13.46
Apathy	17.59	24	13.78
Burnout	58.75	69	37.37

It appears that the overall sample suffers from an almost average level of Burnout, with an average value of (58.75) on the scale as a whole, which is lower than the theoretical average (69).

However, although the three-dimensional levels indicated an average level of Burnout, the result varied from one dimension to the next, So that level of "emotional exhaustion" exceeding the theoretical average , but the "lack of personal achievement" and "Apathy" are less than the theoretical average .

The order of the Burnout factors appeared to be as follows:

- Emotional exhaustion: an average of (21.84) and a standard deviation of (12.83)
- lack of personal achievement: An average of 19.27 and a standard deviation of 13.46.
- Apathy: An average of 17.59 and a standard deviation of 13.78.

Through these results, it can be said that this hypothesis is not achieved.

This result is consistent with the study results of Stordeur (1999) in Belgium on a sample of 625 nurses ¹⁹ and Carole Vanier on a sample of 208 psychiatrist ²⁰ . However, this result is different from several other studies; So that Abd Allah El Djoudi, "M. Lorient", "Dr. Laurent" and "M. Laurel" see that workers in the health sector, according to their specialties, suffer from a high level of Burnout as a result of work pressures associated with the lack of social support, conflicts with colleagues and supervisors ²¹ .

Other studies show that workers in the health sector suffer from a low level of Burnout such as "Ceslowitz" (1999) ²² and "Martinez" ²³ .

However, field study and observation in hospitals show that the health sector considered to be one of the most active, stressful and vulnerable sectors. The study of Ben Farahat Amirouche, conducted in a similar environment, supports this view. His study comparing the doctors of the Algerian central region with the doctors of the Western region of Algeria (such as the sample of the current study), he found that the conditions in which doctors practiced their work in Western Algeria is suitable for work, which can include the rest of the health

minimum to 35 years as maximum with an average of 11.30 years and a standard deviation of 8.61 years. The sample was randomly selected in different strata (30.7% surgery, 23.7% emergencies, 28% medicine, 17.7% pediatrics and maternity)

4.2. Study Tools: This study was based on the Burnout scale of Maslach and Jackson (MBI).

4.2.1. Description of the scale: A scale measures of Burnout in the field of social and human services, prepared by Christina Maslach and Susan Jackson of the University of California, USA, in 1980. The scale consists of 25 paragraphs, in its original version, divided into four main dimensions which are: emotional exhaustion (9 paragraphs), Apathy (5 paragraphs), personal achievement (8 paragraphs), and finally commitment (3 paragraphs), which is an additional dimension. After the factor analysis, the scale becomes to consist of 23 paragraphs divided into 3 main dimensions.

4.2.2. Psychometric characteristics of the scale: The psychometric characteristics of the MBI were confirmed as follows:

A). The validity: The scale's validity has been verified through the concurrent validity method, so that the results of previous studies indicate positive correlation between both the level of Burnout and the level of public health¹⁷.

The public health test, authored by Goldberge and Williams in 1991, Arabization is done by Hoda Jaafar (1999), is one of the most well-known criteria for distinguishing individuals who are likely to suffer from non-psychotic disorders from any other healthy individuals. The complete test, in its original version, consists of "60 words", the response is selected on a scale of "4 alternatives" ranging from "absolutely" to "more than usual". This test was designed to measure five areas of mental disorders: anxiety, depression, social dysfunction, sleep disorders, psychosomatic disorders¹⁸.

In this study, this standardized version of the public health measure (34 paragraphs) was used to measure the concurrent validity of the Maslach test of the Burnout by applying the measures of "public health" (standardized) and the Maslach scale of the Burnout (MBI) on the sample of the exploratory study. According to Pearson's correlation coefficients, this last was 0.92 ** at the level of 0.01, and the high correlation coefficient indicates that the scale is valid.

B). The Reliability: The reliability of the scale was measured according to the following methods: Guttman coefficient, Cronbach's alpha coefficient, and the reliability parameters of the scale ranged between 0.92 and 0.98, which indicates that the scale in the overall image is very stable. This confirms that the scale of the good psychometric qualities that make it qualified for use in the collection of basic study data.

5. Presentation of the results of the study and discussion:

The results of the study will be presented according to the hypotheses and discussed in the light of previous studies.

"H. freudenbreger" and "Richelson" modified the concept of Burnout, they found that it is a state of fatigue, frustration, and depression resulting from the individual's exhaustion of his energies and the failure of his expectations¹². Truch, on the other hand, and through his work concluded that Burnout is a situation which is caused by work pressures which lead to negative attitudes towards work, others which leads to an automatic dealing with people who are receiving services¹³.

In 1982, the work of Christina Maslach and her colleague Susan Jackson, which represented the mainstay of most of the research and studies that came later. They defined the Burnout as a combination of symptoms (syndrome) resulted from work pressure, manifested through : stress and emotional exhaustion, Apathy, loss of sense of personal achievement. As they designed a scale to measure the Burnout and its three dimensions, called "MBI" or "Maslach Burnout inventory"¹⁴

The concept of Burnout has expanded to include other professions such as education, administration, police, etc. Several standards have been developed to measure it, and several studies and researches was conducted in both in the Arab and foreign world. However, what is highly observed is that researchers and authors have proposed a relational approach to understand the Burnout as a result of the continuous and reciprocal relationship of the individual with his work environ¹⁵. One of the pioneers of this approach is Cherniss, who sees the Burnout as the ultimate outcome of the personal variables's interaction of the working individual with his work environment characteristics. This interaction leads to the emergence of negative trends like : ambiguous work objectives ,the contradiction between idealism and reality, lack of personal responsibility."Mustafa Bouzazoua" believes that the Burnout is an internal situation resulting from permanent work pressures, and is understood only within the overall framework of the institution.

As the technological and scientific advances continue, and with the changing of psychological theories and the emergence of Cognitive Psychology, and though the Burnout is the result of the mutual interaction between the characteristics of the individual and his work environment, the concept of Burnout will change constantly, depending on developments and changes affecting the environment and the individual's perception of this environment.

In this study, the Burnout procedurally was defined as the getting of the of paramedical worker on a high degree in the Burnout scale of Maslach and Jackson (MBI-HSS), by obtaining a high degree in the three dimensions: "emotional exhaustion" , "Apathy " and "lack of personal achievement".

4. Methodology:

The descriptive approach was adopted in this study according to the following procedures:

4.1. the Study Sample's Characteristics: The study sample consisted of 300 workers of the paramedical sector of all specialties in Oran hospital (CHUO), of both sexes (46% males, 54% females),with an average of 36.29 years ranged between 23 to 58 "years old" and a standard deviation of 8.26 years. and an experience in the paramedical sector of one year as

3. The Theoretical Framework :

The concept of Burnout as a scientific term has evolved gradually since its first appearance, and its symptoms were referred to in a lot of researches. During World War I and II, the term "épuisement du guerres " or "exhaustion of wars" was used to denote the symptoms similar to the symptoms of the Burnout as known nowadays ². In France, the pioneers studied "la fatigue du travail" or "work fatigue" under different specifications but remains close such as: intellectual fatigue or exhaustion cases ³. In 1959, the French mental doctor "Claude Veil " wrote about cases of exhaustion at work in a medical meeting⁴, He considered that the state of self-Burnout as a result of the confluence of the individual with its individual characteristics and work surroundings. To study this case ,one should organize a deep study and avoid simplifications ⁵.

In 1969, Bradley launched the first scientific research on Burnout, which first raised the problem of occupational depression related to work anxiety, in an article entitled "Treatment for Community Based Young adult offenders", which states that the symptoms resulted from the work pressure and the Burnout symptoms are much the same, and he considered the Burnout as a type of depression ⁶

In the 1970s, in the United States of America, the term " Burnout" emerged as the result of the work of the American psychoanalyst "H. Freudenbreger", who first provided the term "Burnout" into academic use in 1974 , through his study about the responding to the pressures that face workers in the services sector. He made a study for the "Journal of Social Issue" and discussed his own psychological experiments on some volunteers in one of the free Clinique in New York City for addicts - "toxicomanes" ⁷

The study revealed the emergence of a range of physical symptoms such as: excessive fatigue, headache, gastrointestinal disorders, insomnia ,and so on .In addition to psychological symptoms such as: excitability, suspicion, frustration, which reflect on the professional level by avoiding addicted patients.

In his book "La Brule Interne" that is published in Québec in 1980, he explained how people are victims of Burnout basing on his experience and practice. He sees that the pressures of complicated life cause damage to the internal resources of the individual "resource internes" , and cause the individual Burnout even if the person looks fine from outside . His definition of the term "Burnout" was initially mean that the individual was exhausted by the disparity between his abilities and his work requirements ⁸

In 1974, however, he gave a more comprehensive definition : "The excess of the usage of the individual's energies to meet the work requirements that exceeding his capacity ⁹. Thus, the individual becomes a victim of internal burnout as a result of exhaustion of all his energy" ¹⁰ . But the works of Christina Maslach, Professor of Psychology at the University of Berkeley, USA, a pioneer in the study and development of the concept of Burnout, found that this last is a fatigue and emotional exhaustion resulting from work pressure, and leads to the loss of interest in others ¹¹

which makes workers suffering, and working to avoid the conditions that are leading to it, among the most important disorders "the Burnout".

1. The Study Problem :

"The Burnout" is generally a reflection or reaction to the unbearable work conditions and it is characterized by several symptoms, the most important: low sense of responsibility, exhaustion of emotional energy, tendency to isolation, negative attitudes towards others, the sense of exhaustion throughout the day, loss of enthusiasm and low level of personal achievement.¹

According to many studies, the phenomenon of Burnout has emerged in the early seventies in the domain of work pressure, but it is relatively recent in the Arab world, though it is sweeping most sectors. Hence, the need to find a standardized measuring tool to measure this phenomenon accurately becomes urgent to help decision-makers to identify the importance of this problem, in order to intervene in a timely and appropriate manner.

The Paramedical workers represent the largest proportion in the sector of Health Care, because of many problems they face such as: administrative pressures - poor salary - lack of job security - lack of material and moral incentives and the lack of social support by the society, and other problems that make them more vulnerable to Burnout, without forgetting that these workers (nurses as an example) who are frequently dealing with patients. Therefore, the existence of the Burnout- whatever its level - in this category is a very difficult problem that should be corrected quickly by diagnosing and identifying the most important causes and solutions to it.

Basically, the study aimed to detect ,accurately ,the real size of this phenomenon in our society through the measure of "the Burnout" (MBI-HSS) of "Maslach" and "Jackson". According to previous studies, this measure is one of the most widely used standards in the field of services, including health.

The problem of the study was formulated in the following questions:

- 1.What are the levels of the Burnout of the paramedical workers?
2. Is the difference of some of the individual variables (sex, age, experience) of the sample are accompanied by a difference in the level of the Psychological Burnout?

2. Hypotheses of the Study:

Based on the study's questions, the following hypotheses can be proposed:

- 1.Paramedical workers suffer from a high level of Psychological Burnout
2. The differences of some of the individual variables (sex, age, experience) of the sample are accompanied by a difference in their level of Psychological Burnout.

The Burnout of Paramedical Workers

(A Study on some Health Institutions in Oran)

Khadidja Mellal

Associate professor at the University of Hassiba Benbouali Chlef

Researcher in psychology at the University of Oran2 - (Algeria)

Abstract: The current study "The Burnout of Paramedical Workers" was conducted on a sample of 300 workers in the field of paramedical in Oran hospital by using the Burnout scale of Maslach and Jackson (MBI-HSS). After confirming its psychometric properties, it was found that the paramedical workers suffer from an average level of Burnout and there were significant differences in the level of Burnout according to the following individual variables: age, experience, while there are no significant differences according to the workers' gender.

Keywords: Burnout, MBI-HSS scale, paramedical field.

المخلص : استهدفت هذه الدراسة موضوع " الاحتراق النفسي لدى عمال الوسط شبه الطبي " ، حيث تم إجراء الدراسة على عينة قوامها 300 عامل بالوسط شبه الطبي بمستشفى وهران الجامعي ، و باستعمال مقياس الاحتراق النفسي لماسلاش و جاكسون (MBI-HSS) بعد التأكد من خصائصه السيكمترية ، تم التوصل إلى أن عمال الوسط شبه الطبي يعانون من مستوى احتراق متوسط ، كما تم التوصل إلى وجود فروق دالة إحصائية في مستوى الاحتراق النفسي تبعا لاختلاف المتغيرات الفردية التالية: السن، الخبرة ، في حين توجد فروق غير دالة احصائيا تبعا لاختلاف جنس العامل.

الكلمات المفتاحية : الاحتراق النفسي ، مقياس (MBI-HSS) ، الوسط شبه الطبي.

Introduction :

The current era is characterized by technological, cognitive, behavioral and cultural changes, in parallel with the growth of life requirements, and in the new circumstances that characterize the relationship of the person to his work and his institutions that implies him to adhere to a range of different roles, taking in consideration every situation that he encounters, all these circumstances gave birth to the " Burnout " as a phenomenon which occupied a prominent interest in psychological studies in recent times, especially in the social services sector that requires dealing with others and providing assistance and help them.

Because the success of any institutions in achieving its objectives depends mainly on providing the convenient atmosphere for the workers to do their work efficiently and effectively and with the expected level by others, through the detection of various troubles



دائرة التل للطباعة

رقم الإيداع: 2014-4343

ر.د.م.د. ISSN 2437-0436